

✽
✽ هـ ذ و ✽

النسخة المسماة

بالقنية المنية لتتميم

الغنية من تصانيف مختار

بن محمود بن محمد الزاهد ي ابي

الرجا الغزيمي الامام العلامة الملقب

بنجم الدين وله شرح نفيس للمقدور وله

رسالة لطيفة سماها ناصرية وهي مشتملة على اثبات

الرسالة وذكر المخالفين لنبوته صلى الله عليه وسلم والمناظرات

معهم وكان تفقه على علماء الدين هديد بن محمد

الخياطى وبرهان الائمة محمد بن عبد الكريم

وغيرهما وقرأ الكلام على

السك



* كتاب الطهارة *

- باب في الاستنجاء ٣
- باب فيما ينقض الوضوء والشك فيه ٤
- باب في الجنابة والغسل ٥
- باب في حكم ماء الحيض والآبار والأواني ٦
- باب في الماء المستعمل والآبار والغرق ٧
- والنخامة والدمع ٧
- باب في التيمم والجمع بينه وبين سور الحمار ٨
- باب المسح على الخفين والجباثر ٩
- باب في الأعيان النجسة وأحكامها ٩
- باب في تطهير النجاسات والتدباغ ١٣
- باب المستحاضة ومن في معناها ١٦
- باب في الحيض والنفاس ١٧
- * كتاب الصلوة * ١٩
- باب الأذان ١٩
- باب مواقيت الصلوة ٢٠
- باب في ستر العورة ٢٠
- باب فيما يتعلق بمكان المصلي وثوبه وبدنه ٢١
- من الأنكاس النجاسة وغيرها ٢١
- باب النية والدخول في الصلوة ٢٢
- باب في القراءة والسكوت والتسبيح ٢٢
- في الآخرين والقعود والثناء ٢٢
- باب فيما يتعلق بالقيام والركوع والسجود ٢٨
- والأذكار ٢٨
- باب في القعدة والتكبير فيها والقيام منها ٢٩
- والخروج من الصلوة ٢٩
- باب في السترة والمروءية يدي المصلي ٣١
- باب فيما يكره من العمل في الصلوة ٣١
- باب فيما يفسد الصلوة من الأفعال وغيرها ٣٢
- باب في الأقوال المفسدة ٣٣

- باب في الجماعة ومبطل المحلة ٣٥
- باب الاقتداء وما يمنعه ٣٦
- باب فيما يتعلق بالإمامة ومسائل المحاذات ٣٨
- باب في السنن وما يتعلق بتركها ٣٩
- باب النوافل والأدلة المنذورة ٤١
- باب في التراويح والوتر ٤٣
- باب في السهو والشك في الصلوة ٤٤
- باب في سجدة التلاوة والشكر ٤٦
- باب صلوة المسافرين والصلوة في السفينة وعلى الدابة ٤٧
- باب في صلوة الجمعة ٤٩
- باب العيدين وتكبير التشريق ٥٠
- باب قضاء الفرائض ٥١
- باب الحديث في الصلوة والاستخلاف فيها ٥٣
- باب في المسبوق واللاحق ٥٤
- باب صلوة المريض ٥٤
- باب الجنائز ٥٥
- باب فيمن يتبلى بأمرين إيهما يختار منه ٥٥
- في الطهارة والصلوة ٥٧
- باب مسائل متفرقة ٥٩
- باب زلة الثقاري وأنه تسعة أنواع نوع في ذكر حرف مكان حرف ٦٠
- باب في ذكر كلمة مكان كلمة ٦٢
- باب في التقديم والتأخير والحقن في الأعراب ٦٢
- باب في الوقف والوصل ٦٣
- باب في حذف الحرف والزيادة ٦٣
- باب في المتفرقات ٦٣
- * كتاب الزكوة * ٦٢
- باب فيما يجب فيه الزكوة ٦٣

باب في حولا ن الحول ٦٥
 باب من يجوز دفع الصدقة اليه ٦٦
 باب في الخراج والعشر ٦٦
 باب في بيت المال ومصارفه ومسائل متفرقة ٦٧

* كتاب الصوم *

وانه يشتمل على ثمانية ابواب ٦٨
 باب في نية الصوم ٦٨
 باب فيما يتعلق بهلال رمضان والعيد ٦٨
 باب فيما يفسد الصوم ٦٨
 باب فيما يوجب الكفارة وما يصير شبهة فيه ٦٩
 باب في المبيح للأفطار والغلبة في الصوم وجواز منع المرأة والعبد عن الصوم ٧٠
 باب في النذر والشروع في الصوم ٧١
 باب الاعتكاف ٧١
 باب صدقة الفطر ٧١

* كتاب الحج *

وانه يشتمل على أربعة ابواب ٧٢
 باب فيمن يلزمه الحج وموانعه ٧٢
 باب فيما يحرم على المحرم وما لا يحرم ٧٣
 باب فيما يتعلق بالحج عن الغير والوصية بالحج ٧٣
 باب في مسائل متفرقة ٧٣

* كتاب النكاح *

وانه يشتمل على سبعة وعشرين بابا ٧٣
 الباب الاول في الالفاظ التي ينعقد بها النكاح وما يتعلق به ٧٣
 باب في الشهود ٧٥
 باب في نكاح الصغار والصنائير ٧٥
 باب في نكاح الإبكار ٧٥

باب في الأولياء ٧٦
 باب في الكفاءة ٧٦
 باب في الشروط في النكاح ٧٦
 باب في حرمة المصاهرة ٧٦
 باب ما يجوز من الانكحة وما لا يجوز ٧٧
 باب في النكاح الفاسد ٧٧
 باب في الرضاع ٧٨
 باب في المهور ٧٨
 باب الزيادة في المهر ٧٩
 باب في نكاح الكفار والمرقد ٧٩
 باب فيما يتعلق بنكاح العبيد والاماء ٨٠
 باب فيما يجوز للزوج والزوجة ان يفعل ٨٠
 باب في الحضنة ٨٠
 باب في ما يتعلق بنكاح الفضولي وفسخ اليمين في تعليق الطلاق ٨١
 باب في ما يتعلق بالتحليل ونكاح المطلقة ثلاثا ٨٣
 باب في النسب والعين ٨٣
 باب في غزل المرأة وما يجتمع بسعيها لمن يكون ٨٤
 باب في الاموال التي تدفع في المصاهرات والرجوع فيها ٨٥
 باب في ما يتعلق بتجهيز البنات وثياب الاختان والعروس ٨٦
 باب الاختلاف في صحة النكاح وفساده ٨٧
 باب في القسم بين النساء ٨٨
 باب في مسائل متفرقة ٨٨
 * كتاب الطلاق *

وانه يشتمل على ثلثين بابا ٨٨
 باب فيما يكون ايقاعا وما لا يكون رجعيا او بائنا ٨٨
 باب فيما يكون اقرايا بالطلاق والثلث والبائن ٨٩

باب في الانفاق على الاشياء المشتركة ١١٠
* كتاب العتاق *

وانه يشتمل على ثلاثة ابواب ١١٠
باب في الالفاظ التي يقع بها العتق والتدبير
والتي لا تقع ١١٠

باب في الاستيلاد ١١٠
باب في مسائل متفرقة ١١٠
* كتاب الايمان *

وهو مشتمل على اثنين واربعين بابا ١١٢
باب في الالفاظ التي تكون يمينا والتي

لا تكون يمينا ١١٢
باب في تكرار لفظ اليمين ١١٣

باب ما يكون تعليقا او تنجيذا وذكرا لاجزية
الكثيرة عند شرط هل يتعلق بها ١١٣

باب في تفسير الالفاظ التي تستعمل في شروط
تعليق الطلاق ١١٥

باب في ذكر الشرطين او اكثر ١١٥
باب في اليمين يحمل على معناه دون ظاهر

اللفظ ١١٧
باب فيما يقع به الفصل بين الشرط والجزاء

فيكون تنجيذا او يبطل او لا يقع ١١٨
باب في اليمين تكون على الفورام على التراخي ١١٩

باب في اليمين بلفظ عام او مطلق فيتخصص
بدليل او بينة او لا يتخصص ويعتبر اللفظ

دون الغرض ١٢٠
باب اليمين على الكلام ١٢٠

باب اليمين على الهبة والبيع والشراء ١٢١
باب اليمين في الفعل الا باذنها ١٢١

باب في تعليق الطلاق والنكاح والتزويج ١٢١
باب اليمين على العتق والطلاق ١٢٢

باب اليمين في الصلوة ١٢٢

باب في الطلاق الذي لا يقصد ايقاعه ونحوه ٩١
باب في التطليق بقوله انت طالق من كذا

الى كذا ٩٢
باب في الطلاق مشبها بشيئين ٩٢

باب في ايقاع الطلاق اذا اعترض قبل تمامه
ما يمنع ايقاعه ٩٢

باب في طلاق السكران وما يقصد به الكذب
لا الطلاق ٩٢

باب في تفويض الطلاق اليها والى غيرها ٩٣
باب في الكنايات ٩٤

باب في الاستثناء في الطلاق ٩٥
باب فيما يقع بكتابة الصك في الطلاق ٩٨

باب في ايقاع الطلاق على المباشرة والمختلعة
ونحوها ٩٨

باب في الرجعة ٩٩
باب في العلق ٩٩

باب في الدعاء واليمينات في الطلاق ١٠٠
باب في طلاق المريض ١٠١

باب في مسائل الابراء بالطلاق ثم في الخلع ١٠١
باب الخلع ١٠٣

باب في التعليق الذي يقع في الحال على
سبيل المجازات ١٠٥

باب الايلاء ١٠٦
باب في الطلاق المبهم ١٠٦

باب في المسائل المتفرقة ١٠٦
باب في النفقة والكسوة والسكنى ١٠٧

باب ما يسقط نفقة الزوجة ١٠٧
باب فرض القاضي النفقة والكفالة بالنفقة

ونفقة المعتقة وما يسقط ١٠٨
باب في نفقة الاقارب ١٠٨

باب في نفقة المالك ١١٠

باب اليمين على الاكل والشرب ١٢٣
 باب اليمين على الدخول والخروج ١٢٣
 باب اليمين على اللبس ١٢٥
 باب اليمين على الترك والامساك والاذن ١٢٥
 باب اليمين على الخبز والذهاب والسفر
 والعبور والركوب ١٢٦
 باب اليمين على القتم والضرب ١٢٦
 باب اليمين في الدفع ١٢٧
 باب في اليمين على الجماع والزنى ونحوه ١٢٧
 باب اليمين على السرقة والاخذ من المال
 وارتكاب المحرمات ومنع الخير ١٢٧
 باب اليمين على الاضطجاع والبيتوتة ١٢٨
 باب اليمين على اليمين ١٢٨
 باب اليمين يجزى بين الدين وغريمه ١٢٨
 باب اليمين يجزى بين رب الارض والمزارع ١٢٨
 باب اليمين على ملك المالك ١٢٨
 باب اليمين في انشاء السرو ونحوه ١٢٩
 باب اليمين بحلف على فعل ثم يا مرغيره
 فيفعله ١٢٩
 باب الايمان التي لها غاية ١٣٠
 باب في اليمين على عقد ما يشترط فيه قبول
 صاحبه وما لا يشترط ١٣٠
 باب اليمين على الفعل في شيء ثم يتغير ذلك
 الشيء عن حاله ١٣٠
 باب تعليق الطلاق بعمل القلب وسائر الامور
 الخفية والشك في وجود الشرط وكيفية
 الطلاق وكيفية الايمان ١٣٠
 باب اليمين على فعل يضاف اليه بجهة الملك
 وغيره ١٣٢
 باب اليمين على فعل فيمنع منه او يعجز ١٣٢
 باب اليمين على الانفاق ١٣٢

باب المخرج عن الايمان ١٣٢
 باب في كفارة اليمين ١٣٢
 باب في النذور ١٣٢
 باب في مسائل متفرقة ١٣٥
 باب الطلاق على اظهر الوجهين ١٣٦
 * كتاب الحدود *

وهي خمسة ابواب ١٣٨
 باب في حد الزنا ١٣٨
 باب في حد الشرب ١٣٨
 باب في حد القذف ١٣٨
 باب في التعزير ١٣٨
 باب مسائل متفرقة في الحدود ١٤٠
 * كتاب السرقة *

..... ١٤٠
 * كتاب السير *

وانه يشتمل على سبعة ابواب ١٤٠
 باب في استيلاء الكفار والمالك القديم ١٤٠
 باب بيع الغنائم وما يتعلق به ١٤١
 باب في فداء الاسارى ١٤١
 باب مسائل متفرقة ١٤١
 باب فيما يصير به الكافر مسلما ١٤١
 باب فيما يكفر به الانسان وما لا يكفروا به
 انواع الاول فيما يرجع الى الانبياء
 والملائكة والصالحين ١٤٢
 باب فيما يتعلق بايمان الزوجة والامة في
 حق حل الوطى وبقاء الزوجية ١٤٨
 كتاب الكراهية والاستحسان

وانه يشتمل على اثنين بابا ١٤٩
 باب الكراهية في الوضوء وكيفية الصلوة
 واحوال المصلى والمسجد ومصلى العيد
 او الجنائز ونحوها ١٤٩
 باب القراءة والدعاء ١٥١

باب اليمين على الاكل والشرب ١٢٣
 باب اليمين على الدخول والخروج ١٢٣
 باب اليمين على اللبس ١٢٥
 باب اليمين على الترك والامساك والاذن ١٢٥
 باب اليمين على الخبز والذهاب والسفر
 والعبور والركوب ١٢٦
 باب اليمين على القتم والضرب ١٢٦
 باب اليمين في الدفع ١٢٧
 باب في اليمين على الجماع والزنى ونحوه ١٢٧
 باب اليمين على السرقة والاخذ من المال
 وارتكاب المحرمات ومنع الخير ١٢٧
 باب اليمين على الاضطجاع والبيتوتة ١٢٨
 باب اليمين على اليمين ١٢٨
 باب اليمين يجزى بين الدين وغريمه ١٢٨
 باب اليمين يجزى بين رب الارض والمزارع ١٢٨
 باب اليمين على ملك المالك ١٢٨
 باب اليمين في انشاء السرو ونحوه ١٢٩
 باب اليمين بحلف على فعل ثم يا مرغيره
 فيفعله ١٢٩
 باب الايمان التي لها غاية ١٣٠
 باب في اليمين على عقد ما يشترط فيه قبول
 صاحبه وما لا يشترط ١٣٠
 باب اليمين على الفعل في شيء ثم يتغير ذلك
 الشيء عن حاله ١٣٠
 باب تعليق الطلاق بعمل القلب وسائر الامور
 الخفية والشك في وجود الشرط وكيفية
 الطلاق وكيفية الايمان ١٣٠
 باب اليمين على فعل يضاف اليه بجهة الملك
 وغيره ١٣٢
 باب اليمين على فعل فيمنع منه او يعجز ١٣٢
 باب اليمين على الانفاق ١٣٢

باب ما يجوز من قتل الحيوانات وخبثها في القفص وضرب الصغير والزوجة ونحوها ١٧٢
 باب في الخضاب وحلق الرأس والعانة والابط ونحوها ١٧٥
 باب في الغيبة ١٧٦
 باب في كراهية الجميلة ١٧٦
 باب في بر الوالدين والمولودين ١٧٦
 باب فيما يتعلق بيوم عاشوراء ليلة البراءة ١٧٦
 باب في من يجوز العمل باخباره والرواية عنه ١٧٧
 باب في مسائل متفرقة ١٧٧
 * كتاب التحريم ١٧٩
 * كتاب الاباق والمفقود ١٨٠
 * كتاب اللقطة ١٨٠
 * كتاب الغصب
 وانه يشتمل على اثنا عشر بابا ١٨١
 الباب الاول فيما يكون غصبا ١٨١
 باب في كيفية ضمان الغصب ١٨١
 باب فيما يبرأ به الغاصب عن الضمان ١٨٢
 باب في ثبوت الملك للغاصب وانقطاع حق المالك ١٨٣
 باب في التسيب الى التلف ١٨٣
 باب في ضمان الساعي والنمام ١٨٥
 باب فيما لا يجب الضمان باثلاثه ١٨٦
 باب في رد المغصوب معيبا او غير معيب وساتعلق به ١٨٦
 باب الغرم في ارض الغير والزراعة والحفر ١٨٦
 باب في امر الغير بفعل فيفعل فيحصل منه جناية بالامر ١٨٧
 باب في مودع الغاصب وغاصب الغاصب والغاصب من المودع ١٨٧
 باب مسائل متفرقة ١٨٨
 * كتاب الرد يعة ١٨٨
 باب فيما يصير به مودعا ١٨٨

باب في تعليم القرآن واعلم فله ١٨٣
 باب فيما يتعلق بالمفني والمستفني والاخذ بما يوجد في كتاب من غير سماع ١٨٣
 باب في الانتقال من مذهب الى مذهب ١٨٥
 باب في حق المصاحف والكتب ١٨٦
 باب فيما يجب من تعظيم اسم الله تعالى واسم نبيه عليه الصلوة والسلام وسائر الانبياء عليهم الصلوة والسلام ١٨٧
 باب في الكراهية في الاكل والشرب ١٨٧
 باب فيما يتعلق بالخبث في الاموال والكراهية في البيع والشراء والكسب والارباح ١٨٩
 باب الكراهية في اللبس ونحوه ١٩١
 باب الكراهية في الرطوبى ١٩٣
 باب فيما يحل له النظر ومسه وكشف العورة ١٩٣
 باب فيما يتعلق بالنوم والاضطجاع والاستيقاظ من النوم ١٩٣
 باب في السلام والمصافحة والقبلة وتشميت العاطس ١٩٥
 باب في الخلوة باجنبية وعلامتها ١٩٦
 باب فيما يتعلق بالمقابر وزيارتها وفي الجلوس للتعزية ١٩٦
 باب في الكراهية في الانتفاع بالاشياء النجسة ١٩٨
 باب فيمن يتصرف في ملكه تصرفا يتصور به جاره وما يمنع منه وما لا يمنع منه ١٩٩
 باب في المرو في ارض غيره ١٩٩
 باب في التصرفات والمحدثات في الطرق العامة والخاصة وما يتعلق بهما ١٩٩
 باب في الاستحلال وذو المظالم والخروج عن عهدتها وما يتعلق بالنوائب والنجاسات ١٧٠
 باب في التدابير والمعالجات واسقاط الولد ١٧٣
 باب فيما يجوز له الانتفاع والتصرف بما لا يملكه احقارته وما لا يجوز ١٧٣

باب فيما يضمن به المودع ١٨٨
 باب الشرط في الرد يعة وحفظها بيد الغير
 والامريد نعمها الى الغير ١٨٩
 باب في مسائل متفرقة ١٨٩
 * كتاب العارية * ١٨٩
 باب في التصرف فيها بخلافه ١٨٩
 باب في التصرفات التي يملكها المستعير ١٩٠
 باب في رد العارية ١٩٠
 باب في الالفاظ التي تكون اعارة ١٩١
 * كتاب الشركة * ١٩١
 وانه يشتمل على ستة ابواب ١٩١
 باب في الشركة الصحيحة والفاصة ١٩١
 باب في شركة العنان ١٩١
 باب في الشركة بالاعمال ١٩٢
 باب في الاختلاف بين الشريكين وتصرف
 احدهما في الاعيان المشتركة ١٩٢
 باب في ما يتعلق بالديون المشتركة والديون
 في مال الشركة ١٩٣
 باب مسائل متفرقة ١٩٣
 * كتاب الصيد والذبائح * ١٩٣
 وانه يشتمل على سبعة ابواب ١٩٣
 باب في الصيد ١٩٣
 باب فيما يوكل من السمك وغيره ١٩٣
 باب في الذبائح ١٩٣
 باب فيمن يلزمه الاضحية ١٩٥
 باب ما يجوز من الضحايا وما لا يجوز ١٩٥
 باب في التضحية عن الغنم وفواتها ١٩٦
 باب التصرف في لحم الاضحية وسائر اجزائها ١٩٦
 * كتاب الوقف * ١٩٦
 وانه يشتمل على اثنين وعشرين بابا ١٩٦
 باب في الالفاظ التي يقع بها الوقف وفي اضافته
 انى ما بعد الموت وتعليقه به ٢٩٦

باب ما يجوز من الاوقاف وما لا يجوز ١٩٦
 باب فيما يتعلق بالمقابر والمساجد والطرق
 الداخلية في الوقف ١٩٧
 باب في الشروط في الوقف ١٩٨
 باب فيما يتعلق بالوقف على اولاده واولاد
 فلان واولادهم ١٩٨
 باب ما يحل للمد رس والمتعلم والامام والمؤذن
 من الاوقاف وما يحل للمستولي والقيم
 من التصرف وما لا يحل ١٩٩
 باب فيما يكون للاغنياء حق في الوقف ٢٠١
 باب في وقف مضي زمان صرف غلته ولم يصرف
 الى المصرف ماذا يصنع به ٢٠٢
 باب في سكنى الوقف والاجارة باقل من اجر المثل
 والاستيجار ومن غير القيم ٢٠٢
 باب المساجد وما يتعلق بها ٢٠٣
 باب فيما يتعلق بالسقايات والمقابر والرباطات ٢٠٤
 باب في تصرفات القيم ٢٠٥
 باب في المساجد والاوقاف التي تستغنى عنها
 او تخرّب مصارفها ٢٠٥
 باب في تصرفات القيم في الاوقاف وغلته
 واستئاقته على الوقف وشرى بعض اهل المحلة
 ما لا بد للمسجد منه ونحوه ٢٠٦
 باب في بيع الموقوف ونقض الوقف ٢١٠
 باب في الرجوع في الوقف والمقبرة وغيرهما ٢١٠
 باب في الدعوى والبيانات في الوقف ٢١٠
 باب فيما يتعلق بعمارة الوقف والبناء
 والغرس فيه ٢١٤
 باب فيما يجوز للموقوف عليهم من التصرفات في
 الوقف اجارة وزراعة وقسمة ونحوها ٢١١
 باب في وقف الكفار ٢١٢
 باب في المسائل المتعلقة بالاشجار في الوقف
 وفي الملك لمن يكون والاختلاف فيها ٢١٢

باب في بيع المستأجر والمرهون ٢٢٨
 باب في أحد الشريكين يبيع المشاع في العمارة
 والشجر والزرع ولشبات ونحوها وبيع
 العمارة دون الارض ٢٢٩
 باب فيما يتعلق ببيع الاشجار والثمار والاغصان
 والاوراق والمبطنات والزرع ٢٣٠
 باب فيما يجوز بيعه وما لا يجوز ٢٣١
 باب جهالة المبيع والتمن وعدم اضافة العقد
 الى ملكه ٢٣٢
 باب في البيع يجمع فيه بين ما يصح العقد عليه
 وبين ما لا يصح ٢٣٣
 باب في بيع الاشياء المتصلة ما فيها استثناء ٢٣٣
 باب في المقتضة وما يتعلق بها من احكام
 الخيارات ٢٣٤
 باب في ان المتعارف بين التجار كالمشروط فيما
 يكون العبرة للملفوظ دون المتعارف ٢٣٤
 باب فيما يتعلق ببيع الوفاء ٢٣٥
 باب في بيع الفاسد واحكامه ٢٣٥
 باب في احكام البيوع الباطلة والفاسدة ٢٣٦
 باب في الشروط المفسدة للبيع ٢٣٧
 باب البيع بشرط الكيل والوزن والزرع
 واحكامها ٢٣٧
 باب في بيع الشيء على انه كذا او كان بخلافه ٢٣٨
 باب في ظهور الغلط في قدر المبيع والتمن بعد ما
 وقع القرار بينهما على حساب آخر ٢٣٩
 باب خيار الشرط ٢٣٩
 باب خيار الروبة ٢٣٩
 باب في العيوب ٢٣٩
 باب فيما يمنع الرد بالعيب ٢٣٩
 باب الخصومة في العيب وما يمنع الرجوع ٢٣٩
 باب احكام الرد بالعيب في فصل الوكيل ٢٣٩
 باب فيما اذا وجد ببعض المشتري عيبا وانما

باب في مسائل متفرقة ٢٤٢
 * كتاب الهبة * ٢٤٣
 باب الالفاظ التي يتعقد بها الهبة والقبض
 في ذلك ٢٤٣
 باب ما يجوز من الهبة وما لا يجوز وما يشترط
 فيه القبول ٢٤٣
 باب في التعويض في الهبة ٢٤٥
 باب فيما يدخل في الهبة من غير ذكر ٢٤٥
 باب في الهبة في المرض ٢٤٥
 باب في هبة الدين ممن عليه الدين ٢٤٥
 باب في هبة الصغير ٢٤٦
 باب في تفضيل بعض الاولاد على البعض
 في الهبة ٢٤٦
 باب في الاباحة والنثار والرشوة والهدايا ٢٤٧
 باب في الصدقة والتحليل ٢٤٧
 باب الوكالة في الهبة وهبة مال الغير ٢٤٨
 * كتاب البيوع *

هذا الكتاب يشتمل على خمسة

واربعين بابا ٢٤٨
 باب فيما ينعتق به البيع وما يمنع انعقاده ٢٤٨
 باب في السلم والوكالة فيه وفي قبضه ٢٤٨
 باب في الضمان في القبض على سوم الشراء ٢٤٨
 باب فيما يتعلق بقبض المبيع وتصرف المتعاقدين
 قبل القبض وهلاكه ونحو ذلك ٢٤٨
 باب حبس المبيع بالتمن والمسائل المتعلقة
 بالتمن ٢٤٨
 باب فيما يتعلق بالفلوس والعدليات والدرهم
 المغشوشة في المبيعات ٢٤٨
 باب في بيع الجنس بالجنس وما يتخذ منه ٢٤٨
 باب البيع في الذمة غير عين ٢٤٨
 باب فيما يدخل في البيع من غير ذكر ٢٤٨
 باب في البيع الموقوف ٢٤٨

باب في تسليم المشتري الشفعة للشفيع ٢٢٩

* كتاب القسمة * ٢٢٧

باب • يجوز من القسمة وهل يثبت الملك

بالقبض في القسمة الفاسدة ٢٢٧

باب من يلي القسمة ٢٢٧

باب فسخ القسمة والاستحقاق فيها ٢٢٨

باب مسائل متفرقة ٢٢٨

* كتاب الاجارات *

وهو يشتمل على ثلث وثلثين بابا ٢٢٨

باب فيما ينقل به الاجارة ٢٢٨

باب بقاء الاجارة بعد انقضاء مدتها

ووجوب الاجرة بغير عقد ٢٢٨

باب من يعمل لغيره او يدفع له عينا ينتفع

به ويشترط عليه شيئا لا على وجه الاجرة

او يفعل ليحصل له منفعة ما ٢٧٠

باب الاجارة المضافة وتعليقها بالشرط ٢٧١

باب في اجارة غير المالك الموقوفة على الاجارة ٢٧١

باب التسليم في الاجارة ٢٧٢

باب فيمن يجب عليه الاجرة حيث لا يتعين

من يرجع اليه منافع العمل ٢٧٣

باب فيما يتعلق بالاجرة ٢٧٣

باب حبس العين بالاجرة ٢٧٣

باب اجارة الابن ولد الصغير ٢٧٢

باب اجارة المستاجر ٢٧٢

باب جهالة الاجرة والمدة والعمل ٢٧٢

باب فساد الاجارة بالشرط ٢٧٥

باب اجرة القسام وكاتب الوثيقة من القاض وغيره ٢٧٥

باب الاستيجار على المعاصي ٢٧٦

باب استيجار المستقرض المقرض على حفظ

سكين او ممشط ٢٧٦

باب الاستيجار على الافعال المباحة والاستيجار

على عمل في محل ليس عند المستاجر ٢٧٨

عن العيوب ٢٢٩

باب ما سأل متفرقة في العيوب ٢٢٩

باب في خيار المغبون والمغترب وخيار الكم ٢٢٨

باب في بيع الاب والام والجد والوصى والقاضى

والملتقط والاخ والعلم للصغير وشراؤهم

وسائر تصرفاتهم له ٢٢٩

باب في المراجعة والتولية ٢٥٠

باب الاستبراء ٢٥٠

باب في الاستحقاق ٢٥٠

باب في الاقالة ٢٥٣

باب في ما يتعلق بالشراء ثانيا بعد الشراء وفي

الهبة من المشتري بعوض وفي الشراء

من الواهب والمتصدق وفي التصديق على

المشتري وفي الرهن عند المشتري هل يفسخ

الثاني الاول ٢٥٥

باب في القروض ٢٥١

باب مسائل متفرقة ٢٥٧

باب في الصرف ٢٥٨

باب في الوكالة والرسالة في الصرف ٢٥٨

* كتاب الشفعة *

وانه يشتمل على عشرة ابواب ٢٥٨

باب في كيفية طلب الشفعة ٢٥٨

باب فيما يبطل به حق الشفعة ٢٥٩

باب في اخذ المشفوع وثمنه ٢٦١

باب في اخذ المشفوع بغير حكم وفي دعوى

الشفعة والاختلاف ٢٦٢

باب في حيل ابطال الشفعة ٢٦٣

باب في وقت ثبوت الشفعة وملكية العقار

ومن يثبت له الشفعة ٢٦٣

باب من يثبت له الشفعة ٢٦٢

باب في مسائل الجوار والشركة ٢٦٥

باب في الشفيع يريد ان يخذ بعض المبيع ٢٦٦

باب القضاء بشهادة الزور والنكول مع
كذب المدعى ٢٩٥

باب الجرح والتعديل ٢٩٥

باب القضاء في المجتهدين وما يتصل به ٢٩٥

باب القاضي يقضى بعلم نفسه ٢٩٧

باب ما يكون حكما من القاضي وما لا

يكون وما يجوز قضاؤه ببينة قامت عند

القاضي المبيت ٢٩٧

باب الاستحلاف ٢٩٧

باب الحبس والافلاس والشهادة على

الافلاس واليسار ٣٠٠

باب ما يصير مقضيا به ويدخل في القضاء

والشهادة والدعوى من غير ذكر ٣٠١

باب القضاء على الغائب ٣٠٢

باب تصرف المدعى والمدعى عليه في المدعى

بعد الدعوى قبل القضاء ٣٠٢

باب منع القاضي المدعى عليه من التصرف

وبعث الامين لختم الباب والحفظ للمال

وما يتصل به ٣٠٢

باب فيما يقبل البينة على المقر والمنكر ثم

يقرف يقضى بالبينة لا باقراره ٣٠٣

باب التحكيم ٣٠٣

باب مسائل متفرقة ٣٠٣

* كتاب الشهادات *

وهو يشتمل على احد وعشرين بابا ٣٠٢

باب كيفية الشهادة التي تقبل والتي لا تقبل ٣٠٢

باب ما يلزم الشاهد من ادعاء الشهادة

والمؤنة في ذلك ٣٠٥

باب متى يحل للشاهد ان يشهد ٣٠٦

باب ما يجوز ان يومر بالشهود ويطلب

منهم لزيادة الثقة اذ اتهموا ٣٠٦

باب متفرقات ما يجوز من الاجارة وما لا يجوز ٢٨٠

باب مسائل متفرقة في الاجارة الفاسقة ٢٨١

باب ما ينفسخ الاجارة به وما يتعلق بالفسخ ٢٨٢

باب العذر في الاجارة ٢٨٣

باب فيما يسقط الاجارة ويمتنع وجوبها ولا ٢٨٣

باب العيب والخيار في الاجارة ٢٨٣

باب ضمان المستاجر بالالتلافى وللتصرفات

التي لم يؤذن له فيها وبالضياع من غير تعمد ٢٨٣

باب حكم اجير الخاص والمشتراك

وتلازماتها وضمانها ٢٨٥

باب ضمان مكاري الدابة والغا و ذق

والحمال والملاح ٢٨٦

باب فيما يجب على الاجر وعلى المستاجر

من توابع المعقود عليه ٢٨٦

باب في التصرفات التي لا يجوز للمستاجر

والاجور في الدار والارض المسبلة وغيرها

والتي تجوز ٢٨٧

باب الاختلاف في الاجارة ٢٨٧

باب الاستصناع ٢٨٧

باب فيما يتعلق بالاجارة لطويلة

المرسومة بخارا ٢٨٨

باب مسائل متفرقة ٢٨٨

* كتاب ادب القاضي *

وهو يشتمل على ثمانية عشر بابا ٢٨٩

باب من يجوز له تقلد القضاء وجلوس

القاضي وكيفية حكمه وما يتعلق به من صاحب

المجلس واجرة الوكلاء والكتاب وبوابه ٢٨٩

باب من يشترط حضرته لسماع البينة والقضاء

عليه ومن يصلح خصما ومن لا يصلح ٢٩٠

باب ولاية القاضي وتصرفاته على الغير ٢٩٣

باب ما ينقض به القضاء وما لا ينقض ٢٩٣

- باب الشهادة - شهد ثم غير شهادته بزيادة
أو نقصان ٣٠٦
- باب الشاهد تؤخر شهادته هل تقبل أم لا ٣٠٧
- باب الشهادة القاصرة التي يتهمها غيرهم
هل يقضى بها أم لا ٣٠٨
- باب الشهادة بالتسامح ٣٠٨
- باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل ٣٠٨
- باب شهادة الرجل على شيعه حصل بفعله أو سعى فيه ٣١٠
- باب فيما يتعلق بحدود المدعى والشهادة
والغلط فيها ٣١٠
- باب البينة يقيمها المدعى بعد استخلاف
المدعى عليه ٣١١
- باب الاختلاف الواقع بين الشهادة والدعوى
وفيه اختلاف الشاهدين ٣١١
- باب اختلاف الشاهدين ٣١٢
- باب التهاثر في الشهادات ٣١٢
- باب البينتين المتضادتين وترجيح أحدهما
على الأخرى ٣١٢
- باب الشهادة على الشهادة ٣١٨
- باب الشهادة على الميت ٣١٨
- باب ما تقبل فيه الشهادة حبسة من غير
الدعوى وما لا تقبل ٣١٨
- باب مسائل متفرقة في الشهادات ٣١٨
- باب مسائل متفرقة في الرجوع عن الشهادة ٣١٨

* كتاب الدعوى *

- وهو يشتمل على ستة عشر باباً ٣١٨
- باب ما يسمع من الدعوى وما لا يسمع وشروط
صحته الدعوى ٣١٨
- باب فيما يتعلق بكون المدعى في يد المدعى
عليه شرطاً لصحة الدعوى والشهادة
وبيان من يكون ذاليد في العقار ٣٢٠

- باب ما يبطل دعوى المدعى ٣٢٠
- والتناقض فيه ٣٢٠
- باب فيما يتعلق بجواب المدعى عليه ٣٢٨
- باب دعوى أولية الملك بالنتائج وما في معناه ٣٢٩
- باب الدفع في الدعوى ٣٢٩
- باب فيمن يقر بطلان حقه ثم يقضى عليه بخلافه
فيصير مكذباً شرعاً وما لا يصير مكذباً ٣٣٢
- باب الخصمين يتنازعان ولا بينة لواحد منهما
كيف يقضى ومن يكون قوله أولى ٣٣٥
- باب دعوى كون العين في يد ٣٣٥
- باب دعوى الرق والحرية ٣٣٥
- باب الدعوى والخصومات والبيئات في الهبة ٣٣٥
- باب الدعوى والاختلاف في الموارث ٣٣٦
- باب الاختلاف بين المتبايعين في صحة
العقد وفساده ٣٣٦
- باب دعوة الولد وسائر الدعوى والاختلاف
فيما يتعلق بالنسب ٣٣٨
- باب مسائل متفرقة في الدعوى ٣٣٨
- باب الحيوان والعلو لرجل وسفله لآخر ٣٣٨
- * كتاب الاقرار ***

- وهو يشتمل على إحدى عشر باباً ٣٣٩
- باب حكم الاقرار ٣٣٩
- باب ما يكون اقراراً من الالفاظ وغيرها ٣٣٩
- باب الجواب الذي يكون اقراراً ٣٣٩
- باب الاقرار بالكتابة ٣٣٩
- باب الاقرار العام والمطلق ما يدخل فيه
وما لا يدخل ٣٣٩
- باب الاقرار بالنكاح والطلاق ٣٣٩
- باب الاقرار بالعق والرق والاستيلاء وتفسير
مجهول النسب ٣٣٩
- باب فيما يكون اقراراً بالبراءة والقضاء ٣٣٩

باب مسائل متفرقة ٣٥٢

*** كتاب الكفالة ***

وهو يشتمل على سبعة ابواب ٣٥٢

باب ما يكون كفالة ٣٥٢

باب اخذ الكفيل ٣٥٥

باب تعليق الكفالة بالمال بشرط عدم تسليم نفسه

وتعليق الكفالة بسائر الشروط ونحوه ٣٥٥

باب ما يصح من الضمان والكفالة ومن يصح

كفالته ومن لا يصح ٣٥٦

باب الكفالة بالنفس ٣٥٧

باب اداء الاصيل الى الكفيل ٣٥٧

باب ما يقع به البراءة من الكفالة ٣٥٨

*** كتاب الحوالة *** ٣٥٨

*** كتاب الصلح ***

وهو يشتمل على اربع ابواب ٣٥٨

باب الصلح الصحيح والفاصد ٣٥٨

باب الصلح في المواريث ٣٦٠

باب صلح الاب والوصى ٣٦٠

باب مسائل متفرقة ٣٦١

*** كتاب الرهن ***

وهو يشتمل على ستة ابواب ٣٦١

باب ما يصح من الرهن وما لا يصح وما

يبطل بعد صحته ٣٦١

باب حكم الرهن عند هلاكه ٣٦١

باب في تصرف الراهن والمرتهن في الرهن ٣٦٢

باب رهن المستعار وملك الغير ٣٦٣

باب الدعاوي والبيّنات في الرهن ٣٦٣

باب مسائل متفرقة ٣٦٣

*** كتاب المدائنات *** ٣٦٣

باب ما يتعلق بالاجل في القرض وسائر الدين ٣٦٧

باب فيما يقع به البراءة من الدين وما يتعلق

باب الاقرار بمال في يده بالملك او الورثة

او ولاية القبض ٣٢٣

باب في تكذيب المقر له في اقراره ثم يعود

الى تصديقه او لا ٣٢٣

باب من يقر ثم يدعي الغلط في اقراره ٣٢٣

باب اقرار المريض وتبرعته ٣٢٣

*** كتاب الوكالة ***

وهو يشتمل على تسعة عشر بابا ٣٢٥

باب الالفاظ التي تثبت بها الوكالة ٣٢٥

باب التوكيل العام ما يملك فيه وما لا يملك ٣٢٦

باب الوكالة في البيع والوكالة في قبض الثمن

من مشتريه او مشتري وكيله ٣٢٦

باب الوكالة في الشراء ٣٢٦

باب شري الوكيل وبيعه بعد جحوده الوكالة ٣٢٧

باب فيما يتعلق بالذلال والضمان على

الوكيل بالبيع والسمسار ٣٢٨

باب فيما يتعلق بالشروط في التوكيل بالبيع ٣٢٩

باب عزل الوكيل وما ينعزل به من الوكالة

المتجددة وغيره ٣٢٩

باب من يجوز للوكيل بالبيع والشراء ان يعقد معه ٣٥٠

باب توكيل الوكيل ٣٥٠

باب الوكالة في قضاء الدين وقبضه والبراءة

والتأجيل ٣٥٠

باب فيما يتعلق بالتوكيل بالانفاق ونحوه ٣٥١

باب الوكالة في اداء الزكاة والصدقات ٣٥٢

باب الوكالة في الطلاق والنكاح ٣٥٢

باب الوكالة بالخلع ٣٥٣

باب الوكالة بالخصومة والتوكيل بالاقرار والى الى

القاضي في التوكيل بالخصومة مع ابراء خصمه ٣٥٣

باب التوكيل بنقل المرأة ٣٥٣

باب اقرار الوكيل على الموكل واختلافهما ٣٥٣

باب ضمان المداوى — ٣٨٣
 * كتاب الوصايا * ٣٨٣
 باب الالفاظ التي يصح بها الوصية ويكون ايضاً ٣٨٣
 باب ما يستحب من الوصايا وما يجب ٣٨٢
 باب ما يجوز من الوصايا وما لا يجوز ٣٨٢
 باب الوصية التي تحتاج الى الاجازة ٣٨٥
 باب الوصية للعقب والورثة والعصبة ٣٨٥
 باب الوصية بالصدقات وتنفيذ الوصى من
 مال نفسه وبغير ما وصى به الموصى ٣٨٥
 باب كيفية تنفيذ الوصايا اذا اجتمعت ٣٨٦
 باب الوصية لجنس من الناس ٣٨٦
 باب فيما يتعلق بالوصى والاىضاً والعزل
 واليتم — ٣٨٦
 باب تصرف الاب والام والوصى في مال
 الصغير ٣٨٧
 باب فيما يتعلق بانفاق الاب والوصى
 والورثة على الصغير ٣٨٨
 باب ما يدفع الوصى الى الظلمة ونحوهم ٣٨٩
 باب الوصايا الى الصلوة وغيرها ٣٨٩
 باب فيما يتعلق بالديون في الوصية وفيما
 يتعلق بالوصى في ذلك ٣٩١
 باب تصرف الوارث في التركة ٣٩٢
 باب ثبوت الملك للوارث في التركة وتصرفه فيها ٣٩٢
 باب من الوصايا ٣٩٣
 باب تصرفات المريض ٣٩٣
 باب مسائل متفرقة ٣٩٣
 * كتاب الفرائض * ٣٩٤
 * كتاب الحيل في الشفاء * ٣٩٥
 باب السجلات والخلل فيها عرض على ٣٩٥
 باب مسائل لم توجد فيها رواية منصوطة
 ولا جواب من المتأخرين شافى ٣٩٦

بالابراء — ٣١٨
 باب في الابراء من المهر — ٣٦٩
 * كتاب المزارعة *
 وهي اربعة ابواب ٣٧٥
 باب المزارعة الجائزة والفاصلة ٣٧٥
 باب الشروط في المزارعة — ٣٧١
 باب فيما يتعلق بالمعاملة في الكرم والاشجار
 وغيرها ٣٧١
 باب مسائل متفرقة ٣٧١
 * كتاب المضاربة * ٣٧٢
 باب ما يصح من المضاربة وما لا يصح وما يتعلق به ٣٧٢
 * كتاب الشرب * ٣٧٢
 باب الضمان في سقى الاراضى ونحوه ٣٧٢
 باب احياء الموات ٣٧٣
 باب مسيل ماء الدور ٣٧٣
 باب حكم التراب الذي يلحق على حافته النهر ٣٧٣
 باب مسائل متفرقة ٣٧٣
 * كتاب الاشربة * ٣٧٤
 * كتاب الاكراه * ٣٧٤
 * كتاب الماذون * ٣٧٦
 * كتاب الجنايات * ٣٧٧
 باب ما يجب فيه القصاص ٣٧٧
 باب التسبيب الى اتلاف النفس او العضو
 او الدواب او غيرها ٣٧٨
 باب امر الغير بالجناية ٣٧٩
 باب جناية الضبيان والمجانين وعليهم ٣٧٩
 باب مسائل السقوط والعتور ٣٨٠
 باب بناء القنطرة وحفر البير ونحوه في الطرق ٣٨٠
 باب الجناية على الدابة ٣٨٠
 باب ما يستهلكه البهائم من الزرع وغيره ٣٨١
 باب التلغف بالنار ٣٨٣



بسم الله الرحمن الرحيم

فهرس الحروف التي رمز بها المصنف ر ح من اسامي العلماء والكتب

حروف	اسامي	حروف	اسامي	حروف	اسامي
ب	باب ما جاء بالالف	ب	بكر خواهوزاده	ب	باب ما جاء بالجيم
ص	الجامع الصغير	بص	برهان الصدر	ج	جامع التفاريق للبقالي
ب	باب ما جاء بالباء	بف	ابو بكر محمد بن الفضل	جس	اجناس ناطقي
ب	برهان الفتاوى البخاري	بصت	برهان صالح ترجماني	جص	جامع الصغير
ب	بدر الطاهر	بك	برهان كاشي	جب	جمع البخاري
بز	بزدوي	باب ما جاء بالتاء		جمع	جامع العلوم
بق	البقالي	ت	واقعات ناطقي	جك	جامع الكبير
بو		تاج الدين اخه حسام		جه	ابو جعفر الهندواني

ول

الحاء

الكبير

مد

حروف	امامي	حروف	اسامي	حروف	مامي
حل	حلوائى	هى	سيف مائلى	شظ	شرح ظهيرى
باب ما جاء بالخاء		سم	اسماعيل متكلم	شظت	شرح ظهير تمرتاشى
خج	خجندى	مس	سمرقندى بمجموعاته	شع	شرف الائمة العقيلى
خع	خلاصه عزبى	باب ما جاء بالشين		شجك	شرح الجامع الكبير
حك	خزانه الاكمل	شه	شرح بكرخواهرزاده	شق	شرح قدورى
خو	خمير وبرى	شح	شمس الائمة الحلوانى	شبق	شرح بقالى
باب ما جاء بالذال		شد	شرح ارشاد	شم	شرف الائمة المكى
ذخ	ذخير	ش	شمس الائمة الاوزجندى	شز	شرح زيادات
باب ما جاء بالراء والزاء معا		شبز	شرح بز دوى	شبه	شهاب الائمة الامامى
ر	روضة	شخ	شرح مرخسى	شب	شرح ابوذر
ز	زيادات	شقخ	شرح قاعى خان	باب ما جاء بالصاد	
باب ما جاء بالسين		شص	شرح صباغى	صغر	الفتاوى الصغرى
ميج	اسبجايى	شط	شرح طحاوى	صق	صدر القضاة

حروف	اسامي	حروف	اسامي	حروف	اسامي
صبق	صلوة بقالي	ظم	ظهير مرغينا نى	عصعج	عبد الرحيم ختنى
ص	اصيل	باب ما جاء بالعين		عحت	علائي الحمامى والتاجرى
صغ	صلوة خلائي	عت	علاء ترجمانى	باب ما جاء بالفاء	
صب	صلوة برهان الائمة	عتج	علاء تاجرى	فب	فتاوى بوهانى
صهب	صدر الشهيد بخارى	عج	علاء حمامى	فبعج	الفتاوى البخارية
صح	صدر حسام	عجج	علاء خياطى	فت	فتاوى ابي الليث
باب ما جاء بالضاد		عس	علاء سغدى	فع	فتاوى العصور على السغدى
صم	ضياء الائمة العججى او الايضاح	عز	علاء الدين زاهدى	فض	فتاوى الفضلى
باب ما جاء بالطاء		ع	عيون	فنج	فتاوى خواهرزاده
ط	محيط	عك	عين الائمة الكرباسى	فس	فتاوى سمرقندى
طع	طحاوى	عن	عمر نسفى	فص	فتاوى صاعدى
باب ما جاء بالظاء		مح	عمر الحافظ	فن	فتاوى النسفى
ظت	ظهير تمر تاشى	عظا	عطاء بن الحمزة السغدى	فك	فتاوى ابي الفضل الكرماني

حروف	اسامي	حروف	اسامي	حروف	اسامي
فج	فقيه ابو جعفر	كخ	ركن الدين الخراف	نظ	نظم زند ويسي
باب ما جاء بالقاف		كص	ركن صباغى	نم	نور الائمة المنصورانى
قب	قاضى بديع الدين	ك	كفاية	ن	نوازل
قج	قاضى جلال البخارى	كن	ركن الدين الوفجاني	نخ	نجم الائمة البخارى
قخ	قاضى خان	باب ما جاء بالميم		باب ما جاء بالواو	
قص	قاضى صدر	مت	مجد الائمة الترجمانى	وب	واقعات برهانى
قظ	قاضى طهيو	مخ	مجد الائمة البخارى	وح	واقعات حسام الدين شهيد
قع	قاضى عبد الجبار	مخ	محسن	ود	واقعات صدر الشهيد
ق	قدورى	مل	امالى	وك	واقعات كبرى الحسامى
قعم	قاضى علاء الموروزي	م	منتقى	باب ما جاء بالهاء والياء معا	
قصر	قاضى ابو البشر				
قضم	قاضى القضاة المتكلم	مخ	مجد الائمة الخياطى	*	هدايه
باب ما جاء بالكاف		باب ما جاء بالنون		يب	يوسف بلاى
				يت	يوسف ترجمانى صغير
كب	كمال يباغى	نجم	نجم الائمة الحكيمى	يف	يتيمة الدهرى فتاواه العصر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي اوضح معالم العلوم واعلى منارها * ونشر في ملكوت السموات والارض اضواءها وانوارها *
ورفع الفقه من بينها بعد التوحيد والعدل حتى انتعل في شرفه هام الفرقدين * وضاء بتعليمه للثقلين
ما بين المشرقين والمغربين * بلسان افضل المرسلين * صلى الله عليه وعلى آله واصحابه واتباعه اجمعين *
وبعد فيقول الشيخ الامام الاجل قدوة العلماء * رافع اعلام الفضلاء * مبين الحلال والحرام كشاف المشكلات
مفتى حوادث البشر * امام اهل الفقه والاصول والنظر * الراجي عفوية المعبود * ابو الرجا مختار بن محمود *
بن نجم الحق والد بن شمس الاسلام والمسلمين * واعط الملوك والسلاطين * الزاهد الذي تغمد به الله بالرحمة
والرضوان * ومهر له نمازق مصفوفة في اعلى الجنان * لما خلت عوالم الفضائل عن فقهاء البرية * وكثر
وقوع الحوادث الشرعية * واحتاج من اسأرتة السيوف الجائرة من زمرة المتعلمين * ومن نشاء بعد هذه
الفتنة الطامة من فرق المتدربين * الى معرفة اجوبتها * والتهدي الى تمييز الصواب من الخطاء في
اقتضيتها * وقد شذت عن اصول المتقدمين * ولا توجد في شروح اكثر المتأخرين * الا في تصنيف استاذي
ومولاي خاتمة المجتهدين * وصفوة الاولين والآخرين فخر الملة والد بن * بديع بن ابي منصور العزيمي
صاحب بحر الحيا في الله روضته الفناء بشأبيب رضوانه * والبهمة ملابس عفوه وغفرانه * الموموم بهنية

الفقهاء فانه جمع فيه ما لا يوجد في الاصول من فتاوى المتقدمين والمتأخرين * على رسومها من تطويلات
 السائلين * وهذا ياتتهم في اسولتهم * وتطبيق المفتين محاذ اغراضهم في اجوبتهم * فطال فيه الكلام *
 وعز المبتغى والمرام * فاستصفت منها البائها * وحررت على رسوم سائر الكتب جوابها * وسميته قنية المنية *
 لتتميم الغنية * ورقعت اسامي الكتب والمفتين باول حروفها * او بجملة تمتاز بها عما فيه يشاركها *
 تحرياً للتيسير والاختصار * بعون الملك القادر المختار العزيز الكريم الستار * كتاب الطهارة *
 وهو اثنا عشر باباً الاول في الوضوء (فح) انجم وجهه ولحيته فتوضاً ولم يصب الماء بشرته لا يجزيه (شم)
 ارسل الماء في الوضوء من وسط راسه او هامته على وجهه يسقط به فرض المسح وغسل الوجه (شم) ترك
 استيعاب الرأس في المسح في ديارنا وداوم عليه في المسح في غير : مان البرديا ثم (ش) ان داوم على تركه من
 غير عذرياً ثم (بـ) قال في ابتداء الوضوء لا اله الا الله او الحمد لله او اشهد ان لا اله الا الله صامقياً
 لسنة التسمية (بو) على راسه جراحة فمسح على الاذنين لا ينوب عن مسحه وفي (فح شب) الوضوء مرة
 ركن والثانية والثالثة سنة وقيل في الثانية سنة وفي الثالثة ثقل وقيل على عكسه وعن ابى بكر الاسكاف اذا
 توضاً ثلثاً ثلثاً فالثالثة فرض كاقامة الركوع والسجود (شص) تخليل اصابع الرجل سنة مع وصول الماء
 الى باطنها من غير تخليل فيخلل بخنصر يده اليسرى فيبذل الخنصر رجله اليمنى ويختتم الخنصر رجله اليسرى
 (عن) ويلزم الوضوء الا قطع (صح) ولا باس بالتوضي بالماء المشمس عندنا وقال الشافعي لا كراهة الا من
 جهة الطب في التهذيب ولا يكره الطهارة بالماء المسخن بالنار ويكره بالماء المشمس لقوله عليه السلام لعائشة
 رضى الله عنها حين سئلت الماء بالشمس لا تفعلين يا حميراء فانه يورث البرص وعن عمر بن الخطاب (شم رفع
 عمن) النية ايمت بشرط في التوضي بسوء الحمار (شب) خمر الاناء اذا غطاه ومثل محمود بن الواسع
 اي الوضوءين احب اليك من ماء مخمر او من متوضاً العامة قال من متوضاً العامة قال عليه الصلوة والسلام
 ان احب الاديان الى الله تعالى السمكة الحنفية (جك) كان يكره ان يعتخلص الانسان لنفسه اناء
 يتوضأ منه دون غيره (بـ) يجب على المولى ماء وضوء عبده (بو) يغسل وجهه ويمر الماء من الذقن الى
 الجبهة يجوز السنة ان يمر من الجبهة الى الذقن * (باب) في الاستنجاء * (بق) من عليه الاستنجاء
 بالماء اذا لم يجد موضعاً خالياً يتركه لان كشف العورة منهي عنه والاستنجاء ما هو عليه راجح على

الامر (شمس) مسح اليد على الجبهة اربط الاستنجاء اذ بدوله ان يمسحها على جداره ومجبل او مسجلا
 (جمع) ويضع له خول الخلاء ما عليه اسم الله تع ولا يدخله الامستور الرا من ويحتمل على يسراه لانه
 اقضى لحاجته ولا يتنجس ولا يمزق ولا يخط ولا يابس بطرح الشعر والظفر ونحوه في الكنيف وقيل يكره
 والصحيح هو اذ ذكر الله تعالى فيه للحد يث كيف اذ كرك وانما على حال استنجي من نفسي ان اذ كرك
 فنزل اذ كركي على كل حال (ثور) لا يابس به وقيل مثله عن اليه حنفية ومحمد رح ويستر غائطه حتى لا يلحقه
 اللعن (ثور) ولا يدع حال قضاء الحاجة والجماع بل قبله والدعاء اعوذ بالله من الشيطان النجس والجماع
 هب لي من لدنك ذرية طيبة مطيعة لك (علك) يتروا في الخلاء وفي نكته دراهم فيها آية من القرآن يكره
 (فلك) يجوز قراءة القرآن في الخلاء (حم) دخل الخلاء وفي نكته دراهم فيها آية من القرآن يكره
 وفيما دون الآية لا يكره (مسح) الافضل ان لا يدخل وفي كفه جامع القرآن واذا اضطر لا ياتم وكذا اذا
 لم يضطر نرجوا ان لا ياتم (بو خج) ولا يستنجي وباصبعه اليسرى يخاتم فيه اسم الله تع حتى ينزعه الا اذا
 محي ولم تبين كتابته وفي شرح السنة جمع الحد يث النهي عن الاستنجاء باليسين ومس الذكر باليمين
 ولا يمكنه الا بالارتكاب احد هما فالصواب ان ياخذ الذكرا بشماله فيمسح على جداره وموضع ناتي من الارض
 وان تعذر يفعل وتمسك الحجر بين عقبيه فيمسح العضو عليه بشماله وان تعذر ياخذ الحجر بيمينه ولا يحركه
 ويمسح العضو عليه بشماله قلت وفيما اشار اليه من امساك الحجر بين عقبيه اخرج وتفسير وتعنيف
 وتلو يث وتضييق وتعسف وتكلف وقال الله تع قل ما اسألكم عليه من اجر وما انا من المتكلمين بل يستنجي
 بجدار ونحوه ان امكن والا فياخذ الحجر بيمينه ويستنجي بيساره يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر
 (علك) الاستنجاء بماله قيمة لا يجوز * (باب) فيما ينقض الوضوء والشك فيه * (شمس) قاء ودودة كثيرة
 لا ينقض (ظم) وكل اذا قاء حية ملاء فاه (ع) عضر القرحة فسال بعصره لا ينقض لانه مخرج وليس بخارج
 (فجع ظم) ينقض قال رضي الله عنه وهو الاشبه ولو خرج دبره وعليه نجاسة ثم دخل فيه ففيه اختلاف (فجع)
 لا ينقض (ظم) ينقض (ط) ان عالجه بيده او خرقة حتى دخل ينقض وان تنفس فدخل لالان اليد تنزل
 بلة منه بخلاف التنفس (شمس) في الملاسة الفاحشة لا يعتبر انتشار آلة الرجل في انتفاض طهارة المرأة كالمس
 في حرمة المصاهرة (نحو يمس) خرج الماء من اذنه لا ينقض كيف ما كان الا القيح والصد يد (ضح) مثله

(بحث) ينقض اذا دخل اذنه ثم خرج (ط) ان خرج القيح من الاذن بدون الوجع لا ينقض والا فينقض
(رفع صح) المباشرة الفاحشة بين المرأتين وبين الرجل والغلام الامرد تنقض الوضوء عندهما وذكرا وبو ذرى
شرح الصلوة الظاهر ان المباشرة الفاحشة بين الرجلين او المرأتين تنقض الوضوء عندهما خلافا لمحمد (مت)
وعندى لا ينقض واليه اشار في صح (بكت عك حم) المباشرة الفاحشة توجب الوضوء على الرجل والمرأة
هند هما في المجرى مثله (فبح) مثله في مشكل الآثار وشرح السنة ان نوم النبي صلى الله عليه وسلم ليس يحدث وروى
محمد عن ابي حنيفة رح باسناده الى النبي عليه الصلوة والسلام انه نام على جنبه وصلى بغير وضوء وقال تنام
هيناء ولا ينام قلبى وهو من خصائصه وهو قول ابي حنيفة رح (شم) خرج من ثدى الرجل ماء خالص
لا ينقض (مت) به جائفة فخرج منها ريح لا ينقض كالجشاء المنان (شم رفع) من به سلس البول لا ينقض
وضوءه بالودي في الوقت لانه من جنس البول (شه) ينقض لانه حدث اخر (شم رفع كص) امتخط وفيه
حمرة تعتبر الغلبة كافي البزاق (كص) تبين في وضوئه وفي حدثه ولا يتلذذ بخر الوضوء عنه يعيد
احتياطاً (عك) والصحيح انه اذا قاء الطعام من ماعته ينقض وعن الحسن عن ابي حنيفة رح انه لا ينقض
مالم يتغير قلت وهذا اذا خرج بعد ما وصل الى معدته وان كان بعد في المري لا ينقض بالاتفاق (بو) اصابه
رعاف فشد انفه بقطن فان وصل الدم الى الغضروف نقض والا فلا (بو) ظن انه لم يتوضأ ان كان خارج الصلوة
توضأ والا فلا (باب) في الجنابة والغسل * (شم) تمضمض الجنب وحقق الماء الى انفه ينبغي ان لا ينوب
عن الاستنشاق (مت) الجواب على الروايتين في سيرورة الماء مستعملاً بمزائله العضوم لا (فع شه سي)
احتلمت او وطئت ثم بالت واغتسلت ثم خرج منها مني او بقية المنى لا تعيد الغسل ولو احتلم الصبي او الصبية
الاحتلام الاول الذي هو امارة البلوغ وانزل مع الدفق يلزمه الغسل وقال (بسم) لا يلزمه وهو الظاهر (بو)
يضر الغسل راسها تتركه ولا تمنع نفسها عن زوجها في الوطى (شم) لم يجز الا اذا مسحت جميع راسها
(يهر) افترض عليه الاستنشاق يجب عليه ازالة الدرن حتى يصل الماء الى بشرة انفه ان كان يابساً وفي الدرن
الرطب اختلاف المشائخ كالطعام الذي يبقى في جوف السن في الغسل (فع) قيل يجب على الجنب اذا
اغتسل ان يدخل اصبعه في اذنه وسرته وان لم يفعل يعيد (عك حم خويث) احتلم الصبي ولم ينزل
لا يحكم ببلوغه ولو وجد امينياً في فراشه ما وليس هناك غيرهما فالاحتياط ان يغسل وقيل يعتبر اللفظ

والرقة واللون وماؤه ابيض خاثر وعن ابي يوسف والشافعي لا يغسل عليهما (بوس) عليه الغسل وهناك رجال لا يدعه وان راوه ويغتار ما هو استروا المرأة توخره وبه (بق كص) والجواب في غسل المرأة بين النساء كالرجل بين الرجال (بوس) يجوز كشف عورته لحاجة نفسه (يست ط) ويفترض اتصال الماء الى ما تحت شعر اللحية في الغسل بخلاف شعر راس المرأة (جس) قال ابو يوسف راح فرج البهيمية كفيها لا يغسل فيها بغير انزال ويعزروا قد يحرق على وجه الاستحسان ولا يحرم اكل لحمه به وقال محمد راح وطلى صبية تجامع مثلها يستحب لها ان تغتسل (صح) كانه لم يرمي جبرها وتاديبها على ذلك وقال ابو طي الرازي تضرب على الاغتسال وبه نقول وكذا الغلام المراهق يضرب على الصلوة والطهارة (فع شبر) المبالغة في المضضة والاستنشاق سنة في الطهارة (سبق) سنة في الوضوء واجبة في الجنابة اذا لم يكن صائما (عس) غسل يوم العيد والجمعة ينوب عن السنتين كالغسل عن الحيض والجنابة ينوب عن الفرضين (فع شم) ادخل ابره في دبر نفسه ولم ينزل فعليه الغسل (عك) لا يغسل عليه كالبهيمية (عن) مراهق استيقظ ورأى ماء ولم يتذكر احتلاما ان كان منيا صار بالغا وانزله الغسل والا فلا (كص) منى الرجل ابيض ومنيها اصفر وتظهر فائدته فيما اذا اغتسلت عن جماع ثم خرج منها منى فان كان منيها فعليه الغسل وفي منى الرجل لا (بصح) مسح الرجل فوجدت لذة ورأت بللا ولم تعلم انه منى او غيره فعليه الغسل (فك) احتلم ولم ير شيئا ثم خرج منه منى بعد ساعة لا يغسل عليه * (باب) في حكم ماء الحيض والآبار والاواني * (شم) هو غرض كبير نجس انجمد ماؤه ودخل الماء من جانب وخرج من آخره الجمد متصل بالماء فهو نجس وان كان متجاننا فطاهر وان كان يتقاطر عليه الجمد (فع شه) حكم الركبة حكم البير (شم) تقاطر بول في البير مثل رؤس الابر لا يتنجس ولو استقى ماء من الوادي وصبه في الحب وفيه بكرة الغنم او بعرتان لا يتنجس والاواني كالبير (فبير) فيه اختلاف الاجوبة وقال بهاء الدين الاسيبجا في اغتراف من ماء النهر بالكوز قد دخل فيه بكرة او بعرتان لا يتنجس (ظم فع) يكون نجسا (بصح) ونزح البير ان ينزح حتى لا يمتلئ من دلوها الا نصفه فتطهر (كص) شرط في ماء البير لا يتنجس (فع) استنجى من ماء الحوض وغسلته تجري فتخلط ثم يغترف الماء منه يبيد في الحال لا يجوز هذا الوضوء ولا ملاما الصبي الاناء من البير ومسب في الكوز فاصاب كفه ثم دخل الكوز فهو طاهر الا اذا عرف نجاسة الكم (بصح) يد ورايد ولا ب ثم جدول

حوضه ومقراته اوراقه مفتوح يدخل فيه من ماء النهر بقدر ما يرفع الدواب لا ينجس فهو بمنزلة الماء الجاري
 (فعك) لا عبرة للغبار والنجس اذا وقع في الماء انما العبرة للتراب (فك خو) رأى رجلا يتوضأ بماء حوض
 نجس يجب عليه ان يخبره (حم) لا يجب (يث) رأى رجلا في حوض ثمانية اذرع في ثمانية يغتسل فيه
 من جنابة لا يغترف منه ولورأى غيره يغترف منه لا يخبر بذلك لان الحوض ينجس الى قول محمد بن سلامة
 وح (يث) وقع من قدمه قطعة من الخشب لا ينجس ما لم يستيقن ان به نجاسة وكذا الوجود في الركبة
 سقط خلق وكذا الذي يلعبه الصبيان اذا وقع في البير (بو خج) مثله (ثو) ولو اسود الماء بالاوراق
 يجوز التوضي به اذا لم يغلب ولو استنجى بالماء الدائم ولم يرفه اثر النجاسة لا يلزمه تحريك الماء لغسل بقية
 الاعضاء لكن يميل الى الجاذب الاخر (ص) قارة ماتت في البير فنزع منها عشرون دلو فاصاب الثوب اكثر
 من قدرهم لم يجز الصلوة فيه (ظمر) والمتزوج ما بين العشرين الى ثلثين طاهر في شرح صدر القضاة
 اذا كان عمق ماء البير عشرة اذرع فصاعد لا ينجس بوقوع النجاسة فيه في اصح الاقوال (جت) روى
 ان الماء اذا كان في البير بقدر الحوض الكبير لا ينجس بوقوع النجاسة فيه (عن) تلطخ عظم بنجاسة ووقع في
 بير فنزحوا ماء ما وتعد واخراج العظم طهروا وصار كغسل العظم وان اعجزهم نزحوا ثلثمائة دلو ويحكم
 بطهارتها (شم) شدة دفع امتلاء البير من ماء نجس يطهر بنزع جميع الماء (بمخ) تنجس ماء البير ثم انتقص
 الماء ثم نزع لا يطهر في الجامع الاصغر قال شدادر ح ماتت نارية في بير وغار جميع ماؤها ثم عاد فهو طاهر
 ولو غار منه قد وعشرين دلو طهر الباقي من الماء وقال ابو يوسف رح لو غار اكل ثم عاد ينزع منه دلو واحد
 وقال محمد رح ينزع عشرون دلو (شعب) ووث يابس او مرقين كثير يابس القى في البير قال ابو يوسف
 رح استحب ان لا يغسل الماء ولا احفظ عن البيهقيفة رض وعبارة الكافي قليل السرقين وكثيره يغسل الماء
 وطبا كان او يابس او قال ابو يوسف رح لو كان يسيرا يابس لم يغسل الماء فقيد الحاكم باليسير (بو) وقع
 كزعفران في الماء ان امكن ان يصنع به فليس بماء مطلق ولورأى اقدم الوحوش عند الماء القليل لا يتوغل به
 ورأى سباعا يشرب من الركبة ان غلب على ظنه انه شرب منها تنجس والا فلا * باصب في الماء المستعمل
 والآسار والعرق والنجاسة والد مع * (يث) لا احفظ رواية في وضوء الصبي ولعله مبني على اختلافهم
 في ما روي فمن جعلها صلوة حقيقة جعله مستعملا ومن جعلها تخلقا واعتياد افلا وفي التهنيت يب على

من هب الشافعي رحمه الله تعالى (بو) وضع الجنب احدهما عليه على الاخرى في الغسل تطهرا
السفلى بماء العليا بخلاف الوضوء (ط) مثله لان البدن في الجنابة كعضو واحد ومن ابيد لا يجزيه
قال رضي وضوء الحائض مستعمل لان وضوءها مستحب (بو) غسلت يديها من العجين وان لم تكن محدثة
لا يصير مستعملا* (باب) في التيمم والجمع بينه وبين سور الحمار* (فعمم) بيديه قروح يضربه الماء دون
ما نزعته غير انه اذا غسل وجهه يسيل الماء على يديه فيضربه التيمم اذا لم يجد من يغسل وجهه
(بمع) له التيمم مطلقا (فب) مسافر معه ماء زائد عن شربه لكنه يحتاج اليه لطبخ التماج اذن معه
يجزى كفيه الى الماء لم يتيمم ولا تيمم (شع) تيمم (بمر) حضر جنازة لوتوضأ يسبق بتكبيرتين ولو تيمم يدرك
جميع التكبيرات فانه يتوضأ (عمم فبج) في مريض يصمه غيره فالنية على المريض دون الميمم (فك)
عمك) معه جمد في السفر او تلج له آلات الدواب لا يتيمم (حم) جازله التيمم (عك) انتهى الى نهر
جامد تحت الجمد ماء ومعه آلة التقوير يجب عليه التقوير (حم) تيمم (ظم شم) توضأ بسور الحمار
ولم يتيمم وصلى ثم احدث ثم تيمم واعاد تلك الصلوة يجزيه (فع) لا يجزيه (فمح) تيمم الجنب لصلوة الجنازة
جاز (عن) يصلي بالتيمم فرأى رجلا معه ماء فام صلوته ثم سأله الماء فاعطا ولا يعيد لان القدرة بالاباحة
لا بالروية قال رضي وساذكر في الجامع الكرخي انه يعيد ذلك في الماء الكثير (عن) مسافر ان انتهى الى ماء
فزعم احد هما نجاسته فتيمم وزعم الاخر طهارته فتوضأ ثم جاء متوض بماء مطلق وامهنا ثم سبقه الحدث
في صلوته فذهب قبل الاختلاف واتم كل واحد منهما صلوة نفسه ولم يقتل بصاحبه جازلا انه يعتقد
ان صاحبه محدث به اتفق ائمة بلخ وهو حسن (صح) والتيمم على التيمم ليس بقربة ولو مر المتيمم بماء وهو
قائم ففي انتقاض التيمم روايتان وفي المنتخبات روايتان في ما اذا انتظر الماء يقوت الوقت (صح) الامير في
ايدي العبد ومنع من الوضوء والصلوة تيمم ويومي ويعيد وكذا ممن منع من الوضوء والصلوة يتهد يد ووعيد
ولو كان عند الماء لص او ظالم يؤذيه او سبع او حية تيمم (صح) المريض وجد من يوضيه بغير اجرة لا يتيمم
في قولهم وان طلب اجرة يتيمم وقال ان رضي باجر مثله لم يتيمم ولا تيمم ولو تيمم الجنب وينوي الحدث جاز
(ز) بقي على جسد الجنب لمعة ثم احدث وتيمم لهما جاز وينوي لهما لانه اذا نوى لاحد هما يبقى الاخر
بلائية (شه) تيمم لقراءة القرآن اول دخول المسجد يجوز له اداء الفرائض خلافا للشافعي (خج) تيمم في

كلمة الخوف البقي او مطرا او حرا شد يد جاز (بفتح) ان خاف فوت الوقت واو كان في سطح ليلا وفي بيته ماء
 لكنه يخاف في الظلمة ان دخل البيت لا يتيم اذا لم يخف فوت الوقت قال رضى الله عنه وفيه اشارة
 الى انه اذا خاف فوت الوقت قيم ولو كان عنده امانة يخاف عليه ان ذهب الى الماء قيم (جو) الاجيز
 لا يجز الماء ان علم انه يجز في نصف ميل لا يعذر في التيم وان لم ياذن له المستاجر قيم ويصلي ثم يعيد
 ولو صلى صلوة اخرى وهو يدكره ففسد ولو سار في ارض غيره يصل الى الماء قبل خروج الوقت لا يجوز
 سيره فيها ان كانت مزروعة والا فيجوز ان لم يكن فيه ضرر * باب المسح على الخفين والجباثر *
 (فع عك) لا يجوز المسح على خف من مسك (عمت) مثله لانه لا استمسك له كالعهن وقال القاضي
 الزرنجيري يجوز (بو) ان كان صلبا غليظا وعنه يجوز ان كان ذكيا وعنه يجوز المسح على الجرب المسكى عند
 ابي يوسف والشافعي وفي قول البيهقيفة رح نظر (ظمر) يجوز المسح على الجرموق الواسع الذي يندو
 للناظر الكعب (عمت) المسح على الخف افضل من غسل الرجلين اخذ ابا اليسر (شب حبس) الغسل
 افضل (شس) الخرق المانع مقد ر بقدر ثلث اصابع سواء كان في باطن الخف او ظاهره او ناحية
 العقب (شب) انما يعتبر ثلث اصابع في موضع الاصابع وفي القدم يعتبر اكثر القدم ولو مسح على غير
 ظاهر القدم لا يجوز لان موضعه ظاهر القدم (فمح) قال على الرازي فضل من جرموقه او خفه قد رثلت
 اصابع فمسح عليه لم يجز ولو كان الجرموق واسعا فادخل فيه يده ومسح على الخف لم يجز كالمسح على باطن
 الخف (صمح) سقطت الجباثر من غير براء فالمسح بحاله عند البيهقيفة رح وبطل عندهما وان سقطت
 من براء بطل عندهم * باب في الاعيان النجسة واحكامها * (شمر) فاء قليلا قليلا والسبب والمجلس
 متحد ان يحكم بنجاسة الكل والرطوبة التي تنتقل من الجرموق الى الخف عفو لانه مجرد هواء (فع)
 تحوه (شمر) والبول الذي يهيب الثوب مثل روم الابرا اذا اتصل وانبسط وزاد على قد رالدرهم
 يتبغى ان يكون كالد من النجس اذا انبسط (قرب) ماء ود القز وعينه وخروء طاهر (يكت عح) مثله
 (مكت) عن عبد الكريم خروء نجس (يكت) ابوالبراغيث لا تمنع جواز الصلوة (فع) استنجى
 بالاحجار وعلى ثوبه نجاسة لو جمعوا تزيد على قد رالدرهم ففيه خلاف ظاهر والاحوط الاعادة (شمر)
 يمشى في السوق فيبذل قد ما ه مساوش به السوق فصلى لم يجزه لان النجاسة غالبة في اسواقنا (عمح) تجزئه

(شيمشه) طين الصوق او البكة في بلد فاصاب الغروب ثم وقع في الماء نجس (م) ابن ابي نصر الدريهمي
طين الشارع ومواطى الكلاب فيه طاهر وكذا الطين المبرق وفيه نجاسة طاهرة الا اذا رأى
من النجاسة قال رضى وهو الصحيح من حيث الرواية وقريب من حيث المنصوص عن اصحابنا (م) وقع
بول في ماء قليل به الطين او وقع روث في طين يعتبر الغلبة فان غلبت النجاسة لم يجوز ان يغلب الطين فطاهر
قال رضى فصيح به جواب ابن نصر وكان (شمر) احتراز عن هذه الرواية بقوله الغالب في اسواقنا النجاسة
وانه حسن عند المنصف دون المعاند (فجع) رماد الغنبلية النجسة طاهر ولو مكث الماء في خابية حتى اسن
وانتج بحيث تعسر استعماله من شدة نبتة فهو طاهر كما كان (فعمر بن) اتخذ صرف الغنم لبود يجوز
الصلوة فيه وعليه قيل لهما انها تربض في مرائب فيها البحر الرطب وبولها فيتلوث صوفها بها نقلا هو عفو
(بن) البودة المتولدة اليابسة من العذرة وقعت في الماء نجسته (بمر) وقع شهيد في الماء القليل
وعلى جراحاته دم جاف لا ينجس قال رضى الله عنه وفيه نظر فقد قال عبد الله الجرجاني في كتابه
الاحاد الدم الكثير مع المصلي يمنع صلوته الا اذا حمل المصلي شهيد عليه دم كثير جازت صلوته ولو
اصاب المصلي من ذلك لم يجز صلوته لانه زال عن المكان الذي حكم فيه بطهارته قال رضى الله عنه
قلنا اذا وقع في الماء بول الهرة نجس الا عند شاذان وقيل هذا في الذكور وبول الانثى نجس بالاجماع
فالشك من قدر الدرهم يمنع وعن محمد بن الحلام كان يقول لو ابتليت به لغسلت ولكن لا امر غيري
باعداد الصلوة وفي منتخبات (كس) عن محمد رواية شاذة ان بول الهرة طاهر من غير فصل (فجع
مسح) الصحيح ان من جعل الفرج الظاهر كالقمبة قبلته نجسة ومن جعل كالقلقة فطاهرة (خو) بيضة
مذرت من غير ان تحضنها جافة فهي نجسة لانها يتحول مما بخلاف اللبن لانه يتغير بالفساد طعمه
ويتغير الطعم لا ينجس العين (مسح) مثله ولو لم تصرد ما ولكن تغير الى فتن وفساد ينجس ايضا كالعذرة (مسح)
وفيه اشكال (حمر) الهرة اذا انتنت لا تنجس (مسح) الطعام اذا تغير واشتد تغيره ينجس وفي كتابه
الاشربة ان بالتغير لا يحرم قال (مسح) فيحمل ما ذكره الخلائى على نهاية التغير وما ذكره في الاشربة على
نفس التغير (طعم) في مشكل الاثار اللحم اذا انتن يحرم اكله والسمن واللبن والزيت والدهن اذا
انتن لا يحرم (فجع) وقع في اللحم دود وان فطر فهو طاهر (مسح) المني نجس نجاسة طليخة وجافة ذبحته

وأهلبيت في الماء قبل شق بطنها تنجس الماء والد جاجة ولا طريق إلى أكلها إلا أن يحمل الهرة عليها
 فتأكلها (بخو) صرق في الثياب النجسة تنجس بدنه (بو) خشبة الدوارة قد فن في السورين وجب
 أن يتنجس (ظمر) خرو الطاووس والدراج بمنزلة غيره الحمام ونصف النجاسة الخفيفة ونصف الغليظة
 يجمعان (فع) صلى ومعه يذود والقز جاز (ص) هذا بيض والبيض طاهر (س) هو طاهر ولا يعرف له نجاسة
 وعند الشافعي روح نجس (صح) واختلف في نجاسة الكلب والذي صح عند من الروايات في النوادر
 والأما إلى أنه نجس العين عندهما وعند أبي حنيفة ليس بنجس العين وفائدة تظهر في كلب وقع في البئر
 وخرج حيا فاصاب ثوب انسان بنجس الماء والثوب عند هذا خلا فلا ينجس حنيفة روح (يت) بول الضفدع
 البروي نجس (بو) قيل بول القرم نجس نجاسة خفيفة وقيل غليظة وحكى أن تركيا أمسك فرسه فبال
 في السرق فنقر الناس منه فضحك وقال تفرون من بول مختلفة في نجاسته ولا تفرون من تجارة متفقة
 حرمته (فتح) بول ما لا يוכל لحمه نجس نجاسة غليظة بالاجماع وأما العذرات وخرو الد جاجة والبط
 غليظة بالاجماع (شم شه فع) شاة تعلق وتسليح ثم تطعن عند المذبح فيخرج منها دم فهو نجس
 (بو) ولو اصابه دم القلب بنجس لأن الدم الطاهر ما يبقى في العروق أو متلطخا باللحم فاما السائل
 فلا (ط) من بعض المواضع الدم الذي في القلب ليس بشيء (اصغر) أبو بكر العياضي الدماء كلها نجسة
 مسفوحة أو غير مسفوحة ودم قلب الشاة نجس وقال عبد الله القلاء من الدم الذي ليس بمسفوح طاهر
 وفي الايضاح الدم الباقي في العروق واللحم طاهر وعن أبي يوسف روح أنه يعفى في الأكل دون الثياب
 (حلت) صلى ومعه عنق شاة غير منسول جاز لأن الدم المسفوح ما سأل منه وما بقي لا بأس به لما روي
 أنه عائشة رض كانت تروي في بومتها منقورة لهم العنق وغيره وقيل مزاولة الشاة كالد م وقيل كبولها
 خفيفة عند هذا ظاهرة عند هذا (شرف فع) عصب اخرج منه البعرات صحيحة فهو نجس (شم شه)
 طاهر (صح) اختلف في القمح والصحيح رواية الحسن من البيهقي أنه عفوم لم يفسد ان كان طعاما
 أو ما وما الموة فلا (ط) القمح في طاهر الرواية كالعذرة وفي رواية الحسن خفيفة (شم رف فع) ذبح
 د جاجة وفسل ما عليها من النجاسة وصلى معها جاز وإذا لم يشق بطنها (صح) ان كانت حية جاز
 والإفلا حتى يخرج ما في بطنها وتغسل (مسح) والصواب هو الأول لأن النجاسة متى كانت في معدتها

لا تأخذ حكم النجاسة كالبيضة المذرة إذا حال معها ما يجوز الصلوة معها (أصغر) صلى ومنه حمامة
 مذ بوحه جاز (جنت) ولا يجوز الصلوة مع المأكول المذ بوح وقيل يجوز إذا لم يزد موضع الزكوة
 على الدرهم وقيل يعتبر السائل فاما عنق الشاة فظاهر (حلف) وحيوان البحر طاهرون لم يؤكل (شق)
 مناه حتى يختزى البحر (صح) وحيوان البحر طاهرون كانت ميتة قال رضى الله عنه واختلف اصحابنا
 في الدهن الذي يجلب من البحر البلغاري ولكن ما ذكره في التجريد وشرح القدير وصلوة
 الخلائي نص على طهارته (كعب) طاهر (جنت) عن الحسن في بعرة وقعت في قر حنطة فطحنت
 لم تؤكل وقال ابن مقاتل توكل ما لم يتغير طعمها وكذا الدهن واللبن وكذا عن ابن سلام في الروث
 الرطب من البقرة ايام الربيع في الفلاة وكذا عن شاذان فيه وفي عصير العنب اذا دميته الرجل فسال
 منه وكذا العنب يأكل منها الكلب (شحم) وعن مالك البعرة طاهرة فالاغضاء عما فيه البلوى اولى
 تمسكا بقول من قال بطهارته وفي غيره الاحتياط اولى واقرى (عن) عن ابي يوسف رح انه صلى
 بالناس جمعة وتفرقوا ثم اخبر بوجود فارة ميتة في بير حمام اغتسل منه فقال ناخذ بقول اصحابنا
 من اهل المد ينة اذا بلغ الماء قلتين لم يحتمل خبثا (جمع) صور الكلب والخنزير نجس خلاف مالك
 وغيره (ت) ولو افتى بقول مالك اجزاه (بو) عضه الكلب ولا يرى بلالا باس به (بمر) اصاب
 البول طرف احليله اكثر من قد والدهم فلغاؤل ان يقول يجزيه كالمقعد (فميج) الصحيح عندي
 انه لا يجزيه (شعب فميج) وعصام في مختصره ما لم يكن حد ثامن دم اوقى او قير روي عن ابي يوسف
 انه طاهر وقال محمد نجس نجس الماء بوقوعه فيه ويضم الى نجاسة اخرى في المانعية (ميج كعب) رعاة
 يشدون وضرع الشاة بخزقة ملحقة بطين مخلوط ببعرها كيلاير تضعها ولد هاويجف ثم يحلبها بعد الحل
 بيد رطبة فيصيبها بقية ذلك الطين على الضرع فهو عفو (فميج) راع اطلع ضرع الشاة بسرقتها ويبست
 ثم حلبها بيد رطبة ففي نجاسة اللبن روايتان (بميج) جلدة الالية التي يتركها القصاب ما حول
 المقعد وهي قتلطع يبعونها وتلطمها ولكن لا يرى الاثني عين النجاسة اذا التصقت بالية اخرى او لحم او
 منديل رطب ونحوه فاكل طاهرا (بميج) دم سأل عن راح الجرح فالسائل نجس وما بقى على راحه
 لا يأخذ حكم النجاسة (فميج) المجاود التي تد بع في بلد نا ولا يغسل من يحها ولا يتوقى النجاسات في

وبها ويلقونها على الارض النجسة ولا ينسلونها بعد تمام الدبغ فهي ظاهرة بحوزة اتخاذ الخفافيد
 والمكعب وغلاف الكتب والمشط والقراص والداو وطبا او يابها (شعر) جلد الميتة الرطب دبغ بالقرط
 ثم اصاب الثوب من رطوبته لا ينجس (يو) البيضة اذا وقعت من اليد جافة في المرقعة وهي رطبة لا ينجس
 المرقعة وكذا السلعة الرطبة اذا وقعت على الثوب (يو) لبن الميتة طاهر خلا فالهما والبيضة من د جافة
 ميتة لا باس بها عندهم (ط) روى عن اصحابنا ان لبن المرأة الميتة والشاة الميتة والبقرة الميتة طاهر
 (ط) لبن الاثان نجس في ظاهر الرواية طاهر عند محمد ولا يركل (م) من محمد لبن الاثان كعرفها (ص)
 مشكل كعابها (فمخ) ولبن الهرة طاهر (شرح) مثله وعنه قال اكثر العلماء ريقها نجس وكذا لبنها
 * باب في تطهير النجاسات والدباغ * (شعر ص) المنقش الذي يقال له بالغ قلياً يدك يكون فيه
 صبغه دم لا يطهر بالغسل ما لم يزل العين (فع حم) يطهر (عاش) حصير من يودي تنجس بمكن غسله
 بان يجعل في ماء جار فيمر عليه ملياً يطهر ولا يحتاج الى البغاف (عش) عند محمد راح لا يطهر اذ
 وعند ابي يوسف يطهر بان يبل بالماء ثم يجفف ثلث مرارة (شعر فع) بال ثم احتلم او جامع واصابه
 منيه الثوب يطهر بالفرك (شعر) اصاب بظهر قدم النصف نجاسة فغسله ثلث مرات وامر به في موضع
 الغسل بحيث يعمل عمل العصر ينوب عنه (شعر فع) اصابه بول فيبصق الماء عليه ثلثاً ولم يدلكه
 طهر ولو اصاب البول خشباً ممتهلاً كالنحوير والنقيير والمائدة والقصة نصب الماء عليه ثلثاً يدق
 واحدة طهر ذلك ولم يدلكه ولو كان على يديه نجاسة فغسلهما بالكلور او بالقمحة وكان يدخل من مروته
 ويضع يده منتهى في كل مرة في غير موضع المرة الاولى فالمعروفة لا تطهر مع طهارة اليد (يبح) خرق كثيرة
 جمعت وغسلت وعصرت في كل مرة طهرت وكذلك لو كانت في خرطة فغسلت وعصرت ومن ملاء الاية
 التاجري لا يطهر قال وهو منصوم قال شيخ الاسلام علاء الدين النياطي عن ابي اسحاق النخعي انه
 لا يطهر بلا خلاف وذلك في الثوبين في الاجانة فاما في الغسل نصب الماء يطهر بلا خلاف ولو خيطت
 الخرق بعضها ببعض وغسلت بطهر كلها (يبح) غسلت ثوبين فجمعت ثلث مرات وعصرتهما جملة في
 كل مرة يطهران الا اذا غسلتهما في الاجانة فلا الا اذا كانا صغيرين يغسلان كل نك مادة (أصح)
 لا يطهران في المطبعت مطلقاً (كس) يطهران مطلقاً (يبح) غسل الثوب بالنجس بالاشنان والمبايون ثلث

مراً وقد بقي فيه شيء من المصابون أو الاثنان ملتصقاه طهر (فع) اصاب الظفر نجاسة أو الزنجار
 أو البرنية الخضراء أو الخشب الخراطمي فمسحها وذهب عينها وريحها طهر والخبز اذا تنجس يطهر
 بالغسل اذا لم يتشرب فيه ولو تنجس النطع ويضربه الغسل فمسحه بخمرة مبلولة ثلث مرات طهر ولو سرقن
 الأرض ثم سقاها ثلثاً يجوز التوضي من الماء في المرة الثالثة ان ذهب رائحة النجاسة ولونها وثرها في المراتين
 (ظمر) مثله (شمر) استنجى بالماء ويده خيط مشدود لا يطهر بظاهرة اليد ما لم يمر اليد بالخيط
 امراراً بليغا (ظمر) فارة ماتت في سلقية يطهر بالغسل ثلثاً ان كان تشرب الماء فيها (يت) تطهر
 ان ماتت فيها فارة بعد ما تشرب فصار حامضاً والافلا (فع) مثله في تحفة الفقهاء اصاب الجلد نجاسة فغسل
 بالماء ثلث مرات من غير تجفيف طهر (ضح) مثله في الخف والمكعب والجرموق اذا امر عليه الماء
 ثلثاً طهر من غير تجفيف (عمت) يشترط التجفيف في كل مرة في المكعب العتيق دون الجلد وفي
 مائر الكتنب ويجفف في كل مرة (فب) والمختار انه يغسل ثلثاً ويتروى في كل مرة حتى يذهب الندوة
 ولا يشترط اليأس (بمر) غسل الثوب عن الخمر ثلثاً ورائحتها باقية طهر (يت عمح) لا يطهر ما لم يزل
 الرائحة (فع سبي) يشترط ازالة الرائحة عن موضع الاستنجاء والا صعب الذي به استنجى فان عجز
 لا يضره (محج) لا يطهر ما لم يزل الرائحة وان بالغ وقيل اذا لم يزل رائحة الخمر يلقي فيه الخل فيطهر
 (عك) فبقية او حجر او حديد اصابته نجاسة غير مرئية يطهر بالغسل مرة اذا اكثر عليه الماء (خو)
 ان لم يكن عليه شيء يطهر بمرة والافلا (كش) يشترط التجفيف في غسل الاجر الجلد يد دون العتيق (صك)
 وفي الصندلة بخلافه وقد اشار اليه (عك) وفي صلوة الاثر عن الحسن البصري زعفران ذرف اثناء المصباح
 فبال فيه صبي يصبغ به الثوب ثم يغسل ثلثاً فيطهر قال هشام وهو قول اصحابنا (صك) والشافعي (شحن)
 دبغ الجلد يودك الميتة ثم غسل طهر وما تشرب فيه فهو عفو (شط بق) مثله قيل هذا قول ابي يوسف
 وعند محمد راح لا يطهر (بق) فالظاهر ان هذا الاتفاق (عشج) الكيمخت المدبوغ يد من الخنزير
 ان غسل طهر ولا يضر بقاء الاثر وهذا قول (فع شمر) وعن (فع) لا يطهر (ط) صب كوز من خمر في
 دن من خل ولا يوجد طعمها ولا ريحها يباح الخل للحال ولو وقع فيه قطرة من خمر لا يباح من ماعته
 (حمر) يباح للحال (ظمر) اخرج طرفا من خابية الخمر وادخله في خابية الخل يتخلل للحال قال رضى

وهو الاصوب (يصح) مدرة اصابها بول فبغت وصلى معها جاز لا فها من الارض ابو ذر انية ثقيلة
تنجست فغسلت كما هي تجزيع (جفت) ولوا ختاف المتأخرون في الطاق الثاني من الثوب الذي اصابه
المني والصحيح انه بفرك كالا على (صفت ص) الاقل لا يطهر الا بالغسل لانه يصبه البلة لا الحرم (صبق)
النجاسة الغليظة ببست على الثوب ففركها يطهر والصحيح انه لا يطهر الا بالغسل (صح) طرح خل
في حب خمر طهر (حمر) تخلل الخمر في خابية جديدة ظهرت بالاتفاق (سج) اصاب ثوبه خمز
لا يطهر الا بالغسل وان القى عليه ملحا وبقي مقدرا ما يتخلل وفي شرح صدر القضاة اصاب الثوب
خم فصار في موضعه يجوز الصلوة فيه من غير غسل فحصلت المسئلة خلافية (شبه) بالوعة
كسبت فعادت ترا با ظهرت عند محمد خلا لا يي يوسق والنجاسة اذا احترقت والخنزير او الحمار وقع
في الملحقة نصاري الملحقة ملحا على هذا الخلاف (صفت) تنورا حمى بالعذرة او المحطبة النجس فعند
ابي يوسف يحمى بالطاهر ثلثا فيطهر وعند محمد لا يطهر ابد اولو حمى بالطاهر ثم بالعذرة يحمى
بالحطب الطاهر مرة (شبه) هذا اذا احمى اول مرة بالنجس والا يكفيه الاحماء بالطاهر مرة عند
ابي يوسف وهذا قول ابي حنيفة زح في الظاهر وبه يفتى (صح) مسح التنوير خرقه رطبة نجسة
اورش بماء نجس ثم الزق الخبز لا باس به (بو) عن ابي يوسف احرق السرقي في التنوير يكره الكل
خبزه (بز) لا باس به (حمر) شعر التنوير بالاخشاء والارواث يكره الخبز فيه ولورشه بالماء بطلت
الكراهة (شمر قع) اذ يب القلعي النجس طهر بخلاف الموم (شبه كص) لا يطهر الا بالغسل ثلاثا بعد
(شز) غسل الثوب النجس في الطست فانه يغسل الطست ثلاثا في كل مرة بعد عصر الثوب (صبق)
يغسل الطست في الاولى ثلاثا وفي الثانية مزتين وفي الثالثة مرة (صفت) قال عبد الرحيم المختنى ظاهر
ما اشار اليه في الجامع انه لا يحتاج الى غسل الايجانة كالرفاء والد لوفى قرح البير (قع كص) جلد
غير مل بوغ كالزق جعل فيه الخمر يغسل ولا يطهر بالدبغ (شج) غسل تنجس يجعل في طنجير ويصب
الماء عليه ويطيح حتى يعود الى مقداره العسل هكذا اثلثا فيطهر (كص) لكن جربناه فوجدنا العسل
مرا قال وكذا لك الدبس اذا تنجس (ط) ما طهر جلد به بالدبغ طهر جلد به ولحمه بالزكوة قيل
ويشترط عند علماء ان يكون الزكوة بين اللبنة والحمين من اهلها (صح) مقروءا بالتصنية ولم يذكر

(ط) قولنا اخروني (فاعلك) مجوسى ذمى حسا وقيل لا يطهر والصحيح انه يطهر (كتب) ان ذبحه
المسلم ولم يمسسه عند اطهر (يفتح) الصحيح انه لم يطهر (ففتح) مسح الحجام موضع الحجامة مرة واحدة
وصلى المجرم ايما مالا يجب عليه اعادة ما صلى ان ازال الدم في المرة الواحدة * باب المستحاضة
ومن في معناها * (فاع خو) قال القاضي الزرنجيري المفتد ليس في حكم المستحاضة وان كان موضع
الفصل مفتوحا لان الدم في موضعه (حم) مثله وقال القاضي الحكيم هو في حكم المستحاضة كمن
متعت الدم من الصيلان بقطنه (عس) مثله وجواب (م) دليل عليه وقال عن ابي يوسف ر ح
ان المستحاضة اذا صبغت الدم عن الصيلان لا تخرج من كونها مستحاضة (صغر) تخرج من كونها مستحاضة
بمنع الدم وهو موافق للاول والثاني احوط لتجد يد الوضوء لوقت كل صلوة مادام موضع الفصل مفتوحا
والناس عنه غافلون (ق) رعى واسأل عن جرحه دم ينتظر آخر الوقت فان لم ينقطع توشأ وصلّى قبل
خروج الوقت ثم ان انقطع قبل خروج الوقت الثاني توشأ واعاد الصلوة والا فلا (شم كس) اعتاد الصيلان
بعد دخول وقت العشاء الى طلوع الفجر ولا يصيل نهائيا وتقضى العشاء بعد الفجر لتودي الصلوة بطهارة
كاملة قال رض وانما توشأ اذا عرفت بحكم العادة ان التأخير يفيد وتودي الصلوة قضاء بطهارة كاملة
والا فلا توشأ كما مر في (فاع) اصاب ثوب المستحاضة دم لو غسلته ببقى طهارته الى ان تصلى لكنها لا تبقى الى
آخر الوقت جازت صلواتها معه خلافا للشافعي ر ح بناء على مقدار الرخصة (صبق) لم يجز صلواتها بالاجماع
قال رضى الله عنه هذا الصحيح من حيث المعنى والاول من حيث الرواية فقد نص على الاول القاضي الحكيم
في مختصر حيفه وشرحه ايضا (ثو) ولو علمت انها لو غسلته يعود نجسا تفصله عند ابي يوسف لكل صلوة
وعند احمد لا تفصل وتصلّى هكذا (جسد) ولا يكون الصيلان مستحاضة حتى يدوم وقت صلوة كالا نقطاع
لا يتم حتى ينقطع الدم الوقت كله اعتبارا للشبوت بالمعقوف (س ط) صاحب الجرح السائل ان يصيل في
وقت كل صلوة مرة او مرارا وان كان مرة لا يكون صاحب جرح سائل قال رض فلم يعتبر الصيلان وقت
صلوة كامل او مرة ونص في (شمس) ان المستحاضة ومن به مجلس البول وانفلات الريح وسقوط الدود
مراءى في ان طهارتهم تنقذر بالوقت لذلك ومن المعلوم ان مجلس البول وسقوط الدود وانفلات الريح لا يدوم
وقت صلوة بل يتخلل ما علمت خالية من شرط الدوام لما ثبت لهم حكم المستحاضة احلا قال رضى الله عنه وقت

اكتفى بعض ائمة زماننا بالدوام فيها شرط الثبوت وكان في قلبى انكاره ثم وجدت جواب (ظم) ان
السيلان في الوقت سرية يكفى حال البقاء وفي الثبوت يشترط دوام السيلان فقل انكارى ولكن لو كان الامر
الى لقلت لا يشترط الدوام الا في دم الاستحاضة ويكتفى في غيره السيلان او الوجود في الوقت مرتين او ثلثا
قلت وما اشار اليه استاذنا روح دقيق حسن لكن غالب ظنى ان من قال بالدوام لم يرد به عدم انقطاع
الدم في الوقت اصلا وانما اراد به انه لا تجد في الوقت ساعة خالية يمكنها الوضوء واداء الغرض فيها وكيف
يعرف دوام دم الاستحاضة والواجب عليها وضع الكرسف في هذه الحالة ومع وضع الكرسف لا يعلم
الدوام والا نقطاع فيما بين القطرات واذا كان المراد منه ما ذكرنا يستوي فيه اصحاب الاعذار فيكون
الحكم في الكل سواء على ما نص عليه في الكتب وهكذا اترسخ في عقيدتى من اساتذتى الواقفين على هذه
الحقائق وفي الجامع الاصغر متى اجتمع في المكتوبة غلتان احل لهما تجوز في التطوع من غير ضرورة
والاخرى لا تجوز الا في حال الضرورة فالتى تجزى ايسر العلتين قلت فعلى هذا الوصلت قائمة تنجس
ثيابها واغصائها ولوصلت قاعدة لا تنجس تصلى قاعدة (صح) به سلس البول فان ركع او سجد او قعد
تنجس ثيابه وان صلى قائما بايماء لا يتنجس قيل يركع ويسجد وهل اغلظ والصحيح انه يصلى قائما بايماء
وكذا ذكره هشام عن محمد لان الركوع والسجود يجوز تركهما بالاختيار في التطوع اذ اركب بخلاف
ظاهرة الثوب * باب في الحيض والنفاس * (شمر) شككت الحائض في يومها انه العاشرام المحادي
عشرو لا يثبت لها رأي فان كانت ترى الدم فهي حائض (فع شمر) تعمل بغالب ظنها (فع) عاداتها
في النفاس اربعون وعاداتها ان الدم ينقطع يومين او ثلاثة ثم يعود فان غلب على ظنها ان الدم يعود
لا يجب عليها ان تغتسل وتصلى برواية عن ابي يوسف (شمر) تغتسل وتصلى اذا خاف فوت الوقت
لان الدم موهوم وهكذا في صاحبة العشرة في الحيض اذا انقطع دمها بعد الثلثة دون العشرة وان اضربها
الفصل تيممت وصلت وفي الاربعين للبقاى وكما قد رت على رد السيلان يحشو او رباط او جلوس في
الصلوة او ايماء ولم تعالج لم تجز صلواتها (مصح) قضاء القاضى بالا يأس ليس بشرط للحكم به وهو الاظهر
(شب) اذ بلغت مائة الايام تعتد بالاشهر ولا تحتاج ذلك الى القضاء (بمر) سوخى ديد در ايام
حيض باسفيد في اميخته والبياض غالب فليس بحيض كمشكلة البزاق (مصح) لا يثبت للمرأة عادتان

عند الدقاق واكثر المشائخ وقيل يثبت كمن اعتادت الدم في شهر خمسة وفي شهر ستة وباقي الشهر طهر ولو حاضت ما حبة العشرة ثلاثة ثم طهرت ستة فلزوجها ان يقر بها عند محمد وعند ابي يوسف لا يحل له ذلك ولو كان حيضها تسعة قرأت ثلاثة ثم طهرت خمسة اختلف المشائخ في قول محمد والاصح ان يحل له وطبيها لان احتمال كونه حيضا بالزيادة على العادة فلم يعتبر وكل الخلاف اذا رأت يوماد ما ثم طهر خمسة ولو انقطع دم الضالة وزاد على خمسة ايام حل وطبيها لزوجها عند محمد وعند ابي حنيفة لا يحل حتى يتم عشرة وعند ابي يوسف لا يحل حتى يتم خمسة عشر بناء على اختلافهم في الطهر الفاصل (صح) اسقطت سقطا قد استبان خلقه يحكم بكونها حاملا منذ سنة اشهر وقال الدقاق منذ اربعة اشهر وهو الاصح لانه المتيقن كالسنة في الولد التام ولو شككت في الحمل تجعل بعد الولادة حاملا من آخر جماع بين ستة اشهر الى سنتين وقيل حائل ما لم يتيقن بالحمل والاول اصح لان التحريم سائغ في كل الامور (بم) قالت لها امرأة عالمة بالحمل انك حامل او امرأتان وهي لا تعلم ذلك فرأت الدم في ايام حيضها لها ان تترك الصلوة وتفطر (كص) كانت ترى الدم في ايامها ثم اسقطت سقطا مستبين الخلق تقضى ما تركت من الصلوة اربعة اشهر وما افطرت من الصيام بناء على ما ذكر في (م) هشام عن محمد تزوج امرأة لم يكن قبله لها زوج وبني بها فجاءت بولد لاقل من ستة اشهر من النكاح فالنكاح فاسد عند ي وعند ابي يوسف لانه تزوجها وهي حامل وان جاءت به وقد استبان بعض خلقه لاكثر من اربعة اشهر وعشر فالنكاح جائز وان جاءت به لاقل فاسد (كص) انقطع دم المبتدئة دون العشرة يجب عليها ان تغتسل ثانيا عند العشرة (شمر صح) لا يجب (صت) توقف (كص شمر) ولدت في غرة رمضان واستمر الدم من رمضان ثم جاءت بولد آخر استبته اشهر ونصف من الولادة لا تقضى ميام النصف الاول ويصح صومها في النصف الاخير وكذا اصلونها اذا كانت اغتسلت بعد النصف الاول لا ابتداء الحمل من النصف الاخير (كص) وغيره يستحب للحائض ان تتوضا لوقت كل صلوة وتقع في صلاها فتسبح وتهلل وفي رواية يكتب لها ثواب احسن صلوة كانت تصلي وكان خلف بن ايوب يختلف الى ابي مطيع فقال له خلف اذا كان ابو مطيع غائبا فاذهب الى مسجد واجلس ساعة كيلا تزول عنك عادة الاختلاف فكذلك الحائض (ظم) ولا يجب على المستحاضة ان تنظر الى فرجها وقت

كل صلاة * كتاب الصلوة * باب الاذان * (فع شمر) سمع الاذان من كل جانب يكفيه اجابة واحدة لصلوة واحدة (شمر) ولا ينتظر المؤذن والامام لواحد بعينه بعد اجتماع اهل المحلة (بو) المؤذن ينتظر شريو النقص مساويه وفي الوقت سعة فقال ادتبر الاصلح ويعذر وقال ابو ذر يؤخر (شمر) يتكلم في الفقه والاصول فسمع الاذان يجب الاجابة (فع) سمع الاذان وهو يمشي فالاولى ان يقف ساعة ويجيب (بمر) وغيره محضر الامام بعد اقامة المؤذن بساعة او صلى سنة الفجر بعد ها لا يجب عليه اعادةها (ظم) ذكر في الصلوة انه كان محمد ثاقب قد رجا جاء ساعتئذ لا يسر اعادة الاقامة (جمع) عن عائشة رضي الله عنها اذا سمع الاذان ما عمل بعده فهو حرام وكانت تضع مغز لها وابراهيم الصائغ يلقي المطرقة من وراءه ورد خلف شاهد الاشتغاله بالنسج حالة الاذان وعن الساماني كان الامراء يوقفون افرادهم له ويقولون كفواوا اختلفوا ايها الاولى فليل التاذين اسلم لقوله عليه الصلوة والسلام الائمة ضمنا والمؤذنون امنا (مت) وقف في الاذان لتتحنج او سعال لا يعيد وان كانت الوقفة كثيرة يعيد (شد) وينبغي ان يكون المؤذن مهيبا ويتفقد احوال الناس ويزجر المتخلفين عن الجماعات ولا يؤذن لقوم آخرين اذا صلى في مكانه والسنة الاذان في موضع عال والاقامة على الارض وفي اذان المغرب اختلاف المشايخ (صح) قوله اذا انتهى الى الصلوة والفلاح تحول وجهه يمينا وشمالا قالت المراوزة الصلوة عن يمينه وشماله والفلاح كذلك والاصح ان الصلوة عن يمينه والفلاح عن شماله (صح شمر فع صح) والاقامة كذلك (صح) وتجعل اصبعيه في اذنيه حنة الاذان ليرفع صوته بخلاف الاقامة ومن الحسن عن البيهقيفة رح انه يفعل ذلك في الاقامة (بمر) يرفع صوته في الاذان والاقامة (شقي) والاذان من سنن الصلوة عند نا وقيل واجب وعن عطاء من نسي الاقامة اعادة الصلوة وقال الاوزاعي يعيد ما بقى الوقت وقال مجاهد نسي الاقامة في السفر يعيد (صح) وعن علي بن الجعد عن البيهقيفة وابي يوسف صلوا في مصر جماعة المظهر والعصر بغير اذان واقامة اخطاوا السنة واثموا فدل انهم رأوه واجبا (كص) عطس المؤذن حال الاذان يحمله ويشتمه غيره (صح فع) لا يحمد وفي الملتقط لا ينبغي لاحد ان يقول لمن فوته في العلم والحجاء فان وقت الصلوة سوى المؤذن لانه استغفاله لنفسه وفيه لا يحول راسه في الاقامة عند

الصلوة والفلاح الا لانا ينزلون الائمة (بو) يؤذن المؤذن فيغرم الكلاب خلفه ضربها ان ظن
 انها تمتنع بضربه والا فلا * باب مواقيت الصلوة * (فتح صحيح شح) تاخير العشاء الى ما زاد على نصف
 الليل والعصر الى وقت اصفرار الشمس والمغرب الى اشتباك النجوم يكره كراهة تحريم (ظلمت) يودي
 العصري وقت مكروه يستوفى سنة القراءة لان الكراهة في التأخير لا في الوقت (شس) لو تر
 يقضى بعد طلوع الفجر بالا جماع خلاف سائر السنن ولا يقضى ركعتي الفجر بعد صلوة الفجر قبل
 طلوع الشمس اذ اشرع فيه ثم انفسد (عن) عن السيد ابي شجاع انه قال سألت (شح) عن كسالى
 العوام انهم يصلون الفجر وقت طلوع الشمس فهل انكر عليهم فقال لا الا انهم لو منعوا بتركها
 اصلا ظاهرا ولو صلوها يجوز عند اصحاب الحديث والاداء الجائز عند البعض اولى من الترك اصلا
 (صبق) صلى ركعة من الفجر ثم طلعت الشمس فسدت مطلقا لا الشافعي لكنه يبقى اصل الصلوة عند
 البيهقي رح وابي يوسف رح حتى لو قهقهه ينقض وضوءه اكن لا يتمها حتى تبيض الشمس وعند محمد
 يبطل اصلا حتى لو قهقهه لا ينتقض وضوءه (شس) وعن ابي يوسف لا يفسد الفجر بطلوعها ولكن
 لا يتمه حتى تبيض الشمس (صح) يكره تاخير المغرب عند محمد في رواية عن البيهقي ولا يكره في
 رواية الحسن عنه ما لم يرغب الشفق والاصح انه يكره الا من عدل كالسفر ونحوه او يكون قليلا في التأخير
 بتطويل القراءة خلاف واختلف في وقت الكراهة عند الزوال فقليل من نصف النهار الى الزوال لرواية
 ابي معيد عن النبي صلعم انه نهى عن الصلوة نصف النهار حتى يزول الشمس (كص) وما احسن
 هذا الان النهى عن الصلوة فيه يعتمد تصور هافيه (صح) عن النوباهي سمعت من مشائخنا يقولون
 الا فضل للمرأة ان تصلي الفجر بغلس لانه اقرب الى السترو في سائر الصلوات تنتظر حتى يفرغ الرجال
 عن الجماعة (شم) الا فضل في الصلوات كلها ان تنتظر حتى يفرغوا عن الجماعة * باب في ستر العورة *
 (شم فتح) امر بان يمكنه ستر العورة بالدخول في الماء يلزمه (شم فتح شز) رفعت يديها للشروع
 في الصلوة فأنكشفت من كميتها ربع بطنها واجنبها لا يصح شروعها (قب) انكشفت ربع اذنها الواحدة
 او ثلثيها يمنع الصلوة لا ثلثها عقوبات والندى الناهق تبع للصدر (ز) انكشفت من شعرها شيء في صلواتها
 ومن فخذها شيء ومن مائها شيء ومن ظهرها شيء ومن بطنها شيء فلو جمع يكون قد ربح شعرها

اربع فخذها اربع ساقها لم يجز صلواتها لان كلها عورة واحدة قال رض وهذا نص على امرين والناس
 منهما غافلون احدهما انه لا يعتبر الجمع بالاجزاء كالاسد اس والاسباع والالتساع بل بالقدر والثاني
 ان المكشوف من الكل لو كان قد ربيع اصغرها من الاعضاء المكشوفة يمنع الجواز حتى لو انكشف
 من الاذن تسعها ومن الساق تسعها يمنع الجواز لا المكشوف قد ربيع الاذن (ز بن) عريانة له
 ثوب ان صلت قائمة انكشف فخذها اربع ساقها اربع ساقها تصلى قاعدة الجواز القعود في النقل بلا عذر
 لما مر ولو انكشف اقل من ربيع ساقها قائمة (شخ) واختلف في الدبر مع الاليتين فقليل الكل عورة واحدة
 فاعتبر به وقيل كل الية عورة والدبر اثنتان (ظمر) الجنب تبع للبطن (مت) الاوجه ما يلي البطن
 تبع له وما يلي الظهر تبع له (صح) عريان قد رطب طين يلطخه بعورته ان علم انه يبقى عليه لم يجز الا
 ذلك كالمقدور ان يخفف عليه ورق الشجر (كص) الوستر عورته بزجاج يصف ما تحته ينبغي ان لا يجوز
 وان كان يرجو جود الثوب يؤخر ما لم يخف فوت الوقت كطهارة المكان (م) عن محمد مع صاحبه ثوب وعده
 يعطيه اذا فرغ من صلواته ينتظره وان خاف فوت الوقت وعن اليعنفه ينتظر ما لم يخف فوت الوقت (ط)
 قول ابي يوسف مع قول اليعنفه ايضا (كص شمر) وكما جاز الصلوة في مكان نجس خوف فوت الوقت جاز
 بالايماء في السفينة اذا تعذر عليه السجود مستقبل القبلة خوف فوت الوقت (فح صح) يسجد للغير
 القبلة فيها ولا يومى (صح) انكشف عورته في الصلوة بفعله فسدت في الحال عند هم وان لم يكن بقعته
 فان ستر من ساعته قبل ان يودي جزء منها لم تفسد والافسدت وقال ابو يوسف والشافعي تفسد
 ادى جزء منها ولم يؤد (كص) عريان وجد قطعة تستور بع اصغر العورات فلم يسترفسدت والا فلا
 (فح) قال نصير سمعت يحيى عنده ثوب نجس ولا ماء عنده فان كان البول في كله يخير وقال الصلوة
 معه احب الى وان كان في ثلثه او نصفه وقد بقي منه ما يورى عورته يصلى فيه وقتل جعل محب في زيادات
 الزيادات قد رربعة الطاهر ما نفع من جواز الصلوة عريانا اعتبارا للربيع في التغطية بالربيع في الانكشاف
 (بو) صبية صلت مكشوفة الرأس لا تؤمر بالاعادة ولو صلت مكشوفة العورة تؤمر بالاعادة ولكن لا بغير
 وغمره باب فيما يتعلق بمكان المصلى وثوبه وبدنه من احكام النجاسة وغيرها (فح) على مطلاة نجاسة
 قد رأتهم وعلى بدنه مثله لا تجمع ولو صلى على فراش طهارته وبطانيته طاهرة وحشوه نجس جازت الصلوة

عليه (صح) ما اعتاده اهل بلد ثامن مشيهم حفاة وبلاجر موق وبطاؤون العذر رات والسرقين ودغة
السكك والامواق ثم يطاؤون بسط المسجد ويلطخونها بها الا يلزم المصلي حمل ثوب طاهر يصلي عليه
ولا يلتفت الى احتمال النجاسة قال رضي هذا من البورع والاحتياط اما في زماننا في بلد نالا ينبغي
ان يصلي عليها حتى يلقي عليها شيئا طاهرا فيحتاط في امر الصلوة التي هي وجه دينه وعباده (صح)
شد الاحتياط على الاشجار القائمة لا يجوز الصلوة عليه ويجوز على قطعة جسد يجري في النهر (صح)
لا يجوز حتى يتصل بها شئ من النهر شبه القنطرة (فتح شبر) للصلوة على الرمث الجاري يجوز كالسفينة
والنجاسة في موضع القدامين والسجود تجمع (شع) والنجاسة تحت القدامين تجمع كذا ذكرت عن
ابي يوسف راجح لانه يقام بهما الفرض وان امكن باحد هما بخلاف النجاسة تحت اليدين فانه لا عبوة
بها لانه لا يقام بهما الفرض (حمر) لا بأس بالصلوة على الارز الذي يصح به اعضاء الوضوء (علك)
غيره اول (شع) صلى في مكان نجس فارسل طرفي سراويله فقام عليهما وهو يسجد على طرف كعبه يجوز
(بحر) لا يجوز وكل الترافت المصلية المصلي على ساقيها وبعضه على مكان نجس الا اذا لم يتحرك بها
على النجس فتحركها وكذا الوصل في الكفة النجسة (يت) يصلي في الخيمة ورأسه يتناول مقفها لم يجز
(فتح) يجوز اذا كان الى القيام اقرب والا فلا فان رفع مقفها لتقام قيامه جاز اذا كانت طاهرة والا فلا
(بحر) صلى على مصلي في مكان نجس يصف ما تحته يجوز (يت عجم) نفس (صح) مثله ولو صلى على
وجاه يصف ما تحته قالوا جميعا يجوز (فظ) اصابه دهن نجس مقدارد هم اراقل ثم انبسط فزاد
قالوا يمنع الصلوة (ع) وفي فتاوى ابي حفص لا يمنع وبه يفتي لان الزيادة اثر وليس بعين (بصح كن)
لو وضعت كرسيا نجسا لا يتبين منه شئ اذا لم يكن الكائن في الفرج الخارج زائد على الدرهم يجوز
والا فلا باب النية وال دخول في الصلوة في شرح القاضي للصدرونية النقل ومنع رسول الله صلى
ان ينوي الصلوة فحجب نية صلوة التواتر ان ينوي صلوة التواتر نية صلوة الجنازة ان ينوي الصلوة لله
والله عاه المحدثونية صلوة العيد ان ينوي صلوة العيد ونية التراويح ان ينوي مطلق الصلوة فانها
منه المصداق وفي المنة يكفي مجرد نية الصلوة وقيل لا يستحب ان يتكلم بلسانه لما ينوي بقلبه والمختار
انه يستحب واليه اشارة في المناجك ولا فائدة انما يفرض به تحقيقا للصدق وطلب التمييز وهو واجب

ثم إذا أراد النفل أو السنة يقول اللهم اني اريد الصلوة فيسرها لي وتقبلها مني وفي الفرض اللهم اني اريد فرض الوقت او فرضي كذا فييسرها لي وتقبلها مني وكل اني صائر الصلوات وفي صلوة المجنزة اللهم اني اريد ان اصلي بك وادعوا لهذا الميت فيسره لي وتقبله مني وللمقتدي ان يقول اللهم اني اصلي فرض الوقت متابعا لهذا الامام فيسره لي وتقبله مني ومن لا يقدر ان يحضر قلبه لينوي بقلبه او يشك في النية يكفيه التكلم بلسانه لا يكلف الله نفسا الا وسعها ويجب ان ينوي الصلوة متصلا بالشروع ولا يجب المقارنة وقال الشافعي يجب واختلاف في نية القبلة اذا بطل والاصح انه لا يحتاج اليها اذا صلى الى صيت المحاريب القدسية اذا لم يجد يدلة لا تكون على صيت القبلة غالبا (شمر) وفيه يصح بناء العصر على تحريمه الظهور وبطلان الفرض على تحريمه النفل وعلى عكسه والقضاء على الاداء لان التكبير شرط عندنا وعند الشافعي ركن حتى يشترط لكل صلوة تكبيرة على جهة (شعب) مثله (ظريو) قال المصنف او الخالق او العليم والحكيم يدون ذكر الله يصير شارعا ولو كان الاسم مشتركا كالرحيم فان اراد به ذات الله تع يصير شارعا لان الارادة والنية تقطع وجوه الاجتمالات (عبدك) يريد ان يصلي الظهر او العصر في يوم غيم لا يدري الوقت ينوي ظهر يومه او عصر يومه (يخرج) قال عبد الواحد في صلوته اذا علم اني صلوة يصلي قال محمد بن مسلمة هذا القدر نية وكذا في الصوم والاصح انه لا يكون نية لان النية هي العلم بها الا يزعم ان من علم الكفر لا يكفر ولو نواه يكفر والمسا فواذا علم الإقامة لا يصير مقيما ولو نواه يصير مقيما (شعب) كبر وفعل عن النية ثم نواه يجوز كالصوم ثم اختلفوا فيه فقبل يجوز الى الشئ وقيل الى ما بعد الشئ وقيل الى ما بعد الفاتحة وقيل الى الركوع (صديق) ترفع المواة يد بها في التكبير الى منكبيها حذاء ثوبها قيل هو السنة في العمرة فاما الامة فكان رجل لان كفها اليه صت بعورة (يخرج) اعزم على صلوة الظهر وجري على لسانه فريت صلوة العصر يجره (عص) خروج في الفرض وشغله الفكر في التجارة او المسئلة حتى اتم صلوته لا يستحب اما دته (ظريو) لا يعيد (يو) لم ينقص اجرة اذا لم يكن لتقصير منه وفي صلوة قاضي القضاة المتكلم لا يلزمه نية العبادة في كل جزء وانما يلزمه في جملة ما يفعله في كل حال اي القيام او القراءة او الركوع او السجود او الوقوف ونحوها فان حقق الفصل والمحل كرمعا ونحوها بها المتعين كفا وراي افراد كل واحد منها بنية فهو افضل ولا يؤخذ بالنية حال جهوه لان ما يفعله من الصلوة

آخرى ليطول القراءة لا أحب ذلك والزكوع افضل ولو قرأهما لا يكره وفي النوافل لا بأس به (شمر)
 قراءة الفاتحة على قصد الثناء والدعاء ينبغي ان لا ينوب عن القراءة في الصلوة (صغير كص مبي)
 ينوب عن القراءة (ط) لم يقرأ في الاوليين وترأ في الاخيريين الفاتحة على قصد الثناء والدعاء لا يجزيه
 (شمر) يخاف المصلئ فوت الوقت ان قرأ الفاتحة والسورة يجوز ان يقرأ في كل ركعة بآية في جميع الصلوات
 ان خاف فوت الوقت بالزيادة (ظلم سي) مثله وخض البزدوي الفجر به (فع) يراعى سنة القراءة
 في الظهر ونحوه لا الوقت (بو) خاف فوت الوقت او برد اشد يد او قلة جماعة فهذا اعد روله ما شاء
 من القراءة بعد تمام الآية (يث) خافت في صلوة الجهر بالفاتحة يجهر بالسورة ولا يعيد ولو خافت
 بآية او آيتين او ثلث يتمها جهرا ولا يعيد (شح) سهى الامام فخامت بالفاتحة ثم ذكرها يجهر بالسورة ولا
 يعيد الفاتحة (فمح) خافت ببعض الفاتحة في الفجر ثم ذكرها يجهر بالباقي (فعمر) الامام او المنفرد
 اشتبه عليه حرف او كلمة او تقديم او تاخير في قرأته بين امرين ولا يخالف كل واحد منهما الاخر في
 المعنى نحو الحكيم العليم وعلى عكسه ونحوها يقرأ على غالب ظنه وان لم يكن له غالب ظن فتركه اولى
 (شمر) نحوه (ظمر) الآية الطويلة تقوم مقام الثلث في حق اقامة السنة (بم فمب بمح) قرأ
 في الاولى قل يا ايها الكافرون وابتدأ في الثانية انا اعطيناك الكوثر ثم ذكر يقطع ويبدأ اذا جاء
 نصر الله (عك عممح خو) يتم الكوثر (بم) قرأ في الاولى قل يا ايها الكافرون وابتدأ في الثانية
 لم تركب او ثبت ثم ذكر يتم ولو اصابه وجع السن لا يطيقه الا بامساك الماء فيه او باخذ دواء
 بين اسنانه وضاق الوقت فانه يقتدي بالامام وان لم يجد يصلى بغير قراءة ويعذر ومقدار الصلوات
 او التسبيح في الاخيرين ثلث تسبيحات في غريب الرواية لا بأس بان يقرأ المعوذتين في المكتوبة وهو
 قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وفي روضة الناطق وهو قولهم وانما تكتب في مصحف ابن مسعود
 لان الناس كانوا يعوذون بهما فامن قوتها عنهم (ث) انهما ليستا من القرآن عند ابن مسعود
 وقال بانهما من لان من كلام الله تعالى وكان يرقى بهما النبي صلى الله عليه وسلم فاشتبه عليه انهما
 من القرآن ام ليستا منه فلم يكتبهما في المصحف وفي الايضاح للانذ راى ان ابن مسعود لم يكتب
 في مصحفه الفاتحة والمعوذتين فقل له لم لم تكتبها قال لو كتبتها لكتبها ثلث كل سورة وانما تركتها لانه

امن النسيان لان الصلوة لا تتم الا بها ولا نها تثني في كل صلوة وروي انه رجع عن ذلك بعد ما قرأ على
علي بن ابي طالب وقال حسبتهما عوذتين وروي ان ابي بن كعب كتب في مصحفه مائة وستة عشر
سورة زاد فيه سورتين دعاء الوتر اللهم انا نستعينك اللهم اياك نعبد الى قوله الملحق لانه سمع
النبي عليه السلام يقرأهما في دعاء الوتر فظن انهما من القرآن ولم يسأل النبي عليه السلام منه ثم
رجع الى الامام المجمع عليه فعلمه بان ذلك كان وهما منه والقرآن ما تضمنه الامام مصحف عثمان
ابن عفان باجماع الصحابة على ذلك وما عداه فانه لا يعد قرآنا قال استاذي صدر القراء سيد الشهداء
رشيد الائمة القيد يرح ذكر في الشافي في علل القراءة ثم الذي يزيل هذه الشبهة فيما الرؤنا من
قصة عبد الله بن مسعود وابي ان الامة اتفقت على القراءة التي اختارها ائمة القراء واجتمعت الامة
على انها صحيحة ووجدنا اسانيد اكثرها راجعة الى هذين الصحابيَّين فان قراءة ابن كثير ونافع وابي عمرو
مسندة الى ابي بن كعب وقراءة عاصم وحمزة والكسائي مسندة الى ابن مسعود وفي كلها اثبات
المعوذتين وليس فيهما شورتا القنوت فدل ذلك على بطلان قول المخالف (ط) واختلفوا في كفر من
زعم ان المعوذتين ليستا من القرآن فاولئك عليهم لعنة الله والملائكة والناس اجمعين ولان الامة
اجتمعت بعد الصد والاول انهما من القرآن والاجماع المتأخريين رفع الخلاف المتقدم (فصح)
في غريب الرواية كبر فتعوذ ونسى الثناء لا يعيد لغوات محله وكذا ان كبر فبدأ بالقراءة لا يعيد الثناء
والتعوذ والتسمية ولا سهو عليه وان كبر فتعوذ ثم مجد يبسمه وكذا ان كبر فبسم ثم مجد ناسيا ثم ذكر
يبدأ بالفاتحة ولا سهو عليه بخلاف ما اذا نسي الفاتحة في الاولى او الثانية وذكر في السورة او بعد ها
او في الركوع فانه يقرأ الفاتحة ثم السورة ويسجد للسهو (ط) مثله (حسن) لا يقدر على تعلم القرآن
بالنظم العربي ويقدر عليه بلغة اخرى يفترض عليه تعلمه لان القرآن لا يختص بالعربي عند ابي حنيفة
رح وعندهما يجوز قرأته بغير العربية اذا كان لا يحسن العربية فيفترض عليه ذلك بالاجماع في هذه
الحالة (بو) بقراءة آية في قيام الليل تعدل ثلثا يحصل السنة (فلك) قرأ في الاولى من النفل
تمت وفي الثانية اذا جاء نصر الله يكره وفي شرح قاضي صدر يكره في الفرض لاني النفل (خو) شك
قبل السورة في انه هل قرأ الفاتحة ام لا يتحري فان لم يثبت له رأي يقرأ السورة لا غير (يث) يقرأ

الفاتحة ثم السورة واليه اشار في (شش ظم) تذكرة سجدة في اثناء الفاتحة فسجد ها يعيد الفاتحة
(صح) والا حسن انه يسمى في اول كل ركعة عند اصحابنا جميعا لا خلاف فيه ومن زعم انه يسمى
مرة في الاولى فحسب فقد غلط على اصحابنا فلعنا فاحش امره من نامل كتب اصحابنا والروايات
عنهم لكن الخلاف في الوجوب فعندهما ورواية الملعى عن ابي حنيفة انه يجب التسمية في الثانية
كوجوبها في الاولى وفي روايتهما ورواية الحسن عن ابي حنيفة رح انه لا تجب الا عند الافتتاح
وان قرأها في غيرها فحسن والصحيح انه يجب التسمية في كل ركعة (شح) قرأ بعد الفاتحة من وسط
السورة لا يكره (خو) يكره بالاجماع الا تنميما للورد (خو) خاتمة السورة في ركعتين يكره بالاتفاق
وكذا خاتمة سورة في ركعة واحدة او سورتين في ركعتين عند الاكثر وقيل لا يكره (شح) لا يكره
فيهما (شب) جمع بين السورتين في ركعة لا يكره لانه عليه السلام كان يوتر بتسع من المفصل (فص)
يكره ولو قرأ السورة في ركعة ثم كررها في الثانية يكره الا في النوافل (صم) قراءة الفاتحة ثم السورة
واجبة لكن قراءة الفاتحة اوجب حتى لو تركها في الصلوة يوم رباعية الصلوة ولو ترك السورة
لا يوم مر (صم) سئلت عن سنة القراءة في حق المنفرد رجلا كان او امرأة فقلت لم يبلغنا فيه تفدير
لكن يجب ان يكون المستحب في حقهما ما كان اطول ولهذا قال محمد طول القنوت احب الى من
كثرة الركوع والسجود ثم ظفرت بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا كان احدكم
اماما فليخفف فانه يقوم وراءه الضعيف والكبير وذو الحاجة واذا صلى لنفسه فليطول ما شاء
فحمدت الله تعالى عليه قال رضى الله عنه قد ورد فيه تفدير لانه ذكر الحسن في المجرد عن
ابي حنيفة رح قراءة الامام المفروضة والمسنونة ثم قال قال ابو حنيفة والذي يصلي وحده بمسئلة
الامام في جميع ما وصفت في القراءة سوى الجهر وهذا نص على ان القراءة المسنونة يستوي فيها
الامام والمنفرد والناس عنها غافلون (صح) قراءة سورة الحمد كالواقعة بل اتم وان كان
تسعا وعشرين آية والواقعة سبعا وتسعين آية (شح) قرأ المسبوق في الاخيريين مع الامام لا ينفعه
وعليه القراءة فيما يقضي (شب) الاخر من يلزمه تحريك اللسان في الصلوة ما كان القراءة عند محمد
بين الغسل (فج) لا يلزمه (شح) يومر بتحريك الشفتين واللسان ويلزمه (صم) والامى فيه

كالاخر من قال رضى وفيه نظر لان الاخر من يعرف القراءة فيحركها في مخارجها بخلاف الامى (شهر
 فجع صبح مت) قرأ فى الاولى من المغرب والعصر وفى الثانية ويل لكل همزة لا يكره (كص) يكره
 لان الاولى ثلث آيات والثانية تسع آيات ويكره الزيادة الكثيرة واما ما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم قرأ فى الاولى
 من الجمعة سبع اسم ربك الاعلى وفى الثانية هل انتك حد يث الغاشية فزاد الثانية على الاولى بسبع
 آيات لكن السبع فى السور الطوال يسردون القصار لان الست ههنا ضعف الاصل والصبح ثمة اقل من
 نصفه (شبح) قال علماؤنا راح ينوي بالتلاوة فى الاخرين الذكروا الدعاء لا القراءة فى تفسير الماوردي
 واختلف فى تفسير اول المفصل قال اكثرهم من سورة محمد وقيل من قاف وقال ابن عباس من سورة
 والضحى الى الناس (ط) قيل من الحجرات (شيب) ينبغي ان لا يفصل بين الركعتين بسورة او
 سورتين وانما يفصل بسور (فمخ) ولو تهجى بالسجدة لا يجب ولو تهجى فى الصلوة لا يقطع لانه قرأ
 حروف القرآن لكن لا ينوب عن القراءة (فلث) مراعاة الترتيب فى القراءة افضل من الايات المفضلة
 كاية الكرسي ونحوها ولو ترك القراءة فى الثالثة من التراويح احدى الركعتين من الفجر وصلوة السفر
 فسدت قال رضى ولا يمكنه اصلاح صلوته اصلا * باب فيما يتعلق بالقيام والركوع والسجود والاذكار *
 (شمر) بسط يديه وسجد عليهما بجزيه ويكره (يت) رفع راسه من الركوع رافضاه يزيد فى القراءة
 يرتفع حتى لو لم يعد فسدت صلوته وعن اسمعيل الزاهد رفع راسه رافضا فلم يقرأ يرتفع
 الركوع على قياس قول ابي حنيفة خلا فاليها كالسعي الى الجمعة فلو شرع فى السورة يرتفع
 بالاجماع ولو ترك التسميع حتى استوى قائما لا ياتى به كالمولم يكبر حال الانحطاط حتى ركع او سجد يتركه
 ويجب ان يحفظ هذا ويراعى كل شئ فى محله (فعم) كبر قائما فركع ولم يقف صار مؤذيا فرضى التكبير
 والقيام جميعا ولم يلزمه الوقف بعد قائما (كص) مثله قال رضى لان ما اتى به من القيام الى ان يصير
 اقرب الى الركوع يكفيه (بما) راكب السفينة لم يجد موضعا للسجود للزحمة ولو اخر الصلوة ثقل الزحمة
 فيجد موضعا يورخها وان خرج الوقت على قيا من قول ابي حنيفة فى المخيوس اذا لم يجد ماء ولا ترابا
 نظيفاً (مت) فى غريب الرواية عن ابراهيم النخعي كان يحذف التكبير ويصل خاتمة السورة بتكبير
 الركوع قال ابو يوسف ربما وصلت وربما تركت (فمخ) يصلهما وصلا وانما ترك النزل ابو يوسف راح

تعليم الجواز (يف) المنفرد يأتي بالتصميم حالة الرفع وبالتحميد حالة الاستقرار (خو) مثله
 (صح) حالة الرفع (شخ) اما المنفرد فيقول سمع الله لمن حمده واذا استوى قائما قال ربنا لك الحمد
 في الجواب الظاهر قال رضي الله تعالى عنه وهو الصحيح وقد روى ابو هريرة ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم كان اذا قام الى الصلوة يكبر حين يقوم ثم يكبر حين يركع ثم يقول سمع الله لمن حمده عند
 الرفع ثم يقول وهو قائم ربنا لك الحمد وفي بعض شروح الجامع الصغير للمتقدمين انه يقول سمع الله
 لمن حمده عند الرفع ويقول ربنا لك الحمد عند الانحطاط (شخ) رفع رأسه من السجود قبل امامه
 يعود اليه (فع شنب) ثم الطمانينة في الركوع والسجود واجبة عند ابي حنيفة على اختيار الكرخي
 حتى لو تركها ساهيا يلزمه السجود وعلى اختيار الجرجاني هي سنة حتى لا يلزمه سجود السهو بتركها
 واجمعوا على ان الاعتدال في القومة بين الركوع والسجود وبين السجودين قد رتبته واحدة
 سنة قال رضي الله تعالى عنه وقد شد القاضي الصدوق في شرحه في تعديل جميع الاركان تشديدا
 بليغا فقال والكل كل ركن واجب عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وعند ابي يوسف والشافعي رح
 فريضة فيمكن في الركوع والسجود وفي القومة بينهما حتى يعلمن كل عضو منه هذا هو الواجب
 عند ابي حنيفة ومحمد حتى لو تركها او ترك شيئا منها ساهيا يلزمه السهو ولو تركها عمدا يكره اشد
 الكراهة فيلزمه ان يعيد الصلوة اذا اخفها ويكون معتبرة في حق سقوط الترتيب ونحوه كمن طاف
 جنبا يلزمه الامادة والمعتبر هو الاول كذا هذا وعندهما صلواته فاسدة (كص صت) صلى قائما
 على اصابع رجليه او عقبيه ولا عد ربه يجوز (فع) لا يجوز (جت) وقيل في من ينحط للسجود
 يجوز من الركوع ان لم يتعمد (شخ) وتفريق الاصابع سنة ركوع الرجال لا النساء (شب)
 في الجمعة اذا سجد على ظهر رجل يجوز قال ابن مقاتل هذا اذا وضع ركبتيه على الارض والا فلا وعن
 محمد يضع يده على فخذه في القعدة بحيث يكون اطراف الاصابع عند ركبتيه (شط) يضعهما على
 ركبتيه كالركوع (ز) دخل في ركوع الامام فلما سبح تهيبته رفع الامام رأسه اتعها ثلثا وان دخل
 قبل ركوع الامام لا يتمها بل يرفع (ط) لا يتمها مطلقا * باب في القعدة والذكر فيها والقيام
 منها والخروج من الصلوة * (شم) ترك القعدة الاولى في الفرض فلما قام صاد اليها وذك أنه لم تكه

له العود يقوم في الحال ولو عاد الامام لا يعود معه القوم تحقيقا للمخالفة (سي) يعود معه القوم
 (تج) ولو نسي القعدة الاولى في الوتر فقام لا يعود (شم) ولو شرع المسبوق وقعد عند امام في
 القعدة الاولى فقام الامام قبل ان يشرع هو في التشهد فانه يتشهد وفي الاخرة اذ اسلم يقوم وسيأتي
 في فصل المسبوق انشاء الله تعالى (ش) قعد قد والتشهد في القعدة الاخرة نائما فلما انتبه
 سلم يجزيه وله ان يدعوي القعدة الاخرة بعد التشهد بما احب بعد ان لا يدعوي بما يفسد الصلوة
 لانه عليه السلام علم ابن مسعود التشهد ثم قال له ثم اختر من الدعاء افضله (مت) الدعوات
 الماثورات بعد التشهد فاولها ما قال زيد بن علي بن الحسين عد هن في يدى ابي ملي بن الحسين وقال
 له عد هن في يدى علي بن ابي طالب رض وقال عد هن في يدى رسول الله صلعم قال عليه السلام عد هن
 في يدى جبرئيل وقال هكذا انزلت بهن من عند رب العزة اللهم صلى على محمد وعلى آل محمد كما صليت
 على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على
 ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد اللهم ترحم على محمد وعلى آل محمد كما ترحم على ابراهيم
 وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد اللهم تحنن على محمد وعلى آل محمد كما تحنن على ابراهيم وعلى آل
 ابراهيم انك حميد مجيد اللهم سلم على محمد وعلى آل محمد كما سلمت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم
 انك حميد مجيد قال رض وهذه الرواية مخالفة لما اعتدناه بعد التشهد وتتبعنا الاصول وسألت
 العلماء فلم اجل فيها رواية لا موافقة ولا مخالفة حتى اعتقدت ما اعتدناه مبتدعا حتى ظفرت
 بحمد الله في الصلوة لخمير البري صاحب الاضحية كيفية الصلوة التي مرت عن علي رضي الله عنه
 وفيه عن كعب بن مجزة ان الصحابة قالوا للنبي صلعم عرفنا السلام عليك فكيف الصلوة عليك فقال
 قولوا اللهم صلى على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد اللهم
 بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد روى عن علي
 وعبد الله بن عباس وابن مسعود وجابر رضي الله عنهم انهم قالوا الرسول الله صلعم عرفنا السلام
 عليك فكيف الصلوة عليك فقال عليه السلام قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وبارك وسام على محمد وعلى
 آل محمد وارضهم محمد وآل محمد كما صليت وباركت وترحمت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم في العالمين

وبنا انك حميد مجيد ثم قال (خو) ان اخذ المصلي يده كعب فحسن وان اخذ يده على
 فاحسن وان اخذ يده الصلابة فهو اجود واحسن وبه فاخلان روايته اكثر فالتمسك به افضل
 (ش) المقتدى في قسي التشهد في القعدة الاولى قد كرر بعد ما قام فعليه ان يعود ويتشهد بخلاف
 الامام والمنفرد يؤيده جواب (ظمر) فيمن ادرك الامام في القعدة الاولى فقام الامام قبل
 شروع المصنوق في التشهد فانه يتشهد تبعاً للتشهد امامه كذا هذا (كص صت) فرغ المقتدى
 عن التشهد قبل امامه فانه يسكت (شب) سلم عن يمينه وسهى عن يساره يسلم عنه ما لم يخرج من
 المسجد والصحيح انه اذا استند برقبته لا يأتى بها (جف) ويبطل القعدة بالعود الى التشهد ومجلة
 التلاوة عند ابي خنيفة والى يوسف ومعه وعن زفر لا تبطل (صبق) يعتبر في قدر التشهد عند ابي يوسف
 فراغ الامام عن قرأته وعن محمداً انه لا يعتبر الفراغ وانما يعتبر قدر التشهد لا الفراغ (ز) فرغ المقتدى
 عن التشهد قبل امامه وذهب جازت صلواته * باب في السترة والمرور بين يدي المصلي * (صت)
 في غريب الرواية النهر الكبير ليس بسترية كالطريق وكذا الحوض الكبير (علك) البير سترية (دخ) اراد
 المرور بين يدي المصلي فان كان معه شيء يضعه بين يديه ثم يمر ويأخذ به ولو مر اثنان يقوم احدهما
 امامه ويمر الاخر ويفعل الاخر هكذا ويمران وان كان معه دابة فمرراكبا ثم وان نزل وتستر بالدابة
 ومرت يا ثم ولزم رجلا من متعاذيين قال في يلى المصلي هو المار (ذمر فتح) قام في آخر الصف في المسجد
 وبينه وبين الصفوف مواضع خالية فلذلك اخل ان يمر بين يديه ليصل الصفوف لانه اسقط حرمة نفسه
 فلا يثم المار بين يديه قال رض دل عليه ما ذكر في الفردوس برواية ابن عباس رح عن النبي عليه
 السلام انه قال من نظر الى فرجة في صف فليس عليه ما بنفسه فان لم يفعل فمر ما رجليته حظ المار على رقبته
 فانه لا حرمة له اى فليتحفظ المار على رقبته من لم يسد الفرجة * باب فيما يكره من العمل في الصلوة *
 (شح) لا يابس بان يتكلم مع المصلي ويجيب هو برأسه (بمر) مثله به ورد الكتاب والاثر عن عائشة رض
 (عس) فرغ المقتدى عن الصلوة والدعوات لما فرغ امامه من التشهد لا يكره والموافقة في الافعال
 شرط دون الاذكار (شد) جلس في الصحراء للصلوة يكره ان يتنخم يمنة ويسرة والا فضل في التنخم الى
 اليسار (علك) السدل ان يلبس الصدرة ولا يدخل يديه في كميتها كعادة اهل بلادنا وعن جابر الله

العلامة مثله (صح) السدل ان يجعل ثوبه على رأسه وكتفيه ثم يرسل اطرافه من جوانبه فاذا ضم طرفيه اسامه فليس بسدل وفي كراهة السدل خارج الصلوة اختلاف المشائخ (صح) واختلف فيمن صلى وقد شركميه لعمل كان يعمل قبل الصلوة او كان هيئته ذلك او عقص شعره وجمع ذوائبه لعمل كان يعمل قبل الصلوة او هيئته ذلك او صلى في ثوب واحد وملك غيره وعن الحسن عن ابي حنيفة انه ينبغي للامام ان يلبس ازارا ورداء و قميصا فان امهم في قميص صفيق او ازار متوشحابه اجزاه وان امهم في ازار او سراويل فقد اساء لانه يعد عاريا واساءة في الخدمة واستحب اللبس المعتاد لانه متوارث (ظمر) صلى وهو مشدود الوسط لا يكره (شبح) صلى بقباء يشد وسطه ففيه تشمير لعبادة ربه (بسخ) ظهر على انفه ذنين في الصلوة فمسحه اولى من ان يقطر منه على الارض وكان يرسل كميته في الصلوة ويقول لان في امساكهما كلف الثوب وانه مكروه (بمرفح) وغيرهما كانوا يمضون ذلك قال رض وهو الاحوط * باب فيما يفسد الصلوة من الافعال وغيرها * (فع) حمل المصلي مقدار صف او اكثر ثم وضعه لم يفسد ولو حول ظهره الى القبلة فسدت (بسخ) هرة جلست على فخذ المصلي او حجره وعليها نجاسة اكثر من قد رآه ففسدت ان مكثت عليه قد ركن (ط فح) ركب ظهر الساجد صبي ثيابه نجسة فسدت ان كان لا يستمسك على ظهره بنفسه وان كان يستمسك لا تفسد لان ثيابه تبع له قال رضى الله عنه فعلى هذا لا تفسد بالهرة لانها تستمسك (بم) يعبد للسهم على رأس الركعتين في الظهر على ظن التمام ثم ذكر يميني (علك حم) ذكر بعد التشهد في الفجر انه لم يقرأ في الاخيرة فقام وصلى ركعة فسدت (ممت) الزيادة ركعة غير معتد بها (خج) صبي ارتضع ثديي اسه في الصلوة بغير فعلها ونزل اللبن لم تفسد (ط) فسدت وان لم ينزل لا تفسد (شبح) ان مص ثديها ثلثا فسدت والافلا وفي النوادر ونزل لها لبن لم تفسد وهو الاصح (ينب) تلاوة السجدة وسجد فظن الموت انه ركع فركعوا وسجد والم تفسد صلواتهم وان سجد والاخرى فسدت (م ط) مثله (كص) سبق امامه في جميع الاركان لكنه كان شاركة في ما بين الركبتين كالقومة ونحوها لم تفسد وعليه قضاء ركعة واحدة لان الثانية صارت قضاء عن الاولى والثالثة عن الثانية والرابعة عن الثالثة وانما لم تفسد بالاولى لانهما لما اشتركا في القومة لم يتصل سجودها بركوعها فلم تفسد وقيل تفسد

لا نفراده ركوع وسجود وفي كتاب المتجانس قيل لمصل منفرد تقدم فتقدم بأمره او دخل رجل في درجة
 الصف فتقدم المصلي حتى وضع المكان عليه فسدت صلواته وينبغي ان يمكث ساعة ثم يتقدم برأي نفسه
 (جمع) قام الامام الى الرابعة من المغرب فتابعه المتنفل فسدت قعد الامام او لم يقعد وان تذكركم
 وكذلك في الخامسة من ذوات الاربع علم به او لم يعلم وبه (ث) لا قتله في موضع الانفراد (ج) ^{مثله} (ش) وذكر الفضلي انما تفسد اذا قعد الامام في الرابعة والالم تفسد لانه لم يحق عليه الانفراد
 حتى يقيد الخامسة بالسجدة (ط) والصحيح ما ذكر في الشافعي انه لو قام الى الخامسة قصد للنفل
 خرج من الظهور في الحال وان لم يقصد لا يخرج حتى يقيد بها بالسجدة فكذا ههنا لو قام المتنفل ما هيا
 لا تفسد وان قام عالما بخطا الامام تفسد وكذلك في المسبوق قال رض وملى هذا اذا سجد الامام سجدة ثالثة
 فهو وتابعه المقتدي مع علمه انها ثالثة فالفساد فيه اظهر (ط) تابع المسبوق الامام في سجود السجدة
 ثم تبين انه لم يكن عليه فهو فسدت (أصغر) الدبوسي سجد الامام لتلاوة من غير ان يجب عليه
 وتابعه القوم فسدت صلواتهم ثم قال هذه رواية عن اصحابنا واما عندى فلا تفسد (م) بشر عن ابي يوسف
 رفع المصلي الى صف النساء او حول وجهه او كشف عورته او وقع قدام امامه من الزحام فصلواته
 تامة ما لم يركع او لم يسجد الى تلك الحالة وهذا قول ابي حنيفة وان تعمل شيئا منها فسدت (ج) ^{عن}
 عن محمد بن يونس عن عمار بن داود عن ابي جعفر عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة
 ان كان يتحرك بتحركه في ركوعه وسجوده وان جذبته الدابة حتى زال عن موضعه فجاوز موضع
 السجود فسدت والا فلا (صفر) سهى عن القعدة الاخيرة وافتتح التطوع لا تفسد ما لم يقيد الركعة
 بالسجدة ولو تعمل فسدت (س) تفسد في الحالين * باب في الاقوال المفسدة * (ظ) ارتج على
 الامام ففتح عليه من ايسر في صلواته وتذكر فان اخذ في التلاوة قبل تمام الفتح لم تفسد والا فتفسد
 لان تذكره يضاف الى الفتح (ظ) وفتح القراءة من المراهق كالبالغ وعن عبد الله الصغار ولو جمع
 الموت ممن ليس في الصلوة ففتح على امامه يجب ان تبطل صلوة الكل لان التلقين من الخارج (شم)
 ولو تلاه من القراءة ثم ارتج عليه لا يفتح عليه المقتدي ما لم يخف فساد صلواته (بو) جمع المصلي من
 مصلي آخر ولا الضالين فقال امين فعن ابي حنيفة انه لا تفسد صلواته وعند المتأخرين تفسد (فج)

تفسد كل اذا كان خارج الصلوة (شمر فع) مسجد كبير يجهر المؤذن فيه بالتكبيرات فلا دخل فيه
 رجل وفادى المؤذن ان يجهر بالتكبير وركع الامام للحال فجهر المؤذن للحال بالتكبير فان قصد
 جوابه فسدت صلواته وكذا لو قال عند ختم الامام قرأته صدق الله وصدق رسوله وكذا اذا ذكر في التشهد
 الشهادتين عند ذكر المؤذن الشهادتين تفسد ان قصد الاجابة (بفتح) قام الامام الى الخامسة
 فتحنج المقتدى تنبيهها لا تفسد (ظم) اخطأ الامام فتحنج المقتدى ليتهدى الى الصواب لا تفسد
 (صم) التحنن بغير سبب يكره وان كان بسبب كخشونة في حلقه او اعلام لغيره انه في الصلوة
 لم يكره ولم تفسد صلواته (سى) ان لم يمكنه القراءة الا بالتحنن فهو عدو والصحيح ان التحنن لتزيين
 القراءة لا تفسد الصلوة (فك) لدغته العقرب فقال بسم الله فروى عن ابي حنيفة انه تفسد كالانين
 من وجع (بفتح) في الهارونيات سلم قائما على ظن انه اتم الصلوة ثم علم انه لم يتم فسدت لان سلم في
 غير محله بخلاف القعود وصلوة الجنائز وقيل يبنى ولو قام الى الثالثة عالما بما فتح المقتدى فظن انه
 اخطأ فقع وسلم ثم ذكر انه لم يتم يبنى (بفتح شح) قرأ الامام يا ايها الذين امنوا فقال المقتدى لبيك
 او قال سمعنا واطعنا لا تفسد (ظم فب) قال بعد التشهد الاول ناسيا السلام عليك ثم ذكر فقال
 ورحمة الله لا تفسد (جت عك) سلم المسبوق ناسيا ودعا بدعاء كان عادته اعاد (شمر هي) لو قال
 استغفر الله وهو عادته لا يعيد كرخى يعيد قال رضى ولو قال المسبوق بعد التروية سبحان الله الخ
 كما هو المعتاد ينبغى ان لا تفسد (فنج) قرأ المسبوق الفاتحة بعد سلام الامام على المحتاج ناسيا فسدت
 (بق) ترك حرفا وآية او اخطأ في لفظ فناداه المؤتم بذلك الحرف او الآية فاخذه بطلت صلواتهم
 اذا اخذه لانه تعلم بلا حاجة وكذا الوسمع اسم النبي صلى الله عليه وسلم فصلى عليه (كص) استعطف
 هرة او كلبا او ساق حمارا او وقفه بلغة اهل الرستاق لم تفسد الصلوة لانه صوت لا هجاء له بخلاف الانين فانه
 همزة ممدودة مع غنة (شح) رأى منكرا فجهر بالقراءة زجرا ومنعلا يضره واجمعوا ان الحولقة
 لا تفسد الصلوة والحمد لله لعطاس غيره لا تفسد وعن ابي حنيفة انه تفسد (فنج) وغيره قام الامام
 الى الثالثة فقال المقتدى سبحان الله لا تفسد والتهجى بكلمات القرآن والتعود عند الموسوعة لا تفسد
 (ط) والحولقة لدفع الموسوعة في امر الدنيا تفسد وفي امر الآخرة لا تفسد (فنج) قال عند ذكر النار بالبحر

اخكان او قال خات ناد او قال واوبلى تفسد قيل له لو قال اوه من ذكر النار لا تفسد قال رضى شرع في
 الفرق ولم يتضح لي ولا صحابه فرق (بو) تراخذوه فغلوه فقال بالبح عارميا يعنى اعصمى او نجى اللهم
 نجى لا تفسد * باب في الجماعة ومسجد المحلة * (صح) اذ كان مطرا وبرد شديد او ظلمة شديدة
 او خوف او حبس فذلك كله يمنع لزوم الجماعة (شم) الرجل عذر (صح) والسفر ليست بعذر (شم رفع)
 يصلى بهم فطلعت الشمس يستحب الجماعة في القضاء (فع) ولا يترك مسجد محله لزيادة تقوى غيره
 او علمه في فتاوى صاعد امام محله يصلى العشاء قبل غيوبة البياض اخذ ابقولهما فالافضل ان يصلى
 وحده بعد البياض وفي النظم ترك الجماعة في مسجد حية وصلى عامة صلواته او بعضها في جماعة
 جامع مصره فليل هو افضل وقيل جماعة مسجد حية افضل واذا كان متفقها فجماعة مسجد استاذ
 له ربه او لسمع الاخبار او مجلس العامة افضل بالاتفاق لتحصيل الثوابين كذا الفتى ابو محمد عبد الله
 بن الفضل (شم) الاشتغال بالجماعة كيلا يفوته ركعة او ركعتان او اكثر افضل من اسباغ الوضوء
 السنن ثلثا (بو) التوضي ثلثا افضل من ادراك تكبيرة الاولى لان الاخبار في التوضي ثلثا متواترة
 وفي التكبيرة الاولى مشهورة (فع شز) يدرك التكبيرة الاولى في مسجد آخر وفي مسجد يفوته
 ركعة او ركعتان فالافضل مسجد (شم عمح) وغيرهما ترك الجماعة بغير عذر يجب التعذر ويؤاثم الجيران
 بالسكوت عنه (تسج) يشتغل بتكرار الفقه ليلا ونهارا ولا يحضر الجماعة لا يقبل شهادته ولا يعذر الامام
 والمؤذن والجيران بالسكوت (بسمج) يشتغل بتكرار اللغة فيفوته الجماعة لا يعذر بخلاف تكرار الفقه
 ومطالعة كتب الفقه فانه يعذر في ترك الجماعة قال رضي الله عنه وجوابه الاول في من واظب على
 ترك الجماعة تكاسلا وقلّة مبالاة بها وجوابه الثاني في من لا يواظب على تركها لا شغاله بالفقه لنفعه
 والمسلمين وكلا الجوابين على هذا التفصيل حسن (بمر) شرع في فائنة لا يوجب الترتيب ثم اقيمت
 الجماعة لا يقطعها وان خاف فوت الجماعة (جت) ومن شغل عن الجماعة جمع باهله في منزله (فع
 مت شز) قال ابو حنيفة سهى او نام او شغل عن الجماعة جمع باهله في منزله وان صلى وحده
 يجوز (شج) يصلى باهله في منزله احيا ناكرواى من غير عذر (صح) خلافه (علك حم) اهل
 السوق الذين منازلهم في السكك فمسجد السوق مسجد محلّتهم ماداموا فيه ومسجد السكك في

سائر الاوقات (صح) الاكثر على ان الجماعة سنة مؤكدة ولو تركها اهل ناحية اثموا ووجب قتالهم
بالسلاح لانها من شعائر الاسلام (شبه) انها سنة مؤكدة غاية التأكيد وتاركها مسيئ وقيل انها فرض
كفاية وبه اخذ الطحاوي والكرخي وجماعة وقيل انها من فروض الاعيان وبه داود بن علي الاصمغاني
واحمد بن حنبل واسحاق بن راهوية وابن خزيمة حتى قاله الرضائي وحده لم يجز وفي الصلوة التقى
الجماعة واجبة عند العراقيين ياثم بتركها مرة بلا عذر وعند العراقيين انما ياثم اذا اعتاد تركها
واختلف العلماء في اقامتها في البيت والاصح انها كاقامتها في المسجد الا في الفضيلة وهو ظاهر من هب
الشافعي (ن) ابو بكر رأى المصلي في ثوبه نجاسة اقل من الدرع يغسله وان خاف فوت جماعته
وان خاف فوت الوقت والجماعة مضى صلوته واحب اليه ان يدخل في الجماعة اذا خاف فوتها ولا يغسله
(صح) فاتته الجماعة في مسجد فأتى مسجد آخر فيه جماعة فهو افضل الا في المسجد الحرام ومسجد
النبي صلى الله عليه وسلم (س) مؤذن المسجد اذن واقام وصلى وحده ليس لمن يجيء بعده الجماعة فيه (صح) ينتظر
الاقامة لدخول المسجد فهو مسيئ (فح) مثله (شمر) صلى ثلاثاً من العصر ثم اقيمت ليس له ان يصلي الرابعة
قاصد لينقلب نفلاً فيرك الجماعة لان الاتمام فرض والجماعة سنة * باب الاقتداء وما يمنعه * (شمر
فع) رفع رأسه من الركوع والسجود قبل امامه يجب عليه العود متابعة للامام والمعتبر هو الاول
(طبع) مثله (يت) للمقتدي في العجماء ان يذكر الله في قلبه دفعا للوسوسة (صح) امام لا يأتي
بالطمأنينة لا يعتد في الاقتداء به ويقتدي بمن يأتي بها (كسب) وغيره يعلمه الطمانينة ويصلي معه
بما نسي القنوت وركع ولم يتابعه القوم فرفع رأسه وقتت وركع ثانياً وتابعه القوم فسدت صلاتهم لانهم
اقتدوا في الركوع الثاني مفترضين بالمتنفل (شبه فع) لم تفسد صلاتهم على الروايتين في العود الى
القنوت (فع عك) انتهى الى الامام وهو في الركوع فان قام في الصف الاخير يدرك الركعة وان
مشى الى الصف الاول لا يدركها يدركها ولا يمشي (صح) لا يكبر عند الباب اذا خاف فوت الركعة
(خو) لا بأس بالجماعة في الصيف في مدرسة الترجمانيين لانها فناء المسجد قال رضي جواز الجماعة
في فناء المسجد للحرج في حفظه الا ان فيه بلوي لاهل الروماتيق في الصيف (صح) يمشي (حم) ولو كان
الامام في صفه واقتدي به انسان في صفه اخر لم يجزه (عك) صلوا بالجماعة في خان القاضي او

بخان المسبل والباب مغلق يجوز الاقتداء بالامام فيه وان لم يتصل الصفوف وهو جواب القاضي حكيم
 بخارا (بو) لا يجوز (صح) قيل المسافة التي تمنع الاقتداء في الصحراء تمنعه في البيت والاصح
 انه يجوز في البيت كالمسجد وهو يريد جواب (علك صح) معه صف واحد في المسجد وباقيه خال فقام
 رجل خارج المسجد لزيق الباب واصطف الناس عنده يجوز صلواتهم لان المسجد مكان واحد فالدعي عند
 الامام كانه عند الباب حكما (عص) مثله (شب ش ظم) لا يصح (س) اتى جماعة ولم يجد في
 الصف فرجة يقوم وحده ولا يجذب احدا (صح) قيل يقوم وحده ويعذر وقيل يجذب واحدا
 من الصف الى نفسه فيقف بجانبه والاصح ما روى هشام عن محمد انه ينتظر الى الركوع فان جاء
 رجل والاجذب اليه رجلا او دخل في الصف قال رض والقيام وحده اولى في زماننا لغلبة الجهل
 على العوام فاذا جره يفسد صلواته وفي المجرى عن ابى حنيفة رح ان من دخل المسجد يقوم بانقص
 الجانبين من الصف فان استويا فالايمن فيصير الامام بحذاء وسط الصف والقيام في الصف الاول
 افضل من الثاني وفي الثاني افضل من الثالث هكذا روى في الاخبار وهوان الله تعالى اذا انزل الرحمة على
 الجماعة ينزلها اول على الامام ثم يتجاوز عنه الى من بحذاء في الصف الاول ثم الى الميامن ثم الى الميامن ثم
 الى الصف الثاني وروي عنه عليه السلام انه قال يكتب للذي خلف الامام بحذاء مائة صلاة وللذي في
 جانب الايمن خمسة ومبعرون صلاة وللذي في جانب الايسر خمسون صلاة وللذي في سائر الصفوف
 خمسة وعشرون صلاة (صح) محمد عن ابراهيم النخعي اذا تكامل الصف فلا تراحم فانك تؤذي والقيام
 في الصف الثاني خير من الاذى (بو) وجد في الصف الاول فرجة دون الثاني يخرق الصف الثاني
 لانه لاحرمه لهم لتقصيرهم حيث لم يسد والصف الاول وبه (علك صح) والسواقي تمنع الاقتداء
 كالانهار عند ابى يوسف رح وبرواية عن ابى حنيفة وقال محمد لا تمنع الا ما يجري فيه السفن
 ولو ادرك الامام في القيام وهو يخافت بالقرأة يستفتح والا فلا رواية فيه عن المتقدمين وقال
 المتأخرون لا يستفتح مع القرأة او لم يسمع وقال ابو بكر محمد بن الفضل لا يستفتح صواء كان عدم
 صاعه لبعده او صم وقيل لصم لم يهتفتح ولبعد يستفتح والاصح التسوية كما في الخطبة (صح) تقدم
 قدم المأموم عليه قليلا قليلا لا يجوز كيف ما كان وقيل يجوز ما بقيت المحاذاة في شيء من القدم

والاصح ان الاعتبار باكثر القدم فاذا اختلف قدم الامام والمأموم في الصغور والكبر الاصح ان الاعتبار
بالساق والكعب لان القوام به (شد ط) كبر والامام راكع فانحنى وسوى ظهره قبل ان يرفع الامام
رأسه من الركوع فقد ادرك الركعة والا فلا (بو) مثله قال رضى وقال المتأخرون ان لقيه وهو
اقرب الى الركوع صار مدركا والا فلا (صح) مثله * باب فيما يتعلق بالامامة ومسائل المحاذات *
(فع) يصلى العشاء وحده فقرأ الفاتحة او بعضها فجاء رجلان واقتدىا به بجهر فيما بقي وفي (فع) مثله
(فك) ان تصد الامامة بجهر (ظم) ليس في المحلة الا واحد يصلح للامامة لا يلزمه ولا ياتم بتركها
(شم) ونية الامام امامة النساء تعتبر وقت الشروع لا بعده (بم) ولو نوى امامة امرأة بعينها
لا يصح اقتداء غيرها به (فنج) مثله (فع فك حم) ونية النساء تصح بدون حضورهن (عك)
يشترط حضورتها (جف) نوى النساء الا هذه عملت نيته (فك) المحارم كالأجنبيات في المحاذات
(شب) والمحاذاة في صلوة لا تشتركان فيه مكروهة (عك) اقتدت به ولم ينوها هل تصير شارعة
في النفل فيه روايتان (عت يت) لا تصير شارعة لافي الفرض ولا في النفل (حل) الجنب
والمحلث تيمما فالمحدث اولى بالامامة ابوذر المقتدي بالمرحون لا يعيد وبالمجبرة والمشبهة المخالفة
في المعنى يعيد (عكج) اقتدى حنفى المذهب في الوتر بمن يراه منه يجوز لان الوجوب فيه
ضعيف ولهذا يلزمه القراءة في الركعات كلها (شبهه صح) لم يجز (ط) عن محمد بن الفضل انه يصح
(جم) امام يعمر ك الامامة لزيارة اقربائه في الرستاق اسبوما ونحوه او لمصيبة او لاستراحة
لا بأس به ومثله عفو في العادة والشرع (بو) علم الامام بفساد صلوته المختلف فيه فلم يأمرهم
بالاعادة لا يسعه ويجب العمل فيه على ما يعتقده (صح) تبين له انه ضلي بغير وضوء يجب عليه الاخبار
بقدر الممكن (حيك) لا يلزمه الاخبار بذلك لانه ما سكت عن معصية بل عن خطأ معفو عنه قال رضى
وهذا اصح من جواب (بو صح) واليه اشار ابو يوسف سواء كان فساد صلوته مختلفا فيه او متفقا عليه
فان الامام اذا لم يعلم فساد صلوته لا تفسد صلوة المقتديين عند الشافعي فينبغي ان لا يلزم الامام
اخبارهم بذلك اصلا (سن) لا بأس يقول الامام قبل التكبير استووا ويكبر قبل الاستواء او بعده
ولو افتتح الصلوة منفردا واقتدى به رجل فكبر ثانيا لاجله فهو على التكبير الاولى لعدم تغير تحريمته

ولو كانت امرأة ترتفع النحر يمة الاولى للتغيير (عت) في صلوة الاثر لهشام الخنثى يصلى خلف
الخنثى يجوز استحسانا لا قياسا (صح) من جوز اقتداء الضالة بالضالة فقد غلط غلطانا حشا لا احتمال
اقتدائها بالحائض كما اقتداء الخنثى المشكل بالخنثى المشكل فصا في مسألة اقتداء خنثى المشكل بالمشكل
روايتان (س) اذا كان برجل جرح سائل فتوضأ وام قوما قال مشائخ بلخ لا يجوز وقال محمد بن شعاع
صلوة القوم جائزة كمتيم ام المتوضئين قال رض هذا قول صحيح فقد قال في الجامع الاضغر صاحب
الجرح السائل ام الاصحاء قيل لا يجوز في حق المقتدين وقيل يجوز لهما وبه قال ابو يوسف وعلى هذا
الخلافا لمبطون والمستحاضة في تأسيس النظر وينبغي ان يجوز اقتداء الحرة بامة حاضرة الراس
(شعب) قال ابو يوسف يكره امامة صاحب هوى او بدعة وهو من كان على غير الحق بتأويل فاسد
كالخوارج ومن كان من اهل الخصومات في الدين فهو صاحب بدعة (بو) ادخل المسجد من
هو اولى بالامامة من امام المحلة فامام المحلة اولى (كص) عار و صاحب جرح سائل لا يؤم احدهما
صاحبه لانه اقتداء كاس بعار واقتداء صحيح بصاحب عذر (شعب صح) حاذته المرأة اقل من مقدار
وكن تفسد عند اي يوسف وعندهما انما تفسد بمقدار ركن (صح) قال الرازي في شرحه اقتدى
الحنيفي في الوتر بمن سلم عند الركعتين لا يسلم معه ويصلى معه بقية الوتر لان امامه لم يخرج بالسلام
عن صلواته لانه مجتهد فيه كما لو اقتدى بامام قد رعى انفه ويرى الامام انه لا ينقض وضوءه صح
الاقتداء لانه مجتهد فيه فطهارته صحيحة في حقه (صح) قيل صح الاقتداء في فصل الرعاى والحجامة
وقيل لا يصح وبه الاكثر وان رآه انه احتجم ثم غاب فالاصح انه يصح الاقتداء به لانه يجوز ان يتوضأ احتياطا
وحسن الظن به اولى فان شاهد الثغوى انه مس امرأة ثم صلى قبل الوضوء قال مشائخنا صح الاقتداء به
وقال ابو جعفر وجماعة لا يجوز كما خلا فهما في جهة التحريم يصح الاقتداء * باب في المنس
وما يتعلق بتركها * (شم) قال الله على ان اصلى سنة الفجر اربعا لا يلزمه وينبغي ان يصليها اربعا
في وقت آخر كما في الصوم (شم بسم) عليه سنة العشاء وقام الامام الى التراويح يقدم السنة ويقضى
التراويحة (شم) صلى سنة الفجر وفاته الفجر ينبغي ان لا يعيد السنة اذا قضى الفجر (ظم) لا يصلى في
الفعدة الاولى في سنة الظهر ولو صلى ناسيا فعليه الهوى (يمى) لا يلزمه الهوى ولا يصلى في الرابع

قبل الجمعة وبعدها واذا قام الى الثالثة لا يستفتح وفي الباقي يصلي ويستفتح (ظـ) اخر السنة بعلم
 الغرض ثم ادها في آخر الوقت لا يكون سنة (عك) يكون سنة (يت) لو اشتغل بالاربع قبل الظهر بغوته
 ركعتان من الظهر يترك السنة بخلاف سنة الفجر لو كادتها (شم رفع شه) الا سفار سنة الفجر افضل
 من التغليس ليقرّب من الفرض وقيل المستحب فيها اول الوقت (شم ظـ) فذكر بالسنن واتي
 بالمنك وربه فهو السنة وقال تاج الدين ابو صاحب المحيط لا يكون آتيا بالسنة (ظـ) صلى سنة
 الظهر فظنها الظهر فشرع في الركعتين ثم ذكر يتمها ولو افسدها قضاها (بـ) والرجل والمرأة
 في الاربع قبل الظهر سواء ولو خاف انه لو صلى سنة الفجر بوجهها تغوته الجماعة ولو اقتصر فيها
 بالفاحة ويتعبد في الركوع والسجود يدركها فله ان يقتصر عليها لان ترك السنة جائز لا دراك
 الجماعة فترك سنة السنة اولى وعن القاضي الزرنجيني لو خاف ان يغوته الركعتان يصلي السنة ويترك
 الشاء والتعود وسنة القراءة ويقتصر على آية واحدة ليكون جمعا بينهما وكذا في سنة الظهر (شم)
 شرع في سنة الفجر ثم علم ان الجماعة تغوته لا يقطعها ولا يقتصر على آية لكن يتم الفاحة (ظـ)
 شرع في السنة ثم ذكر انه اذاها فقطعها فعليه القضاء (فتح بـ) بخلافه (حل) صلى سنة العشاء
 فتبين انها وقعت بعد الفجر فانه ينوب عن سنة الفجر ولو ادرك الامام في التشهد في الفجر يتابعه
 ويترك سنة الفجر (عك) والقصر في ركعتي الفجر في القراءة افضل من التطويل (طـ) في شرح
 الاثار الا افضل ان يطال (شم) ولو طول القراءة فيهما لا يجوز بخلاف الفرض (ش) مثله (جـ)
 والتطوع قبل الفجر ركعتان قائما ويخففهما (م) يقرأ فيهما قل يا ايها الكافرون والاخلاص وان
 تطولهما فلا بأس وعن ابي خنيفة ربما قرأت فيهما جزئين من القرآن (عك) الكلام بعد الفرض
 لا يمقط السنة لكن ينقص ثوابه (هـ) وكل عمل ينافي التحريمة ايضا قال رض وهو الاصح (شم)
 من الصلوات على مراتب ناقواها ركعتا الفجر ثم سنة المغرب ثم التطوع بعد الظهر لانه متفق عليه
 وقبلة مختلف ثم التطوع بعد العشاء ثم التطوع قبل الظهر ثم التطوع قبل العصر ثم التطوع قبل
 العشاء ثم الافضل ان يكون كله في بيته الا التراويح (فتح) واختلف في اكد السنن بعد سنة الفجر فقل
 الاربع قبل الظهر والركعتان بعد والمغرب كلها سواء والاصح ان الاربع قبل الظهر اكد

قلت وقد استقصيت الكلام فيهما في شرح مختصر القلوري (ضبح) أو أماً ما سوى ركعتي الفجر من السنن
إذا فاتت على الأفراد لا تقضى عندنا وعند الشافعي تقضى وإذا فاتت مع الفرض تقضى عند العراقيين
كالأذان والإقامة وعند أهل خراسان لا تقضى بخلاف سنة الفجر لتأكيد ما ولا يترك المسافر ركعتي
الفجر وله ترك ما سواها (صح) ولا يؤد بهما قاعداً ولا راكباً واختلف فيما سواها (جيف)
من محل أهل بلخ تركوا الأذان أو سنة من السنن يقاتلون وإن كان واحداً ضربته وحبسته ومن
أبى يوسف راح لا يقاتلون على السنن وعنه أنهم يقاتلون على الأذان وعن نصير في الوتر والقم
والأنف في الجنابة يؤدون ويعبسون ويقاقلون في السواك والقم والأنف في الرضوء وركعتي
الفجر تأمرهم ولا تؤد بهم قال الباقي وإطلاق ما ذكرنا يقتضي خلافه (س) بترك الأربع قبل
الظهر أو الركعتين بعده أو ركعتي الفجر لا يلحقه إلا مائة لأنه تطوع إلا إذا قال فعله النبي صلعم
وأن لا يفعل فيكفر (كص) صلى الفريضة وجاء الطعام فإن ذهب حلاوة الطعام أو بعضها يتناول
ثم يأتي بالسنة وإن خاف فوت الوقت يأتي بالسنة ثم يتناول الطعام (مت) مثله (شب) إذا
لم يسع وقت الفجر إلا للوتر والفجر والسنة والفجر فانه يوتر ويترك السنة عند أبي حنيفة
وعندهما السنة أول من الوتر (بمح) شرع في سنة من السنن والمتراويل لا يلزمه الضى ولا قضاءها
إذا انسد ولو شرع في سنة الفجر ثم ذكر أنه إذاها يقطعها ولا شيء عليه (بم) كذلك (بو) أقام
المؤذن ولم يصل الإمام ركعتي الفجر يؤد بهما ولا يجب عليه إعادة الإقامة * باب النوافل والصلوة
المندورة * (نم) دخل مع الإمام في الظهر متطوعاً ثم ذكر أنه لم يصل هذا الظهر يقطعها ويشرع
معه في الظهر لأن ما شرع فيه يصير مؤدياً بإدائه الظهر فيكون قطعه لا كاله (شم) نوى أنه
يتطوع أربعاً وشرع فيه فهو شازع في الركعتين عند أبي حنيفة وصل للمسلم عند الركعتين فأسأله
إن يتمها أربعاً (فج) مثله (يت) أو يجب على نفسه صلوة في وقت بعينه يتعين ولو فات يقضيها كالصوم
(شم) إذا نهى النفل بعد النذر وأفضل من أدائه بدو النذر (عك) أراد أن يصلي نوافل قبل
بنذرهما ثم يصليها وتيل يصليها كما هي (شم) ظن أن في الوقت سعة فشرع في التطوع ثم علم أنه
لواتها يفوت الفرض عن الوقت لا يقطعها كما لو شرع في المنفل ثم خرج الخطيب للخطبة (فج) ظم

قال الله على ان اصلي يوما فعليه ركعتان (شمس) ولو قال ان قدم فلان فلله على صلوات شهر فقدم فعليه صلوات شهر كالمفروضات مع التور دون العنن لكنه يصلي الوتر والمغرب اربعا (بقى) انه ليس بحد كور ويجوز ان يقال يلزمه ستون ركعة لكل يوم ركعتان ويجوز ان يقال مائة وثلاثون ركعة لكل يوم ست ركعات ويجوز ان يقال خمس مثل المفروضات لكنه يتم المغرب اربعا (صمت) وهو الاولى (حمر) ان عنى الغرائض لا شيء عليه وان عنى مثلها يلزمه ويتم المغرب اربعا (شمس يسبح فعم) نذر ان يصلي اربعا بتسليمة يصلي في التشهد ويستفتح اذا قام الى الثالثة (شمس فص عك فع) ولو قام المتطوع الى الثالثة ثم ذكر انه لم يقعد يعود وان كان سنة الظهر وعن على البزدوي انه لا يعود (فمح) في غريب الرواية انه قام الى الثالثة في النفل ساهيا يرضى فيها عند ابي حنيفة وعند محمد رحمهما الله يجلس ويهجد للصهر ولو ترك القعدة الاولى تفسد قياسا لا احتسبا (شمس) مثله وان لم ينو اربعا وقام الى الشفع الثاني يعود في الاحوال كلها وتفسد ان لم يعد (شمس) يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويستفتح في ذوات الاربع من النوافل دون السنن (فع) الاصح ان لا ياتي بهما لانها صلوة واحدة (فلك) مثله (ظم) لا ياتي بالصلوة في القعدة الاولى من الاربع قبل الظهر ولا في غيرها وقد مر جنسه (شمس) صلوة تحية المسجد ثابتة عندنا وقيل يجلس ثم يقوم ليكون اروح والاصح ان يصليها كما دخل قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا دخل احدكم في المسجد فليصل ركعتين قبل ان يجلس (بقى) ولا يجوز بعد طلوع الفجر (حمر) مثله في شرح السنة من دخل المسجد عند الشافعي لا يجلس حتى يصلي ركعتين تحية المسجد وذهب قوم الى انه يجلس ولا يصلي وهذا قول ابن سيرين وعطاء والنخعي وفتاة وبه مالك والثوري واصحاب الرأي وفي مناقب ابي حنيفة ان ابا حنيفة رجع كان يصلي ركعتين تحية المسجد بعد طلوع الفجر وقال محمد هذا احسن وليس بواجب (صمخ) ودخول المسجد بنية الفرض او الاقتران ينوب من تحية المسجد وانما يؤمر بتحية المسجد اذا دخله لغير الصلوة (خج) نوت اربعا فرضا او نفلا ثم حاضرت لا قضاء عليها (شمس) عليها قضاء النفل وفي صوم النفل روايتان (شمس) شرعت في صوم النفل ثم افسدت فحاضرت فعليها القضاء وان حاضرت قبل الافساد ففيه روايتان ولو شرعت في الصلوة ثم افسدت فحاضرت قصتها ولو حاضرت ثم افسدت دخل فيها شبهة القولين (حمت)

ثم والصلوة قائما ثم مرض ان كان يوحى برؤيه لم يجز ان يقضيها فاعدا الخلاف قضاء المكتوبة فانه يجوز قائل
 في الحالين (صح) واو قال الله على سجدة تلاوة تلزمه ولو قال سجدت قال ابو حنيفة ربح لا تلزمه خلافا
 لابي يوسف صدر القضاة في شرحه للجامع الصغير في مسئلة ويكرهه عبد الاري وما روي من الاحاديث
 ان من قرأ في الصلوة الاخلاص كن امرة ونحوه فلم يصحها الثقات اما صلوة التسبيح فقد اوردوا الثقات
 وهي صلوة مباركة وفيها ثواب عظيم ومناقع كثيرة ورواها العباس وابنه عبد الله وابن ابي جعفر
 وعبد الله بن عمر من رسول الله صلى الله عليه وسلم ورواها ابو عيسى في جامعه وعبد الله ابن ابي حفص
 الكبير في جامعه وحديد بن زنجويه في الترغيب بروايتين والمختار منهما ان يكبر ويقرأ سبحانك اللهم
 الخ ثم يقول سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر خمس عشر مرات ثم يقرأ الفاتحة وسورة مثل
 سورة الضحى ثم يقول سبحان الله الخ عشر مرات ثم يكبر ويركع ويسبح ثلث مرات ثم يقول سبحان الله الخ
 عشر مرات ثم يرفع رأسه ويقول سمع الله لمن حمده ربنا لك الحمد ثم يقول سبحان الله الخ عشر مرات ثم يكبر
 ويسجد ويسبح ثلثا ثم يقول سبحان الله الخ عشر مرات ثم يرفع رأسه ويكبر ثم يقول سبحان الله الخ عشر
 مرات ثم يكبر ويسجد ثانيا ويسبح ثلثا ثم يقول سبحان الله الخ عشر مرات ثم يقوم ويفعل في الثانية مثل ما فعل
 في الاولى ويصلي اربع ركعات بتسليمة واحدة ويقعد تين هكذا يقول في كل ركعة خمسا وسبعين
 مرة ولا يعمل بالا صابع فانه يقدرا ان يحفظ بالقلب وان احتاج يعد بجزء الا صابع حتى لا يصير عملا كثيرا
 ولم يذكر (صح) وقتها وذكر حميد بن زنجويه فقال في اول هذا الحديث اربع ركعات تصليهن من
 ليل او نهار وذكروني آخر هذا الحديث الا غفرا الله لك ذنوبك قد يمها وحدها وخطاها
 سرها وعلا نيتها وخرجت من ذنوبك كيوم ولدتك امك فان استطعت ان تفعل ذلك كل يوم مرة
 والا فكل جمعة والا فكل شهر والا فكل سنة مرة قال رضى وفي شرح السنة زاد والافى كل مدارك من
 الدنيا مرة واحدة (صح) تنفل بثلاث او خمسين او سبع قضا ركعتين خلافا للشافعي (شيخ) المتنفل
 في المغرب يتمها اربعاً فان قعد الامام عند الثالثة وقام الى الرابعة وتابعه المتنفل ففعل تفسد
 وتيل لا تنفس (حب) وكل اتفسد قبل القعود * باب في التراويح والوتر * (ظم) صلى العشاء وحده
 فله ان يصلي التراويح مع الامام ولو تركوا الجماعة في الفرض ليس لهم ان يصلوا التراويح جماعة

لأنها تبع للجماعة ولو لم يصل التراويح مع الاسام فله ان يصلي الوتر معه (علك) اذا لم يصل المفروض
 معه لا يتبعه في التراويح ولا في الموتر (يصح) اذا صلى معه بعض التراويح يصلي الموتر معه وكذا اذا
 لم يدرك شيئاً منه وكذا اذا صلى التراويح مع غيره له ان يصلي الوتر معه وهو الصحيح كذا ذكره (ث
 شمر) فسدت التروية نقضاً لها يكون تروية (صح) دخل المسجد والامام في التراويح فقال
 اصحابنا يصلي العشاء اولاً ثم يتابعه في التراويح ومن الزعفراني ادرك الامام في بعض التراويح
 يصلي معه الوتر ويصلي بقية التراويح بعده (بو) قرأ في قيام الليل آية تعدل ثلثاً قصاراً فهو مسنون
 (عن) ولو نام المقتدي في القعود فتنبه وقد سلم الامام فانه يتم التشهد ثم يسلم وان لم يدرك ما كان بقي
 من التشهد يسلم ويتابع امامه في التروية الاخرى (يسخ) امام يصلي التراويح على سطح المسجد
 فقد اختلف في كراهيته والاولى ان لا يصلي فيه عند العذر فكيف في غيره (ط) صلاها في شدة الحر
 على سطح المسجد يكره (بو) اقتدى به على ظن انه من التراويح فاذا هو وتر يتمه معه ويضم اليها
 ركعة رابعة ولو افسدها لاشيخ عليه * باب في السهو والشك في الصلوة * (شمر) كبر المسبوق جهراً
 وهو مع امامه تكبير التشريق ينبغي ان يلزمه السهو ولو تعدد لم تفسد صلواته (سني) مثله (فع)
 غلب على ظنه انها الرابعة فاتمها وقعد وضم اليها اخرى وقعد احتياطاً فهو مسي لان الغالب كالمحقق
 ولو نام في صلواته فزاد ركوعاً ومجود الا يلزمه السهو (يسخ) النائم فيما يوجب السهو كاليقظان (ظمر)
 شك المقتدي في صلوة الامام وهو في القعدة الاخيرة انه صلى ثلثاً ام اربعاً يمضي في صلواته مع
 الامام ويعيد (ظمر) وغيره المنفرد يعتاد الجهر في صلوة الجهر فخافت في بعضها ناسياً ثم جهر وجهر
 ثم خافت لا يلزمه السهو ولو عاد المقتدي قبل سلامه الى مجود السهو مع امامه بعد ما سلم هو وقع موقعه
 لانه مجتهد فيه (علك) شك الامام انها الثالثة او الرابعة ينتظر قيام القوم او قعودهم وبني عليه
 جازلانه طالب اماراً بخلاف ما اذا دخل في صلواته رجلاً معاً فلما قرأ غاشك احد هما انه مسبوق
 ام لا فامتلأ بفعل صاحبه تفسد وكذا اذا شك في قد رما سبق فاعتبر بفعل صاحبه تفسد (ظمر)
 فرغ من الفاتحة وتفكر ما كتبا في سورة يقرأ مقدار ركن يلزمه السهو ولو ترك الامام الجهر في
 التراويح او الوتر يلزمه السهو ولو قرأ الفاتحة في خلال القنوت او سلم صاحبها لا يسهر عليه (صح)

قبل اذا ترك كل الفاتحة يلزمه السهو وقيل بل اذا ترك آية منها يلزمه السهو والمذهب انه لا يجب
 اذا قرأ اكثرها ومن القاسم بن محمد الخوميني اذا ترك التسمية في اول كل ركعة يلزمه السهو (حسن)
 ولا يتعلق السهو بترك الاستفتاح والتعوذ والتسمية وتكبيرات الصلوة وقوله سمع الله لمن حمده
 وربنا لك الحمد وكل ذكر ليس بمقصود وهو ما يجعل علامة لغيره فبتركه لا يلزم السهو وما هو
 مقصود كالقراءة وهو ان لا يجعل علامة لغيره فبتركه يلزمه السهو (صح) ولو ترك تكبيرة او تكبيرتين
 من صلوة العيد فعن ابي حنيفة رح انه يلزمه السهو (بزدوي) ولو ترك تكبيرة الركوع من
 صلوة العيد يلزمه السهو ومن غيرها قلت والظاهر انه اراد بها تكبيرة الركوع الثاني لانها تقوى
 بتكبيرات العيد لكونها تبعاً لها (صح) ترك سجدة التلاوة عن موضعها يلزمه السهو في الغنية مثله
 (حسن) بدأ بالسلام من اليسار فلا سهو عليه ويثنى باليمين ولا بعيد وعن ابي يوسف اعاد في الاخرة
 ما قرأ في الاولى يسجد للسهو قال (صح) وهذا نص على انه لا يجوز ان يقرأ في الثانية ما قرأ في الاولى
 (صح) في غريب الرواية من اني يوسف يجب السهو وهذا في الفراغ اما في الفضائل فلا سهو عليه
 صدى للآثار الواردة فيها (شبهه فمع شمر) لما جلس المتنفل يوم الجمعة صعد الامام المنبر وعليه سهو
 يسجد ما قال (فتح صح) صلى العصر وعليه سهو واصفرت الشمس لا يسجد للسهو (كص) قرأ
 القرآن في ركوعه او سجوده او قعوده فعليه السهو فكذلك في القومة بعد الركوع (شبهه شخص) نهى
 السورة وركع ثم رفع رأسه وقرأ السورة انتقض ركوعه (كص) حتى لو لم يعد الركوع تفسد صلوته
 (صح) قيل على قياس قول زفر تفسد وعند اصحابنا لا تفسد (صديق) دخل المسبوق في صلوة امامه
 بعد ما سجد سجدة واحدة المسهو فتابعه في الاخرى لا يقضى الاولى اصلاً (حك) قيد الخامسة
 بالسجدة ثم رفع رأسه رافضاً قبل السجدة لا يرتفع (شبهه) العاجز عن السجود والمومي والذي يهيم
 على دابته اذا سهوا يسجد ون للسهو (صح) سلم المسبوق مع الامام فعليه السهو في التسليم الثانية
 لان في الاولى كذا ذكره ابن جماعة في النوازل عن محمد ولو ترك سجدة من ركعة وسجد في الثانية ثلثا
 لا ينوب الزائفة من الفاتحة الا بالنية لانها دين ولو همى عن سجدة في الاولى وقام الى الثالثة قبل
 التشهد ثم ذكر السجدة الفاتحة فسهو ما لا يفعل بعد ما لان السجدة التحققت بالاولى فلم يكن القعدة

في محلها بخلاف ما يوسهى عنها في الثانية ايضا فانه يسجد بعد رُغز القيام الى الثالثة يسجدتين ويقعد لاولهن
 ما بعد السجدة الثانية او ان القعدة (فجر) تطرح بركتين وسهى ثم بنى عليه ركعتين يسجد للسهو
 ولو بنى على القوض تطوعا وقد سهى في الفرض لا يسجد (فك) سهى عن التسمية قبل القاعة يلزمه
 السهو (عك) اوجب السهو بترك التسمية بين القاعة والصورة * باع في سجدة التلاوة والشكر *
 (شمر صي فع) يستحب تقدم التالى في آية السجدة على السامعين (شبن) يتقدم التالى ويصطف
 السامعين خلفه (شص) مثله ولا يرفع السامعون رؤسهم قبله فان فعلوا اجزاهم ولو تبين فساد
 سجدته بسبب لم تفسد عليهم (عص) يسجد التالى ويسجدون معه بحيث كانوا وامين كانوا ولا يؤمرون
 بتسوية الصف خلفه لان تقدم التالى في الفعل نوع متابعة امر وابهادون ما سواها (شمر)
 ويستحب ان يقوم للسجدة ثم يخروا الى السجود وان كانت كثيرة واراد ان يسجدها مترادفة (فع) قرأ
 اقرأ باسم ربك فلما قال واسجد سكت ولم يقل واقترب يلزمه السجدة (ظمر) وقاضى حكيم ولونواها
 في الركوع عقيب التلاوة ولم ينوها ان يقتدي لا ينوب عنه (فع) مثله ويسجد اذ سلم امامه ويعيد
 القعدة ولو تركها تفسد صلوته (شمر) تلا آية السجدة ويريد ان يكرر لها للتعليم في المجلس فالاولى
 ان يبادر فيسجد ثم يكررها ولو اخر سجدة عمد او ناسيا يسجدها حين تذكر في اى حال كان
 ولو تلا آية السجدة في الشفع الاول من النفل او سنة الظهر وسجدها ثم تلاها في الشفع الثاني
 يسجد وفي الفرض اختلاف بين ابي يوسف ومحمد وكره ان يقرأ الا امام آية السجدة في صلاة
 المخافتة الا اذا ركع بها (عك) مثله (شمر فع) يث فك ظمخو ولا يجب على المحتضر الا يضاء
 بسجدة التلاوة (فع) قيل يجب سلم في صلاة الفجر بعد ما قعد قد والتشهد ثم تذكر ان عليه سجدة
 التلاوة وطلعت عليه الشمس في تلك الحال فسدت صلوته عند البيهقيفة (ظمر عك) لا يجب نية التعيين
 في السجدة (عك) السجود اولى من الركوع بها في صلاة الجهر دون المخافتة (عص ظمر)
 قاص بعد المنبر او مد ومن جلس للدرس فتلا آية السجدة ثم قص للناس حتى اتمه او قرأ عليه سبقتين
 او ثلثا ثم قص للناس حتى اتمه او قرأ عليهم ثم اماد تلك الآية فعليه سجدة واحدة (يو) تلاها في مجلس
 العلم مرتين بمجد مرة لان المجلس واحد وان طال (صح) قرأ آيتين بعد هاتم ركع بها يجزيه وفي

والثالث لا يجزيه في وسط السورة وفي آخرها يجزيه (ش) تلاها وتحول عن موضعه فاعادها فعن محمد
 ربح انه اذا تحول عنه مثل عرض المسجد او طوله فعليه اخرى والا فلا فاما على ظاهر المذهب فعليه
 اخرى قرب من ذلك المكان او بعد (عن) ولو تلاها في الصلوة فسدت صلوته فعليه ان يسجد لاؤها
 لما فسدت بقى مجرد تلاوة فلم تكن صلوتية ولو اداها فيها ثم فسدت لا يعيد السجدة لصحتها لان
 ما لم يفسد لا يفسد جميع اجزاء الصلوة وانما يفسد الجزء المقارن فيمنع البناء عليه (صح) صلى
 الظهر خمساً ثم ذكر بعد سجدة تلاوة يسجد هائم يضم اليها السادسة ويجب ان لا يسجد في قول
 ابي يوسف لانه خرج من الصلوة التي تلاها فيها عند (شبه) المرأة تصلح اماماً للرجل في
 سجدة التلاوة دون صلوة الجنازة ولو صلى على الدابة نقرأ أحدهما آية السجدة في الصلوة مرة والاخر
 في صلوته مرتين وسمع كلاهما من صاحبه فعلى من تلاها مرتين سجدة واحدة خارج الصلوة وعلى
 صاحبه سجدتان (صح) وعن ابن حنيفة لا ارى سجدة الشكر شيئاً مستنونة وعنه انه كرهها قال محمد
 لكن لا نكرها ونستحبها وسجدة الشكر اذا اتى الاسام امر يسره فازاد الشكر فعليه ان يكبر ويخبر
 صاحب مستقبل القبلة فيحمد الله ويشكروا ويسبح ثم يكبر فيرفع رأسه وقال الشافعي احب سجود
 الشكر اذا انعم الله نعمة ظاهرة او دفع عنه نقمة متوقعة اما اذا سجد سجدة منفردة فليس بقربة
 ويباح فاما السجدة التي تقع عقيب الصلوة فيكره لان الجهال اذا رأوها اعتقدوها سنة او واجبة
 وكل مباح يؤدى الى هذا فهو مكروه كتعيين السورة للصلوة وتعيين القراءة لوقت ونحوه (مخ) يكره
 ان يسجد شكر بعد الصلوة في الوقت الذي يكره فيه النفل ولا يكره في غيره * باب صلوة المسافر
 والصلوة في السفينة وعلى الدابة * (شم) سفينة وقعت على الارض مجكت لا يصلى فيها الا قائماً
 (بمقرب) مسافر دخل مهر او تزوج لا يصير مقيماً بنفس الزوج (فتح) صار مقيماً الحديث عمر
 رض ولقوله عليه السلام من تزوج في بلد فهو منها والمسافرة تصير مقيمة بنفس الزوج عند هم
 (عن ظم) مسافر ومقيم اشتريا عبد اصى العبد صلوة مقيم (مصحح) الاصح انه يصلى صلوة مقيم
 في اصح الجواب في (شبه) نية السفر والاقامة الى الزوج اذا استوفت مهرها والا فاليها لان لها
 ان تعبس نفسها وان سلمت نفسها عند ابي حنيفة قلت وهذا الى المهر المعجل دون المؤجل قال وهذا

لجندى اذا خرج مع الامام فالنية الى الامام ان ارتزق منه والا فلا وكذا النية الى رب الدين
اذا خرج بماله يونه اذا كان مفلسا والا فلا وكذا النية الى الشخص اذا اشخص غيره ظالما لانه غالب عليه
وله الاختيار وكذا النية الى الاعمى دون قائده اذا قاد به باجر والا فلا ثم اذا علم التامع فيها بنية المتبرع
صار مقيما والا ففيه اختلاف والاصح انه لا يصير مقيما حتى يعلم وفي النوادر كوفى باع داره وخرج
مع عياله يريد ان يتوطن بمكة فلما انتهى الى الثعلبية رجع الى خواصان ليتوطن بها ومرايا لكوفة يتم
لان الوطن الاصلي لا ينقضه الا وطن اصلى وهو لم يتوطن بعد (صح) الراكب اذا كان مطلوبا له
ان يصلى وهو سائر (كص) وان سير الدابة لا يجزى به اصلا كرخى يجزى به للمطلوب ان كان يرتكض
(صح) ولا يجزى للمطالب اصلا (شبه) اذا لم يجد فى المطر مكانا ينزل يقف بدابته نحو القبلة ان
امكنه والا فيستدبرها ويصلى بالايما (فصح) مثله وكذا اذا تعد وعليه النزول للخوف وكذا فى المحمل
يدور الى القبلة ان قد روهذا كله اذا كانت الدابة تسير بنفسها اما اذا هيرها راكبها لا يجزى به الفرض
ولا التطوع عليها (كص) واذا لم تسر الا بتسييره يؤخر الصلوة الى الوقت الثانى كفى حالة المسابقة
والسباحة (شخ) اقتدى مقيم بمسافر وترك القعدة مع امامه فسدت صلواته فالتعدتان فرض فى
حقه (شق) والعامري وغيرهما من المشركين انها لا تفسد وهى نفل فى حق المقتدى (خلف)
ولو اقتدى مسافر بمقيم وترك القعدة الاولى فالاصح انه لا تفسد صلوة المسافر (جف) وليس على
المسافر ان يصلى السنن وقيل اذا كان نازلا فانه يصلى وقيل يصلى ركعتى الفجر خاصة وقيل ركعتى
المغرب ايضا حاي سافر الرستاقى يقصر اذا جا وزبيوت القرية وحيطا نها وان لم يكن فيه قرية فالبيوت
(جنت) نوى اقامة خمسة عشر يوما فقل يعتبر عزمه على البتات وقيل اذا غلب على ظنه انه يمضى
على عزمه ولا يرجع عنه كفى (سج) رجل ام قوما فى بلدة وسلم على رأس الركعتين وذهب واتم القوم
صلواتهم ولم يعلموا انه كان مسافرا فصح صلواتهم ام كان مقيما ففسدت فسدت صلواتهم لان الظاهر انه
كان مقيما سلم على ركعتين سهوا وان كان خارج المصر لا تفسد ويجوز الاخذ بالظاهر فى مثله كمقيم مسافر
ام احدهما صاحبه وصليا اربعاً وهى الامام عن القعدة الاولى وسجد للسجود شكايهما الامام فان كان
هو المسافر فسدت صلواتهما والا فلا فانه لا تفسد صلواتهما لانهما اتما فالظاهر ان الامام هو المقيم

(بو) مسافر صلى ركعتين بغير قراءة ثم نوى الإقامة قبل السلام وصلى ركعتين فقرأ فيهما صح صلواته وعند محمد والشافعي لا يصح لان القراءة في الاربع فرض عند الشافعي وعند محمد لما لم يقرأ في الركعة الاولى فسدت كالغجر فلا ينقلب صحيحا بعد ولو ترك القعدة الاولى ثم نوى الإقامة يجوز لانها سنة في الفرائض * باب في صلاة الجمعة * (يت) صلى الجمعة في الرستاق لا ينوى الفرض بل ينوى صلاة الامام ويصلى الظهر وايهما قدم جاز في الرستاق الذي لا يجب الجمعة فيه بالاتفاق قلت وفيه اشارة الى انه يؤخر الظهر اذا اختلف فيها قال (يت) ويلزمه حضور الجمعة في القرى ويعمل بقول علي رضي اياك وما يسبق الى القلوب انكاره وان كان عندك اعتذاره فليس كل سامع نكرا تطيق ان تسمعه فذرا ولو علم وهو في داره ان الامام قد خرج للخطبة فان قرب داره بحيث يسمع الخطبة لا يصلى السنة وان بعدت تخير ان شاء صلى السنة فيها ثم حضروا ان شاء تركها وحضر (شه) كان المؤذن واحدا للجمعة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ثم كثروا في عهد عثمان تغمك الله (ظم) شرع في سنة الظهر ثم شرع الامام في الخطبة يمضي وان كان في النفل يقطع قبل السجدة وبعد هاتين الركعتين (فمح) صبي خطب يوم الجمعة وهو يعقل فالمختار عندي انه يجوز (ط) صبي خطب يوم الجمعة وله منشور الوالي وصلى بالناس بالغ جاز (فع مت) لا يجوز ولا يجوز صلواتهم وان قد مو بالغا صغ فاما الخطيب فيشترط فيه ان يصلح للإمامة في الجمعة (صح) ولما ابتلى اهل مرو باقامة الجمعتين بهما مع اختلاف العلماء في جوازهما نفى قول ابي يوسف والشافعي ومن تابعهما هما باطالتان ان وقعتا معا ولا فجمعة المسبوقين باطلة امرائهم باداء الاربع بعد الجمعة حتما احتياطا ثم اختلفوا في نيتها فقل ينوي السنة وقيل ينوي ظهر يومه وقيل ينوي اخر ظهر عليه وهو الاحسن لانه ان لم يجز الجمعة فعليه الظهر وان جازت اجزته الاربع عن ظهر فائدت عليه قلت والاحوط ان يقول نويت اخر ظهر ادركت وقته ولم اصله بعد لان ظهر يومه انما يجب عليه باخر الوقت في ظاهر المذهب (صح) واختيارى ان يصلى الظهر بهذه النية ثم يصلى اربعاً بنية السنة ثم اختلفوا في القراءة فقل يقرأ بالفاتحة والسورة في الاربع وقيل في الاوليين كالظهر وهو اختياري وعلى هذا الخلاف فيمن يقضى الصلوات احتياطا والمختار عندي ان يحكم رأيه فيها واختلفوا انه هل يجب مراعات الترتيب في الاربع بعد الجمعة بمرو والعصر حسب اختلافهم

في النية واختلفوا في سبق الجمعة بماذا يعتبر اذا اجتمعوا في مصر واحد فقليل بالشروع وقيل بالفراغ وقيل بهما والاول اصح واختلف في الممرض هل يجب عليه الجمعة فقليل هو كالمريض والاصح انه اذا بقي الممرض ضاع بخروجه فهو عند رولو وجد المريض ما يركبه فمختلف كالاغمى اذا وجد قائدا وقيل لا يجب عليه اتفاقا كما قعد وقيل هو كلقاد وعلى المشى فيجب في قولهم وهو الصحيح لان المركوب مملوك له ومعرفة المشى والعد والى الجمعة لا يجب عند ناو عامة الفقهاء واختلف في استحبابه والاصح ان يمشى على السكينة والوقار والمستحب المشى اليها لانه عليه السلام ما ركب في جمعة وفي الرجوع اختلاف والاصح ان يكون مسيا بترك الجلسة بين الخطبتين (عن) اهل مصر لم يصلوا الجمعة لما نزع يكره لهم اداء الظهر بجماعة واليه اشار محمد في خزائن الفقه الخطب ثمانية بيد ا في ثلث منها بالتحميد وهي خطبة الجمعة والاستسقاء والنكاح وفي الخمس بالتكبير وهي خطبة العيد بين والخطب الثلاث بالموسم لكنه بيد ا بالخطبة بمكة وبعرفات بالتكبير ثم بالتلبية ثم بالتحميد (شم) نزل الخطيب وسبقه الحدث ولم يستخلف احد فللقوم ان يستخلفوا (صح) قال ابن سمانة سمعت محمد يقول لو ان اهل مصر مات واليههم فولوا رجلا يصلى بهم جازا لا ترى ان رجلا لو قهرهم ظلما ثم صلى بهم الجمعة اجزت ذلك (طح) يجوز الجمعة خلف الخارج والمتغلب وقال ابو بكر الرازي لو كان السلطان فاسقا فلهم ان يجتمعوا على رجل يصلى بهم الجمعة ويصير كان الامام اذن لهم فيه لتعذر استيناده (صح) قال ابو يوسف في الجوامع ينبغي للامام اذا صعد المنبر ان يتعوذ بالله في نفسه قبل الخطبة (شعب) يرتفع الظهر باداء بعض الجمعة بان يتكلم فيها عند ابي حنيفة رحمه الله وعند همالا يرتفع ما لم يودها كلها هكذا روى الحسن وفي ظاهر الرواية ادراك بعض الجمعة كاف لا رفاض الظهر عند هما * باب العيد بين وتكبير التشريق * (فعمر نجم) تقدم صلاة العيد على صلاة الجنازة اذا اجتمعا (صح) وتقدم صلاة الجنازة على الخطبة (ش) شرع في العيد ثم افسده قضى ركعتين عند هما وعند ابي حنيفة روح لا قضاء عليه ابو حفص الكبير يقضى ركعتين لا يكبر فيهما (هك) التسبيح بين تكبيرات العيد اولى (جك) عن الحسن يفصل بين كل تكبيرتين بقدر ثلث تعبيحات ولا يقول شيئا (صح) ولا يصلى العيد اهل القرى والبوادي وقال الشافعي بصليهما

الرجل والمرأة منفردا في اى موضع كان (شمر فع) اقامة صلوة العيد في الرسا تيق تكروه كراهة تحريم
(علك) قبيح وكان اذا سمع ذلك يغضب غضبا شديدا (جث) والتوارث في الخطبة افتتاحها بالتكبير
ويكبر قبل ان ينزل من المنبر اربع عشر تكبيرة (جث) وعن مالك تهنية الناس في الفطر الاضحى
قبل الله منا ومنكم من فعل الاعاجم وكروهه وهكذا رواه عبادة بن الصامت عن النبي صلعم وعن الازاعي
التحية بالسلام حسن وتلاقيهم بالدعاء بدعة وكذا عن الحسن انه محدث وعنه انه كان يقال له فيقول
قبل الله منا ومنكم وكذا عن ابي امامة واثلة وكذا عن الليث لا بأس به وكذا عن عمر الصغير تقبل الله
منا ومنكم فلا ينكر (شد) يستحب يوم الفطر للرجل اثنا عشر شيئا الاغتسال والسواك ولبس احسن
ثيابه والتختم والتطيب والتكبير وهو سرعة الانتباه والابتكار وهو المسارعة الى المصلى والافطار
بالحلوقبل الصلوة ولولم ياكل قبل الصلوة لا ياثم وان لم ياكل بعدها الى العشاء ربما يعاتب عليه واداء
صدقة الفطر قبل الصلوة وصلوة الغداة في مسجد حيه والخروج الى المصلى ماشيا والرجوع في طريق
آخر والاضحى كالفطر فيها الا انه يترك الاكل حتى يصلى العيد وهو منته وكانت الصحابة رض يصنعون
صبيانهم عن الاكل واطفالهم عن الرضاع الى ان يصلوا وقيل هذا في حق من يضحي لياكل من اضحيته
اولا واما في حق غيره فلا (صت) المتطوع اقتدى بالمفترض في ايام التشريق يكبر معه تبعا (شمر)
توجه الرستاقى الى المصلى ليلا من فرسخ ونحوه بيد بالتكبير اذا طلع الفجر وتوجه الى الجبانة قال
رض الصواب ان المسبوق يكبر اذا فرغ عند الكل فقد اطلق الكرخى انه يكبر بعد القضاء (جث)
ولا يكبر المسبوق حتى يفرغ وقال ابن ابي ليلى يتابعه (شد) مثله وقال ابن ابي ليلى يكبر تبعا لامامه
ثم يكبر بعد القضاء مقصود اوقال الحسن يكبر تبعا لامامه ولا يكبر بعد القضاء (كص صبق) ويستمع القوم
لخطبة العيد وينصتون لانه يخاطبهم ولكن لا يكره الكلام كما يكره في خطبة الجمعة وتعجيل صلوة العيد
واجب وما خص عيد ادون عيد * باب قضاء الفرائث * (شمر) يعيد صلواته المودات احتياطا
لا احتمال فسادها فالاولى ان لا يفعل ولو فعل لا ياثم لكن لا يصليها في الاوقات المكروهة (مضى فع) يكره
ذلك لانه امر لا دليل عليه (مضى شمر) صلى مناسرا المغرب ركعتين شهرا ثم علم انه لا يجوز سقط الترتيب
(مضى) امرأة تركت الظهر فحاضت في العصر ثم طهرت سقط الترتيب وعنه لا يسقط الترتيب وكذا

لا يسقط لو فاتت ثلاث او اربع قبل الحيض (ظم) مثله (مت) وهذا على قياسي رواية عن محمد وعلى قياسي قول ابي حنيفة وابي يوسف ورواية عن محمد انه يصح الوقتية قبل قضاءها (صح) وهذا بناء على ان الاعتبار في الكثرة بالمدّة عند ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد بالصلوات ذكرها (صح) فيمن نسي فائتة ثم ذكرها بعد شهر قال رض لكن بينه وبين الحائض فرق واضح فلا يمكن بناء مسألة الحائض عليه فيجب عليها الترتيب (فع كص) مثله (شم) وكذا من اغشى عليه اكثر من يوم وليلة (كص) وكذا الوضوء ثم جن من ساعته ثم افاق بعد مئة يكمل مسح المدة (بط) بخلاف الاغماء ولو قضى فوائت ولم ينو انها الاولى والاخرى لجهله بذلك ثم علم فعليه اعادة ما قضى بدون هذه النية (ظم) الاصح ان ينوي الظهر والعصر وغيرهما وليس عليه ان ينوي انها هي الاولى ولو فاتته صلوة ونسيها ايا مائتم ذكرها لا يجب الترتيب (صح) وبه نص ابي يوسف وفي رواية ابن سماعة عن محمد يجب الترتيب لان عندهما دخلت ساعات بين الفائتة والوقتية في التكرار فسقط الترتيب وعند محمد الاعتبار بالصلوات وليس خمس فوائت فلا يسقط الترتيب (شم) صلى المغرب اربعاً ولم يقعد عند الثالثة وهو يظن انه يجزيه ثم علم بعد اربع صلوات فسادها فاجاهل كالناسي فلا يجب عليه قضاء ما صلاها (فع) التنفل اولى من قضاء الصلوات التي فسدت في قول وهو يرى جوازها وكان اذا لم يطب قلبه بالصلوات التي صلاها في شبابه فالتنفل اولى ابو نصر الدبوسي لا يستحب قضاءها قال رض الاعادة احسن اذا كان فيه اختلاف من المجتهد بين (خو) اذا لم يتم ركوعه ولا سجوده يومه مر بالاعادة في الوقت لا بعد (يت) القضاء اولى في الحالين (ط) مسجد على الصورة وكان فوق رأسه بعد انائه وامامه في الحائط او الستور يصح يكره ولكن ينبغي ان يقال بالاعادة لا على وجه الكراهة وكذا الحكم في كل صلوة ادبت مع الكراهة (شم) صلى خلف امام يلحن في القراءة ينبغي ان يعيد (ط) يكره للانسان ان يقضى صلوة عمرة ثانياً قال رض هذا محمول على ما اذا لم يكن فيها شبهة الخلاف في الجواز ولم يكن مؤداة على وجه الكراهة (كص) من يقضى الصلوات احتياطاً لشبهة الاختلافات يصلى المغرب والوتر اربعاً بثلاث قعدات (بص) (فعم) مثله علاء الخياطى (ظت) يصليهما اثلاثاً (فصخ) صبي بلغ وقت الفجر لم يصل الفجر وصلى الظهر مع تذكره يجوز ولا يجب الترتيب بهذا المقدار (بم) شرع في المكتوبة وغفل عنها حتى ضاق عنها وقت الفروض الاخر بحيث لا يسع الا

الوقتية فلا رواية فيه عن المتقدمين والمتأخرين فان قيل يمضي فيها فله وجه وان قيل يقطعها فله وجه
 (حك) وضعه في العشاء والفجر ثم قال اختلف فيه شفعوي ترك صلوات سنة ثم صار حنفياً يقضيها على مذهب
 البيهقيفة روح (خج) على اي مذهب قضاها جاز (صح) عليه ظهر يومين فنوى احد هما لا بعينه قيل يجوز
 لا اتحاد الجنس والمذهب انه لا يجوز به لان اختلاف الاوقات يجعلها كالفرائض المختلفة (حك) يصلي
 المغرب مع الامام وذكر ان عليه العصريتم اربعاً (خو) يقطعها لادائه الى تاخير المغرب وانه مكروه
 وفي صلاة التقى ذكر في الوتر ان عليه المغرب تفسد عند البيهقيفة خلافاً لهما (شبن) مثله (صح) عليه
 فرائض اربع والوقت لا يسعها والوقتية ويسع بعضها والوقتية فالاصح انه يجوز الوقتية (فصح) لا يجوز
 حتى يقضى ما يسع فيهما معها (صح) صلى الوقتية لضيق الوقت حتى سقط الترتيب ثم خرج الوقت لا يعود
 على الاصح كما اذا سقط بكثرة الفرائض * باب الحدث في الصلوة والاستخلاف فيها * (فصح) سبقه الحدث
 في صلوة الجنازة ينبغي ان يبني وفي الاستخلاف خلاف فضلي وعفي في صلواته فذهب ليتوضاً وغسل
 ثوبه عن دم اصابه منه او به صار دم ثوبه اكثر من قدر الدرعهم بنى ولو غسله من نجاسة اخرى استأنف
 ولو مر على حوض ماء ثم جاوز منه الى حوض آخر يبني (حك) عطس فسبقه حدث يبني (فصح) سقط
 منها لكرسف مبلولاً بغير فعلها بنت في قولهم وان سقط من تحريكها بنت في قول ابي يوسف خلافاً لهما
 (جب حم) احدث الامام فقدم من جانب الصف او من آخر الصف لا بأس به (حك) الباني
 اخذ نعله ليتوضاً او شيئاً اخر فسدت (س) احدث في ركوعه فاستوى قائماً او في سجود فاستوى
 جالساً فسدت لانه ادى جزءاً مع الحدث ولو تاخر محذوراً بانخفاض يبني ولو استخلف الامام وجهر
 بالاية التي ينتهي اليها فسدت صلواته وصلواتهم لانه قراءة بعد الحدث وهو اداء الصلوة مع الحدث
 (شب كص) ذهب الى البناء ثم وقف ويتفكر في امر دنياه فسدت (كص صت) ولو وقف وتفكر كم ركعة
 صلى يبني (شب) ولو سبقه الحدث فكث ساعة ثم انصرف فسدت لانه مكث غير محتاج اليه كرخي
 ولو استقى الماء من البئر فسدت وقال الجوزجاني لا تفسد الا اذا وجد غيره وللإمام ان يستخلف مادام في
 المسجد والصغير والكبير فيه سواء الا اذا كان مثل جامع المنصورة وجامع بيت المقدس (شب) استخلف
 محذوراً فسدت صلواتهم وفي الجمعة يجوز ويقلد هو غيره فيصلي بهم ولو قدم امرأة فسدت صلواتهم (م)

هشام عن محمد احدث ثم شك قبل ان يقدم احد اقام يد راضى ركعة او ركعتين وعلم الخليفة بشكه
 فعليه سجدة السهو * باب في المسبوق واللاحق * (فجع) تذكر الامام فائته بعد الفراغ وخلفه
 مسبوق ولاحق لا تفسد صلوة المسبوق والاظهر انه تفسد صلوة اللاحق (بمر) وكذا اذا ارتد الامام
 (بسخ) ولو قهقهه الامام بعد التشهد فسدت صلوة اللاحق عند الجوزجاني ولا تفسد عند ابي حفص
 الكبير (نمر ظم) سلم الامام ولم يتم المسبوق التشهد يتمه (ظم) وكذا قبل شروعه فيه يتشهد
 (فجع صت) المسبوق يخالف اللاحق في احكام منها مسئلة المحاذات ومنها اذا نسي الامام القعدة الاولى
 ياتى بها المسبوق دون اللاحق ومنها اذا ضحك الامام او احدث عمد افي موضع السلام فسدت
 صلوة المسبوق عند ابي حنيفة رح وفي اللاحق روايتان قيل والاصح انها لا تفسد ومنها قال الامام
 بعد فراغه من الفجر كنت محدثا في صلوة العشاء فسدت صلوة المسبوق وفي اللاحق روايتان ومنها اذا
 تحروا وعلموا بعد فراغ الامام مخالفة تحريره لتحريمهما فسدت صلوة المسبوق وفي اللاحق روايتان
 ومنها اذا خرج وقت الجمعة فسدت صلوة المسبوق وفي اللاحق روايتان ومنها تذكر المسبوق ان عليه
 فائتة فسدت صلوته وفي اللاحق روايتان ومنها اذا كانا متهمين فرأى اى الصلوة ماء فكد لك واما اذا انقضى
 ماء مسحهما ففقدت صلوتهما بالاتفاق وكذا قيل اذا خرج وقت الفجر وصلوة العيد ومنها اذا طلعت
 الشمس عليهما في الفجر فسدت صلوة المسبوق وفي اللاحق روايتان والاصح انه لا تفسد لانه فارغ
 مع الامام معنى ومنها اذا قهقهه المسبوق فسدت صلوته وفي اللاحق روايتان واما اذا تحول تحريرهما بعد
 فراغ الامام يبنى المسبوق وتفسد صلوة اللاحق (بو) لم يقعد المسبوق مع الامام بل بقى قائما فلما قرأ
 قوله عبده ورسوله اشتغل بالقضاء يجوز ان قرأ بعد ذلك وما يجوز به الصلوة (فسخ) شك المسبوق بعد ما قام
 الى القضاء انه سبق بركعة او ركعتين فكبير ينوى الاستقبال خرج من صلوته وكذا اذا سلم ما هيا فظن
 ان صلوته فسدت فكبير ينوى الاستقبال بخلاف المنفرد اذا شك فيها فكبير حيث لا يخرج لان صلوته
 واحدة بخلاف المسبوق * باب صلوة المريض * (شم) مريض يشتبه عليه اعداد الركعات او
 السجدة انما يلحقه لا يلزمه الاداء ولو اداها بتلقين غيره ينجي ان يجزيه (فجع) مصل اقل
 عند نفسه افسا نافيخه اذا سهر من ركوع او سجود يجزيه اذا لم يمكنه الا بهذا (فجع فعشه) مريض

لا يسكنه الصلوة الا باصوات مثل اوه ونحوه يجب عليه ان يصلي (فع) اعتقل لسانه يوما وليلة فصلى
صلوة الاخرى ثم انطلق لسانه لا يلزمه الاعادة (فع) عجز عن الوضوء والتيمم اكثر من يوم وليلة
بان شلت يده ولم يجد احد ايوضيه او ييممه ثم قد لم يلزمه القضاء كالعاجز عن الصلوة (شمر كنج)
مثله (شمر) مريض لا يقدر على القيام الا مقدر آيتين او ثلث يعتذر عن القيام (ظمر) ولو قد روى
القيام قدر تكبيرة الافتتاح يصلي قاعدا (ط فحج) يكبر قائما ثم يقعد ولو قد روى بعض القيام يؤمر
بقدر ما يقدر فاذا عجز يقعد (شح) مثله (صح) مريض اضطجع على جنبه وصلى وهو قاعد روى الاستلقاء
قيل يجوز ولا يظهر انه لا يجوز وان تعذر الاستلقاء يجمع على شقه الا يمن او اليسر ووجه الى
القبلة (شح) اخذه شقيقة فلا يمكنه السجود يومى (خويت) ولا ندية فى الصلوات حالة الحيوة
بخلاف الصوم (ظمر) مثله (فع شح) عن محمد بن النواذر قطعت يده من المرفقين وقد ما من
الساقين لا صلوة عليه وفى الطريقة الغياثية اغمى عليه ثم افاق قبل اكمال يوم وليلة ثم اغمى عليه ثم
افاق كذلك يلزمه الصلوات وان دام اياها للفصل (شص) عجز عن السجود لا يلزمه الركوع
(كص) سقى البني فنام يومين يقضي لان العذر رجاء من قبل العباد (بو) سجد على وسادتين او ثلث
وفرضه الايماء يجزى عن القدر الممكن قال رضى فعرف بهذا ان من يجزى به الايماء لا يكفيه اصل
الانحناء والخفض بل يخفض بالقدر الممكن * باب الجنائز * (شط) اشتد مرضه ودنا موته فالواجب
على اخوانه واصدقائه ان يلقنوه الشهادة ولا يقال له قل ولكن يقال وهو يسمع ويتلقن (فع) اجتمعت
جناتان فالافراد بالصلوة اولى من الجمع لانه مختلف فيه (بمح) اشترى الوصى من تركه الميتم
تابوتا وثوبا يلقي عليه ويعطي الى القراء والشعراء والتائحات الحضار فى التعزية ويمنى فوق القبر بالغ
بناميك او حانوتا او خطيرة او مقبرة من التركة لا يجوز ويضمن جميع ذلك الا التابوت ووضع الميتم فى
البيت مكروه ولو دفن فى ارضه لا يباع ذلك الموضع فى ديونه وينبغي ان لا يستثنى من التركة موضع الدفن
فى البيت لان دفنه فيه مكروه ولا يمنع جواز البيع (عك) اشترى احد الورثة تابوتا للميتم بغير
اذن الباقيين والارض ما يقبر فيها الموتى من غير تابوت يجب عليه ثمنه دون التركة (بمر) امت امرأة
فى صلاة الجنائز لا تعاد (نظ) لم يوجد رجل فصلت عليها النساء جازوعن ابي بكر بن حاتم الدلاء

بعد صلوة الجنائز مكررة وقال محمد بن الفضل لا بأس به (ط) ولا يقوم الرجل بالدعاء بعد صلوة الجنائز
قال رضى لانه يشبه الزيادة فى صلوة الجنائز (عسى شخ) حضرت وقت صلوة المغرب جنازة يقدم صلوة
الجنازة على سنة المغرب (شد حم) يقدم سنة المغرب (بسخ) حرمى دخل دار الاسلام ومعه عبد
صغير مات فيها يغسل ولو صلى غير الولى فاعادها الولى ليس لمن صلى عليها ان يصلى مع الولى مرة
اخرى ولو جهز الميت صبيحة يوم الجمعة يكره تاخير الصلوة ودفعه ليصلى عليه الجمع العظيم بعد
صلوة الجمعة ولو خافوا فوت الجمعة بسبب دونه يؤخر الدفن (بسخ) ويقدم صلوة العيد على صلوة
الجنازة ويقدم صلوة الجنائز على الخطبة والقياس ان يقدم على صلوة العيد لكنه تقدم صلوة العيد مخافة
التشويش وكى لا يظنها اخرى الصغوف انها صلوة العيد (جفت) عن شدا اكره التعزية عند
القبر ذكرها فى المجر دوعته اتباع الجنائز افضل من النوافل اذا كان لجوارا وقرابة او صلاح مشهور
والا فالنوافل (علك فك) افضل صغوف الرجال فى صلوة الجنائز اآخرها وفى غيرها ولها اظهارا
للتواضع ليكون شفاعته ادعى الى القبول (ظم) لو لم ينتظر المسبوق تكبير الامام بل كبر قبله يصير شارعا
(عسى) ويكره دفن ميت على ميت بعد ما هيل عليه التراب اذا لم يجعل بينهما حاجز (ظم) لا يكره
(فع) وجد راس ادمى لا يغسل ولا يصلى عليه ولو غسل صار الماء مستعملا وغسلته الحائض لا يكره
عند البيهقيفة روح وكرهه ابو يوسف ولو كانت محذرة لا يكره اتفاقا (صت) مات فى بيته فقال الورثة
لا نرضى بغسله فيه ليس لهم ذلك لان غسله فى بيته من حوائجه وهى مقدمة على حق الورثة (شعب)
يقول بعد التكبيرة الاولى سبحانك اللهم وبحمدك المني وبعد الثانية اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وعلى
الثالثة اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرونا وانثانا من المؤمنين والمؤمنات
والمسلمين والمسلمات اللهم من احييته منا فاحيه الى الاسلام ومن توفيته منا فتوفه الى الايمان
والمصبوق بتكبيرتين يقرأ مع الامام ما يقرأ امامه وفيما يقضى الاستفتاح والصلوة (بو) لا قراءة فى
صلوة الجنائز وفى التكبير الاول يجب التحميد ولو قرأ فيه الحمد لله جاز ولو كان ما كتب يجوز صلوة
(صحيح) ولو زاد على اربع تكبيرات ففي رواية عن البيهقيفة روح انهم يسلمون وعنه انهم ينتظرون سلامه
فيسلمون معه (جفت) ولو كان القوم سبعة يصطفون ثلاثة صفوف يتقدم واحد وخلفه ثلاثة وخلفهم

اثنان وخلفهما واحد قال عليه السلام من صلى عليه ثلاثة صفوف غفر له (شع) ويكره لمشيى الجنائزة رفع الصوت بالذكور وقراءة القرآن (صمت شمس شه فجع) كراهة تحريم (عمت) هو تارك للادلى (شم) كرهت صلوة الجنائز في المسجد كراهة تحريم (شه) كراهة تنزيه ولو خرج أكثر الولد حيا ثم مات صلى عليه والا فلا (عمس) ولا اعتبار بالاستهلال في البطن (شب) سبي صبي مع ابيه الكافر ثم مات ابو في دار الاسلام ثم مات الصبي لا يصلى عليه لتقرر التبعية بالموت (صح) والطهارة من النجاسة في الثوب والبدن والمكان وستر العورة شرط في حق الامام والميت جميعا (فبمخ) السارق الذي يصلب بامر السلطان ففي الصلوة عليه اختلاف الروايات (بم) مقابر بلغ اليها عظام الجحيم لا يجوز نقلهم الى موضع آخر (ش) صغير لم يبلغ حد الشهوة مات مع نساء ليس معهن رجل غسلته وكذا الصغيرة مع الرجال لانه ليس لهما حكم العورة حال الحيوة حتى لا يجب ستره ويباح النظر اليه وكذا بعد الموت كرخي قال ابو يوسف فرح في الجارية العظيمة والرضيع لا بأس به ان يغسلهما الاب والجد والزوج وذو الرحم المحرم وكرهت غيره وعند محمد لا بأس به ايضا (بو) اما التزيين بعد موتها والامتنع من قطع الشعر لا يجوز والطيب يجوز والاصح انه يجوز للزوج ان يراها (عمت) انتابوت في بلاد ناضل من تركه (شبن) اذا تعدر اللحد فلا بأس بالتابوت لكن يفرش فيه التراب ويجعل عن يمين الميت لرخاوة الارض ويساره اليمين الخفيف ويطين بطن الطبقة الاولى ليصير كاللحد (بمخ) ولومات ولا شيء له ووجب كفنه على ورثته وكفنه الحاضر من مال نفسه ليرجع الى الغيب منهم بحمتهم ليس له الرجوع اذا انفق عليه بغير اذن القاضي قال رض كالعبد او الزرع او النخل بين الشريكين انفق احدهما عليه ليرجع الى الغائب لا يرجع اذا فعله بغير اذن القاضي (عمس) يجب منه سواء انفق من تركته او مال نفسه (خسج) مثله (صمت) انما يرجع اذا انفق ذلك ليرجع قتل عبد غيره وضمنه لا يملكه حتى لا يكون الكفر عليه (صح) ومن قتل نفسه عمد او خطأ يغسل ويصلى عليه عندهما وقال ابو يوسف لا يصلى عليه

باب فيمن يتلى بامر من ايها يختار منه في الطهارة والصلوة (نم) يخاف الحاقن ان اشتغل بالطهارة يفوته الوقت يصلى لان الاداء مع الكراهة اولى من القضاء (ظم) مثله (شم) لو اشتغلت بالصلوة يبكي ولدها وان ارضعته يفوت الوقت ترضعه اذا خافت عليه ضررا غالبا (بو)

أخرت الصلوة الى طلوع الشمس خوفاً على ولد ها تأثم (فعظم) عريان معه ثوب ديباج وثوب كريات
 فيه نجاسة اكثر من قدر الد رهم يفترض عليه ان يصلى في ثوب الديباج (شبهن) مريض لو صلى قاعداً
 امكنه سنة القراءة ولو صلى قائماً يعجز عنه فالاصح ان يقعد (صت) قال ابن مقلتل لو علم انه لو قام
 لم يزد على قوله الحمد لله رب العالمين وان قعد قدر الفاتحة والسورة فعندنا في قياس قول ابي حنيفة
 راح لا يجزيه الا قائماً وقال محمد راح لا يجزيه الا جالساً بناء على قدر فرض القراءة (فسيح) وعندى ان في
 قياس قولهما يعنى ابا يوسف ومحمد راح ان قدر على قومة لا تسع لثلاث آيات يقوم عندي حتماً تلك
 القومة فيؤدى فرض القيام ثم يجلس فيؤدى فرض القراءة الا ترى ان المقتدى عليه القيام ولا قراءة
 عليه وكذا في الاخرس والامى وليس عليه ان يقرأ بعض القراءة قائماً بقدر القوة وبعضها جالساً
 لان القراءة شرعت اما قائماً واما قاعداً (فسيح) هذا هو شبهه الاقوال عندي قال رضى ما حكاها
 (صت) عن غريب الرواية مختصر ابقى منه شبيه لانه قال (فسيح) لا نقول يقرأ من ثلث آيات
 قائماً ما يمكنه حتماً والبقية جالساً لان الفرض لا يتأدى بذلك ثم قال (فسيح) وهو الاشبه عندي قلت
 فالحاصل انه يتخير ان شاء قرأ البعض قائماً وما بقى جالساً وان شاء قرأها كلها جالساً وفي الشفاء عن
 فتاوى ابي الفضل وغيره به جراحات لو صلى في المنزل قاعداً بغير قراءة لا تسيل وان وجد احدهما
 تسيل يصلى في منزله قاعداً بغير قراءة (جبت) بحلقه قرح اذا سجد سأل لم يسجد عند ابي حنيفة
 راح وعندهما يسجد وكذا اذا كان يسيل لو قرأ والاصح ان محمد راح مع ابي حنيفة راح (يصح بم)
 به وجع السن وانما يسكن مادام يمسك في فيه ماء بارد او دواء بين اسنانه وضاق الوقت فانه
 يقتدى بغيره فان لم يجد يصلى بغير قراءة قال رضى وكذا في تكبيرة الافتتاح ولو كبر تكبيرة الافتتاح
 سأل جرحه بشرع فيها بغير تكبيرة (بو) يلحق في قرأته لحنا مفسداً وضاق الوقت يصلى ولا يقرأ
 قال رضى لو جاز تاخير الصلوة لا صلاح لا أخرت شهوراً واعواماً وانه شنيع (شبح) مسافر لا يقدر
 ان يصلى على الارض لانها نجسة قد ابتلت بالمطر يصلى بالايماء ولا يعيد اذا خاف فوت الوقت والا
 فيؤخرها حتى يجد مكاناً يسجد فيه قال مشائخنا ويجوز التيمم لخوف فوت الوقت والرواية في مسألة
 النجاسات رواية في التيمم لعدم الفرق وقياس ما روى في التيمم يقتضي مثله في النجاسة فاذا في

المسئلة روايتان (كص) اذا خشت فرجه ان يذهب عن رتھا وان لم تفعل لتسهيل الدم تصلى مع
السيلان لان هذا باب جزء من اجزائها * باب مسائل متفرقة * (فح) ام في الصبراء
وخلفه صفوف فكبر الصلوات قبل الاول يجوز (شمر) جنفى المذهب اذا كان لا يتوضأ من
الفصل لما سمع انه من المذهب الشافعي فعليه الاعادة (فح) الا ان اخذ بفتواه وعن ركن الاسلام
اللبادى ابن مسلمين في دار الاسلام بلغ ولم يتفكر في معرفة الله تعالى مدة طويلة وكان يترك
الصلوات ثم تنبه وتفكر فعرفه بذاته وصفاته حق معرفته فعليه قضاء ما ترك من الصلوات اذا كان
مقربا بالاسلام ملتزما له حال كمال عقله ولو كان صلاها قبل معرفته فعليه قضاءها لان المعرفة شرط
كالطهارة وقال نور الائمة البيهقي يلزمه قضاء ما ترك ولا يلزمه قضاء ما صلى قبل المعرفة (صت)
يجب عليه ما يجب على المسلمين من وقت بلوغه (شمر) من بلغ عاقل في دار الاسلام فالظاهر انه
يعرف الله جملة فيؤمر بقضاء ما ترك (صح) المصلون ستة من علم الفروض منها والسنن وعلم معنى
الفرض انه ما يستحق الثواب بفعله والعقاب بتركه والسنة ما يستحق الثواب بفعلها ولا يعاقب على
تركها فنوى الظهور او الفجر جزأته واغنت نية الظهور عن نية الفرض والثاني من يعلم ذلك
وينوى الفرض فرضا ولكن لا يعلم ما فيه من الفرائض والسنن يجزيه والثالث ينوى الفرض ولا يعلم
معناه ولا يجزيه والرابع علم ان فيما يصليها الناس فرائض ونوافل فيصلى كما يصلى الناس ولا يميز
الفرائض من النوافل لا يجزيه لان تعيين النية شرط وقيل يجزيه ما صلى في الجماعة ونوى صلوة
الامام والخامس اعتقد ان الكل فرض جائز صلواته والسادس لا يعلم ان الله تعالى على عباده
صلوات مفروضة ولكنه كان يصليها لا وقاتها لم يجز (شمر) صلى قائما على عقبيه او اطراف اصابه
* ورافعا احدى رجله من الارض يجزيه ويكره ان كان بغير عذر (بو) قضى بعض المقتدين صلواته
وقال ان الامام لحن في قراءته فعلى بقيتهم قضاؤها ان كان ذلك فقيها ثقة (جت) وقيل فيمن كان عنده
انه يصلى مع النجاسة او ظن انه صلى الفرض فاعادها ثم ظهر خلافه انه يجزيه ومن كان عنده ان امامه
محدث او عليه فائنة او كان عنده ان الشمس لم يزل اعاد ومن كان عنده انه محدث او خالف تحريره
في القبلة ثم ظهر خلافه فكذلك ويخشى عليه الكفر (ص) انه آثم في القبلة وعن ابى يوسف رح انه يجزيه

وكنز اروي عنه في من كان عنده انه محلث او جنب وعن ابي بكر محمد بن الفضل تيقن بالحدث
او بترك المسح ثم تيقن بخلافه ان ادى ركنا مع التيقن الاول استقبال والامضى (كص ص٣) قام
الى الخامسة في الظاهر قبل ان يقعد ونهيه القوم فلم يرجع ماذا يصنعون حتى يصح صلواتهم قال ليس
ذلك في ايديهم ولو كان قعد في الرابعة ثم قام الى الخامسة فالاصح انهم لا يتابعونه بل ينتظرون
فان عاد قبل ان يقيد الخامسة بالسجدة يسامون معه ان قيد فاسلموا بانفرادهم (فع شمس ص٣)
كص (مريض دفع مالا الى فقير عن صلواته ثم برأ لا يسترده نظيره (ث) دفع زكوته الى فقير ثم
ظهر انه لا زكوة عليه لا يسترده لانه وقع تطوعا وعن قاضي المتكلم الهمداني صلى في الدار المغصوبة
لا يجزيه لان التيميم لا يكون فرضا وفي شرح (فص) اذا وحيبت عليه في غير الارض المغصوبة فاداهما
في الارض المغصوبة لا يجزيه وقال الغياثي رح اذا ادى الصلوة في الارض المغصوبة صح فحصلت المسئلة
خلافة وفي شرح العمل للقاضي المتكلم غصب ثوبا وكان فرضه ان يؤدي الصلوة بلا ستر فستر به عورته
وصلى والمطالبة قائمة فسدت اذا صلى به والوقت متسع والافلالان الواجب عليه تقدر يمها على
الرد وكذا اذا الزمه ردود يعة او قضاء دين الا ان ينتهي حال صاحب الحق الى ان لا يجوز تاخير
حقه لضرورة وحاجة فتفسد وان اداهما في آخر الوقت وقال ابو الحسين الاصولي صلواته جائزة
ان لم يستضر صاحبها بالتأخير ضررا شديدا (بمع كصلى بثوب مغصوب مع مطالبة صاحبه وفي الوقت
سعة لا يطالب بها ثانيا وقضاء الدين اولى من مراعات الوقت اذا كان في التأخير ضرر بالطالب
(فع) عن ابي القاسم الحكيم من غزا في هذا الزمان فقاتته صلوة عن وقتها يحتاج الى مائة غزوة
ليكون كفارة لها (بمع) من ليس له يد ولا رجل اصلا بالغ ان يجزى لا يجب عليه الصلوة
* باب زلة القاري وانه تسعة انواع نوع في ذكر حرف مكان حرف * (علك حب حم بو) قرأ
ونفسد بالذال المعجمة فسدت صلواته (علك) التحيات باطاء تفسد وعن زين المشائخ وفخر المشائخ
قال سبحان ربى العظوم لا تفسد (بو) تولوكم الادبار ثم لا تنصرون بالتاء تفسد وقال جارا لله
لا تفسد قال الشيخ وهو حسن وانه التغات عند اهل البيان وعن جارا لله لو قال التحية والصلوة
والطهارة بالهاء لا تفسد وهي لغة فان من العرب من يقول جاء في البنون والبناء (علك) لو قرأ اموذيا لله

من الشيطان او الشيد ان اذا كان في لسانه نكته لا تفسد (عكس عكس) الحمد رله تفسد وكل
 اياك نعتت او غير المغلوب او التحيات رله او المتحيات او الضلام او لم يلت ولم يولت او الصرات او عبده
 ورموره (عكس) السالحين تفسد وعن القاضي الزرنجى لا تفسد لان السالحي الذي هو ذو السلاح
 فلا يتغير المعنى (ص) وفي المستحقين عامة المشايخ انه تفسد وقيل لا تفسد (ص) سألت جارا لله عمن
 قرأ وصطا او واصبع او صقراء او مصخرات بالصاد مكان السين فقال لا تفسد لان كل كلمة وقع فيها بعد
 السين طاء او عين او قاف او خاء جازان يبطل السين صاد اولو قرأ ورخت لا تفسد لان رخم بمعنى
 وحم لغة اهل اليمن ولو قرأ رحله الشطاء تفسد (عكس) قرأ اللهم سل في التشهد الاول او نسطفقرى
 او نضع او نشهد او نتوكن او نصحى او العذيم تفسد (عكس) واصروا بالسين لا تفسد لان الاسرار
 يستعمل للاظهار قال الله تعالى واسروا الندامة اى واظهروها ولو قرأ كتيبا مهيبا مكان مهيبا لا تفسد
 لان المعنى لا يتغير (بو) ربنا رك الحمد لا تفسد لان الحرفين لا يكون كلمة بخلاف الحمد رله فانه
 ثلثة احرف غير مضروب تفسد قال رضى يحتمل ان يكون في المسائل ان الراء واللام من مخرج
 واحد فلا تفسد لهذ او في قوله ايضا الحمد رله (بو) قرأ السرات مكان الصراط لا تفسد والاعادة اولى
 ولو قرأ الصاد هينا في كل القرآن فكذلك الجواب قلت وهذه القضية العامة حسنة لكن بناءها على
 الصراط لا يصح لان السين فيها قرأة مشهورة وليس بلحن (ص) قرأ مسيد بالياء فهى لغة بنى
 اسد يجعلون الجيم ياء وبنو تميم يقلبون الهمزة هينا فيقولون اشهد عن عهد او اردت عن افعل كذا
 ويقال له عنعنة تميم وهذا يل وثقيفة يجعلون الحاء هينا فيقولون عتى مكان حتى وقد خل امرأى على
 عمر رضى فقال له قتلت ضيبا مكان ظيبا وانا محرم فلم يد ر عمر فقال بغض جلسائه وهى لغة بنى عقيل
 وجميع يجعلون الصاد زاي في كل موضع وربيعة يجعلون الصاد سينا و تميم وبنو اسد يجعلون مكان كاف
 الخطاب سينا فيقولون اصطفاش و طهرش ولسعد من تميم لغة يقولون و قلوبهم وجره مكان و جلته
 وقيس و تميم يقولون فى كسطت قسطت (ص) فعلى هذا اذا قرأ ذ لك فى صلواته لا تفسد عند
 الحنيفى وعنه وعند ابى يوسف تفسد الا اذا كان مثلها فى القرآن (فع شمس) قرأ فى التشهد الاول
 هميت هجيت تفسد (عكس) اللذين مكان اللذان تفسد وكل الصمت ورحوله وفى السلوات يصعد

احتياطاً (شم) قرأ بلى المصوم مكان الراء لا تفسد ركض) نشروا مكان الزاء لا تفسد قال ابن
 دريد نشزت المرأة ونشت ونشبت بمعنى (جبت) عن ابن مقبل قال ملل حمده في الرفع
 من الركوع ارجوان يجوز قال رضى الله وهذا حسن فقد ذكر (شرح) ان من الصحابة من رواه
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انه اذا رفع رأسه من الركوع قال سمع الله ملل حمده باللام وهو لغة
 بعض العرب عن صدر الايمة الملكى وزين المشائخ لفسدت بالزاء لا تفسد قال رضى سالت استاذنا
 علامة الدنيا برهان الايمة المطرزي قدس الله روحه عن قرأ في صلوته كلمة فيها جيم بالميم كافي
 اول خوارزمية الجدل او خيما كافي في آخر خوارزمية الرجل او الباء پاء كافي في اول خوارزمية
 الهمزة هل تفسد صلوته فتأمل فيه كثير اثم تقرر رأي على انه لحن مفسد قلت ينبغي ان لا تفسد على
 ما اختاره المتأخرون انه اذا تقارب المخرج لا يكون لحن مفسد الا صلوة فكيف اذا اتحد المخرج
 وبهذا القدر من التغيير لا يختلف المخرج فينبغي ان لا تفسد على ما اختاره لفتوى (عمر) قرأ
 غير باع بالعين المهملة لا تفسد لان البعوهو المجناتية والجرم فام يتغير المعنى تغير افاحشا فلا تفسد
 * باب في ذكر كلمة مكان كلمة * (ص) سالت البقالى النحوي عن قرأ في صلوته لا يشقيها مكان
 لا يصليها فقال لا تفسد لان الهاء مصدرية معناها لا يشقي هذه الشقاوت كافي قوله لا اعذب به احدا
 من العالمين يعنى لا اعذب العذاب احدا وعن جابر الله قرأ وما جعلنا ننتههم مكان عدتهم لا تفسد
 لان العاقبة هي الفتنة (سم) قرأ فضر بنا على آثارهم مكان اذا نهم تفسد (بو) قرأ ما تنزل الملائكة
 مكان قوله ما تنزل الملائكة او وعد الله قبيلا مكان حقا تفسد (عس) قرأ سائحات ميبات مكان ثيبات
 تفسد ووجوب اعادة مثل هذه الصلوة لا يوجب الترتيب لان من العلماء من قال لا تفسد الصلوة
 بقطر القاري اصلوا ومنهم من لا تفسد اذا كان مثله في القرآن قلت فعلم بهذه الاجوبة الثلاثة
 ان الفتوى في مثله على قولها لا على قول اي يوصف انه اذا تغير المعنى تفسد وان كان مثله في
 القرآن * باب في التقديم والتأخير واللعن في الاعراب * (فع عمر) قرأ اذا اعناق في
 اضلالهم لا تفسد لعدم تغير المعنى وعن جابر الله قرأ ملك يا خذ كل صفينة غصبا بفتح اللام تفسد وله
 قرأ ويا كرت بالكسر ينبغي ان لا تفسد لان بنى طى يلقبون الياء بعد الكسرة الفانية قولون الناصلة

والجبادات وفنا ورضا مكان الناصية والبادي وفتح ورعى (شمر) قرأ وما أرسلنا من رسول الا نوحا
يعيد قال رضى الله تعالى عنه وعلى ما ذكره جار الله ينبغي ان لا يعيد (صت) عن زين المشائخ قرأ
ليغيظهم الكفار بالوقع لا تفسد لان بابل الحركة لا يتغير الكلمة عن سننها عن زين المشائخ قرأ
بسم الله الرحمن الرحيم برفع النون والميم او بنصبهما لا تفسد ويجوز رفعهما من حيث العربية
ونصبهما بالاختصاص * باب في الوقف والوصل * (فع عك) قرأ سبحانه كلهم بالفصل تفسد اذا
بينه بيا نا ظاهر (بو) اذا لم يطل السكتة على النون يجب ان لا يضره والا فلا وهكذا الجاب في امثاله
* باب في حذف الحرف والزيادة * (فع حم) قرأ وتعال جدك بغير ياء لا تفسد وعن جار الله
مثله لان العرب يكتفى بالفتحة عن الالف اكتفاءهم بالكسرة عن الياء ولو قرأ اعد بالله لا تفسد ايضا
لاكتفائهم بالضممة عن الواو (عك) وجار الله والصلاوات لا تفسد وكذلك الوقرأ وطور سنين بحذف
الياء لا تفسد (عك) ولو قرأ نستعنيك او نوأمين بك لا تفسد (عس) وكذلك الى اصطفييناك مكان
في اصطفييتك جار الله وقرأ وعافنا فيمن عفيت او قرأ فيمن هاديت لا تفسد لانه اشباع للفتحة
(عك) في الا خلاص لم يالذ فالاعادة احوط وفي قوله نشكروك ونكفروك ونتروك يعيد (كص) قال ابن
المبارك قرأ يد عواليته لا تفسد على قياس قول ابى حنيفة وقال ابو حنيفة وابن المبارك من زاد حرفا
في كلمة او نقص وهو يريد الكلمة بعينها لم تفسد صلوته ولو قرأ في السماء زك او اذا وقع الواقعة او لا
ترفعوا اصواتك بحذف الميم وجميع ما يجري على لسان القاري من هذا النوع من الخطأ جازت صلوته
هنا لمتاخرين وقال الآخرون هذا غير ما اراد الله فتفسد * باب في المتفرقات * (صت) قال زين
المشائخ ولو قرأ الله اكبر مشددا لا تفسد وهو لغة بعض العرب في الوقف يقول في جعفر جعفر وعن
مخرا المشائخ مثله جار الله ورد ما مد بين بتشديد الدال تفسد (عك) قرأ وقرحت بتخفيف الحاء
تفسد وبه جار الله (حم عك) لا تفسد (فع) عن زين المشائخ قرأ الله بالتفخيم يجوز وحكي جار الله
عن الزجاج انه قال ينبغي ان يكون بالتفخيم وكان شيخنا عليه حتى فارق الدنيا (بو) قرأ هو
الذي من نفس واحدة لا تفسد ولو لم يكن في صلوته ثم تردد انه مفسد ام لا يمضي في صلوته ثم يستغنى
(شمر) وان تردد في حذف حرف من الكلمة اكد لك ام كذا لك فقل مر (عك) من قال لا ادري

كيف كانت قرأتى من وقت التكليف فالاحتياط لا غاية له وسعت رحمة الله لا نهاية لها قال رض
 اشار الى انه لا يجب القضاء والاحتياط ان يقضى قيل له لو كان عاميالا يميز بين المفسد وغيره قال
 لا يقضى بالفساد ويحمل اسره على السداد (عتمج) قرأت عجوز الفاتحة عند (عك) فقرأت فيها ما يفسد
 الصلوة فامرها بترك ما يفسد فقبل له فيما مضى فقال لا يلزمها قضاءها لان الخطأ عند الشافعى
 لا يوجب فساد الصلوة فقال له الباقر هي هذا احسن لكن عند الشافعى في غير الفاتحة فقال اخذت
 من مذهبه ان الخطأ لا يفسد الصلوة دون تعيين الفاتحة فرضا عليه وعن ابي يوسف انه قد خرج
 من الحمام وام القوم ثم اضربه الحمامى انه كان في الحايية فارة فاغتسل واعاد الصلوة ولم يامر القوم
 بالامادة وقال اجتهدى يلزم نفسى لا غيرى وفي طهارة هذا الماء اختلاف كثير وقيل من رأى غيره
 في رمضان ياكل ناسيا لا يخبره لان باكله هذا لا يفسد صومه (فمخ) قرأ وهو التي خلق السموات
 سكان الذي اوانعت عليهم بكسر التاء تقصد وقال قوام الدين الصفارى لا تقصد (كص صبح) يجب
 على الامى ان لا يترك اجتهدا هاء ليله ونهاره حتى يتعلم قدر ما يجزى به صلاته فان قصر فيه
 لم يعد روان اجتهد ولم يقدر على روم من لا يمكنه اقامة اللحن في الحروف كالهندي والتركي يقرأ
 الحمد والرحمن بالهاء والخاء او المغضوب بالذال والصمد بالسين فلا راية فيه عن المتقدمين وينبغي
 ان يجتهدوا حتى يصححوا قدر الفرض فان لم يقدروا صلوا بغير قراءة وان قرأ حسب ما ذكر فسدت
 صلواتهم وصار ذلك بمنزلة الكلام وكان الخراسانيون يفتنون بجواز الصلوة بتلك القراءة لكنه لا يقتدى
 به غيره روى ذلك عن ابراهيم بن يوسف وابى مطيع ومحمد بن الازهرى قال ابو بكر الرازي لو صلى
 بالاهى منفردا وهو يجهل قاريا في بيته او مسجده لم يجز صلواته ولا يلزمه ان يطوف في البلد يطلبه
 قيل له ان غلب في ظنه وجود الماء لزمه الطلب فكل اهل اقليم يجب * كتاب الزكوة * وانه
 يشتمل على ستة ابواب * باب فيما يجب فيه الزكوة * (فع عمت هلك) المتعبر في الزكوة وزن
 مكه قال عليه الصلوة والسلام الوزن وزن مكة والمكيال مكيال اهل المدينة (يب) عشرة دنانير
 بوزن مكة ينقص عنه ثابلي دينار فلو بلغت الك دنانير بوزن بلد فاثمانية عشر وثلاثي دينار ويجب فيه
 الزكوة وفي فتاوى الطائفة انها يجب بوزنهم كل بلد دنانيرهم بوزنهم فيعتبر في حوزهم بوزنهم

فيجب الزكاة عند هم في مائة وخمسين وزن سبعة قلت فعلى هذا ان ملك مائتي درهم في زماننا يكون نصا باوان لم يبلغ وزنها مائة مثقال ولا قيمتها اثنا عشر دينارا (جت) بعث العبد في حاجته قبل الحول ثم حال عليه الحول هناك قوم في البلد الذي فيه العبد وان كان في مفازة اعتبر المصن الذي يضم اليه (بقى) الذهب البيغوني اذا بلغ الذهب الذي فيه نصاب الذهب وجبت زكاة الذهب واذا بلغ الفضة فيه نصاب الفضة وجبت زكاة الفضة وهذا اذا كانت الفضة غالبة فاما اذا غلب الذهب فهو ذهب كله ويجعل الفضة مستهلكة تبعوا وان غلب الفضة لم يجعل الذهب تبعالا انه اعز وعلى قيمة (فع عك) له ابل عوامل يعمل بها في السنة اربعة اشهر ويسمى بها في الباقي ينبغي ان لا يجب فيها الزكاة * باب في اداء الزكاة والنية * (عح) له مال خبيث يتصدق به وينوي به اداء الزكاة عن ماله يقع عنها وقال قاج الدين اخو الصل والشهيد لا يسقط عنه الفرض ولو كان الخبيث نصا بالاي لزمه الزكاة لان الكل واجب التصديق عليه فلا يفيد ايجاب التصديق ببعضه (بو) مسلم له خمر فوكل ذميا فباعها من ذمي فللمسلم ان يصرف هذا الثمن الى الفقراء من زكاة ماله فصح بهذا جواب (عح شمر فع) له والدان معسران فاحتال في صرف زكواته اليهما فتصدق بهما على الفقير ثم صرفه الفقير اليهما يكره (عك) عليه زكاة ودين ايضا وماله يفي باحدهما يقضى دين الغريم ثم يؤدي حق الكريم (عك) دفع لمحترم زكاة ماله وقال دافعه اليك قرضا ونوي الزكاة يجزيه لان العبرة فيه للقلب دون اللسان (عك) لا يجزيه (يت) يجزيه اذا تناول الفرض بالزكاة قال رض وهذا احسن الاجوبة والاصح رواية انه يجزيه لان العبرة لنية الدافع لا لعلم المدفوع اليه الا على قول الشيخعفر وقد اعترض عليه في (جمت) في انه ينوي الزكاة بما اخذ منه الظالم ظمما وان كان ياخذ الظالم على غير جهة الزكاة (ص) وهب لمساكين درهما وسماه هبة ونواه من زكواته اجزاء (ش) لان العبرة للنية فلا يعتبر بلفظ الهبة ومن امتنع عن الزكاة فاخذها الامام كرها ووضعها في اهله اجزاء لان الامام ولاية اخذ الصدقات فقام اخذها مقام دفع المالك (ص) وفيه اشكال لان النية فيها شرط ولم يوجد منه (فلت) امتنع عن اداء الزكاة لا يوجب منه جبرا لكن يحبس حتى يرضى عنها من اختيار وقال الشافعي يوجب يوجب جبرا (فحج) في اماليه الا فضل هو الاملا في اداء الزكاة

والأطهار وفي التطوعات والأخفاء والأسرار قال أبو بكر محمد بن الفضل رح الأفضل ان يؤدي الزكاة من المال الظاهر بنفسه لان هؤلاء لا يضعون الزكاة مواضعها بخلاف الخراج فانهم يضعونه مواضعه لان موضعه المقاتلة وهؤلاء مقاتلة لانهم يحمون بيت الاسلام * باب في حولان المحول * (فعظم)

العبارة في الزكاة للمحول القمري فلوا برأ رب الدين المديون من الدين بعد المحول فان كان المديون فقيرا لا يضمن بالاجماع وان كان غنيا ففيه روايتان * باب من يجوز دفع الصدقة اليه * (كسج)

له نصاب على غائب او في بيته وكان ابن السبيل فله قد يكفي في المعيشة وزاد يكفيه الى وطنه لا يجوز دفع الزكاة اليه (بمخ) صبي له ام غنية ولا اب له يجوز دفع الزكاة اليه (دفع فلك) دفع زكاة في مرض موته الى اخيه ثم مات وهو وارثه وقعت موقعها (يت حم) لا يصح كمن اوصى بالحج ليس للوصي ان يدفعه الى قريب الميت لانه وصية كذا هذا (علك) صح لكن للورثة الرد باعتبار انه وصية (ظم)

صرف زكوته الى ام ولد غني فذهب بماله وغاب وتركها بلا نفقة لم يجزه * باب في الخراج والعشر *

(يت) استخلص نفسه عن عهدة الخراج شفاة او غير هالا يلزمه التصديق ويعذر في صرفه الى نفسه اذا كان مصرفا كالمفتي والمجاهد والمعلم والمتعلم والمذكر الواعظ بحق وعلم ولا يجوز لغيرهم وكذا اذا ترك عمال السطان الخراج لاحد بدون علمه (هك) ترك ارضه المزروعة بعد رفرها رجل باذن الوالي حتى استحصد فالربع لصاحب البذر ولا يضمن ما انفق المربي لكنه اذا ادى الخراج يرجع على رقب الارض (شم) اعطى نصيب شريكه من الخراج بغير اذنه فهو متبرع (ط) مثله (عس) جني العامل الخراج من الاكارم لم يجد رب الارض جبرافله ان يرجع عليه لانه مضطروا الارض في يده فلم يصبر متبرعا (ظمت بم) لا يرجع الاكارم عليه في ظاهر المذهب (عس) اشترى ارضا وقد بقي من السنة ما لم يتمكن فيه من زراعتها حتى لم يجب عليه الخراج فاخذ العامل منه لا يرجع على البائع (بمخ) حامل البراءة بالخراج اخذ ما في براءته ممن وجد من اهل القرية ليس له ان يرجع على اهل القرية بخلاف الاكارم على قول السخدي وكن المجنبايات ونزل النار ليلين ونحوها (يت) اهل قرية نصبوا عاملا بالاتفاق ليجني خراجهم ويصرفه الى الوالي ثم توارى واحد منهم واخذ خراجهم من العامل فله ان يرجع عليه ولو كان له ارض يصلح للكرم فزوعها حنطة فعليه خراج الحنطة بخلاف ما ذكره

(لا من فع) في الجامع الصغير ان من له ارض الزعفران فزرع فيها الحبوب فعليه خراج الزعفران
 لان ثمة كان يزرعها زعفرانا فانقل منه الى الحبوب حتى قالوا كذا من انتقل الى اخضر الا مري
 يغير عد رولا كذا لك ههنا (عس) ولو انبت كرم ما ولم يطعم سنين فغيبها وظيفة الارض الى ان يطعم فان
 يطعم قليلا فان كان ضعفا وظيفة الكرم فغيبه وظيفة الكرم وان كان دونه فنصفه ولا ينقص من قفيزود وهم
 وفي رواية فيه وظيفة الارض الى ان يطعم اطعام الكرم قال رض فعرف بهذا ان حقيقة الكرم هو
 المعتبر في خراجه لا صلاحية (عشج) مقطوع ارض من الديوان ان باع ارضا من جملة الاقطاع
 من املاك نفسه وعين خراجها ليؤديه اليه المشتري ولم يؤده المشتري اليه سنين وكل سنة يحسب
 عليه من جاكيتته فله ان يطلب ذلك منه (عك) ارتهن ارضا وابعاه الراهن الانتفاع بها فزرعها
 سنين والمالك غائب فالخراج على المالك (يت) مثله (ظلت) خراج المرهونة على الراهن لانه
 مؤنة الملك فتاوى النسفي عن عطاء السعدي ان الخراج في بيع الوفاء على البائع ان نقصتها الزراعة
 لان النقصان يوجب الضمان والضمان كالاجرة والخراج على الاجر عند ابي حنيفة وكذا اذا لم يطالبه
 بالضمان لانه هو الذي ضيع حقه كالا جرابرأه عن الاجرة (سج) اذا كانت الارض خراجية ففي
 الوجوه كلها يجب خراجها على رب الارض الا في الغصب اذا لم ينتقص الارض من الزراعة فخراجها
 على الغاصب (بو) الجريب كردة بذرها من الحنطة ستون مناوعن ابي ذر خمسون منا في ديارنا
 (جت) الجريب ستون ذراعا في ستين بذراع الملك وهي سبع قبضات وهو الصحيح وقيل مائة قصبة
 في مائة قصبة كل قصبة ثمانية اذرع وقيل بذر مائتي رطل وقيل ما يعمل به فان وقيل في القبضات
 غير منصوبة الا بهام (سج) دفع التالى الى رجل ارضا مواتا لمحبيها لنفسه ولا عشر عليه ولا خراج
 فهذا الشرط غير لازم وله اولد يوافه اولوال آخر بعده طلب ذلك (فمح) الدين لا يمنع وجوب
 العشر والخراج بخلاف الزكاة وصدقة الفطر * باب في بيت المال ومصارفه ومسائل متفرقة *
 (يو) من له حظ في بيت المال فظفوما هو وجه لبيت المال فله ان ياخذ ديانة وللامام الخيار في المنع
 والاعطاء في الحكم (طق) مريض له مائتا درهم وعليه من الزكاة مائتا درهم لا يعطيها ولو اعطاها
 فلولوته ان يرجعوا على الفقراء بثمنها قال رض هذا قضاء لا ديانة فقد اطلق (فمح) في اماليه انه

يؤديهاسرا من الورثة وله ان يستقرض لاداء الزكوة اذا غلب على ظنه انه يقدر على قضائه لوجهه
نفسه والا فلا وفيه شك انه هل ادى زكوته ام لا قال ابن المبارك يؤديه كالصلوة في وقتها بخلاف
الصلوة خارج الوقت فانه لا يلزمه الا اذا عوم من يؤخر الزكوة ليس للمفقير ان يطالبه ولا ياخذ ماله
بغير علمه ويضمن بالاخذ فان لم يكن في قبيلته الغنى من هو احوج منه يضمن باخذه في الحكم اما
ديانة فيرجى ان يحل له ذلك والله اعلم * كتاب الصوم وافته يشتمل على ثمانية ابواب *
* باب في نية الصوم * (خج) نوى في صلوة مكتوبة او نافلة الصوم يصح نيته (مت) ولا تفسد
الصلوة (عس فب) والصفار اصبغ يوم الشك متلوما ثم اكل ناسيا ثم ظهر رمضان نيته ونوى الصوم
لم يجزه (جت) والصحيح في النسيان قبل النية انه كما بعد ها (شب) لم يجزه * باب فيما يتعلق
بهلال رمضان والعيد * (فع جمع) لا بأس بالاعتماد على قول المنجمين وعن ابن مقاتل انه كان
يسألهم ويعتمد على قولهم اذا اتفق عليه جماعة منهم (شص) وقول من قال انه يرجع الى قول
اهل الحساب عند الاشتباه بعيد فانه عليه الصلوة والسلام قال من اتى كاهنا او عرافا فصدقه بما
يقول فقد كفر بما انزل على محمد صلى الله عليه وسلم وفي التهذيب على من ذهب الشافعي ولا يجوز
تقليد المنجم في حساب به لا في الصوم ولا في الافطار وهل يجوز للمنجم ان يعمل بحساب نفسه ففيه
وجهان (شح) الشرط عند نافي وجوب الصوم والافطار روية الهلال ولا يؤخذ فيه بقول المنجمين
(مت) فاذا ن اتفق اصحاب ابي حنيفة الا النادر والشافعي انه لا اعتماد على قول المنجمين في هذا
* باب فيما يفسد الصوم * (فع) وضعت الكرسف في الفرج الدا خل وعلقت به خيطا ضعيفا
ليس له قوة الا خراج فهو في حكم الخارج ولو دخل حلق النكار هجر مثل الحصاة من نقره فسد
صومه وكل الوتنفس الساجد على لبد قد خل حلقة من اجزاء اللبد وهو ذا كرسومه (خلت)
لا تفسد (شح) فتل خيطا قبله بيزاقه ثم ادخله في فمه ثم اخرجه وفعل ذلك مرارا لا يفسد صومه
وان فعله عشر مرات وبقي في الخيط عقد المزاق وفي النظم يفسد (فك قج) نزل المخاط الى راس
انفه ولكن لم يظهر ثم جد به فوصل الى جوفه لم يفسد (فع مئ) استنشق فارقع الماء الى انفه حتى
خرج الى فمه ولم يصل الى دماغه لم يفسد (شص) اكل او شرب او جامع ناسيا لم يفسد في الفرج

والنفل وقال مالك يقضى الفرض * بأنب فيها يوجب الكفارة وما يهين شبهة فيه * (ظمر ضم) حامل
 رأت الدم فظنت انه دم حيض فانطرت ينبغى ان لا يلزمها الكفارة (بمر) تلزمها (فمر) وكذا الورأت
 الدم قبل ان يبلغ طهرها خمسة عشر يوما فانطرت على ظن الحيض ينبغى ان لا يلزمها الكفارة (ظمر
 فع) عليها الكفارة (فك) ظنته دم الحيض ولم يكن لا يلزمها الكفارة سواء رأت في ايام الحيض او لا
 (فع) طهرت بعد نفاسها الاربعين يومين او ثلثة ثم رأت الدم فظنته دم نفاس او دم حيض فانطرت
 لزمت الكفارة عليها (بمر) استمر بها الدم الى الحادي عشر فانطرت لا كفارة عليها ان ثبت الخلاف
 في الصدر الاول والا فليها الكفارة ولا يكون خلاف الشافعي شبهة قلبها والظاهر انه لا كفارة عليها
 لان اكثر الحيض خمسة عشر يوما في قول ابي حنيفة روح الاول وهو قول مالك والشافعي (عك)
 ولا يجوز اسقاط الولد قبل ان يصور الولد في الحرة قول واحد او الاصح في الامة هو المنع والدم
 بعد الاسقاط استحاضة ولو افطرت على ظن انه حيض لا كفارة عليها (فع) تسحر بعد الفجر كما ذنب
 فظن انه فطره فاكل بعد الصادق لزمته الكفارة (شمر) اكل عجينا بالبح في بخ مخ حمينك لزمته الكفارة
 (فع) ولو افطرت في كفارة الفطر متعمدة ثم حاضت في ذلك اليوم لا ينقطع التتابع (ظمر) من اكل
 في رمضان شهرة متعمدا يوم بقتله (شمر فع) رأى الهلال في آخر يوم من رمضان قبل الغروب
 وافطرت متأولا بقوله عليه الصلوة والسلام وافطروا الروية فعليه الكفارة (فمخ) في (شبح) خلافه فقال
 لو رأى الهلال في الثلثين نهارا لا يفطرون في قول ابي حنيفة روح ومحمد وقال ابو يوسف ان رأوا
 قبل الزوال افطروا لانه من الليلة الماضية وبعده لان افطروا لا كفارة عليهم لانهم افطروا
 بتأويل (فع مبح) عادتها في الطهر شهر ان او اكثر فحيضها لا يقطع التتابع في كفارتها لانه نادر
 (مبح) افطرت في رمضان مرة بعد اخرى بتراب او مد ولا جل المعصية فعليه الكفارة زجراله وكتب
 غيره نعم والفتوى على ذلك وجه ائمة اصدار (مبح) وغيره قال كلما اشتريت امة او غلاما او ثقل خلت في
 ملكي باى طريق من الطرق الشرعية نهى حرة او حرو وقد وجب عليه كفارة الظهار او الا فطار وهو
 فنى لا يجوز به الصوم لانه قادر على التكفير بالاعتاق فقد ذكر في (جمع) في الظهار اذا حلف بعق
 كل مملوك يملكه الى كذا او عليه كفارة فقال لرجل اعتق عبدك كذا على بكذا فيجوز ولا يحسن (عك)

جامع مجزئة عمل الفرس رمضان فعليه الكفارة (شرح) فما ما ايتان الصغيرة التي لا تشتهي مثلها فلا
رواية فيه وقيل لا يجب عندها خلافا لابي يوسف ربح كافي حرمة المصاهرة وقيل هو كالجماع وقيل
لا يجب بالاجماع وفي طريقة الكرميني الحرة البالغة العاقلة اذا مكنت نفسها من صبي او مجنون فزنى
بها فعليها الكفارة بالاتفاق وفي النوادر على قياس الحد لا يلزمها (ش) جامع بهمية او ميتة فلا كفارة
عليه اذ لم ينزل خلافا للشافعي (بم) لف ذكره بخبر فجامعها كفران لم يمنع الخرقه وصول الحرارة
اليه والافلا ومثله في التحليل (حم) ابتلع بزاق حبيبه لا كفارة عليه (ط) كفر (يت) ظن ان الفجر
طالع فاكل وكان كما ظن كفر (عج) لا كفارة عليه (حمت) الاصح انه لا كفارة عليه (فك) سمع اهل
البرساتيق اصوات الطبل يوم الاثنين فظنوه يوم عيد فافطروا ثم تبين ان الطبل كان لغيره لا كفارة
عليه * باب في المبيح للانطار والغدية في الصوم وجواز منع المرأة والعبد عن الصوم * (شم) وضيع
مريض لا يقدر على شرب الداء وعزم الطبيب ان امه تشرب ذلك لها ان تفطر والظئر المستاجرة كالام
في اباحة الانطار ومن ابيح له الانطار يفطر سرا الا اذا كان العبد ظاهرا (بم) الحائض تفطر سرا (بم)
خاف نقصان العقل او زيادة الرجوع من الصوم فله الانطار (جميع) اشتد مرضه كره صومه (فع) ان ازداد
همينه وجعا او حماء شدة فالانطار اول ولو تصدق الشيخ الغاني في الليل من صوم الغد يجزيه وفي فتاوى
الشيخ الفص الكبير ان شأ اعطى الغدية في اول رمضان بمرة وان شأ اعطاها في اخره وعن ابي يوسف لو اعطى
نصف صاع من يوم واحد للمساكين يجوز قال الحسن وبه نأخذ وان اعطى مسكينا صاعا من يومين فعن
ابي يوسف روايتان وعند ابي حنيفة لا يجزيه كالا طعام في كفارة اليمين (عم) الحامل اذا خافت على ولدها
للهلاك يباح الانطار في اول الجزء ويفترض في آخره (يوعلك) المحتوف المحتاج الى نفقته علم انه لو اشتغل
بغيرته بلحقه ضرره مبيح للفطر يحرم عليه الفطر قبل ان يمرض (جم) لا يجوز للخباز ان يخبز خبزا يؤمله
الى ضعف مبيع للفطر بل يخبز نصف النهار ويستريح في النصف قليل له لا يكفيه اجرته او ربحه فقال
هو كاذب وهو باطل يا نصر ايام الشتاء (جميع) اتعب نفسه في شئ او عمل حتى اجتهد العطش فافطر
كفر وقيل بخلافه وبه (بف بق) وللزوج ان يمنع زوجته من كل ما كان الايجاب من جهتها كالعطش
والندى واليمين دون ما كان من جهته تعالى كقضاء رمضان ونحوه (مصح) في كفارة اليمين يستعها من

للصوم لان الاجابة بفتحها وكذا اكل هو وجب من جهة وكذا الفاعل الا اذا ظهر من امرأته لا يمتنع
 من كفارة الظهار يتعلق حق المرأة بها (خسج) سافر من مكانه او حضر من سفره ويكره الا فطار في
 ذلك اليوم (ط) ان شاء السفر بعد ما أصبح لا يحل له الا فطار بخلاف ما لو مرض بعد ما أصبح صائما
 * باب في النذر والشروع في الصوم * (بق) فذر بصوم الابد فاكل لمرض او حيش يقدي له (ط)
 لو قال لله على ان اصوم ابد اضعف عن الصوم لاشتغاله بالمعيشة فله ان يفطر ويطعم كل يوم نصف صاع من
 حنطة ولو قال لله على ان اصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان فقدم في يوم فواه تطوها ينوب عن النذر
 ولا يلزمه لنية التطوع شيئا كرمضان والنذر المعين (ط) وعن ابي يوسف قال لله على ان اصوم اليوم
 الذي يقدم فيه فلان فقدم في يوم هو صائم فيه من رمضان او كفارة او عجزه لما هو به صائم وعليه
 هو يوم لقدم فلان * باب الاعتكاف * (خسج) قال لله على اعتكاف شهر ان دخلت الدار ثم
 دخل فعليه اعتكاف شهر عند علمائنا رحمهم الله تعالى * باب صدقة الفطر * (شمر) عجل صدقة
 الفطر قبل ان يملك مقدارا لنصاب ثم ملك ينبغي ان يجزيه لان السبب رأس يومه ويلى عليه ولو
 اداها على ظن انها عليه ثم ظهر انها لم تكن عليه فليس بتعجيل وتكون نافلة (فع يسج) تزوج صغيرة
 معسرة فان كانت تصلح لخدمة الزوج فلا صدقة على الاب والافعلية صدقة فطرها (فعمر) له عبد
 للتجارة لا يساوي نصابا وليس له مال الزكاة سواه لا يجب صدقة فطر العبد وان لم يود الى الشا
 لان سبب وجوب الزكاة فيه موجود والمعتبر سبب الحكم لا الحكم فلم يستحسن (يسج) هذا الجواب
 وتورد فيه (يسج) وضع عند الفقير منوبين من الخبز فاكل بعضه وقال المضيف له خذ هذه البقية ينوب
 عن صدقة الفطر اذا نواها ان كان الدفع بجهة العمليك والا فلا ولا يحتاج فيه الى معرفة الفقير في
 الظاهر (بق) تصدق بطعام الغير عن صدقة الفطر يجوز اذا اجازها المالك والطعام قائم والا فلا
 فان ضمنه جاز في جميع الاحوال (خسج) عبد ما ذون له في التجارة لا للتجارة لا يجب صدقة الفطر
 على مولاه وهو للتجارة (طش) يجب صدقة الفطر عن عبدة الماذون المذيون (خسج) تزوج امرأة
 على عبد وملكه فسر يوم الفطر ثم طلقها قبل الدخول فعليه صدقة فطرية (من) مثله وان كان قبل
 الدخول فلا صدقة على واحد منهما (طش) لها جوارا مولاه لا عياد وتغزين بها الزوج

فعلية صفة الفطر اذ بلغت نصابا (عج) لاشيئ عليها * كتاب الحج وانه يشتمل على اربعة ابواب
 * باب فيمن يلزمه الحج وموانعه * (فع يفتح) له اراض وعقار وكروم يستغلها او حوانيت يستغلها
 ويكفيه وعياله في السنة غلة بعضها وفي قيمة رتبة البعض الاخر وفاء بما يحج به لزمه الحج وفي روضة
 الناطقى من له دراهم اود نانير او عروض او عقار قد رما يكفيه لمنفقته واجرت ما يركبه ولعياله قوت
 سنة فعليه الحج والا فلا ولو كان له مسكن في السوق ثمنه كثير ويجد ببعض ثمنه منزلا في غيره اوسع منه
 ويحج بالباقي لا يلزمه الحج وان فعل فهو افضل (فع شب) فقد المحرم يمنع الوجوب في ذمة المرأة كفقده
 الزاد والراحلة عند ابي الحسن الكرخي وابي حفص الكبير ويمنع وجوب الاداء عند الميلائي (بو)
 للقاذري على الحج ان يمنع عنه بسبب المكس الذي يوخذ من القافلة (يفتح) وغيره يجب الحج وان علم انه
 يوخذ منه المكس قال رض ولا اعتماد الا على هذا ومتى خلت قافلة عن ذلك فلو سقط الحج به فمتى يعمل
 بقوله تعالى والله على الناس هم البيت من استطاع اليه سبيلا وسئل الكرخي عن وجب عليه الحج الا
 انه لا يخرج لما ان القرامطة تدخل على الحاج بالبادية فقال ما سلمت البادية عن احد يعنى ليس بعدن
 لان البادية لا تخلو من الافات وقلة الماء وشدة الحر هيجان ريح السموم وبه افتى بعض فقها ثنا وقال
 ابو القاسم الصغار لا شك في سقوط الحج عن النساء في هذا الزمان وانما اشك في السقوط عن الرجال
 وعنه لا ارى الحج فرضا منذ عشرين سنة منذ خرج قرامطة الاولى قال والبادية عندي دار من
 دور الحرب (ت) وعن ابي عبد الله الشلجي انه كان يقول ليس على اهل خراسان حج منذ كذا
 وكذا سنة وقال ابوبكر في زماننا لا قول الحج فريضة قاله في سنة ست وعشرين وثلثمائة (مت)
 وافتى ابوبكر الرازي ببغداد انه سقط عن الرجال ايضا في هذا الزمان وبه الوبري والترجماني
 الصغير بخوارزم وابو الفضل الكرماني بخراسان وعن ابي بكر الوراق انه خرج حاجا الى بيت الله تع
 فلما سار مرحلة قال لا صحابه ردوني ارتكبت سبعمائة كبيرة في مرحلة واحدة فردوه وعن ابي
 سليمان الدارني انه قال هججت اربعين حجة وما اري اني قضيت فريضة الله تع من نفسي وقال
 ابو القاسم الحكيم من غزا في هذا الزمان غزوة واحدة ففاته الصلوة عن وقتها يحتاج الى مائة غزوة
 ليكون كفارة لما فاتته من الصلوة (ت) ان كان الغالب في الطريق السلامة فالحج فرض وان كان

الغالب خلاف ذلك فالقروض ساقط قال رض وعليه الاعتماد (بفتح) يمشى قليلا فيضيق نفسه فيحتاج
 الى الاستراحة فيستريح ثم يمشى قليلا فلا يقلد وعليه الا بعد الاستراحة هكذا اوله زادورا حلة لا يجوز
 له تاخير الحج وان كان من نيته الوصية وكذا لو كان يضربه الهواء البارد وينجمد بلغه بالحج محموش
 اي يصير ضيق النفس * باب فيما يحرم على المحرم وما لا يحرم * (فتح صل) الاباس للمحرم ان يحتجم
 او يفتصد او يجبر الكسرا ويختتن لان ذلك ليس من محظورات الاحرام (من) مثله وله نزع منه
 اذا اشتكى * باب فيما يتعلق بالحج عن الغير والوصية بالحج (علك) دفع الى آخر ثلثين دينارا على
 ان يحج منه فحج منه بذلك فلما فرغ انفق في الرجوع من نفسه ثلثين بعد نفاذ ذلك فان كان هذا
 بخوارزم فلا يصح ويضمن (يت) اوصى بان يحج من ثلث ماله وامر وصيه بذلك وفرض القيام باقامة
 فريضة الحج بعد موته الى رجل بعينه وعين للحج شيئا معيناً بحيث يخرج من ثلثه ثم صار الطريق مخروفا
 والشيء المعين لا يفي لا قامة الحج لما في ذلك من تحمل المشقة والحاجة الى زيادة النفقة لكي يقام العبادة
 فلوتصرف الوصي في الشيء المعين ليزيد او الذي فوض اليه القيام باداء الحج ليس له ذلك بل يحج
 من ذلك المال من حيث يبلغ (فع) اوصى الى رجل ليحج عن ثلث ماله وتعد وعليه المشي الكعبة فله
 ان يقرض ذلك الثلث باذن القاضي (فعمد بفتح) اوصى بان يحج من ماله عن ابيه الميت يصح وعن
 ابي بكر الاسكاف اوصى بماله ليحج عنه ان حسن الطريق والاصرف حيث يراه الفقهاء ومن وجوه البر
 فالوصية جائزة واذا اختلف القوافل فعلى الوصي ان يحج به عنه اما بالخروج واحد او اثنين او عشرة
 فلا بد فع بل يمسه عشرون ثم يتصدق به على الفقراء لانه اعظم وجوه البر * باب في مسائل متفرقة
 (صت ظم) صلى الظهر والعصر يوم مرفة في وقت الظهر فليس له ان يتنفل بعد ما صلى العصر (فع)
 قال الصمرقندي قال بعض فقهاءنا حج الغني افضل من حج الفقير لانه يؤدي الفقير الفرض من مكة
 وقبل ذلك متطوع في ذهابه وفضيلة الفرض افضل من فضيلة التطوع * كتاب النكاح وانه يشتمل
 على سبعة وعشرين بابا * الباب الاول في الالفاظ التي ينعقد بها النكاح وما يتعلق به (فع) قال
 لاجنبية بالحج اخشوا ربي ما برأ ذنار فقالت قازين ويعلمان انه عقد نكاح بينهما لا يصح حتى يصرحا
 بالنكاح او ما يقوم مقامه (فع شم) قال لها اخشوا قاريج ما في نكاح بكن ادبنار فقالت نعم فقال

الزوج أرقامين يا حقا زين بنعقد النكاح (فصح) قال لها بالبح اما ناسيدج في سد دينار فقالت هي
 اما براد دينار بحقرة الشهود صح (شمر فع) قال لاخر بالبح هافر نيد يا غدا ام في سد دينارون كابين فقال
 الاخر قبلت صح النكاح وان لم يقل الاب هافر نيد في نكاح لانه صار متعارفا فيه (ط) في نحوه اختلف
 المشائخ (شظ) وهل بنعقد النكاح بلفظ الاعطاء او قال بالبح هي هافر نيد فقال له هافر نيد فلان كان
 المجلس للوعد فوعد وان كان للعقد فنكاح (شمر) قال زوجتك بنتي بكذا ان كان ساكنا فقال له اب المرأة
 ادفع الي المهر فقال الزوج شهاد فهو قبول في المجلس وبعد لا يكون قبولا (فع هي) ليس بقبول
 (فع) خطب لابنه الصغير لكن قال في العقد هل زوجتني بنتك بكذا ولم يقل لابني فقال ابو الخطيبة
 اعطيتها لا بنك فلان بكذا الا يصح (شمر) قالت لرجل تزوجتك على عشرة دنانير فقال الرجل
 زوجت نفسي منك يجوز ولا فرق بين ان يكون هذا من جانبه او جانبها (ن) ابو بكر خنثى مشكل
 زوج من خنثى مشكل آخر برضى الولي فكبر اذا الزوج امرأة والزوجة رجل فالكناح جائز عنده
 لان قوله تزوجتك يستوي من الجانبين في جواز النكاح وقال (ت) لو ظهر الزوج غلاما والزوجة
 جارية جازوا الا فلا (بج) قام احد الزوجين قبل القبول بطل قال رض وهذا مستقيم على احد
 الروايتين في البيع دون الاخرى فانه لو قام احد المشتريين ففى بطلانه روايتان (بمر) ان كان
 حمل زوجتي بنتا فزوجتكها بكذا افولدت بنتا لم يصح لعدم كون الحمل محلا للنكاح حتى لو قال زوجتك
 هذا الحمل وكانت بنتا لم يصح (تج) قالت زوجت نفسي منك بعد انقضاء عدتي لا يصح وكالا يصح
 تعليق النكاح بالشرط لا يجوز اضافته الى وقت مستقبل (بس) له بنتان ايم وذات زوج فقال لرجل
 زوجت بنتي منك ولم يصحها صح ولو زوجت نفسها منه فلم يقل شيأ بل دفع اليها المهر في المجلس فقبول
 (بمر) مثله (قبي) لا ينعقد (قبي) قال لها بحقرة الشهود خوبشقي رايزني يدن ده فقال شاباش
 فان قالت استهزا فردوا نكان فيه دلالة قبول فقبول (بمر) لا ينعقد (فصح) قال لها زين من باش فقالت
 باشه كيرا وقال خوبشقي بمن دادني فقالت داد كير بنعقد اذا الواو ات به التحقيق (عس) قال
 لا امرأة السلام مايك يا زوجتي فقالت السلام عليك يا زوجي بحضر من الشهود لا ينعقد (بج) قال
 لها هل زوجتني لنفسك بكذا انقالت بالبح لا محال قبولوا بدني النكاح محتمل ان يكون النكاح ظاهرا وان

ليكون قبله خطبة وان يكون عقد في يوم الجمعة وان يتولى عقد ولي رشيد وان يكون بشهود عدول
 * بالب في الشهود (بم) زوج عبد وامرأة وهو حاضر بشهادة رجل واحد سوى المولى جاز وكل
 في الامة (بم) لا يجوز فيهما بخلاف البنت البالغة وقال استاذنا رض فيهما روايتان (فم) فقول
 زوج رجلا امرأة بشهادة واحد والزوج حاضر ساكت ينعقد ولو تزوجها بحضرة النائمين ففيه اختلاف
 المشائخ والاصح انه ينعقد (بم) تزوجها ليلان سمع الشهود صوتها ولم يروا شخصها يصح ان كانت في
 البيت وحدها والا فلا وكل في التوكيل * باب في نكاح الصغار والصغائر (بم) يصح (بم) يصح تزوج
 امرأة بغير اذن ابيه ودخل بها لا مهر عليه وفي العبد المحجور يجب بعد العتق لاله ضمان قول
 (بم) فب (بم) زوج بنته البكر البالغة برضاها فدخل المحجل واشتري بها جهازا لها وسلمه اليها فليس
 لها انكاره لان الاب ماذون بشري الجهاز عمرنا وعادة ومروءة علمت ولم تعلم انه اشتراها من مالها
 (بم) زوج بنته الصغيرة من رجل ظنه حرا الاصل وكان معتقا فهو باطل وقال رض وينبغي ان يكون
 بالاتفاق (ط) رجل زوج بنته الصغيرة من رجل ظنه مصلحا لا يشوب الخمر واخبره الناس بذلك
 فوجد شرابا مد منا ان لم يعلم الاب شرابا وكان غلبة اهل بيته الصلاح فالنكاح باطل بالاتفاق وانما
 الخلاف فيمن زوجها من رجل عرفه غير كفو (ظم) ولو زوجها القاضي من غير كفو لا يصح (عص)
باب البنت ان يقول لاب الزوج اذهب بها الى بنت زوجها وان كان الزوج صغيرا * باب في نكاح
الابكان * (شم) رفع استأمر ابنته البكر البالغة وقال لها ان فلانا يذكرك بمهر كذا فوثقت من مكانها
 وهي ساكتة هكذا امرتين فزوجها الاب جاز (فع) استأمر البكر فسكتت فوكل من يزوجه ممن نجا
 جاز ان عرفت الزوج والمهر (شم) فثله ولو وكل وحلا بتزويجها قبل الاستيما ثم استأمرها
 التوكيل بذكر الزوج وقد رالمهر فسكتت فزوجها جاز (ط) سكوت البكر عند العلم بنكاح وكيل الاب
 كسكوتها عند نكاح الاب (بم) ليس برضا وعنه ان علمت وقتد العرو عن انه وكيل الاب فهو رقا
 (شم) قال لها ممها الذي هو وليها لا غير هل وكلتني في امر كذا ان ازوجك لي ما استصوب فسكتت
 فزوجها من ابنته او غيرهما بغير رضى وعلل ارضا (بم) زوج البالغة وليها بحضرتها وعلمها
 فسكتت ولم يحتمل ما ففيه اختلاف والاصح انه رضا (فب) انه رضا (بم) سكوت المعتقة الكول

لبالغة عند استئثار مولاها رضا (بفتح) امتاموها في نكاح رجل بعينه فسكتت او اذنت ثم جرى على
 هذان الزوج قبل الزفاف ما وقع به الفارقة فليس له ان تزوجها منه بحكم ذلك الاذن لانه انتهى بالعقل
 * باب في الاولياء (شمر) يجوز لا حد الاولياء المستويين في الدرجة ان يتفرد بالاعتراض اذا سكت
 الباقيون (قرب) ام الاب اولى بتزويج الصغيرة من الام (ط) من عطاء السغدي الاخت لا با
 وام الاب اولى من الام في تزويج الصغيرة ثم قال والنساء اللواتي من قوم الاب لهن ولاية التزويج
 عند عدم العصبات باجماع بين اصحابنا وهي الاخت والعمة وبنت الاخ وبنت العم فاما الام والنساء
 اللواتي من قبل الام فلهن ولاية عند البخينة وابي يوسف خلا فالمحمد ثم قال (بمر) وما ذكره شيع
 الاسلام عطاء السغدي من الاجماع فمستقيم في الاخت لاني العمة لانها من ذوى الارحام (بمر)
 ولا يجوز لو قيل الاب ان يتزوج بنته الصغيرة باقل من مهر مثلها * يا ب في الكفاءة * (شمر) فع
 هي كرجل ارتد والعياذ بالله ثم اسلم فهو كفول من لم يجز عليها ردة (شبهه فع) غير الاب والجد اذا زوج
 الصغيرة ممن لا يقدر على المهر والنفقة لم يصح (بمر) زوجت نفسها من غير كفور لها وليا ن فرضي
 احد هما لم يبق للاخر حق الاعتراض كالا بتداء (ففتح) الحائثك ليس بكفول لبنت الالهقان وان كان
 معضرا وقيل هو كفور * باب في الشروط في النكاح * (بمر) زوجت نفسها من رجل على ان يطلقها
 يغل ما دخل بها فعند ابي حنيفة نحل للزوج الاول وعند ابي يوسف النكاح فاسد وعند محمد رح صحيح
 لكن لا يحل للاول وفي المسعودي فان تزوجها على ان يطلقها الى عشرة ايام فالنكاح جائز والشرط باطل
 (ففتح) قالت زوجت نفسي منك بذلك على ان يكون امر طلاق بيدي فقال قبلت النكاح لا الشرط
 لا يصح هو الصحيح (بفتح) تزوجها على انها بكر فلم تكن بكرا او على ان تدفع اليه المرأة كذا فلم تدفع او على
 العكس صح النكاح * باب في حرمة المصاهرة * (شمر) نظرا الى فرج صبية مثلها تجماع او على العكس
 ثبت حرمة المصاهرة (بمر) صبي مسته امرأة بشهوة فان كان ابن خمس سنين لم يكن مشتبه للنساء
 فلا يثبت حرمة المصاهرة وقال في ابن قت او صنع ثبتت حرمة المصاهرة (ظمر) صبي قبلته امرأة امية
 او على العكس بشهوة قال رايت رواية منصومة عن الفقيه ابي جعفر ان كان الصبي يعقل الجماع
 ثبتت حرمة المصاهرة والا فلا وكل ابنت المرأة الصغيرة قبلت زوج امها بشهوة او على العكس لم كانت

كُتبت خمس سنين لا تثبت وفي بنت التسع تثبت وكذا في بنت السبع ان كانت ضخمة مشتهاة والا فلا
 (ط) ادخلت ذكر صبي في فرجها والصبي ليس اهل الجماع تثبت حرمة المصاهرة (ط) قبل المحزون
 ام امراته بشهوة او لسكران بنته تحرم (تج) وحرمة المصاهرة لا يرتفع النكاح وكذا لك بالرضاع
 حتى لا يعل لها التزوج بزواج آخر الابعد المتاركة والوطى فيها لا يكون زنى * باب ما يجوز من
 الا نكحة وما لا يجوز * (شم) اهل الحرب الذين هم يقرب دارنا معطلة فلا يجوز للمسلم ان يتزوج
 من نسائهم (عك) مثله (يحي) تزوج امة ثم حيدتها لم يجز وفي الجامع والزبادات يجوز وبه
 (ظت عك) وقوله في مختصر القدوري ولا يجوز الجمع بين امرأتين لو كانت كل واحدة منهما
 رجلا لم يجز له ان يتزوج بالاخري في الحرمة المؤبدية وانها موقفة ثزول بزوال ملك الزوجين (بم)
 شفعوي المذهب تزوج بحنفية بغير ولى لم يجز وعلى عكسه جاز (يحي ظت) يجوز للمناكحة بين اهل
 العدل وبين اهل السنة الذين يقولون بالروية عند فقهاءنا مثل الحسن البصري من التزوج بحنفية
 فقال يجوز بشهود (حم) لا يجوز (عك) يصف السائل لحماقته * باب في النكاح الفاسد * (بم)
 اتت بولد في النكاح الفاسد يثبت النسب بغير دعوة (ش) الخلوة في النكاح الفاسد لا توجب المهر
 والعلة في الشامل اذا اتاها في الدبر في النكاح الفاسد لا يجب المهر لانه ليس بمحل النسل (خج)
 تزوجها في عدة غيره ودخل بها فعليه الاقل من المسمى ومهر المثل وعليها العدة ويتد اخلان
 (صغر) قال ابو القاسم الصفار ابتداء العدة في النكاح الفاسد من الوطى الاخير وهو قول زهير وقال الفقيه
 ابو جعفر هو قول ابى يوسف من وقت الفرقة (بم) من وقت المتاركة وعام غير المتاركة شرط لصحة
 المتاركة وهو الصحيح حتى لو لم يعلمها لا ينقض عدتها (بم) المتاركة لا تكون الا بالقول كانت مدخولة
 او لم تكن حتى لو تركها ومضى على غيبتها سنون لم يكن لها ان يتزوج باخر (فسيح) ذلك في المدخولة
 وفي غيرها بتفريق الابدان وهو تركها على قصد ان لا يعود اليها (بم) في النكاح الفاسد يستقبل كل
 واحد منهما بنفسه قبل الدخول بالاجماع وبعد الدخول مختلف وعام المرأة في المتاركة ليس بشرط
 في الاصح كافي النكاح الصحيح وبه (ظم يحي) وانكاح الزوج النكاح بحضورها متاركة والا فلا كذا
 اللوكيل الوكالة هكذا امن ابى يوسف راج وقوله المرأة عند غير العادل من اروي بين ارم متاركة

* **باب في الرضاع** * (فمع سى) امرأة كانت تعطى ثدييها صبية واشتهر ذلك بينهم ثم تقول لم يكن
 في ثديي لبن حين القيتها ثديي ولا يعلم ذلك الا من جهتها جازلا بنها ان تزوج بهذه الصبية
 (فمع) زنى بامرأة تحرم عليه بنتها من الرضاع وهي منصوبة في (ص) بمثلته ولو ارضعت ابن رجل
 وللمرضعة ام يجوز ذلك للرجل ان يتزوجها وكذا يجوز ان يتزوج بنت المرضعة التي ارضعتها مع ابنه
 (بمع) ارضعت صبية اسمها عائشة ولزوج المرضعة بنت من زوجة اخرى صارت هذه مع عائشة اختين
 من الرضاع ولا يجوز الجمع بينهما في النكاح اذا ارضعتها بلبنه * **باب في المهور** * (شم) تزوج
 بامرأته وهي حلال له بمهر معلوم لا يجب المهر (فمع) يجب ويجوز الزيادة في المهر من غير شهود
 (فمع شبن) افترقا وبقي عليه عشرة دنانير من المهر ثم تزوجها بتلك العشرة فهو تزوج بمثلها (بمع)
 قالت زوجت نفسي منك بخمسين ديناراً و ابرأتك عن الخمسين فقال قبلت ين عقد بمهر المثل
 (بم) مريضة زوجت نفسها باقل من مهر مثلها ثم ماتت فليس للاولياء ان يبلغوه الى مهر مثلها
 (قب) قالت زوجتك بمهر جائز في الشرع ينصرف الى مهر المثل (فمع) مثله (بم) ينصرف الى
 عشرة دراهم (بمع) اختلفا في هبة المهر فقالت وهبته لك بشرط ان لا تطلقني وقال بغير شرط فالقول
 قولها (بم) عادة خوارزم ان النساء لا يطلبن المهور الا عند الفراق او بعد الموت فهو تأجيل عرفا
 ولو طلقها رجحيا لا يصير المهر حالا حتى تنتقض العدة وبه اخذ عامة المشائخ (قب) يصير حالا (فمع)
 مثله (مع) لها طلب المهر مع الحمل لكن للقاضي ان لا يسمع ذلك مادام حلالين (بمع) المهر في عرفها
 فيوم مؤجل ولها المطالبة متى شاءت (بم) ولو تزوجها بازيد من مهر مثلها على انها بكر فاذا هي
 ثيب لا يجب الزيادة (بم) وكل اخاه ان يتزوج ابنته فزوجها الوكيل كرها وزفت اليه كرها ودخل
 بها كرها يجب مهر المثل (بم) ولو وطئ المطلقة ثلاثا مرارا على ظن انها تحل له فعليه بكل وطئ مهر
 ان ادعى الاشتباه عند كل وطية ولو وقعت بين الزوجين حرمة المصاهرة ثم وطئها قبل المتاركة
 لا يحل وعليه مهر المثل وبعد المتاركة يحل (ط) قبل الزوج ام امرأته او بنتها او على العكس ثم وطئها
 لا يحل عليه ادعى الاشتباه او لم يدع لاختلاف الصحابة فيه (بم) ولو قال لغير المدخولة ان خلوتك
 بك فانني طالق فغلا بها يجب نصف المهر لا كاله (بمع) دفع الى زوجته مالا فقالت هي من المهر وقال

الزوج ودیعة فالقول قولها ان كان من جنس المشروط والا فللزوجة (فك عك) تزوجها بکوباس ولم ید کرطولا ولا عرضا فعليه کرباس من قطن يبلغ ديناراً (عس) تزوجها وخلا بها وقال لم اجامعها وصل فته فعليه كمال المهر (دم) خلا بها ولم تمكنه من نفسها ففيه اختلاف المتأخرين (فعم) صغير یقد رعى الا یلاج زفت اليه امرأته وهی صغيرة تجامع مثلها وخلا بها لا یجب كمال المهر كالمریض القادر اذا لم یشته (شم) یسج) خلوة الصبی الذی یتحرك آله ویشتهی ینبغي ان یوجب كمال المهر (خج) یتأكد المهر (یسج) افترقا فقلت افترقنا بعد الدخول وقال الزوج قبل الدخول فالقول قولها لانها تنكر سقوط نصف المهر * باب الزیادة فی المهر * (ط) الزیادة فی المهر بعد هبة المهر تصح (فمح) قال بعد الهبة جعلت الفادرهم مہرك لا یلزم (فمح) جدد للحال نکاحا بمهر یلزم ان جدد لاجل الزیادة لا احتیاطا (عك) ابرأ ینى فانی امهرک بمهر اجدید انا برأته فجدد لها امهرامع الحل فی هذه الصورة یرأى من المهر الاول ویجب الجدید (فك) تزوجها بمهر جدید مع قیام الحل ففي وجوبه اختلاف بین ابی یوسف ومحمد (خج) وهبت او ابرأت ثم جدد بمهر فعلى قیاس قول ابی حنیفة ومحمد یثبت خلاف ابی یوسف وقیل بالاتفاق لا یثبت الثانی بعد البراء وانما الاختلاف فیہ حال قیام المهر والاصح انه مختلف (عك حم) لا یثبت الثانی * باب فی نکاح الکفار والمرتد * (فمح) مجوسی اسلم وتحتہ اختہ تبین بدون تفریق القاضی (فعك) جاهلة متنی خاصمت الزوج اظهرت کلمة الکفر مغایظة او فرار عنه تحرم اللعینة وتجبر علی الاسلام وکل قاض ان یجند النکاح بینهما بمهر یرسیر ولو بدینار رضیت او ابت (حم) مثله (ن ت) تجبر علی الاسلام وتعزیر خمسة وسبعین ولیس لها الا التزوج بزوجه الاول (فمح) مثله (ط) تجبر علی النکاح وبعض مشائخ بلخ منهم (جه فمح) وابو القاسم الصفار واسمعیل الزاهد من ائمة بخارا وبعض ائمة مہر قند كانوا یفتون بعدم الفرقة بردتها حسمالباب المعصية وفي الجامع الاصغرکان شاذ ان نوابو نصر الذبوسی یفتیان بانها لا تبین (شص) المرتدة مادامت فی دار الاسلام فانها لا تسترق فی ظاہر الروایة وفي النوادر عن ابی حنیفة انها تسترق (صت) ولو کان الزوج عالما استولى علیها بعد الردة فتكون فی المسلمین علیها بحنیفة رج ثم یشتريها من الامام او یصرفها الیه ان کان مصوفا

فلو اتى بنت هذه الرواية حسما لهد الامر لا يأس به قلت وفي زماننا بعد فتنه الفتنة العامة
صارت هذه الولايات التي غلبوا عليها واجروا احكامهم فيهم كخوارزم وماوراء النهر وخراسان
ونحوها صارت دار الحرب في الظاهر فلو استولى عليها الزوج بعد الردة يملكها ولا يحتاج الى شرائها
من الامام فتبقى في يده بحكم الرق حسما لكيد الجبهة ومكر المعرة على ما اشار اليه في السير الكبير

* **باب فيما يتعلق بنكاح العبيد والاماء** * (بمرفع) اذن لعبد في التزوج ثم ابقى لا يبقى ما ذونا
(خج) فيبقى ما ذونا (بم) سكوت المولى عند تزوج العبد ليس برضى (بمخ) اذن لعبد
ان يتزوج فلانة باللف فتزوجها بالغين يتوقف الحل على اجازة المولى (فمع عك) اشترى جارية تحت
زوج قبل الدخول ثم دخل بها في ملك المشتري فالمهر للبائع (معت) باع عبد بعد ما زوجه امرأة
فالمهر في رقبة الغلام يدور معه اينما دار هو الصحيح كدين الاستهلاك (جمع بو) المهر في الثمن
(معت) زوج عبد حرة ثم اعتقه تخير في تفرمين المولى او العبد (شم) يضمن المولى الاقل من
قيمتة ومن مهرها (بو) زوج مدبرة امرأة ثم مات المولى فالمهر في رقبة العبد يوخذ به اذا اعتق
في التجامع التجاري الامة كالحر في حق النكاح حتى استحققت مطالبة الزوج بالنقسم والوطى
والشفقة * **باب فيما يجوز للزوج والزوجة ان يفعل** * (شم) تزوج في البلد ثم اخرجها الى الرستاق
فاثبت ذلك فلها ذلك اذا حبست نفسها بالصدوق والا فلا (كص) والبدن الطاهر تزوج ببلدية في البلد
فولدت منه ثم اراد اخراجها الى الرستاق فلها الا باء ولوا اخرجها ثم ابت فلها ذلك (بمخ) انه ان
يخرجها الى الرستاق ان كان الرستاق قريبا قيل له ما القريب قال ما دون السفر قال رضى الله عنه
هو الصواب وقاويل ما اجاب به (شم كص) والبدن الطاهر ما اذا كانت المسافة سفرا فان ابا القاسم
الصغار هو الذي يختار قول البيهقي في منع نفسها من السفر بها لاجل المهر ومع هذا قال للزوج
ان يخرجها الى ما دون السفر وان لم يوف مهرها بعد فعرف بهذا ان للزوج ان يخرجها من البلد
الى القرية اذا لم يكن المسافة سفرا باتفاق بين البيهقي وصاحبيه وان لم يوفها مهرها (بمخ) امرأة
لا ينفق عليها زوجها ولا يكسوها ولا يوفها مهرها ولم يوف اليها لكنها لا تطالب به ليس لها ان تمنع
نفسها منه * **باب في الخفائة** * (بمخ) الام احق بالصغيرة وان كانت صبيحة السيرة معروفة بالفجور

أو كانت مطربة ما لم يفعل ذلك وإذا ائتمروا وتزوج كل واحد منهما فحضانة الصغيرة للاب إذا لم تكن
لها من تكون لها الحضانة ولو تزوجت الأم بزوج آخر وتمسك الصغيرة معها أم الأم في بيت الراتب
فللاب أن يأخذها منها (يخ) الصغيرة إذا لم تكن مشتهة ولها زوج لا يسقط حق الأم في حضانتها
مادامت لا تصالح للرجال إلا في رواية من أبي يوسف إذا كانت تصالح للاستيناس بها والصغيرة إذا كان
في حضانة الأم وهو من أولاد الأشراف يستحق على الأب خاد ما يخله فيه فيشتويه أو يستأجره (خج)
صغيرة عند جلة تغون حقها فلعمها أن يأخذ منها إذا ظهرت خيانتها * باب في ما يتعلق بنكاح
الفضولي وفسخ العيّن في تعليق الطلاق * (ش) المميز في النكاح الموقوف لو قال خل هذا من المهر أو قال
ادفعه إلى فلانة من المهر فهذا الجارة بالفعل (دفع) قال ادفع هذا إليها ولم يقل من المهر فهو اجازة
قولا وكذا لو قال بالبحر حلال من ياروز والاجازة بالفعل أن يدفع ما يدفع ويضم في قلبه أنه من المهر ثم
يظهر بعد الاجازة (ظم رفع فب) لو قال عند البعث هذا من المهر فهو اجازة بالقول (ظم رفع)
وصول المنقول المبعوث إليها ليس بشرط للصحة (فب) لا رواية في مجرد البعث وقيل يكون اجازة
ولو قال ادفع إليها هذا الشيء فهو اجازة بالفعل (ق) حلف لا يطلق امرأته فخلعها عنه فبيرة
فإن اجازة باللسان حث وان أخذ بدل الخلع لا يحنث (شمر) لو قال بالبحر خجيا كام كالم حلال
يوزن حين فلانة فهي طالق ثلاثا لا سبيل له إليها يعني بدون فسخ العيّن (بمر) أن تزوجت فلانة
أو دخلت في نكاحي فهي طالق ثلاثا فزوجها منه فضولي واجاز بالفعل طلقت ولا ينفعه هنا نكاح الفضولي
(ط) عن نجم الدين النسفي رج كل جواب عرفته في قوله كل امرأة أتزوجها يعني من جواز نكاح
الفضولي فيه فهو الجواب في قوله كل امرأة قد خل في نكاحي لأن دخولها في نكاحه لا يكون إلا بالتزوج
فكان ذكر الدخول في نكاحه كذا الزوج قولاً فكان تعليقه به فيمنحلي العيّن قبل الاجازة فلا يحنث
وإذا قال كل امرأة تصير حلالاً لي فهذا أو ما لو قال كل امرأة قد خل في نكاحي سواء قال رضي الله
عنه إلا أن جواب (شمر) (بمر) أحسن سئل (شمر) قلل كلما تزوجت فلانة أو زوجتني بعقل
فضولي وأجزت بقول أو فعل أو كما تصير فلانة امرأة لي أو زوجة لي فهي طالق فهي ثلاثا قال هذا كله
هل له طريق أن يتزوجها ولا يحنث من الحكم فكتب نعم طريقه نكاح الفضولي وإعطاء شيء من المهر

قال ابن من كان هذا القول لا يحل له يعني (نفسه) وقد كره الامام من مشي النظر وعلى ذلك ينال النيسابوري
 ابن فعل الفصول في فسخ هذا الاصل مع الطلاق (بم) كمال لا جنتية هو كه كه تود ونكاح من آتى بهن
 من هيكه باشد توازن من يسه طلاق فصول هين زين را از بهر وى خواست و وى بفعل اجازت كرد
 لا يقع الطلاق (رفع صوت) قال ان تزوجت فلانة فهي يثا شوا ان عقد لها فصولي فهي يثا وان حكم
 الحاكم بصحة النكاح فهي يثا فطر بقة الحكم بقسح اليمين بعد دعوى صحيحة قال رضى الله تعالى عنه
 ولا حاجة الى هذا التكلف فانه لو عقد له فصولي ينحل اليمين لا الى جزاء ثم يحيز بالفعل فتمت خلا لا
 له ولو قال بالبح كاه فصوليك نكاح اكا فثا فطر بقة فصح اليمين لانه يراد به العقل المقرون بالاجازة
 (فب) قال اكر فلانة زن من شود فهي طالق ثلثا فتزوجها له فصولي واجاز بالفعل لا تطلق هو الاختار
 (رفع) قال في المصاهرة ان اصلحت هذا الامر فالحلل على حرام فعقد له فصولي واجاز بالفعل
 لا يثبت (تج) قال بالبح كام يانافام وذا نكاح او قال ان صارت حلالي فهي طالق يثبت بعقد الفصولي
 قيل له لا ترك مد هيب نجم الدين النسفى رح قال نعم لان هذا تعليق بالملك لا يسببه والملك يثبت
 عند الاجازة فيقع قال رضى الله عنه وهو الصحيح ولو قال هرز نيكه او را بود و باشد لا ينفعه نكاح
 الفصولي قال رضى الله عنه وسمعت (رفع) في مجلسين بقول قال لها اذ تزوجك الفصولي واجزت
 نكاحك فانت طالق لا ينقذ اليمين اصلا وامر عليه بعد مباحثات كثيرة ويقول اليمين لا ينقذ الا
 في الملك او مضافا الى سبب الملك ولم يوجد شي من هذا لان سبب الملك انما هو الزوج ككشى واكثر
 اصحابه لم يعجبنا هذا الجواب (بم) ولو زوج اجنبى صغيرة لاولى لها ثم بلغت بعد شهرين فاجازت
 اجاز ولو تزوج لابنه البالغ بغير امره فقال ابنه ان كان ابى خطبها لي فهي طالق ثلثا لا تطلق (ظم) زوج
 لابنه البالغ امرأة بغير اذنه وضمن المهر فاجاز النكاح لا يكون اجازة للضمان (فب) هو اجازة للضمان
 (يحيى) زوج ابنه البالغ امرأة بغير اذنه ثم بلغه وبخلها فهو اجازة (بم) مثله (فب) الا اذا المهر
 او قبلها بشهوة وعنه اجازة مطلقا (فج) زوجت نفسها بغير اذن الاب ولبنه الخير فاحل في تجهيزه
 فهو اجازة (فب) صبية زوجت نفسها وليس لها ولي ولا قاضي ينقذ ويتوقف على اجازتها بعد البلوغ
 (فج) الا صوب في زمانها فحق من قال ان تزوجت فلانة فهي طالق ان يتزوجها يعتد بالفصولي

ولا يشترط في عقد النكاح المهر لان قسمة المهر ظاهر الا يغفلون عن الاستشام فلا ينفك قسما ثم خصصوا عقد الشافعي
 ونحوه (فتح) الاحتاج في نفاذ اجازة عقد الفصول الى معرفة الفصول (بم) طلق منكوحة نكاحا موقوفا واحدة
 او ثلثا في اجازة (م) ابن سماعة عن محمد بن زاذلان اجازة ولو قال فهي طالق فعلى ابن عمر بن الخطاب اجازة
 وتطلى وعند محمد بن زاذلان لا تطلق (بم) اوجه الفصول ثم بحث الزوج اليه هل ينفك باقبضت لا يكون اجازة الا
 اذا قيل لها ان الزوج عنك اليك وجهه نكاح وقبضت فهو اجازة (فتح) ازوج له ففصولي وبحث قوم المرأة
 اليه فيها بالقبض بعد اجازة (ش) قيل له في عقد الفصول كم تجعل المهر فقال كل ادينها ونهتوا كيلا
 وكل اذا قال انما ارض بعشرين لا باكثره وان زاد الفصول شيئا قليلا ولو نصف دينار لا ينفك (فتح) قال
 كل امرأة تزوجه فهي طالق لثالث اجازة عقد الفصول بالافعل ثم خالفه بعد ذلك ثم تزوجه بنفسه ينعق
 الثالث (فتح) قال مشايخنا الحنابلة يرون حوايل الليث لا يباح بان يورث في تحليق طلاق الاجنبية بنكاحها
 بقول الشافعي رجع انه لا يقع وعند ذلك يصح القول بالحل اذا اتصل به قضاء القاضي بفسخ المهر
 او اذا اجاز الحالف عقد الفصول بالافعل (ب) باب فيما يتعلق بالتحليل ونكاح المطلقة لثالث (فتح) عن
 الصديريين البرزديين محمد بن علي بن سعيد بن المسيب رجع عن من عهده في ان الدخول بها ليس بمشروط
 في صيرورتها حلالا للاول (ش) ولو قضى به قاض لا ينفك قضاؤه فان شرط الدخول ثبت بل لا ينفك
 المشهورة (ش) بحث في التحليلات الثالث وياخذ الوشي في ذلك وتزوجها للاول بدون
 الدخول الثاني هل يصح النكاح وما جزاء من يفعل ذلك قالوا ان يشهد ويصدق (فتح) فقيه يفتي بمن عهده
 سعيد بن المسيب وتزوج للاول فقال بقيت مطلقة بذلك ويعد راتقيه (عن) (ب) بالحل اذا اولج الى
 مكان البكارة محل للاول والاموت لا يقوم مقام الدخول في حق التحليل (ط) وكل المحلوة في نوازل
 هشام اذا قال في دبرها لا تحل للاول (ص) والزوج الثاني لا يحد مادون الثالث الا بالدخول
 (فتح) بحث قال لها انك علفت هذا الذي ارعيت طالق لثالث علفت ونعت نفسها عن الزوج لثالث
 امرأه وتزوجت باخره وحل بها وطلقتها وانقضت عدتها ثم طلقت من الاول ان يجد لها نكاحا فافعل
 غير عالم بما صنعت وهي في بيتها لا يجوز لها ذلك ولا تحل للاول (عن حم) لا ينفك فان في حق املا
 العن قضاء وبحث قال في دبرها (ش) طلق امرأته لثالث افكر وعاهب طهرها قلها ان تزوج باخر

العدة ديانة (عنه) لا يجوز في المذهب الصحيح (عنه) حلف بثلاث فظن انه لم يحلف ولم يثبت
 بالحدث وطدت ان قالوا اخبرته بكون المهر فاذا غاب عنها بسبب من الاستيفاء فلها التحليل ديانة لا
 قضاء قال (عنه) سالت عنها السيد ابا شجاع فكتب انه يجوز ثم سألته بعد مدة فقال لا يجوز والظاهر انه
 انما انحاب به في امرأة لا يوثق بها (ص) شهد عدلان لا امرأة ان زوجها طلقها ثلاثا وهو يجهل ثم ماتا
 او غابا قبل ان يشهدا عند القاضي لم يسعها المقام معه وكنها اذا شهدا على رضاء بينهما فلان قد ردت
 على الصواب منه لم يسعها ان تعتد وتزوج بزوج اخر لا نهافي الحكم زوجة الاول قبل القضاء بالفرقة
 (ش) قالوا هل في القضاء ولها ذلك ديانة وكذلك ان سمعته انه طلقها ثلاثا ثم جحد وحلف انه
 لم يفعل فردها للقاضي عليه لم يسعها المقام معه ولم يسعها ان تتزوج بغيره ايضا قال رضي الله تعالى
 عنه بالحاصل ان على جواب شمس الاسلام الاول جندى ونجم الدين المنفى والسيد ابي شجاع
 وابي حامد والسرخسي محل لها ان تتزوج بزوج آخر فيما بينها وبين الله تعالى وعلى جواب الياقيني
 لا تحل (عنه) سأل مطلقه ثلاثا كيف صرت حلالا لي فقالت على وجه الشرع غير ما تظن نفيا للتوبيخ
 وتعيين الخبر ان عن نفسها يسعه ان يتزوجها قبل له فلو كان السائل فقيها قال الجواب مامر (عنه)
 لو قالت جللت لك او قالت حلاله كردم لا يحل له التزوج مالم يستفسرها لاختلاف الناس في كيفية
 التحليل قال رضي وهو الصواب * راجع في النسب والعين * (عنه) تزوجها وولدت ثم تبين انها امه ثبتت
 نسب الولد منه وورث ولو تزوج محزون امرأة بشهود دخل بها وولدت لا يثبت النسب منه جارية
 لها ولد فقال مولها وولدت هي مني ولد او لم تبين لا يثبت نسب هذا الولد منه (بهم) رجل له آلة
 قصيرة لا يمكنه ادخالها داخل الفرج ليس لزوجته حق المطالبة بالتفريق * بلاسب في عزل المرأة
 ما يجتمع بهما من يكون * (عنه) هل في حروقة الزوج باذنه او مكروه ونسبها كوايدين فهي
 للزوج وان منعها رجع هذا غرضه. نسبه في نفسها ولا يملكها الزوج ولو فسخ النكاح الزوج او دفع
 الاجرة الى الحائك في فصل المنع فهو متبرع لا يملك دفع الاجرة لزوجته ونفقة المتخذ فيا باء تغزق
 ففزلتم نعمت فيا باكثرية فهي للزوج ان كان النعم ياذنه والا فلا (ش) غلبت الظن بان
 الزوج التحلل له من قبل بلا فيا ت قبل النكاح هو لها حصة الطهر (خمس) رجل قوام على امرأته حتى

عليها ويشترى لها من الجوزة فهي تغزلها ويدفع الزوج غزلها الى الحائك فيستجبه اثوابا ثم وقعت
الفرقة بينهما فان كان نسجها لتباع اولا تخاذ الثياب له فهي له وان كان لها فهي لها * باب في الاموال
التي تدفع في المصاهرات والرجوع فيها * (عك) حمل الى الخطيبة امتعة من جنس ما حمل
اليهن في العادة ودفع اليه اهل الخطيبة مثل ما حمل اليهم فلا رجوع لهم فيه اذا افترقوا والمساهلة
في مثل هذا عزيمة فيما بينهم (فج) في المبعوث بالخ ائديك يطلبون في عرف جرجانية خوارزم
هو ما مثلا مثل لا محالة وفي رساتيق خوارزم يطلبون عوضا وان قل يرضون به جوف العرف والعادة
وينظر في كل بلدة الى عرفهم (شم) بعث اليها شيئا معيناً كما هو العادة ثم تزوجها ولم يخل بها وخلعت
نفسها منه بنصف المهر فليس له طلب ما بعث اليها اذا عروسته (مف ضح) له طلب المبعوث (فج)
له طلب العوض ان لم تعوضه (فمح) بعث ابو الزوج الى الخطيبة دسغيمان ثم اختلعت نفسها قبل
الدخول منه بالمهر ونفقة العدة ليس لاب الزوج ان يطالبها بما بعث اليها (فب) ان كان بعث اليها
ازهر مباركاد فكاح يرجع بالقائم دون الهاك (كح) خطب لابنه الصغير امرأة وبعث اليها قدرا
ثم فسدت المصاهرة فامبعوث للابن (فمح) ان عقد التكاح فهو للابن يسترده (فج حم) خطب
لابنه خطيبة وبعث اليها دنانير ثم مات الاب فان تمت الرصلة فهو لابنه والافصيراث وان كان الاب
حيما يرجع الى نيته (مح) ولا يسلك الابن الصغير ما بعث الاب بنفس قبض الاصحار (ز) بعث
بهذا ايا الى خطيبة ابنه ثم مات الابن قبل الزفاف يرجع الاب بالقائم منها دون الهاك وان بعث
الهدايا من مال الابن برضا لا يرجع (مح مح) بعث الى خطيبة بالخ ائديك وبعث قوم الخطيبة بيد
المتوسط ثيابا ببرسم العيدية وقالت هي لك عيدية فاقطعها ثيابا بفعل وهو بعث اليهم قدرا من العين
والفواكه ثم فسدت المصاهرة فهم يتحاسنون ويترادون الفضل ولا يترادون ما انفقوا في الصيافات من
الجانبيين (فج عك) العادة الجارية في بلدنا انه يضمن الخاطب انه يبعث اليه كل او الى ثياب الخطيبة
كذلك او يتخذ ابوها ثيابا له فافعلوا ذلك ورثت اليه وتفرقا بعد مدة ليس للزوج ان يعصب ما بعث اليها
من المهر اذا بعثت اليه في مقابلته ثيابا ولو ارسل الى خطيبة دنانير ثم اتخذ واليه ثيابا كما هو العادة ثم يقول
انقدتها من المهر فالقول قوله ولو كان قل اصرقوا بعض الدنانير الى اجرة الحائك وبعضه الى ثمن

الشيء والحناء والشمع لا يقبل قوله في التعيين قال رضى الله عنه فحاصل جوابه في هذه المسائل انه
 اذا بعث الدنانير الى جهة اخرى غير المهر لا يقبل قوله بعنه انه من المهر والا فالقول قوله انه من
 المهر وان اتخذ والعتيا با (ظن) بعث الى امرأته متاعا وبعث اب المرأة متاعا ثم ادعى الزوج ان
 المبعوث كان عبدا اقا فالقول له مع يمينه فان حلف والمتاع قائم للمرأة ان تردده وترجع بما بقى من المهر
 وان كان هو هلكا لا ترجع بالمهر واما ما بعث اليه اب المرأة ان كان هالكا لم يكن على الزوج شيء وان كان قائما
 وقد بعثه من مال نفسه يرجع وان كان بعثه من مال البنت برضاها لم يكن له ان يرجع (س) تزوجها
 وبعث اليها هدايا وهو ضته على ذلك ثم زفت اليه ثم فارقتها وادعى ان ذلك هاربة فالقول له فاذا استردده
 من المرأة فلها ان تسترد ما عوضته عليه قيل ولا يرجع كل واحد بما فرق على الناس صاحبها ذنبه
 صريحا او دلالة ولا بالماكولات من الاطعمة والفواكه الوطبة * باب فيما يتعلق بتجهيز البنات وقيام
الاختان والعروس * (بشم) زوج ابنته البالغة وجهازها بامتنعة معينة ولم يسلمها اليها ثم فسح العقد
 وزوجها من آخر فليس لها مطالبة الاب بذلك السحها لان التجهيز تملك فيشترط فيه التسليم (فجب)
 ولو كان له املى ايها دين فجهزها بوهام قال جهزتها بدنها على وقالت بل بما لك فالقول للاب (فصح)
 القول للبنت وعنه القول للاب فانه قال لو قال الاب كان لا مك على مائة دينار فاخذت الجهاز بها
 وقالت بل من مالك فالقول للاب قال رضى الله عنه ولعل الفرق بينهما ان ذين البنت على الاب
 معلوم في المسئلة الاولى وقد ادعى البراءة عنه فلا يصدق وفي الثانية انما صرف الدين باقراره وتكن
 مع البراءة عنه فكان القول قوله كمن قال للقاضي بعث هذا العبد من فلان وغاب قبل نقد الثمن
 يبيعه القاضي ويوفيه الثمن وان كان قضاء على الغائب لان كون الغيب للغائب انما ظهر باقراره مشغولا
 بحقه بخلاف ما اذا كان قبله معلوما لا يبيعه (ظني) دفع الى ام ولد شيئا لتتخذ جهازا للبنت ففعلت
 وسلمت اليها لا يصح تسليمها ما لم يسلمها ابوها وفي الصغيرة نفس الا تخاذ يكفيها لها اثبوت الملك لها
 في المتخذ (بم) بعث هذا الخطيبة دمتفيما وزفها الاب اليه بلا جهاز فله ان يطالب الاب بقدر المبعوث
 جهازا (صح) له ان يطالبه بجهاز مثله فان امتنع فله ان يحتج بما دفع اليه من دمتفيما وهو اختيار
 الامة الكبار وجمال الدين الريغدي موفى ويرهان الدين والى الصد والشهد (فعر عت) ولو زفت

اليه بلا جهاز فله ان يطالب الاب بما بعث اليه من المد فانبروان كان الجهاز قليلا فله المطالبة بما يليق
 بالمعروف في عرفهم (بفتح) يفتى بانه اذا لم تجهز بما يليق بالمعروف فله استرداد ما بعثه والمعتبر بما
 يتخذ للزوج لا ما يتخذ لها ولو سكت بعد الزفاف وما نافي يعرف بذلك رضا لم يكن له ان يخاضع بعد ذلك
 وان لم يتخذ له شيء (بفتح فعمد) صغيرة نسجت جهازا بمال امها وابيها وسعيها حال صغرها وكبرها
 فماتت امها وسلم ابوها جميع الجهاز اليها فليس لا خوتها دعوى نصيبهم من حصة الام (ففتح عمت)
 جهز ابنته وسلمه اليها ليس له في الاستحسان استرداده منها وعليه الفتوى قال رضي الله عنه الصواب
 والصحيح في تسليم ثياب الختن ما اجاب به (بفتح) انه اذا حملت الثياب التي اتخذت باسم الختن الى
 بيت الختن ثبت الملك له فيها اذا لم يكن الحمل اليه للروية والاسترداد بعد ها وان كانوا معا في الجهاز
 ثيابا باسم اخ الختن وحملت مع ثياب الختن الى بيته لا يثبت الملك لاختيه ما لم يقبضها (عفتح)
 امرأة نسجت في بيت ابيها اشياء كثيرة من ابريسم كان يشتريه الاب ثم مات الاب فهذه الاشياء لها
 باعتبار العادة (ظمر) صهر قال لختنه خذ هذه الدراهم واشتر بها لنفسك عتاييا ولا مك وديناجا
 ففعل فليس له دعوى الدراهم عليه (فب) ارسل الى ختنه ثيابا فقبضها ليس له استردادها اذا
 خاطها الختن (بم) الصهرة بعثت الى ختنها ثيابا ليس لها الرجوع بعده وان كانت قائمة وستق
 مرة اخرى انها اذا بعث ثوبا الى الختن بطريق الهبة فلها الرجوع ان كان قائما قال رضي الله عنه ووجه
 التوفيق بين الجوابين ان البعث الاول كان قبل الزفاف ثم حصل الزفاف واقعه كالهبة بشرط العروض
 وقد حصل فلا ترجع والثاني بعد الزفاف فترجع (بفتح) دفعت في تجهيزها لبيتها اشياء من امتعة
 الاب بعثته وعلمه وكان ساكنا وقت الى الزوج فليس للاب ان يسترد ذلك من بنته وكل الوا نفقت
 الام في جهازها مطهر ومعاد والاب ساكت لا يقسم (ظمر) بعثت عند الخطبة اليها اشياء من مودة
 فيها ديباج ثم زفت اليه ثم قال اخذت الديباج من البراز يعني لا رد فليس له ان يسترد ومنها جبيرا
 اذا بعث اليها ملو وجه التمليك (بفتح) اقترقا وفي بيتها جاريتة نقلتها مع نفسها واستخف منها حتى
 والزوج علم به ساكت ثم ادعاهما لقول له لان يد كانت ثابتة ولم يوجد المزيل بجانب الاختلاف
 في حصة النكاح ومصادره (ففتح خضع) تزوجها وكان في ذلك اشهرين ثم قال للزوج كنته غير بالغ حين

تزوجتها وهذا رجل تام الخلقة لا يصدق فيه وعليه تمام المهر واذا لم يطأها وهو غير بالغ لكنه خلا بها خلوة صحيحة فعليه كالالمهر (ط) قالت لزوجها تزوجتني بغير شهود وقال بل بشهود فاقول للزوج ولو قالت تزوجتني وانما صبية وقال الزوج لا بل كنت بالغت فاقول لها والاصل في جنس هذه المسائل ان الزوجان متى اختلفا في صحة العقد ونساده كالشهود فاقول لمن يدعي الصحة لشهادة الظاهر له واذا اختلفا في وجود اصل النكاح كما في المسئلة الثانية فاقول لمن ينكر الوجود ونص عليه في الجامع الاصغر كذا لك في فصل المذكور جواب (خج) في رجل تام الخلقة يكذب به الظاهر (بو) رجل تحت امرأة يدعي نكاحها غيره قبله وتصلقه الثاني لرغبته عنها ولغلاء مهرها ولادخول هناك بينهما يرجع اليها فان اقرت للاول فهي زوجته وان انكرت فلا بد له من البينة وقد بان من الثاني وعليه نصف المهر (ص) يدعي امرأة في يد غيره وقال طلقتهما وكنت مجنونا ان عرف منه المجنون بان كان رآه القاضي او كان مشهورا عند اكثر اهل ذلك المكان فاقول له * باب في القسم بين النساء * (فك) رجل له زوجة وجارية يبيت عند الزوجة خمس ليال من الاسبوع وليلتين عند الجارية وفي المطالعة فله ذلك اذ لم يقصد الاضرار بها (ظمر) مثله (ش) الا يتعين حقها في ظاهرها رواية في يوم وليلة من اربع لال ولكن يوم من الزوج بان يراعي قلبها ويبيت معها احيا فاروى الحسن عن ابى حنيفة رضي اذا كان له امرأة واحدة فاشتغل عنها بالصيام والقيام او بصحبة الاماء فخاصمته في ذلك قضى القاضي لها بليلة من كل اربع ليال لان للزوج ان يسقط حقها في ثلث ليال بان يتزوج بثالث سواها ثم قال والصحيح ان يوم مر بان يونسها بصحبة احيا فان من غير توقيت * باب في مسائل متفرقة * (فع) قالت لاجنبي تزوجني ولا اريد منك من حقوق الليل ولا من حقوق النهار فتزوجها لا يعذر بمنع النفقة والمبيت الا ان يترك ذلك بعد النكاح (فع) البقاي في القاضي يقول اذا عقدت عقد البكر فلي دينار وان عقدت عقد الثيب فلي نصفه يحل له ذلك ان كان لها ولي غيره والا فلا يحل له لانه يفترض عليه فقد آجر نفسه على عمل هو واجب عليه * كتاب الطلاق * وانه يشترط على ثلثين بابا * باب فيما يكون ايها ما وما لا يكون وما يكون رجعيا او باننا * (فع) قالت له ائلف لي بطلاق فقال احسبني مخلوقا عليه يقع ان نرعد ولو قال هفج دي باروز ديقع ولو قال هفج هيد غقي لا يقع (علف) مثله (خج) مثله (هفج)

فيه اختلاف الصحيح انها تقع لانها للتحقيق (ت) مثله (جمر) فتروي المبقالي قالبت طلقني ثلثا فقال
بالج خرجي ناداسيا م لا يقع ما لم يقل مسبا ميناك ولوقال خرجي نادغني يقع وان لم يقل هاتين لان قوله
غني لا يستعمل الا في المجرود (عك) مثله (جك) قالت طلقني فقال هزار براخين في يحكروا فان
حين يقع الثلث وكلز الوقال د نافي يحكوس قنبي يقع ان نوي وان لم ينو طلقت نفسها في المجلس
يقع (سي) لو قالت طلقني طلبة فقال خي اما هاذي شئي فقالت اي معناني كاهو خير فقالت اما انرا
اخياور هو قاربكسر الراء لا يقع شيخ وان نوي (فع) مثله وكذا الوقال هو قاربفتح الراء لا يقع وان
نوي (شم) قال لها في الغضب او تكماخ شيا وير ولم يقل براح ولم يكن له نية لا يقع شيخ (عك) يقع
الثلث وان لم ينو لانه ليست ههنا شيخ محصور سوى الطلاق فانصرف اليه (ع) قالت مزا طلاق دة
فقال الزوج ميد هم بالج كخيام هي قال بعض مشا ئح سمرقند يقع (فصح) قالت لزوجها ترا م طلاق فقال
ترامه طلاق باد يقع (فصح) براخ هافينج يقع كما حكى عن (فع) لانه وان كان للاستقبال لكن الزمان الذي
يعقب كلامه مستقبل (بو) مخاميناق يقع بغير نية وهو تفسير قوله طلقتك عن نوي ان نوي حقيقة
اللغوية قيل يصدق (عك) انك شياور براخ برفع الباء يفتي بالوقوع وعنه ان كان مظلوما يصدق
والا فلا ولو قال لها انت طالق خمسين طلبة فقالت ثلثا يكتفيني فقال الباقي لصاحبك تطلق كل واحدة
من المواقى ثلثا ثلثا وقال (طح) ومحمد بن شعاع وابو علي الرازي والشافعي لا يقع على صاحباتها
شيخ (ط) مثله لان ما وراء الثلث غير عامل اصلا وفيه حكاية احمد بن ابي عمران امتاذ الطها و
(جك) وخمير الربري قيل له اتاخ بات با حفت شياور براح او قيل له باور شيئا و براح فقال الزوج
شياورا وقال شي براد ينبغي ان لا يقع (صم) ينبغي ان يقع ومثله في (عك) قيل له انك امرأة
قال لا قيل له اتاخ بات فقال بات فان اشار الي شفته وقبضها بيدته يصدق وانه لم يعن المرأة والا
يقع طلبة عمرو الحافظ قيل له اتاخ بت اي جفتد فقال بات ان نوي تطلق والا فلا (خو) يقع رجعي
(جك) يقع بلانية للعرف (فع بو) قالت له طلقني اربع مائة فقال بالج اما احسد يقع (صم)
وعند م لا يقع شيخ * باب فيما يكون اقرا راي الطلاق والثلث والباثن * (يحي) قالت له طلقني
فانام طلبة بثلث فقال بل بشتين فقالت انام طلبة بثلث فقال بالج شي شي وقع الثلث ولا يقبل منه

تفسير (فج) مثله (سي) قالت له انا حرام فقال بل انت حلال ثم قالت بالبح كلو ما حلى حلال وحلال
 ادوك ما حلى حرام وحرام فهل اكله كلام ضائع لا يقع به شيء (شمر فج ص ١٤٢) هو قصد يق لها واقرار
 بالحرمة (فج) قيل له ما يصل امرأتك فقال بالبح مخاسيناه فهو اقرار بالطلاق ويحتمل البائن والرجعي
 والثلث فينوع (فج) بينهما خصومة فقيل له بالبح او شاحي مع امرأتك فقال بالبح پنداك وانج
 فيه الملك نيا والاخرة فهو اقرار بالثلث (علك يمت خيچ عمت) هو اقرار بالثلث (سي) يرجع اليه
 في بيان السبب لانه قد يقول ذلك لسوء خلقها وقوله پنداك وانج في الحقيقة تفسير قوله لا سبيل لي
 عليها (ظف) قال بالبح فاما د و پنداك بيت خيوفان انج فهذا اقرار بالثلث (بمر) فيه ونحوه
 اقرار بالثلث حكما لاديانة (فج) لا يكون الا بالنية (كيج) قالت له نازدي شي پراديك فقال الزوج
 والياختا من پراديك وايا خسيخ پراديك او قال وايا بخاس ياور تطلق ثلثا في الفصلين (بج) قيل له
 هل زوجتك طالق منك فقال بالبح اما هذا ر يا ويرفهي واحدة الا اذ انوي الزيادة على الجواب
 (بمر) ادعى على امرأة نكاحا وهي تنكر فقالت للمتوسطين اضر بوه حتى يطلقني فهو اقرار بالنكاح
 (ظف) بينهما خصومة فذهبت الى اقربائها فقيل له اين زوجتك فقال ابرأتني عن حقوقها ودفعت
 الصك لها وما كان دفع الصك فهو اقرار بالطلاق (بج) قيل له اعزن حرام تفسيره بالبح اي حرام
 وقد فقال لي فان كانت له امرأة ينصرف اليها والا فاني منكوحة (بمر) هذا اقرار بالحرمة مطلقا (قب)
 ان لم يكن معروفا بهذا الاسم فاقرار بالحرمة والا فلا (بمر) قالت له طلقني فقال ترا كدام طلاق
 مانده است يا كدام نكاح فهو اقرار بالثلث وكذا البوقال ترا في طلاق ما فله است و في نكاح يكون
 اقرار بالثلث (بج) قالت من زن حرام ترا من چه مي خواهي فقال الزوج جون حرامی آن كن
 كه زنان حرام مي كنند فهو اقرار بالحرمة ولو قالت اكتب لي الصك فانا حرام عليك فقال بالبح هزار
 ياور كياه حرام فهو نكاح ولو قيل له بالبح اخيد يورث (بج) شبهت في حرمة امرأتك او قيل له
 هل تشك في حرمتها فقال لا فهو ليس باقرار في حرمتها لانه يحتمل انها حلال لا شبهة لي فيه ولا شك
 يحتمل الحرمة (فج بمر) خلعها فم قيل له زن را چند طلاق دادی قال صد هزار طلاق يتم الثلث
 (قب) قال ان طلقني فلان نقل انه فارق امرأته وذهب فهو اقرار بالطلاق (شج) الاقرار بالفرقة

ليس باقرار بالطلاق لا اختلاف اسبابها (بفتح) قوله بالغ فاجتني انج بوار ادخ يمن اقرار بالبائن في
هر فتاقلت وفي زماننا يسمى به الصك بالطلاق الوجعي فراقا ايضا فلا يكون اقرار بالبائن (بلف) ولو
قال اذهبى وتحلى فاقرا بالثالث (فب) جماعة رافقت هر كرا از شمارن بطلاق است دهن جزئيل
بالغ جا يفا دهنه دهن زدند طلقت امرأة كل واحد منهم (م) لا تطلق (بم) دهنه جماعة الى شرب
الخمر فقال لي حلف ان لا اشرب الخمر وكان كاذبا فيه ثم شرب ذلك طلقت امرأته (بفتح) تزوجتها
ثلاث مرات بعد الاول لا يكون اقرار بالثالث ولو ادمت عليه اموالا وحرمة فقل بوجهها الى الصلح فقال
بالغ ما نبا كيه حلال اكفناكم دوا نغو شام كام فاقرا بالحرمة ولو اظهر نسخة فقيل له متي كتبتها فقال
بالغ او فاني مكى حلال منت فليس باقرار بالحرمة فلو قال لها زوجي نفك فاقرا بالحرمة كالمساومة
الا اذا كان النكاح بينهما ظاهرا (يف عك خو) قيل له طلقت امرأتك فقال لا فقيل انك راجعتها
فقال راجعتها تطيبا لقلبه لم يكن اقرار بالطلاق السابق (خو) علق طلاق امرأته بالشرط ووجد
فقيل له لم فعلت الشرط فقال بالغ نا وخكام يل فهو اقرار بالثالث (فج هو) والخطيبى الاقرار بالحل
لا يكون اقرارا بالطلاق (بفتح) وقوله پار پار خ نينا من فاكتب لها الصك اقرار بالحرمة (ظم)
اصطلى لها حنطة وقال احسبها من نفقة عدك فاقرا بالطلاق (شجر) شهد وامليه انه قال اكرأين
ون من حرام نبودى ورا دستورى قد ادمى تا اين جا آدمى لا يثبت الحرمة بهذه الشهادة
* باب في الطلاق الذي لا يقصد ايقاعه ونحوه * (شم) كتبت انت طالق وقالت لزوجها اقراه
فقرأه لا يقع ما لم يقصد به خطابها (سى) مثله (شز) يكرأ مسائل الطلاق عند زوجته ويقول انت
طالق ولا ينوي لا تطلق (بم) متعلم يكتب نا قلا من كتاب غنقل رجل قال وتوقف ثم نقل عنه امرأتى
طالق ثلثا وقاله باللسان وكتب وتوقف ثم نقل عنه ان لم ادخل الدار وقاله باللسان وكتب ولكن
قصده الحكاية لا الايقاع لا يقع (ظى) قالت لزوجها اقراه الدماء انت طالق بائن فقال
لا تطلق ابن مكان معروفا بالجهل (شز) فى (ز) مثل عن لفته الطلاق فطافها وهو لا يعلم
بل تك فقال شاورت اصحابي فيه فاتفقت اراوندا انه لا يقضى بالترجوع (ز) لقطة الطلاق بالعربية
فطافها وهو لا يعلم يقع من ابن جماعة من (ن) عن ابي القاسم الصغار يقع (ن)

قضاء لا ديانة بخلاف البيع والشراء والهبة والامتناع وقيل تطلق ويعتق قال لعبد الله انت حر وهو لا يعرف ان هذا القول عتق او قال انت طالق ولا تعرف انه طلاق قال (ث) تطلق ويعتق قضاء لا ديانة (بصح) قال للجماعة لا يعلمون الفارسية تعلمت ذكر افقر لوه معنى فقال زن من سه طلاق فقالوا ذلك لا يحكم بالحرمه وكذا لم يعتقدوه تسبيحاً بل يعتقدوه شيئاً آخر ولم يعرفوا معناه (فصح) تكلمت بكلمة فقال تكلمت بكلمة وحرمت على فاستفتت المرأة فافتوا لها انها ليست بكفر لا تحرم عليه ان كان قال الزوج الكلمة التي تكلمت بها هي هذا (بو) ظن انه وقع الثلث على امرأته بافتاء من لم يكن اهلاً للفتوى وكلف الحكم كتبته في الصك فكتب ثم استفتى من هو اهل للفتوى فافتى بانها لا تقع والتطبيقات الثلث مكتوبة في الصك بالظن فله ان يعود اليها فيما بينه وبين الله تعالى ولكن لا يصدق في الحكم

* باب في التطليق بقوله انت طالق من كذا الى كذا * (بم) قال لها انت طالق من واحدة الى عشرة تقع ثنتان عند البيهقي رحمه الله اذا قال الى ثلث (بم) يقع الثلث بالاجماع لان اللفظ في الطلاق معتبر حتى لو قالت طلقني متا باللف نطقها ثلثا يقع الثلث بخمسائة قال رضي الله عنه وهذا احسن من حيث المعنى (ظم) قال لها انت طالق من ثلث الى واحدة يقع ثلث قال الشيخ رضي الله عنه وينبغي ان يكون هذا بالاتفاق ثم ظهر لي انه على قولهما فقد نص في (شبه) اذا قال لها انت طالق من واحدة الى ثلث او ما بين واحدة الى ثلث او قال من ثلث الى واحدة او ما بين ثلث الى واحدة تقع ثنتان عند البيهقي رحمه الله وعندهما ثلث فتبين ان الغاية الاولى اقلهما مقدرا لاهي التي بدأ بها اولاً * باب في الطلاق مشبهاً بشيئ * (شم) قال لها انت طالق جاك وياك او قال جاك شكرتك پرا جن يقع واحدة وعنه يقع ثنتان قلت وهذا احسن لان لفظ الجمع بالخوارزمية يقع على ثنتين ولا تشبيه لها (بم) قال لامرأته انت طالق اكثر من واحدة واقل من ثنتين فثلث (فع)

قال ابو القاسم المصنف قال لها طلقك غير مرة يقع ثنتان * باب في ايقاع الطلاق اذا اعترض قبل تمامه ما يمنع ايقاعه (سي شم) قال في حال الغضب لها اتك شيئا ورأيت ابيه الثلث واخذ انسان بقمه لا يقع (فع) قال لها انت طالق ثم وقف فقال ثلثا قال ابو ذر ان كان لنفس ثلث والا فواحدة وبه (بو) * باب في غلاق السكران وما يقصد به الكذب لا الطلاق * (فع عك) مكران قال

لامرأته أى حلال ما به حرام ان لم اكتب لك الصك غدا فلم يفعل خزمت عليه (ظمر) اشهد المظلوم
 انه ان هو قال عند استخلاف الظالم هي طالق ثلاثا كان كاذبا ثم قال ذلك عند ظلمه يقع (فع بو) يصدق
 لما شهد قبله فى الطلاق والحرية جميعا قال رضى الله عنه وهذا صحيح (ط) قال لعبد هو حر واراد به
 الكذب يعتق منه قضاء لاديانته قال رضى الله عنه وانما يقع قضاء لان القاضى يتهمه انه اراد الكذب فاذا
 شهد قبل ذلك زالت التهمة وذكر شمس الائمة الحلواتى فى مجالسه قال لعبد هو حر وعنى به
 الاخبار كذا فانه لا يعتق وكذا اذا قال لامرأته هي طالق وعنى به الاخبار كذا (ص) فى باب التلجيم
 اذا تواضعا انا نخبر عن الطلاق والعناق على مال كذا باثم اخبر عنه لم يكن ذلك طلاقا ولا اعتنا فويل بين
 فيما بينه وبين الله تعالى لكن القاضى لا يصدقه (خج) مسمى امرأته حراما عند قوم ثم مماها بذكر
 عند آخرين تحرم قضاء لاديانته (صت) وعلى ما ذكر فى (ن) ينبغى ان لا تحرم قضاء فانه قال اشهد وا
 ان اسم عبدى حر ثم دعاه يا حولا يعتق ولو قال يا آزاد يعتق * باب فى تفويض الطلاق اليها
 والى غيرها * فى الهداية قال لها انت طالق كيف شئت فقالت شئت بائنة او قالت ثلاثا ولم ينو الزوج شيئا
 قالوا يقع على ما شاءت قضية للتخيير قال وفى الاصل اذا لم تشأ شيئا يقع طلقة واحدة رجعية عند
 ابي حنيفة رحمة الله وعندهما لا يقع شئ ما لم تشأ (شم) قال لها سكند خراجا سكند فراجع فقالت
 انا طالق منك يقع ولو قالت انت طالق منى لا يقع (ظط) وغيره قالت خواها وچ ميمس اك دانا
 حديثا كذا فقال الزوج مكناز دجاند اك دناد اك فقالت طلقت نفسى ثلاثا لا يقع (طن) قالت لا
 يك سخن كويم فراروا داشتى او قالت يكى كار كنم روادشتى فقال داشتى فطلقت نفسها ثلاثا لا يقع
 والقول للزوج انه لم يرد الطلاق فهو ابدل على انه لو نوى يقع (صت) قال مشائخنا من قال لغيره
 خواها وچ مى اك دد شاهيدك اك فقال له ها زلا اذنت لك فقال طلقت امرأتك ثلاثا لا يقع (فع عك)
 قال لا خرسا طلق زوجتك فقال طلقها الف مرة فطلقها ثلاثا ان كان قال ذلك على وجه التفويض يقع والا فلا
 قال الشيخ رح وهذا حسن لانه يدكر هذا لعدم المبالاة بتطليقه بغير اذنه (شن) مردي ديكرى را
 گفت زن را طلاق كن اوجواب گفت حكم تراست وى گفت حكم مراست طلاقش كردم لا يقع لان قوله
 حكم تراست فى الامر بالتطليق لا فى التطليق (ببر بمع) ان تزوجت عليك امرأة فامرها بذكر ثم

دخلت امرأة في نكاحه بنكاح الفضولي واجاز بالفعول ليس لها ان تطلقها ولو قال ان دخلت امرأة في نكاحي فلها ذلك وكل التوكيل بذلك (قبح) قال لها ان لم يصل اليك النفقة الى ثلاثة ايام فامرك بيدك فجاء بالنفقة في اليوم الثالث فتوارت المرأة فلم يجدها حتى مضى اليوم الثالث فامرها بيدها لوجود الشرط (بم) تزوجها بهراة وقال لها اذهبي الى مرووان لم اتك الى خمسة اشهر فامرك بيدك تطلقين نفسك بواحدة وذهبت الى بلخ ولم يمكنها الا تيان الى مروان فحضر مروان قبل خمسة اشهر فما وجدها وما علم بمكانها حتى تمت المدة فطلعت نفسها يقع ان كان لا يمكنها الا تيان الى مروان لو قال لها ببخارا ان غبت عنك ومضى من غيبتى خمسة اشهر ولم تصل نفقتى اليك فامرك بيدك ثم غاب الى بلخ ثم بعد اربعة اشهر من غيبتة ذهبت الى بلخ واقامت فيه مع زوجها مدة ثم رجعت المرأة وبقي الزوج ببلخ سنة ولم يزوج ببلخ سنة ولم يزوج اليها فلها ان تطلق نفسها بذلك الامر (جل) مثله (بم) قال لا خرا ان غبت عن زوجتي شهرا فطلقها فغاب عنها شهرا ثم حضر ثم غاب فطلقها الوكيل اوطلقها قبل ان يغيب مرة ثانية يقع (بم) وصلا الى الصكاك فقال الزوج امر زن من بنويس بيك طلاقك اكرى كما ه را بوعيد نرسم تطلق نفسها متى شاءت ثم بد الهما عن كنية ذلك الصك يصير الامر بيدها (قبح) هذا اقرار منه بالامر قال رضى الله عنه فجوابهما يؤيد قول من قال ان بمجرد الامر بكتابة صك الطلاق يقع الطلاق او يظهر ولا يشترط الكتابة ولا يكون توكيلا (بم) ان غبت عشرة ايام ولم تصل اليك النفقة فامرك بيدك ثم اختلفا بعد مضيها في وصول النفقة فالقول للمرأة (ص) مثله (م) على العكس (بم) كتب الى اخيه اما بعد فان وصل اليك كتابي فطلق امرأتي ان سألت ذلك فوصل وعرض عليها فلم تستل الطلاق الا بعد اربعة ايام او خمسة ثم سألتها فطلقها لا يقع الطلاق (ط) قال له طلق امرأتي ان شاءت لا يصير وكيلا ما لم تشاء ولها المشيئة في مجلس علمها فاذا شاءت فصار وكيلا فلو طلقها في المجلس يقع فلوقام من مجلسه بطل التوكيل (شرح) وينبغي ان يحفظ هذا فان البلوى فيه يتم فان عامة كتب الطلاق بهذه المثابة والوكلاء يؤخرون الايقاع عن مشيتها ولا بد ان الطلاق لا يقع (بم) جعل امرأته الصغيرة او المجنونة بيدها فطلعت نفسها يقع (قبح) ان فعلت كذا فامرك بيدك ثم طلقها قبل وجود الشرط طلاقا باثنا ثم تزوجها بقي الامر بيد ما بعده (بم) لا يبقى

في ظاهر الرواية (فصح) ان تزوجها قبل انقضاء العدة فالامرياق وان تزوجها بعد انقضاءها لا يبقى
 (ط) ان دخلت الدار فامر ك بيدها ثم طلقها واحدة او اثنتين لا يبطل الامر حتى لو تزوجها ثم
 دخلت الدار صار الامر بيد ما سواه تزوجها في العدة او بعد ما او كانت غير مدخول بها قال رضي
 الله عنه فان كان المواد انه طلقها قبل وجود شرط الامر وهو الظاهر فاجواب (فجب) موافق لما ذكر
 في (ط) وان كان المراد انه طلقها بعد ما وجد شرط الامر وصار الامر بيد ما فاجواب (بم) موافق لما ذكر
 في (ط) فانه قال فيه لو جعل امرها بيد ما ثم طلقها طلاقا ثنائيا خرج الامر من يد ما ولو طلقها رجعيًا
 بقي الامر على حاله (بم) لو قال لها امر ك بيدها ثم اختلعت منه وتفرقا ثم تزوجها فبقي بقاء الامر
 في يد ما روايتان والصحيح انه لا يبقى (ظمر فجب) قال لها ان غبت عنك اربعة اشهر فامر ك بيدها
 ثم طلقها وانقضت عدتها وتزوجت باخر ثم ماتت الى الاول وغاب عنها اربعة اشهر فلها ان تطلق
 نفسها ولو تفرقا بثلاث بطل الامر (بصح) ولو جعل بيد امرأته امر كل امرأة يتزوجها ثم اباها ثم
 تزوج امرأة فامر الجدة بيد ما الا اذا جرى في مقدمات الكلام ما يدل على التقييد بحال قيام
 الزوجية فينتقيد كرخي جعل امرها بيد ما فقالت ما توبلاء تي لو كانت عريانة فلبست لا يخرج الامر
 من يد ما (فصح) جعل امرها بيد ما ان ضربتها بغير جنابة فخرجت الى المأتم بغير امره ثم ضربها
 بعد سنة وقال ضربتها بتلك الجنابة وقالت بل بغير جنابة فالقول له لانه العالم بالجهة وقال ايضا
 قال لها ان لم ادفع اليك الدينار الذي لك على الى شهر فامر ك بيدها ثم وهبت الدينار قبل مضي
 الشهر بطل التعليق ولو قال لها ان لم اتخذ لك ثوبا غدا فامر ك بيدها ثم ابرأته قبل الغد بطل
 ان كان القاضي افرض لها ثوبا والا فلا (بم) علق امرها بيد ما بعد ما ايسال النفقة الى شهر ثم احالها
 هوالة شرعية وغاب ولم يؤد المحتال عليه بقي الامر بيد ما (فجب) لا يبقى (بم) قال ان شربت مسكورا
 بغير اذنك فامر ك بيدها ثم شربه واختلعا في الاذن فالقول للزوج والبينة بينة المرأة (بصح) وكله
 بتطليق امرأته اذا ابرأته من المهر فقالت هي ابرأته بشرط الصك والطلاق وقبله الوكيل وطلقها
 وكتب الصك لا يقع لانه وكله بالتطليق بعد البراءة وهذا قبله ولو شهد ان زوجها الغائب وكل
 همه بتطليقها اذا ابرأته فطلقها بعد البراءة ثم قال لا كذا بنا وتزوجت هي باخر لا يفرق بينهما (بصح)

قال لها اطلقى نفسك فقالت حلال الله على حرام يقع بخوارزم وبخارا * باب فى الكنايات *
 (شمر رفع) قالت له اي فينندك زار مانج فقال فاخناف ونوى يقع (رفع بمر) ولو قالت يا زست
 ما زاد انبزمم اك فقالت فعلت ونوى يقع (ط) انت على حرام الف مرة يقع واحدة (رفع شمر) بالغ
 اتك ما زاد ارفى جعناوك فى شام ونوى لا يقع (بسخ) قالت لزوجهائى مخاصمة المال ان ما تاخذ
 حرام فقال بالغ حرام يا اوتك ولم ينو الطلاق لا يقع لانه رد (شمر) بانى فى عرفنا بتلقية (شمر)
 ان فعلت كذا دام رد حلال ما ناسج وفعل لا تحرم امرأته (شمر ن) انت اجنبية ونوى الطلاق
 لا يقع وفى حال مذكرة الطلاق اقرار (بمر) تو مراهيچ كس نه ونوى الطلاق لا يقع (رفع) قال لها انت
 حرام فقالت انا حرام فقال بل الف مرة حرام فهو واحدة ان لم ينو الثلث (رفع شبه) قالت تغير لوفى
 فقال الزوج رد دتك بهذا العيب ونوى الطلاق وقع (رفع) انت حرام وقال ما نويت به الطلاق
 لا يصدق وليس للمفتى ولا للقاضى ان يحكم على ظاهر المذهب ويترك العرف (رفع عمت) انت حرام
 او انت على حرام يقع الطلاق بدون النية وهى بائنة (مت) لا يحتاج الى كلمة على وكذا فى (شص)
 فقال لو قال لها انا بائن ولم يقل منك او انا حرام ولم يقل عليك فليس هذا بشيى بخلاف ما اذا قال انت
 بائن او انت حرام قال رضى الله عنه وفى خزانة الاكمل (ع) لو قال انت حرام او بائن ولم يقل
 منى فهو باطل وهذا سهو منه حيث نقله من العيون وفى العيون ذكرها ذلك من جانب المرأة
 فقال ولو جعل امرأته بيدها فقالت للزوج انت على حرام او انت منى بائن او انا عليك حرام
 او بائن وقع ولو قالت انت بائن او حرام ولم يقل منى فهو باطل ووقع فى بعض نسخ العيون ولو قال بغير
 تاء التانيث فظن صاحب الاكمل انها مسألة مبتدأة فظن انه لو قال ذلك الرجل لامرأته فهو
 باطل قال رضى الله عنه وعند هذا ازاد سهو شيخنا نجم الائمة البخارى فزاد فيها اللفظة لها فقال
 ولو قال لها انت حرام او بائن فهو باطل والمسئلة بحالها مع تاء التانيث مذكورة فى الواقيات
 الكبرى المرتبة وغير المرتبة فى مسائل العيون فعرف به سهوهما (بسخ) لو قال لها انت امرأة حرام
 ولم يرد الطلاق يقع الطلاق قضاء وديانة ولو قال هى حرام كالماء تحرم لانه تشبيه فى السرعة (عمت)
 نويت بقولى الحلال على حرام غير المرأة لا يصدق قضاء وديانة (بسخ) يصدق ديانة لا قضاء وعنه يصدق

كفاءة ودأباً ولو قال حامى فى ملك يهاج حلال د ا حرام افا ز لا يحرم امرأته . (فم) حلال الله على
 حرام ان فعلت كل ا قاله ثلثا ثم فعل ذلك الفعل وقال تو بومن حرامى حرامى فثلث لانه
 صار بمنزلة الصريح عرفا حتى يقع بدون التية فلو قيل له لم تخاصم امرأتك فقال انك تعلم انها حرام
 ولم يكن حرام عليه حقيقة حرمت عليه ولو قالت ضرتى حرام عليك فقال حرام توتى حرمت قال
 رضى الله عنه وقد مر خلافه عن (يمين) فى جنسه وهو الصواب هناك وهذا هو الصواب هنا لان حرمة
 الطلاق مذكورة ههنا الاثم . (فم) قال اقلت نكاحك ونوى الطلاق لا يقع . (فم) خلافه (ظم)
 وهنتك طلاقك يقع . (فم) لا يقع . (يمين) ولو قال احملى طلاقك او قال اخذ يمينك . (يمين) قالت له
 امسكنى بمعروف او سرحنى بمعروف فقال بالبح اكى نلذا راخيزد ناريند اودنى جاها اي وقال ما عنيست به
 طلاقك فان حلف بالله انه لم ينواه لم يقع شيى . (يمين) زوج امرأته من غيره لا يكون طلاقا
 . (فم) اذ لنوى به الطلاق طلقت . (يمين) قالت له بالبح نيم غوف فقال لها بالبح غاز چاك ناك او قالت
 له اخاسيام فقال غاز چاك ناك لا يقع شيى * باب فى الاستثناء فى الطلاق * (يمين) كتب اليها انك
 ان فعلت كل ا فانت طالق ثلثا ثم قال بلسانه ان شاء الله تعالى فان كان موصولا صح والا فلا . (يمين) انت
 طالق رجعى ان شاء الله تعالى يقع ولو قال انت طالق بائن ان شاء الله تعالى لا يقع . (يمين) ولو قال
 انت طالق رجعيا او بائنا ان شاء الله تعالى يسأل عن نيته فان عنى الرجعى لا يقع ويعمل وان عنى
 البائن يقع ولا يعمل الاستثناء * باب فيما يقع بكتابة الصك فى الطلاق * ولو قال للصكاك اكتب لامرأتى
 هذا بطلاق فهو انقرار بالطلاق فى الحال فيقع على قول (بقى بوعلى عمت يمين) وهو تركيل على قول
 ابي ذر والوارقشي والغياثي وايي هامد فلا يقع ما لم يكتب قال رضى الله عنه وبه يفتى . (يمين) وهو الصحيح
 فى زماننا لانهم قد يطلقون ثم يأمرؤن بكتابة الصك وقد يأمرؤن بكتابة الصك قبل الطلاق فلا فتاء
 بالرفوع قبل الصك افتاء بالشك فلا يفتى به . (يمين) اكتب لها الصك او صك الطلاق يقع واحد
 بالعرف (فع) لا يقع وان كتب لها الصك الا اذا نوى الطلاق . (يمين) قال اكتب لها صك الطلاق
 حوا رافعى واحدة . (يمين) وكله بصك امرأته كيف شاءت فكتب لها صك بالطلاق ثم قال ما اردت
 بالطلاق لا يصدق اذا كان التوكيل مقبب فمر الطلاق اذا شهد الوكيل فى الصك (صي) يصدق

(بق) قال للكاتب ان سألت مكافا كتبت لها وهوى ذكر الطلاق فقال لم يقع حتى يقول طلاقا قيل له
لو قال ان لم اجد الى هنة فاكتب لها طلاقا فقال تعليق قيل له فلو قال فتر وحشى قال ليس لها ذلك
(بمع) امر لها بكتابة الصك ولم يزد عليه فكتب بالثا او طلاقا لا يقع الا بالنية (فمع علف) اذن له بكتابة
الصك مطلقا فكتب لها صكا بثلاث ففيه اختلاف في المشايخ فقول لا يقع وحشى عند المحنفة
(فمع خسج) تخاصما عند الكاتب فقال له الكاتب ايش اكتب فقال اكتب لها ثلثة احرف فكتب ثلث
تطليقات وقعن اذ انوى بثلثة احرف ثلث تطليقات (بمع) اكتب لا مرا تى صك الطلاق فامر المأمور
غيره فكتبه فان كان الاول يقدر على الكتابة بنفسه لا يقع والا فيقع ويشترط فيه ان يعلم الا مران الاول
لا يقدر وعليها * باب في ايقاع الطلاق على المبانة والمختلعة ونحوها * (فمع خسج) تزوج امة بغير اذن
مولاها ثم اشتراها بعد الدخول ثم طلقها ثلثا لا يقع الا في العلة في بعض روايات النوادر (شعب)
اشترت زوجها واعتقته او الزوج اعتق الامة والعلة باقية ثم طلقها يقع عند ابي يوسف خلا فالزفر
(ص) لا يقع في قول ابي يوسف الاول وبه محمد وفي قوله الا خويقع قال رضى الله عنه فاما قبل العتق
فلا يقع نص عليه في الكافي فقال اذا اشترت زوجها او ملكته بميراث او شقصا منه لا يقع طلاقه عليها
وكذا لو ملك امرأته او شقصا منها لا يقع طلاقه عليها (شز) طلقها على الف فقبلت ثم قال في عدتها
انت بائن لا يقع (م) ولو قال لها انت بائن ثم قال في عدتها انت بائن بتطليقة اخرى يقع (ط)
قال لمبانة ابنتك بتطليقة لا يقع في نظم الزند ويسى قال لمختلعة او مبانة انت طالق بائن او انت
طالق البتة وثوى الثلث قال ابو يوسف رحمه الله هي ثلث خلاف الزفر فانه واحدة عند (بمع)
قال لا خير طلقتم امرأتك او اعتقت عبيدك فقال الزوج او المولى مهل بود لا يقع منصور بن محمد
السمرقندي يزدى مردى راكبت من زن تراقة طلاق دادم يقال الزوج نيك او رد ي يقع الثلث
(ط) طلق امرأته غيره فقال الزوج بمس ما صنعت فقال الفقيه ليو بكر كان ابو عبد الله يقول هو
اجارة ولو قال نعم ما صنعت فلا وعندى ملكه وبه ابو الليث لانه الظاهر (بمع) قال لها ان دخلت
الدار فانت طالق بالالف اختلف فيه فقيل دخولها الى الفور قبول ولزمها الالف والمختار انه لا يكون
قبول الا ما لم يقبل بعد الدخول ولو دخلت ثم خطت خطورة او خطولتين ثم قبلت لا تطلق (م) حدد

ابن حنيفة اذا قال لها انت طالق على الفصد ثم ان دخلت اليك او القبول اليها بعد دخولك اليك
يقبل ساعة يدخل ولو طلقها على ما لم يعد الطلاق الرجعي يصح * باب في الرجعة * (يمت) قال
لمطلقة طلاقا رجعيا رجعتك يا هنيج كايين لا يجب عليه شيء من المهر سواء كانت وهبت مهرها قبل
ذلك او لا (بمر) مثله (عاك) تزوج مطلقته الرجعية في عدتها ووطيها لا يصير مراجع لان التزوج
لغير الوطى بناء عليه فيكون كاجنبية (يمت) طلق زوجته الامة رجعيا ثم تزوج حرة فله ان يراجع
الامة (فب) اجاز مراجعة الفصولي صح (بمر) طلقها رجعيا ثم جن ثم راجعها بفعل او قول لا يصح
(فصح) يصح وعن (بمر) صح بها وعن (فصح) صح بالفعل دون القول (جمع) الايمان في دبرها ليس
برجعة والفتوى انه رجعة وبه (بوس) (سجع) يصير مراجعا برئوع بصره على فرجها بشهوة من غير
قصد الرجعة * باب في العدة * (فصح) ارادت المعتدة عن الوفا ان تخرج من مصر الى الرخفاق
لحاجة عمارة الكرم فلا تبين في غير منزل مصرها (همر) خرجت من بلدها الى صلاح ما لا بد لها كالزراعة
وطلب النفقة واخراج الكرم ولا وكيل لها قلها ذلك (فصح) تزوجها نكاحا فاسدا وانكر الدخول وهي
تزعم انها غير بالغة وانه دخل بها لزمها العدة حتى حرم نكاحها على غيره (كس) وغیره تزوجها
ثم طلقها ثلثا بالشرط ثم خلا بها خلوة صحيحة لكن لم يدخل بها ثم طلقها باثنا قبل الشرط ثم وجد الشرط
قبل انقضاء العدة من الطلاق البائن لا يقع الثلث (فصح) وطى المختلعة في عدتها على ما يحرمها
لا تستقبل العدة وعليه الحد (بمر) تستقبل (ط) خالعا بمال او بغير مال ثم وطىها في العدة صح
العلم بالحرمه تستأنف العدة لكل وطية وتندخل لا اختلاف الصحابة في الخلع انه رجعي او بائن
قال رض ولو ملق بالثلث بالتزوج ثم تزوجها ودخل بها مع العلم بالحرمه ثم تركها فعليها العدة
للاختلاف (فب) طلق المدخول بها ومهرها خمس وخمسون مئة ثم مضى عليها اربعة اشهر لا تحيض
ليس له ان يتزوج بنتا اختها حتى يمضي مئة الحمل ثم ثلثة اشهر الا احتياطا من (اظف) تزوجها
بغير شهود ودخل بها ثم مزم على ترك وطىها واخذت في العدة ثم طيها بمئة مئة في العدة فعليها مئة اخرى
وتندخل الاثنا وقيل خلافه (فصح) لا يجب بالوطى الثاني عدة (همر) يجب العدة على دخول زوجها الصحيح
الموافق ونحوه احدى عدى الله الزوجان صح في قول ابن حنيفة وابن بومعدي ان المهر والعدة واجبان

في ولى الصبي وفي قول من يجب العتق دون المهر ثم قال ولا خلاف بينهم لانهما اجاباني موافقي بتصوري منه
الاعلاق ومحمد اجاب في الذي لا يتصور زمنه لان ذكره في حكم اصبعه في نظم الزند ويسى زنت العاقلة البالغة
بصبي او مجنون لاحد عليهما والعدة ولا مهر لها (بسم) اذ اجملت المعتكة وولدت تنقضى به
العدة مطلقا من غير فصل بين ما اذا كان من المطلق او من زنى وعنه لا ينقضى به العدة من الزنى ولو كان
العجل بنكاح فاسد فان ولدت قبل المتاركة لا تنقضى به العدة وبعد ها تنقضى به (فع عبت) طلق
المك خولة ثم راجعها ثم طلقها قبل الدخول لعدة عليها عند زفر كافي البائن (علك) طلقها ثلثا ثم جاءت
بعد مدة فقالت تحللت وصديقتها فتزوجها ودخل بها ثم اقرا ابن التحليل كان كذا باو تفرقا فاعليها العدة
(بو) طلقها ثلثا ثم تزوجها ودخل بها فلا عدة عليها عند ابي يوسف ومحمد راجح ولو تزوجها بعد الثلث
فقالت رضيت غير انه لا تحل لنا ذلك فوطيها وا فترقا يجب العدة عليها لم يكون ذلك زنا فقال قد قالوا
لا احد عليه وفي العدة نظير (صغير) تزوج بمتكوجة الغير وهو لا يعلم انها منكوجة الغير ودخل بها
تجب العدة وان كان يعلم انها منكوجة الغير ودخل بها لا تجب العدة والدخول في النكاح بغير شهود
يوجب العدة لانه مختلف فيه وكل نكاح هذا اوصفه فالدخول فيه يوجب العدة (شبه) قالت المعتدة
امقطعت سقطا استبان خلقه او بعض خلقه تصدق وتنقضى به العدة وان اخبرت بعد الطلاق بساعة
او يوم (فع يقي) اذا قالت انقضت مدتي في يوم او اقل تصدق ايضا وان لم تقل امقطعت لاحتماله
(بو) خلافه (بسم) زوجت نفسها من رجل ثم قبل الدخول والخلوة زوجت نفسها من آخر ووجبت
من الثاني فلما صفع به الاول ارسل اليها صك الطلاق فلا عدة عليها من الاول وان ثبت نصب الولد
منه لذا كان حاضرا بالاتفاق وان غاب فعند البيهقي لا يثبت النصب امر حكمي فلا يظهر في جميع
الاحكام حتي يجوز للزوج الاول دفع الزكوة الى هذا الولد ويجوز شهادة هذا الولد لهذا الزوج
الاول عند البيهقي مع انه يثبت نسبه منه عنده والمثليتان في النكاح الواقعة المرتبة (تج) ولدت ثم
طلقها زوجها ومضى سبعة اشهر وتزوجت باخر لا يصح اذ لم تحض فيها ثلث حيض قيل له فان لم تكن
حاضرت قبل الولادة قال المجواب كذلك لان ولادتها كالحيض لان من لا تحيض لا تحبل * باب في
الدخول والبيئات في الطلاق * (بسم) ادعت انه طلقها من غير شرط والزوج يقول طلقها بالشرط

ولم يوجب ما بينة فيه بينة المرأة ولو أذعت عليه أنه حلف لا يضربها وادعى هو أنه لا يضربها من غير
 ذنب وأقاما البينة يثبت كلا الأمرين وتطلق بايهما كان * باب في طلاق المريض * (بم) أكره على
طلاق امرأته ثلثاً فطلق لم يصرف أراد فلا توث منه ولو طلقت نفسها ثلثاً في مرض موته فجاز الزوج الثلث
ومات توث منه لأن المبطل أجازته * باب في مسائل البراء بالطلاق ثم في الخلع * (شم) قالت
 لزوجها بالخل خواسيما فقال افعلي ما تفعل النساء فقالت ما فعل فقال ابرييني فقالت ابريتك فهذا
 بمنزلة قوله ابريتك فطلقني فلا يبرأ حتى يطلق (مى) مثله ولو أبرأت زوجها عن النفقة بالطلاق
 والنكاح قائم والنفقة غير مفرضة على الزوج وقبل الزوج فهو خلع وإن لم يكن النفقة واجبة لكن
 سببها قائم فيصح الإبراء عنها في ضمن العقد (مى) مثله (بو) أبرأتها ليقبل أنه يطلقها فقبل
 ولم يطلقها يجب أن يبرأ إلا إذا أرادت بالقبول الإيقاع وعنه على أن يقبل أنه يطلقها يجب أن لا يبرأ
 بمجرد القبول إلا إذا أقرت أنها عنت نفس القبول ولو قالت ابريتك بشرط الطلاق لا يبرأ حتى
 يطلقها في ذلك المجلس ولو أبرأتها ليقبل أنه يحسن إليها فقبله يبرأ ولو أبرأتها ليطلقها فقام ثم طلقها
 يبرأ أن لم ينقطع حكم المجلس والأول ولو دفع إليها داره بالمهر ثم تخاصمها فبرأتها عن مهرها ليطلقها فطلقها
 يقع مجانا وعندهما يجب رد المهر وهو المسمى قبل دفع الدار ولو بانث منه بوجه وهذا لم يعلم ذلك حتى
 أبرأتها ليطلقها فطلقها لا يبرأ أبوذر قالت لا حق لي عليك فطلقني فطلقها فهو بائن أن قالها على وجه
 البدل والافرجعي (شم) فع قالت لزوجها بالخل يبرأ فامكن باشك ذمي حك أك فقبل يقع الثلث
 والبراءة بدون كتابة الصك (مى) مثله وكذا لو قالت ابريتك عن الصداق وعن نفقة العدة بالصك
 فقبل (شم) شبهه مثله (خرج) شم ولو قالت بشرط الصك أو قالت بشرط الطلاق وقبل لا يقع ما لم
 يكتب الصك (مى) فع أيقع (قج) ولو قالت بشرط الصك لا يقع بالقبول ولو تفردا من المجلس ثم كتب
 لها الصك لا يبرأ ولو ذهبا معا إلى الصكا وكتب يبرأ ولو قالت بالصك والطلاق فله فيه جوابان ومضى
لها بشرط الصك بشرط كتبه في المجلس ولو كتب بعد الاقتراق لا يقع (قج) قالت له ابريتك
 بشرط الصك فقبل لا يبرأ ولو كتب في المجلس يبرأ وإن كتب خارج المجلس يقع الطلاق ولا يبرأ أبرأتها
 بشرط الصك إلا أن يدفع إليها الامتعة المظنة بقبول البراءة وكتب لها الصك ولم يدفع إليها الامتعة

لا يبرأ ويقع طلاق وجهي (شتم نفع شتم) قالت ابرأتك بالطلاق فقال ان كنت تريد نقلا فليس
لا يبرأ (قلت بفتح) ولا يفرق بين قوله ابرأتك بالطلاق او بشرط الطلاق في الله لا يبرأ ولا تطلق
بالقبول (جميع) ابرأتك فطلقني فقبل روي انه لا يبرأ الا بالطلاق وبه (هو) وبغضت بفتح وبه ابو ذر
(حت) لا يبرأ الا بالطلاق وفي قولها ابرأتك متى ان تطلقني متى القبول كقولها على ذلك الدار
(كتب بفتح) ابرأتك عن المهر بالخ دما اخشى دما يرسكند خير دمي اي جك اك فقبل التزوج
البراءة في المجلس ولم يطلقها لا يبرأ ولو طلقها فيه يكون بائنا ولو قالت بشرط الطلاق والصك فطلقها
في المجلس ولم يكتب لها الصك لا يبرأ ولو كتب لها صك الطلاق من غير ان يطلقها بلسانه يبرأ
وان لم يشهد فيه (سم) ولو قالت بشرط الصك فطلقها بلسانه لا يبرأ وبالعكس يبرأ (ظم) ولو قالت
ابرأتك وطلقني يقع للحال ولو قالت ابرأتك فطلقني لا يبرأ اذ لم يطلقها (بفتح) ولو قالت ابرأتك عن المهر
بالصك والطلاق فلم يقبل بلسانه بل امر غيره بكتابة الصك فهد اقبل فيقع اذا كتب الصك
في المجلس (فتح) قالت ابرأتك دمي نوكتك كاح اك فقبل ولم يجدد النكاح لم يبرأ ولو ابرأتها بشرط
ان يجدد لها نكاحا تجدد الا ان الشهود شهدوا بانها مطلقة عليه بالثالث فهد النكاح باطل ففرق
بينهما لم يصح البراءة (خج) ولو ابرأتها مطلقة بشرط الامهار صح التعليق لانه شرط متعارف وتعليق
الابراء بشرط المتعارف جائز فان قبل الامهار وهم بان يمهرها فابت ولم تنزوج نفسها منه لا يبرأ لغوت
الامهار الصحيح ولو ابرأتها المبتوتة بشرط تجديد النكاح بمهر ومهر مثلها مائة فلو جدد لها نكاحا
بد ينار فابت لا يبرأ بدون الشرط (ز) خلافة (تج) قالت المسرعة تزوجها تزوجني فقال هي لي المهر
التي لك متى فات تزوجك فابراته مطلقا غير معلق بشرط التزويج يبرأ اذا تزوجها والا فلا لانه ابراء
معلق دلالة وقيل لا يبرأ وان تزوجها لان هل الا براء على وجه الرشوة فلا يصح واليه اشار في (ن ز)
قال المطلقة لا اقروك ما لم تهبي مالك على من المهر فوجبت مهرها على ان يتزوجها بالمهر على الزوج
تزوجها او لم يتزوجها لان العرض على المرأة في النكاح منقطع قال رضي الله عنه بهذا والمسائل التي هي
ان الابراء بشرط التزويج لا يصح لانه رشوة (خج) ابرأتها بشرط ان يمسكها بعرس ومسمى مما يشترطها
ولا يبرأ فيها ولا يطلقها فقبل ثم تزوج غيرها ما روي ما لها ولا اطلاقها الا لا يبرأ الا بشرط غير صحيح

(يطلق) قال لطلقاته فلما ابرئني عن الطلاق بشرط ان لا يخل ذلك هذا فانطلق الله به هذا الشرط فبعد
لها فكذا لا يبرأ بنفسه و (يسخ) قال لها ابرئني من المهر فطلعت اخاف منك سوء العاقبة وان يطلقني
فقال ابرئني فاني لا ادفع لك سوءا لعاقبة ولا اطلقك فابراأته ولم يقل بهذا الشرط فليس هذا بتعليق
ويبرأ في الحال * باب الخلع * (شهر) اختلعت نفسها بالمهر بشرط ان الزوج يعطيها كل امنا من
الارزالا يضر وخالفها به ينبغي ان يصح ولا يشترط بيان مكان الا بقاء عند البعثة لان الخلع اوسع من
البيع (فج) خالفها على ثوب بشرط ان تسلم اليه الثوب فقبلت فهلكه الثوب قبل التسليم لم تبين لانه
جعل نفس التسليم شرطا (يسخ) وهبت مهرها لالاخيها فاخذ اخوها منه بالمهر فماله ثم اختلعت
نفسها منه بشرط ان تسلم اليه القبالة غدا فقبل ولم تسلم اليه القبالة غدا الا تحرم ولو اختلعت بشرط
الصك او قالت بشرط ان ترد اليها قمشتها فقبل لا تحرم ويشترط كتابة الصك ورد القمشة في المجلس
(فهم كس) مثله (جس) خلعتك على عبدك وقف على قبولها ولم يجب شيئا (شهر) خلعتك بما لي
عليك من الدين وقبلت منه غدا ان يقع الطلاق ولا يجب شيئا ويبطل الدين (يسخ) وعيره اذ جئت
مهرها على زوجها فانكره ثم اختلعت نفسها بمهرها فقبل ثم تبين بالشهود انها كانت ابرأته قبل
الخلع فليس له شيئا ولو اختلعت على عبدك ثم تبين انه عبد الزوج ولا ذلك الا بالتهادق فينبغي ان
لا يلزمها شيئا لان ما هو بدل الخلع يسلم اليه كالمو علم انه عبد وسئل لو كان الخلع على داهم او دافير ثم
تبين انها للزوج فلم يجب (فج) قال لها خويشتن مني خري بنفقه عدت وكا بين فقالت خرم لا يكون
خلعا الا ان تريد الخلع ولو قالت مني خرم يكون خلعا وعلى هذا اقم البيع لو قال ابن كاله بدودوم
من خري فقال مني خرم يكون بيعا (يهر) ليس بخلع ولا بيع في عرفنا (ضمي) خويشتن بخرو ولم يرد كن
البدل فقالت بخري مني فليس بطلاق ولا خلع (ظمر) هو طلاق ولا يسقط شيئا من المهر (فج) ان نوى
طلاقا فطلق ما نوى والا لا يقع شيئا (يهر) خلع فالعرفان لم يقل الزوج فزوجته ولو قال ابرأ الزوج
خويشتن خري مني عدت وكا بين فقالت بخري وختم قال (ظمر) هو خلع ويسقط المهر (يهر) ليس بخلع (فج)
او نوى الطلاق عدت ولا يسقط المهر الا لا يكون خلعا ولا طلاقا بل قول اكثر المشايخ (يسخ) ولو قال خويشتن
خري مني ولم يذكر شيئا فقالت مني خري لم يقع شيئا (فج) ولو قال خويشتن خري مني عدت وكا بين فقالت

حصلت نيسنت ثم قال غرو ختم فهو خلع وقوله ^{مما} حصلت نيسنت ليس بمعاصل (بهر) فهو معاصل فلا يكون
 خلعاً (بمع) اختلعت نفسي منك بين حرمك معناني وقبل من دحل نفقة العدة (بهر) لو قالت
 بهمه حقها لا يدخل نفقة العدة قال رض لان الحق بيني عن الواجب بخلاف قولها بين حرمك
 معناني (بمع) اختلعت نفسي منك بالمهر ونفقة العدة فقال الزوج افاج فهو مقبول (بهر) اشتريت
 نفسي منك بمهرى ونفقة عدتي فقام الزوج وقال بيك طلاق ياى تركشاده كردم فهو رجعي
 لان بالقيام بطل معنى المعاوضة وقيل بائن وقد مر مثله في النكاح (فمع) بخر خلع امرأته ولها نفقة
 مفروضة سقطت (بهر) قالت لزوجها خويشتن بده دينا وخریدم قالتها ثلثا ثم قال الزوج فروختم
 يلزم الاموال الثلاثة وكل الرقالت اشتريت نفسي منك ثلث مرات فقال فروختم يقع الثالث
 ولو قالت خويشتن خريدم خويشتن خريدم فقال الزوج فروختم فروختم فروختم
 فعندى يقع طلقة واحدة بخلاف قولها مراطلاق دهر مراطلاق دهر والمسئلة بها لها فقال
 الزوج طلاق دادم دادم سه طلاق ميشود (بمع) ولو قالت اخلعنى اخلعنى فقال
 خلعك فثلث (فب) قال لها ترا فرختم بعدت وكاين قالت من خريدم بازمه دران مجاس كفت
 خريدم فهو خلع (فمع) وكل رجلين بالخلع فخالعهما احدهما والاخر عنده وهو ساكت صح (ط) وكل
 رجلين بخلع امرأته بالف درهم فخالعهما احدهما بالالف واجاز الاخر لم يجز فان قال كل واحد منهما
 خلعها جاز (فب) خالعهما بشرط ان تمسك هى هذا بين الولدين عشر سنين بنفقة هما وكسوتهما
 فتزوجت وذهبت الى قرية اخرى فانفق ابوها عليهما يرجع عليهما بقيمة ما انفق في تلك المدة لابلما
 انفق (ط) مثله (بمع) اختلعت نفسها بالمهر ونفقة العدة ونفقة ولد سنة ثم مات الولد بعد خمسة
 ايام وتزوجها يرجع بنفقة بقية العدة وبقيمة نفقة ولد سنة (بمع) ولو اختلعت نفسها من زوجها بمهرها
 ونفقة ولدها عشر سنين وهى معصومة لا تقل ولن نفقة ولدها فلها ان تطالب الزوج بنفقة الولد لان
 بدل الخلع دين عاينها فلا يسقط نفقة الولد منه بل يبي له عليها كما اذا كان عليها دين آخر وهى لا تقدر
 على قضاها لا يسقط نفقة الولد عنه قال رضى الله عنه وعليه الاعتماد لا مل بها اجاب به ماثر المفتين
 انه بفسط (بهر) قالت اشتريت نفسي منك بالمهر والعدة فقال تو ايك طلاق رجعي ياى عشاده

كرههم فهو بائن وسقط المهر ولو قالت اشتريت نفسي منك امس الا انك لم تبع فقال لا بل بعت ووقع
 الطلاق وسقط المهر ولو كان على العكس فالقول لها بخلاف ما اذا قال الزوج طلقتك امس بالف درهم
 فلم تقبلي او قال خالعتك بها وقالت لا بل قبلت فالقول له (بم) اشهد رجلين على ان امرأتي اذا
 اشترت نفسها مني بالمهر ونفقة العدة فاني ابيع في تلك الحالة المنطقة لا نفسها فجاءت واشترت بهما
 فقال الزوج فروختم وانشأ الى المنطقة والشاهد ان يريان اشارته صح الخلع لانه صريح والاشارة
 متروكة ولو قال لزوجتي الغائب ان زوجك وكلني بالخلع معك ومدته المرأة وهو عدل في زعمها فخلعها
 ثم مضى ثلث حيض فلها ان تتزوج بزواج آخر (بم شتر) ولو اقامت بينة ان زوجها المجهنون خالعا
 في صحته واقام واهيه او هو بعد الافاقة بينة انه خالعا في جترته فبينة المرأة اولى (بم) ولو قيل لم
 زن توخوشتان خريد بعدت وكاين فقال فروختم ثم تبين انه لم يكن كذلك لم يقع شيء ولو قال
 لمبا نته في العدة بك وطلاق خوشتان خريد فقالت خريد م وقال هو فروختم لم يقع (ط) قالت لزوجها
 اختلعت منك بكذ او هو ينسج الكرياس فجعل ينسج ويخاصم ثم قالت خالعتك فهو جواب ان لم يطل
 وقيل جواب وان طال اذا تعلق كلاماتهم بالخلع (شز) مثله (فجب) زن خود را بچو بدمي زد كه
 خوشتان بخرد آن خوشتان را خريد بعدت وكاين وشو فروخت يقع الطلاق ولا يسقط المهر والنفقة
 ولو اختلفا في الكره بالخلع والمطوع فالقول له مع اليمين (فج) مثله (فجب) تزوجها فاسد او دخل بها
 ثم تزوجها صحيحا بالف درهم ثم قالت هوشتان خريد بعدت وكاين وهمه حقها لا يسقط مهر المثل
 الواجب بالذخول ولو تزوجها فاسد او دخل بها ثم قالت خوشتان خريد بعدت وكاين وقال فروختم
 لا يسقط مهر المثل (بم) يسقط لانه جعل كناية عن الابراء (فج) ولو قال لها بعثك نفسك بكذ افقالت
 ما اشتريتها ثم طلعت اشتريت في المجلس صح وعلى عكسه لا يصح ما لم يقل هي خريد م ولو ادعت الخلع
 فأنكر فقامت عليه بينة ونقض عليه بالفرقة ثم قال في ذلك فع كنت خالعتها ولكن تزوجتها بعد وسمع
 منه في خلاصة العربي خالعا بما لم يخالعها بالعدلة لم يصح وان طلقها بما لم يخلع ووقع ولا يجب
 المال والخلع والطلاق بما لم يخلع بالطلاق الزوجين يصح ويحب المال فان اختلعت بئان ثم اقامت
 بينة انه كان خالعا قبله بانما اشترت به المال بلاب في التعليق الذي يقع فيه الحال على سبيل المجازة

(ومر) قللت لزوجهما من نكاحها انكر من تارم فاذت طالق فان قال ذلك من غضب وقع الطلاق
وكن الوفاة له يا كسلون فقال لو كنت كسلان فاذت طالق (بسم) لان يضرب ابنه فقالت له كافر
يفعل مثل هذا فقال لها زوجها ان كنت كافر انا تقولين فاذت طالق ثلثا وقع الثلث (مست) وهذا على
قول من جعله على المجازاة وعلى ظاهر الجواب هو تعليق بالشروط **باب الايلاء** (بسم) قال لها اكر من
يا قهرود يكي كنم يا سوبر بلش توهم ارمع بك ترم فلم يقرها سبعة اشهر قال عبد الكريم لا يحرم واختيارى
انها تحرم **باب في الطلاق المبهم** في النوادر قال لدخولتيه احد لكما طالق ثم وطى احدتهما
لم يقع على الاخرى لان الطلاق لا يحرم الوطى بخلاف الثلث (شمر) قال لها شيك ما بر خرامك
واباخرج باروز لا يحنث الا اذ نوى الايقاع ضياء العججي وقع وقيل لا يقع مطلقا ومن (بسم) قولان
قال رضي الله عنه سئلت عن من قال بالغ كابر ايتام سكندني خريخي د جي پرمك خرف قال خروناج على
من يقع الطلاق فتوقفتم سئلت لو قالت فامر مك سكند خرو واپا پرايتام فقال خروناج فقلت نسأل
عن نية فابتهما نوى تطلق وان لم يكن له نية فالنعيين اليه قلت وكانه والاول سواء لوجود الابهام
فيهما من حيث المعنى **باب في المسائل المتفرقة** (فعمد كس) قال لها اها فيخ پراچ كاهي مكها
منها كل الوفاة لها اياه پراچ فقالت نعم وقد كانت فعلت ذلك لم يقع (ث شمر) ان نوى الايقاع حنث
وان نوى التخويف لا يحنث (بسم) قالت لزوجها ضربني فقال بالغ اماچ اياه شياور پراچ كباد هنانا
فقالت نعم ضربتني لم يقع (فمع) وضع في يد هاد رهم امانة ثم اتهمها فقال چ اها فيخ طالق ثلثان كنت
اخفت فقالت نعم وظهر انها كانت اخفت لم يقع اذا نوى تخويفها ولو قال بالغ اياه مكان قوله اها فيخ
لا يصدق انه نوى تخويفها الا الايقاع (فمع) ولو قال لها چ سكند خروين فهو تمجيز في عرف خوارزم
اذ قال بلش في الخ (فمع) الاقرار بالسلف لا يكون اقرا بالطلاق ولو قال ما نويك به طلا فاولا غير
لا يحنث (شمر) طلقها ثلثا ويقول كنت طلقها قبل ذلك يوم واحدة وانقضت عدتها فليكن ان انقضت
العدة معلوما عند الناس لا يقع الثلث والا فمع (فمع) حكم عليه بوقوع العدة بالحسنة بعد اقراره
فلو اقام حجة اني كنت طلقها قبل ذلك فملك بطلقة بملة من بين ولا يثبت اليه (ولم) طلقها ثلثا ثم قال
بعده كان طلقها بملة واحدة وانقضت عدتها فملك بطلقة بملة من بين ولا يثبت اليه (ولم) طلقها ثلثا ثم قال

انهما يصلان فان وذكروا على البرء وبما انهما لا يصلان فان وعليه الفتوى وما ان لم تطلعه هي لا يطلق (م)
 طلقها اثنتين قبل الدخول ثم قال كنت طلقتهما قبلهما واحدا يؤخذ بالثلاث (شرح سي) حلف بالثلاث
 بشرط واقرب وجود الشرط كاذبا فغرق بينهما ويحل في الازدواج د يانة (يم) قد عني عليه المهر ونفقة
 العدة وانها مطلقة وهو يقول بل اختلفت ولا بينة لهما فالقول لها في المهر وله في نفقة العدة ولو قال لزوجته
 الامة ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثا اعتقها مولاها فدخلت وقم ثنتين (ظم) مثله وفي جامع
 الكرخى طلق ثنتين ومالك الزوج الرجعة (بمع شبر) طلقها باثنتين قال هرري كه هبت مرا
 طلاق وقع على المطلقة (بمع شبر) ان سكنت في هذه البلدة فامرأتها طالق وله مبانة لا يقع عليها
 (يم) حلف بالطلاق ليصلين الظهر في مسجد ثم ذهب الى قرية لورجع الى مسجد يذهب الوقت
 يصلي هناك وتطلق امرأته ولا يؤخر الصلوة (قب) في الثالث يؤخر في الملتقط جلال الله على حرام
 ان فعلت كذا وليس له امرأة فتزوج ثم فعل ذلك بالفعل لا تطلق (فج) طلق (فع) له امرأة
 جنب وحائض ونفساء فقال لهن اخبكن طالق طلق النساء (جمع) في انفسكن على الحائض
 لانه نص * باب في النفقة والكسوة والسكنى * (ظم سي) قال لها خذي هذه الدنانير الخمسة
 لنفقتك ولم يعين الوقت فهو تملك لا اباحة (قب) اذا لم يعط لزوجته نفقة ولا كسوة فلها ان تنفق من
 طعامه وتخذ ثوبا من كرباسه بغير اذنه (بمع) فرض لها القاضي كسوة فدفعها اليها ثم غصبها منها
 فليس لها ان تمنع نفسها منه ليدفع الثوب (قب) تزوج امة تخدم السيد طول اليوم والزوج طول
 الليلة فنفقة اليوم على المولى والليل على الزوج ولو ابت ان تسكن مع زوجها او احباء الزوج بكافة
 فان فرغ لها من الدار بيتا على حدة له غلق ليس لها ان تطلب بيتا آخر وفي الجامع الا صغر له
 امرأتان طلبت احد لهما دارا على حدة قال محمد بن سلام الزوج مخير ان شاء جمع بينهما وان شاء فرق
 بعد ان لا يجوز عليهما قال رضي مختيا في تزوج ببلدة او سكنتها في مائة فوته فمرضت من الشئ فلها ان
 تطلب دارا اخرى (قب كمن) مثله * باب ما يحق نفقة الزوجة * (كتب بمع) كنهة ومفطرة في
 بيت واحد فلها بيتا كنهة الى بيتها اليها جاز في بيتها على حدة فلها النفقة (قب) يصكن في
 دار زوجها فله منته من الدار فان هبها بيتا وقال لها امكني في بيتي علم يصكن فلا نفقة لها (ط)

لوقالت انا لا اسكن مع امك و اريد بيتا طي حلق ليس لهذا لك عند المصنف و ابي يوسف رح
وقول محمد رح آخره * باب في فرض القاضى النفقة والكفالة بالنفقة ونفقة المعتدة وما يسقط * (قُب فَمَح)
(بم) رجل ذهب الى القرية وتركها في البلد فللقاضى ان يفرض النفقة مع غيبته ولا يشترط له غيبة
سفر (كص) قول القاضى استند بى عليه في كل شهر كذا افرض منه كعبس المدعى عليه قضاء به (بمخ)
(بم) العبد في نفقة مدة امرأته كافي المهر (قُب) فرض النفقة عليه وقال ابو ه ان غاب ابى فقد
سمنت النفقة ثم خالها قبل ان يغيب ثم تزوجها ثم غاب فقد سقطت الكفالة بالخلع (شم) صالحت
لمعتدة من نفقة العتق كل شهر بثلاث دينار ومضت مدة ولم يؤد اليها ذلك لا يسقط البدل ولا فرق بين
ان يكون صلحا وبين ان يكون المفروض حكم لا حاكم ولو خرجت بعد الفرض من البيت الذي وقعت
فيه الفرقة بغير رضا لا يسقط قدر الملق التي غابت (ط) وطى معتدته حتى وجبت عتق اخرى ثم انقضت
الاولى وبقيت الثانية لا تستحق النفقة فيها الا نها لا تستحق النفقة في مدة الوطى كالنكاح الفاسد
والعدّة منه (فَمَح) المعتدة اذا لم تلزم بيت العدة بل تسكن زمانا وتخرج زمانا لا تستحق النفقة
لانها ناشئة (فَمَح) المعتدة اذا اُبت ان تطبخ فهي كالمكوحه ان كانت من بنات الاشراف او بها
علة لا تستطيع الطبخ والخبز كان على الزوج ان يأتي بطعام مهيا او يأتي بمن يطبخ ويخبز ولا فلا
(ظمط) تزوجت في عتق الغير ودخل بها الثاني فعلى الاول نفقتها في الطلاق البائن (مت) بخلاف
الرجعي لان نكاحها قائم فقد قوتت على الزوج بالتزوج والدخول منافع البضع نصارت ناشئة فسقطت
النفقة (م) من ابى يوسف المعتدة من طلاق بائن او رجعي اذا تزوجت ودخل بها ثم فرق بينهما
وهو نفقة لها * باب في نفقة الاقارب (شط) ويجبر الاب على نفقة امرأة ابنته الغائبة وولدها وكن الام
على نفقة الولد لترجع بها على الاب وكن الابن على نفقة الام ليرجع بها على زوج امه وكن الاخ
على نفقة الام والاهل ليرجع بها على الاب وكن الاب بعد اذا اصاب الاقارب (ط) الام اولى بالتحمل
من سائر الاقارب متى لو كان الاب معصرا والام واب الاب موثرا ان تؤمرا الام بالانفاق لترجع
دون الجد (خج) قيل الاخت اولى بالتحمل من الام لانها اقرب الى الاب (فع حم) كل نفقة
يعتبر فيها اعتبار من يجب له الا الزوجة (مت حم) لا يجب نفقة النكح المتوفى ابنته المتوفى

وفي نفقات صدر القضاة ثل اصحابنا يجب نفقة طالب العلم على الاب (ط سيج) الرجل الصحيح
 قد لا يقدر على الكسب لخرقه او لكونه من اهل البيوتات فنفقته على الاب وهكذا قالوا في طالب العلم
 اذا كان لا يهتدى الى الكسب لا يسقط نفقته من ابيه بمنزلة الزمن والانثى قال رضى الله تعالى عنه
 والظاهر انه لم يخف على ابي حامد قول السلف بوجوب نفقة طالب العلم على الاب لكن انتم بعد
 وجوبها لفساد احوال اكثر طلبية العلم فان من كان منهم حسن السيرة مشغلا بالعلوم النافعة ينصب
 الاباء الى الاتفاق عليهم وانما يطالبهم الفساق المتذرة الذين شرهم اكثر من خيرهم يحضرون
 الدرس ساعة بخلافيات ركيكة ضررها في الدين اكثر من نفعها ثم يشتغلون طول النهار
 بالمخزية والغيبة والوقوع في الناس بما يستحقون به لعنة الله والملائكة والناس اجمعين فيقل
 الله البغض في قلوب ابائهم وينزع عنهم الشفقة عليهم فلا يعطون مناهم في الملابس والمطاعم
 فيطالبونهم بالنفقة ويؤذونهم مع حرمة التانيف ولو علم بسيرتهم السلف لحرمو الاتفاق عليهم
 ومن كان بخلافهم فهم ناد في هذا الزمان فلا يفرد بالحكم دفعا لخرج التمييز بين المصلح والمفسد
 قلت لكن ترى طلبية العلم بعد الفتنة العامة مشغولين بالفقه والادب الذين هم اقرب الى
 واصول كلام العرب والاشتغال بالكسب يمنعهم عن التحصيل ويؤدى الى ضياع العلم باسره
 والتعطيل فكان المختار الان قول السلف وهفوات البعض لا تمنع وجوب النفقة كالاولاد والاقارب
 (بسم شظ) له عم وجد اب الام موسران فنفقته على اب الام وان كان الميراث للعم (بسم) ولو كان
 له ام واب الام موسران فعلى الام وفيه اشكال قوى لانه ذكر في الكتاب اذا كان له ام وعم موسران
 فالنفقة عليهما اثلاثا فام يجعل الام اقرب من العم وجعل في المسئلة المتقل مقاب الام اقرب من
 العم واكرم منه ان يكون النفقة على اب الام مع الام ومع هذا اوجبهما على الام ويتفرع من
 هذه الجملة فرع اشكل الجواب فيه وهو ما اذا كان له ام وعم واب الام موسرون ويحتمل ان يجب
 على الام لا غير لان اب الام لما كان اولى من العم والام اولى من اب الام كانت الام اولى من
 العم لكن يترك جواب الكتاب ويحتمل ان تكون على الام والعم اثلاثا (بسم) اذا فرض النفقة
 على اب الام لا يقتضى عليه نفقة خادم الولد ولا حاضنته الا اذا كان صغيرا لا يقدر على الاكل

أَوْ زَمْنَا يَقْتَرِفُ نَفَقَةً خَادِمَةً وَلَوْ كَانَ لَهُ آبَاءٌ مَعْمُورًا دَرَزَ عَلَى كَهْنَتِهَا مَا يَكْفِيهِ وَوَلَدُهُ وَجَدَ مَوْزِعًا نَفَقَتَهُ
 عَلَى أَبِيهِ * بَابُ فِي نَفَقَةِ الْمَالِيكَ * (بم) ينبغي أن يجب نفقة المبيع قبل القبض على المشتري
 وتكون تابعة للملك كالمرهون (ود) ونفقة المبيع على البائع مادام في يده وهو الصحيح (اصغر)
 لكن يرفع المانع الأمر إلى الحاكم فيما ذن له في بيعه أو إيجارته (ش) ونفقة العبد المبيع بشرط الخيار
 على من له الملك في العبد وقت الوجوب (شبه) مثله (شخ) قيل على البائع وقيل يشتد أن يرجع
 على من يصير له الملك كصدقة الفطر * بَابُ فِي الْإِنْفَاقِ عَلَى الْأَشْيَاءِ الْمَشْتَرَكَةِ * (بمخ) منهرة مشتركة
 بين الجيران امتلاك ليس لمعهم أن يطالب الباقيين بالمشاركة في التفرغ كالدائر المشترك وأن
 دخل دار أحدهم ماء المنهرة يرفع ذلك إلى الحاكم فيما مرهم به ومؤونة المنهرة على المستأجرين
 دون الملاك كالبالوعة الظاهرة دون غيرها والآثار التي في سواد بلد تانحو شاشتان وخاسكيان
 وزيجانيك خاصة وكربها على أرباب الأراضى والمباركى والأوتقوى والفيلى عامة * كتاب
 العتاق وأنه يشتمل على ثلاثة أبواب * بَابُ فِي الْأَلْفَافِ الَّتِي يَقَعُ بِهَا الْعَتَقُ أَوِ التَّدْيِيرُ الَّتِي لَا يَقَعُ *
 (فج) يا ثاني هوناني ذار يا ذان أنج ونوى به التدبير تصير مدبرة وكذا لو قال يا ثاني هوناني ذار
 يارذ أنج في حيوتى وبعد موتى فليس يعتق ولا تدبير (شم) إلا إذا نوى التدبير فتصير مدبرة
 وتامل ثمن قال لا يبيع لها وأوصى لها بشيء فتدبير (عمف) لا يصح (يف) قوله لا يبيع له أولها ليس
 بأقرار بالعتق ولا بالتدبير وله البيع (تج) وغيره زاد كوفى واختام من يا هناناني فلا يبيع لها
 وصدقته لا تعتق ولو نوى به العتق عتقت (سي فج) جارية صغيرة تقول لمولاها أبا ب فيقول لها
 أولبيك لا تعتق (شم) مثله (سم) ولو قال لها قولى لفلان أياح كفاى بحام كوز نحا لا تعتق وكذلك
 لو قال لها تعالى بنتى (شم شبه) قال لها يا خوبام د فلان لا تعتق (فج) عتقت (بمخ) ولو قال لعبد
 صفاست اى رادكم وقال ابتدا قلطقا اى ماشكم زاد ك خوبم ذاك لا يعتق ولو قال لعبد اواسته
 أنا عبد ك عتق اذ انوى ولو قال لعبد فى حرة الاصل هل لك لعبد لا يعتق (بم) ولو قال له بيا
 اى بيل من لا يعتق قال رضى الله عنه وهذا عرق اهل بخارى اى نداء صغارهم ولورفع قباء غلام
 هيمه فقال مولاه اى من قباهم ك من است غاد فله اليه يعتق اذ كان الغلام مجهول النسب (عمف)

قال له ما خواساريك لا يعتق لانه شتم (عك) يعتق (حك) قال لعبد هو اصغر من ابيه يا بني او يا بني
لم يعتق (حم) يا بني يعتق (شعبس شح حب) يا بني لا يعتق (بق) فروع الباب فقالت
امتها من انت فقالت امك الغاعلة عتقت (بو) قال لجارية ائذي هذا القطن وخواساري يزوي
وعني به فراغها منه يجب ان يعتق اذا غزلت (ط) قل اغلامي انك حراء قل انه حر عتق في الحال ولو قال
قل له انت حر لم يعتق حتى يقبله وهو توكيل وهكذا في الطلاق (فع) دبر امته ومات وهي تخرج
من الثلث ثم هلكت التركة قبل ان تصل الى الورثة فلهم حق السعاية (بج) لو قال ان مت ووضعت
على اللوح او قال في القبر فعبد يحر فهو تدبير مطلق (بم) قالت لمولاها ان اعتقتني خذ منك
ما دمت حيا وادفع لك ثمنى فاعتقها بهذا الشرط وتركته عتقت ولزمها ان تسعى في قيمتها (سج)
ان خذ متنى كثيرا فانك حر فاذا خذ منه اكثر من شهر عتق والا فلا * باب في الاستيلاد (ظم) استولد
موطوءة الاب بعد موته ثبت نسبه وان كانت مشتركة يملك المستولد نصيب صاحبه (بو) ولدت
جارية فقيل له اهو منك قال ينبغي ان يكون يجب ان يكون اقرارا (ضح) قيل له ممن خصل
جاريته فقال الحال جميعك فهو اقرار بامية الولد (بو) ولدت جارية فقال له اولاده ما تقول فيه فقال
هو كاحدكم يصدق اذا قال عنيت به الكرامة قال رضى الله عنه فهذا اشارة الى انه اذا لم يقل عنيت
به الكرامة يكون اقرارا به ولو قال ليس مني ثم قال بعد لم ضربت ابني فلا يعني ولد جارية عتق
(عك) ولو استولد المشتري الجارية ثم اقامت بينة على البائع بالعتق يرجع على بائعها بالثمن (بج)
ومتى ولدت الجارية من مولاها صارت ام ولد له في نفس الامر وانما يشترط دعوته للقضاء وهذا
يصح استيلاد المعتوه والمجنون مع عدم الدوى منهما (ط) اقر قبل موته بشهر ان جاريته حامل
منه فامقطت بعد موته باربعة اشهر سقطا مستبين الخلق بكما له صارت ام ولد له (يك) قال لامته
احتالي في امقاط هذا الحمل ظني في حياء منه فهو اقرارا به منه (ش) لامته ولد واحد فقال ولدك
هذه الامة منى ولد فهو اقرارا بها لم ولد ولا بالولد لانه معروف واقربا منك فيكون ولدك هاجيد * باب
في مسائل متفرقة (بج) اوصى بان يعتق منه عبد بعد موته فاعتق فالولد له دون المعتق (عك)
جميع العتق من مولا وهو يجهل بغير الجمع ولا يترك خذ منه واما الامة فانها تقبله بسلح كالحرة

اذا جعل زوجها البائن (قلت) المعنى يقول المشائخ يضمن قيمتها مكاتبه نصف قيمتها قنة (خج)
 وطى جارية ابيه فولدت منه لا يجوز بيع هذا الولد ادعى الواطى الشبهة اولالا انه ولد ولد فيمتق
 عليه حين دخل في ملكه وان لم يثبت النسب كمن زنى بجارية غيره فولدت منه ثم ملك الولد يعتق عليه
 وان لم يثبت نسبته منه نص عليه في (ط) * كتاب الايمان وهو مشتمل على اثنين واربعين بابا * باب
 في الالفاظ المتى تكون يمينا والتى لا تكون يمينا * (شم) ان دخلت عايك مما اخذت يميني فهو
 حرام فان دخل عليه صار يمينا فاذا ملك شيئا ولو شربة ماء يلزمه كفارة يمين ولو قالت لزوجها انت
 على حرام فيمين نوت او لم تنو (فع) الكلام معك حرام يمين بالله (يف) لا يكون يمينا حتى يقول
 كلامك على او الطعام على (فع) يمين بالله (ظم) ان اراد حرمة عليه فيمين (فع) عمت ازينهار
 يمين ان ذكر شرطاً ولو قال بالبح نذرمكن ان كلمته فكلمه فعليه كفارة يمين (شم) سكنت خرامى
 ان فعلت كذا فليس يمين قال رضى الله عنه هذا مشكل لانه ترجمة قوله احلف او اقسم وقد نص في
 الكتاب انه يمين (ط) سوكتد ميغورم ان فعلته فيمين (شم) ولو قال الله نيو ازيام ان فعلته فيمين
 (بم) اكر فلان كاركتم هرگز نكفتم لا اله الا الله فيمين (ظم) قال على نذر او على يمين ولم يعلقه
 فعليه كفارة يمين (ن) قال اشهد ولم يعلقه لاشيى عليه ولو قال على نذر وسكت فعليه كفارة يمين (بم)
 ولو قال بالله العظيم كذا فلان كاركردى كفت نكر دم فليس يمين الا بالنية (بو) لو قال زينهار فان كان
 ما بينا فيمين وان كان فقيها فلا (عمت) زينهار ان فعلت كذا فيمين (س) ليس يمين (عمك) لو قال
 انا بري من الكعبة او من بيت الله فليس يمين (عمت) صلواتى وصياماتى لهذا الكافر فليس يمين
 وعليه الاستغفار وقيل هذا اذا نوى الثواب وان نوى القربة فيمين (حم) خويص (اي رمضان
 ما حج منذ انيك ان فعلته فليس يمين وكذا اي فيندك مى خصم (هم) يمين لقوله تعالى والخامسة
 ان غضب الله عليها (حم) اي بجيا كدمى فيندك ان فعلت كذا فيمين ولو قال والا او بالا
 بدون الهاء فليس يمين وقيل يمين (بمخ) في الله اي شرطمكن ان فعلته فليس يمين في الفتاوى
 البخارية (بم) قال لها تتر اطلاق بشرط انك فلان را نخواهى فتز وجهت به بعد ابدية ينقله وانه
 ليس بتعلق ثم ذكر بعد هذا اوبالبح كاى نانا م فيندك بنكجام فانبت طالق او قال كانيندك كجام

فكذلك فانك طالق ثم انقضت عدتها وتزوجت لا يقع الطلاق بهذا الشرط * باب في تكرار لفظ اليمين *
 (شمر) هزار بار و الله ان فعلته ينبغي ان يكون الف يمين (ظم) هزار بار و الله ان فعلته
 ففعل نكفارة واحدة (جلت) للبرغري قال خلعت بالف يمين قال و الله لا اضر بك عشرين مرة
 لا ينقذ الا يمين واحد * باب ما يكون تعليقا او تنجيذا او ذكر الاجزية الكثيرة عند شرط هل
 يتعلق بها * (شمر فع هي) تفسير كلمة كلما بالبح جفجيا كام قال نور الائمة المنصور الغشي و على
 هذا الفرق بين كلمة كلما ومتى ما بالخوا رزمية ويفرق بالنية قال رضى الله تعالى عنه و هذا انظار اعجبني
 قلت و يتراءى في فرق بينهما و تفسير قوله كاماد خات الك ارجعيا كام كاو حيا و قوله متى دخلت يا غدا
 كاو حيا فيكون الاول لعموم الد خول دون الثاني و يظهر هذا الفرق في قوله يا غدا كاسكام ذي دينار
 هفرا م كام و قوله جفجيا كام كاسكام ذي دينار هفرا م كام ففي الاول يقع على وقت واحد اي وقت كان
 وفي الثاني على كل وقت من اوقات المجهى (يمح) لا فرق في عرفنا بين قوله بالبح جفجيا كام كاند انكاح
 اكا و بين قوله نكاح اكا يي و انكر قول من فرق بينهما قال رضى الله عنه و هذا حصن و كلاهما تفسير لقوله كام
 تزوجتك في عرفنا فيكون اليمين في كلتا الصورتين حتى يتم الثالث قلت و ما اشار اليه استاذنا مستقيم
 في ما اذا اعلقه بكلمة كلما على غير الزوج فاما اذا اعلقه بالتزوج لا يتم بالثلاث (شمر) قالت تزوجها
 اذهب الى قريتي فغضب الزوج و قال همك يا سويكام و ما برأى جلال حرام همك يا سويكام فانك
 طالق ثلاثا وقع الثالث في الحال و كذلك قال انت طالق ثلاثا همك يا سويكام (هي) و هو في الحقيقة
 تنجيز و به ابو ذر و في العرف تعليق و به الوبري اذا توى التعليق (شمر) وقع بينهما مكاذبة في الدفع
 فقال بالبح شياور پراجيه كين ها فرنج و قال تويت الا نكار يقع الثالث قضاء (فع) وقع الثالث ان اراد به
 التحقيق (هي) ان اراد به التعليق لا يحنث (فع) قيل له تزوج ثلاثة فقال لا فاعاد كلامه فقال
 پهاچ ها فاج شياور كي كامس اكام كام فتزوجها لا يقع (هي) لا يقع الا بالنية (شمر) يضرب وله ثلاث
 امه ان تاخذ منه فقال انت طالق ثلاثا ما ج ما خف فهو تنجيز ظاهر او اذا توى التحقيق فمتعلق
 (فع) هو تعليق (شبهه) هو تنجيز (جلت) قال للمشتري ان لم تدفع الي الثمن الى خمسة ايام اتكون
 امرا تكت طالقا لنا فقال بالبح آف فلولا يد نعه الى خمسة ايام و تم الثالث (يمح) اتكون امرا تكت طالقا لنا

فجاءت كذا فقال ما هو ان يكون وهو جواب وان زله على طرف الجواب لا يبعد كذا للمبالغة ويقع
 واحدة (فج) مثله (بسم) ونزعت تراكبي طلاق ودو طلاق وسه طلاق اكر تخافه من الله الى وقع الثلث
 قبل الدخول بقوله يكن طلاق ودو طلاق (ظمر) قال لها ان خرجت يقع الطلاق فخرجت لم يقع الطلاق
 لتوكله الا عفاة بها والد بن الاسميجاني قال لها في العسرة خاموش باش وكونه داد مت سه طلاق
 بالغ لا يغوم و ابا كذا اكي غلبوشيك كاجين فان اراد به التعليق لا يقع (بسم) انت طالق بد ان شرط
 كذا ز شهر بر وجهه قبلت وقع الطلاق بقولها (بسم) انت طالق ثلثا كمي هقو كام اي زوني دقاچ ايوايش
 خورج نيكام با ما سيني خنامكام فهد التعليق والكل شرط ولو قال رب الدين لمد يونه في نان واسم معا
 ملك كات اكي دما براى خلال حرام كافد عزيوك في نباك ايخ اخش هقو اچ اماد بانباك فك فع
 انسان اليه بغير من غياحت اصحابه فيه فتقرر آراءهم انه لا يثبت والجزاء لا يتعلق الا بالدفع
 بل من وقوله اماد بنباك تقرير للاول لا تعليق به (فج) قال لها كان في الصرة كذا افقالت لم يكن
 فقال انت طالق ثلثا كوت ميت فهد وتنجز (يو) قيل له امرأتك تفعل كذا فقال هي طالق ثلثا فانها
 لا تفعل كذا فهد التعليق وقال ابو ذر تنجز (مع) فالمسئلة الاولى يجب ان تكون على هذا الخلاف
 (علي) كانت تنهى زوجها عن امر فقال انت طالق ثلثا كفاما في بودك فتجنيز (يو) التعليق
 بقولها في فتاوى النسعى زن از وجهه طلاق كه اين كار كودم او نكردم او يقول كه افلان كار كنتم او كه
 كنتم ولا يقول اكر هذه الكلمة في ديارنا تعليق لا تنجز وعن الكرخى عينا حرانه صلى الغداة فتعلق
 ابن تيمية عرطلا ط او اسقوله كه فان لم يتعارفوا التعليق به يقع للصلح وان لم يتعارفوا الا به فتعلق
 وان اتعارفوا به وبصرى الشرط خلاف فيه والاصح انه لا يقع (فج) قال لها هرا طلاق اكر فلان
 كراي ولم يذره التعليق عليه تنجز ولو قال كراي هرا طلاق واراد به التعليق
 كان تعليقا ومثلها لغيره تعليق له الرطام لا يصلح للصلح فيها قلت والفرق للسلف طاهولان
 فيه لا لا بل يقع ما اطلقه من قبل ولا يصح في الخلاف قلله من قبل ان اراد تنجز (فج) يكون قوس
 لا يابن ظم يقع له فقال ان لم يفتحي الباب اليك فان طالق ثلثا لم يكن في الدار واحدة تمسيتها لليل
 ولم تقع لا تنجز (فج) كراي من طاهي لانه ما خطبة فقال كراي فتعلق في يورينغ او قال كراي اي خطبة

فيمنع من اكله وشرابه او اكله هو بعد موته لا يحرم (يمر) دونه جماعة الى شرب
 الخمر فقال لي حلف بالطلاق ان لا اشرب الخمر وكان كاذبا فيه ثم شرب طلقت (فتح) لا تطلق ديانة
 * باب في تفسير الالفاظ التي تستعمل في شروط تعاقب الطلاق * (شمر) قالت له سنادك استرجعت
 ذاربنامين خفيك فقال كانا ورسنادك استرجعنا هاج فانت طالق ثلاثا فكان يعلم ان الاول كان اتقى وانقضى
 وقع والا فلا (فتح) ان كان هو ثقيل فثقلها لا يقع (عطف) بالحق ناكش نافرغ من ليس له قرار ولا شجر
 ولادار (شمر) من ليس له رزغ ولا شجر هو المهان في مودنا (شمر) كما شئ هو من لا يعرف عن الامور
 الدينية عادة (دفع) مثله (شمر) قال لها كاف اي واداري هفوا تلاف مالها واسبابها ولا يشترط
 تلاف اكل ولو قال لها كاتام ذام نيج فانت طالق فذ هبت مقدار فرسخ او نصفه وبلغت خنما آخر
 لا يجتثوان عادت اليه بعد ذلك (عطف) كاتاح فاذا م في ايادى خلد دار الحرب قال رضى الله تعالى
 عنه والاول اصح (فتح) وكثيرا لا كل ان ياكل اكثر من منوبين وقيل هو مالو حضور وقت طعام آخر
 لا يمكنه الا كل (ظمر) قال لها ان لم تكوني احسن من الشمس والمقصر فانت طالق ثلاثا لعنت لقرله
 تعالى لقد خلقنا الانسان في احسن تقويم وفيه حكمة معروفة (عطف) قوله بالحق بدلين هو من لا يخلص
 حسنة على سيئاته ولو قال ان كنت يهودي الوجه فانت طالق ثلاثا فان كان يهودي الوجه مقبوض لم يكن
 فشباشبا كما هو عادة للسلف حنث والا فلا ولو قال لها ان لم ازن منك السخات فانت كذا اقلوا اذا اذى
 بليغا وناقشها في كل امر لا يحنث ولو قالت له ما حكم ويد فقال ان كنت كذا لك فانت طالق فان اظهرت
 عند الخروج اما وايت الفجار يحنث بطمع فيها كل مرتكب فيمنعهم الثلث * باب في ذكر الشوطين
 او اكثر (شمر) قال لها بالحق كاتحك خوا كاتكين خوا كاز ناي اك كاجفت اك كاهنل خنا
 فانت طالق ثلاثا غوب خمو او يكون لا يحنث لانها شروط معتبر فنفق قدم المؤخر فيكون الاخير شرط
 لا انعقاد وما قبلها شرط الانعقاد قال رضى الله عنه هذا الحق العربيك اما في الخوارزمية فلا يردون به الا
 تعليق الجواه جماعة الزكلى واخذ منها وهذا لا يضر لانهم يردون به الغلط على ما تقدم به الجاهل
 كثيرة لكن يردون الجزاء بعد ما اذعنوا في حنث (شمر) ولوا تمها برجل فانت طالق ثلاثا
 كما يردون خنا نكاح كج لو هو يار في فالتن والبر وغيره و اراد بالخيانة الخونا فانت طالق فانت طالق

رجعت اليها في وقت زوال التهمة (سي) مثله (بمخ) قال كايستخ خرا او ذابكتين خرافانت طالق ثلثا
فشرب الخمر دون البكتين حنث (ثب) مثله وعنه الكل شرط واحد (بمخ كعب) ليا نانا ميا ذار مر غند
نامنجا ج اودمانش ميدامنجا فانت طالق ثلثا وكان دعاها لکنها لم تذهب معه لم يحنث والفرق حسن
يعرف بالتامل في غرض الحالف (ط) ولو قال زن ازوي سه طلاق اكر سيكي ميثا خور و مقامري کند
و کبوتر دار د قال محمد بن الفضل كل واحد شرط على حدة وقال غيره من المشائخ اكل شرط واحد ولو قال
ميكي في خور و مقامري في کند و کبوتر في دار فكل واحد شرط على حدة بلا خلاف (ط) مثله (ث) مشائخ
بلغ كاي يفتون فيمن حلف ان كلمت فلا ناو فلا نانا ميا راته طالق فكل واحد هما حنث لانهم يعنون حسم
كلامهما فلا تكلمون واحد امنهما (فع عك) اتهمها بفا حشة فقال ان كنت فعلت ذلك وان فعلته
فانت طالق يحنث باحد هما بخلاف قوله وتفعلين (ن) فان دخلت دار فلان ويدخل فلان دارك
يحنث باحد هما (جبت) نعوذ عن نصير وابن سلام و جماعة ان دخل فلان وفلان الدار يحنث
بدخول احدى هما وهذا كله اختيار المتأخرين وجواب الكتاب بخلافه (ط) قال انت طالق ان اكل
كذا وشرب كذا او كلم فلانا واخر الجزاء عنها لا يقع الطلاق حتى يجتمع الكل الا ان ينوي شيئا آخر
كذا عن ابي القاسم الصفار وان كرر حرف الشرط بان قال ان اكل وان شرب وان كلم ان قدم الجزء
يقع الطلاق باحد هما وان اخر لا يقع ما لم يوجد الكل وهذا عند محمد وعند ابي يوسف يقع باحدهما
في الفصلين وترتفع اليمين وان ذكر شرطين و ذكر بينهما جزاء يقدر كل شرط في موضعه ويكون الشوط
الاول شرط الا نعتقا والثاني شرطا لا فعل ولا حلول وحلول الجزاء الثاني بان قال ان دخلت الدار فانت
طالق ان كلمت فلانا فدخلت ثم كلمت فلو كلمت ثم دخلت لا تطلق (فمخ) قال كل امرأة اتزوجها
فهي طالق ان تزوجت عليك فتزوج عليها لا تطلق التي تزوج الا اذا تزوج عليها اخر في تطلق
الثانية (فمخ) اكر فرد ابغلان ديه نروم وفلان كارنيا موزم فامرأته طالق فذهب غد الى القرية
ولم يعلم ذلك الا من يحنث (بمخ) مثله وقد مر مثله (بمخ) ان لم تحضري فراشي ولم ترا عيني حتى تحضر
فراشي لم تحضري ولكن اعدت حنث فيجعل هذه مجموعهما شرطا قال رضي الله عنه انهما الحقا هما
بمشيئة الجامع وهو ما اذا قال ان لم اكن غريته هذا بين الشرطين في دار فلان فعبك هو فضررب احدى هما

الاخذ للشرب ولو قال هي طالق بالغ كاي جرمين او زار قبلها او لمصها حنت (ط) ان وضعت يدك
 على المغزل فكذلك افوضت يدك عليه ولم تغزل لا يحنت ولو من الصهر على الخن بما دفع اليه من البقر
 للزراعة فقال ان وضعت يدك على هذا البقر فوضع يده عليه ليلا لطلب حمارة لا يحنت (بسخ) قال كاي
 جنكراك خفاو اما دكا بسا واما راته طالق ثم نسى فاخل جنى جنكراك ثم تدكر فتركه افتوكا بسا ويح
 حنت والفرق بينه وبين وضع اليد على المغزل والثوران انه يراد بوضع اليد ثم الغزل والتكرب والمراد
 باخذ جنكراك هنا تعلق الحكم به حتى يستقيم قوله واما دكا بسا والا انه يستعمل هذا البيان تعلق الحكم
 بالاملى لتعلق ذلك الحكم بالادنى فيتعلق به ضرورة (بسخ) قال لها كاند بسا واثانت طالق ثلاثا ثم تسدت
 الطاهرنة فاصطحها وادارها لم يحنت (عسخ) قال لها ان دفعت لاختيك شيئا ودفع اليها زارا وتدفع اليه
 لا يحنت (فجع عك) قال لها في الغضب ان لم اكسر عظامك تحت جلدك فهذا على الضرب الشديد
 (بو) خرج من داره وحلف لا يرجع ثم رجع لشيمه نسيه في داره لا يحنت (بسخ) قالت له تشتري
 جارية دمي وكف اكسام او دارج فقال كانج غنا فهي حرة فوهبت له جارية فباعها بخمسة وعشرين فقال
 له المشتري اشتريها مني بعشرين وبعنيها بعشرين حتى لا ياخل النحاسون الدلالة من خمسة وعشرين
 بفعل الخائف لا يعتق ولو حلف كانج بانا نامك برميخاني داري فدخلت بغير علمه ثم رآها ولم يامرها
 بالخروج لا يحنت ولو قال لها كاند ياتسوي كايين اكا فتزوجها بدينا ربحنت لان شرط الحنت تزوجها
 لا تزوجها بالقد والمذكور باب فيما يقع به الفصل بين الشرط والجزاء فيكون تقييد او يبطل ولا يقع
 (فجع شبه) قال لها كاند ما برخيانت اكنج ويريد ان يقول انا طالق ثلاثا فقالت له امرأتك انريدك
 الزنى قال نعم قالت نازجى بيزاريم فقال انا طالق ثلاثا فهو فاصل ووقع الثلث ولو قال الشك اني
 هل اعدت الشرط يعمل بغالب رايه وان لم يكن له رأي لا يقع (سم فجع سي) ادعاه الطالم فقال
 اني مريض فقال بالغ افاجيت يا وذيياور پراج ان كنت مريضا فقال لا فاما دكا اربعين يقول لا فقال
 الطالم في الخامسة افاجيت ولم يزد فقال يار يا باهزار يا وذيياور طالم انت ان ما قاله اخر اعقوا لا يقع شيء
 (ط حاك) ان دخلت هذه الدار اين دخلت هذه الدار فبطلت حرور الدار واحد لا يحنت فبا هذا
 حتى تنحل لا حلتى روى الاستحسان ان يحنت بدخلت واحد وقمن اكلو حتى يطلعيها من فوق البهنية

يعتق للحال لان التكرار هدر فصار فاصلا وعند ههنا لا يفصل فيتعلق قيل قال مشائخنا هذا قول النكاح
ولو قال انت طالق ثلاثا وثلاثا ان دخلت الدار او قال لعبد وانت حر وحران شاء الله تعالى وقع الطلاق
والعتق للحال خلافا لهما * باب في اليمين يكون على الفورام على التراخي * (قُب فَع) قال لها في الخصومة
الحلال على حرام ان لم فخرجى فقال ما اردت به الخروج للحال ثم خرجت بعد ساعات بحيث ان كانت
الخصومة في الخروج والا فلا وفي الجامع للبرغري لو قال لها ان لم اضربك فانت طالق فهو على اربعة
اقسام فان كان فيه دلالة الفور بان قصد ضربها فمتع انصرف الى الفور وان نوى الفور بدون الدلالة
يصدق ايضا لان فيه تغليظا وان نوى الابد او لم يكن له نية انصرف الى الابد وان نوى اليوم او الغد
لم تعمل نيته (شمر) قال لها بسبب الخصومة في امه تريد ان تخرج امي فان خرجت فانت طالق
ثلاثا ثم خرجت امه لحاجتها لا بالخصومة لا يقع الثلث وهو على الحال (فَع) قالت له طلقني طلقني فقال
ان لم اطلقك فهو على الفور (شمر) باع منها جوزة فطالبها بالثمن فلم تدفع فقال ان لم تدفعي الى
الثمن فانت طالق ثلاثا لا يحسنث مادام احيمين الا اذا اراد الفور ولو اخذ بضرب امرأته و ارادت
ظن ولده ان تخرج فقال كاند اوزاچ نين و اراد به الظن فهي طالق ثلاثا و اراد الحالف ان لا تبلغ
خبر الضرب الى ابيها وامها (فَع يَت) لم يكن على الفور (شمر) على الفور (ظم) ان خرجت بعد انقطاع
الروحشة لا يحسنث قال رضى الله عنه وهذا احسن الاجوبة لانه لا يريد به الابد لانه متعذر رولا الفور
المضيق بساعة اليمين لان الغرض ان لا تخبر الوالد ان يكون المراد حالة الروحشة (عمت) قال مات
الصهر وترك ضيعته ميراثا للبنتيه فقال السلف لسلفه انك تأكل من شيعه صهرك وتشرب من ماء نهره
فقال ان كنت اكلت من ضيعته او شربت من ماء نهره او زويت في ارضه فامرأته طالق وقد كان
زرع في ارضه وشرب من ماء نهره واكل من طعامه حال حيوة صهره ينصرف الى دلالة
الحال (بم رفع) قال لها ان ذهبت الى عرس فلان ولم تغسلني ثوبي فكذابة ذهبت اليه ثم جاءت
وغسلت ثوبه حنث لانه للحال (فَع يَت) ان اخذت من مالي شيئا ولم تخبرني فكذابة اخذته ولم تخبره في
الحال ولا قبله وانما اخبرته بعد ايام لا يحسنث (جم) ان رأيت سارقا فلم اخبرك فعلى
الفور ولو قال ولم اخبرك وان لم اخبرك فعلى التراخي ولا بد من الشرطين (عمت) ما سألت

ثم ان الفلان نادى فى دار الحالف بطلبه فقالت زوجته ليس فى الدار ولم تعلم انه الفلان حنت والعلم
فى كلام فلان ليس بشرط الحنت فى الجانبيين (ظمر) قال ان ذكرت معنى فلا نأمنك طالت فقالت
اذكره واذكره حنت * باب اليمين على الهبة والبيع والشراء * (هى) حلف لا يهب فوهب بشرط
العرض ينبغى ان يحنت (سمر) حلف لا يبيع فوهب بشرط العرض ينبغى ان يحنت (بسخ) حلف
لا يبيع هذا الثوب فوهبه وسلمه ثم باعه بالوكالت لاجل الموهوب له حنت (بمر) حلف لا يشتري
لا يحنت بالتعاطى وقد اختلف فيه ائمة بخار او سرقند (م) لا يحنت بالتعاطى وبعد المواضعة على
قدرا المبيع والتمن يكون تعاطيا مالم يجزى لسانهما لفظ البيع والشراء (بسخ) ان اشتريت بك مكمعا
فانت طالت فاشتراه لم يقع حتى يسلم (ظمر) يحنت (قب) لا يحنت مالم يسلم (بمر) ياع جارية
ثم قال ان دخلت هى فى بيعى هبة فان ردت عليه بغير قضاء تعتق والا فلا (علف) حلف ان اشتواها
يحنت بالا قاله (قب) حلف لا يبيع لا يحنت ببيع التلجئة * باب اليمين فى الفعل الاباذنها * (بمر)
حلف لا يشرب خمر اغير اذنها ثم استاذنها فقالت تودانى فهو اذن (قب بمر) ولو اذنت له ان يشربها
فى دارك انشربها فى غيرها حنت فى الجامع الا صغر حلف لا يخرج من بخار الاباذن هو لاء التلجئة
فحين احدثهم لا يخرج لانه ان اطلق المجنون حنت ولمومات احدثهم لم يحنت ليطلان اليمين (بسخ)
قال لها ان خرجت من الدار الاباذنى فانت طالت فوقع فيها عرق او حرق غالب فخرجت لا يحنت
* باب فى تعليق الطلاق والنكاح والتزويج * (شمر شه سمي بسخ) قيل له انك تزوجت فلانة فقال
كاه نكاح اكنكه ذارى اى اوداهيغ الكافى طالت ثلثا ثم تزوجها نكاحا صحيحا بعد ما كان تزوجها قبل
اليمين فاسد الحنت (ظمر) مقلله نكاحا صحيحا ثم قال قبل الزفاف لها ان اصلحت هذه الماهرة فهى
طالت ثلثا فاصلحها غيره بغير امره لا يحنت قال رضى الله عنه ينبغى ان يحنت فى عرفنا اذ اوفت اليه
ورضى بذلك (علف) تزوج ثم وقع بينه وبين ابويه بسبب قلته جهاز الخطيبة مشاجرة فقال لهم ان اصلحت
هذا الامر فهى مى طالت ثلثا فاصلحها بنفسه من غير ان يستشيرهما لا يحنت (شمر سمي علف) حلف
كاه يوزيان اصغى فى لا يحنت بالنكاح الا اذا نواه قلته ومنواه انه لا ينقض اليمين (فع سمي)
قيل له بتزوج بفلانة فقال ابراجها ابراج ككايين كاهما ثم تزوجها لا يقع الا بالنية (شمر) ان فعلت

كان أبا نكاح أكاد أحرام آثار لا ينفق ما لم ينوب بالحرام للمرأة التي يشر وجهها (فج) خلف لا يتزوج
 من قبيلة فلان فتزوج بنته لا يحنت (سم) قال لا قربائه ان أدخل هاكم أحد ادشيا ورد پروكه افاج
 لا ينفق (سم) قال لا ينفق ان دخلت الد او فانت طالق ثلثا من جهتي او طلقك مع وصاركا نه قال
 ان دخلت الد او تزوجتك فانت طالق ولو قال لا جنبيه ان ولدت فانت طالق مني فتزوجها فولدت
 طلق (بم) حلال الله على حرام ان تزوجت فلانة ثم تزوجها حرمت والاصح انها لا تحرم (بو)
 قال لا مراة اذا نكحتك لو راجعتك فانت طالق ثلثا فان كان يمينه بالعربية فهي على الوطى في النكاح
 والا فعلى نكاح جلد يد ورجعة بعد الطلاق (فجم) ان تزوجها بأكثر من دينار فكذلك فتزوجها بدينار
 ثم زاد في مهرها لا يحنت (فج) يصلح المصاهرة فقال الحلال عليه حرام ان اصلح هذا لامر ولا نية له
 تحرم ان وجل الشرط (سم) خطبها جلان ووقعت منازعة فقال كاه يا ذوان ذارا هغرا فامرأتى
 طالق وقد كان زوجها من احد هما قبل اليمين فان تزوجها منه وزوجها من الاخر حنت لانه عقد يمينه
 على فاعلين لا يتصور اجتماعهما فان عقدت على كل واحد منهما (مى) مثله (سم) ان اصلحت امر
 بنتي مع فلان فالحلال عليه حرام وهي بالغة لا يحنت بحضوره ولا بسكوته ولا بتصويبه اذا اصلحه اجنبى
 (فمخ) اكر من بنام توزن بخواهم فهي طالق فتزوج امرأة اسمها عند ولا تها ذلك لكن لها اسم
 آخره عروف ومشهور لا يحنت (سم) يحنت (خو) ان لم اذهب بكم الى نكاحي فهي طالق ثلثا لا يصح
 لا ينفق (مك) هو لغوا ان شاء الله تعالى * باب الميمن على المعتق والطلاق * (بم) قال لبنته
 ان خرجت من زوجك فامك طالق ثلثا ففعلها الاب من زوجها واجازت لا يحنت لان الخلع من جانبها
 بيع فلا يحنت بفعل الوكيل والقضوى اذا اجاز (فمخ) ان طلقها بغير رافع يد هرفوك زجلا بغير ابطالها
 وطلقة باسم مرتة لا يعتق (قب) مثله (بم) يعتق (فج بو) حلفت ان لم تطلق زوجها اليوم او قالت
 ان لم تسرح تبرا اذا اثبت بما في وسعها من المصاحمة الى المحاكم وتقول بلسانها ولو حلف لا يترك بنته
 على ختنه فان كانت صغيرة فنزوها من يد بروان لم يكن له وجه في الافتراح شرعا او جهة فلم يقدر
 على نزوها بولا يكون تاركا الامع الرضا والقدرة * باب في اليمين في الصلوة * (مخ) قال لها ان اخوت
 صاروا لعجز من وقتها فانت طالق فنامت حتى طلع الشمس لا رواية لها واختلف فيها قبل اذا انعتبت

هذه طلوع الفجر ثم نامت حنت والا فلا وقيل لا يحنت مطلقا (ط) والله ما اخرت صلوة عن وقتها
وقد كان نام عن صلوة حتى خرج وقتها ثم صلاها فقليل يحنت وقيل لا يحنت (بم) حلف لا يصلي
اليوم بجماعة فاقبل في بمصلي وحده حنت (م) حلف ليصلين بجماعة فام صبياء يعقل الصلوة بو

باب اليمين على الاكل والشرب (نسي شمر) حلفت لا تاكل اليوم طعاما فمضغته له فيها فسبق
الى حلقها شيئا منه تحنت (فع) لا خصر ما اذا كان يصيرا (شمر) ولو حلف لا ياكل بالبحامع فاكل
فرخا يحنت وان نوى الكبيرة صدق ديانة (فع نسي) حلف لا ياكل من هذه الاطوية مشيرا الى القطع
قبل الطبخ ثم جعلها عجينا وطبخها شيئا آخر فاكل لا يحنت (فع شمر شه) خامم زوجته بسبب الخبز
فقال ان كنت اكلت ازيد من قرصين اليوم فانت طالق وكان اكل في القرصين بصلا وشرب ماء لا يحنت
(يب) ان شربت خمر افشرب بزا غانية خمر لا يحنت ان كان البزاع غالبا (شمر) ولو حلف
لا يشرب خمر افشرب عصيرا قد صار مسكرا حنت (فسب) حلف لا ياكل من جفرات هذه البقرة فجعلوها
في التماج فاكله يحنت ان كانت غالبة (بم) مثله (ط) والا صل فيه ان التحالف متى اكل المحلوف
عليه بعد ما خلط بخلاف جنسه فان صارها لكامن كل وجه او من وجه لا يحنت وان لم يصرها لكاو كان
فائسا من كل وجه يحنت قال رضي الله تعالى عنه وقيام اللون في العنن المخلوط ببقاء لونه وزواله
بزواله واللبن في التماج ان كان الشور باح غالبا لا يحنت والا فيحنت ولو حلف لا ياكل ملحافا فاكله
طعاما فيه ملح يحنت ان كان ملحا بالبح شور والا فلا ولو حلف لا ياكل هذا اللبن فطبخ مع الارز
فاكله لا يحنت وان لم يجعل فيه الماء ضمن حلف على خل لا ياكله فاخل منه سكباجة (فب)
حلف كلما اكلت لحما فامراته طالق فمضغ لقمة منه ثم ابتلعها بثلاث كرات وكان يتنفس عند كل مرة
بقع طلقه واحدا في شرب الماء في هذه الصلوة ثلاث (ط) كلما اكلت لحما فعبد من عبدي
عمر لزمه بكل لقمة عتق عبد الله القاسم ان شربت مسكرا الى سنة فراوه سكران وانكر شرب الخمر
فشهد واعليه لا يقبل الحاكم شهادة من لم يعاين شرب المسكر ولكن تحت طائلة امرأة في التنزه عنه
(فب) حلف لا ياكل من هذه الشجرة فوصلوا بها فصننا من اخرها واخر الوصل فاكل لا يحنت
(بم) مثله (ظمر) وهيرة يحنت (فب) حلف ان شربت خمر من غير ضرورة فمرض فقال له الطبيب

ان لم تشرب الخمر في هذه العلة ففيها خطر الهلاك فاشربها فشرّب حنث مسلماً كان الطبيب او كافراً لان
 ضرورة المريض الاستشفاء ولاشفاء في الحرام بالنص وقيل ان تعين الخمر لدفع العلة فهي ضرورة (فصح)
 حلف لا ياكل هذه الجملة فلان اب ثم الحمد ثم اكلمه لا يحنث بخلاف ما لو حلف لا يشرب هذه الماء فالحمد
 ثم ذاب فشربه حنث (بم) اكره سر توكي نان من خور داي قرص واحد فاكل قطعات من اخبازة
 بحيث تبلغ قرصاً واحداً يجب ان لا يحنث لانه لم يوجد اكل قرص واحد (فصح) يحنث لانه للمبالغة
 في المنع ولو حلف بالغ خاشخوش خمر فاح في خوام دجى جى ايج مسحتاه جوب خرد لا يحنث (فصح)
 يحنث (بم) حلف لا ياكل من كسب فلان فشرب من ماء جمده الذي وضعه على الطريق للناس
 اخاف ان يحنث (قبح) حلف لا ياكل من هذه القدر لم يكن فيه شيء ثم طبخوا فيه شيئاً واكل منه
 فان كان يعلم انه ليس فيه شيء يحنث وان لم يعلم لا ينقذ اليمين عندهما خلاف ابي يوسف كمن
 حلف ان لم اجامعك الليلة وكان الفجر طالعا فان كان يعلم بالطمور فهو على الليلة المستقبل وان لم يعلم
 لا ينقذ اليمين عندهما (فع عك) حلف لا ياكل بطمخا لا يحنث باكل الحدج في الصيف ويحنث في
 الخريف والشتاء في عرف بلد ناولواكل العجب لا يحنث (خج) حلف لا ياكل من هذه البقرة
 او من هذه الشاة فاكل من لبنها او سمها لا يحنث الا بدلالة الحال عليه ويتقيد اليمين في هذه
 الجنس بالعين لا بما يتولد منه * باب اليمين على الدخول والخروج * (فع) حلف لا يدخل داراً
 قد دخل اصطبله لا يحنث (فصح) كان في البيت الشترى فخاصم امرأته فقال ان دخلت هذا البيت
 الى العبد فالحلال عليه حرام ثم قال نويت ذلك البيت بعينه يصدق (قبح) لا يصدق حكماً (بم)
 حلف لا يدخل الحمام قد دخل بيته الذي ينزع فيه الثياب لا يحنث (فصح) يحنث (ظم) حلف
 لا يدخل هذه السكة فدخل ابه فرسه وادخله السكة بالغ ورويد يد تحنث وقال غيره لا يحنث (فع خج)
 حلف لا يدخل على هؤلاء القوم قد دخل عتبة الباب فرأى واحداً منهم فرجع لا يحنث (عك) حلف
 لا يدخل هذه الدار فادخل فيها مكرها ثم دخل فيها طوعاً حنث وهذا ظاهر (جو) انتقل الزوجان
 من الرستاق الى قرية فلحقه مؤن الديوان فقال لها اخرجي معي الى حيث كنا فيه فابيت الى الجمعة
 فقال ان لم تخرجي معي نكذ اغان كان قد تاهب للخروج فهو على القور والافلاوان خرجت معه في

الحال الى درب القرية ثم رجعت بروا ان اراد زوجها الخروج اصلا الى حيث كانا فيه * باب اليمين
 على اللبس * (عك) قال ان لبست من غزلك او ثيابك فانت طالق فلبس من ثياب غزله المرأة
 من جوزة الحالف لا يحنت الا اذا نوى ذلك (شم) قال لها ان سئلت منك ثوبا ولبسته فانت
 طالق لما سمع شكايته انه يطعم منها ثيابا ثم قال عنيت اتخاذ ثوب بعد اليمين لا المتخذ قبل اليمين
 يصدق ديانته (هي) يصدق قضاء (بم) حلف لا يلبس من غزل امرأته فلبس ثوبا من غزلها
 فوق ثوب اول حالف ليس من غزلها يحنت بالا جماع وقيل لا يحنت قياسا على مسئلة لبس الحرير فوق
 الدثار فانه لا يكره وهكذا فعله بعض المشائخ (بم) لبس الحرير فوق الدثار انما لا يكره عند
 ابي حنيفة رحمه الله تعالى لانه اعتبر حرمة استعمال الحرير اذا كان متصلا ببدن صورة (شج)
 حلف لا يلبس من ثيابها فباع ثيابها منه ولبسها لا يحنت الا اذا نوى غزلها (عك) ولو اقلت
 لباحتها على الحالف من غزلها فان القاها عن نفسه من ماعته لا يحنت (ط) لو لبس ثوبا من غزلها
 يحنت عند ابي يوسف وعند محمد وايتان (يث بو) ان اتخذت ثوبا بعد اليوم فانت طالق
 قاتخذت له ازارا شبرا ونصف شبرا فآزر به وستر مورتة الغليظة وبعض الخفيفة يجب ان يكون هذا
 منصرفا الى ما يستر به العورة على وجه يجوز به الصلوة ولا عبرة لطول الحالف وضخامته (عك) ولو كور
 ازارا من غزلها يحنت وعنه لا يحنت بالتكوير ويحنت بالآزر به قال رضي الله عنه وهذا كله مستقيم
 على ما عليه جواب الاصول اذا كان اليمين بالعربية فانه يقال لبس الازار والعمامة والقلنسوة والتكة
 اسباب الخوارزمية فلا يحنت في امثال هذه وهو الصحيح لان تحمجاك لا يتناول وضع القلنسوة على
 الرأس والتكوير والآزر به (بسخ) فانه قال بالغ كانهي جي ريساد تحمجا او قال كانهي جي وزيد فكور
 من غزلها ازارا على رأسه او التحف بما حفته من غزلها في عرفنا لا يحنت (عكج) حلف ان لبست من
 غزلك فاشترى الغزل منها ثم نسيه ولبسه لا يحنت قال (مف) ان كان الحلف لمعنى في الغزل يحنت
 والا فلا كما في (ن ث) حلف لا يدخل دار فلان فباعها ثم دخل يحنت ان حلف لمعنى في الدار
 والا فلا قال (مف) وان لم يكن ظاهر المذهب لكنه تفصيل حسن * باب اليمين على الترك
 والامساك والاذن * (فع) ضاع متاع المودع فاتهم المودع فقال حالة الغضب كما مضى نورانية ان

احسن پر بخاوی داره اشياء لاییه ولم یعلم بها و اخرجه بعد مئة ایام حنث ان لم یکن فی لفظه ما
 یدل علی الا جانب (بم شذ) حلف لا یتروک فلانا یمخرج من بیتی او یدخل وخرج بغير عمله او دخل
 لا یحنت (بمع) ولورآه فیه ولم یمخرجه لا یحنت (ط) ابو القاسم الصغار حلف ان ادخلت فلانا
 فی بیتی فهدی علی الدخول بامرہ علم او لم یعلم ولو حلف ان ذلحیل فهدی علی دخوله امر او لا علم
 اولا ولو حلف ان ترک فلانا یدخل فی بیتی فهدی علی ان یدخل بعلمه ولا یمنعه (بم) اکرم من
 فردا ترا نما نم ونروم فانت طالق فجاء الغد فذهب الی قریة وقد کانت ذہبت الی قریة اخرى قبل
 ذهابه ولم یعلم به لا تطلق (بمع) قال ان امسکتک فی البیت فانت طالق فخرجت فی فورها ثم جاء
 بها الناس الی البیت والزوج منکر لمحییہا فمکثت فیه یحنت اذالم یمخرجه حسا وان قال لها اخرجی
 اخرجی (شذ) حلف ان اذن لها فی الدہاب الی العرس فکذا فاخبرته بذلك ولم یمنعها حنث
 * باب الیمین علی الخبز والدہاب والسفر والعبور والروکوب * (هم) قال لها ان خبزت فانت طالق
 یدار الحنث علی عادتها فی الخبز ولا یحنت بالعجن فان اعتادت الی امر بالخبز یحنت بالامروان
 اعتادت بعض ذلک یحنت وان اعتادت جمیع ذلک وحدها لا یحنت الا بالالصاق والاخراج (بم)
 ذہبت الی العرس فقال لها ان ذہبت بعد ہا پیش یحین جاییها فانت طالق فلو ذہبت الی التعزبة
 تطلق ویراد به کل مجمع الا اذا نوى التقیید بالعرس (ظمر) ان مررت بهذا الوادی فہی طالق
 ثم بقنطرة علیہ حنث (شع) حلف لا یسافر مع فلان فخرج مسافرا فی قافلة فیهم فلان حنث (فب)
 لا یحنت ما لم یجمعهما الطعام الواحد (فع غص) قال ان رکت علی الدابة فانت طالق فركبت العجلة
 فان نوى العجلة یحنت قال رضى الله عنه ولا یتقید بها وان نواها لانه خلاف الظاهر * باب الیمین علی
 الشتم والضرب * (بم) قال لها اکری بعد ازین مراد شنام دہی ترا طلاق ثم قال لها ای مادرت هرون
 قالت مادرت است لا یقع وهی قاذفة قال رضى الله عنه والا حسن ان یحنت مطلقا لان هذا الکلام
 فی العرف شتم للمخاطب (فع غلث) شتمه رجل فقال بالبح نش با تک فقیل له شتمته فقال ان کنث
 شتمه فکذا استحسن ان لا یحنت فی المماثل اونی الا دنی من الا علی (شم صی) حلف لا یضرب غلامه
 فضرب فوق ثیابه یحیث لم یتأ لا یحنت (فع) حلف لا یضرب امرأته فمضی شعرها وحنقها او وطیها

برجله فهل اكله ليس بضرب بلسان الخوارزمية (بم) حلف لا يضرب فلا نافرماه بالملوك وآله لا يحنت
 (بسم) قال لها كانا دما فانت طالق دى دمه بازوجيد اود اى شارخويته اى اذن دارها فردت كسب
 لا يحنت قال رضى الله عنه ووافقه علاء الائمة الخياطى وهذا حسن وصواب (فعل) حلف ليضرب
 امرأته بخشبة لاذنب لها ولا رأس يضربها بالكرة * باب اليمين فى الدفع * (بسم) ان دفعت الى
 ولدك من اشياى فانت طالق فاخذ ولدها من اشياى باذنها حنت (بسم) ولو قالت لبنتها ادفعي
 اليه قرصا فدعت حنت (بم) وكذا اذا وضعت الخبز عنده وقالت له كله قلت وينبغي انه اذا وضعت
 الخبز عنده ولم تقل له كله فاكل يحنت لانه دفع عرفا وغرضا (شبر) دفع الى قصار ثوبا ثم جعله القصار
 فقال ان لم اكن دفعت ثوبى اليك فامرأته طالق ثم ظهر انه دفع الى ابن القصار وتلميذ لا يحنت اذا كانا
 فى عيال القصار الا اذا نوى نفس القصار فمح يحنت (فب) ان دفعت هذا الشئ احد فانت طالق
 واحتاج اليه فارسل اليها انسانا فاسا لها ذلك الشئ فدفعته يحنت الا اذا سالها بطريق الرسالة بان
 يقول ان زوجك يسأل هذا الشئ فمح لا تطلق (فعل خج) ان دفعت اليك لحافى ثم غطياه لا يحنت
 * باب فى اليمين على الجماع والزنى ونحوه (عك) ان جامعته فلانة فهي طالق فجامعها فيما دون
 الفرج وقضى شهوته فان اولج حنت والا فلا (طحك) عتابى قال ان جامعتك او باضعتك فعبدى
 حر فهو على الجماع فى القبل وصار موليا فان قال عنيت فيما دون الفرج حنت به ايضا باقراوه
 ولا يصدق فى ابطال الاول قضاء حتى بقى الا يلاء قال رضى الله عنه وما اجاب به (عك) وان كان
 مخالفا لما فى الكتابين لكنه حسن وصواب لانه اجاب فى حق الخوارزمى لان ترحمة الجماع بالغ ما فيه
 ميم والفواو وهذا بطريق الحقيقة يتناول الا يلاء فى القبل والى بر جميعا * باب اليمين على
 السرقة والاخذ من المال وارتكاب المحرمات ومنع الخير (فعل) ان سرقت منى فانت طالق وبينهما
 دقيق فاخذت منه لا يحنت الا باخذ الزيادة من نصيبها (بم) ولو اقوت بالسرقة لا يحنت ما لم يصلقه
 الزوج بخلاف الحيض ونحوه لانه يمكن الوقوف على السرقة فى الجملة فلا يثبت بقولها بخلاف الحيض
 (عك عك) قال كانجيد بيننا منجاي وانجيد باماسنا منجاي وچى فان اخسين فامرأته طالق وما اخفه
 منها بل اكل منها حنت لانه اخذ وزيادة (لحمى) قال لتلميذه ان سرقت منى شيئا فامرأته طالق فسرق

منه قرصا او قرصين او فرغ من ذهنه في الهريسة لا يحنت باعتبار العرف (ع) لو كان شيئا لو بلغه لم يحل به يحنت والا فلا (ق) حلف لا يرتكب حراما ثم جن ثم زنى في جنونه لا يحنت (بم فصح) يحنت (فصح) حلف لا ياكل حراما فشرب المثلث لا يحنت ما لم يسكر منه * باب اليمين على الاضطجاع والبيتوتة * (بم) قال ان وضعت رأسي مع امرأتي على وسادة فهي طالق فوضع رأسه ولا عليها ثم وضعت رأسها يحنت الا اذا كان نائما لم ينتبه وان انتبه وبقي كذا ساعة حنت والا فلا (فع ظم) مثل ذلك في الاضطجاع (بم) قال لها كاي حرمي من اوزاريشي ماء فقبلها اولمس ساقها اولمست ساقه او قبلته في المدة لا يحنت وان لمس بطنها بشهوة حنت (فع بو) وفي قوله ان لم ابث الليل عندها يعتبر اكثر الليل ولو قال لها كافا في تحاسن جيا ودخله وقال عنيت به وطيبها يؤخذ به ولا يصدق في ترك حقيقة اللفظ * باب اليمين على اليمين (فع) قال امرأته طالق كاسكند خرام ثم علق طلاق امرأته لا يحنت في عرف لساننا (سي) حنت * باب اليمين يجري بين رب الدين وغريمه * (فع) قال لك يونه وهما في دار رب الدين ان لم تجع بالعين التي عليك غد اذا مرأتك طالق فقال نعم فالتقي في دار اخرى وقضاة الدين لا يحنت (بم) عليه عدليات فحلف ان لم ادفع لك كل يوم منها عدلية فامرأته طالق قد دفع ذلك يومين ثم تيسر له الكل فدفعها جمة لا يحنت لان الغرض منه عدم تاخير القضاء عن ايام مثل عددا لعدليات ولم يؤخر فلم يحنت ولو قال ان لم ادفع لك الدين في وقت كذا فامرأته طالق فقضاة قبل ذلك الوقت لا يحنت (فصح) حلف المشتري من الوكيل بالبيع قبل اداء الثمن اليه ما للموكل عليه شيء كان بارا ولو حلف ما للوكيل عليه شيء كان كاذبا * باب اليمين يجري بين رب الارض والمزارع * (شم شه فع) قال الاكار لرب الارض كفانبش كازكريك اكا جابر فامرأته طالق ثلثا فلم يعمل حتي ادرك الزرع ثم عمل في الخبز والحصاد والتدريه لا يحنت (نم) حلف كاسرذكار كريك اكا ثم قطع حشيش الارض وسقاها للبل روبل رهاو كرها غيره حنت واو حلف اسرذكا كشتك نيكام فانه يقع على البدر (عك) حراث طايبه شريكه وضحك منه فحلف بثلاث تطليقات ان زارعه بعد ذلك كاهيث انكيت كاوك اكام قال اردت به في العام القابل لاني اتعام هذه الزراعة لا يصدق * باب اليمين على ملك المان * (بم) مات واحد الوالي امواله الظاهرة وحلف ورثته فحلفوا انه ليس عندنا من اموال المتوفى ولا نعلم

له أموالاً من وجوهه شيئا البتة يعلم دون أن غنوا بأمواله الملك (جمع جملها) قيل له أنك تمسك
 نفسك من العنطة فقال أن كنت أمسكت بنفسى حقا أكثر من ستمائة دأمر أنه طالع فوز فوها فكانت
 أزيد من ألف فقال على دين حنطة فنويتها لا يحنت * باب اليمين في إفساء السر ونحوه * (مت)
 أن أفضيت السر لكل امرأة يتزوجها فهي طالق ثم تحل لها بأفشائه فضحك وشمتم المتحد بها ففهم
 منه السر فإن كان قد فهم من فعله إلا ظاهرا حنت (شم) حلف لا يحل لك هذا المحل يك عند فلان
 المحل له عند الأسطورة أو الحائضا أو حيلة الجاهل أو حلق حاضو يحنت ولو قال إن حدثت فلان
 فالخ كاهيل أي فانام دارا كنج لا يحنت لأنه يشترط فيه خطابه (شم) قال لها إن لم تعرفوني من قال
 لك هذا القول فاذت طالق فقالت لا أقوله مرارا حتى مرته المتقاتل غيرها فصل قته قالت نعم فحنت
 (مت) مثله ولو قال لها إن لم تقولي لي من قال هذا لا يحنت (بضم ففتح) حلفه بالطلاق بل لا يقول
 ذلك السر الذي بيننا ثم ذكره المحلف لا خرم ذكره المحل لا يحنت قلل رضى الله عنه لا نهنا ذكره
 المحلف مع غيره لم يبق ذلك السر سرا (مت) لو قال أن تكلمت بهذا السرا وقال قلته فهي طالق
 فل كره عند من هو غار ف به يحنت ولو قال أن أتشيته لا يحنت * باب اليمين بحلف على فعل ثم يامر
 غيره فيفعله * (ط) حلف لا يضرب عبده فامر غيره حتى ضربه حنت بخلاف ما لو حلف على حر لا يضربه
 لا يحنت بالامر لأنه يملكه ضرب عبده نعم امره لغيره بخلاف الجرح حتى لو ملك ضربه بان كان
 سلطانا أو قاضيا يحنت بالامر وإن نوحا الضرب بيل ددين ديانة ولو حلف لا يضرب ولده فامر غيره
 فضربه لا يحنت وقيل الزوجة نظير العبد وقيل نظير الولد (فجب) أن حنت الزوجة فنظير العبد
 وإن لم تحن فنظير الحر قال رضى الله عنه ولو حلف أحلف الولد تفصيله في الزوجة فحسب وذكرى (ط)
 لجنس هذه المسائل أصلا وعد ما قال في أحد من مشروبي مسألة في ستة مشر منها يقع الحنت
 بالباشرة والامر جميعا وهي النكاح والصلح من دم العبد والطلاق والعتاق والبيعة والصلح لله والقرض
 والاحتقراض والضرب في العبد والبيع والبناء والخطبة والابداع والاحتياج والاعارة والاستعارة
 وفي خمسة منها إنما يقع الحنت على المباشرة وهو البيع والشراء والاعارة والاستعارة والاحتياج
 لما لا يكون الصلح شير بالأمر هذه العقود بنفسه فيحنت بالشرط وإذا كان بها شرارة

ويقرض آخر ما قبيل يعتبر الخلية وقيل يعتبر السليخة وإذا نوى التكلم بنفسه في الطلاق وأخبرته بذلك
 ديانة لا قضاء (بم) قال لها إن لم ننزحني الليلة نيا بك ولم تضطجعي معي فأنيت طالق فنزح نيا بها
 منها غير هذا لا يحنت لأنه بطل اليمين * باب الأيمان التي لها غاية * (شي) قال إن لم اقضك الدين
 إلى الغد لا يدخل أيها كل الغد فان قضاء قبل الغد يبرأ ولا يحنت ولو قال إن جاء معتكب جود أن كانا
 هامين فأنيت طالق فابانها وتزوجها في العدة وجامعها يقع الطلاق (فج) إن أمسكتك بعد أيام
 العيد فأنيت طالق فطلقها يا ثانيا بعد أيام العيد متصلا ثم تزوجها يحنت ولو قال أفمضتكم مزدكوا فمضما
 كام إلى بلد ما فإن حملت عمل الحماة فامرأته طالق فوصل في شوال واحتيم في المحرم يحنت
 (ظف) ولو قال لها كالورث ما داني نفسي فأنيت طالق فلو وصل إليها بعد غروب الشمس حنت ولو قال
 كما كنت أهدنور كاني فان دياك يحنت با كثر اليوم (ن) قال لها إن لم اذهب بك الليلة إلى منزلي فأنيت
 طالق فان ذهب بها قبل مضي أكثر الليلة لم يحنت ولا فمضت (فج) قال لها إن لم اطلقك غد افاننته
 طالق ثلثا اليوم فلم يطلقها غد حتى غربت الشمس تطلق ثلثا حينئذ ويلغوذ كثر اليوم (فب)
 ان ذهبت إلى دارايك ومكثت فأنيت طالق فان لم يكن في الكلام دلالة مقيدة ينصرف إلى الشهر
 (فج) أكرام سال كاري فلان كنم فهي كل اوقاله في وسع السنة يقع يمينه على بقية السنة ولو قال اردت
 سنة كاملة يصدق (فب) لا يصدق قضاء (بم) حلف لا يفعل كذا في أيام العيد فعيد الفطر يوم وهين
 الاصحى ثلثة أيام وقيل أيام العيد ينصرف إلى اسبوع العيد (ط) مثله * باب في اليمين على عقل ما يشترط
 فيه قبول صاحبه وما لا يشترط * (شي) حلف لا يوكل فوكل رجلا فلم يقبل ينبغي ان يحنت (بم)
 ان لم اخالعهما اليوم فعبدني حر فخالعهما فيه فلم تقبل بر (فب) قال لها ان دفعت لفلان كذا فأنيت طالق
 وهو لك الرجل قد فعتة اليه لكنه لم يقبل يحنت لان الدفع يتم به كافي الهبة والصدقة والا قراض
 والاستقرض والعطية والغارية * باب اليمين على الفعل في شيء ثم يتغير ذلك الشيء عن حاله * (ظم)
 حلف لا يستعمل من هذه القارورة فصب مدادها وملئت مداد آخر فاستعمل حنت وكذا في الدواة
 * باب تعليق الطلاق بعمل القلب وسائر الامور الخفية والشك في وجود الشرط وكيفية الطلاق وكيفية
 الأيمان * (هي) قال لها كام غوثجني فأنيت طالق لا يحنت في هذه الصلوة ابد (علك عن بو)

مثله (فع) علف (لوقال بعد قراعه او بعد مدة غويص لا يصفى ولو قال هو صام من في الروضة
 التي قلت ذلك بحسب قال رضي الله عنه وهو الصحيح ولو قال ان اردت امرأتى فهي طالق فليل له
 تريد ما قال اريد ما اولا فاذا تريد لا يحسن (سي) مثله (عكك شم) قال لها كام هو يوح فانت
 طالق فقال له اخوها الا تريد اخي فقال اهام في غويح حنت ولو قال عنيت الاستهزاء لا يصدق
 (جمع) قيل له تريد فلانة فقال لا بالغ كام هو ايج اودة فكاح اكافهي طالق ان عقدت فلترت زوجها ولم يقل
 اريد ها لا يحسن (حس) قال لها كام غواني افاج في نجمعد وانيد فانت طالق ثم اخذ منها ثوبا ولبسه
 لا يحسن (شم شبه بسم) قيل له تك حسد فقال ان كان لي حسد فهي طالق ولو قال بعد مدة كان لي
 حسد حين حلفت ان كان لي حسد يحسن (فع) قال لها ان طمعت فيك فانت طالق فجا معها لا يحسن
 حتى يظهر الطمع بلسانه وكذا في الطمع في المال وغيره (ظم) ان نظرت الى اخي نظر شفقة لا يحسن
 بوضع الطعام عنده والا اعتبار فيه باللسان ولو قال لابنه في المنازعة ان كنت مني فامك طالق فان
 اراد به حقيقة الانحلاق لا يقع وان اراد النسبة اليه يقع (بم) اكر يد ومراذل اب نبيست في القبر فامرأته
 طالق لا يحسن لانه محتمل فلا يقع بالشك ولو حلف بسبب طير فحلف احد هما لانه غراب والاخر لانه حمام
 ولم يعلم ذلك لا يحسن احد هما (اصغر) قال لها ان كان رأسي اثقل من رأسك فانت طالق ثلثا لا يقع
 لانه لا يعلم (قب) قالت لي وجع البطن فأنكره وقال ان كان لك وجع البطن فانت طالق لا يقع (بم)
 القول قولها كافي الحيف (فع بو) قال ان كان جاهي وحرمتي ومالي انقص من جاءه فلان وماله وحرمته
 فامرأته طالق ينبغي ان لا يقع لانه يجوز ان يكون جاءه احد هما انقص في موضع واعظم في موضع
 آخر (شص) قال لامرأتين له اطولكما حيوة طالق لا تطلق في الحال فلو كانت احدهما بنت مرتان
 فمئة والاخرى بنت عشرون فماتت العجوز قبل الشابة طلقت الشابة في الحال ولا يستند خلاف
 فيرو قال رضي الله تعالى عنه ولو ماتتا معا لا تطلق واحدة منهما (حس) ان لم يخرج الفساق من
 النار فانت طالق ثلثا لا تطلق لتعارض الأدلة (عك) قال اتذكر حلفا معلقا بشرط تد وجد ولكن
 لا اعرف ان كان بالله ام بالطلاق يحمل على اليمين بالله (ط) ابو نصر الديلمي حلف ونسب انه
 حلف بالله ام بالصيام ام بالطلاق فحلفه باطل ولو علم الحالف ان عليه ايما ناكثا كثيرة لا يعاين من حرها

فقد أويريه وجهه فأتاه وقد غاب لا يحنت وأوحلف المديون أيقضين حق فلان هذا نجاهه ليقضى
حقه فلم يحنت في الغد (س) لا حنت عليه (ن) يدفعه إلى القاضي فلا يحنت (ت) ينصب القاضي
وكيلا ويأمره بالدفع إليه فإذا دفعه إليه لا يحنت ومن أبي يوسف رحمه الله أن قبض هذا الوكيل
باطل وبه (طهرم) حلف لا يسكن هذه الدار فائق فلم يقدر على الخروج إلا بطرح نفسه من الحائط
لم يحنت وكذا الماء الغمر وهو غير هائج (ط) حلف لا يسكنها فخرج فوجد بابا مغلقا بحيث لم يمكنه فتحه
فقبل يحنت وقيل لا يحنت وبه أبو الميث والصدور الشهيد بخلاف ما لو حلف أن لم يخرج من هذا
المنزل اليوم فقبل ومنع حنت وكذا لو قال لها في منزل والد ها أن لم تعضري منزل الليلة فانت طالق
فمنعها الوالد من الخروج وتطلق هو المختار ولو قال أكر من أمشب باين شهر ناشم فكذا فاصابه حمى
بحيث لم يمكنه الخروج حتى أصبح حنت بخلاف ما لو قيد (فج) ولو قال لأصحابه أن لم اذهب بكم
الليلة إلى منزلي فكذا فذهب بهم بعض الطريق فاخذهم العرس فحبسهم لا يحنت (عس) قال لها
أذهبي إلى فلان واسترددي منه كذا أو أحيايه إلى الساعة وإن لم تحمليه هذه الساعة إلى فانت طالق
ثلاثا فذهب إليه ولم تقدر على استردادها إلا في اليوم الثاني حنت وقيل ينبغي أن لا يحنت ومجهزها
من الاسترداد كالقيد في المسئلة المتقدمة عن أبي يوسف حلف ليركب هذه الدابة اليوم فائق
وحبس حتى مضى اليوم حنت (بهر) وعلى قيا من مسئلة السكنى لا يحنت (خج) أن لم اعمل هذه السنة
بعض ما في المزارعة فهي طالق ثم مرض فلم يتم السنة حنت ولو حبسه السلطان لا يحنت (ط) حلف
الأكار أو المضارع لا يكون من أكره فلان أو من مزارعة فلان فإن كان فلانا غائبا لا يمكنه نقض الأكار
أو المزارعة حنت وإن كان خارج المصر فخرج في الحال وناقضه لم يحنت كمن حلف لا يسكن هذه الدار
فلم يجد مفتاحها لمخرج فان كان في طلب المفتاح حتى وجده وخرج لم يحنت وإن اشتغل بعمل آخر
حنت كذا هذا ولو منعه أن يمان من الخروج إلى صاحب الأرض أو طلبه في المصر لم يحنت قال رضي
الله عنه وكذا إذا حلف المضارب أو شريك العتق أو المغاوغ أن لا يكون أكره فلان ولو قال لها أن لم ترددي
ثوبى الساعة فانت طالق فاخذ هو قبل أن تدفع إليه لا يحنت وقيل يحنت ومثله أن لم تجي بفلان
فانت طالق فجاه فلان من جانب آخر بنفسه فالصالح أنه متى عجز عن الفعل المحلوف عليه والمجهين

دهاء كذا في دبر كل صلوة عشر مرات لم يصح ولو قال لله على ان اصلي على النبي صلى الله عليه وسلم كل
 يوم كذا (شمر) يلزمه (فجع) لا يلزمه بكوفي (حك) للناذر تاخير الصوم عن الوقت المضاف اليه
 النذر (بهر) ان ذهبت هذه العلة على فله على كذا فذهبت ثم عادت الى ذلك الموضع لا يلزمه شيء (ظمر)
 قال كلما وجبت على كفارة فعلي كفارة ثم وجبت عليه كفارة فعليه كفارة واحدة بالنذر المعلق * باب في
 مسائل متفرقة * (شمر) قال لو قلت ان لي ابا واسا فانت طالق ثم قال مات ابي لا يحنت ولو قال لها انت
 طالق ثلاثا كام غويج اود كاف ذاريا ولم يبينها موصولا حنت (فجع) قال لها ان عملت لبنتك فغسلت ثياب
 زوجها بغير اذنها حنت ولو حلف لا يسلم فلا نافرد عليه السلام ان علمه حنت والا فلا (شمر) هي
 اتزوج فلانة فهي طالق ان فعلت كذا الا يصح التعليق ولو قال المرأة التي يتزوجها فهي طالق صح لانه
 عرف المرأة بوصف الزوج وهذا المرأة معروفة فلغا الوصف كما لو قال هذه المرأة التي اتزوجها فهي
 طالق لا يصح قال نور الائمة المنصور اني فعلى هذا لو قال اتزوج امرأة فهي طالق ينبغي ان يصح (هم)
 يصح (فجع) ألح عليه في الزيادة على بدل الصلح فقال كابر عد ليك رنك يا هاج فامرأته طالق في الغضب
 ثم زاد شيئا غير العدة لية يحنت ولو قال لها ان لم تفتح الباب فانت طالق فدفع المفتاح اليه ففتحه لا يحنت
 ان عني الدخول وكذا لو امرت خادمتها ففتحت ولو قال ان تركتك بلا شيء فانت طالق فامرها يا خذ
 الديون من القروض لا يحنت (فمصحح) لو قال لها ان دفعت الى فلانة شيئا مكنك خراما كام و ابا خودك باروزد
 لا يكون اقرا بالطلاق وان اراد الايجاب فهو تعليق (مصحح) شيك خراما كام و ابا خرج باروزد ان دخلت
 هذه الدار ثم دخلها حنت لانه يستعمل للأعراض عن الاول قال رضي الله عنه وانه حسن (مصحح)
 ان لم تصل نفقتي اليك الى عشرة ايام فانت طالق ثم اختلفا بعد العشرة فادعى الزوج الوصول وانكرت
 هي فالقول له (فجب) اكر بخانه ماد وروي اكر ترا نزنم قراسه طلاق فذهبت الى دار امها ولم يضربها
 في الفور حنت (فمصحح) انما يحنت اذا اراد الفور قال رض وهذا شرط معترض على الشرط نقضيته ان تقدم
 المؤخر ويؤخر المقدم وههنا جعل الاول شرط الانعقاد والثاني شرط الانحلال لانه يبعد في مثل هذا
 ان يجعل عدم الضرب شرط انعقاد اليمين ثم يجعل الذهاب بعده شرط الانحلال وكان ما اجاب به
 حسنا (بهر) قال لها اكر وسمه كنى فانك طالق فجعل عليها غيرا حنت ان كانت شريفة لا تجعل ذلك

ينفسها (بفتح) قال لها كاجي خسينم يردك جملك خروح كليم فيبي جي نفقت لغرضت عليه من
 سلعتة وقالت ان جارتنا تبيع هذه فاشترها واخذت الثمن وانفقته في غير النفقة حنت لان المراد
 به بغير اذني وانفاق هذا الثمن بغير اذنه (شمر) قالت ان فعلت كذا فعلى صوم سنة بلا كفارة فهذا
 لبيان انها تنفي اليمين (سي) مثله (بفتح) قال كايانا مامي دار من غيد فامن منجاچ اود ماميش
 ميلا منجاچ فانت طالق اودهيس في اشارت ايدك دارين امي لا يحدث (كب) مثله قال رضي
 الله تعالى عنه وفيه نظران الاشارة في عرفنا دعاء لها (بمر) ان سكنت في هذه البلدة فامرأته طالق
 وخرج في الفور وخلق امرأته ثم سكنها قبل انقضاء عدتها لا تطلق لانها ليست بامرأته وقت وجود
 الشرط (شز) مثله (ز) قال ان فعلت كذا فحلل الله علي حرام ثم قال ان فعلت كذا فحلل الله علي
 حرام لفعل آخر ثم فعل احد الفعلين حتى باننت امرأته ثم فعل الاخر فليل لا يقع الثاني لانها ليست
 بامرأته عند الشرط وقيل يقع (بمر) وهو الاظهر (نمر) قال ان فعلت كذا فامرأته طالق ثم فعل ولم
 امرأتان تطلق احد لهما وله ولاية التعيين (شبنز) تطلقان (بمر) له ثلث نسوة فقال من صعدت
 الصطح منكن فهي طالق فصعدت احد لهن ثلث مرات ينبغي ان يقع عليها الثلث لان الفعل اذا
 اضيف الى جماعة يتكرر حكمه بتكرار الفعل فان محمد ارحمه الله تعالى ذكر في السير الكبير ان الامير
 اذا قال لجماعة من العسكر من قتل منكم قتيلا فله صلبه فلو قتل واحد منهم قتلى قله اسلا بهم فكذا ههنا
 (قنب) يقع واحدة (ففتح) قال لو كان لي اليك حاجة او الى امرأة اخرى فانت طالق ثم جامع هذه
 لا تطلق (قنب بمر) تطلق (م) قال لها ان لم يكن بيننا موافقة الى سنة فانت طالق ثم قالت بعد السنة
 لم يكن بيننا موافقة وقال الزوج بل كان بيننا موافقة فالقول للمرأة وقد مر خلافها في الاتفاق (ظمر)
 قال لها ان طهرت فانت طالق وهي طاهرة للحال وقع (عكث) طلقها ثم قال ان امسكت امرأتى الى
 مائتي نهى طالق ثلاثا يتركها حتى ان ينقضى عدتها ثم يتزوجها بعد يوم لا يقع لانها بمضى العدة خرجت
 من ان تكون امرأته فبالنكاح لم يمسك امرأته (عن ظمر) قال لها كلما وقع عليك طلاقى فانت قبلها طالق
 ثلاثا ثم طلقها بعد ذلك ثلاثا يقع وهذا طلاق الدور وانه لا يقع عند الشافعي رحمه الله قال الغزالي في
 وجيزه اذا قال ان طلقتك فانت طالق قبله ثلثة انهم باب الطلاق على اظهر الوجهين وقيل اذا انجز

واحدة يقع تلك الواحدة وقيل يقع الثلث ان كان بعد الدخول ثم قال الغزالي لو قال ان وطئت
وطيما مباحا فانت طالق قبله فوطي فلا خلاف انها لا تطلق في امالي (فتح) قال لغيره في اليك حاجة
افتقضيها قال نعم فحلف بالطلاق والعناق انه يقضيها له فقال حاجتي اليك ان تطلق امرأتك فثالثه
ان لا يصل ته لانه متهم وكذا الرجل ان يطيعه فيما يأمره وينهاه ثم نهى عن جماع امرأته لا يصدق
الا بدلالة قال رضي الله عنه فهل يدل على انه لو نهاه عن الاكل والشرب لا يصدق وفي الطريقة
الرضوية اجمعنا ان الاهلية في تعليق الطلاق تعتبر وقت اليقين لا وقت الشرط حتى لو كان مغيثا
وقت اليقين مجزئا وقت الشرط يصح ويقع وعلى العكس لا يصح اليقين (شز) اكر من تابك سال اندرين
شهر باشم هرزنى كه اورا بود و باشد از وي بطلاق لا تك خل من كانت في نكاحه وقت اليقين لان هذا بين
اللفظين للاستقبال فان قيل لما اتحد معناهما يكون احدهما لغوا فلا يصح اليقين عند البيهقي رحمه
قيل له انما يلغوا اذا تكرر عيين ذلك اللفظ كقوله انت حر وحران شاء الله تعالى اما اذا تكرر بلفظ آخر
كقوله لهم اجمعون فلا (شز) قال لزوجته كبريكي طلاق ودو طلاق ومه طلاق وچهار طلاق او قال
توبك طلاق ودو طلاق ومه وچهار اكر با فلان مخن كوتى مع هذا التعليق لان اللفظ مختلف
كقوله انت حر وعتيق ان شاء الله تعالى (شص) اليقين بالله تعالى مشروعة بكتاب الله تعالى ومنه
النبي صلى الله عليه وسلم واجماع الامة وهي مباحة سواء اضيفت الى الماضي والمستقبل ولكن تقليل
اليقين اولى من تكثيرها واما اليمين بالطلاق والعناق والصوم والحج وغيرها في المستقبل فيل يكره
لقوله عليه الصلوة والسلام لا تحلفوا بآبائكم ولا بالطواغيت فمن كان منكم حالفا لم يحلف بالله اولى
وقيل لا يكره لتوارث الناس ذلك من غير تكير والصحيح ان اليمين بغير الله اذا اضيفت الى الماضي
يكره واذا اضيفت الى المستقبل لا يكره بقول العجلاوي بعد التلعان ان امسكتها فهي طالق ثلثا ولم ينكر عليه
النبي صلى الله عليه وسلم ولكن هذا من ايمان الحفلة من الناس والهمج منهم (بسم) وقول الجاهل بالله
يحكم الله ويبيغ ما بهد الكلام فيه خطر عظيم لانه يصري بين الله تعالى والنبي صلى الله عليه وسلم ثم قال وكلم ان
الحلف بغير الله لا يجوز ثم ترمي الجاهل بحلف بروح الامير وبخبرته وبرأيه والد ما يقول هذا اكانه لم يتحقق
اهلامه بعد فان عماد الاصلاح تعظيم الله وتعظيم امره وكذا من يقوم في الصف فيقول اعطوني كذا لمحقق

أبى بكر ومروان وعلى وحق أبى بكر أعظم من أن يتابع بخصمة أماء وهذا كله

واحتهانة بعزمة الاسلام * كتاب الحد وهو خمسة ابواب * باب في حد الزنى

ان يصح رجومه من الاقرار بالاحسان كرجومه من الاقرار بالزنى (ظلم) يكفي الايلاج في الدبر عندهما
لرجوب الحد عندهما ولا يشترط الانزال * باب في حد الشرب * (شمر) لا يجوز للقاضي الرضا في
أوفقيته أو المتفق وإيئة المساجد إقامة حد الشرب الا بتولية الامام * باب في حد القذف *
(بمع) قذف وهو مصلح ظاهر ولم يكن عفيفا في الصريح وفي مطالبة القاذف بالحد فيما بين الله
تعالى قال رضى الله عنه وفيه نظر فان المفهوم من قوله ولم يكن عفيفا في الصرائح من الزنى واذا كان
زانيا لم يكن قذفا موجبا للحد فكيف يعذر (كسب بمع) مع اناس من اناس كثيرة ان فلانا ولد فلان والفلان
يجهل فلم ان يشهدوا مطلقا ان هذا اوله بمجرد السماع وان لم يعلموا الحقيقة ولو قال واحد لهذا
المولد ولد الزنى لا يحد (بمع) ولو قال لرجل اى تازي حد القذف ولو انكر القائل لا يحلف وتازي
في حرف ما وراء النهر الذي يمكن من نفسه في اللواط (فب) ولو قال لا خريا حراما زاد ولا يجب
حد القذف قال رضى وقد كتبت انه لو قال ذلك الوالد لولد يجب عليه التعزير * باب في التعزير
(بمع) وجد سكران ويوجد منه الرائحة لا يحد ولكن يعزرباقل من اربعين سوطا (بمع)
ولو وجد منه رائحة الخمر دون السكر يعزرباقل من اربعين سوطا (بمع) ولا يؤخر التعزير حتى يزول السكر ولو وجد يعمل
آنية فيها خمر يعزروا والحاصل ان باب التعزير مبني على الغالب والغالب في مثل هؤلاء النجاسة
والفسق فيعزرون بناء على الظاهر (بمع) ولو شهد رجلان بشرب الخمر ويوجد منه الرائحة عند
اولى الامر كالقاضي والمحتسب يحد ولا فيعزروه (بمع) قال لا خمر في خمرين يعزروا ويكون هذا التعزير
حقا للعبد يسقط باسقاطه ولو قال له ائتك فاقبل فمك في عالمنا انج ان قاله في الخصومة استخفافا به
بنفقة الامتهانة والشتيم يعزروا ان قاله حكاية لهالة لا يعزروا ولو قال له كباد باوك اكيام دناج يا منك
كهيكام لا يجب التعزير للتعليق ولو قال لرجل له عرض في الخطاب ما اولا امرأة محترمة كما او قال
ما كربت او قال غفص او قال خزورد يعزروا ان قاله على نفقة الاستخفاف او لا ولو قال لصبي ما جانيك
لا يعزروا ولا يقول ذلك والتعزير في هذا كله حقا للعبد ولا للفرع العلاء ان التاجور والحامير

وهي ههنا متعلم رشيد كان ينهى انما ثامن القبايح فقال المنهى للنهائي كاس ما به لوتك او اسكندر
 جاسكي شكسيم وناوبا قانه يعزولا نه اخفاف به (كب) قال له يا منانتي او انت منانتي يعزولا (شعب)
 مسكينة اخذت كسرة خبز من خبز فصر بها حتى صرعهها ليس له ذلك ويعزولا (بسخ) غلام مراهق شتم
 ما لما فعله التعزير ولو قال لا خربا حرامزاده يعزولا لو اقام مدعى الشتم شاهدين شهد احدهما
 انه قال له يا فاسق والاخوانه قال يا فاسق لا يقبل هذه الشهادة (فع جت) وبصر قبه المعلم ببيع الخمر
 ضربا وجيعا ولا يفرق التعزير في الاعضاء بخلاف الذي جنى حتى يتقدم اليه فان باع في المصر بعد التقديم
 اليه ثم اسلم لم يمقط الضرب (يصف) هذا دليل على ان التعزير لا يسقط بالتوبة (مصف) وفي مشكل الآثار
 واقامة التعزير الى الامام عند الخليفة وابي يوسف ومحمد والشافعي ورح والعفوا اليه ايضا قال
 الطحاوي وهندي ان العفو ثابت للذي جنى عليه لا الى الامام قال رض ولعل ما قالوه ان العفو الى
 الامام فذلك في التعزير الواجب حقا لله تعالى بان ارتكب منكرا ليس فيه حد مشروع من غير ان يجنى
 على انسان وما قال الطحاوي فيما اذا جنى على انسان (شعب) للسير الصغير ان التعزير الى الامام كما
 ذكر الطحاوي (عن) المذهب في حد القذف حق العبد الا ان الامام بهتريه (سج) التعزير من حقوق
 العباد حتى يسقط بالعفو ولا يبطل بالتقادم ويصح فيه الكفالة وهو حق الادمي وهير المولى يملك اقامته
 كالمولى والزوج في زوجته وكذا من عليه التعزير اذا قال لرجل اقم على التعزير ففعل ثم رفع الى القاضي
 فان القاضي يحتسب بذلك التعزير الذي اقامه بنفسه (ن) ابو بكر اساء عبده لا يعزره (ب) هذا
 خلاف قول اصحابنا وله التعزير دون الحد وبه نأخذ وكل ذلك امرأته لان الله تعالى قال واضربوهن
 (ظم) رأي غيره على فاحشة موجبة للتعزير فعزروه بغير اذن المحتسب فلم يحتسب ان يعزرا المعزور
 ن عزروه بعد الفراغ منها قال رضي الله عنه قوله ان عزروه بعد الفراغ منها اشارة الى انه لو عزروه
 حال كونه مشغولا بالفاحشة فلم يذنب وانما حسن لان ذلك نهى عن المنكر وكل واحد مأمور به وبعد
 للفراغ ليس بنهي لان النهي مما مضى لا يتصور فتخص تعزير او ذلك الى الامام (شعب يصر)
 لكم العورة في الركبة اخف من الفخذ حتى لو رآه مكشوف الركبة ينكر عليه برفق ولا ينازعه ان لم
 ان رآه مكشوف الفخذ انكر عليه بعنف ولا يضربه ان لم يرا رآه مكشوفة العورة امره بستره واجبه

على ذلك ان لم يكن استلزام ذلك اقامة التعزير وهذا لا يقتضي لانه انما امره
به حال كونه كاشفا لعورته وانه مملوك لكل احد (مع) قال له يا فاسق ثم اراد ان يثبت فسقه بالبينة
ليدفع التعزير عن نفسه لا يسمع بينته لان الشهادة على مجرد الجرح و الفسق لا تقبل بخلاف
ما اذا قل يا فاسق ثم اثبت فاه بالبينة تقبل لانه متعلق بالحد و لو اراد اثبات فسقه ضمننا لما يصح فيه
المقصومة كجرح الشهود اذا قال رشوته بكل افعليه و تقبل البينة كل هذا ولو ادعى على رجل
كسر القاني سرقة و عجز عن اثباتها لا يعزى بخلاف دعوى الزنى لان المقصود من دعوى السرقة
اثبات المال لا نسبته الى السرقة بخلاف دعوى الزنا وان قصد اقامة المحسبة لكن لا يمكنه اثباتها الا
بالنسبة الى الزنى وكان قاصدا نسبته الى الزنى وفي المال يمكنه اثباته بدون نسبته الى السرقة فلم يكن
قاصدا نسبته الى السرقة (مع) ضرب غيره بغير حق و ضربه المضروب ايضا انهما يعززان ويدان اقامة
التعزير بالهادي منهما لانه اظلم والوجوب عليه احب * باب مسائل متفرقة في الحدود * نجم الآية
الحكيمة ثبت حد القذف او التعزير عند الامام فامر المقتدوف ان يقيم الحد على القاذف بنفسه
لا يعزى الا امام ان كان المقتدوف يريد اقامة الحد بيد غيره (مع) اتهم الجيران جارهم بانه سكران
فاجتمعوا عليه مع امام المحلة والمؤذن وغيرهم ودخلوا بيوت المسلمين بغير اذنه وطلبوا الزوايا
والرفوف والسطوح في كل بيت فعلوا ذلك فلم يجدوا احدا يعزرون وقال غيره ليس لهم ذلك ويمنعون
اشد المنع (عصمت) له حمامات مملوكة يطيرها فوق السطح مطلعا على عورات المسلمين ويعصر
زجاجات الناس برميها تلك الحمامات يعزرو ويمنع اشد المنع فان لم يمتنع ذبحها المحتصب (مع)
(ص) الحد لا يقطع بالتوبة نقد نص في (ص) نصراي قذف معلما فضررب صوطا واحد ثم اعلم
نضرب تسعة وتسعين جازت شهادته (ص) مثله ان حد الزنى لا يقطع بالتوبة * كتاب الصرة *
(مع ظم) حرق من انما من مطبوعة في كواد حنطة لا يقطع الا اذا كان عليها حافظا و باب مفتاح
(ص) لو سرق المدفون في المقبرة يقطع * كتاب الصبر وانه يشتل على مبعة ابواب * باب في
استيلاء الكفار والمالك القديم (ص) كافر احتل على مال مسلم وحرره بدار الحرب ملكه ملكا
طيبا حتى لو اسلم بطيب له ولا يجب عليه رد ولا التخليق به (ص) احتل الكافر على اموال المسلمين

واحررها بدار الحرب ثم دخل واحد منهم دار الاسلام مستامنا فوجدها لما لكما القديم الخال في
 يده لا ياخذ منه بالقيمة (فجع علف) دخل دار الحرب بامان فاشترى مبدل امتهم فابقي هناك ثم
 دخل التاجر دار الاسلام فوجه في يد انسان ياخذ بالثمن ان كان ملكه ذلك الانسان بالشراء
 وبالقيمة ان ملكه بالهبة (خج) ليس له على العبد سبيل لما تملكه في دار الحرب * باب بيع الغنائم وما
يتعلق به * (فجع) اشترى جارية مأسورة لم يؤد منها الخمس من الامير بنفذه ويحل وطبها وان اشترى
 من وقعت في سهمه نفذ في اربعة اخماسها ولا يحل له وطبها (شخص) للسير الصغير حتى يدخل
 دار الاسلام بغير امان فاخذ واحد من المسلمين فهو يبيع لجماعة المسلمين عند ابي حنيفة ورواية
 شاذة عن ابي يوسف وعندهما هو له خاصة وفي وجوب الخمس عن ابي حنيفة ومحمد وروايتان قال
 رضى الله عنه الخلاف في ماله الذي ادخله دار الاسلام كالخلاف في نفسه (بسخ) وطى هذا الموال
 الخطائين حين كانت في بلاد الاسلام التي تحت قهرهم وولايتهم كبخار او سمرقند ثم اغار عليها فسكر
 خوارزم (خج) استأجره لخدمته في السفر وحفظ ماله فغزا بفر من المستاجر وملاجه فان شرط المستاجر
 في العقد ان ما اصابه للمستاجر نفسه من الغنائم له والا فهو بينهما * باب في فداء الاسارى *
 (فجع حم) اراد في دار الحرب ان يشتري اسارى وفيهم رجال ونساء وعلماء وجهال فالاولى
 ان يشتري الرجال اولا حتى لا يصير العوانا علينا والجهال معافطة على اسلامهم قال رضى الله عنه وجوابه
 ان كان منهوصا من السلف فسمعوا طاعة والانقضية الدليل ان يكون شرف النساء اولى ببقاء
 لبضاع المسلمين قلت والعلماء احتراماً للعلم * باب مسائل متفرقة * (فجع) كافر جاء بولد صغير
 الى دار الاسلام وباعه فيها لم يجز ولو رجع الى دار الحرب وترك ولد فيها فولد له عز مسلم تبعاً لذلك
 (فجع) اهل البغي قاتلوا اهل العدل وجب على اهل العدل ان يقتلوهم ليس جوازهم الى امر الله بالولاية
 والحد يثلك مروي القاتل والمقتول في النار محمول على الباغيين بقتلهم لاجل الدنيا والحكمة
 وكذلك اهل الحق لا يقتل اهل البغي ولا ينبغي لاحد ان يقتل اهل الحق ولا يولوا مقتوليه
 من الصبا ولا يعتقه او عتق عليه بالقولية واسلم ويصلى ثم اراد ان يرجع الى دار الحرب يسمع ان اراقا
 الثوبن هنا كذا * باب فيما يصير من اهل دار الاسلام * (فجع) قال النصارى ان كان من صلح تبليهم منهم

بالسلامة قلت لانه يقول نبياً ولكن من سئل الى قرن من الزمان في العرب (كس) اذكر محمد في السير السنية
لو وصف رجل من المسلمين الاسلام لغلام كافر فقال انما على هذا او نحن نعلم انه قال ذلك وفهم
ما قيل له او اكبر الرأي عليه فهو مسلم وان كان اكبر الرأي انه لا يدري ما قيل له يقال له صف الاسلام
فلذا اوصف وعلم ما قيل له فهو مسلم والا فليس بمسلم بقوله انما على هذا او عن الشيخ الجليل اذا اتى
بكلمة الشهادة وهو يعلم انه الاسلام يحكم بالسلامة وان لم يعلم تفسير هذه الكلمات لانه اتي بدليل
الاسلام (علك) ولا يشترط في معرفة النبي صلعم وصحة اسلامه به معرفة اسم ابيه واسم جدّه
بل يكتفى في صحة اسلامه بمعرفة اسمه عليه السلام * باب فيما يكفر به الانسان وما لا يكفروا به انواع
الاول فيما يرجع الى الانبياء والملائكة والصحابة * (فع) قال غلاما كاتب هذه الوثيقة في كتبها فقيل
انه موثوق به معتمد عليه في كتابة الوثائق فقال قد غلط رسول الله و ابو حنيفة فلا سيما كاتب هذه
الوثيقة لا يكفر ولا يعزربل ينصح ولو قال لو كان فلان نبيا لما صدقته ولا آمننت به لا يكفر لانه لا يكون (جمع)
ما خلد منه حقى وان كان آلهاء وآله الدنيا يكفروا به اجتراء بخلافه في النبي عليه السلام (سى)
قال كاس مشيان ذار خشتى اناج د فامناج اى ملك الموت اى جان نيشكيچ فقد ظهر كفره لا ان يكفر
الآن (هو) صلى فان لم تصلى لعنتك الملائكة فقالت ان لعنتى الملائكة لعنتهم يجب ان تكفر (خج)
فقال النبي عليه السلام كفروا كل لو سخر بقوله او كشف عورته صدق او شك في صدقه اوسية
او تنقصه ولو قال ويجهل او مسيحل فيه خلاف والا صرح انه لا يكفر ولو تضمن ان لا يكون الله بعنه نبيا
لم يكفر ان لم يكن صد اوة واستخفافا به وان قال لم اؤمن به كفروا لوطن الفاجر نبيا كافرا (بس) قال
هو كذبي لم يكفروا لو نسب الى الانبياء الفواحش كعزومه على الزنا ونحوه الذي يقوله العشوية في
يوسف عليه السلام كفروا لانه شتم لهم وقيل لا يكفروا به ابو ذر ومن قال ان كل معصية كفر او قال فسق
وقال مع ذلك ان الانبياء عصوا فكافروا لانه شام ولو قال لم يعصوا حال النبوة ولا قبلها كفر لوده
النصر من (مت) قيل من لم يعرف ان محمد آخر الانبياء فليس بمسلم لانه معلوم من دينه عليه
السلام بالضرورة قيل ولو قال المريض اظن ان ملك الموت توفي فلا يقبض روحى لا يكفر قيل لرجل
ملكك حفلة فلا تقل هذا ان قال عزرا يا ورياء ورياء ان تصد الا مستخفاف بهم كفروا ان قصد الاستخفاف

يكتبتهم لمعاصيه لم يكفرو قيل لو قال لا اقبل شفاعته النبي صلى الله عليه وسلم في الهلاك فكيف اقبلها
 منك لا يكفر لانه لا يجب عليه الا مهال وترك حقه ولو قال اخطاء الانبياء ولم يعضوه تاويل لا باس
 به ولو قال ما كان علينا نعمة من النبي عليه السلام في تبليغ الرسالة وتعليم الشرائع لان ذلك
 كان واجبا على النبي عليه السلام فهو مبطل في تعليله لان بعثة الرسول واجبة على الله تعالى وهي
 من اعظم النعم على عباده وكفر هذا القائل بانكار نعمة الرسول عليه السلام قال رضى الله عنه وجوبا
 الفعل لا يمنع كونه نعمة اذا قصد النفع والاحسان الى الغير كنفقة الوالد على الولد والنبي عليه
 السلام قصد في تبليغ الرسالة هدايتهم وارشادهم من الضلالة الى ما فيه فوزهم عند ربهم ومن
 تأمل قوله تعالى لعنك باخع نفسك الا يكونوا مؤمنين وقوله تعالى ان تحرص على هدايتهم فان الله
 لا يهدي من يضل وقوله تعالى لقد جاءكم رسول من انفسكم عزيز عليه ما عنتم حريص عليكم بالمؤمنين
 رؤوف رحيم عرف ذلك وزالت عنه الشبهة الثاني فيما يكفر لكونه اقرا بال كفر ورعا به (فجع) قالت لزوجها
 كفرت عن احزانك او قالت كفرت عند هؤلاء الاولاد لا تكفرو ولو قال لها يا كافرة فقالت انا كافرة
 او قالت لزوجها يا كافر فقال انا كافر فليس بكفرا لانه شتم عادة (شتم) كفر قيل ما رشتما في العرف فقال
 هو شتم (يب) قالت في الغضب انا يهودية وكافرة حرمت على الزوج (فجع سبي) قال لها في الخصومة
 بالحيين اى همك كافر انك راى فقالت اوس واك كجى مسلماناوك وازيغ فقال نوش مكيون كفرو (شتم)
 كفرا ان اراد به الخروج عن الاسلام (فجع) قال لها جى فيندك يا وديينم فقالت نعم فقال لها كفرت
 فقالت نعم كفرت لا تكفرو ولو قيل له لا تتكلم بهذا الكلام فانك تخرج عن الاسلام فقال اوزايج ينبغي
 ان لا يكفر لانه للاستبعاد (بمر) قالت لزوجها الوعامت انك تزوجت علي لدخلت في اليهودية كفرت
 (شتم) قال كافر مين د مشرمان بارورين لا يكفر (عمت) قال انا فرعون او ابليس لا يكفر لانه للشك
 الا اذا قال اعتقادي كاعتقاد فرعون او ابليس وقوله في ضمن الاعتذار كنت كافرا اذا سلمت لا يكفر
 لانه للمبالغة دون التحقيق (بو) يكفرو ولو قال كتن تاوكس انك ديمانيندك يتولري فقال نعم يكفر
 (عمس) قال لها في المخاصمة انت كافرة فقالت الكافرة لا تمسك لا تحرم ولو قال لها الكافرة انت فقالت
 انا كافرة صارت مرتك ولو قيل للمتأفلة عن الصلوة اما تعرفين الله قالت لا كفرت ولو قالت له لا اقبل في

فإني فأنك تكون في المسجد وأما أنك عند ضرتي وأمر بوزامكاً حرمت عليه (ص) لا تحرم
 مندي لأنها تريد بهله المبالغة في صيانه نفسها عن الفكرة أل رضى الله عنه وماله مجد الأئمة الحسن
 (جميع) ابن سلام مريض قيل له قل لا اله الا الله فقال لا أقول لم يكفر قوله ان كان كذا كفرته
 تلك الساعة ولو قال دعني اصير كافراً او قال اعتدني كافراً او انا كافراً وكفرو قيل في اعتدني كافراً لا يكفر
 (جميع) وخلاف في قوله استقبلني امرأتان ان اكفروني قوله جعلتني كافراً او الجاتي اليه او قال
 جعلتني الكفر او قال فحين هلك ابلا اسلام فالصحيح انه لا يكفر في هذا كله ولو قالت دعني فقد كفرت
 عند هؤلاء الا اولاد كفرت بخلاف قولها كفرت عند هؤلاء الا اولاد (بو) قالت لوليها ان لم تفارق بيني
 وبين زوجي اكفر فقال كفرت الا ان تقول فانا كافرة فانه يكون يمينا وكذا قوله ان فعلت كذا فاني
 ما صيركافر الا هو يمين اذا حثت فيها كفو وقيل من وقف في كلمة الشهادة بين النفي والاثبات من
 غير مانع ولم يرد نفي معبود غير الله تعالى قال يطلق هذا للمبالغة في التعجب فان عني هذا لم يكفر وقال
 ابو ذر عظيم ولا يكفر وقيل فيمن اغضبها ولدها وزوجها فقالت كفرت المرأة ويقول لم امن نفسي لا تصدق
 لان اللام يرجع الى المعهود ولا معهود هنا غيرها (بو) يصدق ابو ذر قالت لزوجها ما دمت معي
 وكافراً ما فكام فقال العزم على الكفر ككفر الا ان يقول ذلك على سبيل الخلف (ثو) لو قال انا بريء من الله
 لولا فقال ان لم يتم تعليقه جد ايمانه (ص) هذا ليس بجواب وجوابه في (ن) عن ابي سلمان الجوزجاني
 انه لو قال انت طالق ثلاثا لولا قال هو مستثنى ولا يقع الطلاق (جميع) قوله عند رويته هالة القوم
 يكون مطر مدعي علم الغيب لا لعلامة كفو (فع) تزني بزنا اليهود والنصارى كفو (علك) لو قال كنت
 استهزئ بهم ولم اعتقد ديتهم صدق ديانته قيل لو قالت النكاح في ولد هاموثك عدل ظلم في قلب امك
 فهو قاحش ولا تكفرو لما قرئت به انه عدل ومعناه انه ثقيل (بو) لو قال يا رب جمعت على العقوبات
 خطا كفو ومن ابي ذر مثله الثالث في انكار حكم من احكام الشرع والا متخفاف به والعلم والعلماء
 (فع) انكر فرضية صلوة الجنابة او كفارة الظهار كفو (فع شح) انكار اصل الوقر واصل الاضحية كفو
 وفي نظم الزند ويسي خلاف هذا فقال انه انكر شيئا من الفرائض ولم يبره حقاً مثل الصلوة والصوم والزكاة
 او الحج او الغسل من الجنابة او من الحيض او النحر بعد الحدث كفو فيقتل ولو انكر الاضحية فربما

أو صدقة الفطر لا يقتل لا اختلاف الناس فيه وكل إذا أنكر المسح على الغنم وإذا أجاز النعم حقاً عند
 الطرأ أو السفر يقتل قلت ولا تنافي بين قول الجواهر في أنكر أصل الأصحية وقول الزيلعي في
 أنكر فرضيته لا أصلها مجمع وفرضيتها ووجوبها مختلف (فع) جحد العشر وصدقة الفطر لم يكفر قول
 لو أنكر الخراج أو العشر لا يكفر ولا يقسق خصوصاً في زماننا (يحي) حنفي المذهب قال مذهب الشافعية
 ليس بحق ولا يجوز العمل به لا يكفر (بمرفب) قال لحم الكلب أو لحم الحمار حلال إن قال ذلك للبيته
 كفروا للحى منهما لا يكفروا كذا اليربوع والقارة ونحوه لو روى النص على حرمة الميتة دون الحى (بمرفب)
 اقترض مائة من من الحنطة بمائة وخمسين وقال هذه الزيادة حلال كفروا لو روى النص ولو قال لا مائة
 دروغ جرمي كوني فقالت خوش آردم ونغز آردم إن أراد بك به استغفاف الدين تجدد الإيمان و
 النكاح (شرح) قال لا خوار ذهب إلى مجلس العلم تطلق امرأتك فقال هذا استهزاء بالعلماء والعلم فيكفر
 (عمت) قال لا أقول بفتوى الأئمة ولا أصل بفتواهم فهو راد على الرسول عليه السلام وإجماع الأمة
 وتنبيهات النصوص في لزوم التوبة والاستغفار وقيل إن لم يكن مجتهداً يخشى عليه الكفر (فع) من
 قال من أكل حراماً فقد أكل ما رزقه الله تع فهو آثم ومن استحل حراماً قد علم في دين النبي عليه السلام
 تحريره ككناح ذوى المحارم أو شرب الخمر أو أكل ميتة أو دم أو خنزير من غير ضرورة فكان كفر ونعله
 هذه الأشياء فسق دون الاستحلال وعن محمد أنه قال لو رأيت ياكل لحم خنزير كفرته ولم أصلقه إذا
 قال طيبته بعل وعن أبي حفص مثله في الخمر والفتوى بما تقدم (فع) الحري قال بعد ما خرج
 إلى دار الأعلام مسلماً لم أعلم بحرمة الخمر يعزروا ولا يجد بخلاف المولود في دار الإسلام (مرفب) قلن لك
 التفسير على هذا (جمع) لو قال المسلم في دارنا بعد شهر لم أعلم الصلوات الخمس أذها فوضعت على
 أو الزكاة كفر (فع) من أبى حنيفة قوله حلال وهو يستيقن تحريمه كفر في الظاهر قيل له وفيما بينه
 وبين الله تعالى قال لا أدري في النظم إذا استحل الحرام مثل مال الغير أو الزنا أو اللواط أو الخمر
 أو الربوا أو قتل المسلم أو أكل الميتة أو الدم عنده غير الضرورة أو إجماع حالة الحيف يقتل (خج)
 استحل شرب نبيذ إلى سكر كفر وكذلك الجازة بيع الخمر ولو قال من يعرف حكم الله إهانة كفر وكذلك
 الشريعة والمسائل التي لا بد منها كذا لو قال الآن لا مشكلة وكذا لو قال الحلال والحرام لا أمرهم

ذكر أبو بكر الرازي في الحكام القرآن أن قول مالك أنه يحل أحياناً في غير ما تأهلوا قطع على ذلك قال
 وإن فهم من ذلك عند أصحابه وعندنا لا يحل وقال أبو ذر لا يكفر مستحله الخلاق يحل فيه والله أعلم
 بحاله في الفسق ومن أبي نصر المقاسم الصفار من استحل الموطاة بأمر الله كفره من جملة ر العلماء
 (ن) أبو طالب المشريفة كلها تلبس أو قال حيل أن قال في كله كفروا في المعاملات لا (بو) أطلق الكفر في
 قوله تلبس لا في قوله حيلة أبو ذر مثله وعنه قبل اجنبية فهي فقال هي في حلول كفر الرابع فيما يتعلق
 بالصلاة (شمس) خفف الترابون فقيل له فقال بالبح ابرك نا وبعانك كارا وحي اكامنيكامي يا يحييس
 بوند اراي اكامنيكام لا يكفر لا ومعناه اننا لا نحسنها في جميع الاحوال (بحس) قيل له قم فصل فقال
 اجوا اي فحوربك افحالا يكفر (فجع جمع) اختلف في مجوده محل ثا وصلوته رياء والاختيار ان لا يكفر
 ويتركها لها ونا كفر قيل لو صلى جنبا خوفا من خصومة تخاصم لا يمكن القطع بكونه كفرا تيمم ا ولم يتيمم
 ولو قيل له الا تصلي في رمضان فقال وهل تصلي في غير رمضان فهذا القرار على انه لا يصلي البتة ومثله
 لا يكفر (بو) كفر الخامس فيما يتعلق بيوم القيمة قيل له يوم القيمة يكون كذا او كذا فقال ما نبا كنا
 ونبا منكم فنعليه بكفر وتحرم عليه امراته (بحس نطت) لا يكفر (فجع) متهتك قال لا خرتوا حج
 فاستنبت ميتا ينفي ان اراد بدين وأيك يكفر والا فلا السادس فيما قال يقال في الله تعالى (بو)
 حيل له الا يتق الله تعالى او الا تخاف الله فقال لا يكفر (فجع) قال لاجنبية مكنتي من الزنا كفرا (شمس)
 نهته عن ترك الصلاة فقال اسكتي كفاما رذاي الله في ياربك فكيف انفت نظاهر من الكفر الا اذا
 فوى انه لا ينتهي بنهيه (هي) لا يكفر (عكس) قال التلميذ لا ستاذه ايش يستاجر المستاجر فان الشراب
 به فقال الاستاذ لا نسلم فان هذا ملك المومن فقد اساء الادب فنخشي عليه لكن فرجوان ومولى كلامه
 بان الله ملكها من المومن ان لا يكفر (عبس) كان يصف الله تعالى عنده وجهه فقالت كنت ظننت
 ان الله في العيب فليست بمسلمة ولو قالت ارما ما حج كمي الله تعالى ذارك بت فقال هذا رهزان يا و
 كد كابت ذارك كفروا ركن (خج) قيل لو عابت على غيرها ميبا في رأسها فقالت الله قادر على ان يجعلك
 كذلك فقالت العابية اصار مجرانا ان يجعلني كذلك كفوت ان منيت ان خلقي العيب جنون وان عنت ان
 يلامتها من العيب حكمه ومخالفة الحكمة جنون لا يأمن به قال أبو ذر قال لا خرا نيت مندي كايته فقال

لا تقتل هذا فاني لا املك لدرين قد به كفر قال رضى الله عنه لو كرر ذكر الله تعالى فقل في الاخر هو ابن مكي
كفر لا استهانة به فلو قال هذا مكان لا اله فيه ولا رسول فهل اراد به انه لا يعمل فيه باسم الله ورسوله
فلو قال له دع كثرة الكلام فقد انزلت الله من السماء او قاله وضعته بين يديك فهل اغير مثله في
وكانه اراد به ما روى ان الله عند لسان كل قائل ولو قال منعه الله تعالى الواجب حتى مات جوعا ان معنى
الواجب في الحكمة كفروا ان معنى حمس الرزق لا ابو ذر رآه عفو الله من كل كافر ولا يكفر في
انكاره عند اب القبر وان كان مخطيا (بو) قيل له لا يتخلل بارض الله فلا تعطى قطعة ازورها فقال
ليست هذه بارض الله انما هي الله لا يكفر ابو ذر ما طله عزيمه يحيل فقال لا ارضى بالله رضى لك
بالرزق من هذا الوجه القبيح فلو قاله رد لقوله رضى لك من هذا الوجه القبيح لا يكفر ولا لا يكفر
(بو) لا يكفر السابغ فيما يتعلق بالاذكار والقرآن (فع) ولو قال مثل شرب الخمر الحمد لله كذا ان
ذكره لا جل الشرب واودع تفسير القرآن فقال الف شرط لهذا التفسير كقوله (يب) جمع اشعار
العرب فقال ما اطيب كلام الله مزيدا به الاشعار يخاف عليه التكفر (بو) معام قال له بي سكت من
القرأة كربات او قال غفص فانه ينصرف الى استخفاف الصبي دون القرآن قلت لفلان قوله كرميد
(بم) قال لها ضعي رجلك على الكراسة ان لم تكوني فعلت ذلك فوضعت عليها رجلا لا يكفر الرجل
لان مراده التخويف وتكفر المرأة قال رضى فعلى هذا لو لم يكن مراده التخويف يتبين ان لا يكفر (بم)
لو وضع رجله على المصحف حالها يتوب وفي غير الخالف استغفانا بكفر (ظم) مثله (حج) انما يبرح من
القرآن لامر خافه قال الشيخ اخاف كفره (بو) مثله (ثو) جعل سورة او آية من القرآن تكفرا وزعم
انها ليست من كلام الله فكافروا لا يكفر بكلمة ونحوها بالاسم لال الثامن في المتفرقات (هم) معنى
(فع) تولى عمل الشواج من قالوا له مجاز كذا تليس بكفر (شم) انما ابنها فقال تعالى رسول مقبل لا يكفر
ولو قالت اي تيسد كم مقبل كفرت الا اذ غنت في الحجة فلا قيل قولها الروحها انت عند الله ليس
بكفر لانها تعنى به المبالغة في المطامعة حتى توشى الله لمصطفى للمجادة فكفروا ولو اقامت بها المثل فقال باسم
منها ميراث لا يكفر (كب) مثله (لا) في اسناد الامام في الجمع الله تعالى (بم) قال احب الامر
ولا احب منها كفر سقى والله الحمد اول مرة كفر مرة واحدة لا يكفر في قول الله تعالى ان لا تكفر

يشاؤون ما شاءت (فحب) لوقال لمن يا مربي المعروف وينبغي من المنكوب فرمان كه ميكنى الى وجه الانكار
 يجدد الايمان (ففع صت) قيل من يقول بالخروج من النار وبالروية بلا كيف وبالقدرة مع الفعل
 لا يكفر ولكنه من اهل الاهواء والميلع يجوز الرواية عنه (ففع صت) قيل له ان الله يلعن على ابليس
 فقال لست العن عليه تحرم عليه امرأته (خج) قيل له في الخروج الى دار الحرب متجرا فقال الكفار
 ودار الحرب خير من دار الاسلام والمسلمين فان اراد به ان الريح ثمة اكثر لا يضروه وان اراد به ان
 ومنهم خير كقر قال وعن وكلامه هذا اوجه احسن منه ان الكفار خير من المسلمين في المعاملات
 والتجارات لقلة خيانتهم وعدوهم وقلة الظلم على التجار وعدم اخذ ولا تهم امر الهم بغير ثمن
 او بمن يخس وهو الظاهر لا يكفر (عك) اجلس مجلس الفسق فاجلس عن يمينه ويساره مغنية ومطربة
 واخذ بشرب الخمر ثم قال لمن الملك اليوم فهذا يدل على انه لم يسلم بعد (خج) هذا علامة كفره
 (بو) قوله لا تجل في لعل الله يجد في فيه خلاف قيل له اتق الله فلا تفعل قال لا اخشى الله غضبا كقر
 ولوقال امرأتي احب الي من الله تعالى كفر ان اراد الطاعة لها وان اراد الشهوة فلا بأس ولوقال
 اخرج من هذه السورة المشؤمة الى التعليم لم يكفر والمجوسية خير مما انا فيه تقبيحا لفعله لم يكفر اخرجك
 الله بلا ايمان فيه خلاف وعبادة الصنم كفر ولا يعتبر باطنه ولو هو رعيه عليه السلام ليسجد له كفر
 وكل اتخاذ الصنم لذلك وكل الاستخفاف بالقرآن والمسجد ونحوه مما يعظم (بق) في قولهم احسنوا
 وهو قبيح كفر قال رض فعلى هذا اذا حكى عند غيره الى شتمت فلانا او ضربته او اخذت منه كل اظلمها
 او اخفيت منه كل امن ماله او قال دفعت فلانا الى الاموت او الكفرة فاحذوا منه كل او فهو مما فيه
 حكايه عن ظلمه او فعل ما هو قبيح عقلا او شروعا فقال المحكى له تورد الى الحاكم او لضغينة بينهما بالغ
 هو ورد امك او قال خرب دماكم ينبغي ان يكفر (جميع) قوله هي لا تهتق مهر اكفر والظاهر
 خلافه لا اخاف الله تعالى اعترافا انه لا يفعل ما يفعله الخائف لا يكفر ويكفر اطلاقا لقلة مبالاة
 (بو) قال عند يمينه هذه الايمان ثلثا تهانها فقد كفر * باب فيما يتعلق بايمان الزوجة
 والامة في حق حل الوطى وبقاء الزوجية * (فع خج) طلب على ظنه ان ايمانها على التقليد لم يقر لها
 بولا امته روى عن محمد (شح) خلافه وقيل يستوضحها الا ملام اذا اتهمها وقد يعرف الانسان

الحق ولا يقدر على التعبير (بمعنى) إذا غلبت على قلبه أنها لا تعرف الله فترد (بمعنى) كمن لا يفهم في الشرع
 زوجته الاسلام فاعلمت الجهل بالصفات وقد طلقها ثلاثا قبل ذلك فتكاحها صحيح بظاهر الاسلام ووقع
 الثالث عليها ويجوز ان تعلمها ولا يمكنها التعبير عنها الا اذا ظهرت بنية من انها كفرت وقت الحق (بمعنى)
 مثله وسئل بعضهم عن مخدرة بلغت فحكيتها ابوها رسالة عن عليه السلام فامتنعت به فقال لا يكفي ذلك
 ولا بد من المخبرين من كثرة تعلم مثلها انه لا داعي لهم الى الخير الا صلحته قليل له لو صحح رسالته
 النبي عليه السلام من الواظف المتبر بحكيها على وجهها وهذا كجمع عظيم وهم سكونت يكفي ذلك
 اذا ادعى الواظف عليهم العلم بكلمة ينكروا عليه وصار بمنزلة اخبارهم وان لم يدع العلم عليهم
 يصير ذلك دلالته ايضا على صدقه اذا علم انه لو كذب لا ينكروا عليه ولو آمنتم برسول آمين به المؤمنون
 ولم تعرف اسمه ولسانه فهي مقلدة في ايمانها بالرسول فان علمت من ذلك المعجزة التي بها آمن بها
 المؤمنون فهي عالمة بصدقه مؤمنة به (شرح) بلغ في اقصى بلاد الكفر ولم يبلغ الدعوة ولم يقربوا حادثة
 الله تعالى ولم يعبدوا الله تعالى حتى ماتت فاختلف فيه واكثرهم على انه تعالى خلقه فيه نظره قويه
 واختلف في وجوب معرفته الله تعالى والنظر فيه بعد كمال العقل قبل البلوغ اهل الوصول والفروع
 ومذهب اهل الطول والتوحيد انه يجب ذلك في كتاب الكراهية والاستحسان وانه يشتمل على ثلثين
 بابا في باب الكراهية في الوضوء وكيفية الصلوة والحوال المصلي والمسجد ومهلي العبد والجنائز فمفهومها
 (شرح) لا بأس بالصلاة قبل اتمام البلوغ اذا لم تكن بقربه (على ما لا يكره) الصلاة في بيت فيه بالوعة
 (رفع) ويجوز ان يتخلف في مصلي العبد والجنائز هل يذهب للرأي (ظني) ولا يحرك الصلاة مستقبل
 الصراج المتخلف (شرح) الصحيح انه لا يكره ان يصلي وبين يديه شمع او صراج لانه لم يعبد هذا احد
 والمجوس يعبدون الشمس لا النار الموقدة حتى قيل لا يكره ان ينال النار الموقدة والوضوء بنفسه اول من
 الاستعانة بغيره كالصلاة في الارض الظاهرة اول منها على الطائفة (شرح) لا بأس بالصلاة البعيد
 في المسجد غائبا عن الصلوة في الامام وليس بينهما صفوف متصلة ولو كان الى المسجد لم يدخل من دار
 موقوفة لا بأس للامام ان يدخل للصلاة من هذا الباب لا يهوى انه كان قد دخل من حجرة (راسول
 صلى عليه السلام الى المسجد) مثله (على ما) ليس لك من المسجد ان يجعل من

بهما بابا الى المسجد وان ادعى ضمان نقصان الجدران واقع فيه (شك) يكره الصلوة الى علم تراخيه صورة
 (عك) ولا يزول الكراهة اذ لم يكن للصورة عيبان وحاشيان قاضي به الا يكره الصلوة مع امام يلبس
 الحرير (خج) يكره (فع بقر) دخل المسجد للمروءة فاما توسطه ندم قيل يخرج من باب غير الذي مدخله
 وقيل يصلي ثم يتخير في الخروج (مت) ان كان محلا يخرج من حيث دخل اعدا ما لما جنى (بج)
 يعتاد للمروءة في الجامع ياتم ويفسق (فع عت) له في المسجد موضع معين يواظب عليه وقد شغله غيره
 قال الاوزاعي له ان يزعمه وليس له ذلك عندنا (شج) ويكره تخصيص مكان في المسجد لنفسه لانه
 يغفل بالخشوع (شج) اعظم المساكن حرمة المسجد الحرام ثم مسجد المدينة ثم مسجد بيت المقدس
 ثم الجوامع ثم مساكن المجال ثم مساكن الشوارع فانها اخف رتبة حتى لا يعتكف فيها اذ لم يكن لها امام
 معلوم ومؤذن ثم مساكن البيوت فانه لا يجوز الا اعتكاف فيها لالانساء ويستحب للرجل والمرأة ان يتخف
 في داره مكانا خاليا لصلواته امر النبي صلى الله عليه وسلم اصحابه ليتخذوا في منازلهم محاريط لصلواتهم (حت)
 لا حرمة لتراب المسجد اذ اجمع وله حرمة اذ ايسر (شد) له متاع في المسجد يخاف هاليه فانه يتيمم
 ويدخل في الصلوة (صح شب) واذا ضاق المسجد كان للمصلي ان يزعم القاعد عن مرضعه ليصلي
 فيه وان كان مشتغلا بالنكاح والدرس او قراءة القرآن او الاعتكاف (شص) وكذا اهل المحلة ان يصنعوا
 من ليس منهم من الصلوة فيه اذ ضاق بهم المسجد (شب) اهل محلة قسموا المسجد وضربوا فيه
 حائط لكل منهم امام عليه حدة ومؤذنهم واحد لا يأسى بقول الاول ان يكون لكل طائفة مؤذن
 (كص) كما يجوز لاهل المحلة ان يجعلوا المسجد الواحد مسجد بن فلان ان يجعلوا المسجد بن فلان
 لا حاجة الجماعة الى التمسك بالقسمة فلا ينافي له وان جاز فيه (كج) ولا يجوز للقيم شرعا
 للمصليات لتعليقها بالاسماء ويجوز للصلاة ما فيها ولكن لا تعلق بالاسماء ولا يجوز اعمارها وتماثيل
 آخر قلت هذا اذا لم يعرف حال الرافق الا بالاسماء في المسجد التي يدعون ليعلموا بانهم في وقتها الى
 العادة الجارية في تعليقيها بالاسماء في المسجد التي يدعون ليعلموا بانهم في وقتها الى
 مصالحه اذا احتج اليها ولا ينعين الله تعالى (فع) رأيت مكتبة في بيت بساط المسجد فوضع
 في موضعها وفي المسجد مؤذن ولا ينعين الله تعالى (فع) رأيت مكتبة في بيت بساط المسجد فوضع

والكيفية لانهم اجمع الشياطين وفي شرح الآثار ان البيع وحصف النعل وأنشأ الشعر مما كان لا يعم المسجد
من هذا غير سكره وما كان يعمه منه او يلقبه فمكره (حرم) يجوز الدرس في المسجد وان كان فيه
استعمال الميود وهو اري المسئلة لاجل المسجد واجاب غيره بمثله (محمد) لو علم الصبيان القرآن
في المسجد لا يجوز وياثم وكذا التأديب فيه (مت) انما لا يجوز التأديب اذا كان باجرو ينبغي ان
يجوز بغير اجرو اما الصبيان فقد قال عليه السلام جنبوا مساجدكم صبيانكم ومجانينكم وكذا لا يجوز
التعليم في دكان في بناء المسجد (مت) هذا عند ابي حنيفة وعندهما يجوز اذا لم يضر بالعمامة (حرم)
اصابه البرد الشديد في الطريق فدخل مسجد افيه خشب الغيرو لو لم يوقد نار الهلك فحشب المسجد
في الايقاد اولى من غيره (مت) يجوز ادخال الخبواب واثاث البيت في المسجد للخوف في الفتنة العامة
* باب القراءة والدعاء * (شذ) لا باس بالقراءة وركبوا ما شيا اذا لم يكن ذلك الموضع معد للنجاسة فان كان يكره
(رفع) الا فضل في قراءة القرآن خارج الصلوة الجهر (علك) او مس اليد ين على الوجه عقيب الدعاء سنة
وقيل ليس بشيء والامل اصح قال عليه السلام اذا سألتم الله تعالى فاسئلوه ما ترون اكفكم ولا تصالوا بظهورها واذا
دعوا احدكم ففرغ من دعائه فليمسح بيده على وجهه (شذ) والا فضل ان يمسح كفيه ويكون بينهما
فرجة وان قلت ولا يضع احد يده على الاخرى فان كان وقت ركوع او برز فاشار بالمحبة قام مقام بسط
كفه (شمر) وضع اليد على القبر بدعة والقراءة عليه بدعة حسنة ولا يصنع القارئ من قرأه الا اذا
مر من امة يخلو السوا بقراءة (بمط) يكره قراءة الفاتحة بعد المشربة للقاء المصائب جهر او مخافتة
الغيب لا يكره (رفع) يجوز دعاء المومنين عاده والاولى المخافتة (شذ)
امام بمطال كل عند الدعاء مع جماعة تراها آية الكرم واخر لا يقره وشهد الله ونحوها جهر الا باس به والا فضل
الاخطاء (قول) ولا يمسح بالجماع على قراءة الا خلاص جهر اتم ختم القرآن ولو قرأوا احدى الاطماع
والبايعون فهو الاولى (وهذا) في الدعاء (شذ) يكره للقوم ان يقرأوا القرآن جماعة لئلا يتركوا الاطماع
والا نصات المأمور والمأمور (فلف) لا باس به (عاطف) انجم) الاشتغال بقراءة الفاتحة اولى من
الاذعية المشاورة في او فافها (شذ) يكره الصنع عند القراءة لانه من الزيادة وهو من الشيطان
وتشديد الدعاء بقوله الما بعون والمسلمين الما بعون في المنع عن الصنع والزمق والصياح عند القراءة

التكبير جهر الى غير ايام التشريق لا يضمن الا بازاء العكس والصلوة وقاس عليه بعضهم الحريق
والمجاوف كلها ومثله في شرح الاصل فكشاني (شمر) قاض عنك جمع عظيم يرتفعون اصواتهم بالتصحيح
والتهيل جملة لا باس به والا فغناء الفصل ولا اجتماع في ذكر الله والتعظيم والتهيل يخفضون ولا خفاء
الفصل على الفرع في السفينة او ملاعبتهم بالسيوف وكذا الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم في
تفسير الثمان المستحب ان يرفع يديه عند الدعاء بحمد الله وكذا اورد ابن عباس فعل النبي صلى
الله عليه وسلم (ينح) يقول عند تمام ورد من القرآن او غيره والله اعلم او صلى الله على محمد اعلاما
بانتهائه يكره (بمزا) يجوز للصوت كالحائض والاصح قراءة القرآن اذ لم يشغل عمله قلبه عنها والا فلا
ولو كان القارئ واحدا في المكتب يجب على المأوئين الاستماع وان كان اكثر ويقع الخلل في الاستماع
لا يجب عليهم (غيب) ولا يكره قيام قارئ القرآن في عظيم الجاني اذا كان مستحقا للتعظيم (ظهر) لا باس
بالقراءة طليعا اذا اخرج راسه من اللعاف لانه يكون كالليس والا فلا والمريض اذا لم يخرج راسه
من اللعاف لا يجوز صلاته لانه كالعارف (ط) ولا باس بقراءة القرآن اذا وضع جنبه على الارض ولكن
يضم رجليه (ظن) لا يقرأ جهر عند المشتغلين بالاموال ومن حرمة القرآن ان لا يقرأ في الاسواق
وفي موضع اللغو (شمر) سمى يقرأ في البيوت واهله مشتغلون بالعمل يعدون في ترك الاستماع
ان اختصوا العمل قبل القراءة والا فلا وكذا قراءة الفقه عند قراءة القرآن (هم) من يد من في المسجد
وفيه مقروء يقره القرآن بحيث لو سمعت عن درسه لسمع القراءة يقرأ في درسه وعن ابي نصر
الديلمي يكتب الفقه ويحجبه وجعل يقرأ القرآن لا ولا يمكنه الاستماع مع الكتاب يقول البراء منه فالام
على القارئ (ظن) يكتب من الفقه او يكره وهو غير يقرأ القرآن لا يلزمه الاستماع لان النبي عليه
الصلوة والسلام دخل على اصحابه وهم في المسجد فلقنهم سورة الفاتحة في كل اكرة الفقه وطلعت قراءة القرآن
فجلس في حلقه من اكره الفقه (ولزم) الاستماع لما فعل ذلك (بوز) في المسجد صلاة وقراءة القرآن فالاستماع
الى الصلاة اول (الخط) الحسن ابي ابن عمر ان يقرن يكره ان يقول الرجل يا الله يا الله يا الله ولكن بقوله
استمعوا لله واهل البيت لانه والله يشرك الله تعالى وقال الطحاوي رحمه الله عليه والصحيح
جهر اذ هو له عليه السلام على ان يقرن يكره في مجلس يقرأ القرآن ويريد ان يقوم معها نكح المصلي

وحمد كماله الا ائت المتغفر والىك الالحقر الله له ما كان في ذلك المجلس (عبث) يقرأ
 القرآن ويلحن وعند من يحسن القراءة فعليه ان يرشد سألته اولم يسأله كمن ضل في مغارة وهناك
 من يعرف الطريق فعليه ارشاده فقال الله تعالى سألته اولم يسأله (فلم) من ختم القرآن في السنة مرة
 لا يكون هاجرا وعن الخليفة رحمه الله تعالى من قرأ القرآن في السنة مرتين فقل قضى حقه وروى
 انه عليه الصلوة والسلام عرض القرآن في السنة التي توفي فيها مرتين (صح) فيه اقوال والاحسن
 الختم في كل شهر مرة (بو) افضل القراءة ان يتدبر في معناه حتى قيل يكره ان يختم القرآن في يوم
 واحد خزانة الاكمل ولا يختم في اقل من ثلاثة ايام تعظيما له وقد قال عليه الصلوة والسلام من قرأ
 القرآن في اقل من ثلاثة ايام لم يفقه وبقراءه بقرأة مجمع عليها ولا يقرء في الاسواق ولا للسؤال ولا في
 موضع غير طاهر ولا افضل من المصحف انس رض قال صلى الله عليه وسلم عرضت على اجور امتي حتى
 القذاة او البعرة يخرجها الرجل من المسجد وعرضت على ذنوب امتي فلم اردنبا اكبر من آية او سورة
 اوتبها الرجل فنسيها (يم) والنسيان ان لا يمكنه القراءة من المصحف (بو) الصلوة على النبي صلى
 الله عليه وسلم والدعاء والتسبيح افضل من قراءة القرآن في الاوقات التي نهى عن الصلوة فيها
 (فك) على المولى ان يترك مملوكه حتى يتعلم من القرآن قدر ما يصح به الصلوة وكذلك الزوجة
 * باب في تعليم القرآن والعلم ونحوهما * (فع) اعمى يجتمع عند النساء يقرآن عليه ويتعلمن منه
 يكره ذلك (صح) مديون ذو عيال تعلم من الفقه ما يكفيه للتكليف فالشعبي على عياله هو الواجب
 دون تعام الزيادة (فع) لا بأس بان يكتب من كتب اهل الحشود يزفع منها للواعظ اذا كان يعرف
 للثبته دفعا (فع شرح) في المصنفين الذين اختصوا بنوع لبسة واشتغلوا باللهو والرقص وادعوا
 لانفسهم المنزلة افتروا على الله كذباً بهم جنة فايض النبي صلى الله عليه وسلم من الرد ولا الرد منه
 ونهى عن لبس الشهر ثين فليسوا على شين الاساء ما يزرون قيل له امكنوا راغبين عن الطريقة المبتدعة
 هل يخفون عن البلاد لقطع قتلهم عن العامة فقال اماطة الاذى ابلغ في الضيافة والمثل في الديانة
 وتمييز الخبيث من الطيب اركى واولى وفي كراهية روضة الناطق رحمه الله ان اجتمع عشرة
 اولوقها او دونها في موضع يعبدون الله تعالى ويفرحون انفسهم لك كره لهم ذلك ولزوم

قلت الشبهة وصح القول بالحمل اذا فصل به حكم الحاكم بفسخ التعليق وهل اماعم به البلوى فلي
 هذا رخصة عظيمة * باب في حق المصاحف والكتب * (عج) اللغة والنحو نوع واحد فيوضع بعضها
 فوق بعض والتعبير فوقهما والكلام فوق ذلك والفقه فوق ذلك والاخبار والمواظا والدعوات المزوية
 فوق ذلك والتفسير الذي فيه آيات مكتوبة فوق كتب القراءة (شركب) نحوه (سم) بساطا وغيره
 كتب عليه الملك لله يكره بسطه واستعماله الا اذا علق للزينة ينبغي ان لا يكره وينبغي ان لا يكره
 كلام الناس مطلقا اذا كان مكتوبا على البساط (وب) يكره حتى الحروف المفردة ورأى بعض
 الائمة شبا نادر من الى هدف كتب فيه ابو جهل لعنه الله فنهاهم عنه ثم مريهم وقد قطعوا الحروف
 فنهاهم ايضا وقال انما نهيتكم في الابتداء لاجل الحروف قال (صح) فاذا كره مجرد الحروف
 الا يكره الكلمة من كلام الناس قال رضى الله عنه لكن الاول احسن واوسع (شمر فع) ويجوز
 للمحدث الذي يقرء من المصحف تقليب الاوراق بقلم اوسكين (سم) ويجوز ان يقول للصبي احمل
 الي هذا المصحف (بمع) ولا يجوز لف شيى في كاغذ فيه مكتوب من الفقه وفي الكلام الاولى ان لا يفعل
 وفي كتب الطب يجوز ولو كان فيه اسم الله تعالى واسم النبى عليه الصلوة والسلام فيجوز محوه
 ليلف فيه شيى (فع) ومحبوب بعض الكتابة بالريق يجوز (مت) وقد ورد النهى عن محو اسم الله
 بالبراق (صح) محالو حايكتب فيه القرآن واستعمله في امرالد ينال يجوز (فع) حانوت وتابوت
 فيه كتب فالادب ان لا يضع الثياب فوقه (بم) يجوز قربان المرأة في بيت فيه مصحف مستور (فع)
 عك) يكتب القرآن في اوراق ثمانية او وديرية لا ياثم (مصحح) عن الحسن عن البخيفة انه يكره
 ان يصغر المصحف وان يكتب بقلم دقيق وهو قول ابى يوسف راح قال الحسن وبه ناخذ قال رضى الله عنه
 لعله اراد كراهة التنزيه لا الائم (شط) ينبغي لمن اراد كتابة القرآن ان يكتب باحسن خط
 وايينه على احسن ورقة وايض قرطاس بافخم قلم وابرق مداد ويفرج السطور ويفخم الحروف
 ويفخم المصحف ويجوز دما هو من التعاشير و ذكر الاي وعلامات الوقف صوتا لنظم الكلمات كاهو
 مصحف الامام عثمان بن عفان رضى (حص) ويكره التعشير والنقط (شط) والمشائخ لم يروا به بأس لان
 العجم لا يمتنعهم التلاوة الا بالنقط واما كتابة اسامي السور والآي ونحوها فهي بدعة حسنة (مت)

لا يابس بالوقوف والتعشير في المصحف (حم) كواحد من الاختيار والتعليقات يستعملها الرواتون في المصحف وكتب الفقه والتفسير لآباس به ويكره في كتب النجوم والادب (حج) ولا يطوف في المصحف الخلق الذي لا يصلح للقرأة ان يجلد به القرآن (بمع) يجوز رمي رواية القلم الجديد ولا يرمى رواية المستعمل لا احترامه كحشيش المسجد وكناسته لا يلقي في موضع يخل بالتعظيم * باب فيما

يجب من تعظيم اسم الله تعالى واسم نبيه عليه الصلوة والسلام وسائر الانبياء عليهم الصلوة والسلام (وك) سمع اسم الله تعالى عز وجل يجب ان يعظمه فيقول سبحان الله وتبارك الله لان تعظيم اسمه واجب في كل زمان (ط) والصلوة عند ذكر النبي عليه الصلوة والسلام عند الطهاوي يجب في كل مرة وعند الكرخي لا يجب في العمرة مرة واحدة وقيل يكفي في المجلس مرة كسجدة التلاوة وبه يفتى وتبقى الصلوة دينا في الذمة فيبقى بخلاف ذكر الله تعالى لان كل وقت محل الاداء لذلك فلا يكون محلا للقضاء (شرف مع كص) ولا يجب الرضوان عند ذكر الصحابة رضي الله عنهم (فك) عن ابراهيم النخعي ر ح ان السلام يجزئ عن الصلوة على النبي عليه الصلوة والسلام (نس) ذكر الله تعالى في مجلس الفسق ناويا انهم يشتغلون بالفسق فانا اشتغل بالذكر فهو افضل كالدكر في السوق افضل من الدكر في غيره اهذ او ان ذكر الله تعالى على وجه الاعتبار فذلك له وان ذكر على انه يعمل عمل الفسق اثم كتسبيح البائع لترويج المتاع قلت ذكر الائم ويحشى عليه الكفر لانه اهانة باسمه ويتصل به كراهة التعظيم لغيره باسمه (بمع) قال لاستاذة مولانا لآباس به وقد قال على رضي الله عنه لابنه الحسن قم بين يدي مولاي وعني استاذة وكذا لآباس به اذا قال لمن هو افضل منه * باب في الكراهية في الاكل والشرب * (علك) جدي او حمل يوضع على الاقان يحل اكله ويكره ولشرب الشاة يجرى في محله وان مكث تحبس بمسئلة الذاجحة المحلاة (شم) ذكر الشاة وغدد ما طبع في اللحم فيه الموقفة لا يكره الموقفة وكراهة هذه الاشياء كراهة تغزير لا تحريم (بمع) وهم ما ياكل لحمه جلال ان كان متصلا به حتى ذبح (رفع) دود لحم وقع في موقفة لا تنجس ولا توكل ولا يمسح به الا اذا نفسخت فيها وكذا الضفدع اذا لم يصب في الماء وعن هشام عن علي اذا قطع فيه اكرهه لا يمسح به ولا يمسح به (بمع) وغيره غسل اليد الواحدة او يمسح باليد اليسرى لا يكفي السنة غسل المني قبل الاطعام لان الماء يكره

يمسك اليدين وذلك الى الوضوء (تصح) ولا يجوز نقل الماء من السقاية الى شرب بيده او حائله (عنه)
 ولا يجوز ولا يحل ان يوكل المجنون الميته بخلاف الصرة (ظهر) من آدمي طعن في وخر عنقطة لا تؤكل
 ولا يؤكله اليها ثم بخلاف ما تقشرون جلدة كفه قد رجاها الف باءا ونحوه واختلط بالطعام للضرورة
 وكذا العروق اذا تقاطعت العين فالليل لا يمنع للضرورة (من) الا باس بان يستعط الرجل بلس المرأة
 او يشربه للكداء وفي شرب لسان المرأة للبالغ من فيمن ضرورة اختلاف المتأخرين (م) عن ابي يوسف
 رحمه لا باس باكل لسان المرأة ولا باس باستعمال اللد قيق والنشا للحاكة والقصارين (عنه) ما احب
 ذلك (حرم) ووضع الخبز للاهد ابمكان الكثيراء يجوز (عنه) يكره (حله) ومن اماتته مضممة
 وعند ربيعة طعام فلم يأخذ منه كرها بالقوة بل صبر حتى مات جوعا يثاب (عنه) ويكره ان يأكل
 الحمار من يد فم الخشكار لما يليكه ولو عصى الدقيق يصور الصرة ويخبر لا يكره (عنه) يكره قطع
 الخبز بالسكين (فك حرم) لا يكره (حرم) لا يكره قطع اللحم بالسكين وفي الفردوس لا تقطعوا الخبز
 بالسكين اكرمه فان الله تعالى اكرمه وبرواية عائشة وام سلمة رضى الله عنهما لا تقطعوا اللحم على
 الخوان فانه من صنع الامام ومنه فانه اهانوا امره في استئصال خرافة الاكل واذا ارادوا الاكل
 يستحب له غسل يديه في طرفي الاكل ويد ايسم الله الموح من الروح في اوله ان كان حلالا وبالحسد
 لله في آخره كيف ما كان ولا يقطع الخبز بالسكين والمستحب النهس ولا يجمع النوى والتمر على طبق
 فاحد ويلتقط ثبات الطعام ولا يقوم عن المائدة حتى ترتفع ولا يسكت على الطعام ولكن يتكلم بالمعروف
 ويحكايات الصالحين (عنه) لا يجوز وضع القصاع على الخبز والسكرجة والمالحة ويجوز وضع كافدة
 فيها ملح على الخبز ووضع الملح عليه ايضا ووضع القول عليه (شرح) كل ذلك جائز وقال خوان او
 نهر اينها يود (عنه) مثله في (ط) تعليق الخبز بالخوان مكره وكذا لك وضع الخبز تحت
 القصع ثم قال وراينا كثيرا فعلوا ذلك ببخار ومروفت الصغيرة الكبار من الامة ولم يستعملوا الخوان وما
 غيرهما من المأكولات كالزماهر ودوا الهندوسج واشبهها بجوز وضعها على الخبز عند هم (عنه)
 اخذوا ما يريد من المائدة حرام وان كان طعام الا باحتلن من خلفه بين ابوهما خلفه بعد من المائدة
 (هو) كذا في الامام لان الناس في ذلك الموضع (عنه) يجوز وضع اليد على الكاف (ط) يكره استعمال

لا يكون ذلك في ولاية ائمه بها الا صلح وكان يزجر منه وهو ابلها ولا يجوز مسح اليد على ثيابه ولا بد من ثياب
 وروي قال روح فعلى هذا لا يجوز زجر على المذنب بل على الذي يوضع عند الخوان لمسح الايدي به فلهذا لكن تعالين
 (عنه) في بيانها يقتضي جوازها بالمذنب بل لانه قال لان الثوب ما نفع لهن او المذنب يل ينسج لهن (ظهير)
 ويجوز لكل مرفة وقع فيها عرق الادنى ونظامتها ودفعه وكل الماء الا اذا غلب او صار مستقلا وطبقا
 * باب فيما يتعلق بالحيث في الاموال والكراهية في البيع والشراء والكسب والارباح (شمر) الغلب على
 ظنه ان اكثر بيعات اهل السوقة لا تخلو عن الفساد فان كان الغالب هو الحرام يتنزه عن شرائه ولكن مع
 هذا لو اشتراه يطيب له المشتري شراها من اذا كان عقل المشتري الاخير صحيحا (فتح) وهو العدل لياك
 من له بصارة على انها زيف فليس له ان يدفع الى من ياخذها مكان البينة لانه تلبس وعذر (فتح)
 اشتري حنطة ونقاها للطحن ثم بدلها ان يبيعها فالمستحب ان يبيعها نقية ولا يخلط فيها ما خرج
 منها (شمر) الاولى ان لا يخلط (فتح) مثله (شبهه) له حنطة نقية اراد ان يخلط فيها من التراب
 ما يكون فيها عادة ليبيعها ليس له ذلك (فتح) راسيان شرط وقت المرامات الى الله في ان من بقي
 فعلية كل الايجور ولا نه من الجانبين ولو اجتمع منه مال لزمه التصديق به قال روح فلم يوجب
 الرد على من اخذه منه ان ظفر به بل اثبت له الملك بوجوه الطبث (بفتح) امرأة اجنبية تغزل
 في دار رجل ويعطيها في كل يوم قطنا وخبزا قال الغزل يطيب له ان لم يشترط عليها الغزل في يده
 حرثوا مع رجل لا يعلم حرثه مع صاحب اليد ان يهبه له وهو يهب الثمن له ايضا فغلا ذلك وقبضه
 ومات في يده فعليه رد الثمن ولا يعد رد يانه في متعة من المشتري (فتح) الى العادة التجارية بين
 الناس اقصم يضمنون في الاثمان مثلا في ذلك يشار بين طسوجين زيوت لا يعد ران فيه وقال غيره يعدر
 (فهم) اجتمع صلح من يوف من ذلك هب فيما هب من الصراف بعضان ونفقة الصراف ثم تد بمها
 منع فله ان يرد الثمن ويصرف المبيع قل روح وهذا اذا تواضعا او كان لبيع قاصدا ولو اجتمعت هبة
 التي يوفى واذا ان يظن انك به لا يفتنع باطل منه (فتح) يجوز انقاذ الصراف حيات من القطن منع
 لانه يعلم في انهم يشربون التمر من هذا (شمر) يجوز للمحتاج الاستقراض بالبيع ويكره بيع خاتم
 الحلي والصنعة ونحوه وبيع طين الاكل لا يبيع الا يامن بالله ما ياب الى دار الصرب متجرا اذا كان الغالب

منهم الوفاء ولا باس باكسب الحلال وان كان له قوت سنة او اكثر (شمس) ولا يجوز بيع البطيخ ونحوه
 بالخبز من الصبي اذ لم يعلم كونه ماذوناً فيه (فح) ولا يسأل الصبي فيما يشتريه لمصلحة البيت وفي غيره
 يسأل وصاحب الميزان اذا جمع الاثمان شيئاً فشيئاً وزنها فوجدها زيدا يحل له ما يدخل بين الوزنين
 عادة وما لا فلا ولا باس بالاستراحة بدكان الغير او بيع متاع فيه بغير اذنه اذا جرى التسامح من اهل
 تلك البلدة في مثلها ولا باس بشراء جوز الدلال الذي يعدل الجوز فيما خذ من كل الف عشرة وبشرى
 لحم السلاخين اذا كان المالك راضياً بذلك عادة ولا يجوز شرى بيضات المقامر بين المكسرة وجوز اتهم
 اذ اعرف انه اخذها قماراً (فك حمر) لا يثبت الملك فيما يقمر (فك) ويتصدق الصبي بعد البلوغ
 بالدرهم التي يبيع الكعاب من رجل قبل البلوغ (حمر) هذا الا يكون بيعاً وانما يثبت الملك بتملكه
 الدرهم لا بالبيع لانه تافه لا يتقوم شرعاً ولو بلغ الصبي لا يجب عليه رد تلك الدرهم ولا التصديق
 بها وهذا ليس ببيع صحيح ولا فاسد لعدم المالية في المحل (مت) وتعليقه يدل على انه لا يضمن
 متلف الكعاب قال روح ومن احكم مسألة ايداع الصبي لا يؤخذ بما دفع اليه سواء كان ثمناً بان كان
 الصبي بائعاً او عيناً بان كان مشترياً لان ابا حنيفة روح يقول سلطه على الاتلاف فلا يضمن وهذا يعنى الثمن
 والمبيع والوديعة والقرض والعارية ولا يضمن في الكل عند ابي حنيفة روح (بمر) خلط الدباء المر
 بالحلو تعدل التمييز ثم باعها جملة يحل له الثمن اذ كان المر يصلح لبهائم اولئني آدم مزارع او محترف
 ببعض الآلة حرام الاستعمال او لم يحفر النهر وحفرة سائر الناس ويسقى ارضه منه لا يمكن في زرعه
 شبهة الخبث (بيع) له مال فيه شبهة اذا تصدق به على ابنه يكفي ذلك ولا يشترط التصديق على الاجنبي
 وكل اذا كان ابنه معه حين كان يبيع ويشترى وفيها بيع فاسدة فوجب جميع ما له لا ينفك هل اخرج
 من العهدة (فح) ولا يتصدق بالخبث على زوجته (حمر) لا باس بالبيع التي يفعلها الناس للتشور
 من الربوا (عك) هي مكروهة وذكر الباقي في تفسيره ان عند محمد روح يكره وعند ابي يوسف ح
 لا باس به وعند ابي حنيفة روح مثله قال الزرنجري خلاف محمد روح في العقد بعد القرض اما اذا باع
 ثم دفع الدرهم لا باس به بالاتفاق (فك) دفع ظاهراً من انسان فدفع اليه مشريين ديناراً فباعه الاخذ
 منه د. هـ ما يفتى به. ديناراً الى محل لا يحل له (مت) هذا على قول محمد روح اما على قولهما فلا باس به

الا اذا كان البائع ملجأ * باب انكراهية في اللبس ونحوه * (عك) اكره المنطقة المنفضة (عمف)
 لا باس بها وبالديبا في وسط المنطقة دون ثلث اصابع لانه تبع كافي طرف القباء العركي (فك)
 لا يجوز استعماله للرجل (ظم) يحل اذا لم يبلغ عرضها اربع اصابع (فمح) في غريب الرواية يرخص
 للمرأة كشف الرأس في منزلها وحدها (مت) فلا ولي ان يجوز لها لبس خمار رقيق يصف ما تحته
 عند محارمها (فع) ويكره تعليق الطازجة من جهة صبي ذكر ولا يستحب اللالي (شد) مثله (هسي)
 وينبغي ان لا يكره اللقافة الابريمية كالفراس (فع فك) يكره للرجال (عك) لا يجوز (شد)
 يكره التكة المعسولة من الابريم هو الصحيح وكذا القنصوة وان كانت تحت العمامة والكيس الذي
 يعلق (فع) يكره بالغ افروج فاكنت على الذكور الا على الرضيع لنبت الحاجب (حم) لا باس
 بوضع الحناء للرجل للعدو ولا باس بتختم المرأة بخواتم في الاصابع واتخاذ النعل من الخشب بدنة
 ولا باس باستعمال سكين قبيحته ورأس نصابه فضة اذا كان اعتمادا على غير موضع الفضة (فك)
 ولا باس باستعمال منطقة حلقتها فضة (عك) لا باس اذا كان قليلا والا فلا (فع فك) لا يكره
 استعمال منطقة حلقتها نحاس او شبه اوحده يد او عظم (عك) يكره الصفرة والنحاس (فع) يكره
 حلقة المنطقة من حديد والنخاتم والسوار الذي يلبسه الشطار في ايديهم ويجوز بيعها ويرخص
 في حلقة المنطقة في الفضة والعاج لا غير ولا باس للنساء بتعليق الخرز من شعورهن من صفرة ونحاس
 او شبه اوحده يد او نحوها للزينة والسوار منها ولا باس بشد الخرز على ماق الصبي او المهد لتليله
 (فك حم) لا باس بتعليق الاجراس من عنق الفرس والثور (عمف) لا يجوز عن ابي القاسم
 الصفار روح الخف الاحمر خف فرعون والخف الابيض خف هامان والخف الاسود خف العلماء ولقد
 لقيت مشر من كبار الفقهاء ببلغ فما رأيت لاحدهم خفا ابيض ولا احمر ولا سمعت انه امسك
 وروى ان النبي عليه الصلوة والسلام امسك خفا اسود واهدي اليه خفان اود ان نقبض وليس
 (صح) واختلف في السدل في غير الصلوة فقل يكره بدون القميص ولا يكره على القميص ونوق الازار
 وقيل يكره كافي الصلوة والصحيح قول ابي جعفر روح انه لا يكره (فع شم) دلال يلقى ثوب الديبا على
 منكبيه للبيه يجوز اذا لم يخل يديه في الكمين (عك) فيه كلام بين المشائخ (فعم) بسم ظمف (عمامة)

رة هاتين رابع اصابع من ابريسم من اصلح عجز من وذلك فليس شبر ثاير ضمن فيه (بمع) التعمير
 الرخصة اربع اصابع لا مضمومة حل (فهم) والمنشورة كل الشعر (ظ) (بمع) اربع اصابع كما هي
 في هيتها الا اصابع المثلث (تلك) اربع اصابع منشورة (عك) الشعر من مقد الشعر المنشورة اول
 فك (والعلم في العمامة في مواضع يجمع (حمر) لا يجمع (عك) في المتفوق خلاف (ج) (ج) (ج)
 ما كان من الثياب الغالب عليه غير القز والخز فحوله لا باس به ويكره ما كان ظاهرا القز كذا ما كان خطا
 منه خز وخطا منه قز وهو ظاهر لا خير فيه (بمع) ظاهره انك حسب عدم الجمع في المتفرق الا اذا كان خطا
 منه قز وخطا منه خير ويحيى شاهرى كله قز فلا يجوز كذا كره في جت فاما اذا كان كل واحد مستبينا كالطرو
 في العمامة فظاهر المذهب انه لا يجمع (تصح) يفرضه نظر المذائم الى الثلج وهو يمشى فيه لا باس
 بان يشك على عينيه خمارا اعود من ابريسم ثلثا ففي العين الرملة اولى (فع) لا يجوز (س) ويجوز
 القاء المصطرطى راسه ولفه ايضا في التعزية (عك) ويكره من الابريسم (فع) لف العمامة الطويلة
 ولبس الثياب الواسعة احسن في حق الفقهاء الذين هم اعلام الهدى دون النساء (بو) الا احسن
 ان يلبس احسن ثيابه للصلاة قال الله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد وفي الحديث صلوة مع عمامة
 خير من سبعين صلوة بغير عمامة وروى انه من صلى وجيبه مشدود كان خيرا ممن صلى سبعين
 صلوة وجيبه مكشوف ومثل الحسن البصري رحمه الله من اراد الحج يلبس ثياب السفر فقال ما يصنع
 الله تعالى يا ابراهيم ومن النعوى ورجح كان يخرج من بيته في ثياب حسنة واصحابه كانوا يقولون
 نعلن تعرف حقيقة انه يدخل له الان اكل الميتة (س) المنطقة كلها ديباج لا يجوز فوقها يجوز (شط)
 لا باس بالعلم المنسوج بالذهب للنساء فاما للرجال فمقد اربع اصابع وما فوقه يكره (شط) من
 ابي حنيفة رحمه الله لا باس بالعلم من نفضة في العمامة قد اربع اصابع ويكره من الذهب فانه اعتبره
 بالختام وقيل لا يكره ذلك (بمع) بالعلم باخرى علم من الذهب كالمنسوج يجوز فيه قد اربع اصابع
 للرجال وكذا في القلنسوة في ظاهر المذهب يجوز قد اربع اصابع وفي رواية من عدا ربح لا يجوز
 كما لو كانت من حرير (تصح) يجوز لبس الثوب والقلنسوة المنسوجة بالخز رمية في ذرني في وزني
 ذرني هو صفت منيخاذا لم يكن فيه ابريسم (جس) الزان مكشوفة بالابريسم باليكنينيا لا يجوز ان يستن

الابريسم ^{كاهن} واليه يفتقرون على الروايتين (لعمد) يحرمه للرجال استعمال زرقى يومئذ الا قدرا العلم
 (كسبه) يكره لمن كان مخلص (شيخ) والنساء فيما سوى الحلى من الاكل والشرب والادهان والعقود
 في الذهب والفضة بمنزلة الرجال في الكراهة لعصوم الاثر بخلاف الحرير لانه يجعل لهن استغفر الله
 والجلوس عليه ونحوه (شيخ) مثله وقال لا خلاف فيه بين الامة (حمد) امرأة لها صندلة في موضع قد مها
 سمك متخذ من غزل الفضة وذلك الغزل مما يخلص حل لها استعمالها (علف) يكره (شغل) واما الفضة
 في المكعب فيكره في رواية ابى يوسف راح وعندهما لا يكره (فلف حمد) لا يجوز صبغ الثياب به اسود
 او كذهب تا سقا على الميت (صح) لا يجوز تسويد الثياب في منزل الميت (فلف حمد علف حمد) لا يكره
 الاستناد الى الوسادة من الدباج (حمد) استعمال اللهاق من الابريسم لا يجوز لانه
 نوع لبس (صح) وفي شرح الجامع الصغير للصغير مثله (شده حمد بو يمت) لا يامس بملاءة الحرير
 فوضع على مهد الصبي لانه ليس بلبس وكذا الكفة من الحرير للرجال لانها كالبيضا (بدر) ليلس
 الحرير فوق الدثار انما لا يكره عند ابى حنيفة راح لانه اعتبر حرمته امتصالي الحرير اذا كان
 متصل ببذنه صورة و ابو يوسف راح اعتبر المعنى يعنى اللبس قال راح فهذا التصييف من (بدر)
 ان عند ابى حنيفة راح لا يكره لبس الحرير اذا لم يتصل بجلد حتى لو لبسته فوق قميص من غزل او نحوها
 لا يكره عند فكيف اذا لبسته فوق ثياب او شيئا اخر محشوا او كانت حبة من حرير بطاقتها ليست بصرير
 وقد لبسها فوق قميص غزلي قال راح وفي هذا رخصة عظيمة في موضع عم فيه البلوى ولكن طلبت هذا
 القول عن ابى حنيفة راح في كثير من الكتب فلم اجده سوى هذا (الشيخ) ومن الناس من يقول ان
 يكره اذا كان الحرير يمس الجلد وما لا فلا وعن ابن عباس رضي الله عنهما كان عليه حبة من حرير فقبل له في
 ذلك فقال اما ترى الى ما يلي الجلد وكان تحته ثوب من قطن ثم قال الا ان الصحيح ما ذكرنا ان الكل
 حرام وفي شرح الجامع الصغير للبرقدي ومن الناس من اباح لبس الحرير والى بناج للمرجع
 ومنهم من قال هو حرام على النساء ايضا وهامة الفقهاء على انه يجعل للنساء دون الرجال باب الكوافية
 في الوطى (س) له اختان اتمان جمع بينهما في المس أو التقبيل ينبغي ان لا يكون له وطء
 احد لهما لان الدوام الى الجماع الحقت بالجماع كافي المصاهرة (فلف) ليس للشافعية ان يكره

نفسها من زوجها الحنفى في اليوم الحاد من شهر من حينها ومثل منها (ظمر) فقال انما يقضى المفتى
 مظهر من قبله لا طي من من المصطفى (ظمر) انما بها نصيب ثم تزوجها قله وطيبها * باب فيما جعل
 له المنظر ومسحوك كشف العورة * (عك) اراد عصارا وروى الحمام وثبت له ان اراد اخر لا مصر عليه
 ولكن يصب الماء عليه يكفي وهو روى عن ابى يوسف راح (يك) مثله ولو اراد الاحتشال لا يتجرد
 بكنه وروى ان كان منهردا ولو فعله يكره (عك) ان كان في بيت وحده وامس دخول الناس عليه يعدر
 ان شاء الله تعالى (ش) مات صغير لم يبلغ حد الشهوة مع نساء ليس معهن رجل غسلته وكذلك تلك الصغيرة
 مع الرجال لانه ليس له حكم العورة حالة الحيوة حتى يباح النظر بعد الموت اولى (عك) للفتن ان ينظر
 الى فراغ ام الدهرة شعرها (خسج) للابن ان يغمر بطن امه وظهرها خد مة لها من وراء الثياب (عك)
 يجرد في بيت الحمام الصغير لعصارا رواه الحلق العائنه يام (عك) يجوز للغسل ان يتجرد في الملكة
 اليسيرة (فك حم) لا بأس به وقيل يجوز ان يتجرد للغسل ويجوز تجريد زوجته للجماع ايضا اذا
 كان البيت صغيرا مقدرا خمسة اذرع او عشرة (صت كص) كوالعائنه السائل لا بأس بان يتجرد او يتجردا
 في البيت ابو نصر الدبوسي لا يكره ان يغتسل متجردا في الماء الجاري او غيره في الخلاء (بو) كشف
 عورته في بيت او كة لغير حاجة يكره وذكر قاضي القضاة في مسائل ابى الفرج انه لا بأس به (ظمر)
 النظر الى عظام المرأة بعد موتها لا يجوز (محت) ولو خافت الاغتصاف من المرأة فلا حرج ان يقتصد
 منها * باب فيما يتعلق بالنوم والاضطجاع والاضطجاع من النوم * (بو) الاضطجاع بالجنب الايمن
 اضطجاع المؤمن وبالايسر اضطجاع الملوك ومتوجها الى السماء اضطجاع الانبياء وطى الوجه اضطجاع
 الكفار قال ابو حنيفة ان يضطجع جماعة بالايمن ثم ينقلب الى الايسر في بستان ابى اليتيم ويستحب له عند
 نومه ان يضطجع على يمينه مستقبل القبلة فان بدله ان ينقلب الى الجانب الاخر فعل ويستحب
 ان يقول عند الضجوع بسم الله الذي لا يضر مع الله شيئا في الارض ولا في السماء وهو السميع العليم
 ويقول حين استيقظ الحمد لله الذي احياني بعد هذا ما كنى واليه استعير فاذا قال هذا فقد اذنت شكر
 ليلته وفكره النوم في اول النهار وفيما بين المغرب والعشاء ومما تنى خلافه قال ويستحب الصوم في وسط
 النهار ومن ابن عباس انه قال انما اول النهار وهو ما بين ثلثة ثلثة ثم كنه برجله وقال ثم لا ننام الله عبيدك

اتظام في الصلوة التي تقسم فيها الاوزان او ما علمت انها النومة التي قالت العرب انها مكرمة مكسلة
 مهزومة منسأة للحاجة ثم قال النوم ثلثة خلق وخرق وحرق فالخلق نومة المهاجرة والخرق نومة آخو
 النهار واوله لا ينامها الا احق او سكران او مريض والحق نومة الضحى (جب) نهى النبي صلعم
 عن النوم قبل العشاء وعن السجود بعد ما وعنه انه سمى بيت ابى بكر رض ليلة لا امر من امور
 المسلمين وعن ابن عباس ومروانها سمر الى طلوع الثريا وعن عائشة رضي الله عنها لا يسم الا
 لمسا فرا ومصلى ومعناه لدفع النوم وعن عمر انه كان لا يدع سائرا او يقول ارجعوا فلعن الله من رزق صلوة
 او تهجد (شط) لعل النهى عن النوم بعد دخول الوقت فقد روى ما كانت نومة احب الى من رضى
 من نومة بعد العشاء قبل العشاء قلت الظاهر انه اراد بعد صلوة العشاء الاولى قبل العشاء الاخيرة

* باب في السلام والمصافحة والقبلة وتشميت العاطس * (ظمر) لا يسلم المتفقه على استاذة ولو فعل
 لا يجب رد سلامه وكذلك الخصمان اذا سلما على الغاضى (كص) اذا عطس انسان حائل الاذان
 بحمد ويشتمه غيره (ميت فع) لا يحمد (ق) عطست المرأة فرد الرجل عليها بسننولة السلام ان كانت
 عجوزا رد عليها وفي الشابة رد عليها في نفسه (فع محت) تشميت العاطس مستحب (فع) لا يسلم
 على الشيخ المازح او الرند او الكذاب او اللاغى ومن يسب الناس او ينظر في وجوه النساء في
 الاسواق ولا يعرف توبتهم ولا يأس بمصافحة المسلم جاره النصراني اذا رجع بعد الغيبة ويتأذى بترك
 المصافحة (بمر) السلام تحية الزائرين والذين جالسوا في المسجد للقرأة او للتسليم والانتظار والصلوة
 ما جلسوا فيه لدخول الزائرين عليهم فليس هذا اوان السلام فلا يسلم عليهم ولهذا قالوا لو علم عليهم
 الد اخل وسعهم ان لا يجيبوه (ط) السلام انما يكون على من جلس للتحية والزيارة (فب) ولا يكره
 قيام الجالس في المسجد لمن دخل عليه تعظيما له (شط) في مشكل الاثار القيام لغيره ليس بمكروه لعينه
 انما المكروه محبة القيام من الذي يقام له فان لم يحب القيام وقاموا له لا يكره لهم قال رضى الله عنه
 وقيام قارئ القرآن لمن يجي اليه تعظيما له لا يكره ما ذك ان من يستحق التعظيم وقيل له ان يقوم
 بين يدي العالم تعظيما له فاما في حق عجمه لا يجوز (عج) والسنة في المصافحة بكتا يديه (حمد)
 طلب من عالم او راهب ان يدفع اليه قلعه ليقبله لا يرخص فيه ولا يجيبه الى ذلك (نمر) ذكر في

وبعض ادب القاض وان استاذفه انسان ان يقول لا بأس في ذلك فإنه يكره تقريب
 المرأة فم امرأة اخرى او خلفها عند اللقاء او الرداع * باب في الخلوة بالجنسية وكلامها * (فع)
 يجوز الكلام المباح مع امرأة اجنبية (عش) سكن رجل فريته من دار امرأة في بيت آخر منها
 وكل واحد غلق على حدة لكن باب الدار واحد لا يكره ما لم يجمعهما بيت (ظفر) وكذا في حجرته
 من دار (بيت) مثله (عك) هي خلوة فلا تحل (بيت) في (شيب من) ولو طلقها بانثا وليس
 له الا بيت واحد يجعل بينهما سترة لانه لو لا السترة يقع الخلوة بينهما وبين الاجنبية وليس معها
 محرم فهذا يدل على صحة ما قالوه وفي استحسان القاضي الصدوق ينبغي للاخ من الرضاع
 ان لا يخلو باخته من الرضاع لان الغالب هناك الوقوع في الجماع (صغر) الخلوة بالاجنبية
 مكروهة كراهة التحريم (حب) عن ابي يوسف ليس بتحريم (فتح) واجمعوا ان العجوز لا تسافر
 بغير محرم ولا تخلو برجل شابا كان او شيخا ولها ان تصطحب الشيوخ في الشفاء عن الكرمينى
 العجوز الشوهاء والشيخ انه فلا يجامع مثله بمنزلة المحارم (ينح) ماتت عن زوج وام فلها ان يقفنا
 في دار واحدة اذا اخلما بالفتنة وان كانت الصهرة شابة فللعير ان ان يستغفروها منه اذا خافوا
 عليهما الفتنة * باب في ايتعلق بالمقابر ويأرقها وفي الجلوس للتعزية * (بيت) لا تعرف وضع اليد
 على المقابر سنة ولا مستحب ولا يرمى به بأصلا (عك) هكذا لو وجد فاه من غير فكيف من السلف (شم)
 بدعة وعن جابر الله العلامة راح مشائخ مكة ينكثون ذلك ويقولون انه عادة اهل الكتاب
 وكذلك تقبيل المصحف وفي احياء العلوم المستحب في زيارة القبور ان يقف معتد بر القبلة مستقبلا
 لوجه الميت وان يعلم ولا يمسح القبر ولا يقبله ولا يمسحه فان ذلك من عادة النصارى (مت) وفي
 شرح الجالس الصغير ان قبلة الدبابة قبلة الصغير عند الا سلام وقبلة المصحف وعن عمر رضى الله عنه
 انه كان يأتى المصحف كل صلاة ويقبله ويقول عهد ربي ومنشور ربي عز وجل (مت) لا بأس بالجلوس
 للتعزية ثلث ايام في غير المسجد من غير ان يركبوا ما قاموا ويمتعون القراءة ولا يعطون لهم شيئا (ش)
 كرهوا الجلوس للتعزية الوقت ليلا او نهارا في المسجد وفي غير ذلك اجازة للرجل ان يركب ما احسن
 له جئت لا بأس بالجلوس من الليل ثلثة ايام في بيت او مسجد بالليل والنهار الجلوس ليلتين

رَأَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْمَجْدَلِ ثَلَاثَةَ جَنَاحٍ وَثَلَاثِينَ حَارَةً وَابْنَ زَوْجَةٍ وَالنَّاسَ يَأْتُونَهُ وَفِي بَيْتَانِ ابْنِ الْكَلْبِ
 مِثْلَهُ (مَحَلَّ) الْأَوَّلَى أَنْ لَا يَصْعَدَ فِي الْمَقَابِرِ (بُورِ) كَانَ يَوْمَئِذٍ فِي ذَلِكَ وَيَقُولُ سَقَرُهَا بِمَنْزِلَةِ سَقَرِ
 الدَّارِ فَلَا يَأْسُ بِالصَّعُودِ (شَحْج) يَكْرَهُ قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ لَأَنْ أَطَاءَ عَلَى جَمْرٍ أَحَبُّ إِلَيَّ
 مِنْ أَطَاءَ عَلَى قَبْرِ (مَحَلَّ) أَبَاتِمِ بُوَيْطِجِ الْقُبُورِ لِأَنَّ سَقْفَ الْقَبْرِ حَقَّ الْمَيِّتِ (حُجْج) لَهُ بَقْعَةٌ بَيْنَ الْمَقَابِرِ
 يُرِيدُ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِيهَا وَلَا طَرِيقَ لَهُ إِلَّا إِلَى الْمَقَابِرِ فَلَهُ أَنْ يَتَخَطَّى الْمَقَابِرَ إِذَا كَانَ الْأَمْوَاتُ فِي التَّوَابِيثِ
 (بُورِ) وَيَكْرَهُ اتِّخَاذَ الْمَقْبَرَةِ فِي السَّكَنِ وَالْأَمْوَاقِ لِأَنَّ مَوْضِعَ الْمَيِّتِ الْمَقَابِرُ وَلَوْ أَتَخَذَ كَأَشَانِهِ لَيَدْفَنُ
 فِيهَا مَوْتَانِ كَثِيرَةٌ يَكْرَهُ أَيْضًا لِأَنَّ الْبِنَاءَ عَلَى الْمَقَابِرِ يَكْرَهُ وَيَكْرَهُ أَنْ يَتَخَذَ لِنَفْسِهِ قَابِرًا قَبْلَ الْمَوْتِ وَيَكْرَهُ
 الصَّلَاةُ فِي التَّابُوتِ وَرَأَى أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ رَجُلًا عَنْهُ مَعْصَاةٌ يُرِيدُ أَنْ يَحْفَرَ لِنَفْسِهِ
 قَبْرًا فَقَالَ لَا تَعْدُ قَبْرَ الْنَفْسِ وَأَعِدْ نَفْسَكَ لِلْقَبْرِ (شَحْج) لَا يَأْسُ بَأَنْ يَرْفَعَ سِتْرَ الْمَيِّتِ لِيَرَى وَجْهَهُ
 وَإِنَّمَا يَكْرَهُ ذَلِكَ بَعْدَ الدَّفْنِ (حَمْر) أَمْرًا جَلَسَتْ فِي بَيْتِ الْمَيِّتِ فَتَنَدَّبَهُ وَتَدَكَّرَ مَنَاقِبَهُ فَتَبْكِي وَتَبْكِي
 مَعَهَا النِّسَاءُ فَإِنْ جِئَ بِهَا فَتَنْدَبُ بِطَمَعٍ يَكْرَهُ وَإِنْ فَعَلَتْ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ طَمَعٍ فَلَا يَأْسُ بِهِ (مَحَلَّ) وَالْمَذْكُورُ
 فِي الْكِتَابِ أَنَّهُ يَحْرُمُ مَطْلَقًا فِي السَّيْرِ الْكَبِيرِ بِإِسْنَادِ مُحَمَّدِ بْنِ جَابِرٍ الْجَعْفِيِّ قَالَ قَدِمَ عَلَيْنَا رَجُلٌ
 مِنَ الْأَنْصَارِ فَخَلَّ ثَنَاءً مِنْ جَدِّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّ بِبَنِي صَدِّ الْأَشْهُلِ وَهُمْ يَنْدُبُونَ فَعَلَّوْهُمُ
 يَوْمَئِذٍ فَقَالَ لَكُنْ حِمَزَةٌ لَا بَوَاكِي لَهُ قَالَتْ فَخَرَّجْنَا حَتَّى أَقْبِنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَتَدَفَّقْنَا
 حِمَزَةً وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْبَيْتِ حَتَّى مَعْنَا نَشْجُهُ فَارْضَلُ الْبِنَاءُ أَصْبَحَ أَوْ قَدْ أَحْصَيْنَا
 قَالَ الْمَرْخُصِيُّ وَإِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ لِأَنَّ حِمَزَةً رَضِيَ عَنْهُ كَانَ سَبِيلَ الشَّهَادَةِ يَوْمَئِذٍ وَلَكِنَّهُ كَانَ قَرِيبًا مَوْتًا
 رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَا قَالَ فِي الْمَغَازِي أَنَّ مَعْدِي بَنِي مَعْدٍ وَبَنِي عِبَادَةَ وَمَعَادِي بَنِي جَبَلٍ
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لَمَّا صَعِدُوا ذَلِكَ جَاءُوا بِنِسَاءٍ قَوْمَهُمُ الَّذِينَ يَسْتَدِينُونَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنْدُبُونَ
 حِمَزَةً فَاسْتَأْنَسَ لِيَكُنْهُمْ حَتَّى نَامَ وَمِنْ ذَلِكَ الْوَقْتُ جُورِي الرِّسْمِ بِحُلِيِّ بَنِي رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا مَاتَ أَحَدٌ يَدِينُ أَوْ بِنَاءً لِحِمَزَةٍ وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ مَسْرُورٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا فَاحْتِفَا
 رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهِيَ يَكُونُ فَقَالَ يَا وَيْهَذَا أَنْهَى لَهَا مَنَاقِبَهَا الْيَوْمَ فَلْيَرْجِعْ وَلَا يَبْكِي
 وَلَمْ يَلِكْ مَلِكٌ يَوْمَئِذٍ قَالَ الْمَرْخُصِيُّ وَبَعْضُ الْعُلَمَاءِ مِنْ أَهْلِ بَطْنِ الْهَدِيدِ وَفِيهِمْ قَالَ فَلَمَّا انْتَجَمَ

وخصه الندبة بظاهر الحديث واكثروا على نزع الصوت بالبكاء والنواح قد اتسعت ولا رخصة
 فيه قال عليه الصلوة والسلام النافحة ومن حولها من مستمعها عليهم لعنة الله والملائكة والناس
 اجمعين كما البكاء من غير رفع الصوت فلا بأس به لانه لما قبض ابراهيم بن رسول الله صلعم دمعت عيناه
 فقال هبل الرحمن بن عوف قد نهيتنا عن البكاء فقال عليه الصلوة والسلام انما نهيتكم عن صوتين
 احمقين فاجرين فاما هذه رحمة الله يجعلها الله عز وجل في قلوب الرحماء العيين تدفع والقلب يجزع
 ولا نقول ما يخطئ الرب (شظ) ولا بأس بالبكاء على الميت من غير ان يختلط بندبة او صياح او نياحة
 ولا بأس بتقزية اهل الميت وترغيبهم في الصبر والرضا بقضاء الله تعالى لينا لوالد لك اجر الصابرين
 والدعاء للميت بالرحمة والغفران (جنت) ومن بعض اصحابنا انه اذا استمع الى باكية في المقابر اذ اشيع
 الجنائز ليلين قلبه فلا بأس به باب في الكراهة في الانتفاع بالاشياء النجسة * (قع) يكره استعمال الثوب
 النجس اذا زاد نجاسته على قدر الدرهم وله ثوب طاهر (سمر) لا يكره الا اذا فحش مثل ربيع الثوب قال روح
 وفي (لخص) اشارة الى انه يجوز لبسه مطلقا (شمر) ويجوز استعمال الطين الذي يتخذ المصلحون
 من اخفاء البقر لوضع الاجر لا خلاف العلماء (قع) اجزاء الفقه اصابتها نجاسة يجوز استعمالها
 ولو صب الماء عليها ثلاثا وجفت عند كل مرة يحكم بطهارتها ان غلب على ظنه زوالها (صح) واما الخمر
 فيحرم الانتفاع بها من كل وجه الا ان تتخذ خلا او مريا وقال ابو حنيفة اكره الا متشاطب ردى
 الخمر وكرهوا التبخر بفهم اطفى بالخمر والنظر الى الخمر في الزجاج تلذذا بلونها (شب) والانتفاع
 بالارواح جائز بخلاف العذرة (كص) وغسالة الثوب النجس ان تغير طعمها ولونها او ريحها
 يحرم الانتفاع بها كالبول والا يجوز في غير الشرب والتطهير كبل الطين وسقى الدواب (قع)
 واذا تنجس الخبز والطعام لا يجوز ان يطعم الصغير او المعتوه او الحيوان المأكول اللحم وقال اصحابنا راح
 لا يجوز الانتفاع بالميتة على وجه ولا يطعمها الكلاب والحوارح لان الله تعالى حرم الميتة تحريما مطلقا
 مطلقا بعينها كن اذكر المراءى في احكام القرآن وعين ابي يوسف راح لا بأس ببيع ثوب نجس ولا ببيع
 فان ظن ان المشتري يسلط فيه فلما لم يزل يبيع قال راح لا يحل استعمال اخفاء البقر في الجيرة
 ولا معها لسبب الطواف ومن جهة الله اليها لانه ان يفيض ليلته النجاسة اقواما يستخرجونها الى

ضياهم ولو بقيت لشق الامر ولد هب العيش وعلية مسئلة خمسة وهي انه لو نقلها بنية تطهير السكك
 جاز ثم يغسلها بتراب فيحمل بها الارض فيجوز ولو نقلها بنية السمل فلنك حرام لان الانتفاع بالعدرة
 لا يجوز كالا يجوز بيعها * باب فيمن يتصوف في ملكه تصرفا يتصور به جاره وما يمنع منه وما لا يمنع
 منه * (شه) نصب متوالا لا يتصرف الا برسم من الفيلق فللجيران المنع اذا تضرروا بالرخاخ
 ورائحة الدخان (فع) يرفعه الى المحتسب فيمنعه اذا كان فيه ضرر بهن (بسخ) اتخذ في دار ابويه
 عمل نسج العتاييات فليس للجار الملاصق منعه ولو اتخذ طاحونة لنفسه لا يمنع والاجرة يمنع وللجيران
 منع دقاق الذهب بالبحر في كورا كوندك من دقه بعد العشاء الى طلوع الفجر اذا تضرر دابته
 (بسخ) اتخذ تابخاخه في دار مسئلة مستأجرة ووضع فيها كوى للنور والجار المقابل يقول ان تلامذته
 يطلع علينا اذا كنا في السطح او المبرز او عند الباب فسد والكوى ليس له ذلك ولو زرع في ارضه
 ارزاو يتضرر الجيران بالنز ضرر ابينا ليس لهم المنع منه قيم استعاره اراي عمل فيها النجرة فحتا
 ونشر او نقر او تجنبها دار متدرع يتضرر بها قلة المنع منها ولا يمنع المراق والز لتبعي لان رائحته
 ليست تضر في حق كل احد لان منهم من استلذ ذبهما الا اذا كان د خانه دائما (عشج) وكفى
 النداف وان اضر ببعض الجيران لمرصه وقيل اذا كان ضرره يينا يمنع (فسخ) وكذا اذا اتخذ داره
 اصطبل للدد واب على سطحه مسيل ماء سطح جاره فله ان يرفع سطحه او يبنى عليه ولا يمنع (حلت) له
 ان يبنى على حائط نفسه ازيد مما كان وليس لجاره منعه وان بلغ حنان السماء * باب في المرووفى
 ارض غيره * (تسج) مرفى ارض الغير بغير اذنه يجب عليه الاستئذان ان اضر بها كالزراعة او الرطبة
 والا فلا الا اذا رآه صاحب الارض فيجب عليه الاستئذان لايل الله ولو كان له حق المرووفى ارض غيره
 فمرفيها مع فرسه او حمارة قبل ان يثبته بالسجعة ليس له ذلك * باب في التصرفات والمعد ثلث في
 الطرق العامة والخاصة وما يتعلق بهما * (فع) له اتخاذ الطين في السوق ان كان الطريق واسعا ولو
 زل ان كان في موضع الطين ليلا يفسد (شهر) مرام يتصرف مشاجته في الطريق عند فناء فيلقى عليها
 مرمومه ليس له ذلك ويضمن ما تلفت بها (بسخ) احداث مسعر اعاني سكة فافقدت به ارضي الجيران ثم
 قبل تمام العمارة منعوه وليس لهم فيه ضرر يبين عليهم المنع (بسر) قال اعني الجيران من الارض من السابلة

الذي اخرجته محدث وقال الا يجوز كذا كذا لك في القدر بقول المحدث في كونه متعددا بالاعمال
 (تج) والبينة بينة من يدعي انه محدث (فجعل) على عكس فقال روح والمصلي هو الاول (فجعت)
 هدم واحد بيته في سكة غير نافذة وفيه جناح بالغ خافيت فيه ان يبيته كما كان وليس للجيران حق
 المنع (حك) ان كان الجناح قد يما يجوز (روح) لكل واحد قطع الجناح في السكة النافذة وان كان
 قد يما انما الفرق بين القديم والحديث في سكة غير نافذة (بهر) سبب حاجة في سكة فلا هل السكة
 منعه عنه بالرفع الى القاضي (ط) له كلاب لا يحتاج اليها ارسلها في ملكه فليس لجيرانه المنع وان ارسلها
 في السكة فلهم المنع فان امتنع والارفع الى المحتسب فيمنعه وكذلك من امسك دجاجة او جحشا او عجولا
 في الرستاق فهو على هذين الوجهين قال روح بيعت دار كبيرة ميزابها على منهرة من جماعة
 فاتخذ كل واحد منهم حصته دار على حدة ووضع ميزابها على تلك المنهرة فكثرت الميازيب عليها فهل
 للجيران منعهم منها فاجاب بعض المفتين في زماننا انه ليس للجيران منعهم كما اذا امسك البائع
 فيها جماعة من الناس وكما اذا اشترى الدار الواحدة جماعة من الناس من واحد وسكنوها وكثرت
 ميلهم على ميزابها فان ضرر الميازيب ليس الاكثرية الماء وذلك لا يمنع وكذلك اذا باع داره في سكة
 غير نافذة من جماعة فليس لاهلها المنع وان لزمهم ضرر كثرة الشركاء والمارة في الطريق ثم ورد
 الفتوى والجواب على شيخنا (بسج) فتوقف وباحث فيه اصحابه واهل عصوة اياما ثم تقر رأيه على
 ان للجيران المنع بخلاف تلك المسائل فان الضرر فيها غير لازم ولادائم ولا كذلك ههنا من شد اد
 اراد ان يغرس في النهر العام لمنفعة المسلمين له ذلك (فجعت) اخذ الودعة عن وسط الطريق
 او اخذ التراب من حافتي النهر العام لا يجوز الا باذن الوالي لانه حق العامة (ن) ان لم يكن
 فيه ضرر على الطريق فلا بأس برفعه ولم يذكر اذن الوالي قال (صيف) هو كلابها حسن * باب في
 الاستحلال ورد المظالم والخروج عن مهادتها وما يتعلق بالنوازل والحيات * (بهر) سلم المؤذي على
 المؤذي اليه مرة بعد اخرى وكان يرد عليه السلام وتحسن اليه حتى غلب على ظن المؤذي انه قد سرى عنه
 وطمس عنه لا يعذر بالاستحلال واجب عليه (فجعت) مثله (بهر) آذاه ولا يستعمله للرجال لانه يقول هو محتلم
 غضبا فلا يعفو عني لا بعد في التأخير (بسج) عليه ديون لاناس لا يعرفهم من غصوب ومظالم وحيات

يتصدق بقوله وهما من الفقراء على مؤبنة القضاء على وجههم مع العوبة إلى الله عز وجل فيعقله ولو تصرف
ذلك المال بالدين والمولد من يصير محسوبا وكذا في إزالة الحبث عن الأموال (شمر) عليه يكون
لأناس شتى لزيادة في الاخذ ونقصان في الدفع فلو تصرف ذلك وتصدق على الفقراء بشروط لو قوم
بذلك يخرج عن العهدة قال روح قد عرف بهذا ان في مثل هذا الاشرط التصديق بجنس ما عليه (رفع)
جمع أموال من الناس لنفقة بناء المسجد فانفق منها دراهم لحاجته ثم راد لها في نفقة المسجد لا يبرأ
من الضمان الا بالرد إلى المالك او نفيه او تبطل الاذن منه فان لم يعرفه استامر المالك في الصرف
فان تعد رجوت في الاستحسان ان يعدر وانفاق مثل ما انفق على المسجد في دفع الرمال أما الضمان
فواجب عليه (من) الوكيل بقضاء الدين صرف مال الموكل إلى قضاء دينه ثم قضى دين الموكل من ماله
ضمن وكان متبرعا في قضاء دينه وبهذا انسلت أمور البياعين والسامرة ويبتنى عليه مسائل ابتلى بها
العلماء والصلحاء منها العالم واليهي مرد اذا مال للفقير شيئا وخطها ودفع ضمن ولا يجزيهم من زكوتهم
فيجب ان يأمروه الفقير ولا بذلك فيصير خالطا أمواله باذنه ومنها دفع رجلان إليه دراهم ليعطيها
من زكوة مالهما فخطها قبل التصديق ضمن ومنها المتولى اذا خلط أموال اوقاف مختلفة ضمن ومنها
السامرة وخط غلات الناس او ائتمنها ضمن ويكون متبرعا في الدفع والاتفاق من ماله الا في موضع
جرت العادة بالاذن بالخط كما جرت العادة بالاذن من ارباب الحنطة للطحان بالخط اذا تركوا غلاتهم
حنده ولا عرف في السامرة والبياعين قال روح فعلى هذا في عرفنا لا يضمن الهاء مرد لاذن الفقراء
والملاك له ولاية بخلط ما يجمع للفقراء (ن) افسدت المزارعة والبذر من المضارع حتى وجب عليه التصديق
بشيء من الخارج فتصدق على نفسه او اولاده الكبار الفقراء لم يجز بخلط اللقطة (فتح) رجل قال
اعطوا ابن فلان خمسة دراهم على ان يبيع من ماله شيئا فان لم يجدوه فاعطوا ورثته فان لم يجدوها تصدقوا
فنه فوجدوا امرأته لا خير قال ابو القاسم روح ان ادعت مهرها عليه ولم يعرف وارث سواها يدفع
اليها مهرها وان لم تدفع المهر قلها الربع منها اذا قالت لا ولد له (رفع) قال جعلت كل من ظلمني في حل
وهبة في الدنيا والاخرة سواء ظلمني في نفسي أو مالي أو عروضي يعدر الظالم بهذا القدر مع الندم وعنه
طالب الظالم أو مات فقال المظلم جعته في حل وهبة وهو لا يعلم بذلك يعدر ان ندم بذلك وتعذر

عليه الاستحلال وعنه تصانح الخصمين لأجل العدل والمصلحة (شرح) تشامنا بحسب الاستحلال عليه
 (بم) اشترى من غارة البغاة على المسلمين مائة ألف دينار وغيره ثم قدّم ولا يعلم صاحبه فهو كالقطعة من
 الشيخ الجليل المتكلم ر. ح. أن من شتم غيره أو ضربه فالتائب إليه في الاستحلال لا يجب ويخرج من
 الغفلة بالأمر. سأل إليه (شرح) عليه حق غارة صاحبه بحيث لا يعلم مكانه ولا يعلم الحي هو أم ميت
 لا يجب عليه طلبه في البلاد (شرح) لو قال ليهودي أو مجوسي يا كافر يا فاجر ان شق عليك ويتصل به مسائل
 التوائب والنجاسات بزد وجهي (مخص) أما التوائب فهي ما ينوبه من جهة السلطان من حق أو باطل
 أو غيره تصح الكفارة به إلا أنه لا يكون في حكم تروجه المطالبة بها ولهذا قلنا إن من قام بتوزيع هذه
 التوائب على المسلمين بالتقسط والمعادلة كان ما جوز وأما أن كان أصله من جهة الله فباطل ولهذا قلنا
 قلنا من قضى ثأبه غيره بأذنه رجع عليه من غير شرط الرجوع استحسانا بمنزلة ثمن المبيع بخلاف
 الزكاة والخراج وغيرهما (مخص) ضمن عنه ثوائبه وخراجه وقسمته جاز (شرح) الثأب ما يضرب
 السلطان على الرعية للمقاتلة لمصلحة الرعية وقال أبو جعفر النخعي ما يضرب السلطان على الرعية لمصلحة
 لهم يصير ديناً واجباً وحقوقاً مستحقاً كالخراج وضريبة الملوك على عبده وورثته صلى الله عليه وسلم
 أمراهل المدينة بأن يردوا الكفار بثلاث ثمار المدينة ثم ينصفها وكانت ملك الناس ومع ذلك قطع رأيه
 دونهم وأمر أصحابه بحفر الخندق حول المدينة ووضع الجدران العتلة على من قطع نكاح السلطان وقال
 مشاً تخارح وكل ما يضرب الإمام عليهم لمصلحة لهم فالجواب هكلا حتى اجرة الخراجين لسط
 الحريق والمصوص ونصب الدروب وأبواب السكك وهذا يعرف ولا يعرف بحرف القسمة وقيل
 التوائب ضرب البعوض يا مخرج خمسة أو ستة من كل عشرة فمن يلقى يضرب عليه ثم نتم هذا
 حتى واجب فرض كالخراج يجوز به الضمان (شرح) اختلف في معنى التوائب قليل الجوارح من
 ونحوه وأنه واجب شرعاً وقيل ما يحتاج إليه السلطان لتجهيز الجيش لقتال الكفار أو حاجته إليه
 لقتال الكفار المسلمين فيؤلف عليهم ما لا يفي النائية وهو واجب إلا ما استطاعه لولا أنهم وضع الضمان
 به لأن كل واحد مطلوب محصور به قال ر. ح. فعلى هذا ما يؤخذ في حوائجهم من العلم لا صلاح مصلحة
 المحصورين أو للربض ونحوه من مصالح العامة دين واجب وحق معتق لا يجوز الاحتجاج على الله

وليس بظلم ولكن يعلم من الجواب للعقل به وكفى اللسان عن السلطان ومعا ته فيه لا للتشهير حتى
لا يجاهدوا في الرياسة على النفس والمنطق (شخص) توجه على جماعة جارية بغير حق فلبعضهم فيه
عن نفسه الا لم يحصل حكمة من الباقيين والا فالاولى ان لا يدفعها عن نفسه قال روح فيه اشكال
لان اعطاء امانة للظالم على طامع ثم ذكر السرخسي مشاركة جويون على الله وذلك مع سائر الناس
في دفع الثأبة بعد الدفع عنه ثم قال هل كان في ذلك الوقت لانه امانة على الطاعة واكثر النوائب
في زماننا بطريق الظلم فمن تمكن من دفع الظلم عن نفسه فليكن خير له مما يفي التداوي والمعالجات
واسقاط الولد (شخص) اجراع اشعرى جارية رقاء فله شق الرقيق وان المحدث (حرم) يجوز لكل ما يكون
في الثور الذي يقال له بالخوارزمية عاويك سنيك (عك) لا يوكل وربما يجوز للتداوي (شخص)
شخص (شخص) استعمال الخزيان للضياع يجعل في المقعدة طلبا للسمن لا يحل (ظلم) امره الطبيب
المهاذق باكل الخزيان او اعم الخزي من مفرد النوع اذ روية مباحة للتداوي لا يحل اكله (ظلم)
قال له الطبيب المهاذق عليك لا تندفع الا باكل القنفذ او الحية او دواء يجعل فيه حية لا يحل اكله
(حرم) من ابي يوسف كان ابو حنيفة يكره الترياق لان فيه شيئا من الحيات ويحوي بيعة لغلبة الحلال
ومن الحسن بن علي رضي الله عنه سقى جارية من حوان به الترياق (فك عك عك) تائم باسقاط
اللسان قبل ان يصور حرة كانت اوامة وعن (عك) في الحرة لا يجوز وفي الامة خلاف والاصح هو
المنع قلندرية فظن ديل عليه قوله عقيب هذا والتصوير ان يظهر عليه شعرا واصبع او رجل ونحوه
فان ظهر فهو ولد قبل التصوير لا يكون ولد انما في ان يجوز (ط) فيه كلام واختلاف (عك) لا يجوز
استعمال اجشاء البقر في البصرة (شخص) لا يابس باجراق الغشاء الملتقطة من الطرق وادارته
حول من اجزاء العين وقطرها من الشمس فوق الصبي الخائف قال الشيخ الباء روح انما يباح اذا لم ير
الشفاء منه (فك) ان لا يجوز صب البول او ماء الحمام النجس على ما صابته العين (ط) قيل لا يابس
يكفي قطعا في الدم والماء والظلم ان فيه شفا فقلت وهذا بعيد لان الله تعالى لم يجعل الشفاء في
المحرم في نفسه القدر لا بد من الشفاء ان يحتمل ولا يقتصر ما لم يتحرك الولد فاذا تحرك جاز
في الترياق والولادة من امانة طهر الولد الا اذا احقها بشركة من ريان باب فيها يجوز له الانقطاع

والتصرف بما لا يملكه لحقارته وما لا يجوز به سبل (فجر) ومن وجد شيئا حقيقيا كالحصاة المذمومة يشترط
 الجراب أو الكندرة فشد به فقال ما هذا البرع البار هذا انقذه حد اولو وجد قير ما اوردونه بيا
 اكله خصوصا في زمان السعة وكذا اكل ما كان مباحا او مملوكا لا يلتفت اليه ولو اخل من حرمة الغير
 خلا لا سنانة لا يعذر (شمر) باع الصيقل جرادات القمام بالمشوي ان اختلط بغيرها جاز ولا فلا
 ولا يباح ذلك الا بصريح التملك وان جرت العادة من قديم الدهر بتركها عند هم (فجر) لا يباح
 بامساكها اذا كان ملاكها لا يعاين بها وعنه فيما يكره البلد من اغصان الخلاق في الربيع يسمى بالبحر
 ويد از فيج انه يحب الضمان وعنه فيما يبقى من انموذج الحنطة والدبس ونحوه في يد اليد لا يباح
 به ان وسعوا فيه وكل ان كل ما يتسامح به عادة كالحنطة التي ياخذها الفارس من البصرة والبيد ونحوها
 (بسخ) طحين حنطة في رجا غيره فاختلف بدقيقه ما يبقى فيها عادة من طحين غيره بالذو سنك لا يباح
 به ويحل له وكذا ان طحين فيها شعيرا وقد كان بقي فيها دقيق الحنطة ولا يجب عليه ان يطحن يعني
 الشعير حنطة ليكون الباقي منه مثل ما اختلط بدقيقه وكذا النساج فيما يوصل من غزله او غزله غيره
 يغزل من نسج له قبله بهذه الالة بالبحر حاج يعذر في الفتاوى البخارية ذكر صدر الاسلام من جمع قشور
 البطاطيخ حتى صار ما لا يباعها يتصدق بالثلثين * باب ما يجوز من قتل الحيوانات وحبسها في
 القفص وضرب الصغير والزوجة ونحوها * (بق) يجوز ذبح الهرة والكلب انفع ما (شمر) يجوز الانتفاع
 بمسكها ان لم تكن مملوكة (عمت) الاولى ان يدب الكلب اذا اخذته مرارة الموت (شمر) يجوز
 استعمال البقرة في الكراب (بمر) وركوب الثور ووضع الحمل عليه مشروع (بسخ) واستعمال الحمير في
 الكراب والابل والثيران في الدواب مع شد العين بشرط ان لا يجهد ما يجوز من الاجهاد ان يستعمل
 من الاعتلاى ولا يضرب راسها وعند البهينة روح لا يضرب به اصلا وان كان مملوكا كذا الحكم كل ما يستعمل
 من الحيوانات (بسخ) اخذت الهرة لحم الغير او طيره لا يجب على المالك ان يخلع منها لفظا لم يعلم
 مالكه ولو كان الطير غير مملوك فله اخذه من فمها اذا كان يستعمل هو بتعليل بها (ط) لا يخلع
 ضارب الحمير ان قما يحتاج اليه للتاديب ويضام فيما زاد عليه (ط) لا يجوز ضربها بغيرها
 التي ليس لها اول يتروك الصلوة اذا بلغت مشرا (م) ان يضرب الحمير في موضعها فيضربها في موضعها

في سورة الأعراف والآيات التي فيها ذكره ولد له اذ احلف ان لا يصلي او لا يكلم اباة او امه على
 الحديث ويكره ولده المصير على تعلم القرآن والادب والعلم لان ذلك فرض على الوالد بن قال النبي
 صلى الله عليه وسلم من لا ولد آمنى من اباؤهم لا يعلمونهم القرآن والادب فينشأون جهالا اولئك
 اعدائي يعني الاباء (ط) للزوج ضرب امرأته على اربع خصال وما هو في معنى الاربع على ترك الزينة
 للزوجها وهو يريد ما ترك الاجابة الى الفراش وترك الصلوة او الغسل وعلى الخروج من المنزل وفي
 كتابه التعلل وفي ضرب امرأته وولده على ترك الصلوة وايتان (شخص) امر غيره بضرب ماله حل
 للامور وضربه بخلاف الحر قال روحه ان تصيب على عدم جواز ضرب ولد امرأته بخلاف المعلم لان
 لما مورضه نيابة عن الاب لمصلحة والمعلم يضربه بحكم الملك بتمليك ابيه لمصلحة المعلم (فك) تضربهم
 حارية زوجها غيره ولا تتعاطى بوعظه فله ضربها (حمر) حبس بلبلا في قفص وعلقها لا يجوز ولا يجوز
 رمي وكرا الخطاف من البيت وفيه اولاد صغار (ع) لا باس برمي عش الخطاف والخفافيش التي تقدر
 المسجد بما فيه من الاولاد وفي تفسير ابي ذر رح الكلاب ثلثة كلب يضرب هو الذي امرنا بقتله ومن
 ضرره التبع على الصيف وترويح العائل فيعمل قتله وكتب ينفع ولا يضرب فعمل بيعة وامساكه وكتب لا يضرب
 ولا ينفع فلا امرض له (فتح) لا باس بوضع الراية في عنق المعبود في زماننا الغلبة الا باق خصوصاً في الهند
 باب في الحشرات وحلق الرأس والعانة والابطاء ونحوها (طيف) يستحب حلق الرأس في كل
 جمعة (طيف) خلق شعوره وهو منقود لا يد منه (فتح عت شبح) الا فضل ان يقلب اظفاره ويجفي
 شاربوه ويحلق عانته ويهدف منه بالاهتسال في كل اسبوع مرة فان لم يفعل ففي كل خمسة عشر يوماً
 ولا حشر في تركه ولا ريب في الا اسبوع هو الا فضل والخمسة عشر الاوسط والا ربعون هو الا بعد
 ولا عذر في ما اوله من الاستحقاق الوحيد وفي وصايا النبي صلى الله عليه وسلم اعلى رضى الله عنه
 يا علي اذا طمضت فامسح بالثمن واطم المصح ودقق ومص الماء مصاً واكتحل ورداً
 واستكبر ما اوله من الاستحقاق الوحيد وفي وصايا النبي صلى الله عليه وسلم اعلى رضى الله عنه
 الا يطبق على الرأس والوجه الا الكحل ثم يغسل في كل شهر ولا يغسل في السنة مرتين
 واحد من نوره في الحشر وعلى الرءوف وحل قراءة القرآن وبعده المكتوبة (فتح) لا ينتف انفه لانه

يورث اكله وفي الفردوس عبد الله بن بشر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا تنتفوا الشعر الذي يكون في الانف فانه يورث الاكله ولكن قصوه قصا (ثلث) في حلق شعر الصدر واظهر ترك الادب (بمع) يجوز حلق الراس وترك الفودين ان ارسلهما وان شدا على الراس فلا * باب في الغيبة * (فع) اعاره ثوبا او اقرضه دراهم ثلثة ايام فمنعه منه اياما كثيرة وسوئه فوصفه عند الناس بكونه خائنا او كذا اباي مدرفي ذلك (فع) ومن بعض المتكلمين ذكره بما يستحق به انما يكون غيبة اذ فصل الاضرار والشامة به اما اذا ذكره تاسفالا يكون غيبة وقال رح وهذا صحيح ذكر في (طس) رجل ذكر مماوى اخيه المسلم على وجه الاهتمام فلا باس به ومثله في الواقعات وعلى بانه انما يكون غيبة ان اراد به السب والنقص * باب في كراهية الحيلة (سم رفع) له والد ان معسران فدفع الزكوة الى فقير ليلفعها الى والده او اوصى بثلث ماله الى صلوته فاحتال الرضى بهذا الحيلة ليصرفها الى عمارة المسجد يكره * باب في بر الوالدين والمولودين * (بمر) الابن البالغ يعمل عملا لا ضرر فيه دينيا ولا دنيا بوالديه وهما يكرهانه فلا بد من الاستيذان فيه اذا كان له منه بد (بمع) اذا تعذر عليه جمع مراعاة حق الوالدين بان يتأذى احد هما بمراعاة الاخر يرجع حق الاب فيما يرجع الى التعظيم والاحترام وحق الام فيما يرجع الى الخدمة والانعام وعن علاء الائمة الحمادى رح قال مشائخنا الاب يقدم على الام في الاحترام لان النسب منه والام في الخدمة حتى لو دخل عليه في البيت يقوم للاب ولو ساله منه ماء ولم يأخذ من يده احد هما فيبده بالام (ط) بنت لها اب زمن ليس له من يقوم عليه سواها والزوج يمنعها من تعاوده فانها تعصي زوجها وتطيع اباها مسلما كان او كافرا في امالي (فتح) احتاج الى مال ولده لغيبة ماله وفيه رجل وولده في المفازة ومعهما ماء يكفي لاحد هما فالابن اولى به والا لوجبت عليه ان يسقى اياه ويموت هو من العطش فيصير قاتلا لنفسه وان شرب هو لم يكن معينا اياه في قتل نفسه هذا بمنزلة رجلين احدهما قتل نفسه والاخر قتل غيره كان قاتل النفس اعظم وزرا ولا باس للاب ان يغضب على ولده بما يكره ولو اراد الاب ان يامر ولد به بشيء ويحافى انه لو امره لا يستثل امره يقول خوب آيد امي بسر اكر اين كاركني يا نكني ولا يامر حتى يلحقه عقوبة العقوق * باب فيما يتعلق بيوم عاشوراء ووليعة البرأت قال رح كتبت في الوقت ان اسراج السرج الكثيرة في السكك

والاصواق بدعة وكذا في المصاحف ويضمن القيم (بو) خلط الخوانج يوم عاشوراء لم يرد فيه اثر قوي ولا باس وربما يثاب يوم عاشوراء معظم يستحب فيه الصوم قيل الاكتحال يوم عاشوراء كان سنة ولكن لما صار علامة لبغض اهل البيت وجب تركه (جت) يكره الكحل يوم عاشوراء لان يزيد او يمن زياد عليهما ما يستحق الكحل بدم الحسين رض وقيل بالاثم لتقر عينه بقتله وقيل لبعض السلف هو سنة وليس فيه ذكر عاشوراء قال الشيخ رض من سنة المختلئين (بمح) خرق القاص ثيابه في مقتل الحسين يوم عاشوراء تأمغا على المصيبة وامرهم بالقيام والتشجيع فهل يجب على ولاية الدين ان يزدروه فكتب (بمح) يمنع عن جميع ذلك ثم استفتي (بمح) وهل يكون المستمعون في ذلك معذورين فكتب لا ثم استفتي يا وارمينج منعون داي قاص في مقتل اود مخيار اى نفوس اود اى قاص اوداه مكار ماذا يجب عليهم فكتب سبق الجواب انه يمنع ويجزر * باب في من يجوز العمل باخباره والرواية عنه * (فع) ذكره قاضى القضاة في اصول الفقه اتفقوا ان الكافر لا يقبل خبره لكن منهم من يقول ان مع التأويل لا يكون المرء كافرا اذا صدق الرسول وشرائعه فجوزوا قبول خبره فاما الفاسق فقد اختلفوا فيه كالخوارج واهل الاهواء فجل الفقهاء على تجويز العمل بخبرهم وشهادتهم اذا كانت شرائط الشهادة حاصلة وقال ابو طي وابوهاشم وبعض الفقهاء ان خبرهم لا يقبل وهو الواجب في القياس وما قاله الفقهاء اقرب الى الاثر والاتباع فقد حدث في آخر ايام الصحابة من البغاة والخوارج ما حدث ومع هذا كانت الشهادات والاعخبار مقبولة عندهم واستمرت هذه الطريقة فيما بعد من ظهور الاهواء والاختلاف في الديانات ولم يختلف العادة في القبول (مت) وقيل من يقول بالخروج من النار وبالرواية بلا كيف وبالقدرة مع الفعل لا يكفر ولكنه من اهل الاهواء والبدع يجوز الرواية عنه (يق) في اصول الفقه اذا اعطاه المحدث الكتاب واجاز له ما فيه ولم يسمع ذلك ولم يعرفه فعند ابي حنيفة ومحمد رح لا يجوز روايته وعند ابي يوسف يجوز (ط) اذا وجد الرجل مائة مكتوبا ولا يتذكره لا يحل له ان يرويه عند ابي حنيفة رح خلا فالحما فشرط الرواية عنده ان يحفظ الحديث من حين سمعه الى ان يروي وعندهما الحفظ ليس بشرط ويتصل به العمل ورواية الحائيل من كتب الفقه اذا رواها بلسانها في حائيل متفرقة (شم) يكره غسل الارز والعطس والمشي ونحوها

في بالوعة تنذر فيها (بنت) سكران قال (غيره) ان لم تقبل لي الارض فامرأتى طالق ثلاثا فلو قبلها
لا يكره لكن حفظا للدين على النفس اولى من حفظ الزوجة على الغير وعنه دفع ظلم الجبائية وحفر
الانهار التي لا يجب عليه وهو يعلم ان نصيبه يؤخذ من الضعفاء لا يفعل ذلك لانه يعد من السفلة
من لا يعطى النأبة في قومه (ظلم) الظلمة تمنع الناس من الاحتطاب في المروج الا بدفع شيء
اليهم قال دفع والاخذ حرام لانه رشوة (بسخ) دفع الى راعي الامراء وغيرهم خبزاً ليضع عنه في
خطيرته او ارضه كما هو العادة لا يجوز؛ وكذا اذا كانت الاغنام ملكاً للراعي لانه رشوة وكذا اذا لم يصرح
باشترط الا بآلة لانه مشروط عرفاً وللدفع ان يسترد ما دفع اليه والحيطة فيه ان يستعير الشاة من
مالكها ويأمر مالكها الراعي بالآلة عند المستعير ويدفع ذلك القدر اليه احساناً لا اجرة قال روح
ولو كان الراعي لا يبيتها ايضاً يأمروا بالرزق كان رشوة ايضاً (شمر) ما سمعنا شيئاً فيما يلقي من السخط
على المقتول ظلماً في الطريق ولو أخذها انسان لا بأس به مرضت الجارية مرض الموت فاعتاقها اولى
لموت حررة (فجع) تغزل لجارتها يوماً وجارتها يوماً ما لا بأس به ولا يكره ذبح الابرس وخيزه وظمغه
وقيره اولى (شمر) لا يجوز بيعت المعلم صبيلاً الى حاجته ولو بعته الى احضار شريكه ينبغي ان يجوز اذا كان
يعلمه (فجع) عن الحلول في الكراهة افحش من الاصاءة وعن الشيخ اللبادي احسان الكافر
طاعة الله ولولا معاصية لمدح به (شمر) عالم ظلم ضعيفاً وغيره يقدر على دفع الظلم يدفعه اذا لم يلحقه
ضرر ولا يمنعه حق علمه (بسخ) امرأة تدكر في قصتها مقتل الحسين رضي واهل البيت رضي ليس لها ذلك
بتيه ليس لها ولي تسكن عند انسان يطعمها ويستعملها في اعمال البيت يجوز اذا صلح ما يدفع اليها عرضاً
(فجع) ماتت معتقها من بنت واخفاشرت المعتقة من بنت المعتق شيئاً بما لخطير لئلا يصل ميراثها الى
الاخ في صحتها لا تعرف في القصد وكتب غيره لا (بسخ) وغيره عليه مهر فباع من امواته شيئاً ملفوفاً او
صالحاً مع الاجني في هذا المهر على ان لها خيار الروية مادامت حية حتى يسقط المهر في الحال
لا تعد في هذه الحيطة ان تصدق ابطال حق الورثة والافتعال ويكره تفصيل بعض الاولاد
المتساويين في الصلاح على البعض في الاحسان والتربية (فجع) رهن عنده ازار فلف فيه مصفاً وسكين
فقطعه به يطعمه على وجهه لم يضره يستعمل من صاحبه ان لم ياذن له في الافتعال ولا يرسل الرجل الى

المسوق من الدكان اضر بالمارة او لم يضرب جلس للحاجة الى النظارة ويكره ان يكثر هيب الماء في الحمام
للراحة ولورأى كسرة خبز في النجاسة يعثر في تركها ولا يلزمه غسلها ولو كان له جيران سفهاء
ان سألهم بترك كون الشرحيا منه وان اظهر خشونة يريدون الفواحش يعثر في هذه المسألة ظاهرا
ولودعاه جاره الى داره فقال نعم ثم يذهب اليه فهو خلف ولا ياثم ولو اتخذ في يده وثما ثم تاب
لا يلزمه السلخ (ففع) رفع المتعلم من كولا في المسجد ووضع في كتابه علامة فهو مغفور (بسم)
للمديون اذ لم يكن له وفاء بدينه ان ينفق بقدر حاله ويتخذ ثيابا لا ثقة بجاهه ولو اتخلها زيادة
على جاهه فللقاضي ان يبيعها عليه ويشترى له ثيابا بقدر جاهه ويرد الفاضل الى دينه ولو امتنع
المديون من حرقته التي تفضى الى قضاء دينه لا يعذر (ظمر) لا يجوز مقاطعة سوق النحاسين وغيره
ولا كتابة الوثيقة بها ولا كتابة الشهادة فيه وفي استئصال ذلك مخاطرة الكفر ولا يجوز للمرضعة دفع
لبنتها للتداوى ان اضر بالصبي (ففع) يجوز شري العصا فيرمي الصياد واعتاقها اذا قال من اخذها
فهي له ولا يخرج من ملكه بالاعتاق (بسم) لا يجوز لان فيه تضييع المال (ففع) عن الحسن بن زياد
لا ينبغي ان يتخذ الرجل في داره كلبا الا كلبا يحرس (علث) لو تواضع اهل بلدة على زيادة في ضبختهم
التي يوزن بها الدراهم والابريسم على مخالفة سائر البلد ان ليس لهم ذلك ولو وكل غيره وكالة
مطلقة فقبلها وامر غيره بكتابة الوثيقة ثم ضاعت من الوكيل او تمزقت او مرقتها انسان يحمل للكاتب
ان يكتبها ثانيا في غير زيادة ولا نقصان بشرط اعلام تكريرا لكتابة (فك) له امرأة فاسقة لا تنزجر
بالزجر لا يجب تطليقها (ع ط) عن ابي حفص البخاري له امرأة لا تصلي بطلاقها وان لم يكن له ما يعطى
به مهرها وان يلقى الله ومهرها في عنقه احب الي من ان يطلقها امرأة لا تصلي * كتاب التحريم *
(سمر) يوقع تحريمه على الاناء النجس في ثلاث آوان ليكون المثنى طاهرين ولو اوقعه على الطاهر
لا يجوز له التحريم بعد ذلك في الاناءين (بق) له عشر خواهي من خل وجد في احد لها فارة ميتة
واخرجها ثم نسي تلك النجاسة فانه يرسل عليها الهرة فعلى ايتها جلست فهي النجسة والبواقي طاهرة
(سمر) الشبهة عليه القبلة فتحرى ولم يقع تحريمه على شيع ايصلي ام يدع حتى تظهر فكتب بل يتحرى ثم
يصلي (ففع) كتب نعم (خج) عليه فوائدك فوقع تحريمه على قلن ثم تبين له انه اقل يقتصر عليه

كالتحري في القبلة (جف) صلى ولا يحضره نية القبلة ولا انها مشككة بظهور الخطاء اتحاد واذا ظهر
 الصواب أو لم يظهر شيء اجزاء وان اشككت فصلى بغير تحري ما عاد الا ان يظهر الصواب ولو ظهر
 الصواب في الصلوة مضى فيها ايضا ولو كان اكبر رأيه انه اصاب فالصحيح فيها ولو بعد ما انه يعيد واذا
 وجد من يسأله فليس له ان يتحري فان تحري لم يجزه الا ان يصيب ومن اخبره بالقبلة ثم ظهر
 الخطاء اجزاه من لم يكن له رأى في القبلة فقد قيل لا يصلى وقيل يصلى الى اربع جهات وقيل بخير
 وكذا الوصل ركعة بالتحري الى جهة ثم تحول وأيه الى جهة اخرى فصلى الركعة الثانية الى الجهة
 الثانية ثم تذكرا انه ترك سجدة من الركعة الاولى اختلف المشائخ والصحيح انه تفسد صلواته
 * كتاب الاباق والمفقود (بم) راد الاباق استعماله في حاجة نفسه في الطريق ثم ابق منه يضمن (فع)
 عن ابي حنيفة رح ان مدة الفقد مفوض الى رأى القاضى فيحكم بها ادى اليه اجتهاده فيقسم ماله
 حينئذ بين الاحياء من ورثته (مك) وهذا نص على انه انما يحكم بموته بقضاء لانه امر محتمل
 فماله ينضم اليه القضاء لا يصير حجة (شم رفع) اذا اعتدت زوجة المفقود بعد انقطاع اقرانه او بعد
 مضى مدة على قول الاخرين فلها ان تتزوج قبل القضاء (شب) اذا بلغت المرأة مدة الاياس
 فانها تعتد بالاشهر ولا يحتاج فيه الى القضاء (ط) فقدت مولاها ولا تجد نفقة وخيف عليها الفاحشة
 فللقاضى ان يبيعها او يوجرها من امرأة ثقة وليس له تزويجها (فع عك) وللقاضى بيع عبد المفقود
 وارضه اذا كان ينقص بعض الايام (ط) ما خيف عليه الفساد من مال المفقود فالقاضى يبيعه لانه اقرب
 الى الحفاظ في الجامع الكرخى للقاضى بيع مال المفقود والاسير من المتاع والحرقيق والعقل اذا
 خيف عليها الفساد وليس له ان يبيعها لكان نفقة عياله ما ومتى باعها المخوفى الفساح نصارت ديارهم
 او دنانير يعطى النفقة منها بطريقه (جمع) لا يبيعها للنفقة وان حصل تفك ولو باعها القضاء دونه
 جاز وكذا الوعلم هيوته لكنه لا يرجع منذ سنين (عش) ارض مشتركة بينه وبين الله العاقل البالغ
 قد غاب واراد الاب اجازتها فان القاضى يوجر نصيب الغائب باجر مسمى ثلاث سنين وكذا هذه
 الحيلة اذا مات المستاجر والمجرب غائب وارادت ورثته الاستجار فان القاضى يوجر ما منهم ثلاث
 سنين لا يجوز اكثر منها * كتاب اللقطة * (عك) خشب يجمع بها الخبيثون لئلا يلفظ الا كان عليها

ملاحظة الملك والافصاح كالمنايات على شعليها (بسم) وجعل لقطة فاشهد ابوه او وصيه وهو فيها ما
تعر يفها فله ان يتصدق بها (تسج) وجد الصبي لقطة ولم يشهد يضمن كالبالغ (شمر) يمشي في السوق
وينفق في التراب فوجد عدلية او فلسا او ذهابا لا يحل له الا بعد التعريف ثم يتصدق عليه اذا كان
فقيرا (فع) اما الفلس والعدلية فيباح له اذا كان فقيرا وفي الزيادة لا ويجوز التصديق في العدلية
والفلس قبل التعريف وما يتصدق به الملتقط بعد التعريف وغلبة ظنه انه لا يوجد صاحبه لا يجب
ايضاؤه (شمر) يجب الا يصاء على الملتقط ان كان يرجو وجود المالك (بمر) حمام انهدم ومضى
عليه سنون فاتخذ رجل بيتا باذن السلطان ثم اشتراه منه فقيرا ولا يعلم مالک الحمام ولا وارثه حل
له السكنى اذا كان الساطان ملك من الاول العرصه * كتاب الغصب وانه يشتمل على اثني عشر بابا
* الباب الاول فيما يكون غصبا * (بمر) جماعة في بيت انسان اخذ واحد منهم مراه ونظر فيه
ودفع الى آخر فنظر فيه ثم ضاع لم يضمن احد قال رح لوجود الاذن في مثله دلالة حتى لو كان شيا يجري
الشئ في استعماله يكون غصبا (بمر) رفع قدوم التجار وهو يراه ولم يصنعه فاستعمله وانكسر يضمن
(بسم) اخذ احد الشريكين حمرا صاحبه الخاس وطحن به بغير اذنه فاكل الحمار الحنطة في الرحى
ومات لم يضمن لوجود الاذن دلالة في ذلك قال رض فلم يعجبنا ذلك لاعتقادنا العرف بخلافه لكن
صرف بجوابه هذا لا يضمن فيما يوجد الاذن دلالة وان لم يوجد صريحا حتى لو فعل الاب بحمار
ولده ذلك او على العكس او احد الزوجين بحمار الاخر ومات لا يضمن للاذن دلالة ولو ارسل
جارية زوجته في شان نفسه بغير اذنها وابقت لا يضمن (تسج) وبضرب عبد الغير لا يصير غاصبا
* باب في كيفية ضمان الغصب * (فتح فسم) الابويسم مثلى (بمر) ينبغي ان يكون من ذوات القيم
ولو ا تلف مشتوته المقتل يضمن قيمته وفي كون الاجر واللبن مثليار وايتان من اى حنيقة رح
(بمر) هدم جد ارضيرة فتقوم دارة مع جد رانها وتقوم بدون هذا الجد وان فيضمن فضل ما بينهما
(جس) هدم حائط مسجد يؤمر بتسويته واصلاحه وفي حائط الدار يضمن النقصان وعن محمد بن
الفضل رح ان هدم حائط متخذ امن خشب او عتيقا من رص يضمن قيمته وان كان حديثا
هو مريما مائة كل كان وفي درر الفقه يورخذ في هدم الحائط بالبناء لا بالنقصان (ط) يورخذ بالقيمة

وقيل بالبناء (فتح) قطع ارضان شجرة غيره فان كان النقصان فاحشا يضمن قيمة الشجرة والا فانقصان
(ط) حفر حفرة في ارض غيره فاضرب الارض فعند علماء ايلزمه النقصان وقيل يؤمر بالكس (حسن)
من محد رح حفر بئر في سكة غير نافذة يؤخذ بالطم دون نقصان الارض وفي الدار والارض يؤخذ بالطم
وان نقصت فبالنقصان قال رض لان نقصان السكة والطريق ينجر بالطم ونقصان الارض والدور
لا ينجر به لانه قد ينقلب بالطم سكة ويخرج عن صلاحية البناء والزرع مثله في الحفر في
فناء الدار كلام انه كالارض ام كالطريق قال رض ولو القى نجاسة في بئر خاصة يضمن النقصان دون
النزح وفي البئر العامة يؤمر بنزحها كما مر في هدم حائط المسجد (بمع) مثله لان للهارم نصيبا في
العامة ويتعد رتميز نصيب غيره عن نصيبه في ايجاب الضمان بخلاف الخاصة (ظمر) السليم مثلي
(يت) الفهم مثلي (ط) التراب من ذوات القيم وقيل مثلي (صغر) الغزل مثلي (فع ظمر) وكذا
المصموغ منه (ص) غصب غزلا فنسجه ثوبا او ساجة فاتخذها بابا با واحد يد افاخذها سيفا يضمن
قيمة الحديد والساجة والغزل (شص) يضمن مثل الحديد قال رض فكان في كون الغزل مثليا
روايتان كالابريس (فع) ا تلف دبسه فعليه قيمته (مت) لان كل ما كان من صنع العباد لا يمكنهم
مراعات المائلة لتفاوتهم في الحداقة (فك) لو جعل الدبس اجرة في الاجارات لا يجوز (فع شه)
يجوز استقراضه قلت فعلى قولهما مثلي والعصير مثلي والابريقي وكذا الخنطة المخلوطة بالشعير
(فتح) اشرفت السفينة على الغرق فلقى بعضهم حنطة غيره في الماء حتى خفت يضمن قيمتها في تلك
الحال (ط) فيها كلام قال رض الفيلق الشمس اذ ابلغ تشميسها غايته مثلي وقبلها قيمى واليه اشار (بمع)
قال الكواغد والتمين والحمد والماء مثلية وفي اللبن روايتان واللحم والشحم والالية والصقراط قديمة
* باب فيما يبرأ به الغاصب عن الضمان * (بمر) غصب خطبا واستأجر المصوب منه فاوكله في قدر
الغاصب ولم يعلم المصوب منه بانها خطبه فالقياس ان يبرأ كما لو غصب طعاما ثم اطعمه المالك
قال رض في الاصل اتلفه المالك في مقصوده من الطعام ولا كذا لك في الفرع فانترقا (بمر)
ضرب جمار غيره فعليه وضمن به ثم زال العيب فله ان يرجع بما ضمن ولو غصب حمارا ثم جاء به
وادخله في اصطيبل المالك واخبره به فقال نعم ما فعلت لا يبرأ أصل ابي حنيفة رض ويبرأ عند محمد

روح المان الاجارة لا تلحق الا لعمال مند ابى حنيقة روح وتلحق عند عهد روح * باب في ثبوت

المالك للغاصب وانقطاع حق المالك * (شمر) غصب دود القز واوراق التوت ورباها فالقيليق

لصاحب البذر (يف) القيليق للغاصب (فك) غصب دود القز ورباها فالقيليق للغاصب ولا شيء

عليه عند ابى حنيقة روح وعليه قيمتها عند عهد روح قال رض والفتوى في زماننا بقول عهد روح (شمر) شه

هي (عجن الغاصب الذي يقطع حق المالك (شمر) جعل الا وزا ييض ينقطع حق المالك (فع

بمر) لا ينقطع (سمر) جش الحنطة والدخن ينقطع (فع) يغير كذا بيع الشاة (سي) لا ينقطع وعلى

هذا الوجه السمس ابيض (بيع ظلت) وغيرهما جعل الحنطة كشكلا لا ينقطع (شمر بيع) استعار

منشارا فانكسر في النشر نصفين فلنفعه الى الحد اذ فوصله بغير اذن المعير ينقطع حقه وعلى الاستعير

قيمه منكسرا وكل الغاصب اذا غصبه منكسرا ولو غصب ترابا واضجع عليه بقره حتى صار مرقينا

فالسرقين لصاحب البقر وعليه قيمة التراب ولو غصب باعام العضادتين وركبه في دارة ينقطع

بالقيمة (فع) مثله وقصارة الثوب بالنساشيم والغراء كصبغه (سي) وشبهه بالطاهر كصبغه

وبالنس تنقيص (فع) غصب قرطاسا وكتبه ينقطع (بيع) وصل غصنه بشجرة غيره بالخ كوفيك

فائمه الوصل فهو له والشجرة لاصحابها ولو غصب النجار خشبة وادرجها في بناء غيره بغير اذن

مالكها لا يملكه النجار ولا رب الدار (بمر فب) غصب قطنا وحلجه لا ينقطع حق المالك (بيع) باع

حبة الغير بغير اذنه وفتقه المشتري وخاطه اضيق انقطع حق المالك (فب) وجد في دار انسان

خمر انا لقي فيها ملحا فصار خلا فهو له وان لم يثقل الدن عن مكانه قال روح عرف بهذا ان بنفس

القاء الملح يملك الخل (فع صت) ما يغصبه الاتراك من الجزوع والعوارض وما ثل الخشمة ويكسرونها

كسرا متفاحشا لا ينقطع حق المالك وان اذداد قيمتها يا تكسروا ليه اشار (شمر بيع) غصب بطيخة

وقطع منها شربة لا ينقطع حق مالكها ولو جعل كلها شرابا لم ينقطع لزوال اسمها ولو ذبح شاة غيره

وقطع لحمها اربا اربا ففيه روايتان (شجر عا) لتاج الائمة قتل عهد انسان وضمن قيمته لا يملكه باءاء

الضمان حتى لا يكون عليه الكفن فان المضمون اذا كان دمالا يملك بالضمان * باب في التسبب الى

التلف * تاج الائمة البخاري خرق تاج احدى المراتين اذن الاخر في المشاجرة فشقط منها القرط

فباع لم تضمن (ش) تعلق رجل برجل وخامسه فسقط عن التعلق به شي من فباع به من التعلق
 (حب) ولو ضرره فسقط ميتا ضمن ماله معه وثيابه (ط) خروجه وسقط ميتا ضمن الثارب ماله وثيابه اذا
 ضاعت (فع سي) ضرب غيره فاعصى عليه ولم يمكنه البواح فاخذ ثوبه لا يضمن الضارب (شبه فع)
 الملقى هرة في بيت حمام الغير ولم تجد مخرجا فقتلت الحمام بأسرها وهي طيارة يا غوار زينة تغند
 ماورحوم من وانها غالبة القية عند من يطيرونها يضمن قيمتها على هذه الصفة (سي) اشترى حصريا
 واشترى على الادراك فقال للبائع لا تسقه فان السقي يضره فسقا وجف العنب يضمن النقصان ان سقاها
 مقيا غير معتاد (فع) لا يضمن ازيد حموا يوم الجمعة فدفع بعضهم بعضا فوقع على زجاج الخراف وقد وره
 فانكسرت يضمن الدافع ان انكسرت بقوة دفعه (فج) قطع شجرة فوقع على شجرة جارة فانكسرت
 يضمن ولو اراد نقض جد او مشترك فمعه جارة فقال الناقض اي دن لي فما ضرب من دارك فافاضا من
 له فاذن له بحد الشرط فنقضته وخرب من داره شي بنقضه لا يضمن ان لم يكن مباشرة وفي فتاوى
 الفضلي مثله لكنه قال لم يضمن شيئا مطلقا كالألو قال ضمن لك ما يهلك من ملاك لا يصح وكذا الوبي
 هما ما وعمدها وقال ان الحقك مما صنعت خراب دارك فعلى ضمانه شرف الائمة العقيلي هدم جداره
 فسقط خشبه على جدار جارة فهدمه لا يضمن (ط) هدم بيته فانهدم من ذلك بيت جارة لم يضمن
 في فتاوى الفضلي ولو اذن لجارة في هدم جدار مشترك بشروط ان ينصب الا خشاب فلم يفعل ضمن
 (عس) لا يضمن على كل حال (فج) الخشع رأس جملة غيره بغير اذنه وقركه مفتوحة فاذا بها
 جهر الشمس لا يضمن (بم) مر بالرمث تحت القنطرة فكسرها مطوا انتها وخربت القنطرة يضمن
 (حب) صب في ملكه ماء فخرج من صبه الى ملك غيره يضمن ما اقبل احتسبا فاوكل الودق فسقط
 من بيت جارة شي من ذلك (شع) اشترى مد هتقو بنى فيها خراسا ومدة وفي حموا رها مكتب
 فسقط من دن الحنطة والارز يضمن صاحب المدة فالحارح لان التلف لما حصل بذك كان هذا
 مباشرة لا تسببا ولا يشترط التعدي في المباشرة (حب) تصار يدق الثياب في حائوته فانهدم حائط
 الجار يضمن لانه مباشر (شم) استاجر نجارا ليهدم جداره وهو على الطريق فاخذ في هدمه فسقط
 شي منه على رجل فبات يضمن النجار (حب) حفر مطورة في أرض الغير وجعل فيها جزرا ومقن

صاحب الارض ارثه ولم يعلم بذلك فهلكت نفيه اختلاف المشايخ والاصح انه يضمن اتخذه فاليرث
ووضع على مواضع البزور مد رات لثلاث نحرجهما الحمام او لا يفسد ما المطر فزالها انسان فهلك
البزور فان ازالها في غير وقته والتزم الحفظ ضمن والا فلا وتفسد الضمان ان يقوم الارض مع البزور
وتقوم بدونها فيرجع بفضل ما بينهما ولو فتح كوة بيت فيه بطاطين او ثمار فهلكت بالبزور ان جمدت
في الحال يضمن والا فلا كالوحد السفينة المشدودة بالشط (فع فك) منع وكيل الرعية الماء من
صاحب الضيعة حتي يبس ذرعه لا يضمن (و ك) فصب عجولا فأتلفه حتى يبس ضرع امه يضمن
العجل دون نقصان البقرة (جس) آجر ارضه من رجل بحنطة فلما حصد المستاجر ذرعه وداه
منعه المجر من نقله ليل فح الاجرة فانسد المطر لا يضمن (طس) الحمال فزل في مغارة وتهايله الانتقال
فلم يفعل حتى فسد المتاع بمطرا وسرق يضمن اذا كان المطر والسرق غالبا فيها وقيل يشترط ان يكون
صاحب المتاع معه ولو امسك رجلا حتى جاء آخر فاخذ منه ما لا يضمن الممسك (عم) ادخل
اجناساله في المسجد بغير اذن خاومه واخذ مفتاحه وجاء سيل فاهلك بسط المسجد يضمن * بابه
في ضمان الساعي والنام * (فعم) سعى برجل الى السلطان فاخذ منه ما لا ظلم يضمن الساعي
وروى هذا عن زفر ربح وبه اخذ كثير من مشايخنا لمصلحة العامة (شص) ان كانت السعاية بحق كما
لو اداه انسان او دام على الفسق ولا يتعظ بالعظة فاخبر السلطان فغرمه ما لا يضمن ان اخبره انه وجد
كنز او وجد لقطة وكذب فيه فغرمه بقوله يضمن بلا خلاف كشاهد الزور اذا رجع اما اذا اخبره بان فلانا
ياتي الى امراته فيخبت بها ويغترامته فيطأها وكذب في قوله وغرمه السلطان فقل يضمن الساعي
على قياس قول محمد حيث قال ان كان السلطان جائرا يعرف انه يغرمه لا محالة يضمن واما اذا كان
قد يغرم وقد لا يغرم لا يضمن وقيل لا يضمن مطلقا وهو قياس ظاهر الرواية (بمح) اشترى جارية
بغيبه النخاس ومفتت مائة فاشفوه بهذا انسان فاخذ النخاسية يضمن قلت وهذه واقعة في زماننا
في ديارنا فان الظلمة ياخذون الدامغان من جميع السلع فمن اخبرهم ببيع او شراء حتى اخذوا
الدامغان او الجباية منه يضمن والمظلوم ان يرجع عليه (تصح) اخبر الظلمة ان فلانا حنطة في مطبوعة
فاخذ وهامته فله ان يرجع بها على المخبر وكذا اذا علمها الطالم لكن امره الصافي بالاخذ يضمن (يهره)

الكنام قال للظالم لفلان قومن جيل فاخلد منه فهو ضامن (تج) شكى منك الوالى بغير حق واتى
هناك فضررب المشكوك به فكشده او يد يضمن الشاكى اريشه كالمال وقيل ان من جلس بسعايته فهو ضارب
وقصور جد اريشه فاصاب بدنه تلف يضمن الساعى فكيف ههنا فقييل اتفتى بالاضمان فى مسئلة
الضررب قال لاولومات المشكوك عنه بضررب القائل لا يضمن الشاكى لان الموت فيه فادر فسعايته لا تقضى اليه
فاليا (تج) قومن الدلال المتاع للغزينة السلطانية او للامراء بما لا يتغابن فيه فاخلد منه بد لك
المقدري يضمن الدلال اذا علم تمام قيمته * باب فيها لا يجب الضمان بالتلافه * (يمث) اوراق الخمور
فى المعروف وكسرها وانها وما وجد فى مجلس الشرب من آلات القسق فله ذلك ولا ضمان عليه (فتح)
مرض عند بقار ثور لا يرجى حيوته فجاء به فلم يجد ما لك فسلمه الى ام المالك فامرت قصا بافد به
بغير المالك فى تضمين اى الثلاثة شاء ان لم تكن الام فى عيال الابن والا فلا ضمان على البقار قال رح ولم يذكرو
حكم الام والقصاب وذلك يمتنى على ان الاجنبى اذا ذبح حيوانا ما كول اللحم المغير فى حال لا يرجى
حيوته وهو مذكور فى (وط) فاختيار الصدر والشهيد رح فى ذبح مثل هذا الحيوان المريض اذا
كان ما كول اللحم ان الاجنبى يضمن بخلاف البقار والراعى (ت) الاجنبى لا يضمن كالبقار والراعى
للاذن فى الذبح دلالة وبه (يمر) فاما فى الفرس والبغل والحمار يضمن عند هم جميعا فى الروضة
اشترى مسلم خمر من ذى فالتفها لم يضمن ولو غصبها منه فالتفها يضمن (نظ) اشترى خمر من
ذى فشر بها فلا ضمان عليه ولا ثمن (همر) متلف كعاب الصبيان لا يضمن * باب فى رد المغصوبة
ههنا او غير معين وما يتعلق به (عك) مونة الرد على الغاصب سواء غيب المغصوب او غاب المالك
هذه وان اتى باضعاف قيمته (شفيع) غصب جارية فجلدت فردها المالك فماتت فى نفاسها ضمن قيمتها
هذه ابى حنيفة رح كالجنت ثم ردوها فقتلت قصا بها بتلك الجنابة وقال لا يضمن النقصان كالورد
محمومة او زدت ذلك فهلك بالحمى او بالجلد (همر) ضرب ثور غيره فكسرا ضلعه ضمن قيمته عند
ابى حنيفة رح وعند هما نقصانه ولا يضمن الغاصب نقصان النهر * باب فى الغرس فى الارض الغير والزراعة
والحفر (عك) غرس فى ارض الغير بغير اذنه فالشجرة للغارس ويتملّق بما زاد على قيمة غرسه
لو كان مستحقا بصدق به على نفسه يجوز وليس لصاحب الارض تملكها بالقيمة ولكن يغرم الغارس

نقصان الارض ان ظهر (طريق) يملكها مقلوعة بالقيمة ان امر القلع بالارض وتعمل بقيمة شجرة
لغيره حق القلع (ملك) ولو غرسه المسلم في ارض مسبلة كان سبيلا (شهر) القى حبه القطن في الارض
لغيره غصبا ونبت قربا هناك الارض فالجوزقة للغاصب وعليه نقصان الارض ولا يكون تمهيد من غير
به الا اذا ظهر انه تعهد للغاصب (بم) ولو جاء المالك وكربها بعد نبات الزرع للغاصب وذرعه
فيها شيئا اخر لا يضمن للغاصب (فع) غصب دبرة وحفرها حوضا ضمن ضمان الا تلافى (شهر) ضمان
النقصان (سي) يوخد بالكبس ويضمن ان نقص * باب في امر الغير بفعل فيفعل فيحصل منه جنابة
بالامر * (فمح) رجلان على شطى نهر فقال احدهما ارم بقاسي الي فرماه وضاع في الماء يضمن اذا وقع
قوته برمي يوصله الى الشط والافلا (فع حم) امر غيره ان ينظر الي خايته هل صار خلا فنظر مسائلا
فيها من انفه دم وقد صار خلا يضمن نقصان ما بين طهارته ونجاسته (ملك) يضمن وعن ابي بكر
العياضى ما لدم من مشترى الخل في خايته ان نظر فيه باذن مالكه لا يضمن والا فيضمن
(ميت) قصارت المسئلة خلاقية (فحب) استباح ثوبا فقال له بائعها مد لها فمد فانكسرت يضمن
واكل اذا قال مد لها فان انكسرت لا ضمان عليك يضمن ايضا قال (عسن) هذا اذا اتفقا على
الثمن كما اذا اخل شيئا على سوم الشرع وقال له البائع ابن هلك فلا ضمان عليك يضمن كذا هذا
* باب في مودع الغاصب وغاصب الغاصب والغاصب من المودع * (فحب) اركب تلميذ مكاريا
الحمار وامرأة عليه بغير اذنه وهلك الحمار لا ضمان على واحد منهما اذا نزلت وصليت الحمار
الى التلميذ لانه مودع عاذا الى الوفاق وان هلك في حال الوجوب يضمن المكاريا ايها شاء
ولا يرجع احدهما على صاحبه بالمضمون قال روح على هذا الفاو اذق اذا حمل في العجلة متاعا
او انسانا (حب) ومن ا تلف الغصب في يد الغاصب فلا يد اليه القيمة بوي وعن ابي يوسف روح
الا يبرأ بخلاف رد العين (ظمت) رد الغاصب الثاني قيمة الغصب الى الغاصب الاول بويروا القول
ابن حنيفة روح ولا يبرأ عند ابي يوسف روح (حك) يبرأ من غير ذكر خلاف ولا خلاف ان الغاصب
الاول اذا طلب القيمة عند فقد العين انه تقضى له بها ولا فرق بينه وبين المودع اذا غصب منه
الا في وجهه منها ان الغاصب الاول لو اقر بقبض العين او القيمة من الثاني لم يصدق بالابدية

وهرب الغاصب باقرار المودع فيهما وان كان الغصب كيليا اولا فنيا فاستهلكه الثاني فاخذ الاصل
 قيمته دراهم اود نانير لا يبرأ الثاني لانه بيع وليس له الاتيض عينه اوبد له * باب مسائل متفرقة
 (بيح) غصب العبد المديون ومات عندك فلا رباب الديون مطالبتة بالقيمة (نمر) ادعى انه اراق
 خمر المسلم وقال المسلم ارقته بعد ما صار خلا قال قول للمتلقي (تج) له حق القزار في ارض وقف
 او سلطانية ويتصرفها غيره ليس له حق الاسترداد (مح كس) له ذلك (بيح) وانما يثبت حق
 القزار اذا تركها الامام له حين قسمه في الابتداء قال روح قول (بيح) احوط الجامع الاصغر ادفع
 هذه القيمة الى احد من الصغارين ليصلحها فدفعها الى احد ونسيه لم يضمن كالمودع اذا نسي
 المودعة انها في اي موضع ومثله في فتاوى صا عداد فع هذا الغزل الى نساج لم ويعين ولم يقل الى
 من شئت فدفع وهرب المدفوع اليه لا يضمن وهذا بخلاف امر الموكل للوكيل وكل احد لا يصح
 وانما يصح ان لو قال وكل من شئت وكنت الخليفة اذا قال لوالي البلدة قلد اخذ القضاء لا يصح ولو
 قال من شئت صح (تج) لها حنطة ربيعية في خابية وخريفية في اخرى فاموت اختها ان تدفع الى
 حراثها الخريفية فاخطأت فدفع اليه الربيعية ثم ارسلت المرأة بنتها مع الحراث لتنقل اليه
 الحنطة للبذر ففعلت وبذرهما فلم تنبت ثم قبيل انهار ربيعية تضمن أي الثلاثة شاءت لانها لما اخطأت
 الاخت صارت غاصبة والبنت والحراث غاصب الغاصب قال روح وهذا احسن دقيق يخرج منه كثير
 من الوقعات * كتاب الوديعة * باب فيما يصير به مودعا * (حك) وضع عنده شيئا وقال له احفظه
 حتى ارجع فصاح لا احفظه وتركه صاحبه صار مودعا ويضمن ان ترك حفظه (فك) لا يصير مودعا
 ولا يضمن بترك الحفظ (ط) مثله (حك) وكذا اذا قال لضعه في هذا الجانب من بيتي الا اني
 لا التزم حفظه يعني يصير مودعا * باب فيما يضمن به المودع * (فع) المودع يلبس الوديعة
 وينزعها ويستعملها ككوب نفسه فهلك في غير الاستعمال لا يضمن (شم) دفع اليه ذهباً لحفظه
 فالقاء في فوه كعادة التجار فسبق حلقه لا يضمن (يت) دفع الى مرأته قمعة لسقى الماء فتغافل
 منها فضاع لا يضمن (فب) اودعه دنانير وسأل منه ان يقرضه دراهم فوضع المودع الدنانير في حجره
 كيحل له الدراهم ثم قام ونسيها فصاعت يضمن اودعه مكينا فجعله في ساق حقة لا يضمن ان لم يقصر

في الحفظ وقد مر ان المودع لو فتح الكوة في الشتاء وتركها مفتوحة فهلكت القواكة والبطا طيخ المودع
 يضمن ان حملت في الحال والا فلا ولو اودعه قراطيس فوضعها في الصندوق ثم وضع فوقه ماء
 لم يشربه فتقاطر الماء عليها فهلكت لا يضمن (بمع) وضع الوديعة في دار ويدخلها اناس كثيرة
 فضاقت فان كان شيئا يحفظ في الدار مع دخولهم لا يضمن والا فيضمن والذهب يضمن (بو) احترق
 بيت المودع فلم ينقل الوديعة الى مكان آخر مع امكانه يضمن اذا تمكن من حفظها بنقلها الى مكان آخر
 قال روح ويعرف من هذا كثير من الديات (بف) اودع عامل لوال ما لا فوضعه في ايام السلطان
 نقل امتعته وترك الوديعة وتوارى فاغمر على بيته والوديعة يضمن وان توك بعض امتعته في بيته

باب الشرط في الوديعة وحفظها بيد الغير والامر بدفعها الى الغير * (فع) حلواني اودعه بقرة
 وقال له ان ارسلت ثيرانك الى الرعى للعلف فاذهب ببقرتي ايضا فذهب بهادون ثيرانه فضاقت
 لا يضمن (يم) اودع شاة فدفعها مع غنمه الى الراعي للحفظ فسرق الغنم يضمن اذا لم يكن الراعي خاسما
 للمودع (ط) المودع لو ارسل الحمار او البقرة الى السرح يعتبر فيه العرف (فمع) سلم المودع الدار التي
 في بيت منها الوديعة الى آخر ليحفظها ان كانت الدار ائح في بيت مغلق حصين لا يمكن فتحه بغير مشقة
 والا فيضمن (ظمر) وكله بقبض ودفعته بمحض المودع فطالبه بعد ايام فامتنع وهلك يضمن لان الثابت
 بهاينة فوق الثابت بالهينة ولو اثبت وكالته بالهينة فامتنع من الدفع بعد الطلب يضمن فهذا الولي

باب في مسائل متفرقة * (فع) جعل الوديعة ثم ادعى المودع ضياعها ليس له ان يحلف المالك
 على العلم (فع) اشترى بطيخة وتركها عند البائع حتى يرجع ثم غاب وخيف عليها الفساد فللبائع
 بيعها دون اكلها بشرط الضمان (فم) حملت زوجة الابن الى دار ابية قالية فاخذها الاعونة وقصر
 المهر في المنع منهم مع قدرته عليه يضمن قال روح قد جعله مودعا بدون صريح الايداع دون
 اهله وخدمه لانه القيم في الدار والمتصرف فتعين للحفظ * كتاب العارية * باب في التصرف فيها
 بخلافه * (فع) استعار من اليدق مبطخة فدفعها وفرغ ثم اعادها من غيره وضاع يضمن المالك ايها
 شاء (هي) مثله قال روح قال (بم) المروا المسحاة مما لا يختلف باختلاف المستعمل وانما الضمان
 يكون الا عارة بعد انتهاء مدتها بالفراغ من العمل الذي مينة للاستعارة (شمفع) قال للمستعير

أعرت دابة هل ولم يسم شيئا فلوركبها ليس له ان يركب غيره، ولا ان يدلفعها اليه للحمل ولو حمل عليها فله ان يعيرها غيره للحمل (بمع) استعار دابة ولم يغلفها حتى ماتت يضمن استعار كنفرة ثم اعارها من غيره لا يضمن ولو استعارت ملاءة المصيبة ثم خرجت منها الى مكان آخر فتخرقت يضمن فالعارية كما تنوقت بالزمان تنوقت بالعمل (فمع) استعار فاسا وضربه في الخطب وسخت شد درهيزم وثبرد يكر كرفت وبهزه آن تبرزدوا فكسر يضمن (قنب) ان كان الضرب معتادا لا يضمن استعار الرومي دابة لعمل الصبي ولم يرد لها بالليل حتى هلكت فالضمان على الصبي دون الوصي قال روح وانها عجيبة (قح) استعارت طستا وغسلت فيه بالغ يكيح يار تاغ فانكسروا ان كان يغسل مثلها في مثله وكان الغسل معتادا لا يضمن استعار حمارا فعرج في العمل لا يضمن ولو استعار قد واللطيف قطيع فيها مرقة ونقلها من الكانون مع المرقة واخرجها من البيت فوقع من يده وانكسر فالصحيح انه لا يضمن بخلاف الحمال اذا زلق (ط) مثله كالواستاجرت ثوبا لتلبسه فتخرق من لبسها او استعارت سراويل فزلقت رجلها في المشي فتخرق لا يضمن (ص) وقع من يد رب البيت شيء على وديعة هناك فافسد ها او عثر عليها فسقط عليها فانسلها ضمن وان كان بساطا او وسادة استعاره لبيسطه لم يضمن هو ولا اجيره بخلاف الحمال لان فعله بعرض فيتقيل بشرط السلامة بخلاف هذا * باب في التصرفات التي يملكها المستعير * (قث) استعار كتابا ليقراه جاز ان يصلح خطاه ان علم انه لا يكره ذلك ماله ولا يجب والا فلا (قج) استعار دابة للحمل فله ان يركبها كالا جارة ولو استعارها للحمل عليها كذا من الحنطة الى البلد فهلكت الحنطة في الطريق فله ان يركبها الى البلد وفي العود ايضا الى منزل المعير وكذا في الاجارة اذا لم يكن المكارى عنده للعرف (قح) واعارة المطر بالغ وارميج كالثياب ليس له ان يعير غيره * باب في رد العارية * (صم) استعار دابة للحمل الى مكان كذا وقال له المالك ابعثها مطلقا فبعثها على يد من ليس في عياله فهلكت في الطريق لم يضمن (فع) مثله ولورد الثوب المستعار فلم يجد المعير ولا من في عياله فامسكه الليل وهلك لا يضمن ولو وجد في عياله ولم يرد يضمن ولو استعار دابة ليركبها بنفسه ثم ردها بيد من في عياله فركبها ضمن (بمع) اوداه اجناسا وغاب ومات ولم يجد المودع وارثا له سوى بنت ابنه المراهقة بعد وفي الدفع

إليها إذا كانت تقدر على الحفظ * باب في الألفاظ التي تكون إعارة * إعارة الجزء الشائع تصح
 كيف ما كان في التي تحتل القسمة أو لا تحتملها من شريك أو اجنبي وكذا إعارة الشيء من اثنين
 أحمل أو فصل بالتنصيف أو بالتثليث (فعظم) دفعت لك هذه الحمار لتستعمله وتعلقه من ههنا
 نفسك فهو إعارة * كتاب الشركة وأنه يشتمل على ستة أبواب * باب في الشركة الصحيحة والفاسدة
 (يبفع) اشترى ثمر الكرم ثم قال للبائع بالبح إذا فكام في الربيع فقال نعم وبقياً عليه فليس بشركة (فع)
 اشترى ثمار كرم ثم قال لا أخراشركتكم فيه في الثلث فهي فاسدة أن كان ذلك قبيل إدراك الثمر (بمر)
 اشترى ثمر فقال له أخراشركني فيه فقال هلال بالبح أجاج لا يصير شريكاً لأن معناه اشركك لا اشركتكم
 كقول كل فيقول فليكن معناه ساكن (فعسي) له سفينة فاشترك مع أربعة على أن يعلموا بسفينته
 والآتية والخمس لصاحب السفينة والباقي بينهم بالسوية فهي فاسدة والمحال لصاحب السفينة وعليه
 أجر مثلهم لهم (فع) باع فاليزا الخمسين ديناراً ثم قال البائع أكون شريكاً لك فيه فقال المشتري نعم فسكن
 على ذلك فكان البائع يبيعها في السوق على هذا حتى نقدت لا يصير شريكاً
 فيه (عج) باع بقرة ثم سألها من المشتري بالبح فامد أن فقال المشتري ها فرئيد فامد أن يا ماذك
 ماديك أو دشعا وخيك أو دينمك فقال البائع مغى هيد أمس قبول مكا من فهذا بيع النصف عرفاً فيكون
 شركة وأولادها بينهما (فب) ذو شخص قرأ داند بايك يكره ملك فلان را هرد ويغريم فذهباً إليه
 وعقد أحدهما بحضرة الآخر وكان ساكتاً فينبغي أن يكون مشتركا بينهما قال روح ينبغي أن يحفظ هذا
 فإن المنصوص عليه فيما إذا اصطالحاً أنه إذا اشتراه أحدهما يكون على الشركة أنه يكون مشتركا بينهما
 لا هذا (عك) اقترض لصاحبه مائة ودفعها إليه ثم أخرج مائة أخرى وخطا المائتين وقال للمستقرض
 خذها واتجر بها على الشركة فهذا مختل وليس بشركة (جس) والروضة قال محمد بن الحسن روح إذا
 كان دود القز من واحد وورق التوت منه والعمل من الآخر على أن القز بينهما نصفان أو أقل أو أكثر
 لم يجوز كل الوكان العمل منهما وإنما يجوز أن لو كان البيض منهما والعمل عليهما وإن لم يعمل صاحب
 الأوراق لا يضره وبه نص (خج) قال بخلاف المزارعة (ط) مثله * باب في شركة العنان * (شم)
 هقد اشتركة عنان بالدينور رأس مال أحدهما غائب لا يصح ولودفعه بعد الافتراق عن المجلس

ليشترى الشريك بالمالين على ذلك العقل ينقذ الشركة بالدفع (فك) شريكان شركة عنان على العود
اسلم احدهما الى صاحبه في كرحنطة على الشركة لا يصح اصلا * باب في الشركة بالاعمال * (فع عملك)
اشترك ثلاثة من العمال على ان يملأ احدهم الجوالق وياخذ الثاني من فمها ويحملها على الثالث
فينقلها الى بيت المستاجر والاجوينهم بالسوية فهي فاسد قال روح فساد هال هذه الشروط فان شركة
العمالين صحيحة اذا اشترك العمالون في التقبل والعمل جميعا (ش) فيجان اشتراك في نقل كتب
الحاج على ان ما رزقهما الله تعالى فيه فبينهما نصفان فهذه شركة جائزة (هـ) احتاجر رجلين
بحملان له طعاما من القرات فحمل كل واحد هما وهما شريكان في العمل فالاجر بينهما والا فللعامل
نصف الاجر في نصف الطعام ولا شيء له في النصف الاخر لانه كان ضامنا له (ظمر) ولا يجوز شركة
الدلالين في عملهم (فب) ولا شركة القراء في القراءة بالزمرة في المجالس والتعازي لانها غير مستحقة
عليهم (شص) ولا شركة السوال لان التوكيل في السوال لا يصح (تج) خياط وتاميد اشتراك في الغياطة
على ان يقطع الاستاذ الثياب ويخيط التلميد والاجر بينهما نصفان والعاثان على ان يهيى احدهما
الغزل للنسج وينسجه الآخر ينبغي ان يصح هذه الشركة كالمواشرك خياط وصباغ (شص) اشتراك في انه
يتقبل احدهما المتاع ويعمل الاخر او يتقبل احدهما المتاع ويقطعه ثم يدفعه الى آخر ليخيطه بالنصف يجوز
* باب في الاختلاف بين الشريكين وتصرف احدهما في الاميان المشتركة * (فع) قال الشريك ربحت
عشرة ثم قال ربحت ثلاثة فله ان يحلفه بانه لم يربح عشرة (بمح) اعتلت دابة مشتركة واحد الشريكين
فائب وقال البيطارون لا بد من كيهما فكروا هال حاضر فهلك لا يضمن ولو كان بينهما متاع على دابة
في الطريق فسقطت فاكترى احدهما دابة مع غيبة الاخر خوفا من ان لا يهلك المتاع او ينقص جائز
ويرجع على شريكه بحصته (بمر) دارين اثنين غاب احدهما واجرهما الاخر واخذ الاجرة فللغائب
ان يشاركه في الاجرة قال روح فهذا اشارة الى ان العاقد لم يملك الاجرة (ص) اشار الى انه يملكها
ويتصدق بحصة شريكه للخشب كالغاصب (بمر) دارين اخوين واختين ولهما زوجات وللاختين
زوجان فلاخوة ان يمنعوا الزواج الاختين من الدخول فيها اذا لم يكونوا محرمين لزوجاتهما ولو كانت
بين اثنين يسكنان فيها فليس لاحدهما ان يمنع صاحبه من المعود على سطحها لانه تصرف في ماله

حتى يؤيد ما ذكر في (ط) من الفصل في إقحام حد أو مشترك بينهما وأما أحد الشرطيين أن يوطئه
 أطول مما كان ليس للأخر منعة إلا إذا كان خارجا من الرسم (مستحق) له منعة وهن عمل وزرع مثله
 وهذا بخلاف الصعود لأنه لا ضرورة في الصعود والضروري رفع البقاء لا زرع (مستحق) أرض بينهما فغايته
 إحداهما فليس يكره أن يزور مع تصديها ولو أراد ذلك في العام الثاني يزرع ما كان زرع وقد كتبت في
 القضية للقاضي أن ياذن للحاضر في زراعتها كلها كيلا يصعب المهراج باب فيما يتعلق بالحد بين المشتركين
 والد يكون في مال الشركة (فمع بيع) قبض أحد الشريكين نصيبه من السلم أو الك من المشترك وزعمى
 الآخر بقصة له فله أن يرجع عليه بحصته بعد ذلك (فمع) ولا حد الشر يكون لولا حد الورثة أن يطلب
 نصيبه من الك من المشترك بينهم بسبب واحد حال غيبة الباقيين نص عليه في ودبعة (مخصص) على
 الجامع المذكور لو كان بينهما ثمن عبد دين باعاه من رجل أو قتل لهما عبد أو غصب أو استهلك
 أو ورثا دينا عن رجل فقبض أحد هما نصيبه فهو حصته ومثله ولم يقبض من حصته شريكه شيئا لكن لفرض
 أن يشركه فيما قبض سواء كان المقبوض مثل الدين أو أجود أو أوردى فإن أخرجه القابض من ملكه
 لم يكن لشريكه على الغير سبيل وضمن لشريكه نصف ما قبض فإن هلك ما قبض الشريك فلا ضمان عليه فيما
 قبض ويكون مستوفيا حقه وما بقي على الغريم لشريكه (فلت) الشريك مات ومال الشركة ذيون على
 الثمن ولم يبين ذلك بل مات مجهلا نصيب من كالمومات مجهلا للدين باب مسائل متفرقة (فمع) حجام
 الحجام يأخذ سبع الغلة والمواضعة والعرف طاهر يجوز (فمع) تسج أبو ابن يكتسبان في صدقة
 واحد ولو لم يكن لهما شئ فالكسب كله للأب إذا كان الابن في عيال الأب لكونه معياله إلا تورط أنه
 لو غرس شجرة تكون للأب (فمع) تسج وكل في الزوجين إذا لم يكن لهما شئ ثم اجتمع بمعيهما
 أموال كثيرة فهي للزوج وتكون المرأة معيثة له إلا إذا كان لها كسب على عدة فهو لها (كسب)
 الكسب بينهما تصان قال رحمه الله هكذا كتبت أسع الجواب من أقوال القاض أنه بينهما نصفان (مستحق)
 وما تغزله من قطن الزوج وبناته هو كذا ليس غفر للزوج عند هم جميعا (تسج) قال في مختصره وثاثير
 فادفع الي ذهباً فاشترى بالكل صلعة بالشركة ولم يدين مقل لزوج فادفع اليه خمسة باعتبارها خمسة عشر
 صلعة تكون للاثنتين قال اشترى بالكل صلعة بالشركة ولو قال في الكسب للاثنتين كل احدى لهما

الشركة تحتل شركة الاملاك ثم قال وهذا اذا عين السائل جنس السلعة لخطه ونحوها فاما اذا لم
 لم يعين فالكل للمشتري وعليه الخمسة لعدم صحة التوكيل للجهالة (فجع نس) في شرط الربح يعتبر
 قيمة راس مال كل واحد منهما وقت عقد الشركة وفي وقوع الملك للمشتري تعتبر قيمة راس مالهما
 وقت الشراء وفي ظهور الربح في نصيبهما او نصيب احد هما يعتبر وقت القسمة لانه ما لم يظهر رأس
 المال لا يظهر الربح * كتاب الصيد والذبائح وانه يشتمل على سبعة ابواب * باب في الصيد * (شمر)
 حفر يمر في خطيرة لصيد الذباب بحيث اذا وقع فيها لا يمكنه الخروج وذهب الى الجمعة ووضع
 فيه اسام البيرميتة لتدعوها الى المرور بها فيقع فيها ثم وقع فيها ذئب فهو للحا فو (بمر) نصب منجلا
 لصيد حمار الوحش وسمى به ثم وجد حمار الوحش مجروحاً به ميتاً لا يحل ولورمى طيرا في الماء فادماه
 ثم نزع الخف وخاض في الماء فوجد ميتاً وكان بحال لو خاض فيه متخففاً لوجد حياً يحل (نصب)
 لا يحل (بمر) رمى صيد افا مرغيره بالطلب جاز (شخص) رمى صيد افجر ح ظهره ومات في الماء لا يحل
 (شمر) يحل فان اصاب بطنه او جنبه لا يحل (بمر) ولورماه في الهواء ولم يصبه فلما عاد السهم الى
 الارض فاصاب صيد يحل لبقائه فعله ولهذا الوا صاب انسانا حالة العود او مالا يضمن (خج) ولو
 ارسل كلبه فاخذ صيد الكثير بتسمية واحدة بغير اشتغال الكلب بشيء آخر ولا ترك يحل لكل
 * باب فيما يوكلى من السمك وغيوه * (فجع عك) ارسل سمكة في ماء نجس فكبرت فيه لا باس باكلها
 للحال (خج) وجد سمكة مجروحة ميتة في البحر طافية تحل (عك) لا يحل الخف ود لشبهه بالخفاش
 (حمر) وغيوه يحل (ط) في الخفاش اختلاف (ت) ابو بكر ولا باس باكل الهدد (عت) جدي
 ارتفع ندع الكلبة يحل اكله اذا ذبح بعد ايام والا فلا وقال ابن المبارك في المربى بلبن الا بان
 اكرهه ويحل اكله * باب في الذبائح * (شمر شه) اشرف ثورته على الهلاك وليس معه الا ما يخرج
 مذبحه ولو طلب آلة الذبح لا يدرك ذكوته فجرح مذبحه لا يحل اكله الا اذا قطع العروق
 (فجع) يحل ان جرحه (فجع صت) وعن ابي ملي انه يحل ذبيحة المجبرة اذا كانت اباءهم محبرة
 فانهم كاهل الذمة وان كان اباءهم من اهل العدل لم يحل لانهم بمنزلة المرتدين وعن
 ابي عاصم العامري ذبح لضيف شاة وسمى الله يحل ولو ذبحه لغيره لا يحل ولا ميراد واحد من العظام

وذكر اسم الله تعالى لا يحل لان في الاول الذبح لله والمنفعة للضعيف ولهذا يضعها عنده وبأكل
 منه وفي الثاني لتعظيم الامير لا لله تعالى ولهذا الا يضعه عنده بل يدفعه لغيره (ط) مثله قال روح
 فعلى هذا ما يفعله القصابون في بلدنا من اعداد البعير بالخ جارتا ك وقت النثار فيدل بحرفه فيه فهو ميتة
 وان ذكر واسم الله تعالى عليه ويكفرون بذلك وهذا فصل عنه الناس غافلون خواصهم فكيف
 مواهم (عك) قال عنك للزيم لا اله الا الله وذبح النصف من الودجين والمكثوم والمرعى ثم قال
 ومحمد رسول الله ثم قطع الباقي لا يحل وتجريد التسمية فريضة ولو قال بسم الله وترك الهاء لا يحل (ش)
 ان قصد ذكر الله وترك الهاء يحل وان قصد ترك الهاء تحرم (ط) مثله (فع ظم) ولو قال الله ولم يدكر
 غيره يحل (شم شفع) مثله قال روح انما يحل اذا اراد به التسمية فقد قال في مختصر الكرخي
 وشرح القندوي اذا قال سبحان الله او قال الحمد لله يوكل ان اراد به التسمية ثم قال في الكتابين
 وكل اكل شيع ذكر من اسماء الله تعالى على ذبيحته يريد به التسمية يوكل (ط) اذا اراد بقوله سبحان
 الله الحمد لله الله اكبر التسبيح او التمجيد والتكبير لا يحل قلب فكذلك في قوله الله ان اراد به ذكر
 الله ولم يرد به التسمية لا يحل * باب فيمن يلزمه الاضحية * (شم) لها اذا قبلت قيمتها نصا با
 تسكنها مع زوجها فعليها الاضحية وصدق الفطر اذا قدر زوجها على الاسكان (فعمر نسح كس)
 لا يجب عليها الاضحية ولا صدقة الفطر موسرا كان الزوج او معسرا قال روح فاختلافهم فيه يدل
 على انها ان لم تسكنها ينبغي ان تجب عندهم وبه اجبت (كس) له ديون على النائم مؤجلة وليس
 في يده ايام الاضحية ما يشتري به الاضحية لا تجب (عك) له دين على مفلس مقر لا تجب ما لم
 يصل اليه (عك) له دين حال او مؤجل على مقر على وليس في يده ما يمكنه شري الاضحية لا يلزمه
 ان يستقرض فيمضي ولا يلزمه قيمتها اذا وصل اليه الدين لكنه يلزمه ان يعال منه ثمن الاضحية
 اذا غلب على ظنه انه يدفعه (فنج) له مال كثير غائب في يد شريكه او مضاربه ومعه ما يشتري به
 الاضحية من الجربين او متاع البيت يلزمه الاضحية * باب ما يجوز من الضحايا وما لا يجوز (شم)
 اربعة مشرقة صحو بقرتين مشرقتين ينبغي ان يجوز (جم) لا يجوز التضحية بالشاء المرهونة
 (شم) قيل لا يجوز التضحية بالشاء الحثي لان لحمها لا ينطبخ (فع ظم) كما شرع الاضحية في

غير وقتها يجوز إذا كان لها نقيض مع وقطع اللسان في الشرع يمنع وفي الشاة اختلاف (جس) والقطع
 في الإذن لا يجمع عند ملئ الرازي ويجمع عند ابن جماعة (فك) لا يعتبر الشعر المستنسل مع
 الذنب في المانع (هلك شمع) مثله (خو) يعتبر * باب في التضيعة عن القيمة ونوازلها * (بو) اشترى
 شاة لأضحية فقصها منه رجلا ثم ذبحها بنية الأضحية عن المالك يجوز به ولا يحتاج إلى الإجازة (سمج)
 قالت لزوجه ضاع عني كل عام من مهري الذي لي عليك بكذا وكذا ففعل فغيبه اختلاف (بمر) لا يجوز
 التصديق بقيمة الأضحية بعد وقتها على الزوجة المعسرة ولا على الزوج المعسر عند أبي حنيفة روح
 خاصة (ظك) ولا على أمه المعسرة * باب التصرف في لحم الأضحية وسائر أجزائها * (بمر) تصدق
 بلحم الأضحية على الفقير بنية الزكاة لا يجوز في ظاهر الرواية (هلك) يجوز به (بو) يجوز ولكنه يأثم
 (هلك) اشترى بلحم الأضحية ما كولا فأكله لا يلزمه التصديق بقيمة اللحم استحسانا (بمخ) إذا
 لم يجد أضحية في بلد أو قرينته يلزمه المشي لطلبها إلى موضع يمشون إليه من بلد أو لشراء الشياه
 * كتاب الوقف وأنه يشتمل على اثنين وعشرين بابا * باب في الألفاظ التي يقع بها الوقف وفي
 إضافته إلى ما بعد الموت وتعليقه به * (يمك) قال هذا الذي كان موقوف بعد موتي أو قال مسبل
 ولم يغين مصر فالأصح (هلك) قال دارى هذه مسبلة إلى المسجد بعد موتى يصح أن يخرجته
 من التمسك وعين المسجد والأفلا (فجع هلك) قال إن مات فهو الذي أرصيلة المسجد المحلة ثم مات
 صارت مسبلة (ت) عن أبي بكر البلخي قال إن مات من مرضى هذا فقد وقفت أرضى هذا لا يصح
 لأن الوقف لا يتعلق بالأخطار (صح) مثله (بمخ) أصبغت هذه الذي أراي وجهه أمام مسجد كذا عن
 جهة صلواتي وصياماتي تصير وقفا وإن لم يقع عنهما كالوصية لابن بنته عن الصلوات تصح ويستحقها
 ولا يجوز به عنها * باب ما يجوز من الأوقاف وما لا يجوز * (شمر مني بمخ) غرس شجرة على
 ضفة نهر عام ليستظل بها المارة وجعلها وقفاً عليهم أو على قنطرة معينة لا تصير وقفا (فجع) تصير وقفا
 إن كان عمادتهم غرسها لعامة المسلمين ولو وقف ضيقة على وأعطى غير معين في مسجد كذا يصح
 ولو وقف ضيقة للمسجد بنى في محلة كذا ثم مات المسجد ثم بنى المسجد لا تصير مسبلة (فجع) وقف
 الأودية في اليممار خانه لا يجوز إذا لم يذكر الفقراء (بمر) وقف مائة وخمسين دينارا على مرضى

إلى أن يذهب إلى أنسان مضاربة ليستغلها ويصرف الربح اليهم (ط) وقف الدراهم والمكيل والمؤذون
 كل تك (ط شمنز) وقف ارضا على المقبرة او على صوفى خانه بشرائطه لا يصح (فص) وقف ارضا على
 الصوفية وطلبة العلم فقيل لا يجوز لانهم ليسوا بمعلومين وقيل يجوز لا رادته الفقراء ويصرف إلى
 الفقراء منهم وهو الاصح (ظم) بنى مدرسة ومقبرة لنفسه فيها ووقف عليها ضيعة وبين فيها
 ان ثلاثة ارباعه للمتفقه وربعه يصرف إلى من يقوم بكنس المقبرة وتفتح بابها واغلاقه وإلى من يقرأ
 عند قبره وقضى القاضى بصحته وفيه وجعل آخره للفقراء يحل لمن يقرأ عند قبره اخذ هذا المرسوم
 ولمن يكنسه وكل اذا كان فيه وجعل آخره للفقراء وسلمه إلى المتولى وايس فيه وقضى القاضى
 بصحته ونظائر في الوقف لهلال وللخفاف (علث) وقف ضيعة على من يقرأ عند قبره لا يصح وكل ا
 الوصية (هم) يصح الوقف (فك) وقف ضيعة على من يقرأ عند قبره كل يوم وسلمها إلى المتولى
 فقال هذا التعيين باطل (فنج) سبل طاحونة ورخا إلى المسجد لا يصير مسبلا لعدم جريان التعارف
 فيه (خويت) وقف ليشترى البسط للفقراء جاز (تج) وقف ارضا فيها اشجار وزرع لغير الواقف
 كالقري التي تقفها الامراء يصح وقفها وتسليمها إلى المتولى مع شغلها بها بخلاف الهبة فان القبض
 ثمة شرط لتعامها دون الوقف والشغل باشجارا لغيره لا يمنع التسليم كافي البيع (بمن) وغيره وقف
 هجري رخا اليد مع البيت الذي فيه دون سقفه يصح قال رخ وهذا يرجع إلى وقف المشاع وكان هذا
 اختيار القول ابي يوسف رخ (فنج) ولا يجوز وقف فعل البقر وضيرة لينزو* باب فيما يتعلق بالمقابر
 والمساجد والطرق الداخلة في الوقف* (فع) رعية وقفت فاستثنيت منها مساجدها ومقابرها
 لكنها لم تحدد فاشترى رجل ارضا منها فادعى الموقوف عليهم فساد الشرى وادعى المشتري صحته
 وبطلان الوقف بسبب عدم تحديد المستثنيات وحكم الحاكم بفساد البيع وفساد الوقف بنقل الحكم
 (شم) صحيح (ينقل البيع) وانما يبطل الوقف ان لم يكن محكوما به (صح) وقف رعية يد هجر حدود
 المستثنيات من المقابر والطرق والمساجد والحياض العامة (فع) لا بد من ذكرها حدودها
 (شم) لا بد من ذكر الحدود ان امكن (مى) لا يصح الوقف بدون التحديد (كم) كص كتب
 صوب (وبقية ائمة خوارزم وقف اراضية المملوكة على اولاده واولاد اولاده وبقا لا زمام مع شرائطه

وكان في حله ودها أرض مائة إلى قنطرة بصرى عام وعاد من قبله فليست عليه من ذلك شيء ولا يورثه
مشهورة عند أهل الرملة والواقف والموقف عليهم حكم الحاكم بنفاذ هذا الوقف ولم يستثنوا هذه
المسألة لشهر تصديق الناس يصح هذا الوقف باب في الشروط في الوقف هذا دفع ميت علف
وقف شيعتهم على أولاده الفقهاء وأولاد أولاده أن كانوا فقهاء ثم مات أحد منهم ممن الذين صغرت نفقة
بعل فلان لا يوقف نصيبهم ولا يستحق قبيل حصول تلك الصفة (خو) مثله ثم قال الله العاقبة بالخير
وان كان واحدا (يخرج) وقف إن فيه مع الزرع القائم فيها على نفسه مادام حيا ويقتطعون ما على كذا على
أنها تستغل وتقبل ومن الحصاد كل سنتين كنز نصف من غلتها بعد أبادة الخراج والموتى اللازمة
ثم يصرف من الفائض الثلث إلى فلان وأولاده وأولاد أولاده بطنا بعد بطن ثم بعد لهم على فقرهم
المسلمين ويصرف الثلث الثاني منه إلى قضاء صلواته وصيامه ويصرف الثلث الثالث إلى قضاء ديون
الواقف وذكر أرباب الديون وقد رآه بين ثم بعد ذلك إلى فلان وأولاده وأولاد أولاده إلى آخر
البطون ثم على فقراء المسلمين يصح هذا الوقف ولو قال مقام الديون المعينة بعد قوله ثم يزود عن
الفاضل كل سنة كل امتناع الحنطة ثم ان جاء مدع وثبت دين على هذا الواقف يصرف ذلك الفاضل
إلى ذلك الدين ثم إلى فلان إلى آخره يصح أيضا ولو لم يظهر دين في تلك السنة ومصرف الفاضل إلى
المصرف المذكور ثم ظهور دين على الواقف يسترد ذلك من المدعى اليهم باب فيما يتعلق بالوقوف
على أولاده وأولاد فلان وأولادهم * (فع علف) وقف ضيقة على مولاه وأولاده بطنا بعد بطن
وعلى أولاد رجل وأولاد أولادهم بطنا بعد بطن فلم مات واحد من الموالد ومن الفريق الآخر
وبقي منه أولاد فالأولى أن يصرف نصيب الميت إلى أولاد ودون من بقي من البطن الأول (شرح)
الوقف على أولاده وأولاد أولاده ويستوفى فيه الحق لروايات الأئمة (يخرج) وقف لرضا على أولاده وهم
فلان وفلان وفلان ثم بعدهم على أولادهم وأولاد أولادهم ما توالدوا وطنا بعد بطن فلم مات واحد منهم
من أولاده فلا شيء لهم مادام من البطن الأول هي ولوجعل التولية إلى هؤلاء الموقوف عليهم ثم
بعدهم إلى من وصل إليه نوبة الاستحقاق ثم مات واحد منهم لا يبقى التولية للباقيين بالكلية حتى
يجعل القاضي التولية إليهم بالكلية أو يقسم اليهم مقام الميت فيوزع ما كان في يدها كذا

باب ما جعل للعلم من الوقاف والامام من المؤذن من الاوقاف وما جعل للفقهاء والفقهاء من الوقاف
وما جعل للعلم من الوقاف من غير ان يكون له الوقاف شيء غير ذلك فليعلم ان بعض
العلماء يحرم البعض ان لم يكن الموقوف على قوم يحضرون وكل الموقوف على الذين يختلفون الى هذه
المدن سقطوا على متعلقين بهذا المد رسة او على علمائها يجوز للقيم ان يفصل البعض ويحرم البعض
لن لم يبين الوقاف على ما يعطى كل واحد (فمع) الاوقاف المطلقة على الفقهاء للترجيح فيها بالحاجة
ام بالفصل (بو) للترجيح فيها بالحاجة (بوق) بالفصل (عت) لاخذ بقول (بو) قال راجع ابو بكر
رض كان يسموهم بين المتأخرين في العلة من حيث المال وكان همزهم على قدر الحاجة والعلة
والفصل والاخذ بما فعله همزهم في زماننا احسن فيعتبر الامور الثلاثة وان كان في احد هذه اقل
مع اصل الحاجة عقاب رجحه على من هو اقل فضلا وان كان ذلك اخو ج و اعف فهو المعلوم من غير
الواقفين في زماننا (فمع) اذ لم يدرك من المد ومن ولم يؤم الامام ولم يؤذن المؤذن في اكثر السنة
فللمتولى ان يعطى كل واحد منهم ما شاء اذا كان التوقف على كل من يد ومن ويؤم ويؤذن ولا يعتبر
وقت خروج العلة قيل له لو كان حقه في العلة فحال لا يكفيه الا بعض السنة فيستغل بقدر ذلك
هل يستحقه قال الجواب ما قلنا (فمع) استخلف الامام في المسجد خلفه ليؤم في زمان غيبته
لا يستحق الخليفة من الوقاف الا مائة شيان كان الامام ام اكثر السنة (فمع) يد ومن
بعض النهار في مد وصة وبعض المنها وفي مد رسة اخرى ولا يعلم شرط الوقاف يستحق علة المد ومن
في المد رستين ولو كان يد ومن بعض الايام في مد رسة وبقية في الاخرى لا يستحق فلتنها
بتمامها ثم قالوا وحكم المتعلم والامام من في المستثنين من (مخلف) ولا يجوز اخذ علة وفق المد رسة
حتى يكون مكناه فيها كثر مما في داره او اكثر ثقله فيها ولا يصح اخذ علة لمن قرأ فيها كل يوم
مبقا ومكن داره (بمع) الام في المصنف سنة فلما اذرك علة التوقف فيه ما في ثمة لورقة بخلاف ورن
القاضي (بمع) شبهة دفع الوقاف على المصنف حصة فليعلم علة القيم دنا نير فلهم طلب الحصة ولهم
اخذ الدنا نير ان كانوا اولوا اجر اخصب الحق القيم من تهيبه بقوله ما الله بملك لا يصح (عت)
لا جعل للاطام علة اوقاف الامامة اذا كان غنيا شروما الا اذا كان الوقف عليه بعينه قال روح ولكن

اهتمت في الغني الذي لا يتجزأ من نفسه للإمامة أن يحل له كالمفتي والقاضي وما يشبهه
 من المتعلمين (هـ) الا وثاق على الفقهاء يجوز للأغنياء ان اقرعوا انفسهم للتفقه فانه كالفقير وان
 لم يقرع نفسه فان كان معينا جازوا الا فلا (فك بحث) الوقت على الحنفية المختلفين الى هذه المذمومة
 الا باس للفتى منهم ان باخذ (شبه حمر) يستوى فيه الغني والفقير (هـ) امام غني اخذ غلة
 الامامة سنين ثم افتى له انه لا يحل وقد استهلكه فتكليفه ان يدفعها الى قيم ذلك المسجد ثم
 يصرقه القيم الى ما يستصوبه والى المسلمين (حمر) وقف داره اسكنى امام قل المسجد ولم يعين
 الامام فللا امام الغني ان يسكنها (هـ) للامام الغني اخذ غلة الامامة (شمر) امام اخذ غلة
 السنة ثم مات قبل تمام السنة وهي في يده فهي لورثته ولو نصب اهل المحلة اما ما وحصاد سبيل المسجد
 منقود فدفعوه اليه وام السنة واراد تركه فقال اهل المحلة اترك حصاد هذه السنة لانك اخذت
 حصاد السنة الماضية ولم تؤم فيه ليس لهم ذلك والمعتبر فيه ان يؤم قد راس السنة لا اكثرها (هـ)
 ام الامام شهرا واستوفى غلة السنة ثم نصب اهل المحلة اما ما آخر ليس لهم ان يستردوا ما اخذ وكذا
 لو انتقل بنفسه (ط) اخذ الامام الغلة وقت الادراك ثم انتقل لا يسترد منه حصة ما بقي من السنة
 كالقاضي اذا مات وقد اخذ رزق السنة ويحل للامام اكل حصة ما بقي من السنة ان كان فقيرا
 وهكذا الحكم في طلبه العلم في الملك ارض يعنى اذا كان العطاء مسانهة فاحله المتعلم وقت القسمة
 ثم ترك المدرسة قال روح وعلى قياض ما كتبت عقبيه عن (بفتح) ينبغي ان يسترد من الامام حصة
 ما لم يؤم فيه (شمر) لا يصح وقف البلد على الامام (بفتح) ولا امام ان ياخذ مرسومه المعين ورضا اهل
 المحلة اذا لم يكن فيه قيم وللإمام والمؤذن ان ياخذ غلة الوقف ويصرف الى وجهه بغير اذن
 القيم ان وجب الا بغير عقد (شمر) يجوز صرف شيء من وجوه مصالح المسجد الى الامام اذا
 كان يتعطل المسجد لو لم يصرف اليه (شمر) يجوز صرف الفاضل عن المصالح الى الامام الفقير باذن
 القاضي (بو) الا باس بان يعين شيئا من مسيلات المصالح للإمام (هـ) في وجه الامام
 من مصالح المسجد ثم نصب امام آخر فله اخذ ان كانت الزيادة لظرف وجوه الامام وان كان لمعنى
 في الامام الاول نحو فضله او زيادة حاجته فلا يحل للثاني (هـ) والبلد والطاهر قال الامام

للقاضي ان مرسومي المعين لا يفي بنفقة عيالي فنزاد القاضي في مرسومه من اوقاف المسجد بغير
 رضا اهل المحلة والامام مستغن وغيره يوم بالمرسوم المعهود يطيب له الزيادة اذا كان عالما تقيا (صح
 صح كنج) وغيرهم وجه الامام تسعة دنانير مع السكنى فلا يستقر فيه امام لقلته فنزاد القيم المنصوب
 من جهة الوالي دارا من مصالح المسجد وفيها سعة باستصواب اهل المحلة حازر وبعديون وكان
 (بمع) يفتى بجواز صرف شي من مصالح المسجد الى الامام باذن القاضي اذا كان فيها سعة ولو احتج
 بعد ذلك الى المصالح يمنع منه وكذا الوجوه الاصلية ثم الاحتج الى عمارة المسجد (بمع كنج) عجمه
 كسب كنج) امام ومؤذن واتبان ولهما مستغلات خاصة وفي وجوه مصالح المسجد سعة فطلبوا من القاضي
 ان ياذن للقيم حتى يعمر مستغلا تهما من مصالح المسجد عند الحاجة حتى يوجع غلاتهما مسلمة
 اليهما ففعل للقيم ان يعمرهما من مصالح المسجد (عبت) فوجه الامامة فله فزاد اهل المحلة
 دارا له من مسيلات المسجد وحكم الحاكم به لا ينفذ (عبت) غاب المتفق شهورا وشهرين يحرم عليه
 اخذ المرسوم بلا خلاف ان كان مشاهرة وان كان مسانحة وحضر وقت القسمة وقد اقام اكثر السنة يسئل
 (تج) امام لا يوم ثلث السنة وياخذ المرسوم كله ثم عزل ونصب غيره يسترد منه حصه مالم يوم
 ويصرف الى العمارة وان لم يحتج فالى الامام الثاني وقد مر انه لا يسترد منه وان ام شهورا واحدا ثم
 عزل او تنقل (صح) ادفع حنطة الى امام المسجد وقال سبلت هذه الحنطة لهذه الكودة المسبلة للمسجد
 ثم زرعها الامام فالجصاد للزارع ولا يحل له بل يتصدق على الفقراء * باب فيما يكون للاغنياء حق في
 الوقف في وقف هلال الوقف على ثلثة اوجه وجه يختص به الفقراء ووجه يكون للاغنياء ثم للفقراء ووجه
 يستوى فيه الاغنياء والفقراء كالرباطات والخانات والمقابر والمساجد والسقايات والقناطر لان الغنى
 يحتاج الى هذه الاشياء كالفقير (تج) لا يجوز صرف الادوية الموقوفة في البيمارخانه الى الاغنياء
 بخلاف ماء السقاية لان الحاجة الى الماء اغلب قيل له حاجة المريض الى الدواء اشد قال لو ترك
 له طعاما شرب الماء باثم ولو ترك المريض التداءى لا ياتم ولا يصح وقف الادوية في البيمارخانه
 الا اذا ذكر الفقراء قيل له لو وقف على الاغنياء والفقراء هل يصح كالسقاية فانه اذا اطلق الوقف
 لا يحد : بل احد القائلين له قال بل الفقراء والاغنياء جميعا ويدخل الاغنياء تبعاً للفقراء او فتوقف

ويجوز الانتفاع بالاطعمونية والطبقة لسوق الوقف الفقير بطلان الادوية لانها عين ماله وانها
 منفعة ويستوعب فيها الفقير والفاقر (فمع بقى) او اذا شرط ان يعطى غلاتها من شاء او قال
 على ان يضعها حيث شاء غلة ان يعطى الاغتياة * باب في وقف مضى زمان صرف غلته ولم يصرف الى
المصرفى ما اذا يصنع به * (فمع بسخ) وقف مستغلا على ان يصحى عنه بعد موته من غلته كذا شاء كل
 سنة وقفه صححوا ولم يضع القيم عنه حتى مضت ايام النحر يتصدق به (فمع) لم يكن في المسجد امام
 ولا مؤذن واجتمعت غلات الامامة والتاذين سنين ثم نصب امام ومؤذن لا يجوز صرف شيء من تلك
 الغلات اليهما (بم) لو عجلوه للمستقبل كان حسنا (فمع) يصرف اليه غلة تلك السنة ويوقف
 بقيتها للعمارة (ظم) يتبع فيه شرط الواقف ولا يدفع الى هذا الامام (شبه) يدفع اليه ما اجتمع
 والاولى ان يكون باذن القاضى (شم سني) لم ياخذ الامام غلة الوقف سنين ثم مات لا يورث لان
 هذه غلة لم تقبض ولا يجوز اخذها للامام الثانى وينبغي ان يصرف الى عمارة اوقاف الامام (فمع فك
 حم) ربع غلة الوقف للعمارة وثلاثة ارباعها للفقراء لم يجز للقيم ان يصرف ربع العمارة اذا استغنى
 عنها الى الفقراء ليسترد ذلك من حصتهم في السنة الثانية (فمع) وقف على عالم بعينه ليصرف نصف
 غلته الى نفسه ونصفها الى من يختلف اليه من درسه ولم يختلف اليه احد في السنة فصرف الكل الى
 نفسه ثم ندم على صرف نصيب غيره اليه فقال هل لقطعة فيمصدق بها على الفقراء * باب في سكنى
الوقف والاجارة باقل من اجر المثل والاستيجار من غير القيم * (شم بسخ) سكن الدارسين بزعم
 الملك ثم استعفت للوقف بالبينة العادلة لا يجب عليه اجر ماضى (حم) ادعى القيم منزلا
 وقفاني يد رجل فجدد فاقام عليه البينة وحكم بالوقفية لا يجب عليه اجر ماضى فاما اذا اقر
 بالوقفية وكان متعنتا في الانكار وجبت الاجرة (ط بم) سكنها سنة ثم بان انها وقف اوله غير
 يجب اجرا لمثل بخلاف ما مر (بسخ عتج) في الدار والحوانيت المسئلة في يد المستاجر يحكمها
 بعين فاحش نصف اجرا لمثل او نحوه لا يعد ولا يهلك المحلة بالسكوت عنه اذا لم يكن رفعه ويجب
 على الحاكم ان يأمره بالاستيجار باجر المثل (كتب) مثله ووجب عليه تسليم زيادة السنين الماضية
 ولو كان القيم ساكتا مع قدرته على الترافع الى القاضى لا غرامة عليه وانما هي على المستاجر (فمع بسخ)

استأجر الوقف فأخله المستأجر القديم منه بالغلبة والقهر وسكن فيها تمام الملك فلا جرم على
المقدم دون المجدد وكل الرغصتها منه القديم بعد تسليم القيم الدار المستأجرة إليه (بفتح) (بفتح)
الشريكين إذا استعمل الوقف كله بالغلبة دون إذن الآخر فعليه أجر حصه الشريك سواء كانت وقفها
على سكنها أو موقوفة للاستغلال وفي الملك المشترك لا يلزم الأجير على الشريك إذا استعمله كله
وإن كان سعد اللجارة وليس للشريك الذي لم يستعمل الوقف أن يقول للآخر أنا استعمله بقدر
ما استعملته لأن المهايأة إنما يكون بعد الخصومة (كص ظت) ضيعة موقوفة معدة للجارة في
يد رجل بغير حق أجر بعضها واستعمل بعضها ثلاث سنين ثم قضى القاضي بوقفيتها بالبينة العادلة
فللموقوف عليه إذا كان قيما أن يطلب أجر مثل الأرض التي آجرها المدعى عليه (كس تفتح) دفع
الامام واحدة من دورة الموقوفة إلى وجهه إلى رجل مجانا فسكن فيها ملك وكان القيم سلم هذه
الدور إليه ليستغلها بنفسه فعلى الساكن أجر المثل * باب المساجد وما يتعلق بها * (فتح بفتح)
اختلف في مسجد الدار والخان والرباط أنه مسجد جماعة أم لا والأصح ما روى عن أبي يوسف وروح
أنه إذا غلق باب الدار فهو مسجد جماعة للجماعة التي في الدار إذا لم يمنعوا غيرهم من الصلوة فيه في سائر
الأوقات لأن مسجد الزقاق الذي ليس بنافل مسجد جماعة وينالون بالصلوة فيه فضيلة الصلوة
في مسجد جماعته وإن صلوا فيه في وقت أغلقوا باب الزقاق كذا هذا (م) عنه أن كان فيه جماعة
ممن في الدار بعد الإغلاق ولا يمنعون غيرهم في الأوقات الآخر فهو مسجد جماعة والأفلا (فتح)
مثله (مت عن) عن محمود الأوزجندی لا يجوز الاعتكاف في مسجد زقاق غير نافل لأن طريقه
مملوك لأهله إلا إذا كان له حائط إلى طريق نافل فحينئذ يمكن التطرق إليه من حق العامة فيخلص
الله تعالى فيصير مسجد أقل روح والذي اختاره (فتح) (فتح) (فتح) وقدرنا المساجد بخيار أو غير هاتين
دور وسكك وأزقة غير نافلة من غير شك للإيعة والعوام في كونها مساجد فعلى هذا المساجد التي
في الملبأرس بجرجانية خوارزم مساجد لأنهم لا يمنعون الناس من الصلوة فيها وإذا أغلقت
يكون فيها جماعة من أهلها (بفتح) اتخذ مسجد أمي أنه بالخيار جاز للمسجد والشرط بالطل (صح)
جعل وسطاداره مسجد وأذن الناس في الدخول والصلوة فيه إن شرط معه الطريق صار مسجد

في قولهم جميعا والا فلا غنى اي حنيئة روح وقال لا يصير مسجد او يصير الطريق من حقه من غير
 شرط كما لو آجر ارضه ولم يشترط الطريق وكرر هو احد ان الطاقات في المساجد وروى ذلك عن
 ابن مسعود رضي وجماعة من الصحابة والتابعين (بفتح) جعل ارضه مسجد ابشرا طله الا ان فيه
 اشجارا صا وما وراء موضع الاشجار مسجد الا غير (بفتح) قيم الجامع القديم آجر موضعا تحت ظلة
 الباب لبعض السكاكين لا يصح (خج) قيم يبيع فناء المسجد ليتجر فيه القوم لا باس به ان شاء الله
 تعالى اذ كان فيه مصلحة للمسجد وكل الوضوع في فناءه سررا او آجرها اذ لم يكن ممر العامة والمستاجر
 يكون معد ورا ان شاء الله اذ كان لا صلاح المسجد وفناء المسجد ما كان عايه ظلة المسجد اذ لم يكن
 ممر العامة المسلمين قيل له لو وضع القيم على فناء مسجد فوق كراسي وسررا يوجرها ويصرف الاجرة
 الى نفسه والامام فقال ليس له ذلك (صت) وعند فانه ان يصرف الاجرة الى من شاء لان السرف
 ملكه وان لم يكن ملكه يتصدق بها على الامام اذ كان فقيرا (عج) لا يجوز ازالة الحائط الذي بين
 المسجد لين يجعلهما واحد اذ لم يكن فيه مصلحة ظاهرة وكل ارفع سقفه ويضمن القيم ما انفق فيه
 من مال المسجد (ظم) بنى في فناءه في الرستاق دكانا لاجل الصلوة يصلون فيه بجماعة كل وقت
 فله حكم المسجد واليه اشار في (واك فع بق) لا يوضع الجذع على جدار المسجد وان كان من
 اوقافه (بفتح) اجرة نفص بسط المسجد في مصالح المسجد دون الخادم وعنه لا تجب على الخادم ولا
 في مصالح المسجد لان الصلوة بالارض افضل * باب فيما يتعلق بالسقايات والمقابر والرباطات * (فع)
 صغير كان ياخذ من السقاية ماء لا صلاح الدواة او قصعة للشرب ثم بلغ وندم لا يكفيه الندم بل يرد
 الضمان الى القيم ولا يجزيه صب مثله في السقاية (عشج) اخذ من السقاية ماء مرة بعد اخرى
 حتى بلغ حرة مثلا وكان القيم قد صب في تلك السقاية خمسين حرة فصب هو حرة قضاء للحق بغير
 اذن القيم صارها مما لكل (شم) دار موقوفة للماء والحمد ليس للقيم ان يشتري من فلتها خاوية
 لعقبي الماء (ظم) لاهل الدمة ان يشربوا من السقاية وينزلون الخان الذي وقفه المسام (شم) معه
 كص (جند) وقرى على اهل مسجد معين اذا بقي منه شيء يضيع ويكاد وبوغرض الواقف التقرية
 لاستيحاء الناس لا التصنيع جاز لاهل المحلة ان ياخذوه الى بيوتهم (ظم) وقف ارضا على ان يدفن

فيها اقرباؤه فاذا انقطعوا فاخبر الفقراء ودفن فيها من اقربائه حال حيوته صح الوقف او وقف
 مقبرة او خافا بعد موته فقلوا رثته ان يدفن فيها ميتا له وينزل فيه * باب في تصرفات القيم
 من التبدل وتغيير المشروط ونحوها قال ابو نصر المداوسي ر ح اذا جعل الوقف على شري
 الخبز والثياب والتصدق بهما على الفقراء يجوز عندني ان يتصدق بعين الغلة من غير شري خبز
 ولا ثوب لان التصديق هو المقصود حتى جاز التقرب بالتصدق ذون الشري ولو وقف على ان يشتري
 بها الخيل والسلاح فيعمل عليها في حبل الله جاز ذلك فان كان امر ان يتصدق بالخيل والسلاح
 على محتاج المجاهدين جاز التصديق عليهم بعين الغلة كالخبز والثياب وان شرط ان يسلم الخيل
 والسلاح ليجاهد من غير تملك ويسترد ممن احب ثم يدفع الى من احب جاز الوقف ويستوى فيه
 الغني والفقير ولا يجوز التصديق بعين الغلة ولا بالسلاح بل يشتري الخيل والسلاح وينزلها لاهلها
 على وجهها لان الوقف وقع للاباحة لا للتملك وكذا الوقف على شري النسم وعتقها جاز ولم يجوز
 اعطاء الغلة وكذا الوقف ليضي او يهدى الى مكة فيدفع منه في كل سنة حازه وهدائه اثم اوكذا
 كل ما كان من هذا الجنس يراعى فيه شرط الواقف كالونذ ويعتق عبك او ذبح شاته اضحية لم يتصدق
 بقيمة وعليه الوفاء بما سمي ولو نذر ان يتصدق بعباءة او ثيابا به او شاته جاز التصديق بعينه
 او قيمته ولو وقف على محتاج اهل العلم ان يشتري لهم الثياب والحداد والكواغد ونحوها من
 مصالحهم جاز الوقف وهو اثم لان للعلم طلبة الى يوم القيامة ويجوز مراعاة شرطه ويجوز التصديق
 بعين الغلة عليهم ولو وقف ليشتري به الكتب وتدفع الى اهل العلم فان كان تملكها جاز التصديق بعين
 الغلة وان كان اباحه واعارة فلا (بمع) وقف بالبيع يزر موحيا كان على ان يدفع الى كل من يقرأ
 القرآن كل يوم منا من الخبز وربع من من اللحم فللقيم ان يدفع اليهم قنينة ذلك ورقا ولو وقف
 على ان يتصدق بغلة الغلة الوقف على من يسأل في مسجد كذا اكل يوم كذا فللقيم ان يتصدق به على
 السؤال في غير ذلك المسجد او خارج المسجد او على فقير لا يسأل قال ر ح الاولى عندني ان يراعى
 في هذا الاخير شرط الواقف * باب في المساجد والاقافي التي يستغنى عنها او تخرب مصارفها *
 (نوع) كدرة مسيلة الى مسجد قد حارب وفي المجلة مسجد آخر ليس لاهل المجلة ان يصرفوها اليه

(الحل) مثله (ط) شرح الحوض أو مسجد مغرب وتفرق النائم منه فلقا حتى ان يصرف الوقف
الى مسجد آخر أو حوض آخر وفي شريحة الزيادة ابتداء المسجد اذا امتدنى منه المصلون ولا يصل
فيه وخبر به ما هو له يعود الى صاحبه كما كان ان كان حيا والى ورثته ان كان ميتا وهذا قول
ابن حنبل ورجوعه من ج وقال ابو يوسف يبقى مسجد ابد اقاما وقاتى المسجد فلن كان باني المسجد
و متخذ هلا ولا يكون ميراثا وان كانوا جماعة تصرف الى اقرب المساجد في تلك المحلة لان قصد
بالوقف في الاول عمارة مسجد وفي الثاني عمارة المحلة وبالصرف الى مسجد آخر في المحلة
عمارتها (ب) ارض وقف على مسجد صارت بحال لا تزرع فعملها رجل حوضا للعمامة لا يجوز
للمسلمين الانتفاع بماء ذلك الحوض ولو خرب احد المساجد ين في قرية واحدة فلقا حتى صرف خشبه
الى عمارة الآخرة اذا لم يعلم بانيه ولا وارثه وان علم يصرفها هو بنفسه قلت ان شاء كما مر (ب) ولو خرب
الحوض العام فكسبه الناس ويتوا عليه حوانيت فلقا حتى ان ياخذ احر مثل الارض ويصرفه الى
حوض آخر من تلك القرية * باب في تصرفات القيم في الاوقاف وغلتها واستدانته على الوقف وشروط
بعض اهل المحلة ما لا بد للمسجد منه ونحوه * (س) نصب القاضي قيما مطلقا ولم يعين له اجرا
فسعى فيه ستة فلا شيء له (ط) عزل القاضي فادعى القيم انه قد اجرى له كذا مشاهرة او مسانهة
وصدقته المعزول فيه لا يقبل الا ببينة ثم ان كان قد رما عينه اجر مثل عمله او دونه يعطيه الثاني
والا يحط الزيادة ويعطيه الباقي (ب) القيم يستحق اجر مثل سعيه سواء شرط له القاضي او اهل
المحلة اجرا ولا لانه لا يقبل القوامه ظاهرا الا باجروا المعهود كالمشروط قال روح وقالوا اذا عمل
القيم في عمارة المسجد والوقف كعمل الاجراء لا يستحق اجر لانه لا يجتمع عليه اجر القوامه واجر
العمل فهذا يدل على انه يستحق بالقوامه اجرا ولو انكشف سقف السوق فغلب الحول على المسجد
الصغير لوقوع الشمس فيه فللقيم ستر سقف السوق من مال المسجد بقدر ما يندفع به هذا القدر ولو كان
في يد القيم من مال المسجد خمسون دينار اذا اشترى بها مستغلا لا يحصل منه خمسة دنانير ولو
دفعها معاملة تحصل الخمسة فزيادة ليس له ذلك بدار مسئلة اجر مثلها خمسة وما كان يعطى الساكن
فيها الا ثلاثة ثم ظفر للقيم بما في الساكن فله ان ياخذ ذلك النقصان ويصرفه قضاء وديانة ؟

(ظ) جمع (لا يجوز للقيم شئ من مال المسجد لنفسه ولا البيع له ولان كان فيه منفعة ظاهرة للمسجد) (ط) ادخل في ماله في دار الوقف ليرجع في غلتها جاز ولا حيتا طان ببيعته من الموقوف يشتريه منه للوقف (ج) قيم افق في حارة المسجد من مال نفسه ثم رجع بمثله في غلة الوقف جاز سواء كان غلته مستوفاة طائفة او غير مستوفاة (ش) اشتري من وجوه لسود المسجد او الكولان بنفسه للمسجد ينهي ان يجوز ولا يضمن (ح) لو اشتري بمسا طان فيسا للمسجد من غلته جاز اذا استغنى المسجد عن حارته (ع) كسب طالب القيم اهل المحلة ان يقرض من مال المسجد للامام فابي فاموه القاضي به فافرضه ثم مات الامام مفلسا لا يضمن القيم (ق) مثله ولو اجر القيم ثم عزل ونصب آخر فقبل اخذ الاجر للمعزول والاصح انه للمنصب لان المعزول اجرها للوقف لا لنفسه باع القيم دارا اشتراها بمال الوقف فله ان يقبل البيع مع المشتري اذا لم يكن البيع بكثر من ثمن المثل وكل اذا عزل ونصب غيره فللمنصب اقلته بلا خلاف (ع) عتج اذا اذن القاضي للقيم في خلط مال الوقف بماله تخفيفا عليه جاز ولا يضمن وكذا القاضي اذا خلط مال الصغير بماله وعن ابي يوسف روح الوصي اذا خلط مال الصغير بماله لا يضمن (ع) عتج قيم يخلط غلة الدهن بغلة البوارى فهو سارق خائن (ب) للقيم فسح الاجارة مع المستاجر قبل قبض الاجر وينفذ فسحه على الوقف وبعد القبض لا ولو ابرأ القيم المستاجر عن الاجرة بعد تمام المدة يصح البراءة عند ابي حنيفة ومحمد وروح ويضمن للقيم صرف شئ من مال الوقف الى كتبة الفتوى ومحاضر الدعوى لاستخلاص الوقف والمتولى اذا اجر نفسه في عمل المسجد واخذ الاجرة لم يجز في ظاهر الرواية وبه يقتضى وقيل يجوز كالوصى وهو اختيار الميдаنى قال روح في (ط) في مسئلة الوصى روايتان (فتح) واسراج السراج الكثيرة في السكك والاسواق ليلة البراءة بديعة وكذا في المساجد ويضمن القيم وكذا يضمن اذا اسرف في السراج في رمضان وليلة القدر ويجوز الاسراج على باب المسجد في السكك والسوق (ب) كسب ولو اشعوى من مال المسجد شعا في شهر رمضان وليلة القدر يضمن قلت وهذا اذا لم يتصل الواقف عليه (ق) عتج ونسب اوصى بثلاث ماله ان ينفق على بيت المقدس جاز وينفق في سراجيه ونحوه قال هشام عندنا هذا على انه يجوز ان ينفق من مال المسجد على قناديله وسراجيه والنفق والزيت (ط) حد غر (ك) مثله (ك) كسب

كتبت الى المشايخ (قع شبه) هل للقيم عرض المرواح من مصالح المسجد فقالوا لا (عمت)
 الدمن والحضير والمرواح ليس من مصالح المسجد انما مصالحه عمارته (حمد) الحضير والدمن
 من مصالحه دون المرواح قال روح وهو شبه بالصواب واقرب الى عرض الوقف (عمت) انهم
 المسجد فلم يحفظه القيم حتى ضاعت خشبة يضمن ولا يضمن القيم اذا وقع المني ويزدده اذا لم يمكنه
 دفعه (قع عمت) اشترى القيم من الدمن دهن او دفع الثمن ثم افسس الدمن لم يضمن قال روح وللقيم
 الاستدانة على الوقف لضرورة العمارة لا ليقنسم ذلك على الموقوفين عليهم (قلت) استقرض القيم
 لمصالح المسجد فهو على نفسه (عمت) لا احد له في زماننا (حمد) له ذلك (بقى) الاستدانة بين الاباذن
 القاضي (شب) ليس للمتولى ان يستدین على الوقف للعمارة قال روح والمختار ما اختاره الصد والشهيد
 وابوالليث انه اذا لم يكن بد من الاستدانة يرفع الى القاضي فيأمره به فحينئذ يرجع في الغلة
 وتمامه في (ط) وليس للقيم ان ياخذ ما فضل من وجه عمارة المدرسة دينا ليصرفه الى الفقهاء وان
 احتاجوا اليه (ظم) للقيم ان يوكل فيما فوض اليه ان عم القاضي التفويض اليه والا فلا (ت ع)
 لومات القاضي او عزل يبقى من نصبه على حاله (يمت) يبقى فيما (عمت) اجتمع من مال المسجد
 شيى فليس للقيم ان يشتري به دار الوقف ولو فعل ذلك ووقف يكون وقفه ووقفه من (ت) اختفى بمحل
 من سلمة بانه يجوز (ت) وهل الاستحسان والقياس ان لا يجوز وينبغي ان يشتري ويبيع بامر الحاكم
 ولو اشترى بالغلة حانوتا ليستغل ويباع عند الحاجة فهو اقرب الى الجواز (ط) اذا اشترى بمال
 المسجد دارا او حانوتا لم باعها جازا كان له ولا ية الشراء وفي التحاقه بالحوانيت الموقوفة
 اختلاف المشايخ (بسخ) انما يجوز الشراء باذن القاضي لانه لا يستعمل الشراء من مجرد تفويض القوامه
 اليه فلو استند ان في ثمنه وقع الشراء له ويجوز شري عماره ارض ودار للمسجد اذا كانت الوقفة
 وقفوا الا فلا (صحيح) قال البصراء للقيم ان لم تهلم المسجد العام يكون ضرورة في القابل اعظم فله
 هدمه وان خالفه بعض اهل العجلة وليس له التاخير اذا امكنه العمارة فلو هدمه ولم يكن فيه غلة
 للعمارة في الحال فاستقرض العشرة بثلاثة عشر في سنة والتمرد من المقرض شيئا يسيرا بثلاثة
 دنانير يرجع في جملة في العشرة وعليه الزيادة (بسخ) نصب القاضي فيما آخر لا يتعزل الاول ان كان

منه موقوف الواقف وان كان منصوبه ويعلمه وقت نصب الثاني ينعزل بخلاف ما اذا نصب السلطان قاضياً
في ذلك لا ينعزل الاول على احد القولين لانه قد يكثر القضية في بلدة دون القوام في الوقف في
المسجد واخل فتاوى صاحب متولى الوقف باع شيئاً منه لغيره فهو خيانة فيعزل او يضم اليه ثقة
ولو قال متولى من جهة الواقف عزلت نفسه لا ينعزل الا ان يقول له او للقاضي فيخرجه (فتح)
القيم ضمن مال الوقف بالاستهلاك ثم صرف قدر الضمان الى المصروف بدون اذن القاضي يخرج
من العهد (ط) وينبغي للقاضي ان يحاسب امناه فيما في ايديهم من اموال اليتامى ليعرف
الخائن فيستبد له وكذا القوام على الاوقاف و يقبل قولهم في مقدار ما حصل في ايديهم من
الغلات الوصى والقيم فيه سواء والاصل فيه ان قول القابض في مقدار المقبوض وفيما يخبر من الانفاق
على اليتيم او على الضيعة وموثقات الاراضي وفي ادب القاضي للخصاف و يقبل قول الوصى في المحتمل
دون القيم لان الوصى من فوض اليه الحفظ والتصرف والقيم من فوض اليه الحفظ دون التصرف
وكثير من مشائخنا سوا بين الوصى والقيم فيما لا بد فيه من الانفاق وقالوا يقبل قولهما فيه
وقاسوه على قيم المسجد او احد من اهله اذا اشترى للمسجد ما لا يد منه كالحرير والحشيش والد من او اجر
الخدام ونحوه ولا يضمن للاذن دلالة والاي تعطى المسجد كذا هذا وبه يفتى في زماننا قال رح والصحيح
والصواب في عرفنا بخوارزم انه لا فرق بينهما وان اتهمه القاضي بحلفه وان كان اميناً كالمودع
يدعى هلاك الوديعة او رد ما قيل انما يستحلف اذا ادعى عليه شيئاً معلوماً وقيل يحلف على كل حال
وان اخبروا انهم انفقوا على اليتيم والضيعة من انزال الارض كذا او بقي في ايدينا كذا فان عرف
بالامانة يقبل القاضي الاجمال ولا يجبره على التفسير شيئاً فشيئاً وان كان متهماً يجبره القاضي
على التفسير شيئاً فشيئاً ولا يحسبه ولكن يحضره يومين او ثلاثة ويخبره ويهدده ان لم يفسره فان فعل والا
يكفى منه باليمين ولو عزل القاضي ونصب غيره فقال الوصى للمنصوب حاسبني المعزول لا يقبله الا
بيمينته في وقف الناصبي اذا اجر الواقف او قيمه او وصى الواقف او القاضي او امينه ثم قال قبضت
الغلة فضاقت او فرقته على الموقوف عليهم وانكروا فالقول له مع يمينه في الشروط الظهيرية لوجعل
متولين في الوقف لست لاهل هذا اذ سمع غلته عند ابي حنيفة ومحمد خلاف ابي يوسف كالوصيين

باب في بيع الموقوف ونقص الوقف * (ش) وقف قليل لا يعرف صحته ولا يصاد به الموقوف عليه لضرورة وقضى القاضي ببيعة البيع بنقله اذا كان البائع وارث الواقف (هـ) ياعه الموقوف لضرورة فالبيع باطل ولو قضى القاضي ببيعة البيع يصح ولا يفتح هذا الباب (فع جلت) وللقيم ان يبيع قرايا من كريمة مسيلة اذا كان فيه مصلحة (يبيع) لمصادقة دار الوقف بحد او خوي انما يجوز اذا كانت في محلة واحدة او تكون محلة المملوكة خيرا من محلة الموقوفة وعلى عكسه لا يجوز وان كانت المملوكة اكثر مساحة وقيمة واجرة لاحتمال خرابها في ادون المحتلين لئلا نائتها وقلة رغبات الناس فيها * باب في الرجوع في الوقف والمقبرة وغيرهما (عك يت) دارى هذه موقوفة مسيلة على مهال مسجد كذا بعد موتى صح وله الرجوع (ط ف) مثله لان الوقف بعد الموت وصية (ص) جعل ارضه صدقة موقوفة على الفقراء وسلمها الى القيم فليس له ان يرجع عنه وكذا في المقبرة والخان للمارة والدار لسكنى الحاج بمكة وللمساكين وللغزاة بغير مكة بعد تمام وقفه بشرائطه (ط) مثله ثم قال وان هذا قولهما وقال ابو حنيفة روح له ان يرجع في جميع ذلك وعن الحسن عن ابى حنيفة روح انه لا رجوع في المقبرة في موضع دفن فيه ويرجع فيما بقى (ك ب) اذا رجع في المقبرة لم ينشئها عند ابى حنيفة ويبنى ويزرع هكذا الان النيش

حرام * باب في الدعوى والبيئات في الوقف * (شمر) دارى يد رجل اقام عليه رجل بيئته انها وقفت عليه واقام قيم المسجد بيئته انها وقف المسجد فان ارجأه للسابق منهما وان لم يورخا فهي بينهما فصفا (كج عك ط) وغيرهم وقف بين اخوين مات احدهما وبقي في يد الحي واولاد الميت ثم الحي اقام بيئته على واحد من اولاد الاخ ان الوقف بطنا بعد بطن والباقي غيبت والواقف واحد والوقف واحد يقبل وينتصب حصا عن الباقيين ولو اقام اولاد الاخ بيئته ان الوقف مطلق عليك وعلينا فبيئته مدعى الوقف بطنا بعد بطن اولى (كج) وغيره وقف بين جماعة فلواحد منهم اولو كيله او على واحد منهم اولى وكيله يصح الدعوى اذا كان الوقف واحدا (فع) لا يصح الدعوى على بعضهم ان كان المحدد في ايدي جميعهم ولا يصح القضاء الا بقدر ما في يد الحاضرين ولو ادعى الاسام ان هذه الكرودة مسيلة لا امام هذا المسجد وقال اهل المحلة بل للمسجد ولا بيئته لهم فالقول لاهل السحلة (فع خج) اشعري ارضا وتصرها سنين ثم اقام بيئته على ان فيها كرودة مسيلة فله ان يسترد ثمن الكرودة قال روح

وفي (ط) ليس المخاصمة في المسئلة اليه انما هي لتتولى الوقف وان لم يكن له ممثل ينصب القاضي معولاً
حتى يخاصم فيثبت الموقفية وبطلان البيع ثم يسترد الثمن وجواب (خسج) مستقيم على قول الفقيه
ابي جعفر وابي الليث والصدار الشهيد رح لان دعواه وان لم يصح للتناقض لكن بقيت الشهادة
على الوقف وانها تقبل على قول كثير من المشائخ فليدون الدعوى (فصح) في اماليه باع دارا وعقارا
ثم ادعى انه باعها بعد ما وقف فالاصح انه لا يسمع دعواه بخلاف ما لو باع عبدا ثم ادعى انه حر
او اعتقه ثم باعه يسمع دعواه وفي فتاوى الفصلي لا يسمع دعواه في فصل الاعناق عند ابي حنيفة رح
وفي المجازية يسمع * باب فيما يتعلق بعمارة الوقف والبناء والغرس فيه * (يت) الوقف دارا على
رحل وعلى اولاده واولاد اولاده ابل اما تناسلوقان انقطعوا فالى الفقراء ثم يبي واحد من اولاد
اولاد الموقوف عليهم بعض الدار الموقوفة وطين البعض وخصص البعض وبسطا فيه الاجر فطلب الآخرون
منه حصته ليسكن فيها فمنعه منها حتى يدفع له حصته مما انفق فيها ليس له ذلك والطين والجص
صار طبعاً للوقف وله ان ينقض الاجر قال رح وانما ينقض الاجر اذا لم يكن في نقضه ضرر بالوقف
كمن بنى في الحائزات المسبل فله رفعه اذا لم يضر بالبناء القديم والا فلا (فه) عن ابي بكر ولوبي في
ارض الوقف بناء او نصب فيه بابا او غلقا ان نواه حين فعل انه للوقف صار وقفاً والا فلا وقال ابو نصر
لا يصير وقفاً نوى او لم ينولان وقف البناء لا يجوز (ث) يجوز تبعا وبه يفتى (يم) متولى وقف
بنى في عوصة الوقف فهو للوقف ان بناه من مال الوقف او من مال نفسه ونواه للوقف او لم يبه
شيأ وان بنى لنفسه واشهد عليه كان له والا جنبى اذا بنى ولم ينو له ذلك وكان الغرس على هذا
والغرس في المسجد للمسجد في حق الكل (بسخ) دار لسكنى الامام هدى منها وبناها لنفسه وسقفها من
الخشب القديمة لم يكن له بيع البناء ان بناها كما كانت (ط) ولا يجوز استأجر السبيل ان يبنى فيه
عزقة لنفسه الا ان يزيد في الاجرة ولا يضر بالبناء وان كان معطلا غاليا ولا يرغب المستأجر الا على هذا
الوجه هاز من غير زيادة في الاجر اذا قال القيم او المالك المستأجرها اذنت لك في عما رتها فعمها
بأذنه يرجع على القيم والمالك وهذا اذا كان يرجع معظم منفعتها الى المالك اما اذا رجع الى المستأجر
وفيه ضرر بالدار كالبالوعة او شغل بعضها كالتمور فلا مال بشرط الرجوع * باب فيما يجوز للموقوف

عليهم من التصرفات في الوقف اجلوة ووزاعة وقسمة ونحوها * (حمر) ضيقة موقوفة على الموالين
فلم يسمها قسمة حفظ وعناية لا قسمة تملك (ط) عن ابي يوسف وج اذا كان الارض عشرة
جازمها ياتهم وان كان خراجية لا يجوز وفيه اذا اقتسم الموقوف عليهم الارض الموقوفة عليهم
فلا حد لهم ابطالها (ظم) ارض وقف بينهما قسماها و آخر احد هما حصته فالأجر بينهما وقيل
للموخر * باب في وقف الكفار * (فح ك) وقف المجوسي ضيقة على بيت نار او لنوايب النجوم من
وقفا مؤبد ابطال بالاتفاق وكل الوقعة يهودى ولو همرانى لانه وقف بما هو معصية فلا يصح هملهم (عس)
والمجوسى وقف ضيقة على فقراء المجوس لا يجوز (ط) مجوسى وقف ارضه على اولاده واولاد اولاده
ابن امانا سلوا ومن بعدهم على فقراء اليهود او المجوس يجوز قال روح فينبغى ان يجوز على
فقراء المجوس ابن امان * باب في المسائل المتعلقة بالاشجار في الوقف وفي الملك لمن يكون
والاختلاف فيها * (تم) تهر بين جماعة وعلى شطه اشجار فان كان مملوكا لهم فالاشجار كذالك
وان كان ملكا عامما ولهم حق تسهيل الماء فان لم يكن عارسها معلوما فهي لصاحب الملك بمقابلتها
الا اذا اشترى ذلك الملك بعد غرسها (حمر) له شجرة خرج من عروقها في ارض آخر فان كانت
الاولى قائمة فهي للاول والا فلصاحب الارض لان العروق من الارض ولهذا قلنا اذا اشتراها
ولم يمين موضع القطع انه لا يخل فيه العروق (بيت) هي للاول في الحالين (م) وضعها في
القائمة وقال هي للاول مطلقا ولم يذ كرنا اذا كانت مقطوعة وعن محمد روح مثله (خنج) غرس
اغصانها في ارض خراب فاستغلظت وقطعها ثم احيى الارض غيره ونجست اشجار من العروق الباقية
فهي لغارسها (ط ك) شجرة في ارضه نبت من عروقها اشجار في ارض غيره فان سقاها صاحب
الارض حتى نبتت فهي له والا فلصاحب الشجرة وان اختلفا في كونها من عروق شجرته فالقول لصاحب
الارض (ط) له اشجار على صفة جدول نبت من عروقها على الشط الثاني اشجار ورجل في هذا الجانب
كرم بينه وبين النابتة طريق قادميها فان عرفت انها من عروق تلك الاشجار فهي لصاحبها والا
فهي غير مملوكة اذا لم يعرف غارسها الا يستحقها احد هما (بنج) اشجار نبتت في سبيل الا امامه
بيعهما وصرف اثمانها الى عمارة الارض باذن القاضي مشمورة كانت او لا * باب في مسائل متفرقة

(ثم إذا وقف دارا على امام مسجد مكلمه بشرائطه ثم اخذ يوم بنفسه ليس الا ان ياخذ اجرها (شمر)
 سيل مصحفا في مسجد بعينه للمقرأه ليس له بعد ذلك ان يدفعه الى آخر من غير ان يملك تلك المسئلة
 للمقرأه (تج) بي في الدار المسئلة بغير اذن القيم ونزع البناء وضرب الوقف بحجر القبر والدفن وقوله
 للباني ويجوز للمستأجر من عرس الاشجار والكروم في الرعايا المودة فقد اذ لم يفر بالارض بلعون
 صريح الاذن من المتولى دون حقرا الحياض وانما يحل للمتولى الاذن فيما يرضى اليه وقف به غيره
 قلت وهذا اذا لم يكن له حق قرار العماة فيها لاما اذا كان يجوز الحفر والغرس في الحائط من
 تراها الوجود الاذن في مثلها دلالة (فتح) قضى القاضي بدخول اولاد البنات في الوقف على
 اولاد الاولاد بعد مضي سنين لا يظهر حكمه الا في غلة المستقبل دون ماضي قبيل اليس يستثنى
 هذا الحكم الى وقت الوقف فقال بلى لكن في حق الموجود وقت الحكم وغلافة تلك السنين معدومة
 كالحكم بفساد النكاح بغير ولي لا يظهر في الوطيات الماضية والمهر قيل له اليس ان القضاء يظهر في
 عدم وقوع المثلث وان كانت معدومة فقال انما يظهر في حكمها لانيها وهي بطلان محلية النكاح
 وانه امر باق بخلاف الغلة المستهلكة حتى لو كانت غلة السنين الماضية قائمة يستحق اولاد البنات
 حصتهم منها (صح) وغيره ان الحكم يظهر في الغلات القائمة دون الها لكة (تج) بعث شمعاً الى
 مسجد في شهر رمضان فاحترق وبقي منه ثلثه اودونه ليس للامام ولا للمؤذن ان ياخذ به بغير اذن
 الدافع ولو كان العرف في ذلك الموضع ان الامام والمؤذن ياخذ به من غير صريح الاذن في ذلك فله
 ذلك * كتاب الهبة * ياب في الفاظ التي ينعقد بها الهبة والقضى في ذلك * (شمر) قال لمتفق
 اصرف هذه الخشبة الى كتبك فهو هبة والصرف الى الكتب مشورة (تج) ادفع الى ناقته مصحفا
 وقال بالخ ثاخذ كاسه امحسب فهو هبة معجزة لا تعليق والحفظ مشورة (شمر) اعطى لزوجته
 دنانير ليتخذها ثيابا وتلبسها عنده فله فعتها هي الى معاملة فهي لها (بسم) كانت تدفع لزوجها ورقا
 عند الحاجة الى النفقة او الى شيء آخر وهو ينفقه على عياله ليس لها ان ترجع بها عليه (فتح) قال لا خير
 حيث بطعام كذا الى دارك ووهبته منك فقال قيلت ثم حضر داره فاكله يعذر ويكون ذلك اذا
 يا يقبض دلالة قال لرجل في يد شيء لمن هذا فقال لك وما امالكه فهو لك كرامة لا بصير ملكا للمقر

له وكذلك الواحدة منه ثم قال له لمن هذا الغلان لك او هل انك او قال ملكك قال ربح فعرف بهد الذي
 مثل هذا الكلام لغو غير معتبر حتى لو قبضه في المجلس لا يملكه ايضا (تسج) قال الاب جميع ما هو حقى
 وملكى فهو الملك لولدى هذا الصغير فهل اكرامة لا تملك بخلاف ما لو هبته فقال خا نوتى الذى املكه
 ودارى لابنى الصغير فهو هبة ودم يكونها فى يد الاب (حمت) قوله هذا الذى اركب اوهل : الارض لك هبة
 لا اقرار (ط) عبدى هذا الغلان ولم يقل وصية ولا فى ذكرها ولم يقل بعد موتى كان هبة قياها واستحصافا
 (ص) لو قال هذا الذى اركب الغلان فاقرا ولو قال دارى هذا الغلان فهو هبة لانه اضاف الى نفسه فكانت هبة
 وفى الاول لم يصف فتشخص اقرارا وطى هذا القول من هذا الذى ارا وقال ثلث دارى هذه (يبس)
 اشترى لولده الكبير ثوبا بغير اذنه وامره ان يقطعه ثوبا له ويلبسه لم يملكه الا ان يقول هو لولدى
 وهبته منه (حمت) يملكه بل لك ولو كان مخيطا او عمامة لا يملكه بل لك ولو قال اشترىته لولدى
 الصغير هذا يملكه (حمت) قيل اذا اتخذ لولده الصغير ثوبا فاحتى يابسها اياه ولو قال اشترىته هذا
 له ما رملكه (شص) اشترى ثوبا وقطعه لولده الصغير صاروا هباله بالقطع مسلما اليه قبل الخياطة
 ولو كان كبير لم يصير مسلما اليه الا بعد الخياطة والتسليم (فع عن) امر اولاده ان يقسموا ارضه التي
 فى ناحية كل ابيهم ففعلوا لا يثبت الملك لهم (ظمر) مثله (بمخ) قال لولدى تصرف هذه الارض
 فاخل بتصرفها لا يصير ملكا له (خسج) ادفع الى اجنية عينا لارادة الزناغان قال دفعتها اليك لا وفى
 بك فله الطلب وان وهبها لارادة الزنا وهى قائمة فله الاسترداد والافلا * باب ما يجوز من
 الهبة وما لا يجوز وما يشترط فيه القبول * (شب) استردع اخاه عبد الوثوب وامساها اودا والودابة
 ثم قال وهبت لك وديعتي وهى فى يد المودع يجوز اذا قال قبلت ولو وهب عبد الاخيه وقبضه
 فى المجلس او بعد بامره بالقبض نصاب شرط القبول فى الاول دون الثانى لان اقامه على القبض
 قبول منه وامره به رضى من الواهب ولا كذلك فى الاول لانه فى يد الموهوب له فلم يشترط القبول
 فصايقع الملك له فى الهبة بغير رضاه وانه ضرر (ص) وهبه له ولم يقل قبلت حتى قبض جاز اذا كان
 بحضرة الواهب هشام من ابي يوسف لا يصح ما لم يقل قبلت (شب) وهب لوكيل اخيه لا يرجع فى الهبة
 لان الملك والعقد وقعا لاخيه بخلاف ما اذا وهب لعبد اجنبي فان العقد يقع الاجنبي وهو العبد لا

للموت متى كانت العبرة في الزرع والقبول للعبد لا للمولى ولورثته الركب الهبة وقبيل المولى صح
 (فم) وهبت له مائة فصلها فله الرجوع * باب في التصويص في الهبة * (شم) وهبت له ابراهيم
 ورجلين بشرط عرض الف درهم فنقلهما لهما جازا ثم اعيد القايض ولو بيعت الى غيره صقر اطاه به
 ثم بان انه من بقره ابن المهدى الصغير لا يجوز ولا يملكه الاب بالعلاج حتى صار اللبن صقرا طاهيا
 وكذا الرجوع منه المهدى اليه لان العرض هبة ابتداء وله الرجوع فيه * باب فيما يدخل في الهبة من
 غير ذكر * (فم) ويدخل في هبة الارض ما يدخل في بيعها من الابنية والاشجار من غير ذكر
 وكل اى الصلح على ارض او عنها يدخل ولا يدخل الزرع في الصلح من غير ذكر (كس) الزرع
 يدخل في الرهن والاقرار والقبض بغير ذكر ولا يدخل في البيع والقسمة والوصية والاجارة
 والنكاح والوقف والهبة والصدقة في القضاء بالملك المطلق (ط) ولا يدخل الثمار والاوراق المتقومة
 في هبة الاشجار بغير ذكر فاذا لم يذكر فيها ثمر وورق فسدت الهبة لانه يمنع التسليم (فم) قال
 هلال لا يدخل الثمرة في الهبة والهبة باطلة لشيوعها وفي الفتاوى البخارية تصدق بامة وعليها
 ثياب او حلى جائز وهي للمتصدق وشغلها بها لا يمنع التسليم لانها لا تسلم عريانة بخلاف متاع الواهب
 في البيت وهبت هذه الغرارة الحنطة وهل الزق السمن لا يدخل الغرارة والزق في الهبة وكذا
 على عكسه (فع عس) وهبت لزوجها جميع املاكها لا يدخل المهر فيه * باب في الهبة في المرض *
 (فم) وهبت مهرها لزوجها في مرض موتها وماتت زوجها قبلها فلا دعوى لها بالصحة الا براء
 ما لم تمت فاذا ماتت منه فلورثتها دعوى مهرها (ص) امريض وهبت لآخر قبل او سلمه اليه ثم الموهوب
 له قتل الواهب عمدا او خطأ فانه يراد العبد الى ورثة الواهب لانه في مرض الموت فكانت وصية
 (قص) مرض الموت يعرف بالمد لا بل لا بالموت نفسه لانه محتمل انه مات فجاءه ولا به (ص) اطلق
 امرأته في مرضه ثلاثا ثم قتل او مات من مرض آخر وهي في العدة فانها اثره وان لم يمسها من ذلك
 المرض وهل الان مرض الموت وهو ما يكون قتلها بالما وهو ما يكون مضيا له قباله طعن الفرائض لاما
 يموت منه لان الموت لا يكون من مرض كان لانه محتمل ساعة فساعة ويندفع من يموت فانه يكره
 الموت ما يموت به بل هو ما يخاف المرض على نفسه الهلاك فيه * باب في هبة الدين من عليه الدين *

(فتح مخرج) وهبت احد الورثة حصته من الدين للولد من حمل القسمة وفي المراجعة نفوذ وعروض مخرج
استحسانا كالصالح قال: رح وهبت حصته من الدين لوارثها لغيره يفتح فيما لا يحتمل القسمة ولا يفتح
فيما يحتملها باب هبة الصغير (قمر) دفع لولد الصغير قرضا فاكل نصفه ثم اكل منه ودفعه لآخر
يضمن اذا كان دفعه لولد على وجه التملك واذا دفعه على وجه الابطاح لا يضمن قال رح عرف
به ان حجر الرفع من الاب الى الصغير لا يكون تملك وانما هو حسن وفي الفتاوى التجارية لها على زوجها
دين قوهبة لولدها الصغير مع لان هبة الدين من غير من عليه الدين يجوز اذا اسقطه على القبض
والاب ولاية قبض الهبة لولد الصغير فكان قبضه بحكم الولاية كقبض الصغير قصارا كانها سلطت
الصغير على قبضه (ط) سئل ابو بكر عن امرأة وهبت مهورها الذي على زوجها لولدها الصغير وقبل
الاب فقال انما واقف في هبة المسئلة ويحتمل انه يجوز كما لو اودع عبده رجلا فابق ثم وهبه لابن
المودع الصغير يجوز ثم سئل عنها مرة اخرى فقال لا يجوز لانها غير مقبوضة (ث) وبه نأخذ (عس)
اقرار الاب لولد الصغير بعين من ماله تملك ان اضاف ذلك الى نفسه في الاقرار وان اطلق
فاظها وكما مر في سدس دارى له وثلاث هذه المذكورة (يخرج) اظهار في الحالين لا تملك وفي تنبيه
الغافلين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من حمل من السوق طرفة الى ولد كان كمن حمل
صلفة حتى يضعها في فيه وليجد ابالانات فان الله تعالى رقيق للانات ومن رقيق للانات كان كمن بكى
من خشية الله تعالى ومن بكى من خشية الله تعالى غفر الله له ومن فرح انش فرحه الله تعالى يوم
الحزون (ج) ويجوز قبض الصغير بنفسه ان كان يعقل استحسانا ويبيعه العاقل حتى لا يرجع الواهب
قال رح فقلت انص ان ولاية الرجوع تثبت في الهبة للصغير (ط) مثله في موضعين باب في تفضيل
بعض الاولاد على البعض في الهبة (سج) وينبغي ان يعدل بين اولاده في العطايا وذلك في
التسوية بين الذكر والانثى عندما بنى يوسف وعلى قدر الميراث عند محمد رح للذكر مثل حظ الانثيين
ويحوز ان يعطى البعض دون البعض حكما لكنه ترك الانصاف وان كان بعضهم فاجرا او فاسقا والبعض
فقيها صابرا عند المتقنين وعند المتلفذين لا يامر بان يعطى العالمين المتأدين دون الفسقة (ع)
ذكر الخلاف بينهما قال ثمان وهبت ماله لثلاث بنين قال محمد هو آثم لان رسول الله صلى الله عليه

وحكم قال في مثل هذه الصورة انفق الله قال محمد وأبي حنيفة قضاء (ص ش) الا ان يقول اي يوصف فان
 روح والصحيح في اعتبار الورع والد ين ونحوه قول المعلة خيرين (ص) لا ينبغي ان يعطى ولله الفاسق
 اكثر من قوته لانه اعانة على المعصية في شروط ابو نصر الدبوسي الرقعة اذا كان على اولاد الوافق
 فان شاء جعل بينهم بالتسوية وان شاء فضل الذكروا ان شاء فضل الانثى كيف ما فعل جازم قال واختلف
 في صلة الاولاد حالة الحيوة ففضل الذكور وقيل يسوي بينهم وقيل يفضلهم على قدر منازلهم في
 الدين والورع والصلاح وهذا الصريح عند (ش) ومن اي حنيفة روح لا يأس بالتفضيل بالفضل
 في الدين ولا يكره ومن اي يوصف روح لا يأس بالتفضيل اذا لم يرد به الاضرار * باب في الاباحة
 والشار والرشوة والهدايا * (ش) البحث لقلان ان يأكل من ماله فاكل قبل العلم بالاباحة
 لم يضمن (فع) انتهب وسادة كرسى العروس وباعها فحل ان كانت وضعت للنهب (نحويت)
 المشيوع لا يمنع صحة الاباحة بخلاف الهبة (فع شخص) للسير الكبير الرشوة لا تملك (عك) وغيره
 قاض او غيره دفع اليه سمحت لاصلاح المصالح ثم ندم يرد ما دفع اليه (فصح) المتعاشقان يدفع كل
 واحد منهما لصاحبه اشياء فمضى رشوة لا يثبت الملك فيها وللدافع استردادها وفي خلاصة العزبي
 خطب امرأة في بيت اخيها فابى ان يدفعها حتى يدفع اليه دراهم فدفع وتزوجها يرجع بما دفع
 لانها رشوة ولو انفق على معتدة الغيبوط طمع ان يتزوجها بعد عدتها فابت ان يتزوجها فان شرط
 في الانفاق الزوج يرجع بما انفق والا فالاصح انه لا يرجع كذا قال الصدك والشهيد وقال الاستاذ
 (فصح) الاصح انه يرجع عليها زوجت نفسها ولم تزوجها لانها رشوة ولو اكلت معه لا يرجع بشيء
 (ط) مثله (بصح) ابراه من الدين ليصلح مهمه عند السلطان لا يبرأ وهو رشوة ولو ابى الاضطجاع
 عند امراته فقال لها ابرأني من المهر فاضطجع معك فابراة لا يبرأ وقيل يبرأ لان ابراه للزوج
 الداعي الى الجماع وقال عليه الصلوة والسلام تهاذوا وتحابوا بخلاف ابراء في الاول لانه مقصور
 على اصلاح المهم واصلاح المهم مستحق عليه ديانة ويدل المان عيسا هو مستحق عليه من الرشوة
 * باب في الصدقة والتحليل * (ش) تصدق على فقير بطائفة على ظن انه فليس ليس له ان يستردها
 ظاهر (فع) ان كان قال ملكت منه فلما تم طهرانه طائفة له ان يستردها وان قال ملكت هذا الا يستردها

يسمى الاستدراك في الحالين (فعل) في آحاد العرجاني للهبة لا تقبل الا بقبول بالقبول والقبول في حصة
 المدقة من غير قبول بالقبول لعرجاني العادة في كافة الاعضاء وبالتحديد على الفقهاء ومن غير اطماعهم
 القبول بالقبول (فعل) دفع الى آخر شيئا فخلطه بما له لم يستحل ما حبه لخلطه فانه لا يمكنه تمييز ما يراه
 فحله في حل وسعة ثم وجد ذلك وعرفه برده وعن ملاه الايسة الغياطي من عليه حقوق فاستحل ما حبه
 مطلقا ولم يفصلها فحله في حل بعد ان علم انه لو فصله له لم يفصله في حل والا فلا قال روح وانه حصن وان
 روى انه يصير في حل مطلقا (فعل) فصب مينا فحله ما لكه من كل حق هو له قبله قال ائمة بلع التحليل
 يقع على ما هو واجب الذمة لا على عين قائم * بلب الوكالت في الهبة وهبت مال الغير * (ص)
 وهب لرجل ثوبا وارضا لغيره وسلم اليه فاجاز رب الثوب ادرب الارض الهبة جازت من مالكه وله
 الرجوع وان عوى الواهب او كان بينه وبين الموهوب له قرابة رحم محرم * كتاب البيوع هذا
 الكتاب يشتمل على خمسة اربعين بابا * باب فيما ينعقد به البيع وما يمنع انعقاده * (شمر) البيع
 ينعقد بلفظين مستقبلين كالقول بالبيع يا زيدا مهدي وقال الآخر خنامين واراد الايجاب ينبغي ان يجوز
 (ط) لا ينعقد (شق) والتعريض مثله قال روح ولكن جواب (شمر) صواب فقد اطلقاني (جيف ولك)
 فقال وقوله ابيعك فقولته بعث (لك) البيع لا ينعقد الا بلفظين يتبان عن التمليك والتسلك على صيغة
 الماضي او الحال بان يقول احد هما بعثت او ابيع ويقول الآخر اشتريت قال روح والتوفيق بين القولين
 انه ان اراد بالمضارع الحال ينعقد وان اراد به الاستقبال والتوعد لا ينعقد لان المضارع يحتمل الحال
 والاستقبال وقص على هذه التفصيل في شرح الطحاوي وفي (المنح) باللفظين الماضيين يتعقد بدون
 النية واما بصيغة المستقبل لا ينعقد الا بالنية بان يقول البائع ابيع منك هذا العبد باللف او اهد له
 او عطيكه وقال المشتري اشتره منك او آخذ وقرى بالايجاب للحال او كان احد هما بلفظ الماضي
 والآخر بالمستقبل مع نية الايجاب للحال فانه ينعقد وان لم يتوعد لا ينعقد قلت وهذا الفقه وهو ان
 لشرع جعل الايجاب والقبول علامة الرضاء والاخبار عن الحال اقول على الرضاء وقت العقد من
 الماضي قلت فعلى هذا ينعقد البيع بلفظان الفوارزمية بصيغة الحال من غير نية لان قولهم بالغ بارفا
 مهدي يجر اذا بنا وقول المشتري خنامين لا ينعقد الا بالحال ولا يحتمل التوعد والاستقبال

في هذا الموضع النكاح والخلع بصرفه المظان بل وفي البينة وهذه هي حقيقة أكثر ما يعتد بها فلو كان
 (فمخ) ما يلفظ الامرا والمعتقيل بل دون بنية الحال فيهما وفي احد هما لا ينعقد (شمر) وبلفظ الاستفهام
 لا ينعقد بل ان قليل لا يبيع هل امنى فقال لا آخر بعمد ونوعه لا ينعقد وكان اقوله في حرمه ابن روا
 فقال الآخر خريدم (شمر) ساومه منه بضمن قليل فقل البائع لا يبيعه به ودفع ذلك القليل فقال
 المتوسط خذ فخذ والبايع ما كنت لا يكون بيعا قلت والمظان هو ان هذا انما اذا لم يدفع فذلك الى البائع
 فاما اذا دفعه اليه واخذ هو فذلك المتاع ولم ينكر عليه يكون بيعا بالتعاطي فهو صافي زماننا (شمر) اعطاه
 دراهم وقال هل بعت منى هذا الشيخ بها فقال نعم قل فبها ولى مكسه بان قال هل اشتريت به
 فقال نعم ولم يقل بعت فهذا يبيع تام ونقد الدراهم دليل على انها تعد التحقيق (طه) من
 مثله (م) خلافة (يحيى) دفع اليه دراهم ليشتري منه البطاطيخ المعينة فخذها ويقول لا اعطيهما
 بها واخذ المشتري منها البطاطيخ فلم يستردوها ويعلم حادثة السوقة ان البائع اذا لم يرض يرد
 الثمن او يسترد المتاع والا يكون راضيا به ويصح خلفه لا اعطيهما تطييبا لقلوب المشتري فقال مع هذا
 لا يصح البيع (يو) مثله (بم) اشتريت جاريته هذه بعشرة دنانير فروخته فقال فروخته كبر يصح
 ان كان مراده تحقيق البيع (شط) وينعقد البيع سواء بين المشتري والبايع او البائع وقيل صاحبه
 (بم) قال الدلال للبائع فروخته بل من بها فقال فروخته شك ثم قال للمشتري خريدي فقال خريده
 شد فان كان مراده تحقيق البيع ينعقد (شم) دفع الى بائع الحنطة خمسة دنانير لياخذ منه
 حنطة وقال له بكم تبيعها فقال مائة من دينار فسكت المشتري ثم طلب منه الحنطة لياخذها فقال
 البائع غدا ادفع اليك ولم يجزئها يبيع وذهب المشتري فجاء غدا لياخذ الحنطة وقد تغير السعر
 الاول فليس للبائع ان يمنعها منه بل عليه ان يدفعها بالسعر الاول قال رضي وفي هذا الواقعة
 اربع مسائل احدها ان البيع ينعقد بالتعاطي عندنا خلافا للشافعي وج الثانية انه ينعقد في
 الاشياء النفيسة والخسيسة وهو الاصح وقيل لا ينعقد بالتعاطي الا في الخسيسة كالمبقل والرمات
 والخبز ونحوها والثالثة انه ينعقد بالا عطاء من جانب واحد به (فلشمر) (فمخ) وشوط (عس) حل
 الا عطاء من الجانبين والرابعة انه لا ينعقد باعطاء المبيع ينعقد باعطاء الثمن (شمر) اشترى دراهم

على انه مائة من فوزنه فوجد مائة وخمسين منافع قال للبائع ادفع اليك الثمن فقاما جالسا فقال
فليكن هذا البيع في الزيادة (حب) مائة من اذ ارد في ريشه ووجد خطا كره واست ومبلغ معلوم آرد
خرج كره عليه ثلثه اذا كان دفع الثمن في ما ينفق منه متعارفا معناه اي بينهما (حب) فبعت وروى
خرج واحد مشرو (فصح) آرد توافقوا ستون (صغرم) يجوز البيع والشراء بلفظ السلام اما المسلم
بلفظ البيع والشراء فقد ذكر في (م) انه يجوز المسلم بلفظ البيع والشراء اذا وجد في شرائطه وفي
المجود انه لا يجوز (شخص) اجاز عندنا خلافا للزفر (فع علف) دلال قال لبزاز هذه السعلة بد ينار
فصل هاتقان البزاز في موضعها موضع وخروج ولم ياخذ الثمن قال استحس ان يكون بيعا ولو قال البزاز
لرجل بكم تدفع هذه فقال كل من بد ينار من فقال زن منها منوين فوزنه وتركه ولم ياخذ الثمن فهو
ناقص ليس ببيع (يست) مثله وان قبض الثمن ببيع (ط) في المجرد عن ابي حنيفة ربح قال للهام
كيف تباع هذه اللحم فقال كل ثلاثة ارطال بدرهم قال قد اخذت منك زن لي فله ان لا يزن وان
وزن فلكل واحد منهما ان يرجع فان قبضه المشتري او جعل اليافع في وعاء المشتري بامر فقد تم
البيع وعليه درهم (ط) قال محمد قال للقصاب زن لي من هذا اللحم كذا ايكذ افوزنه فله الخيار ولو قال
زن من هذا الجنب او الرجل كذا ايكذ او قال زن لي ما عندك من اللحم بحساب كذا افوزنه جاز
ولا خيار له وعن ابي يوسف مثله (علف) قال لا خزان كان هذا المصمت خمسمائة من فزن فقد
بعته منك بهذا فقال المشتري قد اشتريته ثم وزنه فكان كما قال البائع فليس ببيع اذا عرف البائع
وزنه قبل هذه المقالة فيجوز لانه تحقيق وليس بتعليق (حرم) ان تعاليق البراءة بامر كائن يجوز ويكون
تخييرا قال ربح فلم يفضل بيما اذا كان مالما بكونه كائنا وبينما اذا لم يكن (ص) اذهب بهذه السعلة
فا نظر اليها اليوم فان رضيتها فهي لك بالف درهم او قال ان رضيتها اليوم فهي لك بالف درهم
فهو جائز على ما شرطنا استحسننا عندنا باطل قيا ما وبه زفولانه تعليق ولنا انها تيا بعم بيع فيه
خيار فانه قال فلن رضيتها اليوم والا فردها علي (صغرم) بعثت منك عيدي هذا بالف ان رضيت
فلان جاز والرضي منه جائز يعني اذا ايقن وقت الرضى في الجامع للبرهون بعثت منك عيدي هذا
ان شئت جاز وكان تملكا (شطط) تعاقد البيع وهما مشيان او سيران على دابتين او على دابة واحدة

في الفحل واحد فان قيل متعلا بخطاب صاحبه ثم البيع وان فصل وان فلا يصح وان كان في المسئلة
 الجارية لتمام والسفينة بسنونة المبيعة (ب) لو قال له بعته منك هل الثوب بعشرون في ذلك
 فشره بستم قال الثوب يندى ولو كان في الوكعة الاولى من التلوع فيضيف اليها اخرى وبأجل جاز ولو كان
 في القرضة وقبل بعد الغواغ منها جاز (فع) البائع يقوم في حانوته ويقف للمصالح له فقال المشتري
 اشتره بستم بكل اقام البائع المصلحة له لا معوضا لو قال بعته لا يصح (ج) ان يناديه من بعيد او من
 وراءه (ب) رجل في البيت فقال للذي في الشطح بعته منك بكل اقال اشتره بستم اذ كان
 كل واحد منهما يجرى صاحبه ولا يلتبس الكلام للبطل (فع شمر) فع ضمع) وغيرهم تعاقب المبيع
 وبينهما النهر المزداحا فانى يصح البيع قلت وانه كان نهرا عظيما يجري فيه السفن قال ربح وقله تقرر
 وأي (ب) في امثال هذه للصور ان كان البطل بحال يوجب النجاس ما يقول كل واحد منهما لصاحبه
 يمنع والا فلا (بو) ساو سه السلعة بعشرين دينار فقال البائع لا ابيعه الا بخمسة وعشرين فقال
 اشتره بستم في الخمسة ورعى بل لك ولم يوجه منه قول ولا فعل فهل ليس ببيع (ب) قال له جالسه
 بارذخ اى كالك نى بد يشار فقال البائع نعم وقال الاول اشتره بستم لا ينعقد بينهما بيع لانه لم يصف البيع
 الى نفسه الا اذا جرى بينهما مقل مات كما اذا قال له المشتري بعينه فقال نعم ثم جرى هذه الكلمات
 فحينئذ ينعقد (ط) مثله * باب في السلم والوكالة فيه وفي قبضه * (قمر) من علاء الدين الزاهد
 الوكيل بقبض المسلم فيه قبضة رد يا او معيلا لا يلزم الموكل الا ان يرضى به (فع) السلم في حنطة بالخ
 او شحياج لا يصح (شبه) مثله (فع) السلم في الماء مختلف فان كان موضوعا جرت العادة بالسلم فيه
 وذكروا شرط السلم صح (فع) السلم (ب) السلم فيه من المسلم اليه باكثر من راس المال
 او براس المال لا يصح ولا يكون اقاله (فصح) السلم دينار في مائة من من زبيب فلما حل الاجل
 وعجز عن ادائه فباع رب السلم من المسلم اليه مائة من من ذلك الزبيب الذي الى المسلم اليه بد دينار
 وقبض الدينار لا ينفسخ السلم في حصة الدينار (فب) السلم في العنب العلابي وقت كونه حصرما
 لا يصح والسلم في التفاح الشثاني قبل الادراك يصح لانه يسمى تفاحا (فع) السلم زيبا في
 كره حنطة لا يجوز (حم) عات) يجوز فابو الفضل جعل الزبيب كيليا واما جعله وزنيا (ب) سلم

ورب المسلم المسلم اليه بعد حلول الاجل في غير البذل الذي شرط الا يفاء فيه فله مطالابته بالمسلم
 فيه ان كان قيمته في ذلك المكان مثل قيمته في المكان المشروط او دونه لان شرط المكان حتى ورب المسلم
 دفعا لمؤنة الحمل قلل روح وافتي بعض مفتي ز ما نانا لا يتمكن من مطالابته لان تعين المكان
 حق المسلم اليه دفعا لمؤنة الحمل وهذا الجواب احب الي الا في موضع الضرورة وهو ان يقيم
 المسلم اليه في بلد آخر فيعجز رب المسلم عن استيفاء حقه ثم قال هذا ان الله تعالى الى الرواية المنصوطة
 باب الضمان في القبض على سوم الشري (بم) عن ابي حنيفة روح قال له هذه الثوب لك
 بعشرة دراهم فقال هاته حتى انظر اليه او قال حتى اريه غيري فاخذ على هذا اوضاع منه فلا شيء
 عليه ولو قال هاته فان رضىته اخذته فضاخ فهو على ذلك الثمن (بم) مثله وعن ابي يوسف روح
 قال صاحب الثوب هو بعشرة فقال المساوم هاته حتى انظر اليه وقبضه على ذلك فضاخ لا يلزمه شيء
 لانه اخذ على النظر وان اخذ على غير النظر ثم قال انظر اليه فضاخ لم يخرج قوله انظر اليه عن
 الضمان وهو على ما اخذ عليه اول مرة (بم) اشار الى انه ليس بمقبوض على سوم الشراء (ط)
 اخذ منه ثوبا وقال ان رضىته اشتريته فضاخ فلا شيء عليه ولو قال ان رضىته اخذته بعشرة فعليه
 قيمته لان المقبوض على سوم الشراء انما يكون مضمونا اذا كان الثمن مسمى (جبت) ولا يجب
 ضمان السوم الا بذكر الثمن قيل هو قول ابي يوسف روح ويكفي عند محمد روح ان يميل قلبهما
 (هم) دفع الى فامي دينار لينفق منه الارز والعدس والحمص ونحوها ثم اختصما في قيمة الماخوذ
 فعليه قيمة يوم الاخذ لا يوم الخصومة وكذا المولى يدفع اليه ثمنه قبله لانه سوم حين ذكر الثمن قال روح
 فجعله مقبوضا على سوم الشراء بمجرد ذكر الثمن وان لم يذ كر قيمة اريه وعرف به ان المقبوض على سوم
 الشري يضمن بالقيمة وان كان من ذوات الامثال * باب فيما يتعلق بقبض المبيع وتصرف المتعاقدين
 قبل القبض وهلاكه ونحو ذلك * (شم) اشترى جارية فزوجها قبل القبض فقبلها الزوج او لمساها
 قال يضمن ان يصير قابضا كما لو وطئها ولو قطع البائع طرفا من الثوب يسقط حصته كطرف العبد
 ولو تم بيعا ونقد المشتري الثمن والمبيع بينهما بحيث يتمكن كل واحد منهما من قبضه فضاخ او هلك
 منه فاني ان يهلك من البائع (شي) مثله (جبت) ما كان مضمونا بنفسه في يد المشتري فاشترى جارية

بالبعض أو كل الواشتر أو لغيرة أو واشتر أو له غيره وفي الودعة ونحوها حتى يصل اليها أو يكون بحضرة
 البائع ولا يسترد لها البائع بعد ذلك قال روح يعنى لا يحبسها منه لاستيفاء الثمن ولو وضعه قريباً منه
 بحيث لا يملكه قبضه إلا أن يقوم إليه لم يصح (فج) ابق المبيع قبل القبض فجعل الراد على البائع
 (شمر) اشترى في القرية ألف من من الحنطة ونحوها وهي مشار إليها وقال البائع له حملها إلى
 الجرجانية وزنها بها فقد ائتمنتك فأخذها وهلك في الطريق هلك من المشتري ولو سلمت فاجر
 حمولتها على المشتري (فج) اشترى ثمار الكرم والأشجار وهي عليها يتم تسليمها بالتخلية وإن كان
 متصلة بملك البائع كالمشاع بخلاف الهبة (ط) مثله ولو باع قطناً في فراش أو حنطة في منبل وسلم
 بكذلك لم يصح إذا لم يملكه القبض إلا بالفتق والدق (بو) يصح تسليم دار فيها متاع لغير المشتري
 وأرض فيها أشجار لغيره بحكم الشراء لا بحكم الهبة (فب) وقبض المبيع بالبائع الفاسد يثوب عن
 قبضه في البيع الصحيح (بم) اشترى ماء فأنجم قبل قبضه يبقى المبيع وعلى عكسه ينعكس الجواب
 لأن المبيع لم يبق (فج) اشترى عبد أو امرأ البائع بالحجامة منه ففعل لا يصير به قابضاً (ط سبق)
 الأصل في هذا الجنس أن المشتري متى أمر البائع بعمل في المبيع ينقصه يصير قابضاً وإلا فلا كالقصار
 والغسل بأجر أو بغير أجر لم يصور قابضاً ولا جراً واجباً والحجامة لا تنقصه معنى كالغسل (فج) الحسن
 من زياد روح اشترى لحماً أو سمكاً أو شيئاً يتسارع الفساد إليه وذهب ليحرق بالثمن فإبطاء فخشى
 أن لبائع فساداً يبيعه ويحل للمشتري إذا علم ذلك شراً ويتصدق البائع بالزيادة إن باعها
 بها والنقصان موضوع عن المشتري إن باعها بالنقصان (ط) هشام عن محمد اشترى جراب ثياب هروية
 أو تمر قوصرة لا يدخل الجراب والقوصرة في البيع (سج) باع سلعة غائبة بثمن ليس له أن
 يطالب المشتري بالثمن حتى يحضر السلعة ويجعلها بهيئة التسليم (حم) اشترى داراً أو عبداً أو
 هروياً وتركها في يد البائع فباعها أو بيع فالبائع باطل وإن أجازه المشتري ففساد أيضاً ويجب فسخه
 (عك) اشترى حنطة لم يرها فلم يقبضها حتى باعها البائع من غيره وسلمها إليه وانفقها انفسخ
 البيع وعليه رد الثمن على الأول (م) باع صبرة منه بالف فلم يقبضه حتى باعه البائع من آخر
 وسلمه أو وهبه وسلمه أو أعاره وسلمه إليه فمات في يده فالمشتري الأول بالخيار إن شاء مطلق

والقول: وضمن المشتري الثاني وكذا في الهبة والعارية قيمة عين يوم قبضه ولا يرجع الموهب له
 والمستعير طين البائع بشيء وان شاء نقضه واسترد ما دفعه وللبائع ان يضمن المشتري الثاني قيمة
 يوم قبضه وكل الى الهبة والعارية ولو كان البائع آجره او اودعه وحلم ومات في يد المنتقض البيع
 ولا يضمن المشتري واحد منهما لانه ان ضمنه رجع به على البائع فيهيروا ماته في يد البائع (ح)
 باع عينه وامر غيره بقتله فقتله قبل القبض فللمشتري نقضه وان شاء ضمن القابل قيمته ولا يرجع بها
 على البائع لعدم الغرور ولو باع ثوبا ثم قال للخياط اقطعه لي قيمها باجرا وبغير اجر لم يكن للمشتري
 ان يضمن الخياط لان الخياط يرجع بالقيمة على البائع (شيب) ولو كان المبيع عين اقطع البائع به بخير
 المشتري ان شاء اخل العمل بنصف الثمن وان شاء تركه وسقط عنه الثمن قال روح واشار في اثناء
 المسائل انه اذا قتله اجنبي قبل القبض هذا اكره او خطاء لا ينتقض (ط) عن محمد روح اشترى
 مملوكا فلم يقبضها حتى قتل احد هما صاحبه فله ان ياخذ الباقي بالثمن كله وان شاء ترك وان
 مات احد هما فله ان ياخذ الآخر بمحضته من الثمن وان اشترى شاتين فنطحت احد لهما الاخرى
 فقتلها فهذه امثلة الموت (ع) عن ابي يوسف روح اشترى خاتم فضة بن دينار فلم يقبضه حتى ذهب
 فيه بخير ان شاء اخل الحلقة بن دينار وان شاء ترك وقال محمد له ان ياخذ بمحضته من الثمن ولو
 اشترى يد رهم فان شاء اخله بوزنه عندها وان شاء ترك ولو اشترى قميصا فلم يقبضه حتى احترق
 الاكبه ففي قياس قول ابي حنيفة روح ان شاء اخله بجميع الثمن وان شاء ترك وكذا لو اشترى ساجدة
 وخشبة فلها قيمتهما او اراذل هب بناؤها وان لم يزل هب لكنه استحق فله اخذ الدائم
 بالعصاة وان اشترط الذرع في الارض فاحترق ياخذ ما بمحضته ان شاء (شط) سوي بين الهلاك
 والاستحقاق في مسئلة القميص والخشبة والدائم بخلاف المشاة مع الصوف حتى لا ياخذ الصوف
 فصلا من الثمن الا اذا سمي له او للمناء او للشجر ثمنا او طرء عليه القبض وظهوره الشراء ناقصا
 كما استحقاق البعض في وجوهه (ح) ولو اشترى عينا بثوبين وقبضه ثم هلك الثوبان ثم احتق العمل
 او هويه وحلمه او باعه قبل قضاء القاضى بشيء رجا ان ذلك كله وبعد القضاء لا ينفذ هذه التصرفات
 لا في الجوارار تقع بهلاك الثوبين وفي اصل العقد قاض او ان يكافى الهلك المقبوض واذا قضى القاضى

٢٢٥ ارتفع أصل العقد فلم ينفذ شيء من هذه التصرفات ولو استحق الثوبان بالقضاء ثم اهتق ثقل
 لأن بالاستحقاق يفسد العقد نصاً كالقاسد أبداً ولو اشترى عبد بمائة وعرض قيمته خمسون
 وهلك العرض قبل التسليم انفسخ العقد في ثلثه وكل الواشراء بمائة وتقاضائهم زاده المشتري
 عرضاً قيمته خمسون وهلك قبل التسليم ينفسخ العقد في ثلثه * باب حبس المبيع بالثمن والمسائل
 المتعلقة بالثمن * (بم) اشترى شيئاً لم يره فليس للبائع ان يطالبه بالثمن قبل الروية (سى)
 اخذ المتوسط الثمن وجعله في كم البائع فقال لا آخذه ومد كفه فضاغ فان فعله المتوسط باذن
 المشتري يضمن البائع والا فهو غاصب فيضمن المشتري أيهما شاء (فج) ان كان المتوسط قبضه
 للبائع باذنه فهو من البائع والا فمن المشتري ان كان برضاه بعد ان لم يوجد تضييع منه عمداً
 (بم) يسلم المشتري في الاثمان في كل دينار طسوجين مثلاً لا يوافقا ويراه كل واحد منهما وهذه
 عادة جارية بينهم لا يعق ران في الزبوف وكتب غيره يعق ران (تج) وان لم يمكن الاحتراز
 عنه فخذ البائع على ان لا يبدل فعه لا حد يعن ولو باع بسدس متاعاً وقال المشتري هذا سدس
 وهو زيف وتجاوز به البائع واخذ ويجوز (فج) اشتراه بسدس وزاد في الوزن بقدر شعيرة مما
 يدخل بين الوزنين لا يجوز (بم) اشتراه بثمن الى سنة فلم يسلمه حتى مضت السنة فالاجل من
 وقت التسليم (بم) اشترى شيئاً بالدف من من الحنطة نقد اثم اجله البائع شهرين فله المطالبة للحال
 ان كانت الحنطة معينة لان الاجل في الاعيان باطل وان لم يكن معينة فلا ولو اجل المشتري الشفيع
 في الثمن فالتأجيل باطل (م) عن ابي يوسف رح عبد ان لرجلين لم يعرف كل واحد منهما عبداً
 من عبد صاحبه فباعهما احد المولىين باجازة الاخر واحد هما اكثر قيمة من الآخر فالثمن بينهما
 نصفان وكذا البيوت فانما ينظر الى عددها لا الى فضل بعضها على بعض (نم) اشترى بما في هذا الكيس
 من الدراهم فاذا هي دنانير جاز البيع لانهما جنس في حق الزكوة وعاليه ملا ذلك الكيس من
 درهم نقد بلك وكذا عند تفاوت النقدين (فج فك) دفع الى بقال ثمناً ليشتريه منه شيئاً فوزنه
 ضاع منه شيء قبل الفراغ منه فان وزنه باذن الدافع ضاع من الدافع (حك) ما وزن ضاع
 من البقال (س) الشراء بالحنطة لا يصح ما لم يبين انها جيدة او وسطا وروية (عن) بعثك عبدي

بمنافع دارك سنة لا يجوز (ظن) هل انبيع في حق العبد اجارة في حق الدار وانه جائز (تج)
 باع مبيعه باربعين فاحل خمسة وثلثين واشترى بالخمسة الباقية من المشتري شيئا محقرا قيمته
 قليلة ثم تبين بطلان البيع اورد ما المشتري بعيب او شرط او خيار ليس له ان يطلب الخمسة التي
 باع ذلك الشيء بها ووافقه غيره فيه * باب فيما يتعلق بالفوس والعدليات والداراهم المغشوشة
 في المبايعات * (سمر شه نفع) اشترى فلوسا وهي من دية فقبل القبض صارت وزينة يتخير المشتري
 (نفع) ولو اشترى بدنانير عدليات ونقلها واخذ مكان العدليات فلوسا جاز (تج) اشترى
 فلوسا ثم تبين انها لم يكن رائحة وقت العقد فهو باطل لانه بيع الثمن وهو معدوم وان تبين انها
 كانت كاسدة قوله الرد بخلاف ظهور الرخص في سائر الاميان لان التقصير ثم من جهته حيث
 لم ير المتاع له وفي البصائر ولا كذا لك هنا (شط) اذ اغلب الصفر على الفضة في الداراهم فهي في
 حكم شيئين مختلفين صغرو فضة لا يتبع احدهما الاخر فان اشترى بهذه الداراهم فضة خالصة
 فانما يصح وان لو علم ان وزن الفضة الخالصة اكثر من وزن الفضة التي في الداراهم والا فلا ويراعى
 فيه شرائط الصرف ولو اجل بها يفسد المبيع فيهما لان في تمييز الصفر ضرر كالسيف المحلى وان اشترى
 بها ذهابا جاز كيف ما كان لكن يراعى فيه شرائط الصرف ولو بيعت بعضها ببعض جاز كيف كان لانه باع
 جنسين يجتمعان وكل الك الفضة التي قلبت قشها لكنها تتعين بالعقد ثم قال ومحمد بن الحسن اهتم
 الفضة وان قلت في رواية الجامع ولا يجعلها مغلوبة لكثرة الصفر لان الصفر امر عظاما بها وبالهدا
 لو ارادوا تمييزه يحترق الصفر الكثير حتى يتميز الفضة منه وكل الك الذهب اذا خلط بغيره
 في هذه الاقسام قال روح فتقرر بهذا كله ان الداراهم التي قلب عليها الصفر لا يجوز بيعها بذهب
 او فضة الا لا بد ان يبين فعلى هذا ما يبيعها الصيارفة من العدليات والمستوقة بدنانير ولا يوجد قبض
 البدين في الحال يبطل العقد في الكل لان فيها فضة وان قلت (سبح) لا يبطل بيع العدليات المغشوشة
 بالذهب وان افترقا لا عن قبض لما ذكر في مختصر القل وروى انها في حكم الغرور قال روح والاصح
 مانص به في (شط) ولفظ القل وروى ما اول به حكم نصاب الزكوة * باب في بيع الجنس بالجنس وما يتخلل
 منه * (سمر سني) بيع الجوزة بالغزل يجوز على وجه الاعتبار (نفع) الاصح انه لا يصح (عالم عت)

هن (ع) يجوز كيف ما كان (ظلم) لا يجوز كيف ما كان (عكس) باع دينا جاوز وزنه خمسمائة باهريسم وزنه
 ألف يجوز كرخي من أبي يوسف لا بأس بتغرل قطن بثياب قطن يدا بيد لا نهما ليسا بصور ودين ولا
 جنسين وكل لك غزل كل جنين بثيابه إذا كانت لا توزن تلك الثياب ثم قال ولا أعلم فيه خلافاً
 أصابنا (جس) مثله أنه يجوز بيع الثوب بالغزل كيف ما كان إلا ما يوزن وينقص يعني فيعود إلى أصله
 (ع) مثله (خويف عجم) بيع كسب السمسم بالسمسم إنما يجوز بالاعتبار (عجم) بيع الخبز بالزبيب
 لا يجوز كيف ما كان لأنه خبز فيه دهن (صمت م) قال أبو حنيفة رج لا بأس بالخبز قرص بقرصين
 يد ا بيد او ان تفاوتاً كبيراً (صمت) هذا نص على أن بيع الخبز بالخبز يجوز كيف ما كان عند أبي حنيفة
 وأبي يوسف ومحمد رج وعند زفر رج موزون فجواب ممر على قول زفر (عجم) وبيع الدقيق
 بالخبيص يجوز لأن الدقيق فيه صار مستهلكاً (صمت) بيع العنب بالدبس ينبغي أن يجوز كيف
 ما كان لتغيره بالتأريث ليل أن العصير من ذوات الأمثال والدبس من ذوات المقيم (ظلم) اللبن
 والحليب جنس واحد ويجوز بيع الصابون بالصابون مثلاً بمثل * باب البيع في الدمة فيريعيان *
 (ظلم) اشترى موزوناً كالد من بحنطة إلى أجل فإن بين نوعها وصفتها صح (فجع) الأصح أنه يصح (شح)
 صح أن كان الد من عينا (عكس) الأشياء التي تؤخذ من البائع على وجه الخروج كما هو العادة من
 غير بيع كالعندس والملح والزبيب ونحوها ثم اشتراها بعد ما نعد مثله * باب فيما يدخل في البيع
 من غير ذكر * (فجع) قال بائع الغاليز بعت منك هذه البقطينات بالخوارزمية وباروچ فاو ولم يدكر
 الحد جات والبطا طيح فانها قد دخل فيه في مرفقنا (سمر) لا يدخل البطاطيح (بسم) باع داراً فيها
 بيرييد دخل فيه ولو باع نصف دهلزة من شريكه أو غيره يدخل نصف الباب الخارج (سمر) اشترى
 كرم ما يدخل الثنائيل المشدودة على الأوتاد المضروبة في الأرض وكذا أصل الزراحيين المدفونة
 أصولها في الأرض من غير ذكر قال رض فعلى هذا يدخل الخوازم أي تكنجي اود وأما مبرج في
 جيار (بسم) وفي تهذيب القلانسي وفي فوائد أبي بكر محمد بن الفضل قيل لا يدخل الولد في بيع الأم
 كيف ما كان وقالوا بل يدخل الولد الوضيع في بيع المبقرة والشاة والناقة والوركة متد هما دون
 الفطيم ولا يدخل في بيع الأتال كيف ما كان فبنى الجواب على تعلق منفعة لبن الأم على الولد

(بفتح) وغيره باع ارضاً فيها تراب منقولة من ارض اخرى لا يدخل في البيع قال رض وهذا اذا كانت مجموعة شبه التل (فتح) باع ارضاً فيها مقابر صرح البيع فيها وراء المقابر (فتح) اشار الى انه يدخل ارض القبر في البيع (فجهر) بالغ اي يردى ذك في دي يارذن اود في يشييه كزريت اود في ازاتجيه وانافى مى سارخوتيه جكوندر لا يدخل في البيع الجزر والسلق الا اذا كان يراد في العرف بكل ذلك بلفظ الغاليز (فتح) ومطرح الخصائى ليس من مرافق الارض فلا يدخل في البيع بذكر المرافق * باب في البيع الموقوف * (شمر) فضولى باع مال غيره فبلغه فسكت متأهلاً فقال له ثالث هل اذنت لي في الاجازة فقال نعم فاجازة تنفذ ولو حررك راسه بنعم فلا لان تحريك الراس في حق الناطق لا يعتبر (ففتح) قال بعثت هذا العبد من فلان فقال الفضولى اشتريته لفلان لا يرجع الحقوق الى الفضولى لانه اخرج الكلام مخرج الرسالة (ط) الا حمل فيه ان من اشترى شيئاً لغيره بغير اموه كان للعاقل وان اجاز الفلان الا اذا اضاف اليه بان قال اشتريته لفلان او قبلته له او قال البائع بعته من فلان وقال الفضولى اشتريته او قبلته فحينئذ يتوقف ولا ينفذ على العاقل (ففتح) اشترى داراً في اجارة انسان فقال اخو المشتري المستاجر ان اخى اشترى الدار التي في اجارتك فقال مبارك باد هذه الاجازة (فجب) اشترى من فضولى شيئاً ودفع اليه الثمن مع علمه انه فضولى ثم هلك الثمن في يده ولم يجز المالك البيع فالثمن مضمون على الفضولى (ففتح) يرجع على الفضولى بمثل الثمن (بضم) لا يرجع عليه بشيء (ظمر) ان علم انه فضولى وقت اداء الثمن يهلك امانته ذكره في (م) قال رض وهو الاصح ولو باع جارية زوجته فقالت يدفع لنا المشتري الثمن جيد افهو اجازة (جبت) قال باعني فلان عبدك بكذا فقال ان كان كل اقل اجزته او فهو جائز جاز ان كان بكذا او بكذا اكثر من ذلك النوع ولو اجاز به من آخر بطل ومن ابن سلام لا يعتبر العلم بالثمن لانه ماض وقيل اي اذا كان مما يتغابن فيه * باب في بيع المستاجر والمرهون * (كص) والعلاء ان وغيرهم باع الراهن الرهن وقبض الثمن ثم باعه من آخر قبل الفك ثم انكده فالسابق اولى ولو اجاز المرهون البيع الثاني وسلم حاله في اولى (بفتح) باع الراهن الرهن المشاع لا ينفذ على المرهون اذا كان الرهن سابقاً على الدين فقال رض والله صحيح فان للرهن الفاسد حكم الصحيح اذا كان سابقاً على الدين في حق العتق

وكون الميرتهن احق به من سائر الغرماء بعد الموت واذا كان الدين سابقا فلا عرف في (ط) ولو
باع الراهن الرهن بعد قضاء الدين قبل قبضه ففيه خلاف (فصح) باع الدار والموجرة بغير رضا المستأجر
ثم زاد المستأجر في الاجرة وجدد العقد نفذ البيع الموقوف لان تجديد الاجرة تضمنه نفع
الاولى فنقل البيع (قبح) ادعى المشتري الفسخ على المستأجر قبل الشراء وهو ينكر والبائع
ضائب يسمع بينته على المستأجر (فصح) يسمع المستأجر البيع فقال للمشتري انها في اجارتي ولكن من
كرمك ان تتركني حتى اخذ الاجرة التي دعتها اليه فهو اجارة وينفذ البيع (فصح) آجر المستأجر
الدار من غيره ثم باعها ما لكها واجازه الثاني يظهر اجازته في حقه فليخرج من الدار وعليه اجر
تمام المدة للاول لانه لم يظهر في حقه كالمواظاة او اغلقها * باب في بيع احد الشر يكون بيع المشاع
في العمارة والشجر والزرع والنبات ونحوها وبيع العمارة دون الارض * (شهر) ارض بين رجلين
اثلثا والزرع فيها نصفان فباع صاحب الثلث نصيبه مع نصف الزرع مشاعا من اجنبي صح في
الارض دون الزرع ولو اشترى حصرا ما منتفعا مفرزا وبعض الفاليز من غير شريكه مشاعا فسل البيع
فيهما (شهر) صح في الحصر دون الفاليز قلت والظاهر انهما ارادا بالفاليز الذي لم يدرك فان
بيع نصف المدرك مشاعا جائز عندنا (شهر سبي) باع نصف الفاليز مشاعا او ان القطع يجوز (فع)
باع نصف البطاطيخ او الحدج المهوزة ونصف الملق الذي يعد في الارض مشاعا لا يصح من
غير شريكه قبل الادراك (ط) مبطخة بينهما باع احدهما نصيبه من انسان من غير ارض لا يجوز
(شهر) يجوز بغير رضا صاحبه (فصح) ولو اجازة الشريك له ان لا يرخصي بعد ذلك (فع عك) فاليز
مشارك بين صاحب الارض والحراث فباع صاحب الارض نصيبه من الحراث صح (حرم) مثله
(ب) هو فاسد ولو باع الحراث نصيبه من صاحب الارض يصح (فع شهر) يبيع نصف الزرع مشاعا
من غيره قبل ان يدرك لا يجوز الا بغير رضا صاحبه وقال ابو بكر محمد بن الفضل لا يجوز وان رخصي
صاحبه (نجيب) الشجر كالزرع في ذلك وكل اشوي نصفها طارضة جائز وبغير ارض لا يجوز
من غير شريكه والظاهر في العائط جوازها (حرم ط) اشترى عارض ارضها فاشرك في الارض
فوالزرع جاز ولو اشرك في الزرع وحده لم يجوز (شهر فع) ثوب بينهما فباعه احدهما بغير ارض

شريكه ولم يحزه لزم في نصيبه المباح (ن) مثله في العبد (فج) باع احد الشريكين نصف الحصر مشاعا من غير شريكه وسلم ثم باع شريكه نصفه منه ايضا صح الثاني وانقلب الاول جائزا (شمر) لا ينقلب جائزا (فك) عمارة مشتركة بينهما باع احد هما ونصولي جميع العمارة يتوقف البيع على اجازة شريكه فاذا لم يحز نفسه البيع كاجازة احد الشريكين الدار المشتركة (فج) مثله في بيع العمارة المشتركة (كج) باع نصف عمارة ضيعة مشاعا ورقبة للوالي صح قال روح وعند الشافعي روح يجوز بيع نصف العمارة مشاعا وبه كان يفتى (قح عجم) من غير تفصيل (شب) مثله بخلاف بيع نصف الزرع مشاعا لان العمارة للمبايعين ورقبة ولا كذلك الزرع قال روح فالحاصل ان في جواز بيع نصف العمارة مشاعا اختلاف الروايات من المباح والجواز وفق واصح (يب) في ارضه اشجار وجوسق فباع نصفها مشاعا لم يحز كالزرع ولو باع نصف كلها جاز ولو باع نصف خشبة مقطوعة او نصف عمارة او ميتة مشاعا جاز وان كان في قسمتها ضرر بين (ص) زرع بين ثلثة باع احد هم نصيبه من احد هم لم يحز ولو باعه منها جاز (طع) باع نصف اشجار مشاعا بلغت او ان قطعها جاز والا فلا (فع شب) بنيا في ارض لجوارق ما فيها غصبا فباع احد هما نصيبه جاز لان القلع مستحق عليهما (بج) دارا وارض لرجلين بينهما مقسومة لكل واحد منهما نصف بعينه غير مشاع باع احد هما نصفها ولم يكره معينا ولا مشاعا ينقل في نصف نصفه ويتوقف في نصف نصف شريكه * باب فيما يتعلق ببيع الاشجار والثمار والاغصان والاوراق والمبطن والزرع * (فج حصر) اشترى شجرة ولم يبين موضع القطع يجوز وتقطع من وجه الارض (ن) له ان يقلعها من اصلها الا اذا وجد دلالة واضحة انه يريد ما ظهر منها (فج ص) اشترى معلقة قد ثبت يقطينها بجوز وما تحدث بعه من المطاطيح فعلى ملكه لادن بالشراء ملك اصلها وهو المقتطع وللبيع ان يامره بالقطع الا اذا استأجر المشتري ارضه او احتال فيستأذن بالتروك ويقول له متى رجعت من هذا الاذن كان ما دونه في تروك هذا المقتطع او الثمار والزرع له الوقت المذكور باذن جديك في المقتطع واستيجار الاشجار والزرع جاز (ظمر) مثله في شروطه (ن) مثله ثم قال وفيه جملة اخروعة هي ان يخله مشتري الثمار والاشجار من المباح معاملة المملوكة على ان المباح من ثمرها حزم والمشتري الذي من ثمره فيكون الملك للمباح ولا يتمكن من ثمرها

هو عاة للفقير (فتح) اراد بيع الفاليز فباع منه بثمانية بطا طبع معينة و اياها الفاليز ولو رجع في الاباحة
 لا ينفسح بيع البطا طبع بخلاف مسألة انفساخ الاجارة في الد هليز اذ اقصى الواهب الدين قبل
 انقضاء مدة الاجارة ومسئلة سقوط ما بقي من حصة المراجعة اذ اخل رب الدين راس المال قبل
 حلول الاجل (عمد) اشترى عصا على شجرة بجوز ولو اشترى بقلبي معلقة لا يجوز (جس) اشترى
 ذراعا من خشبة او ثوب من جانب معلوم لا يجوز ولو قطعه وسلمه لم يجز ايضا الا ان يقبله (ط)
 وعن ابي يوسف راج انه جائز وعن محمد راج انه فاسد ولو كان لوطع وسلم فليس للمشتري ان يمنع
 من اخذه (جس) وعلى هذا الوبا ع غصنا من شجرة من موضع معلوم لم يجز ونص في (ط) على جواز بيع
 الاغصان من موضع معلوم حتى لو اشترى الاوراق باغصانها وكان موضع قطعها معلوما ومضى وقتها
 ليس للمشتري ان يسترد الثمن (فتح) اشترى اوراق التوت ولم يبين موضع القطع لكنه معلوم عرفا
 صح ولو ترك الاغصان فله ان يقطعها في السنة الثانية ولو تركها مدة ثم اراد قطعها فله ذلك ان
 لم يضردك بالشجرة ولو اراد شري الاوراق فعين اشجارها ثم قال بالغ امين يارنج اي توتن فاوكد
 فقال بعث فهو على الاوراق دون الاشجار لانه المفهوم عرفا لو باع اوراق توت لم تقطع قبله بستة
 محوز وبسنتين لا يجوز لانه يشتبه موضع قطعه عرفا (جس) باع اوراق التوت دون ثمر التوت صح وفي
 الفتاوى الظهيرية اشترى رطبة من البقول او ثناء او شيئا ينمو ساعة فساعة لا يجوز كبيع الصوف وبيع
 قوائم الخراف يجوز وان كانت ينمو لان نموها من الا على بخلاف الرطاب الاكراث للتعامل وما لا
 تعامل فيه لا يجوز وفي شرح المحمادي بيع اللبن في الضرع والصوف على ظهر الغنم لا يجوز لانها
 تزيد ساعة فساعة وشراء الزرع والغرس وقوائم الخراف يجوز لانها تنمو من اعلاها حتى لو ربا
 خيطاني وسط الشجرة يبقى مكانه وان علت الشجرة بخلاف الصوف باب فيها يجوز بيعه وما لا يجوز
 (بفتح ظم) اشترى ثورا او فرسا من حفز لاستيناس الصبي لا يبيع ولا قيمة له ولا يضمن مثله
 (ظمت) صح ويضمن مثله (فتح) يجوز بيع خرو الحمام ان كان كثير او هبته (بفتح) ادنى القيمة التي يشترط
 لجوز البيع طس ولو كانت حصى خبز لا يجوز (فتح) اشترى البروات التي يكتبها الديوان على
 الحمام لا يبيع فليل له ايمه بخار يجوز وبيع خطوط الائمة قال لان ما في الخروف قائم ثمة ولا كذلك

هذا (فع ث) يجوز بيع الحيات اذا اطلق يجمع بها لادوية (ط) ولا يجوز بيع الهوام كالحيّة والغاريق
والوزغة والضفادع والصلصات والقمل وكل ما لا يستفاد به ولا يجلد به او يبيع من السمك من دواب
المهر ان كان له ثمن في المقتور وحلود الخروف نحوها يجوز بيعها كالفجل وهو السرطان وجبل الماء وقيل
يجوز بيعه لا ميتا والحسن اطلق الجوز (شمن) حفر موضعها من البعد ثم باع تلك الصغيرة او آخر
لم يجمع لا الا اذا يملك من المعدن ما يخرج وبها غلها وما بقي فيه بقي على الاباحة قال روح هذا رواية
هي واحدة بلغت من بعض المفسرين الجازفين انه يقضى فيمن حفر في جبل ارض بخير حفرها يتخذ منه
الفجل ورثم مات وتحت هير منه قلور ايان ثورثة الحافر المنع تاب الله عليه وعلمنا وهذا وايضا
والصواب انه ليس لهم المانع لان الحجر الباقي وان ظهر فحفره لكنه بقي على اصل الاباحة (ط) شرط جواز
البيع كون المبيع قائما معلوما مقدورا للتسليم وقيامه بالمنفعة وامكان الافتقار للحال ليس بشرط وفي
الاجازة شرط حتى جائز بيع المهر والحش والطفل والسبعة ولم يجوز اجازتها * باب جهالة المبيع
والثمن وعدم اضافة العقل الى ملكه * (مك) له عليه نصف دينار ويظن المديون انه ثلثاد ينار
فباع منه شيئا بما عليه لا يجوز الا اذا علمه بذلك في المجلس (يث شمر) باع حنطة قد را معلوما
ولم يبيعها الا بالاشارة ولا بالوصف لا يجمع (شمر) خفاف قطع خفا من جلد لرجل حريف له وبقي
شمن الجلد قطع فاستأمرها الخفاف منه فقال صاحب الجلد لا اعرفها ولكن بعثت منك ما بقي منه وهو
في يدك بكل اقبال اشتريت مع (ط) يبيع ما لم يعلم البائع والمشتري مقداره يجوز اذا لم يجمع فيه
الى التسليم والتسلم كمن اقران في يده متاع فلان غضب او دية ثم اشتراه المقر من المقر له جاز
وان لم يعرفه مقداره (شخص) قال لغيره يعني ما في يدي بكل اقباعه ولم يعلم البائع به فلذا هو جوهو
للبيع جاز ان ابر القاسم رجل قال لغيره لك في يدي عرض خوره في شعبة كل الا تساو عشيأ فبعها
من بستانه قراهم فباعها ولم يعرفها البائع وهي تصاوي اكثر من ذلك فالمبيع جائز (سبح) اشتري
من البقولي عشرة اضاء من الجوز من يوزله كثيره كعشرة اقفنة من الحنطة لان الحاجة لا تحرم
فيه ولو قال على ان اختار منها لم يجمع (شمر) قيل له اشتريت منك القدر من من هذه الحنطة فوزنت
في ٣٥ من حنطتها فبقي من الجوز من يوزله كثيره كعشرة اقفنة من الحنطة (شخص) مع في الموهود

والاتفاق وكل الى تعدديات المتقاربة انما الخلاف في العدديات المتفاوتة اذا وجد ما انقص
 عند ابن حنيفة ربح فسد العقد في كله وان سمي كل واحد منها ثمانا وعندهما يجوز ويتخير
 المشتري (علك) بعت منك من الحنطة التي في بيتي مائتي من فاذا هي مائة لم يصح في الموجود (بصح)
 يجوز كمن اشترى خمسة اثواب لكل ثوب بدرهم فاذا هي اربعة قل ربح جواب (علك) مستقيم على
 رواية قاضي الحرمين عن ابن حنيفة ربح في مسئلة الثياب واختيار الحلواني انه يفصله في الكل وعن ابن بكر
 محمد بن الفضل باع شعير الله ولم يصف البيع اليه ولا وصفه قال بيع جائز لانه باع ما يملك ولو لم يكن
 في ملكه مقدارا ما باع بطل في كله لانه باع ما يملك وما لا يملك (فب) باع كرا من حنطة ان لم يكن
 في ملكه بطل وان كان بعضه في ملكه بطل في المعدوم وفسد في الموجود وان كانت في ملكه بكنم
 من ثوبين او في موضعين لا يجوز وان كانت من نوع واحد في موضع واحد لكنه لم يصف البيع
 اليها بل قال بعت منك كل امان من الحنطة جاز واذا علم المشتري مكانها بخير ان شاء واخذها بلك
 الثمن في ذلك المكان وان شاء ترك وعن ابن يونس ربح نحوه (ع) بعتك جارية بكذا ومنك جارية
 قال بيع عليها ولو كانت اكثر من واحدة فسد الا ان يسمى بيضاء ولا يبيضاء منك غير ما (فج حمت)
 لا يجوز حتى يقول جارية لي في هذا البيت او اشترينها من فلان ومن محمد ربح مثله (بصح) بعتك
 عبد الى نفيه اختلاف والاصح انه لا يجوز البيع (شبه) فيه اختلاف المشايخ والروايتين من محمد ربح
 ولو قال عبد الى في مكان كذا اجاز (ن) بعت منك جميع ما في هذا البيت والمشتري يعلم ما فيه جاز
 وان لم يعلم لم يجز عندهما ويجوز عند ابو يوسف ولو قال بعت منك جميع ما في هذه القرية من
 متاع لم يجز عندهم وانما جازوا اذا كان في صندوقه * باب في البيع يجمع فيه بين ما يصح العقد
 عليه وبين ما لا يصح * (وب) اشترى مشري بيضات فوجد احدتها مزرعة لا قيمة لها او مشري بطيخا
 واحدتها نامع لا قيمة لها فسد البيع في الكل لانه اشترى ما لا وغيروا ما بخلاف التراب في الصوب
 لانه لا يضاق العقل اليه * باب في بيع الاشياء المتصلة وما فيها استثناء * (شبه) يجوز بيع الحنطة
 في منبلاها مكانة او مزارعة وان لم يشتد الصوب بعد (ظير) دفع اليه غزلا لينسج له عمامة من حداة
 فتمسها ثم انشأ منه الابن يسمي الذي فجع فيه جاز (بصح) اشترى لراول البائع فيها حب لا يمكن اخراجه

محمودية أو ثلثي دينار ووسط وج نصاب ودية قال بجري على المواضعة ولا تبقى إلا زيادة دينا عليهم
 * باب فيما يتعلق ببيع الوفاء الغتوى على أن البيع إذا اطلق ولم يشترط فيه الوفاء إلا أن المشتري وكل
 بعد العقد وكذا يفسد مع البائع عند أداء مثل الثمن فهو بيع بات لا رهن إذا كان البيع بمثل الثمن
 أو بغبن يسير وإن كان بغبن فاحش فهو رهن لكن شرط (فتح) شرطا حسنا وهو أن يعلم البائع بالغبن
 وقت البيع فاما إذا اطلق وقت البيع بعشرين أن قيمته مشروون وهو مساو وأربعين فهو بيع بات لا نأ
 إنما نجعل البيع بنقصان فاحش رهنًا بظاهر حاله أنه لا يقصد البيع البات مع علمه بالغبن الفاحش
 فاما إذا لم يعلم به فظاهر حاله لا ينفي ذلك وقال (بفتح) والبيع وإن كان بثمن المثل لكن وضع المشتري
 على أصل المال ربحا كمن وضع على مائة دينار عشرين ربحا ثم اشترى منه مائة ومشرين وأنه
 ثمن مثلها فهو رهن لا بيع بات قال رح هذا بمحض من المشائخ والصدور فلم ينكروا عليه أحد
 وكل إذا لم يوكل بأقالة البيع لكن عهد إلى البائع بعد البيع المطلق أنه إن أوفى مثل ثمنه فإنه يفسخ
 معه البيع فهو على هذا التفصيل إن كان بغبن فاحش فرهن وإلا فعقد جري على قوله صلى الله عليه
 وسلم رحم الله امرؤا قال ناد ما بيعته وساعده المفتون فيه (فتح) لو باع عمارة له في أرض وقف
 بنقصان فاحش فهو رهن فاسد * باب البيع الفاسد وأحكامه * (ش) التوكيل بالشراء القاصد
 صحيح كالتوكيل بالشراء إلى الحصاد والد يأمس وقبض الوكيل للموكل فيصير مضمونا عليه بالقيمة
 (جفت) لو قبض نصف الثمن ثم اشترى النصف باقل من نصف الثمن لم يجوز وكذا لو أحال البائع على
 المشتري (شمر فح) اشترى جارية شراء فاسد فزوجها بالبائع أياه قبض القبض يصح (حك) فهو (شمر)
 باعها بالف نصفه نقل ونصفه إلى رجوعه عن دهستان فهو فاسد (بفتح) تبرع إنسان بأداء بعض
 ثمن المبيع إلى البائع ثم قبضه ثم تبين أن البيع كان فاسدا ليس للمشتري أن يحسب على البائع ما تبرع
 به المتبرع من القيمة ولو قبض الثمن في البيع القاصد ملكه (ظمت) قبض الكرم من في البيع القاصد
 بأمرو وقطعه ثم أودعه الباقي فملك في يده هلك منه (بفتح) وعلى المشتري نقصان القطع (فتح) اشترى
 من قصاب مسوك الشيا ومائة بخصمته دنانير شواء فاسدا ثم تواضعا أن يأخذ كل مسك بحساب ذلك
 بنقلب جائز أو لا لا يشترى شيئا من القاصد ثم مات أحدهما فليرثه الباقي (بفتح) مثله (فتح)

كالبيع بالخمر أو الخنزير فإنه يملك المبيع بالقبض وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله لو باعه
 وسكت عن الثمن لأنه يجب القيمة بخلاف ما لو باعه بغير ثمن والثاني ما ليس لثمن له قيمة كالبيع
 بالمينة والعام والريح أو بغير ثمن فهو لا يملك بالقبض والثالث إذا كان الفساد من قبل الشروط
 لا من جهة المبيع وبذلك له أو كان لجهالة ثمن له قيمة فهو أيضا يملك بالقبض قال رحمهم الله وقد جعل الكرخي
 في مختصره البيع بالمدبر والمكاتب وأم الولود كالبيع بالخمر والخنزير في أنه يملك بالقبض (شرح
 حك) المبيع بالمينة والدم لا يملك بالقبض في الروايات كلها ولا يضمن أيضا في رواية (حك)
 كالأمانات وفي السير الكبير يضمن لأنه قبضه لنفسه فشابه الغصب (فتح حص) لا يضمن في روايته
 الحسن عن أبي حنيفة رحمهم الله وروى ابن سماعة أنه يضمن (شص) لا يضمن عند أبي حنيفة رحمهم الله
 خلا فهما (سج شص) الصحيح ما ذكر في السير الكبير (حص) الكرخي اشترى مدبرة أو مكاتبة
 أو أم ولد فقبضها وما تمت لم يضمن عند أبي حنيفة وروى رحمهم الله باب في الشروط
المفسدة للبيع (قع) بعث منك هذا الحمار على أنك ما لم تجاوز به هذا النهر فرددته علي أقبله منك
 والا فلا يصح وكذا إذا قال ما لم تجاوز به إلى الغد لأنه تعليق خيار الشرط بشرط فلا يصح (عتمج
 أبيك بقرتي بالغ بي شرط كاسمي فامد ان هفرنج فقال نعم ثم باعها لا يصح بعد الشرط (سج) اشتراة
 على ان يؤدى الثمن من بيعه فهو فاسد ان شرطه في البيع ولو اشترى بطيخة على انها حلوة أو شاة
 على انها تحلب كل اوزيتا أو سمسم على ان فيه كل امنامن الدهن أو اوزا خاما على انه يخرج الارز
 الابيض من المائة كذا امنا وشاة أو ثورا حيا على ان فيه كل امقامن اللحم فسد البيع في الكل لعدم
 معرفته قبل العمل وعجز البائع عن الوفاء به (*) باب البيع بشرط الكيل والوزن والزرع واحكامها
 (شم) اشترى مكيلة مكالة وكاله لنفسه فزاد زيادة يجب ردها فعزلها جاز له التصرف في الباقي
 ولو هلك ينبغي ان يضمن كالمقبوض على هوم الشراء ولو اشترى مكيلة مائة فقال البائع خذها فانها
 مائة فاخذها وكاله لنفسه فكانت مائة ينبغي ان يكتفى به ولو قال له زن لي حنطة بل يناروا السعر
 خمسون مثنا بل ينار فوزن فاعطاه الذي يناروا خذ الحنطة ولم يتلفظا بالبيع فهو بيع موازنة لا مجازفة
 فيجب الوزن على المشتري ثانيا ولا يحتاج في بيع التعاطي في الموزونات إلى وزن المشتري ثانيا

وان صار يباع بالقبض بعد الوزن (طس) مثله (بمح) مثله (وسب) شاع سعر اللحم والخبز بمطالع
اهل البلد على وجه لا يتفاوت فقال رجل لا خوامطني خبز ابد رهم او لحما بد رهم فاعطاه اقل مما
شاع ولم يعلم به المشتري فله ان يرجع لخدمة النقصان من الثمن دون الخبز واللحم ان كان المشتري
من اهلها وكذا الغريب يرجع في الخبز دون اللحم لان سعر الخبز اشهر من سعر اللحم وانما لا يرجع
بنقصان المتاع في مثله لان البيع فيه انما ينقل بالتعاطي فانما يدخل في البيع ما وقع عليه القبض
(بمح) يشتري من الخباز خبزا كذا امنا فيزنه وكفة سنجات ميزانه في در بنك فلا يراه المشتري او
من البياع كذا امنا فيزنه في حانوته ثم يخرج به اليه موزونا لا يجب عليه اعادة الوزن وكذا اذا
لم يعرف عدل سنجاته قال روح يعرف بهذا انه اذا عرف المشتري وزن السنجات وراها ان يكتفى
بذلك خلاف ما دل عليه ظاهر نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام حتى يجري فيه صاعان
صاع البائع وصاع المشتري (فع عك حم ص) انه يكتفى بوزن البائع بحضرة المشتري (قب)
اشترى عشرة اثواب معينة على ان خمسة منها خمسة اذرع وخمسة منها عشرة اذرع جاز
(جس) واذا باع قبل اكيل فباع الثاني جاز وعمن المشتري قال روح فقوله وضمن دليل على
ان يبعه قبل الكيل فاصل (حم) اشترى شيئا فوجد ازيد يدفع الزيادة الى البائع والباقي حلال
له في المثليات وفي ذوات القيم لا يحل حتى يشتري منه الباقي الا اذا كانت تلك الزيادة مما لا يجري
فيها الضمة فيمنزل يعدر وهكذا في مختصر القدوري (ن) ابن سماعة عن محمد روح اشترى جرابا
على ان فيه مشريين ثوبا فوجد ما احدى وعشرين وغاب البائع فاستحسن ان يعزل ثوبا من ذلك
ويستعمل البقية * باب في بيع الشيم على انه كذا او كان بخلافه * (شم رفع) قال اشترى منك هذا
البقرة على انها ذات لبن وقال البائع انا ابيعها كذا لك ثم باشر العقد مرسلا من غير شرط ثم وجدها
بخلاف ذلك ليس له الرد (شم شه فع يث) وعمر الاديبي اشترى حنطة على انها بيعية
للبدن فزرعها ونبت فيان انها خريفية وفات منه فائقة الارض فليس له الاتفاوت ما بين الربيعي
والخريفى في القيمة وقت البدن (عك) الجواب فيه كالجواب فيما اذا استوفى دينه ذراهم فانفقها ثم علم
زيادتها لم يرجع بشيء منه وعنده انى يوصف روح يرد مثل الزبوف ويرجع بالحياد كذا اهلا

ثم قال (عكس) وعندى فيما اجتهد ان يجتمع على البائع ما انفق المشتري حتى زرعها وماتت زرعها
المشتري لان ارضه بقيت فارغة كل السنة قال روح وكلاهما مخالف لما مر من اخوة المفتين واعيانهم
الاعتماد (حط) اشترى بذو بطيخ على انه شتوي فوجد بعد البذر صيفيا فالبيع باطل (بم) ^{بم}
وعلى هذا ايدى السوهائى مع كشته او سبخر خط قال روح وعلى هذا بالغ يار شميم او ذاخر بورغون
او ديار اخمان اجناس مختلفة وكذا بذو القنبيط الطويل والمكور فاذا اشتراه منها على انه كذا
فكان غيره فالبيع باطل فعلى البائع رد الثمن وعلى المشتري رد مثل ذلك البذر (بم) ولو وجدها
مختلطة يرد حصة ما لم يكن على شرطه (ظم) انها انواع لا اجناس بخلاف بذو البطيخ مع بذو
الخيار او بذو الخيار مع بذو القثا (ود) اشترى بذو الفيلق على انها مروزية فلما خرج الدود ظهر
انها غير ما فعلى البائع رد الثمن وعلى المشتري رد مثله لفساد العقل لانه باع ما ليس عنده (بم) ^{بم}
اشترى جارية على انها غير بالغه فوجدها تحيض فله الرد (جست خع) لم يعمل الشرط (بم) ^{بم}
زاد يجيات بخارا على ان كل واحد منها ستة عشر ذراعا فبلغها بغدا فاذا هو ثلثة عشرية
فرجع بها ليردها وهلك في الطريق لا يرجع بالنقصان (فمخ) يرجع بنقصان الزرع (فنب) يرجع
بنقصان القية (ط) هذا ظاهر المذهب وروى الحسن عن ابي حنيفة روح انه لا يرجع (بم) ^{بم}
يرود على ان كلا منها ستة عشر ذراعا فباع احد لها ثم ذرع البقية فاذا هي خمس عشرية فله رد البقية
(شع ن) ابو القاسم اشتراها على انها بكر فلما اخذ في وطئها علم انها ثيب فان زائلها بلا لبس فله
الرد والالزمت (ص ط) والوطئ يمنع الرد وهو المذهب (بم) ^{بم}
وليسه حتى دفس فغسله فاذا هو من قطن فله ان يرجع بفضل ما بينهما غير مقطوع ولو اشترى سويقا
على انه ملوث بمن من الصمن او صابونا على انه جعل فيه كل امنا من الدهن او قميصا على انه من
هشيرة اذ ذرع فظهر انها كانت اقل والمشتري ينظر اليه وقت الشراء فلا خيار له (عكس) ^{عكس}
خشبة على انها دلبة فاذا هو خلاف فله الرد (بم) ^{بم}
خوارزمية لا يصح اصلا لان اختلاف الاجناس يحصل باختلاف البلد ان والصنعة وان التحل الاصل
في التفت هذا اقوال الفقهاء ان اختلاف الاجناس يحصل بمجرد اختلاف البلد ان والصنعة

قال زنديجي البخاري مع الخوارزمي جئسان (شص) ان اختلاف الجنسين لا يتحقق بهذا القدر
 ما لم يتبدل الاسم والمقصود كالقوهي مع المروى والهروى فعلى هذا في المحبسة الشهر ستانية
 والزند يجي البخاري اذا ظهر خوارزميا صحيح للبيع وله الرد (بم) اشترى عمامة طباها شهر ستانية
 فاذا هي سمرقندية فالبيع باطل (خج) مثله * باب في ظهور الغلط في قدر المبيع او الثمن بعد
 ما وقع القرار بينهما على حساب آخر * (فع خو) عد انكوا غلظتها اربعة وعشرين واخبر البائع به ثم
 اضاف العقد الى عينها ولم يذكر العد ثم ازدادت على ما ظنه فهي حلال للمشتري في فتاوى صاهل
 ساومه الحنطة كل قفيز بثمن معين وحاسبوا فبلغ ستمائة درهم فغلطوا وحاسبوا المشتري بخمسمائة
 درهم وباعوها منه بخمسمائة ثم ظهر ان فيه غلطا لا يلزمه الا خمسمائة (بم) اقرز القصاب اربع
 شياه فقال بائعها هي بخمسة كل واحد دينار وربع فذهب القصاب فجاء باربعة دنانير فقال للبائع هل
 بعت هذه بهذا القدر والبائع يعتقد انها خمسة قال نعم صح البيع قال روح وهذا الشارة الى انه يصح
 باربعة ولا يعتبر ما سبق ان كل واحد دينار وربع * باب خيار الشرط * (بم) اذا كان الخيار
 للبائع فله ان يطالب المشتري بالثمن ولو اخذه لا يسقط خياره (ط) ولو اخذ بالالف من المشتري
 مائة دينار فهو امضاء للبيع وكذا لو ابرأ المشتري صح وهو اجازة وكذا لو اشترى منه بالثمن الذي
 على المشتري شيئا او ساومه ولو اشترى بالثمن من غيره لم يصح ولزم العقد (بم) اختلاف في شرط
 الخيار واقاما البينة فبينة مدعى الخيار اولى والمشتري في خيار الشرط للمشتري بعد الفسخ مضمون
 عليه بالثمن كالرهن وفي خيار البائع بعد الفسخ مضمون عليه بالقيمة والرد بخيار الروية والرد
 بالحيث بقضاء نظير الرد بخيار الشرط للمشتري * باب خيار الروية * (قب) اشترى قوصرة سكر لم يره
 ثم اخرجته من القوصرة وغربله فلم يعجبه هقط خياره (بم) فصح خياره باق (بم) اشترى قطننا بكر مينة
 وحملها الى سمرقند ثم رآه ليس له ان يرد به بخيار روية او عيب بل يرد به عليه في موضع العقل
 (ط) عن محمد مثله قال روح وهو ازيد اذ تقيته بالحمل او انتقصت (بم) اشترى ارضا فيها
 دار ورياط ورأى الارض دون الدار والرياط فله رد هما بخيار روية وان دخل في البيع تبعا
 (كص) سرفع مثله (فع) ولو كان له خيار روية في دار فراها ولم يرضها وامسكها زما نافلة الرد ما لم

يتصرف فيها (ظمر) اشترى ما يلاقى فلا يلهو ولم يره سقط خياره * باب في العيوب * (فمخ) اشترى
 ثورا فابق من قرية المشتري الى قرية البائع لا يكون عيبا وني الغلام عيب (بم) هو عيب في الثور كخلع
 الرس من عيب فهد الولي (فمب) ان دام على ذلك فعيب اما المرتان والثالث فلا قال روح وجواب
 (بم) احسن (بمخ) ابق العيب من المشتري الى بائعه ولم يختلف عنده لا يكون عيبا (ظمر) الذين
 على العبد عيب الا اذا كان يسير الا بعد مثله نقصا فانيه (فمخ) اشترى المحصرم ونزل الكرم وجف العنب
 فليس بعيب فيه (بمخ) اشترى رحي فكان بالبحر مند امر يك فليس بعيب (شم) وترك الصلوة في
 المعبد لا يوجب الرد (بمخ) اشترى معبلا لا يسعها الرجل مع اللفافة ويسعها بدونها فله الرد اذا
 اشترها للمبسة (ظمت) اشترى خبزا على انه مطبوخ بالماء الغرات ثم علم انه بخلافه فله الرد وكذا
 اذا لم ينل كراغظ الشرط (بمخ) اذا لم يشترط لا يرد (بم) اشترى حمارا ذكر ايعلوه الحمور وباتوفه
 في دبره قال وقعت هذه المسئلة ببخار فلم يستقر فيها جواب الائمة وقال عبد الملك النسفي ان
 طلوع فعيب والا فلا وقيل عيب (فمب) سمعت بعضهم لو اشترى عبد يعمل به عمل قوم لوط فان كان
 مجانا فهو عيب لانه دليل الابنة وان كان باجرا فلا بخلاف التجارية فانه يكون عيبا كيف ما كان لانه
 يفسل الفراش قال روح اشترى دارا ولها مسيل ماء الى ساحة الغير ثم ظهر انه بغير حق ولم يعلم وقت
 الشراء انه بغير حق فله الرد وان شاء امسكها ورجع بنقصانه (ط) مثله ولو كان للدار كنيف شارع
 في الطريق او ظلة شارعة فامر القاضى برفعه بخصومة اهله لم يرد الدار لانه ليس من حقوقها الواجبة
 ولو كان لها باب في الطريق الا عظم وباب في سكة غير نافذة اقام اهلهابينة انهم اعاروا والبائع
 هذا الطريق فامر القاضى بسده بخير المشتري ان شاء رده وان شاء رجع بنقصان ذلك الطريق
 والتخيير ههنا بخلاف سائر العيوب (بم) اشترى حائوتا فوجد بعد القبض على بابها مكتوبا وقف على
 مسجد كذا لا يرد له اليه لانه علامة لا تبني عليها الاحكام (بم) اشترى ارضا فظهر انها مشؤمة
 ينمغي ان يتمكن من الرد لان الناس لا يرغبون فيها (فمخ) اشترى حمارا لا ينهق فهو عيب ولو
 اشترى جبة عتائية فوجدها بالخ زور جيا دك فله الرد (فمخ) ولو وجد التجارية تعيى في كل
 ستة اشهر مودة فله الرد (ظمر) ولو كانت مغنية فله الرد * باب فيما يمنع الرد بالعيوب * (فمب فمخ)

اشترى كرمًا بثمنه وذكر الثمر وأكل منها ثم وجد بالكرم عيبًا فله ان يرد الكرم (بم) مثله (فج) صلم بالعيب القدر بعد ما تعيب عنده فرجع بالنقصان ثم زال العيب البعد فله ان يرد المعيب مع النقصان (بم) مثله (فج) ظم ليس له الرد ومال (ص) الي انه يرد اذا كان بدل النقصان قائما والا فلا (فج) اراد رده بالعيب فاشترى البائع منه العيب بدل ينار لا يصح وله الرد (شم) باع ثوبا واخذ بثمنه طارئة فقبضها وجعلها قطعاً ثم ظهر زيا فتها سقط الرد (كص) اشترى حديد اليتخ من منه آلات التجارين وجعله في الكور ليحرقه بالنار فوجد به عيباً ولا يصلح لتلك الآلات يرجع بالنقصان ولا يرد (بم) اشترى سنجاباً وجلود الثعالب قبلها للذبح فظهر بها عيب يرجع بالنقصان كالمو اشترى ابريسماً وبه فظهر عيبه (ط) مثله (فب) ولورده عليه بعد القبض لفساد البيع ثم وجد به عيباً قد يما فله ان يرد به على بائعه (فم) اشترى حماراً ووجد به عيباً قد يما فاراد الرد فصولح بينهما بدل ينار واخذ ثم وجد به عيباً آخر قد يما فله ان يرد به مع الدينار (بم) يرجع بنقصان العيب وعنه يرد ولو اشترى عبد في عينه بياض فسال بائعه عنه فقال انه من الضرب ويحول الى عشرة ايام ومضت العشرة ولم يزل لا يرد (فب) اشترى غلاماً بركبته ورم فقال انه حديث اصابه من الضربة فاشترى على ذلك ثم ظهر انه قد يم ليس له رده بخلاف ما اشترى وبه حمى فقال البائع انها غيب فاذا هي ربيع او على العكس فانه يرد (ط ظم) اشترى فرساً فظهر برجله قرحة هي اثر الخنام وقال البائع هي قرحة اخرى فاشترى على ذلك ثم ظهر انه كان اثر الخنام ليس له الرد كمسئلة الورم وقد مر امثالها (ن) محمد بن سلمة رح اشترى جارية بها قرحة فنظر اليها ولم يعلم انها عيب ثم علم فله الرد (ط) والصحيح انه اذا كان عيباً بيننا لا يخفى على الناس لا يكون له الرد والا فله الرد (شم) للزيادات قبض المبيع وهو معيب ورآه لم يبطل حقه من الرد والرجوع لانه قد يرى ولا يعرف تلك الصفة وكذلك ينظر الى مكان العيب ويراه ولا يعرفه وقد يكون به ورم فيظنه سمنا او ورم فلا يعرف من اي نوع هو او يظن انها مريسير حتى يتبينه عليه فلا يبطل حقه حتى يعرف حقيقة العيب ويرضى به (بم) اشترى عبد لاقاب ثم وجده وكان لم يابق عند بائعه بل ابق عند بائع بائعه فله الرد (شم) رده بالعيب ثم قال البائع زال العيب فاشتراه ثم وجده معيباً بذلك العيب فله الرد ولو بعته الى المعوض لا يسقط حقه في الرد (بم)

اشترى زاجا بخمسة لا يرد به بالعيب بخار (م) ولو اشترى تمرا بالري لا يرد لها عليه بالعيب بالكوفة
 حتى يحملها الى الري ولو كان مكان التمر جارية فقد اشترى رح الى انها ليست نظير التمريض
 قال ارى سعر الجارية هنا وثمانه قريبا ولا مؤنة كثيرة في حملها قال رح فشوش الجواب في الجارية
 عند تقارب السعر وقلة المؤنة في حملها وجزم في التمر لانه اقل قيمة بالكوفة منها بالري فلو
 ردها لردنا قصا معيبا بعيب آخر (ثب) نثف ريش الطائر المذبوح يمنع الرد بالعيب (ص)
 اشترى سيفا على انه بالخيار ثلثة ايام فحده بالمبرد يسقط خياره وبالحجر لا يسقط (بصر) اشترى
 صبا اوبه اثر قرحة ونكس ولم يعلم به ثم عاد قرحة واخبر الجواحن ان عودها بالسبب القديم
 لم يرد ويرجع بنقصان العيب قال رح وهذا بخلاف مسئلة (ط) كانت به قرحة فانفجرت او جدرى
 فانفجر عند المشتري فله الرد لان انفجاره ليس بعيب حادث (فح) اشترى غلاما فوجد به عيبا ثم
 استعمله اياما فله الرد وفي الدابة لا لمسا محتهم في استعمال العبد دون الدابة (ط) والاستخدام
 بعد العلم بالعيب مودة لا يكون رضا ومرتين او مرة كرها يكون رضا وتفسير الاستخدام ان يامرها بحمل
 المتاع على السطح او انزاله منه او يامرها بغمر رجله او يامرها بالطبخ او بالخبز بعد ان يكون يسيرا
 فان امرها بالطبخ او بالخبز فوق العادة فهو رضا قال رح يجوز ان يجعل الاستخدام مرتين في (ط)
 دليل الرضا وكذا الاكراه عليه في المرة الاولى لانه وضع المسئلة في الجارية وفي (فح) لم يجعل دليل
 الرضا لوضعه المسئلة في الغلام فاختلف الجواب فيهما لاختلاف الوضع ظاهر الان الفنة باستخدام
 الجارية فوق الضنة باستخدام الغلام (قح) اشترى برمة جدية فقال له البائع اطبخها فان ظهر
 بها عيب اقبلها بعد الطبخ واد الثمن فطبخها فظهر بها عيب لا يرد لها بدون رضا ويرجع بنقصان
 العيب ولو علم العيب لكن لم يعلم انه قد يمتص فيه فيها تصرف الملاك ثم علم قدمه لم يرد لها ولو اشترى
 قتيلا فشمسه ثم وجد به عيبا فله الرد (شط) اشترى امة فامتغلها ثم وجد بها عيبا فيرد لها وبطبخ
 الخلة له (شط) زيادة المبيع في البيع الفاسد لا يمنع الرد والفسخ كيف ما كانت ويرد المبيع مع
 الزيادة الا اذا كانت متصلة غير متولدة منه كالصبيغ فالبائع فيه بخير ان شاء اخذه وضمن للمشتري
 ما زاد وان شاء تركه وضمنه قيمة المبيع ومثله (ط) يعتبر في اخذه رضا المشتري لان حقه فيه (شط)

الزيادة في المبيع من وجهين اما قبل القبض او بعد القبض وكل واحد منهما على اربعة اوجه
 زيادة متصلة متولدة من المبيع ومتصلة غير متولدة منه وزيادة منفصلة متولدة منه ومنفصلة غير متولدة
 منه فاما قبل القبض فالمتصلة المتولدة منه كالشجر والحسن والجمال والسمن واكتشاف النياض في العين
 والصم في الاذن لا تمنع الرد بالعيب والمتصلة التي لم يتولد منه كالصبي ولت السمن في التسويق
 والبناء في الارض يمنع الرد لان المشتري يصير قابضا باحد اثار هذه الزيادة ويرجع بحصة العيب
 واما المنفصلة المتولدة كالولد والشجر والصوف والارش والعقرو نحوها لا يمنع الرد فان شاء ردها
 جميعا او رضي بهما بجميع الثمن ولو وجد بالزيادة عيبا لا يرد ها الا اذا اوجبت نقصان في المبيع
 فله خيار الرد لنقصان المبيع ولو قبض الزيادة والاصل ثم وجد بالمبيع عيبا يرد به حصته من الثمن
 لانه صار للزيادة حصة بعد قبضها ولو وجد بها عيبا خاصة يرد بها حصتها من الثمن لما مر واما
 المنفصلة التي لم يتولد منه كالهبة والصدقة والكسب فلا يمنع الرد فاذا رده قال زيادة المشتري بغير
 ثمن عند ابي حنيفة رح ولا يطيب له وعندهما للبائع ولا يطيب له ولو قبض المبيع مع هذه الزيادة
 ووجد بالمبيع عيبا فعند ابي حنيفة رح يرد المبيع خاصة بجميع الثمن وعندهما يرد مع الزيادة
 لانها حدثت قبل القبض ولو وجد بالزيادة عيبا لا يرد ها لانه لا حصة لها من الثمن فلوردها لردده
 بغير شيء ولو هلكت الزيادة والمبيع معيب يرد خاصة بجميع الثمن بالاجماع واما الزيادة بعد
 القبض فان كانت متصلة متولدة يمنع الرد بالعيب عندهما ويرجع بنقصان العيب وعند محمد لا يمنع
 (ط) لا يمنع الرد بالعيب في ظاهر الرواية والمشتري طالب بنقصان العيب فان طلب فليس للبائع
 ان يقول انا قبله كل لك عندهما وقال محمد له ذلك (شط) ولو كانت متصلة غير متولدة منه يمنع
 الرد بالاجماع ولو كانت منفصلة متولدة منه يمنع الرد ويرجع بحصة العيب قلت ولو كانت منفصلة
 غير متولدة منه كالكسب لا يمنع الرد بالعيب ويطيب له الزيادة (شط) هذا اذا كانت الزيادة
 قائمة فاذا هلكت وفيه ثلاثة اوجه اما ان تهلك بالفساد او بفعل المشتري او بفعل الاجنبى
 فان هلكت بالفساد سماوية فانها لم تكن ردا لاصل وان هلكت بفعله بخير البائع ان شاء قبله ورد
 الثمن وان شاء رد حصة العيب وان هلكت بفعل الاجنبى لا يرد لان ضمانه كبقاء عينه ويرجع بحصة

العيب هذه حكم الزيادة واما اذا انتقص فاما ان انتقص قبل القبض او بعد وكلاهما على خمسة
وجه بفعل البائع او بفعل المشتري او بفعل الاجنبي او بفعل المعقود عليه او بآفة سماوية اما النقصان
قبل القبض بفعل البائع بخير المشتري وجد به عيبا او لان شاء تركه وان شاء اخذه وطرح من الثمن
حصة النقصان وان كان بفعل المشتري لزمه جميع الثمن وصار قابضا بالجناية ولو وجد به عيبا يرجع
بحصة العيب الا اذا اخله البائع معيبا فيسقط منه جميع الثمن وليس له ان يمسه ويطلب النقصان
ولو منعه البائع بعد جناية المشتري لاجل الثمن فللمشتري رده بالعيب ويسقط عنه الثمن الا ما نقصه
بفعله وان كان النقصان بفعل الاجنبي فالمشتري بالخيار تعيب او لا ان شاء رضى به بجميع الثمن
واتبع الجاني بارشه وان شاء تركه وسقط عنه الثمن وان كان النقصان بآفة سماوية او بفعل المعقود
عليه يرد به بجميع الثمن او ياخذ وجد به عيبا او لا ولو اخذه يطرح عنه حصة جناية المعقود عليه به
واما النقصان بعد القبض فان كان بفعله او بفعل المعقود عليه او بآفة سماوية لا يرد به بالعيب لآفة
يرده بالعيبين ويرجع بحصة العيب الا اذا رضى به البائع تاتسا وان كان بفعل البائع او الاجنبي يجب
الاش على الجاني وانه يمنع الرد ويرجع بحصة العيب من الثمن * باب الخصومة في العيب وما يمنع
الرجوع * (تج) اختلاف في كون القرحة قد يمة فشهد البصراء من الاطباء انها لا تحدث مثلها
في الملة التي قبضها المشتري منه تقبل شهادتهم ويرد (فع) اشترى سمكة فوجدها معيبة وغاب
البائع ولو انتظر حضوره تفسد فشواها وابعها ليس له ان يرجع بنقصان العيب ولا سبيل له في
دفع هذا الضرر (ظم) سئل عن مثلها في الشمس فقال لا يرجع على قول ابي حنيفة رج (شع)
اشترى دارا وجد ارضا مائل ولم يعلم به حتى سقط رجع بنقصان العيب ولو كان فزلا ففسده او غيلقا
فجعل ابريسما ثم ظهر انه كان رطبا وانتقص وزنه رجع بنقصان العيب بخلاف ما اذا باع المشتري
* باب احكام الرد بالعيب في فصل الوكيل * (بج) رد المبيع بعيب بقضاء او بغير قضاء او تقايلا ثم ظفر
البائع بعيب حدث عند المشتري فله الرد (فع خويص عسج) قابض ثورا ببقرة هامل فولدت عند
المشتري ووجد الاخر بالثور عيبا فرد به يرجع بقيمة البقرة (ن) مثله (بق) باع بعيرا فوجد المشتري
معيبا فرد فقال له البائع اذهب به وتعهده الى عشرة ايام فان برأ فلك المبيع وان هلك فمسن مالي

لا يكون رد (جمع) وانما هو الوكيل في عيب فان رده عليه بقضاء اخذه بئمنه وان نقله الى موكله
 ثمنه عليه وذکر نظيرها قبيلها فقال والوكيل هو المطالب بتسليم المبيع ان نقل ثمنه مشتريه اليه
 ولو استحق المبيع رجع بئمنه عليه وان نقله الى موكله فعليه وفي تنمة الفتاوى الصغرى باع عبد اسلمه
 ووكل رجلا بقبض ثمنه فقال الوكيل قبضته فضا ع اود نعته الى الامر ووجد الامر كله فالقول للوكيل
 مع يمينه وبرجع المشتري من الثمن فلم يوجد به عيبا ورده لا يرجع بالثمن على البائع لعدم ثبوت
 القبض في زعمه ولا على الوكيل لانه لا عقد بينهما وانما هو امين في قبض الثمن وانما يصدق في دفع
 الضمان عن نفسه قال روح وعرف به انه اذا صدق الامر الوكيل في الدفع يرجع المشتري بعد الرد
 بالعيب بالثمن الى الامر دون القابض * باب فيما اذا وجد ببعض المشتري عيبا او الصلح عن العيوب *
 (بمع) اشتري كرد او قبضها ووجد في كرده منها عيبا فله الرد وحدها الا اذا اوجب افرانها عن
 بقيتها نقضانا فيها ولو كان قرا حين فله رد المعيب وحده (بمع) باع المشتري بعد الصلح عن العيب
 ثم زال العيب في يد المشتري الثاني ليس للبائع ان يرجع على مشتريه ببدل الصلح * باب مسائل
 متفرقة في العيوب * (شمر) ساومه غلاما باثني عشر دينارا قايى وقال وهبته لك وقبضه المشتري
 ووهب له الدنانير الاثني عشر وقبضها ثم وجد الموهوب له بالعبد عيبا ليس له ان يرد (بمع) بخلافه
 فانه قال لو قال المنحصر انها بعشرة قايى البائع فقال هبها له يعنى للمشتري او قال المشتري هبها لي
 فقال البائع وهبتها لك فقال المشتري انا ايضا وهبت لك هذه العشرة او قال وهبت لك هذه بمقا
 بيلتها فهو بيع يرد بالعيب ولو قال لاخر وهبت لك هذه التجارية وقال لاخر له وانا وهبت لك هذا
 الدنانير فهو بيع اذا جلسا للمما بعة ثم قال ذلك (شمر) باع منه دخنا للبئى ووقالى ازوجه فان
 لم ينبت فاقضاه من هذا البئى وفزوع ولم ينبت فعليه ضمان النقصان لا غير (بمع) باع منه فرسا به
 جراحة وقال للمشتري لا تخف منها فان هلك بسببها فاقضاه من فاحده وهلك بسببها لا شيء
 عليه (فمع) قال البائع بعته منك معيبا بهذا العيب وقال المشتري بل سليما فالقول للمشتري
 (بمع) ينبغي ان يحكم الثمن ولو اشتري حمارا بثلاثة دنانير فذهب ثم اعطاه موضعا وراهم ثم
 رده بعد شهر بعيب وقد انقص سعر الدراهم فله ان يطالب من البائع عين الذهب وبمثله اجابه

في الاقالة اذا دفع مكان الذهب هنتطة (بم) اشترى غزلا منا فوزنه بعد ايام فنقص بان كان رطبا
فيمس فله الرد ان صدقه البائع في الرطوبة وان اختلفا فالقول للبائع لانه ينكر وجوب الرد ولو نسيج
الغزل وجعل الغيلق ابريسما ثم ظهر ذلك يرجع بالنقصان بخلاف ما اذا باعه وقد سر (ن) ابو بكر
روح باع منه ابريسما كذا منا ووزنه عليه وقبضه ثم جاء بعد مدة وقال وجدته ناقصا فان كان اقرو
بقبضه كذا منا فلا شيء له والا يسرد حصته النقصان من الثمن اذ لم يكن نقصانه للهواء ولا لتفاوت
الوزنين (بسخ) اشترى معلقة فظهر فيها زب القاضي بالغ اش ذ نجيك لا يوده ولا يرجع بنقصان
العيب لان العيب في غير المبيع وهو البطاطيخ واشجارها قلت وضرره بالامساك وهو لا يستحق
الامساك فيها (كب) اشترى دار الاقيطون ثم ظهر ان في القيطون قبرا لا يوده وان استوجش
منه لان العيب في غير المبيع (بسخ) رمدت عين الغلام المشتري فقال الكحال بالغ راج ذ نجيك
ذ اراي عالم يوده بذلك (شص) للوارث الرد بالعيب والاقالة دون الموصى له (ط جك) الموصى
له وجد بالتركة عيبا فله الرد على بائعه ان لم يكن للميت وارث والا فلا في الذ خيرة اشترى منا من
الفانيد فوجد واحدة او اثنتين منها اسود فابى له البياع ابيض بغير وزن جاز وفي الثلاث لا يجوز
لانها تدخل تحت الوزن وكذا اشترى الخبز وجد خمزا واحدا محترقا فابى له الخباز لم يحز الا بالوزن
لانه مما يدخل تحت الوزن فان لخمسة اساتير ولعشرة وزن حجر فلا يجوز فيه المجازفة قال روح وعرف
به كثير من المسائل وهو ان استبدل كل شيء بمثله في الرد بالعيب انما يجوز مجازفة اذ لم يكن
لذلك المقدار من ذلك الجنس حجر يوزن به وان كان له من جنس آخر حجر لا ترى انه جعل
الثلاثة من الفانيد موزنة وان لم يكن ذلك القدر من الخبز موزونا (بم) في المستزاد اشترى
منه عبد اثم اقرانه كان لفلان يوم البيع وصدقه المقر له واجاز البيع واخذ الثمن ثم وجد به عيبا
لا يرد على البائع لان الاقرار بالملك له يدل على سبق تملك منه باد في زمان يمكن فيه فيجعله
كانه ملكه منه ثم اقر له بناء عليه فيبطل حقه في العيب اصلا وان كذبه المقر له في الاقرار يوده بالعيب
لان بطل التملك يبطلان متضمنه وكذا الواقر له به بعد العلم بالعيب وكذا به الرد ولو تعد رد
ورجع بنقصان العيب ثم اقر وصدقه المقر له فيه لم يرجع عليه بما دفع من النقصان لاحتمال المالك

وقيل الاقرار * باب في خيار المغبون والمعتز وخيار الكم * (جم) قال لغزال لا معرفة لي بالغزل
 فأتى بغزل اشترىه فأتى رجل بغزل لهذا الغزال ولم يعلم به المشتري فجعل نفسه دلالا بينهما واشترى
 ذلك الغزل له باز يد من ثمن المثل وصرف المشتري بعضه الى حاجته ثم علم بالغبن وبما صنع فله
 رد الباقي بحصته من الثمن قال روح والصواب ان يرد الباقي ومثل ما صرف الى حاجته ويسترد
 جميع الثمن كمن اشترى بيتا مملوا من بر فاذا فيه دكان عظيم فله الرد واخذ جميع الثمن قبل اتفاق
 شيء منه وبعد يرد الباقي ومثل ما اتفق ويسترد الثمن كذا ذكره ابو يوسف ومحمد (ط) ومن
 اشترى شيئا وغبن فيه غبنا فاحشا فله ان يرد على البائع بحكم الغبن (عن) حكى عن استاذنا ان
 في المسئلة روايتان وكان يفتى بالرد وفقا للناس (بفتح) وقع البيع بغبن فاحش ذكر البصاص وهو
 ابو بكر الرازي في واقعاته ان للمشتري ان يرد وللبائع ان يسترد وهو اختيار ابي بكر الزنجري والقاضي
 الجلال (بم) اكثر روايات كتاب المضاربة انه يرد بغبن فاحش وبه يفتى (فتح) ليس له الرد والاسترداد
 وهو جواب ظاهر الرواية (قرب) وبه اتى (تج) ان غرا للمشتري البائع فله ان يسترد وكل ان غر
 البائع للمشتري له ان يرد (ط) قال البائع للمشتري قيمته كذا فاشتره ثم ظهر انها اقل فله الرد
 وان لم يقل ذلك فلا وبه اتى صدر الاسلام والزنجري والريغبوني وبه (بم بفتح) ولولم يغره
 البائع لكن غره الدلال فله الرد ابو بكر الزنجري والقاضي الجلال البخاري اشترى قيلق الا برسم
 بخارج البلد ممن لم يكن عالما بسعر البلد بغبن فاحش فللبائع ان يرجع على المشتري بالفيلق (حم)
 مثله في حق المشتري (ط) اشترى طعاما في حفرة ثم علم بحفرة فيه فله الخيار وهو خيار الكمية (ن)
 اشترى جارية بهذا الدراهم التي في هذه الخاية جازو للبائع خيار الكمية بخلاف ما اذا اشتراها
 بما في هذه الصرة ويريان الصرة فانه لا يثبت الخيار لان ما في الصرة بمراي منهما بخلاف ما في هذه
 الخاية قال روح فعرف بهذا ان الحنطة اذا لم تكن في الحفرة بل كانت في موضع يمكن الوقوف عليها
 وحرزها بوجه من الوجوه فلا خيار له (بفتح) اشترى صبرة جزر وخروج من تحتها جزر صغار
 فله الرد (نفع عك) اشترى جارية على وجهها خضيفة واسقياها من عذنها فلما غسلت وجهها
 زال ذلك الحسن فليس له الرد الا اذا ظهر عيب متركه الا سقياها من الخضيفة وهذا صحيح فقد

نص في (ط) ان القيم في الجوارى ليس بعيب * باب في بيع الاب والام والجد والوصى والقاضى
والملتقط والاخ والعم للصغير وشراؤهم وسائر تصرفاتهم له * (بم) باع الاب ملك ابنه فقال الابن
كنت بالغاجين ياعه بغير اذنى وقال الاب كنت صغيرا فالقول لابن ولو ماتت وخلفت اولادا
مغار او كبارا فباع اب الصغير شيئا من التركة قبل القسمة يصح في حصة الصغير اذا كان بمثل
القيمة (قب) باع من الصغير شيئا بمثل الثمن فاجاز القاضي نفذ وكذا الوجه البائع وصيا فاحاز
هو ينفذ (بو) وصي اشترى لليتيم من مديون اليتيم دارا بعشرين قيمتها خمسون دينارا فلما
استوفى الدين اقال بيبعه لا يجوز في نوادر ابن رستم الوصي والعبد الماذون اشترى غلاما
بالف قيمته ثلاثة آلاف ليس له ان يوده بالعيب ويوده بغير الروية والشرط قال رح في (ط) والوكيل
بالشراء كذا لك (شمع مع) نصب القاضي وصيا لليتيم ثم باع القاضي من ماله شيئا ينفذ وصيا
الحجبي لا ينفذ كما في وصى الاب قال (صبت) وهو الصواب لانه ذكر في فتاوى خردك نصب القاضي
وصيا لليتيم فهو كوصى الاب لكن الاب اذا نصبه وصيا في نوع يكون عاما بخلاف القاضي (حك)
العقبة على وصى الميت زمل من جعله القاضي وصيا من الميت ولا كذا اذا جعله امينا في امور الميت
لان وصى القاضي نائب عن الميت وامينه نائب عنه ولا عقبة عليه قلت فالقاضي محجور عن التصرف
في مال اليتيم عند وصى الميت وعند من نصبه هو وصيا عن الميت بخلاف ما اذا جعله امينا (ط)
للصبي او المعتوه اب او وصى او جد صحيح فاذا كان القاضي للصبي او المعتوه في التجارة و ابى ابوه
فاذنه جائز وان كان ولاية القاضي مؤخره عن ولاية الاب والوصى قال رح فقد نص على ان ولاية
القاضي مؤخره عن ولاية الوصى ولو باع القاضي من وصى الميت شيئا من التركة بثمن المثل
لا ينفذ لانه محجور به والقاضي لا يملك الشراء لنفسه ولو اشترى القاضي لنفسه من الوصى الذي
نصبه عن الميت جاز لما مر (شخص) بجملة نصية وصى الام فيما سوى العقار فكذلك الام اذا لم يكن
ابا او وصيه او جد صحيح فان الام ولاية الحفظ والبيع والقسمة فيما سوى العقار فكذلك النائية (حسن)
اما قسمة الاخ والام ووصيهما لا يجوز لانهم لا يملكون البيع فكذلك القسمة الا في المنقول فانهم
يملكون القسمة والبيع للنظر اذ كان الصبي في عياله ثم قال (من شئ) وهكذا الملتقط في مال الملقط

الصغير قال ربح قيد (فتح من من) في (جس) جوار بيع الام والاح والعم والمملوق وشراءهم
 للصغير بمال لا بد منه وشرطا ايضا ان يكون المباشرون يعول الصغير وينفق عليه * باب في المتواصلة
 والتولية * (يت) اشترى كرم ما فقال بالغ حاجت فيه اك او قال حاجت فيه اك بالثمن الذي
 اشتريته كرم ما فقال مكثف فهو تولية اذا اجاب في المجلس وعني به البيع والشراء وتكون لا بد من ذكر
 الثمن او علمه بالثمن * باب الاستبراء * (بم) اذا حاجت الامة المشتراة في يد الوكيل يتوب
 من الاستبراء * باب في الاستحقاق * (فتح يت) اشترى كرم او غرس فيها اشجار او كروما ثم
 استحق يقوم الاشجار على البائع غير مقلوعة (علك) يرجع عليه بما انفق وما لحقه من النقصان
 والمؤن (شم) اشترى ارضا خربة فانفق في عمارتها وتسوية اكامها وحفرها ثم استحققت
 لا يرجع على البائع ولا على المستحق بما انفق في عمارتها (ط) اشترى دارا فحصرها وطين سطوحها
 ثم استحققت لا يرجع على البائع بقيمة الجص والطين وانما يرجع عليه بقيمة ما يمكنه ان يفصله ويهدمه
 ويسلمه اليه (جس) وان كرم المشتري في الارض نهرا او حفرا ساقية وتقطر على نهريها باجر ثم
 استحققت الارض يرجع على البائع بقيمة القنطرة ولا يرجع بما انفق في كرمي النهر وحفر الساقية
 وبناء المسناة من ترابها وان بناها باجر او لبن او رهص له قيمة يرجع بقيمة ذلك كله بان يرد البناء
 على البائع ويأخذ البائع بقيمته (مت شص) انما يرجع بقيمة البناء على البائع اذا كان البناء وقت
 الاستحقاق قائما فينقصه المستحق ويرده المشتري على البائع ويأخذ منه قيمته مبنيا يوم استحققت
 الدار ولا يرجع بما انفق وكذا الحفر بيرا وطواها بالاجر يرجع بقيمة ما طوى دون ما انفق في الحفر
 ولو ان هدم ما بنى قبل الاستحقاق لا يرجع بما انفق لان شرط الوجوع قيام البناء (مت) اشترى
 هبلا او بقرة فانفق عليها ثم استحق لا يرجع المشتري على البائع بما انفق (ش) اشترى ابلاما
 زبل فعلقها حتى سميت ثم استحققت لا يرجع على البائع بما انفق وبالحلف (بم) اشترى حمارا وكفل
 بالثمن رجل فاداه ثم استحق الحمار لا يرجع بالثمن على البائع حتى يحضر الكفيل ولو اشترى عينا
 وباعها من آخر وبراها من الثمن ثم استحققت لا يرجع المشتري عليه وله ان يرجع على بائعه (فب) ليس
 له ان يرجع (فتح بم) اشترى جارية او غلاما عليه ثياب او عمارا عليه بردعة لم يد كرمي البيع ثم

استحق الثياب او البرذعة لا يرجع المشتري عليه بشيء وكل شيء يدخل في البيع تبعاً لخاصة له من الثمن ولكن بخير المشتري فيه (صت هـ) اشترى ارضاً فيها اشجار لم تدكر في البيع ثم استحق الاشجار قبل قبض المشتري لا يسقط شيء من الثمن بل بخير المشتري ان شاء اخذها بجميع الثمن وان شاء قسّم وان استحق بعد القبض سقط حصتها من الثمن قال روح ولم يذكر غيره تفصيل القبض وعدم القبض بل اطلقوا الجواب انه لاحصة الاشجار من الثمن اذا لم تدكر في البيع او اذا لم تدكر لها ثمن على حدّة قال روح ولم اعثر على الرواية فيما اذا كان في الارض بناء فاستحق وينبغي ان يكون الجواب على التفاصيل التي مرت في الاشجار وفي (ع) اشترى داراً فاستحق بناؤها بخير المشتري ان شاء اخذها بخصته من الثمن وان شاء تركه قال روح الظاهر انه اراد به قبل القبض يعني اذا استحق بعد القبض له ان يرجع بخصته من الثمن والفرق بين اشجار الارض وبناء الدار ان اسم الارض لا يتناول الاشجار واسم الدار يتناول البناء عرفاً فدخل في البيع قصداً (صت) اقر بعين صريحاً انه لفلان ثم اشتراه منه ثم استحق فالاصح انه يرجع بالثمن على بائعه وقيل لا يرجع والمنصوص هو الاول (صت هـ) اقر بالملك للبائع ثم استحق من يده فرجع بالثمن لم يبطل اقراره حتى لو وصل بعد ذلك الى يد بسبب ما خافه يوم تسليمه اليه بخلاف ما اذا اشتراه ولم يقر له بالملك لان نفس الشراء وان كان اقراراً بالملك لكنه محتمل بخلاف النص به (شعز) ساومه حمامة فقال هو غارتيس لا يبيع له ولكن ادفع اليّ منها من الابريسم وخذه ففعل ثم استحق الحمام له ان يرجع بالابريسم (مكث) اشترى عبد او عتقه بمال اخذه منه ثم استحق العبد لم يرجع المستحق بالمال على المعتق (صت) هذا قول ابي حنيفة بخلافهما واصله غصب عبد اتآجر العبد نفسه فاخذ الغاصب الاجر من العبد فاكله لم يضمن عنده خلافاً لهما (سج) زيد اشترى جارية من عمرو وكان اشتراها من بكر فسمع زيد ان بكر كان اعتقها فطلب ثمنها من عمرو وقال بعثنيها وهي حرة فلم يصدق عمرو وكان زيد يستحق مهاجماً اقامت التجارية هيئة على زيد ان بكر كان اعتقها وهو يملكها وقضى القاضي بذلك فله ان يرجع بالثمن على عمرو وان كان عتقها ثابتاً قبل ذلك باقراره لان العتق الثابت بالبيينة غير الثابت باقراره لان الولاية فيه لبكر واكسابها السابقة على اقراره لها ولا كذلك في العتق الثابت باقراره على ان القضاء بيئتها بين الينا

لم تعتق باقراره بل باعتاق بكر قال (سمع) ولو اقام زيد بينة على عمرو ان بكر كان اعتقها تقبل بينته
ويرجع بالثمن عليه وكل لك لو اعتقها زيد ثم اخذ يتصرفها تصرف الملاك فقامت الجارية عليه بينة
ان بكر كان اعتقها وقضى لها بالعتق يرجع بالثمن على عمرو (شخص) اشترى دارا بعبد واخذها
الشفيع بالشفعة ثم استحق العبد بطلت الشفعة وياخذ البائع الدار من الشفيع لبطان البيع وان
كان المشتري دفعها الى الشفيع بغير قضاء بقيمة العبد وسماها فهذا كالبيع بينهما وهي للشفيع بملك
القيمة وعلى المشتري قيمة الدار للبائع لان بدل المستحق يملك بالقبض وتصرف المشتري باعتبار
ملكه فانذركم لو باعها المشتري او وهبها وسلمها وتزوج عليها ثم استحق العبد ضمن قيمة الدار
للبيع لما مر (ص) اشترى عبد ابثوين وثقابض ثم استحق العبد او رد بعيب وهلك احد الثوبين
ياخذ الباقي بقيمة اليها لك ولو هلكا ياخذ قيمتها والقول في القيمة قول الذي كانا في يده ولو كان
الثمن جارية فولدت من غير سيد هائم استحق العبد اخذها صاحبها وولدها والنقصان ان تعينت
ايضا ولو كان اعتقها رد قيمتها مع الولد ان كانت ولدت قبل العتق وكذا الحكم في البيع الفاسد ولو
وجد العبد حرا كان عتق البائع في الجارية وجميع ما صنع فيها باطلا ولو اشترى عبد ابثوين وقبضه
ثم هلك الثوبان قبل قبضهما فعليه ان يرد العبد فان اعتقه او باعه قبل هلاك الثوبين او بعه قبل
القضاء عليه بشيء فهو جائز وعليه قيمته ثم فرع عليه استحقاق الثوبين او احدهما وذكى يعرف
بالثامل الى آخره (شخص) اشترى جارية وباعها من آخر ثم استحققت من يد المشتري الثاني ورجع
الثاني الى الاول بالثمن بالقضاء و اراد الاول ان يرجع على بائعه فقال بائعه ان المستحق لها كان
ياها منى ولي بينة على ذلك فليس لك الرجوع علي لا يسمع دعواه ولا بينة على المشتري (شخص)
يسمع (شخص) ولو اقام البائع الاول والثاني هذه البينة على المستحق يسمع ولو اقام المستحق عليه
المستحق بينة عند هذا القاضى بانك كنت بيعت هذه الجارية من بائع بائعي فله ان ياخذها من
المستحق ويردها على المستحق عليه ما لم يرجع بالثمن على بائعه ولو هلك في يد المستحق يرجع
بقيمتها عليه (م) اقام الخارج بينة على الملك المطلق فقضى له وقد كان اشتراؤه ذوا اليد من زيد
ثم اقر انه ملك المستحق لا يرجع على زيد لان باقراره تبين ان القضاء لم يكن قضاء حقيقة فلا بد

باب في الاقالة * (شمر دفع صمت) اشترى جوزة وتسلمها وترك بعضها في يد البائع فامسوا البائع
ان ياخذ البقية فقال المشتري بالله غاردهين خبسكا ونك او ك فقال مكينناج فهو اقالة (صمت)
اشترى كوما مشراه صميتا ثم قال البائع بالله حاجت منها اك اي فاغك في فقال بالله مكناه فان وجدك
القبول في المجلس فاقالة والا فلا ولو باع منه حنطة مائة من بد ينارود فعها اليه واخترقا ثم قال
للمشتري ادفع الي الثمن او الحنطة التي دفعتها اليك فدفعها او بعضها فهو فسخ في الماردود (دفع)
رد المشتري المبيع الى البائع فاخذ وهو فسخ اذا رد الثمن اليه وان لم يتلفظ بلفظة الفسخ (صمت)
باعت لبنتها شيئا وبرأتها عن الثمن ثم قالت بعد سنة لا ابيعه فقالت ابنتها بالله دخل يورك يا لا ينفسخ
البيع (يتم) تصح اقالة الموكل مع البائع او المشتري (شمر دفع) اشترى ابريسما فاخذ وقال للبائع
لا يصلح لعملي فخذ وادفع الي الثمن فابى البائع فقال تركت كل من الثمن وادفع الي الباقي ففعل
فهو اقالة لا يبيع مبتلأ (شمر) طلب البائع من المشتري فسخ البيع فقال المشتري ادفع الي الثمن
فكتبه قبالة ودفعها اليه فاخذها منه ورد المبيع فهو فسخ (شمر) ولو قال اشتريت مني هذه التجارية
فانكر فان عزم البائع على ترك الخصومة فهو فسخ والقياس ان يشترط فيه المجلس (دفع) يرد الصندلة
بعد والضيق وقال له اتخذها اخرى اوسع فقال الصندل في ضعتها اتخذ لك اخرى تفعل ووضعها
الصندل في الخباء فهو فسخ (بو) باع بقرة ثم قال لمشتريها بعثها منك وخيصة فقال المشتري ان
كانت وخيصة فخذها وبعها واسترجع فيها لنفسك واوصل الي ثمن بقرة التي بعثتها مني فباعها ورجع
فان كان قبل القبض او بعد لكن قال له مشتريها بعها لنفسك فهو فسخ والربح له والا فهو توكيل
والربح للموكل (بسم فعم) رأى المشتري السلعة غالية فقال لبائعها انها غالية بالله ذي زاميا
مكالم فقال زاميا لا يكون فسحا (كسب) هو فسخ (بسم) لا يصح تعليق الاقالة بالشرط (فم) تقايلا
البيع في العبد فابق من يد المشتري فان لم يقل وعلى تسليمه بطلت الاقالة والبيع بحاله واقالة الوكيل
بالسلم جائزة عند المجتهد ومحمد وح كالا براء وكذا اقالة الوكيل بالبيع واقالة الوكيل بالشراء
لا يجوز اجماعا وهكذا في (صغر) واراد باقالة الوكيل بالسلم الوكيل بشري السلم بخلاف الوكيل
بشهي العين (عن) اقالة الوكيل بالشراء على هذا الخلاف وانكره (فسخ) وهو الاصح والمعنى فيه

ان باقالة الوكيل بالبيع يسقط الثمن من المشتري عند هما ويلزم المبيع الوكيل وعند ابي يوسف ربح
لا يسقط الثمن من المشتري اصلا قال في العصامي ولو باع الوكيل ثم اقال قبل القبض او بعد بعيب
او بغير عيب لزمه دون الامر (بم) باع عبد او سلمه ثم قال للمشتري اذ فع الي العبد فقال دفعت
فهو اقاله قال روح اقاله الموكل بالشراء مع البائع لما صححت فكل لك اقاله الموكل بالبيع مع المشتري
(حي) اقاله الوارث جائزة وروى انها بيع (ع) اقاله الوارث والوصى جائزة وانها بيع ولا يجوز
اقالة الموصى له (فتح ط) اشترى حمارا ثم اتى ليورده فلم يجد البائع فادخله في اصطبله فجاء البائع
بالميطار فبزرغه فليس بفسخ لان فعل البائع وان كان قبولا ولكن يشترط فيه اتحاد المجلس وكما يصح
قبول الاقالة نصافي مجلس الاقالة فكل ادلالة بالفعل والا فلا الا ترى ان من باع ثوبا وسلمه ثم قال
للمشتري اقبلت البيع فاقطعه لي قميصا فان قطعه في المجلس فهو اقاله والا فلا (بم) باعت ضيعة
مشتركة بينها وبين ابنها المبالغ واجاز الابن البيع ثم اقامت واجاز الابن الاقالة ثم باعها ثانيا
بغير اجازته يجوز ولا يتوقف على اجازته لان بالاقالة يعود المبيع الى ملك العاقد لا الى ملك الموكل
والجيز (بم) اشترى كرا ما بالذهب ودفع مكانه حنطة ثم تفاسخا المبيع قيل له ان يطلب الحنطة
(بم) اشترى بدراهم جيا ودفع زيوفا مكانها وتجاوز بها البائع ثم تقايلا فللمشتري ان يرجع على البائع
بالجيا وكذا ذكره في الرد بالعيب (بم) ابرأ البائع المشتري عن الثمن بعد قبض المبيع ثم تقايلا
لا يصح (بم) اشترى شيئا له حمل وموئته ونقله الى موضع آخر ثم تقايلا فمؤنة الرد على البائع (قب)
اشترى بقرة وتقايلها تقايلا والبقرة بعد في يد المشتري تحلبها ويا كل لبنها فللبائع ان يطلب منه
مثل اللبن ولو هلكت في يد المشتري تبطل الاقالة ولا يسقط ضمان اللبن من المشتري لظهور
الاقالة في حق القائم دون الهالك (فتح) اشترى ارضا مع الزرع وادرك الزرع في يده ثم تقايلا
لا يجوز الاقالة لان العقل انما ورد على الفصيل دون الحنطة (قب بم) ولو حصل المشتري الزرع
ثم تقايلا تصح الاقالة في الارض بخصتها من الثمن (قب) ولو اشترى ارضا فيها اشجار فقطعتها ثم
تقايلا صححت الاقالة بجميع الثمن وليس للبائع من قيمة الاشجار شيء (بم) ويسلم الا اشجار
للمشتري هذا اذا علم البائع بقطع الاشجار واذا لم يعلم به وقت الاقالة يخير ان شاء اخذها بجميع

الثلث وان شاء ترك كمسئلة (م) و (ط) اشترى عبد انقطع يد ، فاخل ارشها ثم تقايلا صح والزومه
بجميع الثمن ولا شيء للبائع من ارش اليد اذا علم وقت الاقالة انه قطع يد ، واخل ارشها وان
لم يعلم يخين بان الاخذ بجميع الثمن وبين الترك (بمر) الاشجار لا تسلم للمشتري وللبيع ان
ياخذ قيمتها منه لانها موجودة وقت البيع بخلاف الارش لانه لم يدخل في البيع اصلا لا قصد اولا
ضمنا (بسخ) اشترى ارضا وزرع فيها وصار يقاتلها تقايلا قيل لا يصح دفعا لضرر قلع الثوب (عمت)
مثله (شنب) وقيل يصح لان الزرع لا يدخل في الاقالة بلا ذكره فبقى في ملك المشتري فيومر بقلعه
ويكون هذا ضررا مرضيا حين اقدم على الاقالة (شنب) تقايلا البيع في الثوب بعد ما قطعه
المشتري وخاطه قميصا او في الحديد بعد ما اتخذ سيفالا يصح الاقالة كمن اشترى غزلا فنسجه
او حنطة فطحنها وقال (شنب) وانما لا تصح الاقالة في الثوب بعد القطع والخياطة اذا تقايلا على
ان يكون الثوب للبائع والخياطة للمشتري يعني يقال للمشتري افترق الخياطة وسلم الثوب الى البائع
لما فيه من ضرر يلحق المشتري فلا تصح الاقالة على هذا الوجه بعد القطع والخياطة بسبب الضرر
حتى لو رضى المشتري بان تكون الخياطة للبائع بان سلم المشتري الثوب الى البائع كذلك قال (شنب)
يقول بانه تصح الاقالة على هذا الوجه لانه لا يلزم الضرر للمشتري وانما لا تصح في الثوب اذا لم تسلم
القميص اليه اما اذا سلم فيصح (بسخ) جاء الدلال بالثمن الى البائع بعد ما باعه بالا مر المطلق فقال
المائع لا ادفعه بهذا الثمن واخبر به المشتري فقال انا لا اريه ايضا لا ينفسخ لانه ليس من الفاظ
الفسخ ولان اتحاد المجلس شرط في الاقالة ولم يوجد * باب فيما يتعلق بالشراء ثانيا بعد الشراء
في الهبة من المشتري بعوض وفي الشراء من الواهب والمتصدق وفي التصديق على المشتري وفي
الوهن عند المشتري هل يفسخ البثاني الاول * (ظمر) اشترى شيئا بالف وقبضه ثم باعه منه البائع
بالف وخمسائة الى اجل مجهول وهو مقبوض في يد فاسد ولا يتضمن الثاني فسح الاول بخلاف
ما اذا كان الثاني صحيحا قال روح ونيه نظرونص (شنب) بخلافه وكذا صاحب الذخيرة بان الثاني
وان كان فاسدا يتضمن فسح الاول كالمواشترى قلب فضة وزنها عشرة عشرة وتقايلا ثم اشتراه منه
بتسعة قطن فسح الاول وان كان الثاني فاسدا (بو) اذن للدلال في بيع جارية تساوي مشرين

فباعها بعشرة بيضا بالتعاطى ثم باعها منه ثانياً بأكثر فالصحيح هو الثاني قال (صحت) هذا إنما يستقيم على قولهما لفساد الأول فاما عند أبي حنيفة ربح فالأولى صحيح والوكيل لا يملك نسخه على المؤكل إنما يصح الفسخ بينه وبين المشتري عند أبي حنيفة ومحمد ربح فيضمن الأول للمؤكل عشرة إذا اشترى داراً بالف ثم اشتراها منه ثانياً بخمسة مائة فالثاني يفسخ الأول وهو معروف ولو وهبها البائع للمشتري بعد ما باعها منه بالف على أن يعرضه المشتري خمسمائة وثلاثين بضا يفسخ الشراء بالهبة أيضاً ولو ارتهنها المشتري من البائع بعد الشراء بخمسمائة لا يفسخ الشراء في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ربح وأهله الروايتان عن محمد وفي الأخرى يفسخ (ط) عن أبي يوسف ربح باع منه داراً بالف ثم قال له تصدقت عليك بالكأرو قبل المشتري فصدقته باطلة وله الثمن (شئب) ولو تصدق عليه بالكأرو وملكها إليه ثم باعها منه صح وتضمن فسخ الصدقة كالمو باع ثم باع بأكثر أو باطل من الثمن الأول لأن الصدقة تحتل الفسخ حتى لو تفاخرا بعد تمامها يفسخ وفيه المستقرض إذا اشترى الكرل المستقرض بعينه بعد القبض لا يصح لأنه ملكه (جميع بو) وهب لولدك أرضاً هبة صحيحة مقبوضة ثم اشترى الولد منه نصفها فالشراء باطل * باب في المقرض * (بسخ) استقرض طراز ج ثم قضاه له متكسرة فيطلب منه الربح الطراز ج أو مثلها ليس له ذلك لأنه لما تجوزا المتكسرة سقط حقه في الجودة وقبل التجوز له طلب الطراز ج (شمر) شري الشيعي اليسير بشمن غال إذا كان له حاجة إلى القرض يجوز ويكره (ط) استقرض عشرة دراهم وأرسل عبداً أخذها من المقرض فقال المقرض دعتها إليه وأقر العبد به وقال دعتها إلى مولاي وانكر المولى قبض العبد العشرة فالقول له ولا شيء عليه ولا يرجع المقرض على العبد لأنه أقر أنه قبضها بحق (فسخ) استقرض الدقيق وزناً يجوز ولا احتياط أن يربح كل واحد منهما صاحبه قال ربح الجواز رواية عن أبي يوسف ورواية الأصل بخلافه (عك) استقرض الحنطة وزناً يجوز (ط) وعن أبي يوسف ومحمد خلافه (بمر) أغارني استقرض من سمور قندي حنطة بسمور قندي فعلم بخيار ليس له المطالبة إلا بسمور قندي (صحت) لو في استقرض السوقيين اختلاف المشايخ بناء على أنه مثلي أم من ذوات القيم ثم قال واستقرض العجيين وزناً في بلادنا يجوز لأجزافاً ولم يتعرض لاستقرض الخميرة بالخوازمية مادام

وينبغي ان يجوز من فيروزن ومثل النبي عليه الصلوة والسلام من خميرة يتعاطاها الحيوان ان يكون
 ودوا فقال ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن وما رآه المسلمون قبيحا فهو عند الله تع قبيح
 وهكذا في (شرح بو) انفق من قصاب لحوم ولم يذكر انه قرض او شراء فذلك قرض فاسد يملك
 بالقبض ولا يحل اكله (شعب) القرض الفاسد يفيق عند القبض الملك (بو) يعطيه مد يونه حنطة
 فينفقها ويحسب انفاقها ويكون قرضا الى ان يحسبها ذلك (فع شه) يجوز استقراض الدبس
 قال رح وقد كتبت في الغصب ان الدبس من ذوات القيم فينبغي ان لا يجوز استقراضه (شعب)
 دفع اليه ارض الغرس فيها نخلا او كرم بالنصف ليكون نصف النخل والكرم لصاحب الارض ونصفها
 للغارس فهو فاسد والاغراس كلها لصاحب الارض بالقيمة ويقصن صاحب الارض للغارس اجر
 مثل عمله لانه صار مستقرا للاغراس وان كان استقراضها فاسدا لكن ملكها لما قبضها حكما لا تملكه
 فملكه والاستقراض الفاسد يفيق الملك عند القبض الا ترى ان استقراض الحيوان لا يجوز ثم اذا
 اتصل به القبض افاد الملك عند تاكد ائذ فيجب عليه قيمة الاغراس لهذا (ن) عشرون رجلا
 جاءوا واستقروضوا من رجل وامروه ان يدفع الدرهم الى واحد منهم فدفع ليس له ان يطلبه
 منه الا حصته قال رح وحصل بهذا رواية مسألة اخرى ان التوكيل بقبض القرض يصح وان لم يصح
 التوكيل بالاستقراض * باب مسائل متفرقة * (شمر) جلسا لبيع جارية تجارية فقبل لا حد هما في
 بيعت جاريته بكذا فقال بل وهبتها له وقبضها للوهوب له في المجلس ثم دفع جاريته الى الواهب من
 غير ان يقول عوضتها وقبضها الواهب قال ينبغي ان يكون هبة ايضا لا قد دفعها اليه على فصل التملك
 بتغير عوض (بمع) بخلافه (شمر) كتب صك الاراضي وكتب الحمد ود ثم استثنى منه الطرق العامة
 وليس له في الحمد وطريق القامكتوب فاسد لجهالة المبيع ولودفع الى دهان همما لياخذ منه دهنا
 فخطاه الدهان بسمه ثم باعه منه بثمان معلوم واشترى الدهان بذلك الثمن منه قبل ان يفترقا
 فقبل القبض يقع المقاصة بين الثمنين اذا اتقاصا او اتقاصا شري الدهان الى ذلك الثمن والا فلا
 ولو ابراه من ثمن المسمم قبل شري الدهان ينبغي ان ينقضي العقد (فع) مثله (شه) خط الدهان
 لا المسمم يكون باذن صاحبه عادة فيكون مشتركا فيكون البيع جائزا لانه بيع العين ويكون شري

الدين جائز ايضا قلت وبهذه اخرج ان يبيع السمسرة قبل الخلط بثمن معين وشري الدين بذلك
 الثمن يكون جائزا عندهم (فج) ساوم متاعا ولم يكن عنده ثمن فقال لا خرا عطه ثمنه وفي قلبه انه من
 جهة فاعطاه فهو ذلك الفج ولو قال اعطه من جهتي فهو للآمر ولو قال المساوم للبائع بعد ما قال
 لصاحب الدين ان اعطه ثمنه هل بيعت هذا المتاع بكل ا فقال نعم فقالا معا انا اشتريناه به فهو للمخاطب
 (فج) قال المزاد للصراف جامها افتاده است فقال الصراف اذهب واشترها تامن ز
 بينهم فاشترها ودفع الصراف الثمن فالثياب لليزاد اذا لم يكن دفع الثمن على وجه الشركة
 وللصراف على البنز مثل ما دفع الصراف وان كان دفعها على وجه الشركة لكونه معهودا عندهم
 فالثياب للصراف وللبنز مثل اجر عمله (بم) اشترت زوجها من مولاه بمهرها الذي وجب لها
 على زوجها يجوز (فج) لا يجوز (بم) اشترى ثورا بثمن معين فقال له البائع اشتريته مني
 وخيضا فقال المشتري ان وجدت من يشتريه باز يد فبعه فباعه باز يد لا ينفذ لان هذا تعليق الاقالة
 بالشرط عرفا لا تعليق الوكالة وتعليق الاقالة بالشرط لا يصح * باب في الصرف * (بم) الذي باع
 الذي ينسج فيه بالخ زرفي وز اعز في پوست مبيع يراعى في بيعه شرائط الصرف في مقل الى
 ما فيه من الذهب حتى يجب قبض بدل في المجلس وبيعه بالذهب بطريق الاعتبار لانه يخلص
 منه شيء من الذهب وما يخلص منه ذهب يعتبر صرفا * باب في الوكالة والرسالة في الصرف *
 (شمر) وكل عبد امجور او صبي امجور في الصرف يعتبر مجلس المتعاقد بين هذين لصحة قبضهما
 وتسليمهما وان لم يكن عليهما عهد ولو بعث رسول في الصرف ينبغي ان لا يصح العقد اذا كان
 المرسل غائبا لان قبض الرسول وتسليمه لا يعتبر * كتاب الشفعة وانه يشتمل على عشرة ابواب
 * باب في كيفية طلب الشفعة * (ت) طلب الشفعة باي لفظ يفهم منه طلبها جاز كقوله طلبت الشفعة
 واطلها وانا طالبها والطلب على ثلثة مراتب طلب المواتبة وهو ما مر عند سماع البيع وطلب اشهاد
 وهو انه اذ تلقى المشتري يقول اطلب الشفعة في دار اشتريتها من فلان وبين كرخل ودها فسلمها الي
 ان الذي لا تعرف الا بحد ودها وطلب عند القاضي بان يقول اشترى فلان دارا وطل كرخل ودها
 انا شفيعتها بالجواريد اريد كرخل ودها لان الذي عوى انما يتم باعلام المدعي به (فج) مثله

(س) قال الشفيع للمشتري شفاعة بطلت شفيعته لانه طلب الشفاعة لا الشفعة ولو جاء عالي
المشتري وقال انا شفيعك اخذ الدار بالشفعة بطلت لان قوله انا شفيعك لغو وتبطل كما لو قال له كيف ابيع
(ثب) سمع في طريق مكة بيع دار جاره فطلبها طلب موثبة يوكل احد المطلب الاشهاد وان لم يوكل
من يوكله يكتب بالتوكيل في بلكه لطلب الاشهاد فان لم يوكل ولم يكتب ومضى بطلت شفيعته (ت)
له دعوى رقية الدار المبيعة ويخاف انه ان ادعى وعجز عن اثباته تبطل شفيعته وان طلب الشفعة
يبطل دعواه يقول هي داري ادعي رقيتها فان وصلت اليها والا فانما لي شفعة منها لا يبطل شيء
منهما لان الكلام واحد (ن) ولو بيعت وشفيعها فيها دعوى يقول طلعت الشفعة ان لم يثبت لي الحق
الذي ادعى فيها وهذا كصبي بلغ ولها خيار البلوغ والشفعة فاذا اختارت احد هما يبطل الآخر
فيقول طلعت الحقين جميعا الخيار والشفعة * باب فيما يبطل به حق الشفعة * (خ) لم يشهد فيه
طلب الموثبة في المجلس بطلت شفيعته (ت) اخبر بالبيع فلم يطلب لا تبطل شفيعته ما لم يخبره رجل عدل
او فاسقان كالبراءة اخبرت بالنكاح فسكت لا يكون رضا حتى يخبرها عدل او فاسقان عند البعينة
روح ولو كان للمبيع شريك وجار فسمعوا البيع فطلب الشريك وسكت الجار ثم سلم الشريك فلا شفعة
للجار لتركه طلب الموثبة ولو باع دار الى سنة او الى ان المشتري بالخيار فاخر الشفيع طلب الاشهاد الى
تمام السنة او مضى مدة الخيار بطلت شفيعته لان الموجب للشفعة زوال ملك البائع فاخر المطلب
منه (س) لم يعلم احد الورثة ان له نصيب من ارض موروثه حتى بيعت ارض لجنبها وعلم
وسكت ثم علم ان له نصيبا من الارض الموروثه بطلت شفيعته ولو سلم الشفعة للمشتري ثم علم انه
اشتراه لغيره فله الشفعة وقال الفضلي بطلت والاول اصح (ن) علم انه اشتراه بالف فسلم ثم خط
البائع مائة فله الشفعة لانحق المحطوط باصل العقل كالوباعه بالف فسلم ثم زاد البائع له جارية او
متاعا وعلم بالبيع في نصف الليل فاشهد حين اصبح مع لان تاخير العذر (س) وقاخير اليهودي
في السبت لا شغل له بالسبت مبطل (ن) الباغي سمع البيع والمتعاقدان في عسكر اهل العدل وهو
يخاف دخوله فيه لطلب الاشهاد فاخر بطلت شفيعته (س) ولو ترك المطلب عند قاض لا يرى الشفعة
بالجوار كيلا يبطل حقه فهو عذر ولا تبطل شفيعته (ع) ولو اراد الاشهاد قبل القبض على اهل

المتعاقدين واحد هما اترجه والاخر ابدى فاختار الا بطل فان كان الشفيع في المصرا والا بطل خارجه
 او في العكس بطلت شفيعته وان كان في المصرا فلا الا اذا اجتاز على الاقرب ولم يطلب لان نواهي
 المصرا مكان واحد ولهذا اذا شرط الا بقاء في السلم في المصرا زوان لم يعين ناحيته (ث) ولو لقي
 المشتري مع ابيه وسلم على الاب بطلت شفيعته ولو سلم على الابن المشتري لا تبطل هو المختار لا احتياجه
 الى السلام للكلام (ج) ولو سمع البيع فقال الحمد لله وصلى الله وسلم على الابن المشتري لا تبطل ولو سكنت
 هنيئة ثم طلب من صاحبه بطلت (ن) الشفيع صلى بعد الجمعة اربعا وبعد الظهر ركعتين لا تبطل
 ولو صلى اكثر تبطل لانه ليس بمسنون (وب) ولو علم البيع في التطوع فجعلها اربعا وستافعن
 محله رح لا تبطل واختار انها تبطل بخلاف الا ربع قبل الظهر او بعد الجمعة (ع) ولو قال للمشتري
 سلم لي نصفها بالشعة فسكت او قال فاسلم لك النصف الباقي فابى المشتري فهو على شفيعته لان هذا
 القول ليس بتسليم ولو باع الشفيع بعد علمه بالبيع اراه الا شفعاصنها لا تبطل لانه سبب كاف (س)
 وجبت له الشفعة فوجهها او باعها من انسان فليس بتسليم لان البيع لم يصادف محله قلغا (ن) اذا
 اخبر بعد الاشهاد لم يبطل ابدى امام مسلم بلسانه عند الشفيعه ربح وبه نأخذ وكل الوقا للمشتري
 له بعد الطالبين هاتين الدراهم ونخل شفيعتك فلم يحضره في ثلثة ايام فصاعد امع الا مكان لا تبطل
 وقال (ث) تبطل وهو رواية عن محمد بن ربح والمختار هو الاول (ثس) وقال له المشتري ان لم تحضر
 اثنى عشر من افاضت بربح من هذا فقال نعم ولم يحضره فيه بطلت نصحة تعليق التسليم بالشرط لانه
 محض اسقاط ولو احضر هاتين الدراهم والثلثين دراهم فالمختار انه لا تبطل (ع) وقال له القاضي بعد
 الطالبين احضرا لئلا حتى تسلم لك الشفعة فقال له انقض لي ولا تسلم اليك حتى آتيك بثمنها
 لا يبطل القاضي ذلك (حسب) طلبها طلب الموائمة ثم تطوع بركعتين ثم طلبها طلب الاشهاد بطلت
 ولو اخبر بعد الطالبين شهر ابطلت عند عبد بن روايه عن ابي يوسف ربح وبه يقتضى ولو قال كنت سلمتها
 لك ان كنت اشتريتها لنفسك وكان اشترىها لغيره فليس بتسليم ولو ارسل المشتري الى الشفيع وهو لا صيبا
 له هبذ الوفا سقا او كتب اليه كتابا فلم يطلب بطلت شفيعته ولو كان هو فصوليا لم تبطل خلافا لهما ولو قال
 للمشتري للشفيع دفعها اليك فان كان علم بالثمن صارت له والا فلا الوكيل بطلبها الشفعة يعلم الشفعة

للمشتري جاز عند هذا خلا والمعمد وكنه الخل في تسليم الاب والجد شفعة العيصين ~~في يد~~ في اخذ المشتري
 وثمنه * (ب ن) اشترى دارا الى المصاد فليس للشفيع ان يجعل الثمن ويأخذها بالشفعة لانه
 ملكها بالبيع الفاسد وهي من الحمل لا بطل الشفعة (ج) اشترى دارا وصبغها بالوان كثيرة قال للشفيع
 بالخيار ان شاء اخذها واعطاه ما اراد الصمغ فيها وان شاء تركه لان نقض صبغه مستعمل وقال صدق
 الشهيد فيه نظر فان الشفيع يتمكن من نقض بناء المشتري قلت لكن الفرق بينهما ان لا ينقض
 البناء قيمة ولا قيمة لنقض الصمغ (ب ن) اشترى ارضا فيها اشجار فاصرت واكلاها يأخذها الشفيع
 بجميع الثمن اذا كان لم يبد طلعها وقت قبض المشتري واذا كان بد اطلعها سقط حصه الطلع وقت
 القبض من الثمن ولو اشترى ارضا بمائة فرفع قرا بها وباه بمائة ثم اخذها الشفيع بالشفعة
 اخذها بخمسين لان ثمنها يقسم على قيمة الارض يوم الشراء قبل رفع التراب وعلى قيمة التراب الذي
 ياعده وهما سواء ولو كبسها كما كانت فالجواب لا يتفاوت ويقال للمشتري ارفع ما كبست فيها فهو
 ملكك (س) ولو وهب البائع للمشتري هشة من الثمن قبل قبضه سقط ذلك من الشفيع ولو وهبها
 بعد القبض لا يسقط ولو وكل رجلا ببيع داره بالف فباعها بهائم خطا عن المشتري مائة وضمنها للموكل
 لا يسقط عن الشفيع لان حط الوكيل لا يلتحق باصل العقد (ن) ولو اشترى ارضا بالحياد ونقل الزبوف
 فالشفعة بالحياد وهي خمس مسائل احدها هذه والثانية كفل بالحياد ونقل الزبوف يرجع بالحياد
 على المديون والثالثة اشترى بالحياد ونقل الزبوف ثم باعه مراوحة فواس المال بالحياد والرابعة
 حلف ليقضين حقه اليوم وعليه جياذ فقضاء الزبوف بر والخامسة على هويجه جياذ فاخذها وثققها ثم
 علم زياتها لا يرجع عليه بالحياد الاروابة عن ابي يوسف ر (ح) اشترى نصف دار فقام البائع ثم اخذها
 الشفيع لا تنقض القسمة بقضاء وكذا بغير قضاء على الاصح ولو اشترى دارا وهما شفيغان ثم جاء الشفيع
 الثالث بعد ما اقتسماها بقضاء او بغير قضاء فله ان ينقض القسمة لانه لا تعاد كالكائنات بخلاف الاولى
 (ن) ولو كان لها شفيغان احدهما هائب فاخذها الحاضر فلو حضر الغائب يطلب من الشفيع دون
 المشتري ولو طلب الحاضر نصف الدار على ظن انه لا يثبت له الا النصف بطلت شفعته وكذا اذا كانا
 معا من بن فطلب كل واحد منهما نصفه لان طلب النصف تسليم النصف الآخر فيمطل فيه واذا

بطلت في النصف بطلت في الكل (ج) الجار طلب الشفعة مع نصبة الخليط فان حضر الخليط فهو
 احق به وان لم يطلبه الجار حتى حضر الخليط وسلم بطلت شفيعته (د) طلب الشفعة من التوكيل باعشرا لا
 قبل التسليم الى التوكيل صحيح ويجوز ولا يتطل شفعته هو المختار وتسلم الشفعة للتوكيل يصح في الحالين
باب في ابطال الشفوع بخير حكم وفي دعوى الشفعة والاختلاف (هـ) شفيع استولى على الارض
 من غير حكم اذا علم انه هو بل بعض العلماء لا يفسق والا فهو فاسق ظالم ولو كان شفيعته عند القاضي
 يظلمها عند السلطان ولو كان عند المظالم فامتنع القاضي من احضار ولا يبطل لانه تاذيوعه (و) ت
 تبايعا فطلب الشفعة بحضرتهما فالا كان بيع معاملة لا يصلح ان على الشفعة لانها اقرب اصل البيع
 فيكون القول من يده على جواز على الشفعة الا اذا كان بضمن يسيرون لالة الحال عليه حتى لو اختلف
 البائع والمشتري فقال البائع بعت معاملة وقال المشتري لا معاملة فان كان بضمن يسيرون فالبائع
 والا فله المشتري (و) لو اشترى لابنه الصغير دارا واختلف مع الشفعة في الثمن فالقول للاب لانه
 ينكر حق التملك له بما يدعيه ولا يدين على الاب لان النكول لا يفيد (ن) غصب داره غاصب
 فبيعت داره بغيرها والغاصب والمشتري يجهل ان فله طلب الشفعة حتى لو ثبت ملكه في المنصوبة
 يكون له شفيعته فاذا اطلب اخيرا القاضي بحالها ثم ان اقام البينة على الغصب قضى له القاضي بالمنصوبة
 وبالشفعة وان لم يكن له بينة يحلفها فان حلفا لا يقضى للشفيع اصلا وان نكلا قضى له بالمنصوبة
 والشفعة وان حلف احد هما فكل الآخر يقضى له على الناكل فحسب لان النكول اقرار والاقرار
 حجة في حق المقر خاصة (ع) اختلف الجار والمشتري في ملكية الدار التي يسكن فيها الجار فالقول
 للمشتري وان كان اليد دليل الملك ظاهر الان الظاهر لا يكفي للاستحقاق والجار ان يحلفه لكن على البينات عند
 عدول العلم عند ابي يوسف رخص وبه يفتي (ود) ولو انكر المشتري طلب الموائبة يحلف بالعلم وان
 انكر طلب الاشهاد عند القائه يحلف على البينات لانه يحيط علمها بهن دون الاول ولو انكر الشفعة
 بالجوار والمشتري ان لا يبري الشفعة بالجوار يحلف باقية ما لهذه الشفعة فملك على قول من
 يوجب الشفعة بالجوار ولا له لو حلف بالله ما لهذه اقبلك شفعة يحلف فيخرج حق المذعي (و) ك
 تفريق احد الجارين بالحناء الذي يلى دواجره بمائة من لبن وطلب باع بقيتها منه فلا شفعة

لجارية فان طلب الجاريين المشتري بالله ما وهبه الاول فراراً من الشفعة على التلجئة له ذلك
فان حلف ونكل كان له الشفعة (ص) اشترى عشر ارضية بثمن كثير ثم بقيتها بثمن قليل فله الشفعة
في العشر دون الباقي فلواراد ان يحلفه بالله ما اودت بك ابطال شفعتي لم يكن له ذلك لانه معنى
لواقر به لا يلزمه ولو استخلفه بالله ما كان البيع الاول تلجئة فله ذلك لانه معنى لواقر به يلزمه
وهو خصم وهو تاويل ما ذكر في الكتاب انه اذا اراد الا استخلاف انه لم يرد به ابطال الشفعة له فذلك
اي اذا ادعى ان البيع كان تلجئة * باب في حيل ابطال الشفعة * (ن) يكره الحيلة في ابطال الشفعة
بعد ثبوتها بالاتفاق ولا باس به قبل الثبوت هو المختار لانه ليس بابطال حق ثابت وكذا الحيلة
في الزكوة والربوا ولو قال البائع والمشتري ابرئنا عن كل خصومة لك قبلنا ففعل وهو لا يعلم بثبوت
الشفعة له بطلت قضاء لادانة كمن قال لاخر اجعلني في حل ولم يبين ماله قبله ففعل لا يبقى له حق
عليه قضاء لادانة حتى تبين ماله عليه ثم يجعله في حل (س ص) استاجر من زيد ثوباً يوماً
ليلبسه بجزء من مائة جزء من داره ثم باع بقيتها منه فلا شفعة للجاري في الجزء الاول لانه اجرة
ولا في بقيتها لان المشتري خليط فيها ولو اشترى عشرها بثمن كثير ليشترى بقيتها بثمن يسير
وخاف ان لا يبيع البائع بقيتها بثمن يسير يشترى الجزء الاول على انه بالخيار ثلاثة ايام فان
امتنع البائع من بيع البقية بالثمن اليسير يفسخه ثم ان خاف البائع انه اذا باع بقيتها بثمن يسير ان
يفسخ البيع الاول يبيعها على انه بالخيار ثلاثة ايام وان خاف كل واحد منهما صاحبه يوركل كل
واحد منهما وكلا وكالة لازمة باجازه البيع بشرط اجازة صاحبه البيع (ن) ولو اشترى اربعين
الفاونقل عشرة آلاف واعطى بباقي الثمن ديناراً فالشفعة بعشرين الفاً لانها الثمن ثم اذا استحققت
الدينار من المشتري لا يرجع على البائع الا بما ادى من عشرة آلاف والدينار لانه لما ورد الاستحقاق
بطل الصرف لانه تبين ان الثمن لم يكن عليه كمن اشترى ديناراً بعشرة على بائع الدينار ثم تبين
ان العشرة لم تكن عليه بطل الصرف ويرد الدينار (س) اشترى بناء الدينار مائة ثم ساحتها بتمعة مائة
وقمتها سواها فالشفعة في الساحة بثمنها دون البناء وكل ما اشترى الساحة او لائم البناء (ع)
وهب له بيتاً من دار ثم باع منه بقيتها فلا شفعة فيها للجاري * باب في وقت ثبوت الشفعة ومالكية العقار

ومن يثبت له الشفعة * (ن) اشترى دارا فلم يقبض حتى بيعت دارا بجنبها فله الشفعة (ع) ولو
اوصى له به او فلم يعلم حتى بيعت دارا بجنبها ثم قبل الوصية فلا شفعة له ولو مات قبل ان يعلم بالوصية
ثم بيعت دارا بجنبها فله الشفعة لان موته كقبول الوصية فتحقق السبب وقت العقد (ن) تزوج امرأة
ولم يسم لها مهر اثم قال جعلت هذه الدار مهر ك فلا شفعة فيها لانها منهورة وان قال جعلتها
مهر ك ففيها الشفعة لانها موصى عن المهر ولو اسلم دارا في مائة قفيز من الحنطة وسلمها فللشفيع
الشفعة ولو لم يسلمها حتى افترقا بطل السلم والشفعة لانه فسخ ولو تفاخرا بعد الافتراق والتسليم
فله بالشفعة لانه ليس بفسخ في حق الشفيع بل هربيع جد يدور مكة لا يصح بيعها عند ابي حنيفة
روح الابناء وها ولا شفعة فيها وروى الحسن من ابي حنيفة روح انه يجوز وفيها الشفعة وبه ابو يوسف
وعليه الفتوى (س ن) لا شفعة بسبب الوقف لا للموقوف عليه ولا للقيم لعدم الملك فيه لاحد
باب من يثبت له الشفعة * اشترى دارا لابنه الصغير وهو شفيعها فله الشفعة كشرى مال ابنه لنفسه
ويقول اشترى يتهوا واخلتها بالشفعة والجواب في الوصى كالجواب في الاب على قول من يرى شري
الوصى مال اليتيم لنفسه وعلى قول من لا يرى ذلك فله الشفعة ايضا لكن يقول اشترى وطلبت الشفعة
ثم يرجع الى القاضي فينصب قضا عن الصبي فياخذها الوصى عنه ويسلم الثمن اليه ثم يسلم القيم الى
الوصى ولو آجر دارا ثم باعها قبل مضي مدة الاجارة والمستاجر شفيعها فنفي حق المتبايعين دون المستاجر
وان آجاز المستاجر نفلا في حقه وله الشفعة ولو طلب الشفعة قبل الاجازة بطلت الاجازة (ق ب)
وكل الرهن (فسخ) صح في الاجازة دون الرهن بخلاف ما اذا باع دارا على ان يكفل فلان بالثمن
وهو شفيعها فكفل لا شفعة له لان الكفالة شرطت في البيع فصار الكفيل كالبايع ولو باع دارا على ان
فلانا بالثمن وهو شفيعها فله الشفعة ولو اشترى المزارع بعد ما عاصر الزرع بقتل الارض مع نهيب رب الارض
من الزرع فالشفعة في الارض ونصف الزرع ايضا لانه مبيع لا يخل حتى يدرك الزرع لان
نصف الارض مشغول بنهيب المزارع (م م) من محمد بن ابراهيم الضرير وجهت الشفعة للصغير
بممن رخص فسلمها الاب الوصى لا يصح والصبي على شفيعته اذا بلغ قال فقهر الدين بن يعقوب
ولا رواية عن المتقدمين وذكر (ش من) انه غلام لصغير بنى فاشترى من رجل اخمصا له ونهيبه الغنم

الف فسلم الاب او الوصي حق المصبي في ذلك جازا عند ابني حنيفة والابن يوسف راجع بطلان المصبر
وزن روح على قياض الشفعة فان في الموضوعين لا يخرج عن ملكك المصبي قال (ع) فاعلى هذه
لا فرق بين ان يكون النمن وخيصالا ولا (ع) مثله (مست) علك (ولو اشتروا هذا الدار الجار ولها
جار آخر فطلب الشفعة وكل المشتري فهي بينهما نصفان لا فهما شفعيان (خج) لا شفعة في بيع
البناء في الارض المصلحة (مست) الشركة في النهر الخاص باح مانع بالانفصال في الشفعة فيجب حق
الشفعة لجميع الشركاء على السواء وكل في سكة غير نافذة (باب في مسائل الجوار والشركة) (ع)
(ع) ثلاثة ابيات في دار كل واحد منها فوق الآخر لا ربا بد ثلاثة فان كان طريق الكل في
الدار فللباقيين ان يشتركا في الشفعة اذ ابيع احدها ولا يبيع الا على يثبت الشفعة الا وسطا
دون الانفصال للحاجز وكذا ابيع الا سفلى يثبت الشفعة للاوسط دون الا على وبيع الا وسط يثبت لهما
الشفعة لانهما جاران (م) دار بيعت ولها بايان في زقاقين غير نافذين فان كانت الدار المبيعة
في الاصل دارين فلا هل كل زقاق ان ياخذ الجانب الذي يليه وان كانت في الاصل واحدة ولها
بايان فلا هل الزقاقين الشفعة في كلها لان العبرة للاصل دون العارض وهذا كزقاق في اسفلها
زقاق اخرى من جانب آخر رفع الحائط من بينهما حتى صار لكل زقاق واحدة فالشفعة لاهل كل
زقاق في زقاقهم في الاصل دون الباقيين وكذلك لو حارت سكة فلفذة فاهلها فيها شركاء باعتمار
الاصل لان المنفل محدث ولهم سد ذلك الطريق وان كانوا جعلوها للمسلمين (س) سكة قد هبط
طولا وفي اسفلها سكة اخرى غير نافذة بينهما جرد رب ولا حق لاهل السكة الاولى فيها فبيعت
دار من السكة العليا فلا هل السفلى الشفعة لشركتهم في الطريق ولو بيعت من السفلى فالشفعة
لاهلها خاصة وكذلك اذا كان فيها زائفة وكذلك نهر فيه زائفة فيها شر جردت فبيعت ارض من الزائفة
فالشفعة لاهل الزائفة لان شركتهم خاصة وان بيعت من غير الزائفة او الى النهر فالشفعة بين
الكل لا متوائهم في الشركة العامة (ق) قراج واحد في وسطه مائة جارية منها ثوب القراج من
الجانبين بيع القراج كله فالجاران من الجانبين شفعان في القراج كله لان الحاقية من المبيع
فلم تكن جارية (ع) اركبة فيها قايير او بيوت فباع مالها مقصورة او حيا منها او قطعة معلومة

فلجار الدار الكبيرة الشفعة من اي نواحيها كان لان المبيع من جملة الدار فجار الدار جارا والمبيع
يعني وان لم يكن متصلا به فان سلم الشفع المبيع الشفعة ثم باع المشتري ما اشترى لم تكن الشفعة للجار
ذلك المبيع لان المشتري صار مقصودا فخرج من ان يكون بعض الدار ولو اشترى دارا في سكة
غير نافذة ثم اشترى فيها اخرى فالشفعة في الاولى لاهل السكة خاصة وفي الثانية له ولاهل السكة
وكذلك لو بين ثلاثة نفر واشتروا نصيبا هم على التعاقب فالشفعة للجار في الاول دون الباقيين وكذلك
لو كان معهم شريك رابع غائب فحضر فله الشفعة في النصيب الاول خاصة وفي الباقيين يشتركان
ولو اشترى احد الاربعة نصيب الاثنين متعاقبا فالمشتري والغائب شريكان في النصيبين رجل له
همس المنازل في زقاق غير نافذة فباعها فليس للجار ان ياخذ احدها بحق الشركة في المطريق خاصة
لان السبب يشمل الكل وفيه تفريق الصفقة وان اخذه بحكم الجوار فله ذلك لان السبب يخصه
* باب في الشفع يريد اخذ بعض المبيع * (ن) رجل له ارض كثيرة المؤن والخراج لا يشتريها احد
قباعها من انسان مع دار قيمتها ألف بالف وللك ارض فبيع ياخذها بحصتها من الثمن فيقسم الثمن
على قيمة الدار وقيمة الارض ان اشتراها اصحاب السلطان وان كانت لا يرغب فيها احد يعتبر قيمتها
آخر وقت ذهب رغبات الناس عنها لان القسمة تعتمد القيمة (ع) اشترى عشرة اقرحة متلازمة
والشفيع انما يلزق بعضها فلا شفعة له الا فيما يلزقه وكذلك القرية وكذلك الاراضي لان السبب
يخصه وان كان فيه تفريق الصفقة على المشتري بخلاف ما اذا اشترى دارين احدهما بالشام والاخرى
بالحجاز وشفيعهما واحد ياخذهما او يتركهما لان فيه تفريق الصفقة على المشتري مع شمول السبب
لهما * باب في تسليم المشتري الشفعة للشفيع * (ن) طلب الشفعة فقال المشتري دفعتها اليك فان علم
بالحسن صار للشفيع والا فلا وهو على شفيعته (ب) قال المشتري للشفيع رد علي الحسن ولك الشفعة فانه ليس
بمستلزم للدار لان تعليق التملك بالشرط لا يصح اشترى دارا وهو شفيعها فطلب جارة الشفعة فسلم الدار كلها
المالك كان نصف الدار له بالشفعة ونصفها بالشراء لان المشتري يملك الدار بالشفعة والشفيع متى يملك
الدار بالشفعة ثم سلم الشفعة لشريكه لا يصير لشريكه بالشفعة كما لو قسم القاضى بالدار بين شفيعين
ثم بطل احد هما كله الشريك لم يصير كلها له لما مر باسم الله الرحمن الرحيم * ابتداء في المشتري من

منية الفقهاء لمولانا واستاذنا فخر الملة والد من البدع رح * كتاب القسمة * باب ما يجوز من
القسمة وهل يثبت الملك بالقبض في القسمة الفاسدة * (علك شك) قسمة التين بوضع علامة بين
الجانبين لا يجوز الا ان يضع كل واحد منهما من ملكه شيئاً مع جانب واحد لانه مجازفة فيحصل
ان يكون احد الجانبين اكثر (صت) مات وترك عمارة ابنية واشجاراً في ارض الغير بطريق قسمة
هذه العمارة ان يستاجر الورثة الارض مدة معلومة ثم يقسم العمارة فيبقى نصيب كل واحد منهم
فيها الى تمام المدة (ط) اقتسم ادا على ان يكون لا احد هما حق وضع الحد و على حائط طوق في نصيب
صاحبه جاز للتعامل وفي الكرم على ان يكون لا احد هما قرار اغصان الشجرة المشرفة على نصيب صاحبه
لا يجوز (شخص) كل قسمة على شرط هبة او صدقة او بيع من المقسوم او غيره فاسدة وكذا كل شري
على شرط قسمة فهو باطل والقسمة على ان يزيد شيئاً معروفاً جائزاً كالزيادة في المبيع او الثمن
(شخص) والمقبوض بالقسمة الفاسدة يثبت الملك فيه وينفذ التصرف كالمقبوض بالشراء الفاسد
* باب من يلي القسمة * (ط) قسم الوصي ما لا مشترك بينهما وبين الصغير لا يجوز الا اذا كان فيه منفعة
ظاهرة للصغير عند ابي حنيفة وعند محمد رح لا يجوز وان كان فيه منفعة ظاهرة وقسمة الاب يجوز
وان لم يكن للصغير فيه منفعة ظاهرة (حك) ورثة صغار وكبار واحد الكبار وصى فارادوا قسمة
التركة فالوصى يجعل نصيبه مع انصاء الصغار ويقسم بين الكبار وبينهم ثم يبيع نصيبه من الاجنبي
ثم يقسم بينه وبين الصغار ثم يشتري نصيبه من الاجنبي فيتحقق القسمة بين الكل قال استاذ محمد رح
ولم يذكر تفسير المنفعة الظاهرة هنا واختلف في تفسيرها في بيع الوصي ماله من اليتيم او مال اليتيم
من نفسه انه انما يجوز عند ابي حنيفة رح بشرط المنفعة الظاهرة فقل ان يبيع ماله منه ما يساوي
الف درهم بثمان مائة او يشتري من مال اليتيم ما يساوي ثمان مائة بالف وقيل في البيع بالنصف
وفي الشري بالضعف قال رح ففي القسمة كذلك (خج) امر بعض الشركاء الى دار الحرب واذا
الباقون اقران نصيبه من الضيعة المشتركة فللقاضي افرازه اذا لم يعلم حيوة المأمور ولا موته (علك)
لا يجوز قسمة الارض المشتركة مع فدية بعض الشركاء الا ان تكون مورثة فينصب القاضي قجاً عن
الغيب فيقسم حينئذ للقاضي ان ياذن للشريك في زراعة كل الارض المشتركة اياً رأى ذلك كلاً

يضيع الخراج * **باب فسخ القسمة والاستحقاق فيها** * (ص ١) ارضى موروثه قسمت على زعم بعضهم
انها هي الموروثة فحسب ثم ظهرت اراض اخرى فان امكن قسمتها فاجازة بقسم والا يقسم الكل
جملة واحدة (بمع) قسموا العروض فمالك نصيب احد هم بعد الاقرار قبل القبض لا يهلك عليه
(ق ١) قسما ارضا مشتركة واقركل واحد منهما انه لا دعوى له على صاحبه وزرع نصيبه ثم اراد
احد هما الفسخ بالغبن فله ذلك اذا كان الغبن فاحشا عند بعض المشائخ (علك) اقتسموا ارضا
موقوفة بتراضيه ثم اراد احد هم بعد سنين ابطال تلك القسمة فله ذلك (بمع) استحق بعض
نصيب احد الورثة بعينه بعد القسمة ببينة وقضاء فقال اخذها المدعى ظلما بغير حق ليس له ان
يرجع على بقية الورثة بشيء وكذا المشتري اذا استحق عليه المبيع ببينة اذا قال ذلك لا يرجع على بائعه
بالثمن * **باب مسائل متفرقة** * (شم ١) عين بعض الشركاء في الارض رجلين وقال لهما اقتسماها
علي بالسوية معهم ثم قال لا فعلنا ذلك فقال ان فعلتما بالسوية فهو جيد ثم لما وقف على القسمة انكرها
وقال فيها غبن فاحش هل تصح هذه القسمة فكتب لا (شم ٢) قسمت بين الشركاء وفيهم شريك
غائب فلما وقف عليها قال لا ارضى لغبن فيها ثم اذن لحرائه في زراعة نصيبه لا يكون هذا ارضا
بتلك القسمة بعد ما رد (ق ١) ارض قسمت فلم يرض احد الشركاء بتصيبه ثم زرعه بعد ذلك
لم يعتبر فان القسمة ترد بالرد * **كتاب الاجارات** وهو يشتمل على ثلث وثلثين بابا باب فيما ينعقد
به الاجارة * (شم ١) قال لا آخر هذه الدار بيننا في سنة هل رضية فقال نعم ودفع اليه المفتاح
فهو اجارة (ظم) بعث منك مبدئي بمنافع دارك سنة وقبل فهو اجارة * **باب بقاء الاجارة بعد**
انقضاء مدتها وجوب الاجارة بغير عقد * (شم ١) المراد بقول الفقهاء اذا انتهت الاجارة والزرع
لم يحصل يترك باجر اي بقضاء او يعقد مما حتى لا يجب الاجر الا باحد هما دار معدة للاجارة
صارت اربابين ثلاثة سكنها احد هم بغير اذن الاخرين مدة لا يجب عليه اجر (شم ٢) اعطاء الاجر
للصامي اعطاء للمزين والغمار ان كانا جارين له والا فلا (بمع) استاجر من القيم دارا سنة وسكنها
فيها ثم بقي ما كنف في السنة الثانية بغير عقد واخذ القيم شيئا من الاجرة لانه ينعقد باخذ شيء من
الاجرة في كل سنة لا في حصة ما اخذ فحسب (شم ٢) استاجر ارضا وقفا وهرس فيها وبني ثم مضت

ملك الاجارة فللمستاجر ان يستقيمها باجر المثل اذ لم يكن في ذلك ضرر قليل لهما ولو ابنى الموقوف
 عليهم الا القلع هل لهم ذلك فقال لا (بفتح ظم) امرأة مكنت بيت اختها بغير وضاهامنين
 وكانت تتقاضى عليها باجره المثل (عنت عمح كس) وغيرهم يتم صغير ليس له قاب
 ولا ام ولا عم استعمله اقر باؤه بغير اذن القاضي وبغير الاجارة عشر سنين فله بعد البلوغ ان
 يطالبهم باجر مثله فيها (ففتح) سكن المشتري الدار سنين ثم استحققت لا يجب عليه اجر لانه سكنها
 بحكم الملك (ط) في الدار المعقولة للاستغلال انما يجب اجرها على الساكن اذا سكنها على وجه الاجارة
 دلالة اما اذا سكنها بتأويل ملك او عقد كبيت معد سكنه احد الشريكين سنة لا شيء عليه قال روح
 هذا في الملك فاما في الوقف اذا استعمله احد الشركاء بغير عقد يلزمه الاجر (بفتح) واذا كان بين
 يتم وبالع فسكنه البالغ سنة لا شيء عليه قال وكذا الاجنبي بغير عقد بخلاف الوقف قلت وقيل
 دار اليتيم كالوقف (بفتح) سكن رجل دار الوقف باهله واولاده وخدمه فاجر المثل عليه ولو غصب
 دارا معقولة للاستغلال وموقوفة او لليتيم واجرها ملك معلومة باجر مسمى وسكنها المستاجر يلزمه المسمى
 لا اجر المثل قيل له وهل يلزم الغاصب الاجر لمن له الدار فكتب لا ولكن يرد ما قبض على المالك وهو
 الاولى ثم سئل ايلزم المسمى للمالك ام للعائد فقال للعائد ولا يطيب له بل يرد على المالك وعن ابي
 يوسف روح يتصدق به ولو استاجر دارا معقولة للاستغلال سنة باجرة معلومة دون اجر المثل او فوقه
 ما لا يتغابن فيه ثم سكنها سنين يلزمه اجر المثل فيها وراء تلك السنة لا المسمى في السنة الاولى
 وعنه استاجرها بعشرة ووعده ان لا يأخذ منه الا ثمانية فاخذ الثمانية وباعه بالاربعين شيئا قليلا
 ثم سكنها بعد سنين بغير عقد جدد يلزمه لكل سنة ثمانية قال استاذي روح وفيه نظر وعلى قياس
 جوابه الاول يلزمه اجر المثل وعنه لو لم يكن الدار معقولة للاستغلال فاجرها سنة او سنتين او اكثر لا يصير
 معقولة للاستغلال الا اذا بناها لذك او اشتراها له كذا اورد ابو اليسر روح وعنه باعد البائع
 الدار للاستغلال لا يصير معقولة في حق المشتري وعنه رهن دار غيره وهي معقولة للاجارة فسكنها المرتهن
 لا شيء عليه لانه لم يسكنها ملتزما للاجر كالورهنها المالك فسكنها المرتهن (صت) سئل الوبري
 من فساد البيع بوجه او فسخ بالتراضي اذا امتنع مشتريها عن ردّها فقال البائع هي عليك كل

سنة بخمسة دنانير ومضت السنة قال يجب المسمى قال (ص) هل اذا سكت المشتري اما اذا
 صرح بالانكار لا شيء عليه لان الدلالة تبطل بالصرح بخلافها (خج) والصغار والمرور في غصب
 دابة او دار انقال ما لكها له اجرتها كل يوم بدرهم او قال له ان لم ترده الى فعليك كل يوم درهم
 واستعملها منك لا اجر عليه ما لم يقبل العقد قال استاذ نارج وما اجاب به الربوي صحيح من حيث
 الرواية فانه ذكر في شرح السير الكبير استشهاده بان الموجر اذا شهد على المستاجر بعد ما نهاه
 من الإقامة فيها بعد مضي مدة الاجارة انه ان اقام الشهر لدخل فاجر الدار عليه عشرون درهما
 ثم اقام فعليه عشرون درهما قال وانتزع اصحابنا منه مسئلة اخرى فقالوا جميعا بان المغصوب منه
 اذا شهد على الغاصب انه ان رددت الى داري والا اخذت منك كل شهر الف درهم فالاشهاد
 صحيح فلو اقام فيها الغاصب بعد يلزمه الاجر المسمى وفي (ط) عن النوازل مثل مسئلة الاستشهاد
 وفي (م) مثل مسئلة الغاصب لكن ما اجاب به الصغار والخجندى صحيح من حيث المعنى لان اقامة
 الغاصب فيه محتمل فلا يجعل رضا بالشك (عك) استاجرها سنة باجر معلوم فسكنها ثم سكنها سنة
 اخرى ودفع الاجر ليس له ان يسترد هذا الاجر قال استاذ نارج والتخريج على الاصول يقتضى
 ان يكون له ولاية الاسترداد اذا لم يكن الدار معك للاجارة لا تفادها لا تصير معك للاجارة بالاجارة
 سنة فقد دفع شيئا ليس بواجب فله استرداده الا اذا دفعه الى وجه الهبة ابتداء واستهلكه الموجر
 وفي عارية الاصل استاجر ارضا سنة فزرعها سنين فعليه اجر سنة الاولى ونقصان الارض فيها بعد هذا
 ويتصدق بالتفضل عند ابي حنيفة ومحمد رح وقال ابن ابي ليلى عليه اجر مثلها في السنة الثانية
 قال القاضي الصدوق هذا اذا لم تكن الارض معروفة بالاجارة بان كانت لا توجر كل سنة اما اذا كانت
 معروفة بها يجب اجر السنين المستقبلية بلا خلاف فعرف بهذا ان عند ابي حنيفة ومحمد رح لا تصير
 الارض معك للاجارة بالاجارة سنة او سنتين ونحوه في (ط) وفيه استاجر رجلا لعمل معين شهرا
 فعمل شهرين فالاجر في الشهر الثاني على الخلاف المذكور في القصار والخياط اذا عمل من غير
 عقد وقد انتصب لك (ط) وعن الشمس الاسلام الا وزجنتي قال لطيان اصلح لي هذا الجدار بعشرة
 فلما شوع في عمارته ازداد الضرر اب فاصلح لكل فلا شيء له سوى العشرة باب من يعمل لغيره

أو يدفع له عينا لينتفع به ويشترط عليه شيئا لا ملى وجه الاجرة أو يفعل ليحصل له منفعة ما* (فصح) قال
 رب الدين لمديونه الكربة لى هذه الأرض بجهة المراجعة فكتبها قلة اجر مثله لان المديون اذا دفع
 حماره او ارضه لرب الدين لينتفع به ما دام الدين عليه فانتفع فعليه اجر المثل فهذا الاولى (فصح ٢)
 سئل ابو بكر البلخي اسكن المستقرض المقرض فى عاقبته وقال ما لم ارد عليك قرضك لا اطالبك
 يا حر قال عليه الاجران ترك الاجرة مع استقراره وان تركها قبل الاستقرار او بعد ففى عارية
 ولا اجر عليه وفى آمالى (فصح) استقرض منه دراهم واسكنه فى داره قالوا ملى المقرض اجر المثل
 لانه اسكنه عوضا عن منفعة القرض وكذا لو اخذ المقرض منه حمارا ليستعمله حتى يرد دراهمه ولو
 سلم المقرض الحمار الى بقار فعقره ذئب ضمن المقرض قيمته لان الحمار كان عنده باجارة فاسدة
 فكان امانة فاذا دفعه الى البقار صار ضامنا مخالفا (ط) اعلم معى فى كرمى هذه السنة حتى ازوجك
 بنتى ثم عمل فلم يزوجها منه ففى وجوب الاجرة خلاف والاشبه الوجوب وكذا الخلاف اذا عمل
 ابتداء من غير امر اب البنت اياه بالعمل بشرط التزوج ولكن علم انه انما يعمل طمعا فى التزوج
 وكذا اذا قال اعلم معى فى كرمى حتى افعل فى حقك كذا او كذا ثم ابى ان يفعل ولو وفى بالشرط
 وزوجه بنته ففيه اختلاف المشائخ ملى ما ياتي فى متفرقات الاجارة القاسم وسئل ابو القاسم عن
 اخذ من رجل مسحة وقال كم اجرها فقال لا اريد اجرا واحمل لى خشبا لمقبض المسحة ثم سال
 الاجر قال ان كان ما سأل له قيمة قلة اجر المثل (ظمر) قال دفعت لك هذا الحمار لتستعمله وتعلقه
 من عندك فهو اعاره (فصح) دفع داره الى رجل ليسكنها ويرمها ولا اجر عليه كان اعاره
 * باب الاجارة المضافة وتعليقها بالشرط* (شمسه فصح) دارى اجارة رجل آجرها المالك من غيره اجارة
 مضافة ثم نسخ المستاجر الاجارة فيما بقى من المدة ثم استاجرها منجزا قبل وقت الاجارة ثم
 جاء وقت الاجارة المضافة فالمنجز اولى (فك) عن ابى القاسم اذا قال آجرتك هذه الدار
 هذا يجوز ولو قال اذا جاء غد فقد آجرتك هذه الدار فاطل لانه تعليق بخاطر وقال ابو بكر يجوز فى
 اللفظين ولا يعدل هذا اخطر فى الاجارة وبه يفتى وعن ابن جماعة عن ابى يوسف رح قال آجرتك
 دارى بك اذا اهل شهر كذا اجاز ولا يجوز فى البيع * باب فى اجارة غير المالك الموقوفة على الاجارة*

(بسم كعب) أجر الوقف غير القيم ومضت المدة فالمسمى للعائد ولا شيء للمقيم عليه كفى الاملاك
وللقيم والمالك ان يرجع على العاقد اذا اجاز الاجارة في المدة (تسج) أجر القضي د ارام وقوفه
واستوفى الاجر خرج المستاجر عن العهدة ان كان ذلك اجرا للمثل ثم هزل ان الاجر للعائد ام للوقف
فقال يرد به الى الوقف (ظمر) اقتسما ضيعة موقوفة عليهما واجر احد هما حصته فالاجر بينهما عند
بعضهم (نسخ) له حانوت مملوكة في مرصة موقوفة الى المباحات واجرهما المعهود دون اجر المثل
فاجره صاحب الحانوت مع العرصة فالمسمى للعائد ون الوقف ولا شيء للوقف على المستاجر ان كانت
الاجارة باجر المثل وان استاجر هاسته ومكنها سنين فالمسمى في السنة الاولى للعائد وفي بقيتها
اجر المثل للوقف (صت) آجر ارضه فصولي فقال لا اجيز فهو رد بالعرف وان لم يكن رد حقيقة (بم)
آجرها الغاصب ورد اجرتها الى المالك بطيب له لان اخذ الاجرة اجارة للاجارة قال رح فجعل اخذ
الاجرة اجارة من غير فصل (فع) الاجر للمالك ان اجاز قبل العمل وان اجاز بعده فللعائد قال
وقالوا اذا آجر غلاما او دارا ثم استحق فقال المستحق اجزت الاجارة فان كان بعد مضي الملك فالاجر
للمغاصب وان كان في نصف الملك فاجر ما مضى الغاصب واجر ما بقى للمالك عند محمد وعند ابي يوسف
رح كلا الاجرين للمالك (م) من ابي يوسف كقول محمد (بم) آجرها احد الشريكين واخذ
الاجر ثم حضر الآخر فله ان يشاركه فيما اخذ (صت) ابو حامد آجرها الغاصب سنين ثم اجاز المالك
لا يلحق الاجارة بما مضى فلو قال المالك كنت اجزت منذ اجرتها فانه يصدق ولا يلتفت الى قول
الغاصب (بسم) مزروع بالثلث كرب الارض مراراً ثم آجرها مع رب الارض لا تخاذ الغاليز فله
الثلث من الاجر لعقده وان لم يستحق شيأ بمجرد الكواب (شم) وعلاء الائمة غصب صبيحاً حراً
وآجره وعمل فالاجر للعائد (فع) الاجر للمصبي قال ركن الائمة الصباغى هو الصواب لانه ذكر في
المنتقى آجر عبيد سنة ثم اقام العبد بينة ان مولاه استحقه قبل الاجارة فله الاجر ولو قال انى حر فسخمت
الاجارة ولا بينة له واجبره المولى على العمل ثم اقام بينة على حريته فلا اجر لاحد ولو كان غير بالغ
فالاجر في الفصلين للغلام لانه كلقيط في حجر رجل آجره * باب التسليم في الاجارة * (ظمر) تسليم
المفتاح في المصر مع التخليط بينه وبين الدار وتسليم الدار حتى يجب الاجرة بمضى الملك وان لم يسكن

وتسليم المفتاح في السواد ليس يتسلم للداروان حضورا والحضور المفتاح في يد في الجامع الا صغيرا
 داره ودفع اليه المفتاح ايا ما قلهم بقدر على فتحه به وضل المفتاح ايا ما ثم وجهه فان كان يمكن فتحه بهلك
 المفتاح فعليه اجر ما مضى لان التقصير منه والا فلا لان التخلية في الابتداء لم يصح * باب فيمن
 يجب عليه الاجرة حيث لا يتعين من يرجع اليه منافع العمل (* فم) الاجرة الاديب والختان
 في مال الصبي ان كان له مال والا فعلى ابيه واجرة القابلة على من دعاها من احد الزوجين
 ولا يجبر الزوج على استئجار القابلة لانها كالطبيب ولا يجب عليه اجر الطبيب (بمخ) واجرة سجان
 سجن القاضى لا يجب على المحبوس (ظت) قيل في زماننا اجرة السجان تجب على رب الدين
 لانه يعمل له (علك) سفينة صو قرة امسكت وخاف ركابها الغرق فخرج بعضهم واستأجر سفينة
 فنقل بعض الاهمال والركاب حتى خفت وجرت وكان الركاب راضين بما فعل فالاجر على المستأجر
 والموافقة اولى * باب فيما يتعلق بالاجرة * (بمخ فعم) استأجر دواب من خوارزم الى
 بخارا بعشرين دينار اولم يعين النقل ولا الوزن فاعتبروا نقل خوارزم ووزنه لمكان العقد فيه
 (فعم تسح) المعتبر مكان العقد سواء كانا بخاريين او لا (فعم بمخ) استعمله في الرستاق باجارة
 قاسية واختصافي البلد واجر مثل ذلك العمل يتفاوت في المكانين يجب اجر مثل عمله في المكان
 الذي استأجر به فيه (جم) انه اجر هاشوب ثم رده بعد مضى الملك بخيار الروية فله اجر المثل لا قيمة
 الثوب (مت عتج) قيم اجرها بين يزار نيسابوري ثم عاد نقدا للبلد ثلثي وطسوجين محمودي
 فلقيم ان ياخذ محمودي (يت) يستحسن جوارزا خذ ان كان يزوج يزوج المذكور كالصالح يعنى
 صالح بل يزار نيسابوري ثم عاد نقدا للبلد محمودي في شروط الحاكم الزيادة في الاجرة بعد مضى
 شيىء من الملك لا يصح لقوت شيىء من المعقود عليه والخط يجوز الزيادة في الملك يجوز (من) نكاري
 دابة الى بغل اد بعشرة ودفعها اليه فلما بلغ بغل ادرد بعضها وقال هي زيوف او ستوقه فللقول لرب
 الدابة (شص) لانه منكر استيفاء حقه وان كان اقر يقبض الداراهم يقبل قوله في الزيوف لانه من
 جنس مطلق فلا يكون مناقضا ولا يقبل في المستوق للتناقض وان اقر باستيفاء الاجرة او باستيفاء
 حقه او الجياد فلا قوله له * باب خمس العين بالاجرة * قال استاذنا في اختلف المشايخ في قول اصحابنا

كل ما نفع لعمله اثر في العين فله حصةها المراد به العين والاجزاء المملوكة للصانع الذي يتصل
بمحل العمل كالنشا سنج والغراء والحنوط ونحوها م مجرود ما يورث ويحارب في محل العمل كسكر القستق
والخطب وطحن الحنطة وحلق رأس العبد فاختر (فصح قب ظت) الثاني واختار (بم) الاول
* باب اجارة الاب وله الصغير * (فصح كب) آجر ابنه الصغير سنة بعشرة وقبضها وانفقها عليه نفسه
ثم بلغ بعد شهر وفسخ الاجارة ومات الاب مفلسا فلم يستاجر ان يرجع على الابن بمقتبة الاجرة لان
قبض الاب له (فصح) لا يرجع لان بالفسخ تبين ان قبض الاب لم يكن له * باب اجارة المستاجر *
(فصح) استاجر حماد ما وقبضه وآجره من غيره وقبض الاجرة وباعه المالك واجاز المستاجر الثاني
البيع ليس له ان يرجع على الاول (بم) الوكيل آجر الدار وسلم ثم استاجر هامنه لا يجوز (فصح)
يجوز (شخص) استاجر عبد اللخمة له ان يوجهه من غيره كالدرا لان العبد عاقل لا ينقاد لزيادة
خدمته غير مستحقة ولو استاجر دابة او ثوب ليس له ان يوجهها من غيره (فصح) واجارة العقار
قهل القبض مختلف فيه كيبه * باب جهالة الاجرة والمدة والعمل * (فصح) سكن دار غيره بغير
اذنه فعاتبه مالكه فقال ما اعطاكه فلان في السنة فانا اعطيكه يجب اجر المثل ان لم يعلم في ذلك الوقت
ما اعطى (بم) اراد ان يستاجر حانوتا مسجلا فقال المقيم بالغ اجون ايجان فقال بثلاثة دنانير فقبل
له زد في الاجرة دنيا رافضى وقال استاجرتها منك بأربعة دنانير وقال اجرت ولم يمض ذكروا السنة
اصلا فالاجارة صحيحة قلت لان النسيئة مفهومة معلومة عرفانصار كالمقصود عليه (فصح) استاجر رجلا
سنة ليعمل له اي عمل شاء المستاجر مع (بم) صح اذا استاجر له الماعمال كلها اذا كانت اعمال
المستاجر مضبوطة معلومة عند الآخر (علك) استاجر رجلا سنة بالغ اي راغبان شغلان ذار
لا يصح (ظت) استاجر رجلا مدة معلومة بالغ كبا او ست مبيت اذ ويند اك اكيكامى ذر مع مع
والمسئلة في فتاوى الهندى (ط) وكذا اذا استاجر سقاء لحمل له كذا اقربة من الماعوان لم يبين
المستقاوله ان ينقل من اي موضع شاء وكذا اذا استاجر لصطيط له كذا او قرا او يحش له كذا او قوا
(صه) رجل يدخل السفينة او الحمام او يحتم او يشرب الماء من السقاء بلا عقل ثم فسخ الاجرة
او الثمن يحتاج له ذلك كله استحيانا ولو دفع الى حيا طرثا بالخيطة قباه ففعل ولم يشارطه الاجرة ففعله

أكثر من أجر المثل وزيادة لا يتغابن فيه جاز خلا فهما كالصالح مع القاصب على أكثر من قيمة المضمون
 قليل هو اليبث عند زيادة جائزة في قولهم لأنه في معنى ابتداء التسمية ولو دفع إليه حماراً
 ليستعمله ويخلفه من عندك فهو أمانة لا إجارة فاسك (فتح) أهل بلدة ثقلت عليهم المونات فاستأجروا
 رجلاً لينهب إلى السلطان ويرقع قصبتهم فيخفف عنهم فإن كان يحال يتهدى إصلاح الأمر في يوم
 أو يومين جازت الإجارة والأفلا يصح حتى يوقتوا له وقتا وله المسمى وإن لم يوقتوا فاجز المثل على أهل
 البلد على قدر مؤنتهم ومنافعهم وقيل لا يصح هذه الإجارة على كل حال * باب فساد الإجارة بالشرط (ظ) من شئ فتح بم
 الرواية فإنه ذكر في (ط) أنها فاسكة ومن حيث المعنى لأنه شرط لا يقتضيه العقل ولا حد هما فيه منفعة
 باب إجارة المشغول (يتم عمت) أجود أن الوقف وفيه رجل قد انقضت مدة إجارته وهي مشغولة بمتاعه
 جازوا ابتداء المدة من حين سلمها فارغة فتأوى صاعد حصار فيه بيوت أجراها بعد انقضاء مدة الإجارة
 من آخر وبعض بيوته مشغولة بامتعة المستأجر الأول جازت الإجارة في الفارغ ويوم الأول باخراجهما
 والتزام أجر المثل (فك) آجر داراً وهي مشغولة بامتعة سكانها وسلمها لك لا يصح
 * باب أجرة القسام وكاتب الوثيقة من القاضي وغيره * (ينت) أجرة القسمة على عدد الرؤس
 الصغير والبالغ سواء (ظ) القاضي إذا تولى قسمة التركة لا أجولة وإن لم يكف مؤنته من
 بيت المال (ط) له الأجر إذا لم يكف مؤنته من بيت المال لكن المستحب أن لا يأخذ قال استاذي
 رح وما أجاب به (ظ) حسن في هذا الزمان لفساد القضاة اذ لو أطلق لهم في ذلك لا يقنعون
 بأجر المثل (ط) إذا أراد القاضي كتابة المسحولات والمحاضر بنفسه وإن يأخذ على ذلك أجره ذلك
 وإنما يأخذ بقدر ما يجوز أخذه لغيره قلت ولم يرد في أجرة الصكاكين مقدار معين سوى ما روي عن
 علي السغلي وبعض المعقل ميين مع أنه غير مفهوم المعنى وهو أن الوثيقة بمال إذا كان يبلغ ألفاً ففيها
 خمسة دراهم وفي ألفين عشرة إلى عشرة آلاف ففيها خمسون درهماً ما زاد نفى كل ألف درهم درهم
 وأما الوثيقة بأقل من الألف فإن الحق من المشقة مثل ما بالحقة بوثيقة الألف ففيها خمسة دراهم
 وإذا كان بعضها عشرة وكانت نصفها قدرها من ونصف وفي الزيادة والنقصان على اعتبار ذلك قلت

وكل هذه التقليراث غير مفهوم ١ مراد لان مشقة الكتابة لا يختلف بقلة المال وكثرة ولا شك
 بان مشقة كتابة ألف ألف درهم دون مشقة كتابة ثمانية وعشرين درهما الا ان يريد به كتابة
 الاجناس والعروض المختلفة بصفاتهما وقيمتها (ط) واما اجر كتابة القاضى وقسمته فان رأى القاضى
 ان يجعل ذلك على المحكوم فله ذلك وان جعله فى بيت المال وفيه سعة فله ذلك وعلى هذا الصيغة
 التى تكتب فيها دعوى المدعى وشهادتهم ان رأى القاضى ان يطلب ذلك من المدعى فله ذلك
 لعود منفعة اليه والا جعله فى بيت المال (ق) ب) اجرة السجل على المدعى (ج) على المدعى عليه
 (ف) على من استأجره والافعلى من اخذ السجل (ش) يجوز للمفتى اخذ الاجر على كتابة الجواب
 بقدره لان الكتابة ليست عليه لان الواجب عليه الجواب اما باللسان او بالكتاب * باب الاستيجار
 على المعاصى (ش) بالغ قلميک نقش الثوب يصنع فيه دم يستحق الاجر (فع) ياتم ويستحق اجر المثل
 (ب) استأجره ليكتب له تعويد السعر صح اذا بين قدر الكاغد والخط كمن استأجره ليكتب له كتابا
 الى حبيبته او حبيبها جاز ويطيب الاجر له (فك) امره ليتخذ له قممعة من الصفر المغصوب بكل
 من الاجر ففعل وهو يعلم انه غاصب فله الاجر * باب استيجار المستقرض المقرض على حفظ ساكن او مشط
 كل شهر كذلك الاجل المراد الحقة وهو مما احدثه اهل بخارا واستيجارا المودع والمعيروا المودع
 والمغصوب منه والاجر والمشتري قبل القبض المودع والمستعيروا المارتهن والغاصب والمستأجر والبائع
 على حفظ العين او عمل آخر فى العين (مت) اختلف فى استيجار المستقرض المقرض لحفظ عين
 من الاعيان للمراعاة عن عهد بن سلمة انه يجوز (فمح) المقرضه درهم ثم اجرة حجوا لميزان كل
 شهرين وحصين قال ابو القاسم الصفار ان لم يكن للمحرف قيمة الا جرة ولا يشتأ جر عادة لان على المستأجر
 وكل اهل الى المشط والسكين والملففة لا يجب على المستأجر شيى لان هذه الاشياء لا قيمة لها
 مقدرا وما يشتأ جر لحفظها غالبا حتى لو كان قيمتها مقدرا اجر الحفظ وزيلدة فحينئذ يجوز ان لم يكن
 مشروطا فى القرض (ق) لا يجوز هذه الاجارة اصلا ولا شيى على المستقرض لان المشط وطورغا
 كالمشروط شرط ولو شرط ذلك فى القرض فالاجارة فاسدة فكذلك هذه الاجابة شيى انهم الايمة
 البخارى جرح القفيه الذى عظم به القفه قال لان الناس ما يتعارفوا هذه الاجارة الا بقرعة استيجار

المرأ قليوي وجوه الناس جورو جوار خاينة فيصاها ليري وجوه الناس لا يجوز لانه غير متعارف
 قيل له تعارفه اهل بها وقال التعارف الذي يثبت به الاحكام لا يثبت بتعارف اهل بلكة واحدة عند
 البعض وعند البعض وان كان يثبت لكنه احد ثمة بعض اهل بها واظم يكن متعارفا مطلقا كيف وان
 هذا شي لم يعرفه عامتهم بل يعرفه خواصهم فلا يثبت التعارف بهذا القدر قال استاذنا ح وهو
 الصواب لان الاجارة بيعا لمعكوم وهو زنة على منافاة الدليل لاجابة الناس الى استيفاء منافع
 المستاجر فاذا وردت الاجارة على ما لا يحتاج المستاجر الى استيفاء منفعه لا يجوز الاجارة
 الا ترى انه لو استاجر ارضا بارض له او دارا بدار له ونحو ذلك لا يجوز الاجارة وان احتاج
 الى نوع منفعة الارض والدار المستاجرة لما لم يكن محتاجا الى جنس منفعتها لاستيفائها عن منافع
 ذلك الجنس بملكه فكيف اذا لم يكن محتاجا الى ذلك لاجتماعها ولا نومها والمستقرض اذا استاجر المقرض
 ليحفظه له سكيما غير محتاج الى هذا العقل لحفظ العين واقصا مستاجر ليتوصل به المقرض الى المراجعة و
 اذا كان على منافاة الدليل وانعدمت الحاجة المجوزة لم يجوز بخلاف جواز بيع المقرض من المستقرض
 بما يساوي طسوجا بعشرة دنانير فانه على وفاق الدليل لانه بيع موجود مملوك له بالتراضي وقال
 الله تعالى الا ان تكون تجارة من تراض ثم قال محيد الائمة البخاري وعده فتي بعضهم اليوم على انه يجوز
 مع الكراهة صيانة للناس عن الوقوع في الربوا المحض ثم قال فاذا جازت الاجارة وقضى القرض قبل
 المدة قيل انفسخت الاجارة ضمنا لقضاء القرض والاصح انه لا ينفسخ الا بفسخها ولودفع المقرض اليه
 قبالة وادخلها في المشط وحفظها المقرض لاجر له ولو استاجره على حفظ الخط لم يجوز لان حفظ الخط
 له لا حيا حقه ولو هلك المشط او السكين واختلفا بعد السنة فقال المقرض هلك بعد السنة وقال
 المستقرض هلك منذ سنة فالقول قول المستاجر المستقرض لانه يتركز زيادة لاجرة ولودفعه الا جبر
 الى امراته او الى من في عياله ليحفظه يجب الا جبر ولودفع الى اجنبي لا شئ له ولو استاجره ليحفظه
 بنفسه وببد من شاء فالشرط جائز ويصير الثاني وكلاهما يحفظ ولو اذن له المستاجر ان يفتح به السكين
 ففعل المقرض لاجر له زمان الانتفاع لان بانتفاع المستعير صار قابضا حكما ولا تبطل الاجارة بالاصابة
 لقومها كالرهن ولو وكل المستقرض رجلا ليستاجر المقرض لحفظ سكيته كل شهر ولم يقل بكنز فاجتاز

كل شهر بدوهم لم يجوز على الموكل كالموكل بالشراء على مالك الشراء بغير فاحش مالم يعين الاجرة او
بحم يان يقول على اية اجرة شئت ولو استأجره لفظ سكنة سنة كل شهر بعشرين دينار ليس له
فحصها قبل مضي المدة وان لم يفتقر ركن ضرر يقابل منفعة الحفظ كما يحتاج الخياط والقصاب والطحان
بغلاف المستكتب اذا حضر من اراد الكتابة اليه ولو استأجره لفظ السكين محل شهر بكل اقله الفصح
في اليوم الذي يهل فيه الهلال المحصورة المقرض ولو استأجر رجلين او ثلاثة لفظ السكين فحفظها
احد هم فعليه كل الاجرة اذا كانوا شركاء في تقبل هذا العمل والا فتصيبه كمن استأجر رجلين يحملان
خشبته الى منزله بدوهم فحملها احد هما (جاءت) استأجر مشتري العبد البائع قبل قبضه شهرا
بدوهم لتعلم العجز او الخيانة جازوله الاجران علم وان مات في يد البائع قبل الشهر او بعد مات
من ملل البائع ولا يكون هذا قبضا وكذا الموكل ثوبا فاستأجره لقسله او لحياطته جاز وان هلك فان
كان ثمنه المقتطع او الغسل صار قابضا فيهلك من المشتري والا فمن البائع ولو استأجره المشتري
لحفظه له كل اكل اقل جارة باطلة لان حفظه على البائع حتى يسلمه الى المشتري وكذا الواسطة جاز وان
المؤتمن لحفظ الرهن ولو استأجره لتعلم عمل جاز وكذا الواسطة جاز وان المالك الغاضب على التفصيل المذكور
حال كل شيء اصله امانة من ودعة او غيرها مما لو هلك لا ضمان عليه ولا له ان يصنعه صاحبه
حتى اراده فان استأجره صاحبه لحفظه جاز لانه لحفظه لصاحبه ومتى حفظ لنفسه بان كان يحال
لو هلك يهلك من ماله لم يجوز كالبائنه قبل تسليم المبيع والمرتهن * باب الاستيجار على الافعال المباحة
والاستيجار على عمل في محل ليس عند المستأجره (شمر) اخرج هذه الحنطة من الكلاس بالنزوى
كل غور بطل ان قال منه نسل وان اطلق جاز في غور واحد كالبيع (بئر) استأجره لحفظ العين
منه لم استحققت العين ان لم يعلم الاجير انه ملك الغير فله الاجر وكذا ان علم واستأجره او لاثم سلم
العين اليه وان سلم العين او لا فلا جره قلت لانه يحفظه لنفسه (ظمر) استأجره بدوهم ليقطع له
اليوم حاجا لفعل لا شيء عليه والحاج كلما مور قال تصير سالت ابا سليه ان ضمن استأجره ليعتطب له
الليل او صفا فقال ان لم يصر يوم مجازو الخطب والصيد للمستأجره ولو قال هذا الصيد او هذا الخطب
فلا جارة فامارة والخطب والصيد للمستأجره وعليه اجر مثله (ط) ولو كان الخطب الذي عينه ملك

المستاجر جاز قال ثم يركب فان استعان بالناس يستطبله او يضطاده قال اعطىها والحصيل للمعامل
 وكذا ضرورة القائن قال استاذنا وح وينبغي ان يحفظ ذلك فقد ابتلي به العامة والعامة يستغفرون
 بالناس في الاحتطاب والاحتشاش وقطع الشوك والساج اتخذت المجتة فيثبت الملك للأعراف فيها
 ولا يعلم الكل بها فينفقونها قبل الاستيها ببطريقه او الاذن فيجب عليهم مثلها او قيمتها وهم
 لا يشعرون لجهلهم وعقلتهم اعادنا الله تعالى عن الجهل ووفقنا للعلم والعمل ولو استاجر به يستطبل
 له كذا او قوامن السطاب ويشتري له كذا او قوامن الشيش جاز وقد مر في باب جهالة الاجرة
 والمدة (مفتح) استاجر الحمامي خلافا ود لا كالمخلوق من دخل حمامه لو كان له لم يجز لانه لا يقدر
 ان يشرع في العمل المعقود عليه في الحال كمن استاجر حولا جازا ونساجا للعلم والنهج ولا يقطن له ولا
 قزل له لا يجوز وكل القرا الذي يشتري القز لعامة الناس اذا هياها نوته لذلك واستاجر اجيرا
 معلومة ليقعد عند الطست ويستخرج القز والخياط اذ كان له لعمل الخياطة للعامة او الخفافى ونحوهم
 اذا استاجر اجيرا معلومة له هذه الاعمال لم يجز لما هو (مفتح) استاجر به ليعمل له قطنا سنة او
 ليعصر له مائة ثوب موزعي جاز اذا كان القطن والثياب منه والا فلا (طرا) فالاصل ان الاستيجار على
 عمل في محل ليس عنده لا يجوز كالاجور يبيع ما ليس عند الانسان قال وهو بالخيار اذا اراد الثياب ولا خيار
 في القطن وعن ابي بكر محمد بن الفضل الاصل في جنس هذه المسائل انه اذا استاجر انسانا لعمل
 لو اراد ان ياخذ الاجير في العمل للحال بقدر عليه صحت الاجارة فذكر لك وقتا ولم يذكر ان
 لم يبين قدر العمل لكنه ذكر له وقتا جازا ايضا كالواستاجر به ليعلم له هذا الساعات بد رهم او استاجر به
 لمضمره اليوم الى الليل بد رهم ولو قال بد رهم اربعة درهم اين خير من باد كن ان لم يذكر لك وقتا لا يجوز
 لعجزه لان التذرية لا تقوم به انما تقوم بالريج وان ذكر وقتا ان ذكر الوقت او الاثم الاجرة بان
 قال استاجر بك اليوم بد رهم على ان قدرى هذا الكس جاز وان ذكر الاجرة او الاثم العمل بان
 قال استاجر بك بد رهم اليوم على ان قدرى هذا الكس من لا يجوز لان العقد وقع على الاجرة وانما
 يحتاج الى ذلك الاجرة بعد بيان العمل فاذا ان العمل معد وما وجهه لا صار ذكر الوقت للاستعانة
 لا لوقوع العقد على المنفعة فلا يجوز قل (مفتح) وعلى هذا امسألة المصارف والدلال اذا استاجر بها لبيع له

كذا (فظا) ذكر مسائل التذرية والسمسار والدلال كما مر ثم قال وفي الملحقات الفتوى على ان الاجارة
 فاسدة فيها سواء ابتدأ بذكر العمل او المدة اذ اذكرهما قبل تمام العقد بان لم يذكر الاجارة
 بعد ما اذ اذكر احد هما واذ ذكر الاجارة حتى تم العقد ثم ذكر الثاني نهنا لا يفسد العقد حتى لو قال
 امتا جرتك اليوم بدوهم على ان تخيولي هذا القفيز من الدقيق بدوهم اليوم جازا العقد اما
 لو قال امتا جرتك لتخيولي هذا القفيز من الدقيق اليوم بدوهم فسد لان في الوجه الاول لما
 تم العقد بذك المدة او العمل وبذكر الاجارة معه كان ذكر الثاني بعد ذلك لتعيين العمل او للتعجيل
 فلم يفسد وفي الثاني لما جمع بين العمل والمدة قبل تمام العقد بذك الاجارة صلح كل احد منهما
 متقابلا بالاجارة وليس احد هما باولى من الاخر ففسد العقد * باب متفرقات ما يجوز من الاجارة
 وما لا يجوز * (سمح) يجوز استيجار الاراضي مدة طويلة عشر سنين او اكثر رخص سعرها وغلا في
 الملك وفي الوقف اذا زاد اجار مثلها في خلال الملك يفسخ واحتاج الى تجديد العقل ثانيا باستيجارها
 (شرط) ولا باس باستيجارها قبل ريعها ولو استاجرها ولا يمكنه الزراعة في الحال لا احتياجها
 الى السقي او كوي الانهار او مخرج الماء فان كان بحال يمكن الزراعة في ملك العقد جاز ولا فلا
 وكالواستاجرها في الشتاء تسعة اشهر ولا يمكنه زراعتها في الشتاء جاز لما يمكن في الملك اما اذا
 لم يمكن الا فتنازع بها صلا بان كان سمخة او نزة فلا جارة فاسقة وان جاء من الماء ما يزرع به بعضها
 فلم يستاجر نقض الاجارة كلها وان مضى عليه افعليه من الاجارة بحساب ما روي منها (شمس)
 وفي مسئلته الاستيجار في الشتاء يكون الاجارة مقابلا بكل الملك لا بما ينتفع به فحسب وقيل بما ينتفع
 به (سمح) يفتي برواية جواز استيجار البناء اذا كان منتفعا به كالجد ران مع السقف وفي ظاهر الرواية
 لا يجوز لانه لا ينتفع بالبناء وحده ليضرب عبد المستاجر قال استاذنا طهنا جواب هذه الفتوى
 وما لنا جفاظ مصر ناظم نظير الا بما ذكر (فصح) في شروح ايهان الجامع الصغير ما يفهم منه انه لا يصح
 الاجارة ولا يلزم الضرب على الاجير (شخص) استاجر كرم ما لي فتح اليه بابه فيستانس او مليحا لينظر
 الوجه فيستانس به او حيا مملوا من ماء ليسوي به عما مته فهي باطله ولا اجر عليه بحكم هذه العقود
 كالواستاجرة ان ينظر الى بنائها ليمنع لنفسه مثلها (فصح) استاجر له اشجارا في قرية بعيدة

على ان جر الد هاب والرجوع على المستاجر فالاجارة فاسدة لان جر الد هاب لا يكون على المستاجر
لانه لا يعمل له وكل اجر الرجوع لان بعد العمل لا تبقى الاجارة فشرط فيه مالا يقتضيه العقد
قال استاذنا قوله لا اجر له في الد هاب فيه نظرا لانه وصيلة الى عمله المقصود فكان عاملا له في الجامع
الصغير كمن استاجره ليذهب الى البصرة ويحضر بعيا له فلذهب فوجد بعضهم ميتا وجاء بمن
بقي فله اجر الد هاب كاملا وحصة من جاء بهم من الاجر فجعل للد هاب اجر انكذا ههنا * باب مسائل
متفرقة في الاجارة الفاسدة * (بفتح) آجر المشتري قبل القبض حتى لم يصح الاجارة وقبضه المستاجر
واستوفى منفعتة فعليه المسمى (فتح) قال لغيره اعمل لي سنة تاد ختربتو دهم فعمل له ثلاث سنين فعليه
اجرة سنة واحدة (بم) ان زوجها منه لا شيء عليه والا يجب اجر مثل سنة واحدة (ق) على
الأمراجر المثل وفي اولم يف لان الحرية لا تصلح اجرة (شخص من) المقبوض باجارة فاسدة في حكم
الضمان كالمقبوض باجارة صحيحة قال روح ذكر في الاصل في آخر باب اجارة الدواب يقال ولا
ضمان على المستاجر في الدابة ان هلكت وهي في يدك على اجارة فاسدة على المرخصي روح يقال لانه
مستعمل للدابة باذن المالك (بم) هو امانة في يدك فاذا قصر في حفظه ضمن (ط) الاصل ان العقد
اذا فسد مع كون المسمى معلوما يجب اجر المثل لا يزاد على المسمى واذا فسد لجهالة المسمى او
لعدمه او بعضه يجب اجر المثل بالغاما بلغ كمن استاجر منزلا بعشرة كل شهر على ان يعمره ويورمه
يجب اجر المثل بالغاما بلغ ولا ينقص عن الاجر المعلوم حتى ان في هذه الصورة اذا كان اجر المثل
خمس عشرة وهو المعلوم من المسمى (ط) اشترى قصيلا واستاجر الارض الى ادراكها فسدت
لجهالة الملة ويجب اجر المثل ولو اشترى ثمارا واستاجر الاشجار الى وقت ادراكها لا اجر عليه (ص)
ولو استاجره الحاكم لا قامه الحدود والقصاص لم يحجز ولو فعل شيئا من ذلك يجب اجر المثل ولو استاجره
المقضى له بالقصاص ليقض له قصاصا فقتل لا اجر له لانه ليس بعمل له (ق) آجر ابنه الصغير بطعامه
وكسوته فهي فاسدة وله اجر المثل وما دفع الى الصبي يكون متبرعا (فتح) يسترد الثوب ويعطى اجر المثل وهو
الاصوب لانه ما اعطاه مجانا (ي) يجب اجر المثل في الاجارة والمزارعة وغيرهما من جنس الدراهم
نوالد تانير لا من جنس المسمى (ت) استاجر الوصي لعمل اليتيم فاصدا فاجر المثل في مال اليتيم

(ط) ولو استأجره بزيادة لا يتغايين فيها يصير الوصي مستأجر لنفسه وأجره من ماله (شعب)
 الأجرة للصغير ويرد الأجير الفضل على الصغير والجواب في الأب كالجواب في الوصي (فصح) فيها
 يجب أجر المثل إذا كان متفقا وتأمنهم من يستقضى ومنهم من يتساهل في الأجر قال يجب أجر الوسيط
 حتى لو كان أجر بعضهم مثل هذه الآية بائني عشر درهما وبعضهم بعشرة وبعضهم بأحد عشر يجب
 أحد عشر (شعب) أجر المثل في الأجرة الفاسقة يطيب وإن كان السبب حراما * باب ما يفسخ الأجرة
 به وما يتعلق بالفسخ * (بمع: ظف) قال الأجر للمستأجر في خلال الملك أخرج من الدار فاني محتاج
 إليه للسكنى فقال فليكن واستأجر دار أخرى ولم يسلم المفتاح إلى الأجر حتى مضت المدة فعليه الأجر
 بتمامه (فصح) ولو قال للمستأجر قال مال أجات خود بكير فقال هلا لا يفسخ الأجرة (فصح)
 تنفسع (بمع: قب) قال رسول المورج للمستأجر أجات تو كفت كه مال أجات بكير فقال المستأجر هلا تنفسع
 الأجرة (ط) ولو قال للمستأجر ربع المستأجر فقال هلا لا تنفسع ما لم يبع وفي الأجرة الطويلة إذا قال المستأجر
 للأجر مال أجات بك فقال هلا بد هم تنفسع وإن لم يدفع وكذا في البيع إذا قال المشتري للبائع بها
 بمن بازده فقال البائع هلا بد هم تنفسع واليه أشار محمد رح في الزيادات في الفتاوى البخارية قال المستأجر
 للأجر ابن دار مستأجر را بمن فروش أجات كفت هلا تنفسع الأجرة وكذا لو قال الأجر ابن خانه
 را بمن فروش مستأجر كفت هلا ولو قال المستأجر للأجر ابن خانه را بمن ميفروش فقال فروشم (بمع: فصح)
 لا تنفسع (قب) تنفسع ولو قال للمستأجر ابن خانه را بفلان بفروش فقال بفروش تنفسع (بمع: قب) ولو
 باهما من المستأجر يباعا فاسد لا تنفسع ما لم يسلمها إلى المستأجر (بمع) لا يبطل الأجرة بجنون الأجر وتبطل
 بجنون المستأجر (قب شعب) لا قبطل بجنونهما بخلاف الوكالة والأذن (بمع) أجاتها المستأجر ثم
 مات المالك تبطل الأجرة (قب) لو قال فسخت هذه الأجرة غدا لا رواية في صحته وفيه اختلاف
 المشائخ (بمع) أجاتها دارا واستأجر دهلينها ستة ثم قضى الدين قبل السنة تنفسع الأجرة في الدهلين
 مائة قضى الدين بوضاء أو مائة منه كمن أراد استئجار أرض فيها أشجارا فاشترى الأشجار ولا ثم
 استأجر الأرض مدة معلومة وانقضت المدة انفسح البيع في الأشجار من غير فسخ قصدي لفوت الغرض
 كذا هذا (قب) أجر الوقف عليه عشر سنين ثم مات بعد خمس وانتقل إلى مصرف آخر انتقضت

الاجارة ويجمع بما بقى من الاجوف تركه الميث * باب العذر في الاجارة * الاصل ان الاجارة متى وقعت
 على استهلاك العين بغير عوض كالاستكتاب يقع على استهلاك الكاغذ والحرير وكوب الارض في المزارعة
 اذا كان البذر من قبله فله ان يفسخ الاجارة والمزارعة بغير عذر ويخرج على هذا الاصل جواب كثير
 من الوقعات فيجب ان يحفظ (فح) استاجرد ارا فانهدم بعضها والآجر غائب او متمرده لا يخص
 مجلس القاضى لا تنفسح وينصب القاضى وكيل عنه فيفسخه (فح) استاجرحا نوتا ليتجرى السوق ثم
 كسد السوق حتى لا يمكنه التجارة فله فسخ الاجارة لانه عذر وقيل لا (ظم) استاجرحا نكا ليحرك
 له هذا الخزل وانه ينقطع فلا يمكنه الحوك الا بمدة طويلة فله الفسخ اذا كان الا نقطاع فاحشا (بـ)
 فب) آجر داره اجارة طويلة بمال يستغرق قيمتها وعليه دين من غيره فليس للقاضى ان ياذن
 في بيعها للدين (بـ) الطريق في فسخ الاجارة لاجل الدين ان يبيع الدار المستاجرة او للرب
 الدين ثم المشتري يطلب تسليم الدار فيقول الآجر التسليم غير واجب علي لانها في اجارة فلان بن فلان
 فيحكم القاضى بصحة البيع وينفسخ الاجارة ضمنا (فح) رستاقى استاجرد ارا ايام الفتنة ووقع الا من ناراد
 الانتقال الى الرستاق فله الفسخ اذا كان بينهما مسيرة سفر وكذا المصري اذا اراد الانتقال الى
 بلد آخر او قرية (شظ ص) اراد المستاجر الشخص من المصر فله نقض الاجارة لانه لا يمكنه السكنى
 الا بحبس نفسه وهى عقوبة ثم قال (ظم) وهذا يدل على ان القروي اذا استاجرد ارا في الشتاء
 واراد الخروج في الصيف الى قريته او المصري اراد الخروج الى الرستاق صيفا فله نقض الاجارة
 ولا يشترط ان يكون بين المصرين مسيرة سفر (فح) اذا اراد المستاجر سفرا فهو عذر في فسخ الاجارة سواء
 اراد الملك فيه او لم يرد (فح) وامتناع امرأته عن المساكنة معه ليس بعذر ولو آجرت نفسها بالخ
 في زنى رميمكاوك لم يكن لزوجها فسخ الاجارة بخلاف الطورة اذا لم يكن موضعها والخطبة والتزوج
 ليس بعذر في فسخ الاجارة (فح) استاجر معلما سنة ليعلم ولده القرآن فمضت ستة اشهر ولم يتعلم
 شيئا فله الفسخ * باب فيما يسقط الاجارة ويمتنع وجوبها ولا * من سيف الائمة السائل الغاصب
 بعد المستاجر عن الدار في الملك او بعضها لا يسقط الاجر (شم) والآجر اذا منع المستاجر عن
 سكنى الدار التي آجرها بعد التسليم لا يسقط الاجر (بـ) المستاجر كان يماطل الاجر في اذا

الغلة فاخذ الآجر المفتح ليدفع الغلة فبقى مغلقا شهر الا يسقط حصته لانه كان متمكنا من الالتفاح
 بواسطة اداء الغلة وكذا اذا امتا جر مشط الحائك لعمل في محاكة الوقف فاخذ الملتوى رهنا لاستيفاء
 الغلة شهر الا يسقط حصته الا جر منه لما مر (بمخ) آجر داره وسلمها ثم وقعت فتنة فشغل بيتا منها
 بامتعته سقط حصته من الاجر لفقد تسليم المنفعة (ظمر) استا جره ليعمل له في الضيعة كاتخاذ الطين
 وقتل الوثائل فخرج للعمل وامطرت السماء فامتنع لهذا العذر لا يجب الا جر ولو استا جره
 دارا فنزلها غاصب مك سقط حصتها ان لم يمكن اخراجه الا بانفاق مال وان امكن بالشفاعة او
 الحماية لا يسقط (بمخ) استا جره ارضا للغاليز سبعة اشهر وغرقت بعد خمسة اشهر وهلك الغاليز
 وتعد وزرع آخر فعليه حصته ما مضى قبل الغرق (تج) استا جره جامع الدار للطحن فمنعه الجيران
 بفتوى الائمة او بالقضاء لا يسقط عنه الا جر ما لم يمنع حسا (عك) انسدا قود الحمام فلا ينتفع
 به وهي في يد المستاجر سقط اجرة هذه الملك ولا يبقى الاجارة اذ لم ينتفع بها انتفاء الحمام وقيل
 يجب الا جر بقدر ما ينتفع بها للسكنى او ربط الدواب (شح) استا جره حماما في قرية ونفرو الناس
 عنه وخلت القرية لا اجر عليه ان لم يستطع التفرق بالحمام وقال ركن الاسلام السعدي لا يجب
 الا جر مطلقا قال امتاذا وفيه اختلاف المشائخ * باب العيب والخيار في الاجارة * (مخ) تعيب
 العائنة عيبا لا يصلح للعمل فاصح المالك نصفه وترك النصف حتى تم السنة فعليه اجر كل العائنة
 ما لم يرد به نكونه مغيبا وليس له ان يرد النصف دون النصف (بمخ) استا جره دارا وموى قيطون فيه
 خبر ميت ولم يعلم به ثم علم فليس بعيب وليس له الرد (فج) وكونه مغصوبا عيب فله الرد (بمخ) امر صكاكا
 فكتب له شراء فافتى العلماء بعدم الصحة فلا شيء على الامر استا جره حماما فوجد راقوده
 متمم اقله الرد * باب ضمان المستاجر بالا تلاف والتصرفات التي لم يؤذن له فيها وبالضياع من
 غير تعمد * (مخ) استا جره دارا وسحاة ليعمل في كرمه فلما جاره وضاع لم يضمن في ملك الاجارة
 وبعد ما يضمن قال امتاذا نار فجعل المروا المسحاة مما لا يختلف باختلاف المستعمل (ط) واصل
 هذه الجنس ان آجر ما يختلف باختلاف المستعمل لا يصح حتى يعين المستعمل فان عين نفسه
 يصير مخالفا لدفع الى غيره وان لم يعين المستعمل نفس ثم ان استعماله اولا ثم دفع الى غيره يضمن

عند البعض وان دفعه الى غيره او لا فليس بمخالف وان كان مما لا يختلف باختلاف المستعمل
صحت وان لم يعين المستعمل ولا يضمن بالدفع الى غيره قبل استعماله وبعده والسر ج مما يختلف
فيضمن بالدفع الى غيره ولا اجر عليه (فصح) غصب الحمار المستاجر والمستاجر يقدر ان ياخذ
منه بعد ليلتين فلم يفعل حتى ضاع لم يضمن (بم) استاجر فاس القصاب فاخذ منه العوان بالجباية
ولم يخلصه بدراهم حتى ضاع لم يضمن (بم) استاجر حمارا وذهب به مع حماره الى البلد فاخذ
العوان حماره المملوك فاشتغل بتخليصه من يده وترك المستاجر وضاع لا يضمن ان كان لا يعرف
العوان (فصح) لا يضمن مطلقا (قب) يضمن (ط) تفرقت الغنم من الراعي تفرقا لا يقدر على اتباع
كلها فا قبل على فرقة منها وترك الباقي فهو في سعة من ذلك ولا يضمن اذا هلك ما ترك (فصح) استاجر
قصعة فوقعته من يده وانكسرت يضمن (ط) استاجر قدرا للطبخ فطبخ واخذ له ليخرجه الى الدكان
فانزلق رجله فوقع فانكسرت ضمن كالحمال اذا انزلق وقيل ينبغي ان لا يضمن كمن استاجر ثوبا
لبس ويخرق من لبسه قال (بم) وهو الصحيح وكذا في مسألة القصعة لا يضمن ان سقطت حال الانتفاع
بها (ظمر) استاجر بغير الحمل عليه كذا منا ويركبه فحمل عليه المسمى واركب غيره وهو يطبقها
فلتف فعليه نصف القيمة * باب في حكم اجير الخاص والمشارك وتلا من تها وضمانها * سئل نجم الائمة
الحكيمى سلم افراسه الى الراعي ليحفظها مدة معلومة ودفع اليه اجرا لفظ والراعي واشتغل الراعي
بمهمه وترك الافراس قضاة فهل يضمن فقال لا ان كان ذلك متعارفا فيماتين رعاية الخيل والا
فنعيم (علك) وابو حامد لوقال البقار المشترك لا ادري اين ذهب الثور فهل اقرار بالتضييع في زماننا
(بم قب) لم يسلم الطحان ان يقيق بعد الطحن مع القدرة فسرق منه يضمن بعد اخذ الاجرة طلبه
المالك منه او لم يطلب وقبل اخذ الاجرة لا (بم قب) هلك المتاع في يد الاجير المشترك ثم استحق عليه
وضمن القيمة لا يرجع على المستاجر بها كافي العارية (بم) دفع ابريسما الى صباغ وقال اذا صبغته
فادفعه الى معتمدي هذا صبغه وارسله بيد غيره الى المعتمد وضاع من المعتمد لا ضمان على احد لانه
لما وصل الى المعتمد خرج المرسل والرهول من الضمان ولو نسج الحائك الثوب رد يا معيوبان فان كان
فا حثا فان شاء المالك ضمنه مثل غزله وترك الثوب عليه وان شاء ضمنه النقصان (ظمر) الطحان

طعن الحنطة خشكاً ولا يضمن ولكن يومر بطحنه ثانياً (بمر) شريكاً في عمل / لقسارة تقبلاً عتاً بياضاً
 اتخذها احد مما وذهب ولا يدري اين ذهب لا ضمان على الثاني (قنب) قال الطحان او الخفاف
 او الخياط غداً اصله واجبه فلم يجبه به غداً احتى هلك يضمن ان اسكنه تسليمه والا فلا (بسمج)
 الخاني المستاجر لحفظ الامتعة ليلاً ونهاراً ذهب الى الحمام بعد طلوع الفجر قبل طلوع الشمس
 وتركها بلا حافظ مفتوحاً فكسر السارق مغلاق الانبار خانه وسرق ما فيه لا يضمن ليلاً كان او نهاراً ولو
 سرق من الكناد والى في الصحن يضمن عن ابي يوسف ر ح د فع اليه زجاجة ليقطعها فقال هذا
 لا يكاد يسلم عند القطع فقال ان انكسرت لا ضمان عليك فان كان لا يسلم مثله في القطع من الكسر
 لم يضمن والا فيضمن * باب ضمان مكاري الدابة والغاوذق والحمال والملاح * (قنب) المكاري كان
 ينقل الدبس من القرية الى المصر فنزل في الطريق وتام وخرق الكلب النزق فضاع الدبس لا يضمن
 ان نام جالساً (بسمج) حمل الغاوذق خائبة ولبس فاكسر القنب وانكسرت الخائبة يضمن كالحمال
 اذ ازلق وكذا اذا انكسرت لخرق في تسييره والا فلا ولو نام الغاوذق في العجلة فاصابت الدوارة
 شيئاً او انحرف الثور عن الطريق فالتف شيئاً يضمن لان سير الثور مضاق اليه ولو نام فيها الغواذق
 وانقلبت فانكسرت الدوارة او القنب او سائر الآلات لم يضمن لما نكها لان نومه ماذون فيه عرفاً
 (ظمر) استاجر سفينة معينة لحمل عليها امتعته هذه فادخل الملاح فيها امتعة اخرى بغير رضا المستاجر
 وهي تطبيق ذلك وغرقت السفينة والمستاجر معها لا يضمن الملاح (بسمج) ملا سفينة من امتعة الناس
 وشدها في الشط ليلاً فظهر فيها ثقب ومثلث ماء وغرقت وهلك الامتعة لا يضمن ان كانت تترك هذه
 عادة ولو قال ما نك الامتعة للملاح شد السفينة ههنا فلم يشد واجراها حتى غرقت من الموح يضمن
 ان كانت تشد في هذه الحالة * باب فيما يجب على الآجرو على المستاجر من توابع المعقود عليه *
 (فح) زجاجة الكوة واصلاح المسناة والسلم على الآجرو في رفع الثلج اختلاف المشايخ والمفتين والمعتبر فيه
 العرف (مسئ) الزجاجة عندي على المستاجر للعرف (ط) اصله ان الاجارة متى وقعت على عمل ولم يشترط
 توابعه على الآجرو فالمرجع فيه الى العرف حتى ان الابرة والسلك على الخياط والنجير والغراء على
 رب الغزل حتى لو صرفه الحائك من عند نفسه فله ان يرجع به على صاحب الغزل وعرف بهذا ان

ما يجب على المستاجر ابتداء من توابع العمل وفعله الا جبره من اذن صريح فله ان يرجع به
 على المستاجر (بم) تطمين الدار و اصلاح ميا زيبها على رب الدار ولا يجبر على ذلك والمستاجر
 رد ما اذ لم يعلم وقت الاجارة ولو استاجرها ولا زجاج فيها او في سطحها ثلج وعلم به فلا خيار له (بمسح)
 والحجرة تدخل في استيجار الحائض دون استيجار الابنار خانه في الخان للعرف * باب في التصرفات
 التي لا يجوز للمستاجر والاجر في الدار والارض المسبلة وغيرها التي يجوز * (كتب فتح) المستاجر
 الدار المسبلة القاء ما اجتمع من كنس الدار من التراب ان لم يكن له قيمة وله ان يتك فيه وتدها
 ويستنجد بجداره ويتخذ فيها بالوعة الا اذا كان فيه ضررين (بمسح) استاجر ارضا سنة على ان يزرع فيها
 ما شاء فله ان يزرع فيها زرعين ربيعيا وخريفيا (فتح) استاجر حانوتا مسبلا لدق الارز له ذلك ان
 لم يضرب بالبناء وليس لمستاجر الدار المسبلة ان يجعلها اصطبل او لو غاب المستاجر بعد السنة ولم يسلم المفتاح
 الى الاجر فله ان يتخذ فيه مفتاحا آخر ويوجره من غيره بغير اذن الحاكم * باب الاختلاف في الاجارة *
 (شم) دفع الاجر الى الموجه مات بعد شهرين فطالبه الورثة باجرة عشرة اشهر وقال الموجه
 اجرتها بهذه الاجرة شهرين والبحث له السكنى بقية السنة وقالت الورثة بل اجرتها سنة فالقول
 للموجه لانه ملك الاجرة وادعت الورثة ابطال ملكه (بم) قال لاسناده علمنى الحرفة فعلمه ومات
 فادعى التلميذ الاجر وانكر الورثة فان كان يعطى لمثل هذا التلميذ اجرة فله اجر المثل (جمع)
 اختلاف في مضي الملك فالقول للمستاجر ولو قال الموجه ان لم تفرغ دارى فعليك كل شهر ثلاثة دنانير
 فسكت المستاجر ثم بعد ذلك قال لا يسوى لى فخذ دارك فهو نسخ فيما زاد على الشهر الاول كزب السلم
 والمسلم اليه اذا اختلفا في مضي الشهر المشروط فالقول قول المطلوب وان اقاما البنية فالبنية بينته
 ايضا (ص ط) وكذا البائع والمشتري اذا اتفقا على مدة الخيار واختلفا في المضي فالقول لمن ينكر المضي ولو
 استاجر الام المبانة المعنقة لا رضاع ولد هاصح في ظاهر الرواية ثم لو تزوجها بعد ذلك بيوم او يومين
 (بم) لا يفسخ الاجارة ولا يجب الاجر لان في ابقاء الاجارة فائدة بان يطلقها ثانيا بائنا كذا اقاله
 ظهير الد بن المورغيناني (ظم قب) انفسخت على الاصح * باب الاستصناع * (بمسح) دفع مصحفا الى مذهب
 ليث هبه بن مذهب من عنده و اراد المذهب انموذجا من الاعشار والاخماس ورؤس الاعى واولئك

للمور فامر به رب المصحف ان يذهب كذا لك باجرة معلومة لا يضح مثل عمر النسي وخ ممن دفع
 الى هاذك غز لا لينسج له عمامة من سداه فجاها بها منسوجة فقال صاحب الغزل اشتريت منك
 ما في هذا المنسوج من الابريسم بكذا وقال الآخر بعث هل يصح فقال يجوز بيع ما صار على الامر
 للمامور من الابريسم (ظمر) السدي بالعقد الاول صار ملكا لا مرو قال ابو الفضل الابريسم دين
 على الامر واجرة العمل عليه (عكس) قال لنجا وابن لي بيتا فاذا ابنيته يقومه المقومون فما يقولون
 ادفعه اليك فرضا به وبناؤه وقومه رجل باتفاقهما وابي الصانع فله اجره مثله وقال ابو حامد وخمير
 الربوي هو بمنزلة المقوم لا الحكم يعني لا يلزمه تقويمه * باب فيما يتعلق بالاجارة الطويلة المرسومة
 ببخار * (بم) الاجر زرع الارض المستاجرة بعد فسخ الاجارة قبل ايفاء مال الاجارة الى المستاجر
 من غير اذنه فليس للمستاجر ان يقلع الزرع (فصح) له القلع كما يشتري زرعها قبل ايفاء الثمن بغير
 اذن البائع فله ان يكلفه القلع (بم) آجر المدا ارجارة طويلة بخمسة دنانير وقبضها وسلم الدار ثم
 باعها بغير اذن المستاجر بخمسة دنانير وقبض الثمن ومات ولا مال له سوى هذه الدار فالمستاجر
 احق بها وله ولاية الحبس حتى يستوفي مال الاجارة لان بالموت بطل الاجارة دون البيع
 فبقى الدار على ملك المشتري لكنه يخير ان شاء ادى الاجارة وقبض الدار وان شاء ترك وان
 اجاز بيعها ومال الاجارة عشرة والثلث خمسة فللمستاجر لاجل الخمسة الباقية ولاية الحبس
 ايضا (فب) ليس له ذلك (ظمر) انفسخت الاجارة فطلب المستاجر مال الاجارة فقال الآجر
 امهلني يوما فامهله لا يبطل حق الحبس (بم) استاجر ارضا اجارة طويلة واشترى الاشجار
 ليصح الاستيجار ثم اثمرت الاشجار ثم فسخاها فالثما على ملك المستاجر ولو قطع الاشجار ثم
 فسخاها فهي للآجر ولو اتلفها المستاجر فعليه قيمتها لانه يبيع ضروري لجواز الاجارة فلا يترقب
 عليه احكام البيع البات ولو اتلف الآجر الاشجار في ملك الاجارة فالصحيح انه لا ضمان عليه لكن
 بخير المستاجر في الفسخ لانه عيب ولو قطعها المستاجر في ملك الاجارة (بم فصح فب) لا يضمن
 النقصان لكنه يخير الآجر * باب مسائل متفرقة * (فصح) استاجر سفانا ليتخذ له سفينة من خشبه
 في عرض اثني عشر شبرا باجرة معينة فقال السفان ان خشبك لا يصلم لهل العرض فاذن لي ان

ان يزيد شهر او انقص من هذا المقدار فاذن له ان يزيد هافا تخذ هافا ثلاثة عشر شهرا يستحق الاجر
والزيادة (بسم) لو قال او يد انسانا يكتب لي صكا فقال رجل ادفع الي شيئا فاني اجك فدفعه اليه
وكتبه بنفسه لا يحل له اخذ ذلك الشيء (بسم) ولو استاجره لينسج له هذا الكرباس بكل اعلى انه
عشرة فنسجه فاذا هو خمسة عشر لا يستحق الاجرة بالزيادة لان الطول وصف ولو استاجره لقطع
الشجرة في قرية بعيدة فذهب وتعذر قطعها ان ذكر النهاب في العقد يجب بقدره والا فلا (ظم
بسم) المستاجر اذا اخذ منه الجباية الراتبة على الدور والحوانيت يرجع على الاجر وكذا الاكار
في الارض وعليه الفتوى (بسم) المستاجر اذا عمرفى الدار المستاجرة عمارات باذن الاجر يرجع
بما انفق وان لم يشترط الرجوع صريحا وكذلك القيم (فسم) وفي التنور والبالوعة لا يرجع بمجرد
الاذن الا بشرط الرجوع لان العمارة لا صلاح ملكه وصيانة داره عن الاختلال فيرضى
بالاتفاق بخلاف التنور والبالوعة استاجر عبد اهلين الشهرين شهر اباربعة دراهم وشهرا
خمسة دراهم فهو جائز والاول منهما اربعة دراهم لانه لما قال شهرا اباربعة انصرف الى الاول
فتعين الخمسة للثاني * كتاب ادب القاضى وهو يشتمل على ثمانية عشر بابا * باب من يجوز له
تقلد القضاء وجلس القاضى وكيفية حكمه وما يتعلق به من صاحب المجلس واجرة الوكلاء
والكاتب وبوابه * (ص) لا يحل قبول العمل من غير اهله وان كان مستحقا لذلك عند ابي حنيفة
رح لانه عون للظالم على ظلمه قال استاذنا روح فى المحيط خلاف هذا (ص) فى ادب القاضى
لقاضى صدر وينبغي ان ينصب انسانا حتى يقعد الناس بين يدي القاضى ويقيمهم ويقعد الشهود
ويقيمهم ويزجر من يسمي الادب ويسمى صاحب المجلس والمجلسوا ايضا وانه ياخذ من المدعى
شيا لانه يعمل له باعداد الشهود على الترتيب وغيره لكن لا ياخذ اكثر من درهمين العدلين
الزائفين من الدراهم الرائجة فى زماننا وللوكلاء ان ياخذوا ممن يعلمون له من المدعين والمدعى
عليهم ولكن لا ياخذوا لكل مجلس اكثر من درهمين والرجال لا ياخذون اجورهم ممن يعملون
له وهم المدعون لكنهم ياخذون فى المصومين نصف درهم الى درهم واذا خرجوا الى الرهاتيق
لا ياخذون لكل فرسخ اكثر من ثلاثة دراهم او اربعة هكذا اوضحه العلماء الا تقياء الكبار وهى اجور

امثالهم واجرا انكاتب على من يكتب له الكتاب واجرك كتابة المحاضر والعجالات على قدر العمل فان
ذلك عمل فيه دقة ولا ينبغي ان ياخذ اكثر من اجر المثل الذي ياخذ الناس بمثل ذلك العمل
وينبغي للقاضي ان ينصب انسا تايقدم الاول فالاول ويمنعهم عن الدخول على القاضي جملة
ولا يترك القاضي حتى ياخذ من الناس شيئا ليشركهم فيه خلوا عليه فان الدخول على القاضي مباح
لهم وواجب على القاضي ان ياذن لهم بالدخول واجر هذا الباب على القاضي والوكلاء لانه يعمل
لهم لانه يمنعهم حتى لا يزدحموا عليه وعليهم (جس) واذا بعث امينا للمتدخل فاجعل على المدعي
كالصيغة لقصيتهما (شص) لادب القاضي القاضي اذا بعث الى المدعي عليه بعلامة فعرضت عليه فامتنع
واشهد عليه المدعي على ذلك وثبت ذلك عنده فانه يبعث اليه ثانيا ويكون مؤنة الرجل على
الملك ما عليه ولا يكون على المدعي شيء بعد ذلك قال (صت) فالحاصل ان مؤنة الرجل على المدعي
في الابتداء فاذا امتنع فعلى المدعي عليه وكان هذا استحسان ما ليه للزجر فان القيام ان يكون
على المدعي في العالين (ط) قيل اجرة المشتكى في بيت المال وقيل على المتمرد كالسارق اذا قطعت
يد فاجرة الحد او والد من الذي يحسم به العروق على السارق لانه المسبب ولو ذهب الى باب
السلطان وذهب بقائد لا حضار خصمه فاخذ منه زيادة على الرسم يرجع الخصم على المدعي بتلك
الزيادة ان ذهب الى باب السلطان ابتداء وان ذهب الى القاضي او لا وعجز عن استيفاء حقه في
المحكمة لا يرجع ولو امر القاضي رجلا بملازمة المدعي عليه لاستخراج المال ويسمى مؤنلا فمؤنة على
المدعي عليه وقيل على المدعي وهو الاصح (شط جس) المزمى ياخذ الاجر من المدعي وكذا المبعوث
للمتدخل (مخلف) قضى في ولايته ثم اشهد على قضائه في غير ولايته لا يصح الا شاهد * باب من يشترط
حضرته لسماع البينة والقضاء عليه ومن يصلح خصما ومن لا يصلح (فتح) استحق المبيع بالبينة
ورجع المشتري بالتمسك على البائع فاقام عليه البائع بينة على ان هذا الحار نزع منك لا يسمع بينته
(بهر) فيه اختلاف المصنف (شص) يقبل بينته (ط) استحق العبد من يك مشتبوه بالملك المطلق
على بائنه فاقام البائع بينة فانه فتح في ملك من ادعى قبلت بينته اذا اقامها بحضرة المستحق
وكذا اذا اقام البائع بينة انه فتح في ملك بائنه من ادعى فبهرط محمد رج حضرة المستحق لقبول البينة

وقيل لا يشترط به اهل السرخسي وقيل على قياس قول البيهقي رحمه الله وابي يوسف رحمه الله الاول لا يشترط قال (بم) وهو الاظهر والا شبه وعندهما يشترط (شخص) اذا قام البائع بينة ان المبيع وصل اليه من جهة المستحق يشترط حضوره لقبول البينة هو المختار (فهم) ادعى رجل على المشتري ان هذه الدار المشتراة في اجارتي فقال المشتري فسخت الاجارة ثم اشترى بها والبائع غائب يتمكن المشتري من اثبات ذلك بالبينة (فهم) ادعت على آخر قرضا واقامت بينة عليه ثم اقوت قبل القضاء ان القرض ملك زوجي وانا وكيله بالاقرار لا يقضى بهذه البينة للزوج لانها قامت على غير خصم لان الوكيل بالاقرار ليس بخصم (بم) ادعى على وصي لقيط شيئا واللقيط غائب لا يمكن تعريضه بالنسب لا يصح دعواه لان حضرة الصغير شرط في الدعوى عليه ليشار اليه (ظم) قامت البينة على خصم بالدين فاخر القاضي قضاءه فغاب المدعى عليه ووكله ابنه بتلك الدعوى فله ان يقضى بتلك البينة التي قامت على ابيه قال استاذ نارج ولا يشترط حضرة رب الدين في سماع بينة المحبوس على اغلاسه (مت فلت) وابو حامد والبرغري في وصايا الجامع الصغير فيمن تركه زوجة وابنا فاخذ الابن كل التركة وغاب ثم ادعى رجل على الميت ديناً تنتصب الزوجة خصماً عن الميت وان لم يكن في يد هاشم (علك) لا تنتصب الا اذا كان في يد هاشم قال استاذ نارج والصواب هو الاول (ط) في دعوى العين انما تنتصب احد الورثة خصماً عن الميت اذا كان العين في يده والا فلا وفي دعوى العين ينتصب خصماً وان لم يصل اليه شيء من التركة (قص) ادعى على الميت ديناً وادعى على ورثته وليس في ايديهم شيء ثبت ذلك باقرار المدعى تقبل البينة ويحلف الورثة على العلم وكذا لو لم يكن للميت مال متروك تقبل البينة ويحلف الورثة على العلم لان الحاجة الى اثبات الدين دون استيفائه (ن) وعن الفقيه ابي جعفر انه يسمع البينة قبل ظهور المال ولا يحلف الوارث الا عند الظهور وبه ابو الليث (بمع) ادعى على اخيه الميت ديناً عليه فقالت له بنت خصم لان للميت ابناً لا تنفع منها الخصومة بدون البينة (بمع) قد لا يكون الا ثمان خصماً في البينة ولا في اليمين ولو اقربه لا يجزى ولكن لو دفع جاز (ص) كمن ادعى انك اشتريت هذا العبد من وكلي فلان فاقول المشتري بالشراء والوكيل غائب لا تقبل بينة المدعى انه كان وكيله بالمبيع ولا يحلف به ولو اقربه لا يجزى عليه ولكن لو دفع جاز وقطع

لا يكون خصما في البيعة ولا في اليمين ولكن لو اقرب به يجبر عليه (صدق) كمن ادعى عبدا في يد رجل فانكر دعواه فصالح رجل مع المدعى على دراهم ودفعها اليه على ان يكون العبد له ثم جاء المصالح الى ذي اليد واقام بيعة على ان العبد كان للمدعى واراد اخذه لم تقبل بيئته ولم يحلف عليه لكن لو اقرب ذو اليد يوم ركب فع العبد الى المصالح ويكون المصالح بمنزلة المشتري ونص محمد رح انه لا تقبل البيعة ولا اليمين ولكن لو اقربوا خذ باقراره وقد يكون خصما في اليمين ولا يكون خصما في البيعة كمن اشترى عبد او قبضه ثم اقر انه لغير البائع فلان بن فلان ودفعه الى المقر له ثم اقام بيعة انه كان للمقر له ليرجع بالثمن على البائع لم تقبل بيئته ولكن له ان يحلف البائع بالله ما كان للمقر له فان نكل رد الثمن وقد يكون خصما في البيعة دون اليمين وعلى هذا عشر مسائل واكثر منها ادعى عبدا بين في يد رجل فانكر ثم صالحه من دعواه على احد هما بعينه ثم اقام بيعة ان العبد بين كان له له ان ياخذ الآخر ولو اراد ان يحلف في اليد ليس له ذلك ومنها ان الوكيل بالشراء رد المبيع بالعيب فقال البائع رضى الامر به تقبل البيعة عليه على رضاء الامر وليس له ان يحلف الوكيل ومنها الوكيل بطلب الشفعة ادعى عليه المشتري ان الموكل سلم الشفعة تقبل بيئته ولا يحلف الوكيل عليه ومنها الوكيل بقبض الدين ادعى عليه المدعيون انه اوفى رب الدين دينه واقام بيعة عليه تقبل ولا يحلف الوكيل بالعلم اذ لم يكن له بيعة ومنها انه ادعى على رجل انه وصى الميت تقبل بيئته ولا يحلف المدعى عليه ومنها انه اذا ادعى انه وكيل فلان فانكر تقبل البيعة ولا يحلف ومنها انه اذا ادعى ان فلانا الميت اوصى الي والى هذا فانكر تقبل البيعة عليه ولا يحلف ومنها ان الاب فيما اذا ادعى على ابنه الصغير خصم في فسخ البيعة دون اليمين ومنها ان من ادعى على ميت مالا او حقا من الحقوق وقدم وصيه الذي ليس بوارث الى المحاكم فليس له ان يحلفه لان اليمين لوجاء النكول والنكول بذل او اقرار وليس للوصى ولا للاب في حق الصغير ذلك (ط) ولو كان الوصى وارثا يحلف لانه يملك البذل في حصته مثل شمس الاسلام الا وزجده عن خياط عنده ثياب الناس وغاب عن البلد فهل لا صاحب الثياب ان يطلبوها من زوجته فقال ان كان غين ثيابهم عندها فلهم الطلب والاخذ قال استاذنا ررح وفيه نظري فالمسئلة الخمسة معروفة ان الغاصب والمودع والمهتاجر والمرتهن والمستعير من

غير المالك لا يكون خصما لدعى الملك المطلق . لكن الصواب ما اجاب به شمس الاسلام وبه كان يفتى
(قبح) فيمن رهن متاع غيره بغير اذنه فوجد المالك في يد المرتهن له ان ياخذ منه ووجهه ان
للمالك ان ياخذ ملكه اينما وجد له وله ان يحتال بما قد ر عليه من الحيلة حتى يصل الى حقه فله
ان يطلب ملكه من مودع وعاصب او مرتهن وغيرهم الا اذا اثبت ذواليد بانه مودع فحينئذ يندفع
منه الخصومة فاما قبل دعواه فاجاب المفتي ان للمالك طلب ملكه منه * باب ولاية القاصي وتصرفاته
على الغير * (شب) للقاضي ولاية اقراض اللقطة من الملتقط واقراض مال الغائب وبيع منقوله
اذا خاف التلف وهذا اذا لم يعلم بمكان الغائب اما اذا علم فلا لانه يمكنه بعثه الى الغائب اذا خاف
التلف قلت وهذا يدل على ان للقاضي ان يبعث مال الغائب الى الغائب اذا خاف التلف وفي
تتمة (صغر) الاب اذا كان مسرفا مبذرا للمال فللقاضي ان ياخذ مال اليتيم من يده ويضعه على
يد ي عدل الى وقت حاجة الصغير وبلوغه (ط) على الرواية التي يجوز بيع الاب الذي هو فاسد
عند الناس فنقول وله الصغير يوخذ الثمن منه ويوضع على يد ي عدل (فسخ) الاب او الوصي باع عقار
الصبي فرأى القاضي نقض البيع ا صلح للصغير له ان ينقض قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
روح له ان ينقض قال استاذنا راجح اطلاق الجواب في كتاب الماذون في الاب او الوصي تنصيص على
ان الاب او الوصي وان كان مصلحا فللقاضي نقض بيعه اذا رأى المصلحة فيه * باب ما ينقض به القضاء
وما لا ينقض * (خج) قضى بملك الارض بشهادة الفروع ثم جاء الاصول ففي بطلان قضائه بشهادة
الفروع خلاف فمن قال القضاء يقع بشهادة الاصول يبطل ومن قال يقع بشهادة الفروع لا يبطل
(فع ظم) ادعى ارضا في يد رجل ارثا من ابيه فقضى له بالبينة العادلة ثم قال اشتريتها من ابي
بطل القضاء بقوله (عمت) وابوها مملد اشترى ضيعة من زيد وباعها من عمرو ثم استحق منه بالملك
المطلق بالبينة والقضاء ثم اقام عمرو بيته ان المستحق كان اقر قبل دموا ان هذه الضيعة ملك لزيد
المذكور فليس للقاضي مطالبة ببيان كيفية الوصول اليه من جهة زيد ووجب على القاضي تسليم
الضيعة اليه وعن (حمز) ايضا ادعى على رجل ضيعة في يد زيدا اقام بيته وقضى له فاخذها وباعها
من انسان ثم ان المقضى عليه يدعى ان هذه الضيعة كانت لفلان فباعها من رجل واشترتها من

ذلك الرجل وان المقضى له قد كان اقربل دعواه بان هذه الضيعة ملك ذلك البائع الاول واقام
 بيئته على اقراره ذلك فهذا الدفع في غاية الصحة وليس للقاضي ان يسأله بعد صحة الدفع عن سبب
 الوقوع في ملكه لانه دافع وليس بمدع (عك) لا حاجة الى سوال القاضي عن سبب الوقوع
 في ملكه قلت وهل الجواب وامثاله يدل على ان الدفع الصحيح بعد القضاء مسموع شرعا (عك)
 ولو ادعى بعد الحكم بالبيئته ان المقضى له قد كان اقربل هذا المحدث وملك عمر وفليس هذا ابدفع
 صحيح ما لم يدع تلقى الملك من جهة عمر ولكن ليس للمفتي ان يزيد في الجواب على قوله
 ليس بدفع صحيح لانه لو استثنى المفتي يزيد الوكلاء المفتعلة دعوى تلقى الملك من جهة عمر و
 كاذب بالصحة الدفع قال استاذنا رح وما اجاب به (عك) في اصل المسئلة يدل على انه لو كانت
 الدار في يد انسان فزعم رجل آخر انها ملك فلان لا ملك ذي اليد ثم ادعاها بعد ذلك على
 ذي اليد ملكا مطلقا لنفسه للقاضي ان يسمع دعواه وقد اجاب (عك) بخلاف هذا ابو حامد قاض
 قضي في حادثة ثم ظهر له خطأه يجب عليه ان ينقض قضاؤه (صت) هذا اذا خالف قضاؤه الاجماع
 او النص او السنة اما اذا كان كل واحد منهما بالاجتهاد لا ينقض وفيه حديث عمر رض (ط) ان
 كان خطأه لا يختلف فيه الفقهاء رد القضاء ونقضه لا محالة والا امضاه وقضى في المستقبل بما يرى
 (ط) ادعى عليه دارا فادعى المدعى عليه الصلح ولا بيئته له فنقض القاضي للمدعى بالدار وباعها
 من رجل ثم ان المدعى عليه اراد ان يحلف المدعى بالله ما صالحتني عن دعواك في الدار قبل
 قضائه لك بها فله ذلك فاذا حلفه وكل كان للمدعى عليه الخيار ان شاء اجاز البيع واخذ الثمن
 وان شاء فسخه على السعدني زوج ادعى الملكيون الابرار بعد القضاء بالد بين عليه بالبيئته فانكر الدائن
 وحلف ثم اقام الملكيون بيئته بالا براء قبل القضاء تسمع عن شمس الاسلام الا وزجندني استثنى
 عثمان على عبد الرحمن محدودا بالملك المطلق بالبيئته والقضاء وقبضه وباعه من آخر وسلمه اليه
 ثم ادعى عبد الرحمن دفعا على عثمان لياخذ ملكه وليس المحدث ود في يد يسمع دعوى الدفع على
 عثمان وعنه ادعى عينا وقضى له ثم اقر ببعض ذلك العين للمدعى عا عليه لا يبطل دعواه والقضاء في الباقي
 (ط) قضى القاضي بالدار والبناء بالبيئته ثم قال المقضى له ليس البناء لي وانما هو للمدعى عليه ولم

يؤثر له فهو كذب لشهوده ولو قال البناء للمدعى عليه لم يكن الكذب باثماً رواية الاقضية وفي رواية
شهادات الاصل مجرد اقرار المقضى له بالبناء للمدعى عليه كذب لشهوده يبطل به القضاء
* باب القضاء بشهادة الزور والنكول مع كذب المدعى * (فع) ادعى عليه جارية انه اشتراها منه بكذا
فانكر فحلف فشكل فقضى عليه بالنكول تحلل الجارية للمدعى ديانته وقضاء كافى الشهود الزور (شمر)
لا تحلل لان الحل ثبت في الشهود لحد يث على رض شاهد اكرز و جاك فلا يتعدى الى غيره (سمر)
قضى في السلم او الصرف بشهود زور يشترط قبض راس المال وبدي الصرف في مجلس القضاء للحل
لان القضاء انشاء للعقل بينهما وقيل لا يشترط وعلى هذا الخلاف اذا قضى بالنكاح بشهود زور يشترط
حضره الشهود وقت القضاء لانه انشاء وقيل لا * باب الجرح والتعديل * شمس الاسلام
الاول وجندي اقام بيعة على دار في يد رجل فقال المشهود عليه لا تسمع شهادته لانه اقرني بملكية هذه
الدار قبل شهادته لا يحلف الشاهد بذلك ولو اقام بيعة به لا تقبل ولو قال ادعى هذا الشاهد هذه الدار
لنفسه قبل شهادته لا يحلف الشاهد عليه ولا المدعى على العلم ولو اقام البيعة عليه على انه خاصم عليه
عند القاضي يبطل شهادته (فع) خلافه والاول منصوح عن محمد ر ح (عك حم) شهد فخرج
ثم شهد بعد خمس سنين في تلك الحادثة عند ذلك القاضي لا تقبل (عك حم) المزكى اذا قال عدل في
الظاهر فليس بتعديل ولو اطلق كان تعدى لا * باب القضاء في المجتهادات وما يتصل به * (فع) علي السغدري
زوجت نفسها بغير اذن وليها فعجز الزوج عن اداء المهر والنفقة فلوالدها ان يطلب من القاضي
الفرقة باعتبار العجز (فمح) ليس للقاضي ان يقضى بالفرقة بسبب العجز عن النفقة واجاب هو موارا
فمن غاب عن امواته وتركها بلا نفقة انه لو قضى بالفرقة بسبب العجز عن النفقة ينفذ قال وانما
فرقت بين الجوابين لان الخلاف بيننا وبين الشافعي ر ح في حل الاقدام على القضاء فعندنا لا يحل
ولا خلاف في النفاذ فالجواب الاول جواب عن حرمة الاقدام والثاني عن النفاذ مع حرمة الاقدام
عليه ولا يشترط ان يكون القاضي شفعوي المذهب لانه لا خلاف في نفاذ القضاء (عك) لا ينفذ
القضاء بسبب العجز عن النفقة عندنا حتى يقضى قاض آخر بتنفيذ قضائه (فمح) اب الصغير مع امرأة
الصغير اذا اراد الفرقة فالحيلة فيه ان يقضى بالفرقة بسبب العجز عن النفقة اولان النكاح كان

بلفظ الهبة او بغيرولي فينفذ وللقاضى هذه الولاية الا ترى ان القاضى يفسخ النكاح بخيار البلوغ
وهذا يؤيد جواب (فتح) العجز عن الانفاق لا يوجب حق الفراق وقال الشافعى رح لها ان تطلب
من القاضى ان يفرق بينهما ويكون ذلك فسحا وطى هذا الخلاف اذا عجز عن ايفاء المهر للمجمل فان فرق
وهو شفيعي المذهب نفذ قضاؤه عند الكل وان كان القاضى حنفيا لا ينبغي له ان يقضى بخلاف مذهبه
الا اذا كان مجتهد او وقع اجتهاده عليه وان قضى بخلاف رأيه من غير اجتهاد فعن البيهقيفة رح
في نفاذ قضائه روايتان وكذا في كل فصل مجتهد وان امر شفيعيا فقضى وهو غير مأمور بالا ستخلاف
او مأمور لكن المأمور والقاضى اخذ شيئا لا ينفذ قضاؤه عند الكل لان قضاء القاضى فيما ارشى باطل عند
الكل وان لم ياخذ شيئا ففرق المأمور جاز تفريقه وان كان الزوج غائبا فقامت البينة ان زوجها
الغائب ما جز عن النفقة وطلبت التفريق منه فان كان القاضى حنفيا فقد ذكرناه وان كان شفيعيا
وفرقت بينهما قال ائمة سمرقند جاز تفريقه لانه قضى في فصلين مجتهد بين العجز والغيبة وعندنا لو قضى
على الغائب ينفذ قضاؤه في اظهر الروايتين عن البيهقيفة رح (ظمر) لا ينفذ لان القضاء على الغائب
انما يجوز عند الشافعى رح وينفذ في احدى الروايتين عن البيهقيفة رح اذا ثبت المشهود به وهنا
لم يثبت العجز عند القاضى لان المال زاد ورائح فعسى يصير الغائب غنيا ولا يعلم الشاهد لما بينهما من
المساواة فكان مجازا في شهادته فاذا علم القاضى بذلك لا يجوز قضاؤه (فن) غاب عن امرأته
ضربة منقطعة ولم يخلف نفقته فرفعت امرها الى قاض فكتب الى عالم يرى التفريق بالعجز عن النفقة
ففرق بالعجز عن النفقة يقع الفرقة ولو كان له ههنا عار ومتاع واملاك يتحقق العجز لانه لا يجوز
بيع هذه الاشياء للنفقة اذا لم يكن من جنس النفقة لانه يتضمن القضاء على الغائب وهكذا ذكره
في (ط) ثم قال وفيه نظرو الصحيح انه لا يصح قضاؤه فان رفع قضاؤه الى قاض حنفى المذهب فجاز
قضاؤه فالصحيح انه لا ينفذ (فتح عت) زادوا في وجه الامام من اوقاف المسجد دارا وحكم حاكم
بذلك لا ينفذ وعن المشائخ ما يدل على خلافه (طفن) قال الرجل والمرأة مازن وشويم بالخ عجبى
وذا رد فيمنه فيه اختلاف المشائخ ولو قضى قاض بصحة هذا النكاح ينفذ ويصح ثم قال ودلت المسئلة
على ان قضاء القاضى في مثل هذه المجتهدات التي فيها اختلاف المتأخرين صحيحة وان لم يعرف

هيها اختلاف المتقيد ميين (فع عك) القاضي المقلد اذا قضى على خلاف مدعيه لا ينفذ (ط) اختلاف
 الروايات في قاض مجتهد اذا قضى على خلاف رأيه (شخص) لو قضى قاض بما روي عن سعيد
 بن المسيب ان دخول المحلل بها ليس بشرط للحل الاول لا ينفذ قضاؤه فان شرطيته ثبتت بالآثار
 المشهورة * باب القاضي يقضي بعلم نفسه * (مصحح) للقاضي ان يقضي بعلم نفسه بالوقف وكذا
 ان كان مدعى الوقف منصوباً من جهته له ان يقضي بعلمه * باب ما يكون حكماً من القاضي وما
 لا يكون وما يجوز قضاؤه ببينة قامت عند القاضي الميث * (مصحح) قامت البينة عند القاضي على رجل
 بحق فقال لمعتمده اقمه واطلب الدان هب منه فهو حكم عليه (فع حم) الحبس بمعنى اقامة البينة بالحق
 قضاء منه وفي نفقات هذا الكتاب امر القاضي بحبس المدعى عليه قضاء منه بالحق (ط ظم) في دعوى
 العين اذا قال القاضي بعد سماع البينة ادفع هذا المحل ودل المدعى لا يكون حكماً وينبغي ان يقول
 حكمت بهذا المحل ودل هذا المدعى ثم قال (بمر) والصحيح ان قوله حكمت او قضيت ليس بشرط
 وقوله ثبت عندى يكفي وكذا اذا قال ظهر عندى اوضح او علمت فهذا كله حكم هو المختار (فع
 عك) اقام المدعى بينة على ان هذه الضيعة التى فى يده ملكه فطالبه القاضي بالجواب
 فاستمهله المدعى عليه فامهله القاضي خمسة اشهر وسلم الضيعة الى المدعى حتى ياتى بالدفع
 ثم اتى بدفع غير مسموع ومات القاضي قبل ان يقول حكمت فذلك التسليم حكم منه وليس للمدعى
 عليه ان يمنعه من التصرف وان يطالبه باعادة الدعوى وعن (حم) مثله وابلغ منه (عك) ان
 ارتاب القاضي الثانى في دين الاول او علمه وفقهه فما احسن ان يطلب الاعادة وقال هو ينز
 امر القاضي بتسليم بعض المدعى او كله بعد اقامة البينة العادلة حكم منه بان الضيعة للمدعى
 * باب الاستحلاف * (شم رفع) وجب اليمين للمدعى بعد الاثكار وعدم البينة فقال اسقطت اليمين
 او حقي في اليمين او قال ان لم اقم البينة الى وقت كذا فقد اسقطت اليمين او حقي في اليمين لا يصقط
 وله ان يحلفه (فع) ادعى عليه ضيعة ولا بينة له فطلب يمين خصمه فقال ان المدعى اقر انه لاحق
 له في هذه الضيعة فطلب يمين المدعى له ان يحلف بما يدعى عليه من الاقرار في الجامع الاصغر
 قال ابو نصر الدبوسي فيمن ادعى على آخر اقراره بحق وانكروا المدعى عليه يحلفه القاضي بالله ما اقر

أنه بكذا أو كذا أو قال أبو القاسم الصغار ليس له إلا أن يحلفه بالحق الذي يدهيه بالله ماله عليه
 كل أو كل إلا أن حقه هل ادون غيره وأطلق في (جيب) فقال ولا يمين في دعوى الاقرار (شمر)
 يستحلف في دعوى الاقرار بالنكاح قال استاذنا راجح ولعل الاختلاف في اليمين في دعوى الاقرار
 بناء على اختلاف المشائخ في صحة دعوى مجرد الاقرار (ط) في صحة دعوى الملك بسبب الاقرار
 اختلاف المشائخ ومسائل الكتب فيهما متعارضة قال استاذنا راجح ولكن مع هذا جواب (فتح) أنه
 يحلف المدعى بما يدعى عليه من الاقرار صحيح فقد ذكر في محاضر (ط) أنه اشار في الجامع ان
 دعوى الاقرار إنما لا يسمع لاثبات الاستحقاق بالاقرار أما لا بطلان الدعوى في مقام الدفع
 صحيح وإذا صح دعواه في مقام الدفع صح استخلافه بخلاف استخلاف المدعى عليه في مقام اثبات
 على بعض الاقوال (شمر فتح) يحلف المدعى عليه بطلب المدعى يمينه بين يدي القاضي قبل استخلاف
 القاضي فهل ليس يتحلف لان التحليف حق القاضي سيفد الائمة السائلي للمدعى بينة عادلة
 حاضرة بخبريين الاستخلاف وبين اقامة البينة الا اذا كان قال للقاضي لي بينة حاضرة فانه لا يجيبه
 الى الاستخلاف (شمر) ان غلب في ظنه انه ينكح فله ان يحلفه وان غلب في ظنه انه يحلف
 كاذبا لا يعتد في التحليف (بفتح) وغيره سمعت المرأة من زوجها الفظة الكفر وهو يجحد فلها ان
 تحلفه (شمر كص) طالبت زوجها بالمهر فاقتر ولكن يقول لاشي لي وانها اقوت بذلك ولا بينة لي على
 اقوارها فله ان يحلفها (بمر) ادعى على آخر انه وطئ جاريته وجعلت منه وادعى النقصان بهذا
 السبب وانكر هو والد خول فله ان يحلفه ولو حلف المدعى عليه فله ان يطلب من القاضي تعزيز المدعى
 ولو اقام المدعى بينة فله جهة النقصان (بمر) قضى القاضي عليه بالمال فقال انما معصروا المدعى يعلم
 اعمارهم وهو منكر فللقاضي ان يحلفه على ذلك قال استاذنا راجح وهل الاختيار حسن (ط) فيه اختلاف
 المشائخ ان القول قول المدعى في اعمارهم قول وبالدفع ولو اشترى جارية من رجل فادعت
 امرأته انها اشترىته منه قبل هذه البينة لها فلها ان تحلف المشتري على العلم (فتح) اختلاف
 المتبايعين في صحة العقل ونسائه فحيث يكون القول قوله تكن مع اليمينين قال استاذنا راجح وانما
 كسبت من الالة لا يلزم ان يكون القول قول الانسان مع اليمين وكثير من المواضع يكون القول قوله بدون

الييمين منها (ط) قال الرومي للينيم انفق عليك كل امرئ ما لك وذلك نفقت مثله او قال تركك ابوك
 رقيقا فانفقت عليه من مالك كل اثم مات او ابق وقال الصغير ما تركك ابى رقيقا وقال الرومي
 اشتريت لك رقيقا واديت الثمن من مالك وانفقت عليه كل اثم فهو مهدق في ذلك كله مع اليمين
 قال (ب) الا ان مشائخنا كانوا يقولون لا يستحسن ان يحلف الرومي اذا لم يظهر منه خيانة ومنها
 (لشظم) من محمد بن قاض باع مال اليتيم فرد به المشتري عليه بعيب فقال القاضي ابو اتنى منه فالقول
 قوله بلا يمين وكذا لو ادعى رجل قبله اجارة ارض ليتيم واراد تحليفه لم يحلف لان قوله على وجه
 الحكم وكذا في كل شيء يدعى عليه من ابي يوسف راجد على الموهوب له هلاك الموهوب عند ابراهمة
 الواهب الرجوع فالقول له بدون اليمين ومنها لو قال الواهب شرطت لي موهبا وقال الموهوب
 له لم اشترط فالقول له بدون اليمين ومنها اشترى العبد شيئا فقال البائع انت ممجور وقال العبد
 انا ما ذون فالقول له بدون اليمين ومنها اشترى عبد من عبد شيئا فقال احدهما انا ممجور وقال
 الآخر انا وانت ما ذون فالقول له بدون اليمين (حش) ومنها اشترى لابنه الصغير دارا ثم اختلفا مع
 الشفيع في الثمن فالقول للاب بدون اليمين (ن) ومنها اذا اشترى دارا فجاء الشفيع وانكر المشتري
 الشراء وقال انه الابن الصغير ولا بينة للشفيع لا يحلف المشتري ومنها في ادب القاضي اقر رومي
 بالنفقة على اليتيم او القم على الوقف ومال الصبي والوقف في يده او فخذ ذلك من الامناء بمثل ما يكون
 في ذلك الباب قبل قوله بلا يمين اذا كان ثقة لان في اليمين تغيير الناس من الوصاية فان اثم قيل
 يستحلف بالله ما كنت خنت في شيء مما اخلت به وقيل ينبغي للقاضي ان يقدر شيئا فيستحلف عليه
 وكذا هذا فيمن ادعى خيانة مطلقة على مودعه قيل لا يستحلف حتى يقدر وقيل يستحلف بالله ما خان
 فيما ائتمن فان حلف برى وان نكل يجبر على بيان قد وما نكل منه هذا كله بهذه العبارة في (شظم)
 حلت) ادعى المديون الا بصال فانكر المدعي ولا بينة له وفطلب يمينه فقال المدعي اجعل حقي في
 الحتم ثم استحلفني فله ذلك في زماننا (حش) قال المدعي عليه للوكيل بالخصومة قد اقررت في
 غير مجلس الحكم ان موكلني متعنت لا حق له قبلك فصرت معزولا فانكر الوكيل ذلك فله ان يستحلفه
 (عم) قال في حال مرضه ليس له شيء في دار الدنيا ثم مات عن زوجة وبنت وورثة فللورثة

ان يحلفوا في وجته وابنته على انهما لا تعلمان شيئا من تركه المتوفى بطريقه وطريقه ان يعينوا مقل او
ما يدعون (بشع) باع الوصي عبد افاد على المشتري عيبا ولا بينة له يحلف الوصي على البتات والوكيل
على العلم لان العبد في يد الوصي فيعلم بالعيب ظاهرا بخلاف الوكيل (عمت تسج) ادعى رجل
على مشتري العين انه له ورثة من ابيه فقال المدعى عليه انك قد بعته من بائعي قبل شرائي منه
ولا بينة له فله ان يحلف المدعى بالله ما بعته من بائعي قبل شرائي منه قال استاذنا روح وفي الزيادات
ما يؤهم انه لا يستحلف (شخص) في دعوى الدار واقامة البينة لو ان ذاك اليد طلب من القاضي
استحلاف المدعى ما تعلم اني بنيت بناء هذه الدار لا يجيبه القاضي وهكذا الجاب (شعز) ادعى
اوصى دار في يد رجل واقام البينة فقبل القضاء ادعى المدعى عليه على المدعى انك اقررت ببناء هذا
الدار اولى وانكرت قبل بينته عليه وله ان يحلف على اقراره ان لم يكن له بينة لان في دعوى ارض الدار
وارقيتها والقضاء بدلك يدخل البناء (شعج) ادعى عليه انه سعى الى السلطان واخذ منه بسعائته كذا
وانكر فللحاكم ان يحلفه على ذلك ولو اقام بدلك بينة فله ان تقبل (عس شعز) ادعى ارضا ارثا من ابيه
فقال ذو اليد نعم لكن وصي ابيك فلان باعها مني بعد موته حال صغير فأنكر وصاية فلان من ابيه
وبينه او انكر احد هما واقرب بالآخر فله ان يحلفه على ذلك باب الحبس والافلاس والشهادة على
الافلاس واليسار (فج) سجان القاضي خلى رجلا من المسجونين حبسه القاضي بد ين عليه فله
الد ين ان يطالب السجان باحضاره (بهر) ادعى على ابنته مالا وامر القاضي بحبسها فطلب الاب
منه ان يحبسها في موضع آخر غير السجن حتى لا يضيع عرضه بحسبه القاضي الى ذلك وكذا في كل
مدعى مع المدعى عليه (بهر) عليه ديون لجماعة لو اخل ثمانية ولاخر احد عشر ولاخر عشرون
فحبسه صاحب الثمانية في الملزم خمسة ايام فكل واحد من الباقيين ان يخرج من الملزم ليكتسب
يقدر نصيبه (بهر) المحبوس بالد ين اقام البينة على افلاسه فارادوب الدين ان يطلقه قبل
القضاء بافلاسه والى المحبوس ان يخرج حتى يقضي بافلاسه بحسبه على القاضي القضاء به حتى لا يعيبه
رب الدين ثانيا قبل ظهور رضاه (فج حمر) فقيه لحقه دين وله كتب ملق بعضها من استاذه واصلم
بعضها بنفسه فهو موقوف في حق قضاء الدين حتى يلقه الحبس وان كان فقيرا في حق الصدقة

وجوب الزكوة ولو كان له قوت شهر يباع عليه وهو موثر وإنما لا يبيع عليه قوت يوم (ط)
 ولو كان له عقار يحبس ليبيع وإن كان لا يشتري إلا بثمن قليل (شكحت) فإن أجزر القاضي ثقة
 بحاجة المحبوس خلاه لكن بحضرة الخصم ولم يسمع لزومه في الرواية الظاهرة فإن غاب وظهر
 أمساره أخذ منه كفيلا وخلاه أطلقه أبو يوسف ربح في رواية ابن جماعة وفي أدب القاضي فإن غاب
 ومضت مدة الإفلاس فأقام المحبوس البينة على إفلاسه وسأل القاضي عنه فوجد مقلما خلاه بكفيل
 ولا ينة نظر حضور الخصم ولم يمري أنه إذا لم يغيب هل يشترط حضوره وقال (صح) (ظم) لا يشترط
 حضوره (ط) وإذا قامت البينة على إفلاس المحبوس لا يشترط لسماعها حضرة رجالات بين لكنه إن كان
 حاضرا أو وكيله فالقاضي يطلقه بحضرته وإن لم يكن حاضرا يطلقه بكفيل سهل (بصح) إذا لم يجد
 المحبوس كفيلا هل يخلي القاضي سبيله فقال لا بد من الكفيل (صح) من أبي بكر بن حامد إقام
 المحبوس بينة على أمساره ورب الدين بينة على أنه موثر ولم يبينوا مقلدا ما يملك قبلت شهادة تصم
 لأن المقصود منها إثبات دوام الحبس عليه قال ولو عينوا مقلدا ما يملك لم يمكن قبولها لأنها قامت
 للمحبوس وهو منكروا البينة متى قامت للمنكر لا يقبل وقولهم أنه موثر ليس كذلك فيقبل بخلاف
 ما إذا قام الشفيع بينة على أن الشفيع فصيحا في الدار التي يجنب الدار المبيعة أو في الدار المبيعة
 فإنها لا تقبل في (ط) وشرح الجامع الصغير للمحبوس إقام المحبوس بينة بأعطاره والدائن بينة على
 أنه موثر يقبل للقاضي بينة الدائن وإن لم يبينوا مقلدا مملكه حتى يخلد في الحبس * باب ما يصير
 مقضيا به ويدخل في القضاء والشهادة واللعن دعوى من غير ذكر * (فع عليك) ادعى على رجل ضيعة
 فأقام بينة فأقره واليد أنه لا حق له فيها فسلمها للقاضي إلى الملك حتى ثم ادعى المقران ارتفاعها إلى
 ويد أنها بيد رى يسمع منه أن كان غاصبا قال ربح والزرع يدخل في الإقرار بالارض من غير ذكر (ط)
 والعلو السفلى يدخلان في دعوى الدار يدون الذكروا في دعوى المنزل لا يدخل الطور إلا بدركه
 أو بدكر الحقوق وفي دعوى البيت لا بد من كبر الحقوق ويشترط ذكره ولكن في الشارع يدخل في
 دعوى الدار من غير ذكره والمبايات التي أخت جانيه على هذه الدار والمأخوذ على الطريق لا بد من
 مند أبي حنيفة ربح إلا بدكر الحقوق وعند ما يدخل إذا كان مفتوحا إلى الدار والمربط والمطبخ

يدخلان في دعوى الدار ذكر الحقوق والمرافق اولم يدكروا في دعوى المنزل لا يدخل وان ذكر
 الحقوق والمرافق (ط) ادعى ارضاً ملي به رزق بها منه وشهد الشهود بالارض ولم يتعرضوا للشرب
 فانه يقضى له بالارض ويحسبها من الشرب (شز) ويدخل البناء في القضاء بالدار (ط) وفي دخول
 البناء والاشجار في القضاء بالارض والدار اختلاف المشايخ واذا ادعى نصف دار هل له ان يدعى
 بعد ذلك كلها فيه اختلاف المشايخ * باب القضاء على الغائب * (ط) غاب المدعى عليه او مات بعد
 اقامة البينة قبل القضاء لا يقضى حتى يحضر الغائب او نائبه او وارث الميت (ظمر) وكل بعد ما
 قامت البينة عليه وغاب يقضى على وكيله (ط) ولو كان المدعى عليه اقربا ادعى عليه ثم غاب يقضى
 عليه باقراره في قول الشيخين ومحمد رحم واطهر الروايتين عن ابي يوسف رحم انه يقضى عليه في
 فصل البينة والاقرار حال غيبته (فع) امتصهل المدعى عليه القاضي بعد البينة العادلة مدة معينة
 وغاب ومضت تلك المدة فان ظهر تعنته فله ان يقضى حال غيبته ومثله عن الخجندی قال استاذنا
 رحم فاشترطهما التعنت للقضاء عليه اختيار حسن (ط) قامت البينة على الوكيل فغاب وحضر موكله
 او على العكس او قامت البينة على المورث فمات وحضر وارثه او قامت على وارث فغاب وحضر وارث
 آخر ففي هذه الصور يقضى على الذي حضر بتلك البينة * باب تصرف المدعى والمدعى عليه في المدعى
 بعد الدعوى قبل القضاء * (فع عك) باع المدعى عليه المدعى به بعد اقامة البينة العادلة قبل
 القضاء ينفل لانه قبل القضاء باق على ملك ذي اليد وكذا ذكره ابو بكر والبزدوي في الجامع (ط)
 في آخر دعوى الجامع انه لا يصح بيعه وخرق بين الشاهد والشاهد بين (جمع) اقام المدعى بينة
 انهاداره وقال مبلتها الى مسجد كذا قبل القبض لا يسقط دعواه * باب منع القاضي المدعى
 عليه من التصرف وبعث الامين لفتح الباب والحفظ المال وما يتصل به * (فع ممر) ليس للقاضي
 ان يمنع المدعى عليه من التصرف في المدعى به قبل الحكم بعد اقامة البينة ومثله (ممر) هل له المنع
 قبل اقامة البينة قال لا (فع عك عك) والخجندی ليس للقاضي ان يمنع ذي اليد من التصرف
 في الضبعة بالمدعى وطلب المدعى ذلك (عط) ماتت عن زوج واخوة قسماً لو امن القاضي
 ان تبعث امناً لخصمه مالها لان زوجه ماتت عن زوجها جميعاً في البيت لم يتعرض

القاضي وكل الرومات الزوج فقال اولياؤه مثل ذلك وكل الرومات عن امرأه وصغار وسأل
 الجيران ختم الباب للصغار وقالت جميع ما في البيت في لم يتعرض القاضي لها ولا يبعث امينا
 في اشباه ذلك الا في رجل يصوت عن صغار وليس يلعى احد شيئا فيماني البيت فيبعث في ذلك
 امينا يحفظ للصغار (فع علك) تواري المدعا عليه سبعة ايام او ثمانية فلم يجد المدعى فطلب
 من القاضي ان يخرج امرأته واولاده من داره ويختمها لا يجيبه القاضي الى ذلك * باب فيما

يقبل البينة على المقر او المنكر ثم يقر فيقضى بالبينة لا باقراره * في شرح ادب القاضي للخصاف
 ادعى الوكالة بقبض الدين فاقرا المدعى عليه بوكالته بقبض الدين وبخصومته ايضا لكن جعل
 الدين فاقام الوكيل بينة بالدين لم تقبل ولا يصير وكيل بالخصومة باقرار المدعا عليه حتى يقيم
 البينة على وكالته بالخصومة ونظيره ادعى على ميت ديناً على بعض الورثة فاقرا ذلك الوارث بالدين
 فانه يستوفي ذلك من نصيبه وللطالب ان يقيم بينة على حقه ليكون حقه في كل التركة وكذا ان
 اقر جميع الورثة تقبل بينته ويقضى له لان المدعى يحتاج الى اثبات الدين في حقهم وحق غيرهم
 لو ظهر دائن وكل الموصى له اذا ادعى الوصية فاقرب بعض الورثة او الكل يسمع بينته بذلك (شظ)
 وجل قال للقاضي ان فلان بن فلان اوصى الي ومات وله على هذا اكل او في يد هذا اكل او صدقه
 المدعى عليه في كله فالقاضي لا يثبت وصايته باقراره حتى يقيم البينة عليها قال صدر الشهيد ظاهر
 هذا يدل على ان البينة تسمع على المقر وهو رأي الخصاف قال المحلواني واكثر مشائخنا على انها
 لا تقبل على المقر وفي الجامع البرغزى لو خرم الاب بحق على الصبي فاقرا لا يخرج عن الخصومة
 ولكن يقام البينة عليه مع اقراره بخلاف الوصي او أمين القاضي اذا اقر خرج عن الخصومة
 (علك) اقام البينة ان هذه الخصومة ملكي فاقرا واليد انه لا حق لي فيها فللقاضي ان يقضى في

المال بالبينة * باب التحكيم * ركن الائمة الخزانة حكم الحكم بنفذ في مال الصغير وحقوقة ان
 حكم بما هو خير لليتيم (علك) ليس للحكم ان يحكم بشيء فيه ضرر على الصغير يعني اذا ادعى على وصيه
 (حمز) لا يحكم وقال الخمير الوبي ان كان في حكم الحكم نظر للصبي ينبغي ان يجوز وينفذ حكمه
 ويكون بمنزلة صلح الوصي (فع) لا يجوز استخلاف الحكم فرماء الصبي (فع علك) مس مهرته

بشهوة وانتشر لها حكم الزوجان وجلا ليحكم بينهما بالحل على مد فب الشافعي ربح يصير حكما
 بينهما لكن الصحيح ان حكم الحكم في مثل هذا الموضع لا ينفذ قال استاذنا ربح قوله بعدم نفاذ قضائه
 صحيح لكن حكم الحكم في امثال هذا الحكم في الطلاق المضاف مختلف نفاذه وان كان الاصح هو
 النفاذ اذا حكم له الحكم بينهما بما يرى واذا كان التحكيم ليحكم على خلاف مما يراه المحكم كان الصحيح
 عدم نفاذ قضائه لما عرف في (طعك) تزوج بامرأة زنى بها ابنه ثم ادعت المرأة عليه نفقة ومكناً
 فحكم بالحل بينهما حاكم او حكم تهل ولكن لا تكتب اى لا يفتى به * باب مسائل متفرقة * (حمر)
 قاض له خلفاء بالقرى يفرض فصل حادثة بعينها الى بعض اهل القرى غير الخليفة يصح لكن بطريق
 الصلح لا القضاء (بسخ) اجرة سجان القاضى لا يجب على المحبوس من القاضى خلط مال الصغير بما له
 لا يضمن (شب) في فوائد حديث علي رضي الله عنه وفيه دليل على ان الصلح يجوز وفيه ما
 لا يجوز في القضا فالصلح على بعض الحق يجوز والقضاء ببعض دون البعض لا يجوز وقال مزيز امر
 القاضى بتسليم بعض المدعاه او كله بعد اقامة البينة العادلة حكم منه بان المدعى للمدعى قال
 استاذنا ربح وقد صارت مسئلة نفاذ القضاء ببعض المدعى عند قيام البينة على الكل واقعة فلم يوجد
 لها رواية الا هذه (فع) قال (شبح) المسائل التي تتعلق بالقضاء الفتوى فيها على قول ابي يوسف
 ربح لانه حصل له زيادة علم بالتجربة قال (صت) بوالذي يؤيده ما ذكره في فتاوى الزكوة ان
 ابا حنيفة ربح كان يقول الصدقة افضل من حج التطوع فلما حج وعرف مشاقه رجع وقال الحج افضل
 * كتاب الشهادات وهو يشتمل على احد وعشرين بابا * باب كيفية الشهادة التي تقبل والتي
 لا تقبل * (فع عس) شهد واملى الدراهم ولم يبينوا انها عدلية ام عطارفة لا تقبل ولو كان في
 البلد نقد معروف ينصرف شهادتهم اليه وتقبل وان لم يبينوا انها ردية ام حيا دويجب الاقل
 (صت) باع ضيعة من زوجة ثم باعها ممن يخافه فادعت الزوجة بان بيعه منها سابق على بيعه
 منه وشهد الشهود على السابق ولم يذكروا السنة ولا اليوم تقبل (شص) في مدعى الرهن اذا
 اقام احد هما البينة انه اول تقبل ولم يشترط في قول الشاهد التيقن بالسبق قال استاذنا ربح وهكذا
 في جميع الشهود بترجح بينة السابق وان لم يذكروا السنة ولا اليوم (عس) اذا شهد الشهود انه

ملك المدعى ولم يقولوا انه في يد الملك هي عليه بغير حق يقضى في البقول ولا يقضى في العقار حتى
يقولوا في يد ولا يحتاج الى قوله بغير حق وقيل لا يقبل حتى يقولوا في يد بغير حق وفي (ط)
هذا كلام طريق القاضي جمال الدين الاستيعابي شهد الشاهد ان هذا المحدث كان ملكا ابي
الملك على مات وتركه ميراثا له فمأله القاضي انه الآن في يد بحق ام بغير حق فقال لا ادري
تقبل شهادته لانه لما قال لا اعلم اليوم توبعا واحتميا طالا حقيقة وكذا قال الشاهد بالفارسية حين
مأله القاضي انجه من اعلو است كقم (شز) اقر لا خرف لم يصدقه المقر له ولم يكن به وتوفي وادعى
ورثته عليه فشهد له الشهود على الاقرار ولم يشهدوا على تصديق المقر له تقبل ولو شهد الملك على
الشراء او الاستيعار انه باع منه هذا العين بكذا او هو يملكه او آجره من هذا المدعى سنة بكذا
ولم يقولوا اشتراه منه او قبله تقبل (بسخ) ادعى انه ملكه هذا العين وشهد الشهود انه ملكه هذا العين
لم تقبل لانهم لم يبينوا السبب وانه يختلف قال استاذنا راجح وقضية تعليله توجب ان لا يسمع
هذا المدعى ايضا وعنه فيمن ادعى محذوذا انه كان ملكا امي مات وتركته ميراثا لي فقال ذو
اليدين ان امك ملكته مني وسلمته الي فهو دفع مسموع واجاب غيره من ايمته ما فانه انه غير مسموع
لما رفرق هو بينهما بفرق حسن فقال اذا ادعى التملك بدون بيان السبب لا يصح لان القاضي
لا يعلم باي ملك يقضى فالملك بالهبة غير الملك بالبيع في احكام كثيرة فاما اذا ادعى التملك في
مقام الدفع فالقاضي لا يحتاج الى القضاء بالملك ليكون اختلاف اقوالهم ما نعا من القضاء بل يقضى
ببطلان دعوى المدعى والتملك باي نوع كان مبطلان للمدعى فكذا الملقى به معلوما وعن عدنان
المرغبنا في لو شهدوا انه رضى بهذا البيع وهو بالغ يومئذ لا تقبل ما لم يشهدوا انه اقر انه
بالغ او عرفنا سنه (شز) ادعى محذوذا انه اشتراه من فلان والآن ملكي وفي يد هذا بغير حق
وشهد الشهود على الشراء والتقاضى يجوز القضاء بالملك له قال استاذنا راجح ومعنى المسئلة ان الشهود
اذا شهدوا بسبب الملك له كفى ذلك للقضاء بالملك له وان لم يشهدوا انه ملك المدعى وفي يد
هذا بغير حق ولو شهدوا ان هذا اسجل قاضي بلد كذا لا يكفي لاثبات السجل * باب ما يلزم الشاهد
من اداء الشهادة والمؤنة في ذلك * (شخ) الشهود في الزمات واجتيج الى اداء شهادتهم

هل يلزمهم كراء الدابة لا رواية فية ولكنى سمعت من المشايخ انه يلزمهم * باب متى يحل للشاهد ان يشهد * (فتح) يرى خطه في القبالة ولا يتنكر اقرار المقر ولا الحادثة لا يشهد الا اذا لم يجد شاهد غيره وتيقن ان هذا خطه يشهد على اقرار المقر بما فيه ولو عرف امرأة بعينها ونعمة كلامها فاقربت عنك بما من وراء الحجاب فعرفها بصوتها واخبرت نساء كن عندها انها فلانة ووثق بذلك لكنه لم يرها فله ان يشهد بذلك هو المختار ولو لم يعرفها بصوتها لكن اخبرت النساء او لم تخبر لكنه عرفها بصوتها ووثق به فليس له ان يشهد (فتح) المروزي قال في وصيته اعطوا محمد اوزيد ابعده موتى كذا او لم يذكرا اسم ابيه وجده ولكن عرف من سمع ذلك انه يريد محمد الفلان في وزيد الفلان في كونه معهودا في لسان الموصى من خادمه او قريبه وغلب على ظن السامع انه يريد هذا الا يحل له ان يشهد بالوصية ولا للموصى له ان ياخذ ذلك وقال (تسليم) يحل الشهادة دون الاخذ قال استاذ نارج وهو الاشبه بالصواب (شمر) خرج الحاكم عن المحكمة ثم اشهد على حكمه يصح اشهاد به (فتح عاك) حم) اشهد القاضي شهودا اني قد حكمت لفلان على فلان بكذا فهو اشهاد باطل لا عبرة به والحضور شرط (بهر) كتب شهادته في قبالة باقرار المقر ثم اخبره جماعة ان هذا المال المقر به مال القمار فالشاهد بالخيار ان شاء شهد وان شاء لم يشهد (فتح عاك) اقران ضيعة كذا ملك فلان وامتنع الشهود عن الشهادة لعدم علمهم بحددها فعرفهم المدعى حد ودها فله ان يشهد واذا كان الاضيعة معروفة مشهورة * باب ما يجوز ان يؤمر بالشهود ويطلب منهم لزيادة الثقة اذا اتهموا * (بهر) التمس من القاضي ان يسأل الشهود وحدها عن التهمة يجيبه الى ذلك (فتح عمت) قال المدعى عليه من الشاهد الجبلى انه كافر بالله فللقاضي ان يسأله عن الايمان اذا اتهمه بذلك (حك) اذا كان يشهد بوحدانية الله تعالى وبرسالة محمد صلى الله عليه وسلم تقبل شهادته وكذا لو قال انا مسلم ولست بكافر (حك) ولو سأله الحاكم فذكر في خلال سؤاله ما لا يجوز على الله تعالى للتجربة فهل اجهل من القاضي وحمق وقد اساء فيها فعل ولو جوزت هكذا يكون وبالاً على جميع المسلمين خصوصاً في قضاة اهل الرسا تيقنوا انه تعمق وفعل لا تقبل شهادته * باب الشهاد يشهد ثم يغير شهادته بزيادة او نقصان * (فتح عاك) شهد واثم تذكر والفظا تركوها وذكرها ذلك اللفظ

تقبل اذا لم يكن فيه مناقضة قال استاذ نارج واطلق في الجامع الصغير والمحيط انه اذا لم يبرح عن مكانه يجوز ذلك اذا كان عدلا ولم يشترط عدم المناقضة وانه شرط حسن (فع فن) ادعى واقام عليه شهودا وكان في الدعوى او الشهادة او فيهما خلل فاعاد تلك الدعوى في مجلس آخر والشهود بدون الخل فالزيادة في الشهادة لا تقبل وان لم يكن بين الثاني والاول تناقض لان الظاهر انهم زادوه بتلقين انسان اياهم تزويروا واحتيا لا واليه اشار محمد ربح بقوله في الجامع الصغير فلا يبرح حتى يقول او همت جازت شهادته قال استاذ نارج نعرف بهذا انه كالا تقبل الزيادة من الشاهد وحده بعد ما برح كذا لا تقبل منه وان زاد المدعى في دعواه ما زاد الشهود وسواء كانت الدعوى الاولى صحيحة او فاسدة لا تقبل زيادة الشاهد (شجر) اقام الشاهد بين بلفظ مختلف فلم يسمع القاضي ثم اعاد في مجلس آخر شهادتهما بلفظ موافق تقبل * باب الشاهد تؤخر شهادته هل تقبل ام لا * اجاب المشائخ في شهود شهدوا بالحرم الغليظة بعد ما اخروا شهادتهم خمسة ايام من غير عذر انه لا تقبل ان كانوا عالمين بانهما يعيشان عيش الزوج علاء الحمى والخطيب الانماطى وكال الائمة البياعى (فع شم كص) شهدوا بعد ستة اشهر باقرار الزوج بالطلاق الثلاث لا تقبل اذا كانوا عالمين بعيشهم عيش الزوج وكثير من المشائخ اجابوا كذا لك في جنس هذا وان كان تاخيرهم لعذر تقبل (شجر) ماتت عن امرأة وورثة فشهد الشهود انه كان اقرب بحرماتها حال صحته ولم يشهد وابد لك حال حيوته لا تقبل اذا كانت هذه المرأة مع هذا الرجل وسكتوا لانهم فسقوا وشهادة القاسق لا تقبل (بسم) اقرب بعض الورثة باعتاق المورث جاريته وانكر البعض ثم شهد شهود ان المتوفى اعتقها فتاخير الشهادة لا يكون طعنا ان كان لعذر او تاويل قال استاذنا ربح فهذا اشارة الى ان التأخير لو كان لا لعذر ولا تاويل لا تقبل في عتق الجارية كالطلاق وانه حسن لكونه شهادة في باب الفروج في الموضعين وعنه لا يسقط عدالة الشاهد في تاخير شهادة الاعتاق اذا كان وعده ويعلم انه لا يلتفت الى قوله وحده وان علم انه لو اخبر القاضي وحده يحول بينهما يفسق بالتأخير وهكذا في الطلاق ادعى حل امرأة فقالت خالعتي وكيك فقال عزلت الوكيل قبل الخلع وعلم به واقام بيته وقضى القاضي بالحل فلما عيشا عيش الزوج فشهد جماعة ان الزوج

هذا اقرهتك فامند كل ايوما بانها محرمة عليه بالثلاث وهم عالمون في تلك المدة بما جرى من
 الدعوى والانكار والخصومة واخروا شهادتهم فكتب برهان الائمة الترجما في لا تقبل وكتب في
 تلك الفتوى بعينه (بحج) نعم تقبل لعدم تعيين شهادتهم لاظهار الحرمة لانكارها الحل قال استاذنا
 روح وهدا حسن (فع شرح) الشخص القاضي الى الشاهد فاحضره ليشهد فشهد فان كان امتناعه
 من غير تاويل يكون جرحا (فصح) اشترى ارضا وتي فيها ثم بعد مدة شهد جماعة ان هذا الموضع مسجد
 وهم عالمون بينائه تقبل ان لم يوجد الدعوى وان وجد الدعوى وهم متعينون في الشهادة او اسرع
 قبولاً من غيرهم لا تقبل شهادتهم وكذلك الشهادة على المال ولا يفسقون بتأخير الشهادة مع روية المشتري
 يبني لجواز بيع المسجد اذا خرب عند محمد وخ * باب الشهادة القاضية التي يتمها غيرهم هل يقضى
 بها ام لا * (ط) شهود الدار لم يشهدوا وانها في يد المدعى عليه فشهد آخر ان انها في يد المدعى
 عليه يقبلها القاضي كالمشهد والبا ملك في المحل ودوشهد آخرون بالمحل ود يقبل جميعا وكالمشهد وال
 على الاسم والنسب ولم يعرفوا الرجل بعينه فشهد آخرون انه المسمى بذلك الاسم تقبل ويحعل
 كالوثبة الامران بشهادة فريق واحد ولو قالوا نشهد ان الدار التي في يد بني فلان ويدكر المدعى
 حذودها الاربعة ملك المدعى بهذا السبب ولكننا لا نعرف حذودها ولا نقف عليها فشهد آخرون
 بحذود الدار المدعى بها قيل لا تقبل وفي عامة الروايات تقبل وهو الاصح * باب الشهادة بالتسامع
 (فع عك) نكاح حضرة رجلا ثم اخبر احد هما جماعة ان فلانا تزوج فلانة باذن وليها ثم
 الآن يحسد هذا الشاهد يجوز للتسامعين ان يشهدوا على ذلك * باب من تقبل شهادته ومن
 لا تقبل * (فع) شارب خمر يستحيي ويرتدع اذا زجر فللقاضي ان تقبل شهادته اذا كان ذامرة
 وتجري في مقارنته فوجد ما دقا (كتب عمن) امتدت الخصومة سلبا ومع المدعى اخ وابن عم
 ليخاصان له مع المدعى عليه ثم شهد له في هذه الحادثة بعد هذه الخصومة فلا تقبل شهادتهما
 (بم) من اتهم بامرأة رجل حتى اخذ منه الشهنة مالا بهذا السبب ثم شهد زوج المرأة مع اخيه
 على ذلك الرجل لا تقبل (فع عك) رجل خاصم رجلا فخصمه ثم شهد الضارب على المضروب لا يتهم
 في شهادته مالم يظهر منه ما يبرئ منه شرعا (ط) لا يجوز لشهادة رجل على رجل بينهما عداوة

في شئ من امور الدنيا واذا كان بسبب شئ من امور الدين تقبل قال استاذنا رح وجواب (حك) يشير الى ان نفس العدو بسبب الدنيا لا تمنع قبول الشهادة ما لم يفسق بسببها او يجلب بتلك منفعة او يدفع عن نفسه مضرة وهو الصحيح وعليه الاعتماد وما في (ط) والواقعات اختيار المتأخرين واما الرواية المنصوطة فبخلافها وفي كثر الروايات من شهادة العدو على عدوه تقبل وقال الشافعي لا تقبل لنا ان العدو ان كانت قاذرة في الشهادة وجب ان يكون قاذرا في حق الكل كالفسق والافتقار وهكذا اطلق في خزائن الفقه وذكر في شرح السنة ومعالم السنن على من ذهب الشافعي رح لا تقبل شهادة العدو على عدوه لانه متهم وقال ابو حنيفة رح تقبل اذا كان الشاهد عدلا قال استاذنا رح وهو الصحيح وعليه الاعتماد انه اذا كان عدلا لا تقبل شهادته وان كان بينهما عدو بسبب امر الدنيا (بم) كفل بنفس المشتري على انه ان لم يسلمه اليه فعليه الثمن ثم غاب المشتري وكفلت امرأة المشتري للكفيل بنفس زوجها على انها ان لم تقدر على تسليمه تودع الثمن ثم بعد غيبة الزوج ادعى الكفيل عليها الكفالة فانكرت تقبل شهادة البائع بكفالتها كره الدين اذا شهد لم يؤنه (فمح) لا تقبل للثمة ومنه رجلان شهد انه باع داره من هذا المدعى بالف على انها كفيلان بالثمن قال محمد رح ان كان ضما بينهما في اصل البيع لا تقبل لانهما كالبايعين والافتقار (ظم) كفيلان بمال شهد املى رجل انه كفل بهذا المال لا تقبل وقيل تقبل (بسم) امير كبير ادعى فشهد له بالغ اي خواججه او داي شريفناه او داي فائنا او داي رعيجه لا تقبل شهادة تهم وعنه من يتكلم في احاديث الرعية وقسمة النوايب والضرائب لا تقبل شهادته وعنه تقبل شهادة المزارع لرب الارض ثم رجع وقال لا تقبل لفساد الزمان وعن شرف الائمة الاسفندري رح لا تقبل شهادة اهل الرعية لو كفل الرعية والشحنة والرئيس والعامل لجهلهم وميلهم خوفا منهم وكذا شهادة المزارع (قب) لا تقبل شهادة كد يورباغ ولا شهادة المزارع لرب الارض ان كان البذر من قبل رب الارض لانه اجير (بسم) رجل قال لاب امرأة مريضة قل لبيتك فلتبرئ لزوجها عن مهرها ثم ماتت البنت وشهد شاهد وهذا الرجل لزوجها انها كانت ابرأته من مهرها قبل هذا المرض لا تقبل (فع حك) اخ واخت ادعيا ارضا وشهد زوجها ورجل آخر يورد شهادة تهما في حق الاخ والاخت فان الشهادة متى رد بعضها يرد كلها

وفي روضة القضاة اذا شهد لمن لا يجوز له الشهادة ولا غيره لا يجوز لمن لا يجوز له الشهادة بالاتفاق
واختلف في حق الآخر فقل تبطل وقيل لا تبطل (عليك) دار مسيلة الى مسجد غائب ادعى اهل
المحلة نصيبا منها لمسجد هم فشهد بعض اهل المحلة تقبل اذا كان المحلة سبعين او اكثر (بمر) ادعى
محمد ودافي يد رجل انه وقف على هذا المسجد فشهد بعض اهل محلة المسجد تقبل شهادة تهم هو
المختار (ظمر) ركوب البحر لا يمنع قبول الشهادة وفي شرح ادب القاضي للشهيد حسام الائمة
اسباب الجرح كثيرة منها ركوب بحر الهند لانه مخاطر بنفسه ودبته من سكنى دار الحرب وتكثير
موادهم وعددهم لاجل المال ومثله لا يباي بشهادة الزور ومنها التجارة في قرى فارص
فانهم يطعمونهم الربوا وهم يعلمون (شبح) شهد لمنت امرأته او لمطلقة تقبل (ممت) وهذا
بعد انقضاء العدة (سبح) طلقها ثلاثا وهي في العدة لا يجوز شهادته لها ولا شهادتها له (فبح)
تقبل شهادة الرقيب للراية وعن الربوي من رده الحاكم في حادثة لا يجوز لحاكم آخر ان تقبله
في تلك الحادثة وان اعتقده على لا (نجم فب) تقبل شهادة المدعيون لرب الدين (ط) ولا تقبل
شهادة رب الدين لمد يونه اذا كان مفلسا (شبح) ووالد صاحب المحيط تقبل شهادة رب الدين
لمد يونه وان كان مفلسا وفي شرح الجامع للعتابي رب الدين اذا شهد لمد يونه بعد موته بما ان
لا تقبل لتعلق حقه بالتركة وكذا الموصى له بالف مرسلة وشيخ بعينه لا تقبل لانه يزاد به محل
وصيته او سلامة عينه (فبح) يجوز شهادة الدائن لمد يونه الحي دون الميت لما مر (شز) شهد قبل
ان يستشهد تسمع شهادته بعد ذلك (فبح) قال محمد رح القاضي تقبل شهادة ابنيه ولو شهد ان
اباها قضى للمدعى على المدعى عليه لا تقبل * باب شهادة الرجل على شئ حصل بفعله او سعى
فيه * (بمر) فضولي زوج امرأة من رجل بخضرة شهود واجازت العقد ثم اختلفا في المهر تقبل شهادة
الفضولي لها اذا لم يقص العقد الى نفسه وعنه قال الوكيل بالشراء اشتريتها لنفسه وقال الموكل
بل اشتريتها لي وادعى اقوال الوكيل بك لا تقبل شهادة البائع له (فع عليك) مثله (عليك) احد
الشاهدين قال هذا الشئ ملك المدعى كان لي بعتة منه وقبضت الثمن لا تقبل شهادته (فع)
شهادة القاصم او المتوسطين الورثة تقبل (ط) خلاي محمد رح * باب فيها يتعلق بحد والمدعى

(سمر) ادعى وذكر حد ود الملك عا وشهد الشهود عقيب الل دعوى
 ولم يذكروا حد ود المدعى في شهادة تهم لم تقبل الا اذا قالوا نشهد على المحدود الذي ذكر الملك عى
 حدوده (سمر) وغيره ادعى ضيعة وذكر حد ود هاشهد الشهود على الضيعة ولم يذكروا
 الحد ود وقالوا لا نعرف الضيعة بعينها والحد ود بل نشهد على اقرار ذي اليد ان هذه الضيعة
 المحدود وكذا ذكر الملك عى حدودها حق فلان من جهة الميراث تقبل شهادة تهم عن العلاذين الحمامي
 والتاجري اقر بملكية الدار لبيته ولم يذكروا حد ود هاشهد الشهود تقبل شهادة تهم على اقراره بملكية
 هذه الدار لها (شخص بمر) ادعى حد ود او ذكر حد ود هاشهد اربعة فذكر ذواليد وطعن في الحد ود
 فسأل الحاكم فوجد احدها بخلافه فقال الملك عى كان حد هاشهد ما ذكرت وقت الشراء لكنه تغير بتغيير
 المالك يسمع منه التوفيق (فع عك) ا لشاهد يصف حد ود المدعى حين ينظر في الصك فاذا
 لم ينظر لا يقدر على وجهها لا تقبل شهادة تها اذا كان ينقله ويحفظه من النظر فاما اذا كان يستعين به
 نوع استعانة كقاري القرآن من المصحف فلا بأس به (عك) احد حد ود المدعى ينتهي الى اراضى
 زيد وارضى عمرو فذكر الشهود اراضى زيد دون عمرو تقبل شهادة تهم اذا لم يقع الخل في بقية
 الحد ود وتذكر اركوا ذلك الخل بالذكري مجلس آخر وقال الخجندى الخطأ في الحد الواحد
 لا يوجب نقصان الشهادة (صحت ن) ان تذكر اركوا الخل في ذلك المجلس يسمع واذا اتفروا لا يسمع
 (ط) اذا غلط الشاهد في حد الحد ود لا تقبل شهادة تها بخلاف ما اذا ترك احد الحد ود * باب البيعة
 يقيمها المدعى بعد استخلاف المدعى عليه * (فع) وبدرا لائمة الطاهر قال المدعى شهودى غيب
 وطلب يمين المدعى عليه فقال له القاضي ان احضرت شهودا بعد اليمين لا اسمع شهادة تهم فقال
 فليكن ثم حلف المدعى عليه ثم اقام المدعى بعد ذلك بيعة تسمع شهادة تهم * باب الاختلاف الواقع بين
 الشاهدة والدعوى وفيه اختلاف الشاهدين * (فع) ادعى مهر اخته خمسين دينارا نيسابورية
 وشهد الشهود بخمسين محمودية تقبل لانهم شهدوا بالاقول وكذا عن السائلى وملى العكس
 لا تقبل (فع ظم) ادعى النيسابورية وشهدوا بالمحمودية لا تقبل قال استاذ نارج لعل انه
 اعتقد ان المحمودية خير من النيسابورية كما كان في عهد السلطان محمود (فع) ادعى المايون

الا يصل الى الله اثنان متفرقون شهد شهوده بالا يصل مطلقا وجملة لا تقبل وعنه ادعى على آخرد ينال
 لمورثه فاقول بالدين وقال اخذ مورثك من تايوتا من هذه الدين فشهد له احد الشاهد من على وفق
 دعواه وشهد آخر على اقرار الميعة باخذ التابوت من الملك بن تقيل ولولم يقولوا عن الدين لا تقبل (فع)
 والسائل شهد احد الشاهد من ان هذا الحق المدعى والاخر باقرار المدعى عليه انك تقبل (بسم)
 ورتد اراهن ابيه فادعاهما عليه رجل ملكا مطلقا واقام بينة على اقرار مورثه انها للمدعى تقبل (فع)
 ادعت على زوجها انه وكل وكيله فطلقني وشهد انه طلقها بنفسه يقع الطلاق (عك) ادعى الفان شهدا
 ان المدعى عليه اقر له عندنا بالف ومائة تقيل اذ وفق وهو ان يقول كان لي عليه الف الا انه اقر
 بالأكثر من ذلك ولو ادعى انه دفع اليه ثلاثة من الفكن بضاعة قيمتها كذا فشهد ا على ثلاثة من الفكن
 بضاعة ولكن قالوا لا ندرى قيمتها فان كان عدلين تقبل شهادتهما ويجبر المدعى عليه على بيان قيمتها
 وان جاء ا بعد ها فقالوا قيمتها كذا تسمع لجواز ظهورها لهم بالفكن في الفتاوى البخارية ادعت الطلاق
 وشهدوا بها الصلح تسمع لان وجه التوفيق ممكن (بم) ادعى نكاح امرأة ولم يذكروا تاريخا وذكر شهوده
 تاريخا تقبل (ظم بم) ادعى على آخرد ينال بسبب وشهدوا بالدين مطلقا تقبل وايمه بخارا باجمعهم
 اجابوا به (مجنز) لا تقبل كافي دعوى العين (ط) في نحو هذا اختلاف المشائخ ولو ادعى المدعيون
 قضاء دينه وهو الف فشهدوا له انه اعطى لرب الدين الف ولم يقولوا عن الدين ففيه اختلاف
 المشائخ (بم) ولو ادعى المدعيون يصل الدين وشهدوا بالابراء تقبل لاحتمال حصول الابراء
 بالاستيفاء ولو ادعى المدعيون الابراء وشهدوا ان المدعى صالح المدعى عليه بمال معلوم تقبل
 شهادتهم ان كان الصلح يحسن الحق لحصول الابراء من البعض بالاستيفاء وعن البعض بالاسقاط ولو
 ادعى عليه خمسة دنانير ووزن ثمر قند فشهدوا فسا لهم القاضى عن الوزن فقالوا بوزن مكة تقبل
 شهادتهم ان كان وزن مكة مثل وزن ثمر قند او اقل والا فلا (فع عك) ادعت انها اشترت هذه
 الجارية من زوجها بمهرها وشهدوا ان زوجها اعطاها بمهرها من غير ان يجري البيع بينهما
 تقبل ولو اشترىها رجل ثم ادعيتها فقال المشتري بانها قالت يدفع لنا المشتري الثمن حين افهدا
 اجازة منها لو ثبت بحسب اختلاف المشاهدين * (شمر) شهدا على خمسة عشر والآخر على

عشرة وخمسة و المدة على يد هي خمسة عشر ينبغي ان تقبل وعن يوسف البلالي شهد احد هما
على اقرار رجل بالطلاق والآخرباقراره على الحزمة لا تقبل (فع) ادعى عبد افشهد احد هما بملك
مرسل والآخرباقرار ذي اليد بملكه للمدعى تقبل ولو كانت هذا في دعوى الامة والضيعة لا تقبل
وفرقت بينهما علاه الدين الخياطي فقال لان القضاء بالملك المطلق قضاء باولية الملك يظهر
في الزوائد المنفصلة والقضاء بالاقرار قضاء مقتصر على الحال لا يظهر في حق الزوائد المنفصلة
فالشاهد بالملك المرسل اوجب قضاء يظهر في حق الزوائد والشاهد بالاقرار اوجب قضاء لا يظهر في
حق الزوائد والامة والضيعة زوائد وهي الاولاد والثمار فلم يتحد موجب الشهادتين ولا كذلك
العبد فانه لا زوائد له فاتحد موجبهما وهذا فرق حسن قال استاذنا راجح والجواب في مسألة
الامة والضيعة مستقيم نص عليه (شص) وفي مسألة العبد نظر فقد ذكر في (ط) رواية ابن
شماعة عن محمد راجح ادعى دارا فشهد احد هما انها دار المدعى وشهد الآخر على اقرار صاحب
اليد انها للمدعى فالشهادة مختلفة فقياس هذا ان لا تقبل في العبد ولعل القاضي كان منه
رواية انها تقبل (فع) عن ابي فرادى دارا سلكت من الميت وشهد احد هما باقرار الميت ببيعها منه
والآخرباقرار الميت انها داره واختلغا في الوقت ينبغي ان تقبل (بمر) ادعى عليه ودبعة عشرة
دنانير فشهد احد هما ان المدعى اعطاه عشرة دنانير امانة وشهد الآخر انه اعطاه عشرة دنانير
ولم يقل امانة لا تقبل (فن) ادعى المديون ابقاء القرض مائتي درهم فشهد احد هما انه قضاها الدين
وقبضه وشهد الآخر انه اعطاه مائتي درهم لا تقبل (ظمرط) تقبل (بمر) ادعى المديون الا يصال
فشهد له احد الشاهدين بالايصال والآخر على اقرار رب الدين بالايصال لا تقبل (شط) واصله
انه لو شهد احد هما على معاينة الفعل وشهد الآخر على الاقرار بذلك الفعل لا تقبل لانهما شهدا
بامرين مختلفين (بسمج) ادعى عليه الغاف شهد احد هما انه دفع له المدعى عليه القا وشهد
الآخر على اقرار المدعى عليه بها لا يجمع لان هذا قول وفعل وذكر وان لا يجمع بين القول
والفعل بخلاف ما اذا شهد احد هما بالف للمدعى على المدعى عليه وشهد الآخر على اقرار
المدعى عليه بالف فانه تقبل لانه ليس يجمع بين القول والفعل (شز) ادعى ارضا في يد راجل

فشهدا حد هما انهما وشهد الآخر على اقرار ذي اليد بل لك لم تقبل (ط) وكذا في رواية ابن مساعة
 عن محمد بن جعفر في دعوى المدا (بسر) ادمى ما لا تشهد احد هما ان المحتال عليه احتال من
 مزيمه بهذا المال وشهد الآخر انه كفل من مزيمه بهذا المال تقبل (سج) شهد احد هما في دعوى
 الشتم انه قال له يا فاجر وشهد الآخر انه قال له يا فاسق لا تقبل (فج ظم) اختلا فهما في الحلية يمنع
 قبول الشهادة اذ لم يمكن التوفيق قال استاذنا ر ح ولم يفل كوتفسير اماكن التوفيق وذكر (شج)
 في مسئلة انه سرق بقره واختلغا في لونها قال ابو حنيفة ر ح تقبل شهادتهما وقال لا تقبل عن
 ابي جعفر ان هذا الاختلاف فيما اذا اختلفا في صفتين متضادتين كالسواد والبياض فاما في المتقاربتين
 بان شهد احد هما على الصغرة والآخر على الحمرة فانه تقبل لان الصغرة المشبعة تضرب الى الحمرة
 والحمرة اذا رقت تضرب الى الصغرة وكثير من العوام لا يميزون بينهما وكل اذا شهد احد هما انها
 غير اه والآخر انها بيضاء تقبل بلا خلاف (شص) من الكرخى غير هذا فقال هذا في لونين يتشابهان
 كالسواد والحمرة والصغرة فاما اذا لم يتشابهها كالسواد والبياض لا تقبل عندهم جميعا (فج ضم)
 اقام شاهدان على الصلح فالحماهما القاضي الى بيان التاريخ فقال احد هما اظن انه كان منذ مبعة اشهر
 او اقل او اكثر وقال الآخر اظن انه كان منذ ثلث سنين او ازيد لا تقبل لما اختلفا هذا الاختلاف الفاحش
 وان كان لا يحتاج الى بيان التاريخ * باب التهاق في الشهادات * (فج) قامت البيعة على انسان
 بقول او فعل في مكان في زمان معين فاقام الملك على عليه بيعة انه لم يكن في ذلك المكان في ذلك الزمان
 فهي من التهاق فلا تقبل عمر النفسي ر ح رجل ادمى على ورثة رجل انه ابن الميت وهو ابن اثنين
 وعشرين سنة واقام عليه بيعة واقامت الورثة بيعة ابن من الملك على ثمانية عشر سنة فهذا ادفع صحيح
 (بسر) ادمى على رجل اخاه امرصيا ليضرب عماره ويخرجه من كرمه فضربه الصبي حتى مات واقام
 عليه بيعة واقام الملك على عليه بيعة ان ذلك العمار حي لا تقبل بيعة لانها قامت على النفي مقصودا
 * باب البيعتين المتضادتين وترجيح احدتهما على الاخرى * (فج) رجل جرح انسانا ومات فاقام
 اولياء القليل بيعة انه مات بسبب الجرح واقام الضارب بيعة انه برأ ومات بعد عشرة ايام فبيعة
 اولياء القليل اولى وعن سيف الائمة المائلي ومي باع كرم الصغير وبلغ الصغير وادعى فبنا واقام

بينة واقام المشتري بينة ان قيمة الكرم في ذلك الوقت مثل الثمن فبينت الغبن اولى (فج) امة
 اقامت بينة ان مولاهاد برهاني مرض موته وهو عاقل واقام الواثة بينة انه كان مخطوط العقل
 فبينت الامة اولى وكذا اذا خالغ امرأته ثم اقام الزوج بينة انه كان مجنوناً وقت الخلع واقامته
 بينة على كونه عاقلاً حينئذ او كان مجنوناً وقت الخصومة فاقام وليه بينة انه كان مجنوناً والمراة على
 انه كان عاقلاً فبينت المراة اولى في الفصلين (بسم) باع ضيعة ولد فاقام المشتري بينة انه باعها
 في صغره بثمن المثل والابن بينة على انه باعها في حال البلوغ فبينت المشتري اولى (بسم) بينة
 الابن اولى ولو اقام البائع بينة اني بعته في صغري واقام المشتري بينة انك بعته بعد البلوغ فبينت
 لمشتري اولى لانه يشهد العارض (فج عكس بسم) ادعى الزوج بعد وفاتها انها كانت ابرأته
 من الصدق حال صحتها واقام بينة واقامت الورثة بينة انها ابرأته في مرض موتها فبينت الصحة
 اولى وقيل بينة الوارث اولى وفي تامة الصغرى والمحيط لو اقرل وارث ثم مات فقال المقر له اقر في الصحة
 وقالت الورثة في مرضه فالقول قول الورثة والمينة بينة المقر له وان لم يقر بينة واراد استخلافهم له ذلك
 (شمر قع) ادعى على رجل انه اكرهني بالتخريف بحبس الوالي والضرب على ابن يحتاج منه حائوتا
 واقام بينة واقام المدعى عليه بينة بان كان طائعا فبينت الطواغية اولى ولو قضى القاضي ببينة الاكراه
 وينقل قضاء وان عرف الخلاف وقضى بناء على الفتوى (فج عكس عكس) اقام المشتري بينة انه باعه
 منه هذا الشيء ببيعاً صحيحاً واقام البائع بينة انه باعه مكرها فبينت الصحة اولى (حمر) بينة الاكراه اولى
 (ط) ادعى المشتري ببيعاً باتاً والبائع ببيع الوفاء فالقول للبائع وان اقام المينة فالبينة بينة مدعى الوفاء
 وكذلك اذا ادعى احد هما البيع او الصلح عن طوع وادعى الآخر من كره فبينت مدعى الكره اولى
 وكذلك اذا ادعى الاقرار عن طوع والآخر من كره فبينت الكره اولى (شمر) وانبة برهان الدين وبرهان
 الكاظمي وعلاء التاجري وغيرهم مات عن زوجة واولاد من زوجة اخرى فادعى الاولاد انها كانت
 حرة اما قبل موته بستة اشهر واقاموا بينة واقامت بينة انها كانت حرة لا وقت الموت فشهود
 المراة اولى (بسم) له كني في طريق العامة فزعم غيره انه محدث وزعم صاحبها انه قد يم واقاما
 لبينة فالبينة بينة من يلهى انه محدث (بسم) القول في هذا القول ليل على كونه متمسكاً بالاصل

(فمع) ادعى على رجل ان هذه الدار التي في يده وقف عليه مطلقا وذواليد ادعى ان بائعي اشتراها من الواقف وارخ واقاما البيعة فبيئته الوقف اولى (شمر) ان اثبت ذواليد تاريخا سابقا على الوقف فبيئته اولى والا فبيئته الوقف اولى (قبح) منولى الوقف ادعى على وارث واقفه الذي في يده المحذور انه وقف على كل اوقاف صحيحا واقام بيئته واقام الوارث بيئته على فساد الوقف فان كان الفساد بشرط في الوقف ففسد له فبيئته الفساد اولى لانه اكثر اثباتا وان كان لمعنى في المحل او غيره فبيئته الصحة اولى وعلى هذا التفصيل اذا اختلف البائع والمشتري في صحة البيع وفساده (كص) والعلاآن والبدن الطاهر اقام مدعى الملك المطلق بيئته على دعواه واقام ذواليد بيئته بالشراء من آخر فبيئته مدعى الملك المطلق اولى (شمر) خبيثة في يد امرأة اقام رجل بيئته على ملكيتها واقامت هي بيئته على ان زوجها ملكها منها بصرها مثل عشوين سنة فليس بدفع ولو اقام الخارج بيئته على ان هذا المتاع سرق مني منذ شهر ونصف واقام ذواليد بيئته انه ملك فلان ورثه من ابيه قيل هذا بسنة ثم اشتريته منه فهذا ادفع هذا ابي حنيفة وايي يوسف رج (جس) في نوادر ابن سماعة اقام احد الخارجين بيئته انه اشتراها من فلان وقبضها والاخر بيئته انها له فهو بينهما نصفان (كص ظت) والعلاآن ادعى عليه ثورا انه له نتج منه من بقرته المملوكة له فحكم وسلم اليه واراد ذواليد الرجوع على بائعه بالثمن فاقام بائعه بيئته ان هذا الثور نتج عندى من بقرتي المملوكة بحضرة منه ومن المستحق فبيئته البائع اولى وبه افتى المسائلي وقال لان ذواليد تلقى الملك من جهة البائع فكان ذواليد اقامها فكان اولى (بمع) ولو اقام المراهن بيئته اني رهنتم المراهن سلبا قيمته عشرة واقامها المرتهن انكر رهنته عندى معيبا قيمته خمسة فبيئته المراهن اولى ولو قال لامرأته ان شريت مسكرا بغير اذنك فامرك بيدك فانكمت بيئته على وجود الشوط واقام الزوج بيئته انه كان ياذنها فبيئته المرأة اولى (ظم) وصى باع شيئا فادعى الورثة على المشتري ان الوصى باعه منك بعد العزل فلم يصح البيع واقام المشتري بيئته انه كان وصيا وقت الشر فبيئته المشتري اولى لما فيها من اثبات نفاذ الشراء وسبق التأويل (جبهم) وبيئته العزل اولى من بيئته المبيع وكذا الطلاق والعقاق من الوكيل (بم) ادعى حمارا انه ملكي غلبت من ثمانية اشهر وقال ذواليد اشتريته منذ خمسة عشر شهرا واقام البيئته فبيئته

المدعى اولى ولو ادعت المرأة البراءة من المهر بشرط وادعائها الزوج مطلقا واقاما البينة فبينة
 المرأة اولى ان كان الشرط متعارفا يصح الابراء معه (فج) بينة الزوج اولى (جمر) اقام اخلا
 الاخوين بينة ان الدار التي في ايدى بنا كانت لامى تركتها ميراثا بينى وبين ابى واقام الاخر بينة انها
 كانت لا بينا تركها ميراثا لنا فبينة الاول اولى لا ثباته الزيادة (فج) وغيره اقامت المرأة بينة على المهر
 على ان زوجها كان مقرا بذلك الى يومنا هذا واقام الزوج البينة انها ابرأتة من هذا المهر الذى تدعى
 غيبنة البراءة اولى (ط) وكذا فى الدى لان بينة مدعى الكين بطلت باقرار المدعى عليه لما ادعى
 البراءة ولم تبطل بينة مدعى البراءة وهذا كشهود البيع والاقالة فان بينة الاقالة اولى لمطلان بينة
 البيع باقرار مدعى الاقالة وينبغى ان يحفظ هذا الاصل فانه يخرج به كثير من الواقعات (ط) ادعى
 على رجل ستة دنانير فقال المدعى عليه انه ابرأنى من هذه الدوى واقام بينة واقام المدعى بينة
 انه كان اقرى بستة دنانير بعد ابرأنى اياه فقبل بينة المدعى فى دفع الدفع وقيل لا تقبل
 يعنى قيل يصح دعوى الاقرار ثانيا وقيل لا يصح وقيل ان ذكر الخصم القبول والتطديق فى الابراء
 لا يصح والا فيصح (عنت قلت) ادعى شيئا فى يد ثالث فاقام احد هما بينة على الشراء الصحيح منها
 والاخر بينة على الشراء الفاسد فبينة الصحة اولى (حمر) فبينة الفساد اولى اذا ادعى القبض ثم اجاب
 مرة اخرى اذا ذكر شرط فاسد اذ حل فى العقل فبينة الفساد اولى (فج) باع ملك الغير وسلم ثم
 ادعى المالك الرد حين منعه وادعى المشتري الاجازة واقاما البينة فبينة المشتري اولى لانها ملزمة
 (ط) زوج البكر اقام بينة على سكوتها حين بلغها الخبر واقامت بينة على الرد فبينة الزوج (فج) (فج)
 ولو اقام الزوج بينة انها اجازت العقل حين اخبرت واقامت بينة على انها ردت فبينة الزوج اولى
 بخلاف الاولى لان بينة الزوج ثمة قامت على العدم وفى الثانية على الاثبات ومن ابي الفضل ادهى
 عليه دارا انه باعها منى منذ خمسة عشر سنة وادعى آخر انه وقف عليه مسجل واقاما بينة فبينة
 مدعى البيع اولى وان ذكر الواقف بينة فبينة الوقف اولى لانه يصير موقفا عليه فلا بد من التعيين
 كبينة المالك مع بينة العتق لان الوقف انهاء للملك كالا مطلق وفى تحمة القضاة والصغرى ادعى على
 آخر وقفه محدد ووقفى له بالبينة ثم ادعى الآخر الملك المطلق على الوقف له تقبل بمسئلة الملك المطلق

بخلاف العتق لانه قضاء على الناس كافة * باب الشهادة على الشهادة * (شمر) شاهد الاصل
 اشهد غيره على شهادته فلم يتحملها وقال لا اتقبل ينهى ان لا يصير شاهد (بمر) الاصل في الشهادة
 اذا كان امرأة مخدرة يجوز اشهادها على شهادتها والمرأة التي تخرج من بيتها لقضاء حاجتها
 ولا جل الحسام ونحوه تكون مخدرة بشرط ان لا تخالط الرجال وقال الصدوق وحسام الدين لا يجوز
 الشهادة على الشهادة من الامير والسلطان اذا كانا في البلد * باب الشهادة على الميت * (شمر)
 ادهى على آخر دين على مورثه وشهد وان كان له على الميت دين لا تقبل حتى يشهد وان مات وهو عليه
 * باب ما تقبل فيه الشهادة حسبة من غير الدعوى وبالا تقبل * (بمر) الشهادة على الخلع بدون
 دعوى المرأة مقبولة كافي الطلاق وعتاق الامة ويسقط المهر من ذمة الزوج ويدخل المال في هذه
 الشهادة تبعاً قالوا الشهادة على التدين ببيع كالشهادة على العتق لا تقبل عند البيهقي في روح بدون الدعوى
 والشهادة على دعوى المولى نصحه عبد تقبل من غير دعوى * باب مسائل متفرقة في الشهادات * (فتح شه)
 شهد على اقرار رجل بدين فقال المشهود عليه اتشهد ان هذا القدر علي الآن فقال لا ادرى اهو عليك
 الآن ام لا لا تقبل شهادته وعن السائل اقام بينة على رجل انه اقر ان له علي ثلاثة كرايس من التي
 يسمى بالبحر خامس تقبل بخلاف البينة على الكرايس * باب مسائل متفرقة في الرجوع عن الشهادة
 (ظمر) شاهد ان شهد ايمان ثم دعاهما القاضي الى الصلح فاصطلحا على بعضه ثم رجع احد الشاهدين
 لا يضمن لانه لم يقض بشهادتهما (ط) صالحتك عن الالف التي ادهى على هذا العبد لا يصير مقراً
 بالالف ولو صالحه على ان باعه بالالف التي ادهى عليه عبد فهو جائز ويصير مقراً بالالف
 * كتاب الدعوى وهو يشتمل على ستة عشر باباً * باب ما يسمع من الدعوى وما لا يسمع وشرايط
 صحة الدعوى * في الفتاوى البخارية مسلم نصبت من مسلم خمرا وهي قائمة بعينها يسمع دعوى
 المذموم منه عليه وتقبل بيته ويستخلف ان لم يكن له بينة ويقضى بالنكول عليه ويدل عليه ما ذكره
 (شعب) لو نصبت خمرا فعليه رد عينها وضمان ودها وان لم يكن عليه ضمان قيمتها (بمر) لو قال
 في دعوى تجهيل الوديعة لم يبين وقت الموت لا يصح ولو قال مات مجهلاً او مات من غير بيان يصح
 (بسم) ولا يشترط في دعوى العتق بالمتدين بيوعه ان يبين انه يخرج من الثلث (بمر)

ادعى على آخر رضى وتغذرا حضارة فان القاضى يبعث امينا فيسمع شهادة الشهود عند حضرة الرضى .
 فاذا اصبح يغير القاضى بذلك فيقضى القاضى باخبار امينه وحده ونحوه في (ط ق ص م) وعنه ادعى
 على آخر انى تكفلت معك بامرک بمال معلوم ومات رب الدين واديت ذك المال الى ورثته
 فادفع لى ما دفعته اليهم ولم يقل اديت الى كل وارث حصته يتما منها فهذه الدعوى غير صحيحة
 ولو ادعى سوجا وذکر جميع اوصافه لكنه لم يذكر انه سرج الرجال ام سرج الصبيان قال وصف
 كونه سرج الرجال او الصبيان لازم في صحة الدعوى كما في القميص ولو كان المحل ود الوقف في
 يد عشرة نفر فادعاه على ثلاثة حاضرين منهم فانما يسمع الدعوى وتقبل البيعة ويصح القضاء بقدر
 ما في يد الحاضرين لا في حق الكل (ح م) وكيل عن جماعة بالدعوى لاشياء يدعى الاشياء
 عن نسخة يقرها بعض الموكلين يسمع دعواه اذا تلقتهما من لسان الموكل والا قلا (ق م) ادعى
 على آخر انك وكيل في تسليم المتاع اشتريته من فلان بتمويله اياك لا تصنع لانه وان ثبت وكالته به
 لا يلزمه التسليم وبه افتى استاذى فخر الائمة وسراج الائمة العربيان جازهما الله تعالى عنا احسن
 الجزا (ق م) احضر ابن الميت فادعى ان اباك قد اخذ منى كذا دينا راوا اشار الى الابن ولم يذكر اسم
 الاب ونسبه او شهد الشهود بنحو ما ذكرنا لا يصح ويشترط ذكر اسمه ونسبه قال والمسئلة في المحيط
 قال استاذ فارح قد طلبتها في المحيط فما وجدتها فيه بعد (ش م) ادعى عليه وذكر ان هذا المحل ود
 كان ملكك بعتته من فلان بن فلان وسلمته اليه وذلك المشتري باعه منى وسلمته الى فاليوم ملكي بهذا
 السبب وفي يدك بغير حق واقام البينة يصح هذه الدعوى والبيعة وله ان يحلف به هذه الدعوى
 ان لم يكن له بيعة وكذا في بيع وصى الصغير ويصح دعوى المحل ود اذا ذكر البلد والمحلة والموضع
 والمحل ود (ظ م) ادعى كذا منا من الحناء ولم يبين نوعه وصفته وكذا كذا من الحناء ولم يبين نوعه وصفته واقام
 عليهما البيعة فللقاضى ان يقضى بالذي بينه ان لم يقض بالآخر لان فساد الدعوى في الحناء بسبب
 الجهالة فلا يتعدى الى الدارهم المعلوم (ق م) اذا شهد وانه حر الاصل ومادرش ازاد بوجه استقبل من
 غيره كرامته ونسبها ولو شهد وانه حر الاصل كه ازاد مادرش ازاد بوجه استقبل من
 لانه صار ذك علة وعنه ادعى شيئا في يد غيره وفي اقرار كرده است لا يصح دعواه ولو قال ملك منعتته

وهو المدعى من قول او فعل والتناقض فيه عن السائل قال لا دعوى على برته اى اولا حق
 لى فدتوكة اى وهو احد المورثة لا يبطل حقه ولا يدفعه الورثة بهذا اللفظ (شمر) اقرطى ترك
 المدعى على فلان يسمع دعواه ولو قال لا دعوى لى عليه لا يسمع (فصح) لا يسمع فى الفصلين (فحب
 امر بس) اقامت بيعة على الخلع وقضى القاضى ثم قال الزوج بالقارسية من خلع كرده بودم وليكن
 بازنكاح كرديم فهذا دفع مسموع (فع) قال اشتريت هذه الارض فقال آخر افاشتريتها قبلك فقال
 المقاتل الاول بالبح حاجت هيد مكن يرجع اليه فان لم يبين لا يبطل حقه (فع) قال المدعى عليه للمدعى
 لا امر فك فلما ثبت الحق بالبيعة ادعى الا يصال لا يسمع ولو ادعى اقرار المدعى بالوصول او الا يصال
 يسمع (شمر فع) باع جارية فولدت لاقل من ستة اشهر من وقت الشراء قاده البائع وقال
 علمت وقت البيع انها حبلت منى لكن بعثها لضرورة او مخافة يصح دعوته اعتبار الحق الولد (فع)
 ادعت من اقها لى وارث زوجها فقال ما لحتنى عنه واخذت بدل الصلح فلما اقامت البيعة قال ابوانا
 زوجها من الصداق حال حيوته يسمع منه هذا الدفع (شمر) ادعى عليه دين راس من جهة ابيه
 وان التركة فى يده ثم ادعاه بطريق الاصاله لا يسمع (ظمت) باع جاريته ثم ادعى انه كان امتهها
 قبل البيع وتزوجها فهى منكوحته لا يسمع دعواه وان اقام البيعة على اعتاقها تقبل وهى مذكورة
 (بسم) ولو ادعى المشتري على البائع انك اعتقتها قبل البيع يسمع المدعى والبيعة ويقضى بالعتق
 ويسترد الثمن ولو ادعى عليه مهر امرأة فقال ما تزوجتها ثم ادعى الابراء عن المهر فهو دفع مسموع
 ان رفق ولو ادعى الزوج بعد موتها انها وهبت له نصف الصداق ثم اقام بيعة على انها ابرأته قبل
 ذلك بسنتين لا يسمع قيل له المبرى يستبد بالابراء فلا يمنع التناقض فيه قال لكن الظاهر علم الرجل
 بذلك وبه اجاب (بمر) غيما اذا استمهل فى قضاء الدين ثم ادعى الابراء لا يسمع (بسم) وكذا
 الوارث اذا اقر بالوصية وانها حق للموصى له ثم ادعى رجوع الموصى عن الوصية لا يسمع للتناقض
 قاله استاذ نارج الرجوع عن الوصية امر بتفرد به الموصى فكان تناقضا فيما يحس فيه الخفاء
 فينبغى ان يسمع دعوى الرجوع كالمختلعة اذا اقامت بيعة على الثلث قيل الخلع او المكاتب اذا اقام
 بيعة على العتق السابق قبل الكتابة او الوارث اقر بانها زوجة الميت او زوجها ثم وجد شهود على

المبنونة في الصفة يسمع (نسيح) قيل له هل اوصى بك فلان شيئا فقال لا ثم ادهى الوصية فان كان
 قوله لا قبل موت الموصى يسمع والا فلا قلت والقياس على مسئلة المختلعة والمكاتب اذا ادهى الا بتناق
 السابق يقتضى ان يسمع مطلقا (نسيح كن) وورثة اقتسموا ارضها ورثوها ثم ادهى احد هم انه كان
 ملك جده لا يبه تمليكا شرعيا ومات ابوه عنه فالآن ملك ادهى ولم يكن لها الوقت القسمة به لا يسمع
 (ظم) ادهى على تركه ديننا قصد به التوارث ثم ادهى ان مورثه قد قضا لا يسمع بعد اقراره بوجوب المال
 في التركة قيل وكذا الكفيل اذا اقرب وجوب المال بسبب كفالته ثم ادهى ان الاصيل قضا لا يسمع
 قال استاذنا وج وصوبته بناء على ما مر (كس عتيج) ادهى عليه محمد ودا بسبب الشراء منه ثم
 وآه في يد غيره فادعاه عليه ملكا مطلقا لا يسمع خمير الربوي وهو الحافظ ادهى جارية في يده
 انها له اقرت بها امة فلها ليا تى بالبينة ثم جاء وادهى ملكا مطلقا لا يصير مناقضا (يفت عن)
 لا يسمع (ظم) يسمع قال استاذنا رخص وهو الا صوب لانه يدهى الملك المطلق في الحالين قال
 سمعت شيخ الاسلام القاضي علاء الدين المروزي يقول يقع عندنا كثيرا ان الرجل يقر على نفسه
 جبال في ملك ويشهد عليه ثم يدهى ان بعض هذا المال قرض وبعضه ربوا عايله ونحن نفتى ان اقام
 على ذلك بيعة تقبل وان كان مناقضا لا نأعلم انه مضطر الى هذا الاقرار (فتح بمر) باع محمد ودا
 بعشرة وكتب العكس واشهد على نفسه بقبض الثمن ثم ادهى على المشتري انه اقر انه بقي عليه نصف
 الثمن واقام بيعة تصح قال استاذنا وج وان كان ما ذكره شيخ الاسلام يصلح وجهاله لكن الوجه
 الصحيح انه وان كان تناقضا الا انه لا ادهى اقرارا للمشتري بذلك فقد ادهى تصديق الخصم فيه وثبته
 بالبينة والنايت بالبينة كالتايت مما ناولوا عايلتنا اقرارا للمشتري ببقاء شيخ من الثمن يسمع موعود
 المانع ولا يكون التناقض مانعا وقد نص في (ط) بان التناقض هو رفع بتصدق الخصم قلت وطى
 هذا الا يلزم ما اذا ادهى بقاء شيء من الثمن حيث لا يسمع لعدم التصديق وغيره (نفع هلش)
 اشترى تريا من آخرى ارضه ثم ادهى اهلها لا يسمع (شرف) ماتت عن زوجة واولاد من زوجة اخرى
 وانكروا الاولاد وزوجيتها اهلها قالوا اما كانهم زوجة امينة فلما ماتت سنة بالنكاح والمهر ثم ادهى
 الاولاد انها كانت مطلقة لا يسمع وكن ادهى الميراث لا يسمع (ط) لو غنموا هذا الخيل المشتمل

(بفتح) ادمى عليه ما لا يحكم الكفالة فقال ما تكلفت اصلا ثم اثبتته عليه فادمى ان الاصيل ادا
لا يسمع عنه لانه انما يسمع على اعتبار كونه كفيل والا فهو غصولي فتضمن دعوى الاصيل في مقام
الخصومة الاقرار بما لكفالة وانه انكره في الاصل فهو مناقض (ظنم) ادمى على زيد شيعة ثم
ادمى آخر على زيد تلك الشيعة واقام بينة وقضى له القاضي فقبل فلان قد استحقها فلان فقال
وضيت الحكم الحاكم يسمع دعواه على المستحق (بم) ادمى على امرأة نكاحا فانكرته وابوها ايضا
ثم ماتت فادمى عليه الاب نصيبه من المهر الذي اقر به لا يسمع قال استاذنا وهذا بخلاف ما ذكر
في (م) في رجل ادمى انكره تزوجه هذه المرأة فانكرت ثم ماتت وادعت الميراث والزوجة عليها
الميراث وكل اولى مكسبه ولو ادعت على زوجها انه طلقها فلا نفقة فانكرت ثم ماتت وطلبت ميراثها منه
لم يورثها (ط) وعن محمد ان صدقته قبل ان يموت ورثته والا فلا (فتح عمت) ادمى عليه شيئا فامره
القاضي بالمصالحة فقال لا ارضى بهل والمصالحة وتركته اصلا فهو اسقاط للميراث فيه (عميت) ادا
قال تركته اصلا فهو ابراء ومنه لو قال تركته دعواي على فلان وفوضت امرها الى الآخرة لا يسمع
دعواه بعده (بفتح) لو قال للمدعى عليه بالغ كاشاح في اشافك هو اي عليك باطله فلم يسمع في الخلق
لا يبطل دعواه (فتح عمت) اعتق امته واقربنكاهها بمهر كذا فقالت هي لم اعلم به ثم ادعت للزوج
والارث والمهر يسمع (بم) لما بان قسما تركه ايهما ثم قال احدهما بعد القسمة بالفارسية اهرن
فلان جيزيك وم بنام من كرهه بود واقام بيته تسمع ان ادمى ابن ابني وشيعة باحمى في حال صفوي
وان ادعاه مطلقا لا يسمع (فتح) ادمى مهر المثل ولم يثبت حتى ادمى مطلقا للمسمى وهو مثله او اقل منه
يسمع (بم) كتب شهادته في حكم صحيح محمود ثم صار متولي مسجون فادعاه للمجهول لا يسمع ان كان
كتب في الحكم ان البائت باع ملكه قال استاذنا روح نفوس يهلك ان اقرار الانسان بغيره النجس
مكنا للمدعى عليه كايستعدهم ولاه لنفسه جميع دعواه ونفيوه وعلى هذا اقرار الوكيل بالخصومة
فجميع الدعوى لو كلفه اقراره بغيره يبرأ منه اذا اقر قبل التوكيل اثار اليه في (جنت)
في المتناوش المتناوشة رجل مات فطلبت امرأة الاجناب ميتة كتبت امرأته انك من اليوم موقوف
وطلبت الميراث والامر غانكروا الاجناب لم يسمع من امرأته انك من اليوم موقوف

فيها امرأة ابنيك عمر الى يوم موته وادعت المهر بسمع دعواها ولم يسمع بتناقض الجواز ان
 يكون لها ما كان (شز) يسمع اذ اوفق المدعى (صح) ضمنى مال الا جارية من المستاجر ثم ادعى
 هذا الكفيل هذه ابنيك يسمع (ط) ولو استاجر دارا او عبد الا يسمع دعواه فيه (فصح فب)
 ادعى عليه ان مورثك اوصى لي بثالث المال وصدقه الورثة ثم ادعى كل المال بحكم الوراثة
 منه وعجز من اثبات الوراثة فقال ان كنت عجزت من اثباتها فاعطوني ثلث المال بحكم الوصية
 التي صدقتموني فيها يسمع وهذا القدر لا يكون تناقضا (بم) لا يسمع بعد دعوى الوراثة (بصح) من
 ادعى ربع دار فله ان يدعي بثلثها ومن ادعى نصفها فله ان يدعي بثلثها وهو اختيار (بم)
 وقال (شز) لا يسمع (فصح بو) ادعى على امرأة دارا واستحقها وزوجها ساكت لم يدع فيها الامارة
 ثم ادعاهما ملكا لنفسه يسمع (بصح) الوصي باع ثم ادعى انه باع بغيب فامسح بسمع واقدامه على البيع
 الا يسمع دعوى الفساد وكذا امتوى الوقف اذا آجر الموقوف ثم ادعى انه آجر باقل من اجر المثل
 بكل من باع ثم ادعى فساد يسمع وتناقضه هذا الا يسمع دعواه قال استاذنا رح فعلى هذا الاحتجاج الى
 الفرق بينه وبين ما في الجامع الصغير انه اذا باع عبد الغير ثم زعم البائع او المشتري انه باع
 بغير امر المالك لا يسمع (بم) افكر المودع المودعة فان جهد الايداع اصلا ثم اقام بينة على الرد
 لا تقبل واني افكر المودعة تقبل (بصح) امرأة صالحت مع انسلان عن مهرها على شريطة ملفوف ثم
 ابرأت ثم ردت بدل الصلح بخيار المروية ثم ادعت المهر بوجهه لا يسمع دعواها ولا يقيد بالصلح
 وعدم صحة الابراء والولاية اخذ مثل المهر لو طفرت من جنس حقها خفية ديانة لا قضاء قيل
 له لو ماتت هل يتمكن وارثها من الدعوى فقال لا لانه قائم مقامها غما يمنع صحة دعواها يمنع
 صحة دعوى الوارث كما قرر ان المورث يسمع دعوى الوارث ثم اجاب (بصح) مرة اخرى عند
 المصدر بوجه ان الدين المكي وحكي انه حين قدم (بم) خوارزم سئل من هذا المأثلة فقال لا يمكن
 من الدعوى فقيل له اين يظهر فامسح له فقال اذا طفرت بحسن حقها لها ان تاخذ ديانة وكان في
 الجامع بحضرة المفتين كاليد الطاهرة ولا ما الحامي وغيرهما فقالوا يتمكن من الدعوى فقال
 (بصح) فاوردت عليهم من باع شيئا ثم ادعى انه ملكه ونفذ البيع بسبب انه كان باعه قبل هذا البيع

من زيد ثم اشتراه منه فهو الآن ملكه ايسمع دعواه فقالوا جميعها يسمع الى ان يوجه الرواية فيه بخلافه قال (بسم) ثم وجدت الرواية في جميع العلوم انة لا يصح الد دعوى في مسئلة البيع قال استاذ نارج وقد بلغتني من بعض ائمة زماننا حيلة حسنة لسماع دعواها بعد الابرء وهي ان يقول في الابرء ان كان لي عليك مهر فقد ابرأتك او قالت حق قد عرواها لا يكون تناقضاً فتسمع وفي منتخبات (كص) ولو قال لها الزوج بعد الابرء قولي ان ادعيت هذا المهر فادعواي باطلة عسى ما لخصت اباك بثوب ملغوف عنه فقالت ذلك ثم رأيت الثوب وردته يصيح دعواها المهر لا نقضاً لما قالت دعواي باطلة عن المهر الذي ابرأتك عنه ولا مهر للمهر فلا يصح الابرء فلا يصح قولها دعواي باطلة عن ذلك المهر وهذا المهر في حكم مهر جدي فلا يتناول قولها قال استاذ نارج فهذا يدل على انها يتمكن من دعواها في الابرء مطلقاً كما حكيت عن ائمة الجامع وهكذا رايت في الابرء مطلقاً جواب الاخوين زين الائمة وبرهان الائمة الترجمانين (بسم) ولو قال لا تعلق لي على فلان فهو كقوله لاحق لي قبله فيتناول الديون والاعيان ولو قال لاحق لي عليه يتناول الديون دون الاعيان (كص) اقراه لا دعوى له قبل فلان بوجه من الوجوه ثم ادعى عليه بحكم الوكالة لغيره يسمع وفي منتخبات (كص) برواية هشام عن محمد اذا قال لاحق لي في هذه الدار ولادعوى ولا طلبة ثم زعم انه وكيل رجل في دعواها اقبل ذلك منه وهكذا في (شعب) قال استاذ نارج وما حكى (بسم) عن منتخبات (كص) انه ذكر في (شعب) انه لا يسمع دعواه لغيره فهو سهو وقررة غاية التقرير (بسم) ادعى على زيد عشرة دنانير مطلقة او بسبب ثم اقران لزيد عليه عشرين ديناراً لا يسمع دعوى العشرة بعده عنه دفع الى غيره امانة ليبلغها الى فلان وكان بين الدافع والرسول اخذ واعطاء قد دفع الدافع حجة للرسول ان لا دعوى له عليه ثم ادعى الائمة عليه فقال الرسول في الدافع انك اقورت بان لا دعوى لك علي لا يسمع هذا الدفع وقوله لا دعوى لي عليه يتصرف الى سائر العلاقات قال وعلى هذا اذا ادعى طلبة دهماري معينة ثم صالحه واقران لا دعوى له عليه ثم ادعى دعوى اخرى يسمع وينصرف الاقرار الى ما ادعى او لا لا تخير الا اذا اعم فقال اي دعوى كانت فحينئذ لا يسمع اية دعوى كانت واجناسها في (طشيب) ادعى هيناني يد الكنان فقال انه في نسائه القاضية التيبة عاقام بيته انه ملك فلان

وانا وكيله بالخصومة يصح وتقبل بخلاف ما لو قال ملكي ثم قال انه ملك فلان لا يسمع (بمع) ثلاثة ادعوا
 على زيد دار فقال قد اشتريتها منكم فطولب بالبينة فقال في الدفيع اشتريتها مني وصيكم حال صغركم
 لا يسمع منه هذا الدفيع وجهه باع ارضا وسلمها الى المشتري وتصرفها ملك زراعا وبناء وجارة ساكت
 ثم الآن يدعي انها ملكه لا يسمع دعواه ان كان حاضرا وقت البيع والتسليم وما كتبت وقت تصرف
 المشتري قيل له فلو لم يتصرفها المشتري ولكن كان ساكتا وقت البيع والتسليم قال لا يسقط دعوى
 الجار بهذا القدر بخلاف ما اختاره المتأخرون فيها اذا باع وسلم وولاه او زوجته حاضرة ساكتة حيث
 يسقط بهذا القدر دعواها (بمع) ادعى على زيد انه دفع اليه كذا دينارا ليدفعها الى غريمه فلان
 فجدد زيد وحلف ثم ادعى هذا المدعى ذلك المال على عمرو وقال انما دفعته لك لتدفعها الى غريمي
 وزعم ان دعواه على زيد كان خطاء وظنا لا يسمع دعواه على عمرو وللتناقض (ط) ولو اقربا رضى لا نسان
 وفيها زرع دخل الزرع فيه من غير ذكر وزاد في الروضة فقال وان اقام المقريضة ان الزرع لي
 قبلت قال رضى فلم يكن اقراؤه بالزرع مانعا من قبول بيته عليه لما كان اقراره بذلك تبعا وضمنا
 لا اقراره بالارض ويخرج من هذه المسئلة كثير من المسائل (حك) لو قال ليس لي معه امر شرعي
 يتبرأ من دينه وعن دعواه في العين (حك حمر) اقربان الدار التي في يد فلان ملك زيد ثم ادعاها
 لنفسه لا يسمع وقال غيره لا يسمع الا اذا ادعى تلقى الملك من زيد وقد مر من (حك) خلاف هذا
 (عس) اقراؤه لاحق له في محد ود حد د هائم ادعى انها وقف علي وعلى اولادي ففيه اختلاف
 المتأخرين ومنه لو مات عن ورثة فقسموا التركة بينهم وابرا كل واحد منهم صاحبه من جميع
 الدعاوى ثم ادعى احد الورثة دينا على الميت يصح دعواه (ط) ادعى بعض الورثة دينا في التركة
 بعد تمام القسمة صح وله ان ينقض القسمة ولو ادعى غينا من اعيان التركة انه اشتراه من الميت او
 وهبه الميت له وسلمه اليه لا يسمع بعد القسمة (حك) دفع بعضا من التركة للغير ثم قال كان المورث
 اقربى بذلك العين وما كنت علمت ذلك لا يسمع منه (يق) يتم بلغ فادعى ارضا من تركة اخيه
 الميت مورثة من والد هائم ادعاها ملكا على الخصوم لظهوره له ذلك الاقرار صدر من اخيه المتوفى
 انها له يصح ولا تنافي بينهما (حك) سألت من زوجها الطلاق بشرط ابرائها ياء ثم ادعت انه كان

طلقها لثلاث لا يسمع ولا تقبل بينهما بك لك ولو قالت ما علمت وهو الخلف لم يصدق قال استاذنا راجح
 وفيه نظر من حيث المعنى لانه وان كان تناقضا لكن في امر يرجع فيه الخفاء ومن حيث الرواية ايضا فقد
 ذكر في (ط) عن ابي يونس رجل مات فقامت امرأته ولك الميراث وهم كبار واقروا انها زوجة
 الميت ثم اقاموا بينة ان زوجها كان طلقها لثلاث في صحته فانهم يرجعون عليها بما اخذت من الميراث
 وكذلك قال ابو حنيفة وابو يوسف راح في امرأة اختلعت من زوجها بما لم يات ثم اقامت بينة انه كان
 طلقها لثلاث قبل الخلع وكل الامة المكاتب والعتق والزوجة فانهم يرجعون الى الاخذ بناء
 على ما مر من المعنى (فع عك) امرأة ماتت فطلب زوجها من ورثتها براءته من المهر فابروا اعطى
 المهر ثم ظهر له بينة ان امرأته ابرأته في حال الصحة ولم يعلم الزوج بذلك فله ان يرجع بما اعطى من
 المهر ديانة فهذا يشير الى انه لا يرجع عليهم قضاء وقد مر في جنس هذا الكلام طويل وسئل استاذنا راجح
 عن ادعت المهر على زوجها فقال انك اختلعت منى بالمهر وعجز عن البينة فاقام بينة على انها
 ابرأته من المهر فقال ينبغي ان يقبل لان دعوى الخلع بالمهر ليس اقرا رابقام المهر وقت الخلع فان الخلع
 بالمهر يصح وان كان المهر موعدا (بسخ) امة جاءت بولد فقال مولاه هو من عبدى هذا او صدقته الامة
 فلما مات المولى ادعت ان هذا الولد من المولى وانها صارت حرة تسمع لان الدعوى فيما فيه حرمة
 الفرج ليس بشرط فلا يكون التناقض مانعا وعنه ادعى ان هذا ولد ارزنها عند فلان وهو يملكها
 وسلمها الي وهي في يدك بغير حق فقال نعم هي رهن عندك ولكني قد استأجرتها من ذلك الغلان
 قبل الرهن لا يسمع دعوى الاستيجار ولو قال رهنها فلان عندك يسمع دعوى الاستيجار قبله وعنه
 قال لا خسر لا دعوى في عليك اليوم ليس له ان يدعى عليه بعد اليوم وهي في جمعه وعنه لو اقرق
 الزوجان واقرت انه لا دعوى لها عليه فلها ان تدعى عليه بعد ذلك نفقة العك قال استاذنا راجح
 وقيل ليس لها ذلك وقيل نعم ان لم تبلغ خمسا وخمسين سنة فحكيت له فلان بين الجوابين فاستبعد هما
 وقال لو اقرت بالغدا انه لا دعوى لها عليه فلها ان تطلب عنه بالعش بالنفقة لانها تجب ساعة
 فساعة وفي مختصر الكافي والاقرار من المالك في يد به الشيع به على وجه الصلح لا يمنع
 من الدعوى اذا بطل الصلح بوجه الوجه والاقرار من المالك في يد به عند الصلح بوجه ردة

عليه اذا بطل الصلح بمعنى به اذا اقر المدعى في ضمن الصلح انه لا حق له في هذا الشيء ثم بطل الصلح
يبطل اقراره الذي كان في ضمنه وله ان يدعى بعد ذلك والمدعى عليه اذا اقر عند الصلح بان هذا
الشيء للمدعى ثم بطل الصلح فانه يرد ذلك الشيء الى المدعى وفي شروطه كالمات مشوشة لكن
(شخص) والقاضي المدعى رقرار بان المراد بالاقرار عند الصلح الاقرار في ضمنه حتى يبطل ببطلانه
كالوصية بالمحابات في ضمن البيع وهو اختيار استاذنا راجح (يصح) يفتى بان الاقرار وان لم يكن في صلب
هذه الصلح لكنه بناء على الصلح الفاسد لا يمنع المدعى بعد ذلك (فن) ابرأه بعد الصلح عن جميع
دعاويه وخصوماته صحيح وان لم يحكم بصحة الصلح شمس الاسلام محمود و احمد بن اسد ادعى
عليه محمد ود ا فقال اشتريته من امك واجزته فانكر ثم قال اجزت ولكني كنت غير بالغ فالقول
قوله وعنهما ادعى عليه محمد ود بسبب الشراء من فلانة وهي ثملكة فقال ذواليد هو ملكي ارضا
من بي ثم سئل المدعى في مجلس الحكم هل سلمت اليك فلانة هذا المحدث ود فقال لا لانها كانت
عاجزة من التسليم لا يسمع القاضي هذه الدعوى (شز) ادعى عليه اني دفعت الى فلان دراهم وقبضتها
منه ثم ادعى انك قبضتها مني لا يضير مناقض الان يد المدعى يد المدعى وعنه انه ادعى عليه مائة
قطر بغية عشرة منها عدلية ثم ادعى في مجلس آخر مائة قطر بغية وشهد الشهود بذلك يسمع
ويقبل اذا قال ارفدت بالعدلى الغطري يفتى قال استاذنا راجح فعلى هذا الوادعى عليه مائة عدلية عشرة
منها فلوس ثم ادعى في المجلس الثاني مائة عدلية وشهد بالبائة عدلية ولم يدكروا ان عشرة منها
فلوس يسمع وتقبل وهذا احسن فانه لا فرق في عرفنا بين الكلامين (شز) ادعى مائة درهم وقال
بالفارسية بعضي مائة درهم وبعضي غطري وكواهان برصد غطري كواهي دادنه انما اجاب اكر بر اقرار
كواهي دهنت بر غطري شتوتك ولو ادعى قبضا وشهد واعلى القبض لا يسمع لانه يكون تكلم بالشهود
(شز) ادعى عليه دارا انها ملكي رهنها من والدك فلان بن فلان بكذا اثم مات والدك وتركها
في يدك فعليك ان يقبض الدارين مني وتسلم التار الى فانكوة وشهد الشهود مني وفق دعواه ولكن
زادوا فيه واليوم ملك هذا المدعى وخلفه في يد المدعى عليه هذا بغير حق يقبل هذه الشهادة لان
بانكاره الرهن مارت به بغير حق وكذا لو قال المدعى وفي يدك بغير حق يسمع لما مره باب فيها

يتعلق بحوايل الملك على عليه * (فمرد) ادعى عليه عند الحاكم فلم يجب لكن قال واحد من اهل المجلس
 كه وير ابلين دعوى ما جيزى دادنى تيسست فاقام المدعى بناء عليه بينة يجوز للقاضي ان يحكم
 بهذه البينة ولو كان الملك على عليه ساكتا فاقام بينة ففيه رواية ان هذا كذلك (شز) برأ من مرضه
 معتقل اللسان والناس عليه خصوما ما تافاه يكتب حوايه وحلفه (ط) ان علم القاضي ان المدعى
 عليه اخرس يأمره بان يجيب بالاشارة ويعمل بالاشارة فان اشار بالاشارة وان اشار بالاشارة
 عرض عليه الجهن فان اشار بالاجابة كان يمينا وان اشار بالالاء يكون نكولا فيقضى عليه وان عرفه
 القاضي اخرس اصم يكتب له ويأمره بان يجيب بالكتابة وان لم يعرفها وله اشارة معروفة بوصف
 بالاشارة ليحجب ويعامل معه كمعاملة الاخرس وان كان مع كونه اخرس واصم واعصى فالقاضي
 ينصب عنه وصيا ويأمر الملك على بالخصومة معه اذ لم يكن له اب او جد او وصيهما * باب دعوى اولى
 الملك بالنتاج وما في معناه * (فع وب) اذ عيا بقرة كل واحد منهما انها نتجت في ملكه لكن قال
 احدهما منذ سنتين وقال الآخر منذ ثلاث سنين وظهر انها بنت ثلث سنين فادعى الاول ملكا مطلقا
 واقام بينة عليه لا يسمع دعواه بعد ذلك (حك) ادعى عليه عسارة داران اباه بناها منذ ستين سنة
 وادعاهما ذواليد كذلك واقام بينة قال هذا القدر لا يكفى في الدعوى حتى يقول مات ابى وتركها
 ميوا ثاملى ولو قال لا ذلك واقام بينة فبينه ذى اليد اولى قال استاذنا ربح فعرف بهذا ان بينة ذى اليد
 كما يكون اولى اذ ادعى اولى الملك بالنتاج ونحوه منه فكل اذا ادعاه ذلك عند موته (مرد)
 وان اقام الخارجان البينة احدهما بالنتاج والاخر بالملك المطلق فصاحب النتاج اولى * باب الدفع
 في الدعوى * (فع شمر) ادعى عبد عليه ملكا مطلقا فقال ذواليد فعاقد ادعيت عليه في غير مجلس
 الحكم قبله بسبب فليس بدفع وعن (قع) دفع مسموع (حلك) مثله (ط) المدعى عليه ملكا مطلقا
 لو قال للمدعى دفعا نك ادعيت عليه قبل هذا بسبب يكون دفعا قال امتا ذنا ربح فلعن مسئلة المحيط
 فيما ادعى انك ادعيت في مجلس الحكم ان مع ما اجابه وفي (حك) ما يدل على الاطلاق (فع)
 باع ضيقة ابنه البالغ بغير اذنه فادعاهما الابن على المشتوى فقال انك قبضت بعض الثمن فقد اجزته
 فاقام الابن بينة ان والده قبض جميع الثمن وقت البيع لا يكون هذا دفعا وعنه لو قال المدعى عليه

هو لاء الشهود ادعوا هذا الشيء قبل هذه الدعوى لا أنفسهم واقام بينة لا يكون دعوا (ط) انه جرح
وكذا لو اقام بينة ان الشاهد كان يدعى الشركة فيها (ش) مثله (سي) ادعى عليه شري فاليمنه
منه وانكر فاقام بينة فقال اشتريته منه ولكن رد دته عليه يسمع لا مكان التوفيق لان الفسخ يجعله
كالمعدوم (يم فب) ادعت الخلع فانكر فقضى بالفرقة بالبينه فقال خالعتها ولكن تزوجتها يسمع
وبهذا عرف ان المدعى المسموع قبل القضاء يسمع وبعد القضاء لا يسمع (بم) ادعى عليه شري حماره منه
فانكر البيع فاقام المدعى بينة فادعى ذواليد انه فسخ المبيع معي يسمع لان الاثكار فيماعد النكاح فسخ
فلا يكون تناقضا وقيل له وجه توفيق بان يقول ما بعته بل باع وكيلي وانت فسخت البيع معي ثم هل
يشترط ذكر التوفيق قيل لا يشترط وقال (ظم) يشترط (ط) ادعى عليه شري عبده فانكروا اقام بينة
فقال البائع دعوا انك رد دته علي بالعيب صح دعواه ويسمع بينته (شم م) لو قال المدعى عليه
بالضيعة اشتريتها من فلان باذن هذا المدعى فاني قلت له انا اشتريتها من فلان فقال اشتراها منه
فهو دفع (فع) لا (عتج) بد رويها ادعى عليه محم ود اقام بينة فقال ذواليد دفع ليس له
هذا الدعوى علي لانه كان يدعيه على زيد بسبب والآن يدعيه على مطلقا لا يسمع هذا الدفع وفي
(ط) يسمع وقد مر من (عتج) خلافة (ط) لو قال عند غير القاضى هذا العين ملكي بسبب الشراء
من فلان او قال بسبب الارث منه ثم اعادها عند الحاكم ملكا مطلقا لا يسمع دعواه اذ ثبت ذلك عنده
وهذا اذا كان ادعى الشراء من رجل معلوم بان ذكر اسمه واسم ابيه ورجله وما اشبهه
من اسباب التعريف اما اذا قال اشتريته من رجل لا اعرفه او من رجل او من محم ولم يزد عليه
ثم ادعاه عند القاضى ملكا مطلقا يسمع وان ثبت ذلك عنده قال استاذنا راجع فعرف بهذا ان
الصواب خلاف ما اجابوا به والصواب ان ذلك دفع مسموع اذا ذكر سببا معلوما (فع حم)
ادعى عليه ضيعة انما كانت ملكا لاهم بجهة الشراء فصارت ورثتها المدعى فانكر ثم ادعى بعد
ذلك انها كانت ملكا لاهم مطلقا ورثتها منها يسمع منه بعد بيان الجهة هنا لا يدعى في
الحالين الارث منها (بم) ادعى على ختته مهر بنته الميت فقال ابرأني من مهرها حال صحتها
فقال الاب ليس بك دعوى الا براء لانك اقررت بعد موتها بهذا المهر يسمع منه هذا الدفع

وكتبكم ومن الغتين منهم القاضي علاء الدين المروزي انه دفع الدفع ولا يسمع فانكر (فصح) جوابهم وقال بل هذا دفع مبتدأ لان دعوى الاباء ليس بدفع لك دعوى الاب بل هو اقرار بل عواه كما اذا ادعى الاتصال وكما لو ادعى عينا فقال ذواليد قد اشتريته منك فادعى المدعى اقراره وجرت هذه المباحنة بجامع الجزائية فلم يجيبوه بجواب شاف (بهر) لو اقام الخارج وصاحب اليد بينة بالنتاج فنقض القاضي المدعى اليه ولم يقض حتى قال الخارج لك ذواليد انك مبطل في دعوى النتاج لانك اقررت انك بيعت هذه الدابة ثم اشتريتها يسمع هل الدفع وبينته لانه اذا باع ثم اشترى فهل املك حادثا فيبطل دعوى النتاج ونحوه في (ط) ادعى الخارج النتاج فقال انك مبطل في هذه الدعوى لانك اقررت انك اشتريتها من فلان وهذا دفع لك دعوى المدعى (فصح فجب) باع دابة ثم تقايلا اوردمليه بعيب بغير قضاء ثم ادعى رجل آخر عليه انها ملكه نتجت عنه في ملكه وادعى ذواليد النتاج ايضا لا يسمع منه لان الاقالة بيع جدي وتخلل البيع يبطل دعوى النتاج (فجب) اشترى ثورا وقبضه فادعى عليه رجل انه ثوره سرق منه واقام بينة فقال المشتري هذا الثور نتجت عند البائع واقام بينة يسمع (شز) ادعى عليه حمارا واقام بينة ثم ذواليد اقام بينة ان هذا الحمار نتجت في ملك بائع بائعي فلان بن فلان واتم دعواه فادعى اذا ذكر الثمن وذكر قبضه (فجب بس) الوصى ادعى عقار للصغير فقال ذواليد باعها مني وصي القاضي له قبلك بشمن المثل لحاجته الى قضاء الدين فقال الوصى نعم ولكن وقع البيع باطلا لانه باع بغير فاحش او ترك الميث منقول لا يفي بالدين فلم يكن بيع العقار محتاجا اليه واقام بينة يسمع (بهر) ادعى عليه عشرة دنانير فقال دفعا انك اقررت بالقارسية كه موازين مدعى عليه چیزی خواستی نیست فهذا ليس بدفع لاحتمال انه كان دينا مؤجلا فلم يكن له المطالبة قبل المحل (فصح) ادعى عليه دينا فقال كنت وقت الاقرار مصروها وبان قارب يماري وي ظاهر بوده است يصح هذا الدفع (بهر) ادعى عليه ارضا فقال دفعا انك مبطل في دعواك لانك ادعيت على فلان ثمن هذه الارض يسمع (فجب) ادعى عينا واقام بينة فقال ذواليد ان احد شاهديك قد استأمنها مني واقام بينة لا تقبل (شز) استأمن الشيخ ثم شهد لغيره عليه تقبل (شز) اقام بينة انك هضبت حماري وهلك في يدك فقال ذواليد هضبت بحماره لكن باجارتها واقام بينة تسمع وتقبل (فصح) ادعى على اخي الميث

فيدعى المير فقالت لست بوارثة فان للمير ابنا يحجبني لا يندفع عنها الخصومة بغير بينة (شرح)
 البينة القائمة لدى اليد على اقرار المدعى على انه لا حق له فيه وانما هي لفلان دفع مسموع (ط) عين في
 يد رجل يقول ليست لي لا يصح نفيه سواء كان له حينئذ منازع او لم يكن حتى لو ادعاه خارج وادعاهها
 ذواليد بعد ذلك يصح دعواه على رواية كتاب الدعوى وعلى رواية الجامع الصغير اذا كان هناك
 منازع صح نفيه وليس له ان يدعيه بعد ذلك لنفسه (عك حم) ادعى عليه ضيعة واقام بينته
 قبل القضاء ادعى ايضا ان المدعى عليه اقر بنصف هذه الضيعة لي واقام بينته وقضى القاضي له
 بالنصف وسلمه اليه ثم اقام رجل آخر بينته اني اشتريت جميع هذه الضيعة من المدعى عليه قبل
 اقراره لك بثلاثة اشهر فقبل القضاء له اقام ذواليد دفعا بينته عادة ان المدعى عليه اقر قبل شرائك
 بستة اشهر انه لا حق لي في هذه الضيعة قضى القاضي ببطلان دعوى البيع ولا يبطل حكمه في النصف
 الذي حكم به للمدعى ودفعه هذا مسموع قال الباقر جى وخمير الوبرى ليس بدفع لا يمكن
 ان لا يكون له حق وقت الاقرار ثم يتجدد له الحق (حم) ادعى انه اشترى هذه الضيعة من
 فلان منذ خمسين سنة واقام بينة فقال ذواليد ان ذلك الفلان الذي اشتريتها منه اقر قبل شرائك
 انه لا حق لي في هذه الضيعة واقام بينته فهذا دفع (عك) كانوا يقولون هو دفع وانما قول في زمانى
 ليس بدفع لظهور المفتعلة في ابواب القضاة وعن (يت) اذا كانت في بينة المدعى انه اشتراه
 من فلان وهو يملكه او في يد يقبل البينة ولا يلتفت الى الدفع (عك) ادعى عليه ضيعة انها ملكه اشتراها
 من فلان واقام بينة فقال المدعى عليه دفعا ان الذي باعها منك اقر انه لا حق لي فيها وانما هي
 لفلان ولي عليه فهو دبا صبهان فهذا ليس بدفع (حم) ادعى عليه ضيعة ارثا من جدي فله فلا نه
 واقام بينة فقال ذواليد كان لجدته ابن هائب ولم يعلم حيوته ولا موته ولم تمض مدة يحكم بموته
 واقام بينة لا يسمع وهو قصوى في اثبات ملك للغير (عك) لا يسمع (خج) ادعى عليه ضيعة انها
 ملكه واقام بينة فقال ذواليد المدعى اقر قبل ذلك ان هذه الضيعة كانت ملكا لفلان دفعها الى لزرعها
 لجهة جاركين تسمع (عك حم) ليس بدفع لانه ادعى ملكا مطلقا فيجوز ان يملكه بعد ذلك (حم)
 ادعى عليه ضيعة انها ملكه واقام بينته وقضى القاضي وسلمها اليه ثم اقام المدعى عليه بينة ان المدعى

اقر قبل هذه الدعوى انها ملك فلان وفي يدى عن جهة جامكين فهو دفع واجاب بمثله (عك) شرف
 نحو) ادعى عليه د او انها ملكه واثبتته بالبينة ثم اقام المدعى عليه بينة ان المدعى باعها من زوجته
 وباعتها هي منى يسمع (ط) ادعى عليه عبد او اثبته بالبينة فاقام المدعى عليه بينة انك بيعته من
 فلان الغائب فعلى ما عليه اثارات الجامع والزبادات لا تقبل وذكر الناطقى في اجناسه انها تقبل
 فمعد دفع الدعوى ثم اذا قبلت وان لم يدع تلقى الملك من المشتري فاولى ان تقبل اذا ادعاه (عمد)
 عك) اقام المدعى بينة فقال المدعى عليه ان لى دفعا شرعيا فللقاضى ان يقضى اذا قامت البينة
 العادلة ولا يلتفت الى مثل هذه المقالة (حمر) يكلفه ان ياتى بالدفع فان ابطأ كان له ان يقضى
 ويبقى له حق الدفع قال استاذ تارح ولم يذكر حد الا بطاء ولعله ما فى (ط صغر) ادعى المدعى
 عليه الدفع وطلب من القاضى الامهال ببهله الى المجلس الثانى (عك) اقام المدعى البينة
 وطلب القاضى من المدعى عليه دفعا فعجز عنه يقضى القاضى يعنى لا يؤخر (حمر) يقضى والقاضى
 ظالم فى تاخير الحكم محمد بن على الكرابسى تاخير القضاء بعد ثبوت الحق ظلم (حمر) اتى بدفع صحيح
 وقضى القاضى ببطلان دعوى المدعى ثم اعاد الدعوى عند قاض آخر لا يحتاج المدعى عليه الى اعادة
 الدفع عنه ولا ينتقض الحكم به اذا اثبت ذلك بالبينة (نحو) ادعى عليه شيئا انه اشتراه من ابيه
 منذ عشرين سنة والاب ميت للحال فاقام ذواليد بينة انه مات منذ عشرين سنة يسمع وقال عمرو
 المحافظ لا يسمع قال استاذ تارح والصواب جواب المحافظ فينبغى ان يحفظ فانه كان يحفظ ان زمان الموت
 لا يدخل تحت القضاء وهي فى (ط) فى الشهادات والدعوى (نحو) ادعى عليه كذا دينارا واقام بينة
 انه اقر عندهم فى شهر سنة سبع وثمانين واربعمائة فقال المدعى عليه لم اكن بخوارزم وقتئذ وكنت
 غائبا ولم يعلم القاضى هيئته وقتئذ لا يسمع هذا الدفع (عك) كذا لك (عمد) انه دفع عند بعض
 العلماء فللقاضى ان يسمع (ط) كل بينة لا يكون حجة شرعا فهي من التهاثر منها ما ذكر ابن سماعة عن
 ابي يوسف وح شافى ان شهدا على رجل بقول او فعل يلزمه بذلك اجارة او كتابة او بيع او قصاص او مال
 او طلاق او عتاق فى موضع وصفا او فى يوم محياه فاقام المشهود عليه بينة انه لم يكن فى ذلك الموضع ولا
 فى ذلك اليوم فى ذلك الموضع لم يقبل منه البينة فى ذلك وكذا اكل بينة قامت على ان غلانا لم يقبل لم

يفعل لم يقر فهذا كله من التهاوتر (حبر) باع رضة من رجل ثم باعها من رجل آخر فاقام الثاني على
 الاول بينة انها كانت رهنا عندي وقت شرائك فكان باطلا فاقام الاول بينة ان دينك كان مقضيا وقت
 الشراء لم يسمع (علك) هو دفع فيسمع قال استاذ نارج وهو الصواب لان الدين اذا قضى ينقذ
 البيع وان بقي رهنا قبل الرد واليه اشار القدوري في مختصره وفي تنمة صغر (شرح) المدعى عليه اذا
 ادعى غلطا في دعوى المدعى قبل اقامة البينة لا يسمع (بسم) ادعى عليه منقول انه غصبه منه فعليه
 ردّه ان كان قائما في يده او ردّجته ان كان هالكا واقام بينة فقال في الدّفع انك اودعته عند فلان وهو
 في يده لا يسمع لان الغصب يتصور بعد الايداع قيل له لو لم يدع الغصب بل ادعى عليه انه في يده
 بغير حق والمسئلة بحالها لا يسمع الدّفع وليس بخصم في اثبات يد الغير (شخص) ادعى عليه حمارا
 انه ملكه سرق منه منذ شهرين واقام بينة واقام ذواليد بينة ان هذا الحمار ملكه وفي يده منذ
 سنة وحين يزعم انه سرق منه كان في يده لا يندفع بها بينة المدعى (صحح) مثله قيل ادعى عليه
 امرأة في يده واقام بينة فاقام ذواليد بينة انك قلت لي طلقها مشير اليها لا يندفع الدّفع ادعى اذا
 وفق المدعى (ظمر) ادعى عليه مالا معلوما واقام بينة فاقام المدعى عليه بينة على اقرار المدعى
 انه استوفى من هذا المال كذا درهم لا يبطل دعواه فيها سوى ذلك لانه لم يظهر كذب الشهود
 فانهم ما ينو سبب وجوب المال ولم يعرفوا استيفاء بعضه فجاء زلهم الشهادة على جميع المال
 كمن ادعى الف درهم فشهد الشهود على الف وخمسائة فقال المدعى كان اصل حقى كذا لك الا
 انى استوفيت خمسمائة لا يبطل البينة في قدر الالف كل هذا * باب فحين يقر بطلان حقه ثم
 يقضى عليه بخلافه فيصير مكل با شرعا ومالا يصير مكل با * (شمر) باع جارية و اخذ ثمنها واستحق
 ذلك الثمن فقال البائع للمستحق قبل القضاء كانت هذه الدنانير لك لكن دفعنها الى المشتري
 ليقضى الثمن فلفعها الي فانكر المستحق فحلفه البائع عليه فحلف وقضى عليه بالثمن و اخذ منه
 فللبائع ان يرجع على مشتريه بالثمن ركن العزافى وعلاء الحمامى وغيرهما ادعى عليه ضيعة
 فانكروا واقام بينة واقام المدعى عليه بينة انى اشتريتها من فلان وكنت راضيا به فقضى عليه بالدفع
 فله ان يدعى ذلك الثمن على البائع بحكم ان القاضى جعله راضيا بذلك (بسم) شهدوا يا لعل

بين زوجين وهما ينكران الخلع وقضى بالحرمة بثبت المال فمما للشبوت الخلع وان اشترط الدّعي
 في اثبات المال قصدا * باب الخصمين يتنازعان ولا بينة لواحد منهما كيف يقضى ومن يكون قوله
 أولى * (ن) اتان لرجلين ولدت احدهما جعشا والاخرى بغلا وادعى البغل فهو بينهما و
 الجعش لبيت المال نظيره امتان لرجلين ولدت احدهما ذكرا والاخرى انثى وادعى الذكر
 وذكرة في (ط) في امرأتين فقال الذي كراهما ولا نثى تربى من بيت المال لكن (بمر) ذكر فيه
 اشكالا (شفر) رجل كان يتصرف في غلات امرأته ويدفع ذهبها بالمرابحة ثم ماتت فادعى ورثتها
 انك كنت تتصرف في مالها بغير اذنها فعليك الضمان وقال الزوج بل باذنها فالقول قول الزوج
 قال استاذ نارج وهذا حسن يتبعى ان يحفظ فان السبب الموجب للضمان موجود الا اذا ثبت
 اذنها ومع هذا القول قوله لان الظاهر شاهد له لان الظاهر ان الرجل لا يتصرف مثل هذا التصرف
 في مال امرأته الا باذنها والظاهر يكفى للمدعى * باب دعوى كون العين في يدك * (ص) اقام البينة انه
 كان في يده لم يقض له ولو اقرذوا لم يد أنه كان في يد المدعى ففعله اليه * باب دعوى الرق والحرية *
 (بمر) ادعى الرق عليه فقال انا حر الاصل من ابوين حرين و اقام بينة ثم ادعى الرق مرة
 اخرى على اب المدعى عليه يسمع بالاتفاق وفي الام خلاف (فصح) ادعى عليه انه مملوك فقال
 انا مملوك فلان الغائب فان اقام بينته ثبت دفع عنه خصومته والا يقضى ببينة المدعى ثم ان حضر
 الغائب فلا سبيل له على العبد حتى يقيم البينة (نظم) عبد صغير في يد رجل ادعت عليه حرة
 مسلمة انه ولد لها ولد على فراش النكاح حرا مسلما فانكروا زعم انه عبد فطلبت منه وكيل لسماع
 البينة ودعواها ان غاب فوكل به وغاب فاقامت البينة على الوكيل قبلت بيتهما عليه في حق النسب
 والحرية عليه ان كان لا يعبر عن نفسه وان كان يعبر الصغير عن نفسه يرجع الى تصديقه لاحدهما
 * باب الدعوى والخصومات والبيئات في الهبة * (فصح) اقام وارث الواهب بعد موته بينة ان
 ابي وهب هذا الشيخ له هبة فاسد على اخذه منه يسمع (بمر) اختلف الموهوب له الوارث مع وارث
 آخر ان الهبة كانت في الصحة والمرض فالقول قول من يدعى الصحة لان تصرفات المريض نافذة
 وانما تنقض بعد الموت وقد اختلفا فيه فالقول لمن ينكر النقص وهكذا في (فصح) وقيل القول لمن

يدعى الموضع لانه ينكر لزوم العقد والملك * باب الدعاوي والاختلاف في الموارث (بسم)
 مات عن زوجة واخ وابنه مات ايضا فقال الاخ مات اخى بعد موت ابنه وقالت الزوجة بل مات
 المصنوع قبل موت ابنه فالقول للمرأة والاصل في هذا الجنس ان الورثة متى اختلفت في تاريخ
 موت الاقارب او اصله فالبينة بينة من يدعى زيادة الارث والقول قول من ينكر (بسم) ادعى
 على واحد من ورثة ميت ديناً واثمته والتركة في يد اجنبي فللمدعى عليه ان يطالب التركة من
 الاجنبي (بسم) مات عن زوجة وابن صغير وبنت فباعته ارضاً من تركة زوجها وزعمت انه
 دفعها اليها بمهرها فبلغ الابن وادعى نصيبه من الارض على المشتري فقال كانت ملكاً لا بيك قبل
 موته وانكر ان يكون ملكه الى وقت الموت لانه دفعها الى زوجته بالمهر لا يطالب المشتري بالبينة
 بل يومر بالتسليم لما اقر انها كانت ملكاً لابيّه الا ان يثبت الدفع الصحيح بالمهر (شن) ادعى
 دار اميراث من ابيه او امه ولم يدكر اسم المورث ونسبه لا يسمع دعواه ولو قال هذا المحدث وكان
 ملك ابي مات وتركه ميراثاً ولم يسم اياه او سماً ولم ينسبه الى جده لا يصح دعواه ولو
 ذكرهما لكن الشهود اكتفوا بالاضافة اليه ولم يدكروا اسمها تقبل ولو قال المدعى عليه للمدعى
 اشتريت هذا المحدث ودمني ابيك او امك ولم يدكر اسمها صح اقراره قال روح والفرق ان التعريف
 عند ابي حنيفة روح يحصل بثلاثة اشياء يدكر اسمه واسم ابيه واسم جده او مكان اسم جده صناعته
 او فخله ونحوه وههنا اضافة المقر الى المعين فاستغنى عن تعريف آخر وفي (جك) في الباب الثالث
 من كتاب الرجوع عن الشهادات اذا ادعى انه عمه اخ ابيه لابيّه وامه لا وارث له غيره يصح وان
 لم يدكر اسمه واسم ابيه وجده لانه اضافه الى معين (فمن) اجمعه بن اسم ادعى ان هذه الداء
 كانت ملك والدتي ماتت وتركها ميراثاً او قال هي ملكي ورثتها من والدتي ولم يسمها لا يصح قلباً
 وما ذكره من الفرق لم يتضح لي لان المدعى يضيف اياه او امه الى نفسه ايضاً (صبق) احد الورثة اقام
 البينة على اقرار صاحبه انه يرجع من ميراث ابيه والميراث اعيان لا تقبل * باب الاختلاف بين
 المتبايعين في صحة العقد وقساده * (بسم) وقال لا يضر اشتريته منك هذا العبد بهذا المينة وقال
 البائع بل بهذا والمحل بوجه فالقول للمشتري لانه كالمكر للعقد اصلاً (بسم) وكل الوقاين البائع بعته

منك في صغري وقال المشتري بل بعد بلوغك فالقول لمن يدعي الصبي لانه ينكر اصل العقل والبينة
 بينة من يدعي الباطل (فصح) مثله وقد مر في باب البينتين المتضادتين ما يشبه خلافه (بسر) ادعى
 عليه دارا فقال ذواليلد اشترى يتها من ابيك حال صغرك بثمان المثل وقال المدعي بل كنت بالغاً
 ولم ارض به فالقول للمشتري وان اقام البينة فبينة مدعي البلوغ اولى قال استاذنا رح في الاول
 نظري بل عليه ما ذكره في (ط) ان رجل ادعى على امرأة ان وليها زوجها منه حال صغرها وادعت
 هي انه زوجها منه بعد البلوغ بغير رضاها فالبينة بينة المرأة والقول لها ايضا على اصح الروايتين وكذا
 البيع على هذا القياس والقول للابن على اصح القولين (بسر) ادعى عليه ارضا وادعى عليه اقام بينة فقال
 في الدفع اني اشتريتها منك فقال المدعي ولكني كنت صبيا وقال المدعي عليه بل كنت بالغاً
 وادعى البينتين فبينة مدعي الصبي اولى وعنه اختلف الوصي واليتم بعد بلوغه فقال الصبي بعث
 عقاري الى حاجتي ولكن بغبن فاحش وقال الوصي بل بعته بمثل القيمة لا يكون القول له (فصح)
 قال البائع بعثك هذا الزرع وهو غير منتفع به وقال المشتري كان منتفعا به فالقول له لانه ادعى
 الصحة (فب) باع الوصي من التركة شيئا فقال الورثة باعه بغبن فاحش وقال المشتري بل بعد بل
 فالقول قوله ادعى عليه محمداً في يدك ارضا من جهة ابيه فاقام ذواليلد البينة انه اشترى ارضا من
 وصيه بمثل القيمة وادعى المدعي بينة ان قيمته زيادة على ما ثبت ذواليلد فقبل البينة المثبتة للزيادة
 اولى وقال كثير منهم البينة المثبتة لقلّة القيمة اولى (بصح) باع ارضا فادعى اخوه على المشتري ان
 البائع معتوه وانا وصيه وقال المشتري بل عاقل وادعى بينة فبينة العته اولى (تصح) ولو ظهر
 جنونه وهو مقيم ليحلّ الافاقة وقت بيعه فالقول له وبينة الافاقة اولى من بينة الجنون (فصح)
 وعن ابي يوسف رح ادعى شري الدار منه فشهد شاهدان انه كان مجنونا عند ما باعه وآخران
 انه كان عاقلا فبينة العقل وصحة البيع اولى (بصح) اذا اختلف المتبايعان في صحة العقد وفساده
 فانما يجعل القول لمن يدعي الصحة مع اليقين في شرح الاصل اختلف المولى والمكاتب في صحة
 الكتابة وفسادها فالقول لمن يدعي الصحة والبينة بينة من يدعي الفساد ولو حجر عليه بعد صلاحه
 واختلف هو مع المشتري فقال اشتريته متى حال الحجر وقال المشتري لا بل حال صلاحك فالقول

للمعجور لان الشرا حادث في حال الى اقرب الاوقات فالمشتري يدعى السبق وهو ينكر وان اقام
 البينة فبينة المشتري اولى * باب دعوى الولد وسائر الدعاوى والاختلاف فيما يتعلق بالنسب *
 (عك) ادعت على رجل انه زوجها وهذا الولد ابن ثمانية اشهر منه فعليه نفقته فاقربا لزوجية
 الا انه قال طلقتها منذ سنة وعشرة اشهر واقرت بانقضاء العدة بعد ثلاثة اشهر من التطليق فهذا
 الولد ليس منى وانكرت جميع ذلك فاقام بينة على ما ادعى لا تقبل لانها على نفى النسب ويلزمه
 نفقته ونفقة العدة الماضية لا يلزم (فك فع) في شرحه امة ولدت عند المشتري فقال البائع هو ولدى
 ولدته لا قل من ستة اشهر من البيع وقال المشتري دعواك باطلة لانها ولدته لاكثر من ستة
 اشهر فالقول للمشتري بخلاف ما اذا قال المشتري لم يكن العلوق عندك والبائع يقول كان عندي
 فالقول له فان اقام احد هما بينة يقضى له وان اقاما البينة فعند ابى يوسف رح بينة المشتري اولى
 لا ثباتها صحة البيع وعند محمد رح بينة البائع اولى لا ثباتها الحرية ولو اقاما بينة في الاختلاف
 في العلوق فذلك في (ط جك) ادعى انه عم الميت ووارثه لا وارث له غيره وادعى آخر انه اخوه
 لا وارث له غيره وادعى ثالث انه ابنه لا وارث له غيره واقاموا بينة عند الحاكم جميعا يقضى
 بنسب الكل وان كان الميراث للابن لا غير وعليه بعض المشائخ وطعن فيه الكرخى وعليه بعض
 المشائخ رح * باب مسائل متفرقة في الدعوى * (عك يب) مريض اقربا لمرأته بصد اقها وماتت
 من ساعته واقامت الورثة بينة على ايصال المهر اليها في صحته وقضى بها بطل حقها في المهر وفي
 تنمة (صغر) اقربا لمرأته في مرضه بمهر الف درهم وقد تزوجها بالف درهم وماتت فقامت بينة انها
 وهبت مهرها لزوجها في حيوته لا تقبل لانه علم كذبها باقراره المتأخر عنها (ظت كب) وغيرهما
 زوجان تخاصما في الدعوى ملك مد ية ثم ادعى الزوج اقراره له بالمدعى في اثناء الخصومة
 الظاهرة عند القاضي لا تسمع (فخ) امرأة انفقت على زوجها عشرة دنانير حالة الصحة ثم ماتت
 فادعاه ورثتها على الزوج وقال الزوج كانت متبرعة فيه فالقول له * باب الحيطان والعلول لرجل
 وسفله لاخر * (ط) بيت سفله لرجل وعلوه لاخر انكسر سقف من السقل او انهدم لا يجبر صاحبه
 السفلى بعمارته الا اذا كان ذلك بفعله (بج) جد ارمشترك بين اثنين هدمه احد هما حتى وجب

عليه بناءه فهو مشترك بينهما ان بناءه كما كان (بفتح) ذهليز مشترك بينهما بنا احد هما فوق
سطحه حجرة باذن شريكه ثم باع الاذن نصيبه من الذهليز ليس للمشتري ان يأموره برفع الحجرة عن
سطحه والمسئلة مذكورة انه اذا استعار من آخر جدارا للوضع جده عليه ووضعها ثم باع للمعير
ليس للمشتري ان يأمور المستعير برفع جده لانه المستعير وان لم يثبت له حق لازم لكن المشتري
لم يملك الجدار الا مشغولا بجده والمستعير فكان حقه فيه ناقصا فلا يمكن من رفعه قال استاذنا
رحمهما وان كان جنسا لكفى عشرات على مسئلة الاستشهاد في امالي (فتح) وفي فتاوى ابي المليت
على خلافه رجل اذن جاره في وضع الجدار على حائطه او حفرة سوداب تحت داره ثم باع داره
فلمشتري رفع الجدار والسوداب الا اذا شرط في البيع ترك ذلك فحينئذ لا يكون له ذلك ثم
ذكر (فتح) مسائل من جنسه الى ان قال احدث بناء او غرفة في سكة غير نافذة برضا أهلها
فاشتري رجل من غير أهل السكة دارا منها فله ان يأموره برفع الغرفة ولو باع ضيعة فيها اغصان جارية
متدلية فالمشتري ان يأمور جاره بتفريغ الضيعة عن اغصان شجرته لان المشتري يقوم مقام البائع فيما
كان ليائحه ان يفعله وكذا الوصيات صاحب الضيعة كان لوارثه ان يأخذ الجار بتفريغ ضيعته عن الاغصان
قال رح وما ذكره (فتح) اوفق للاصول واشبه بالصواب وان كان مسائل قسمة الكافي تشهد بصحة
جواب (بفتح) ولعل ما ظنه شيخنا (بفتح) ان المسئلة مذكورة هو ما اذا كان الحائط مشترك بينهما
على ما ذكره (صديق) في كتاب الحيطان اذا كان الحائط مشترك بينهما وليس لاحد هما عليه سقف
فسقف عليه احدهما باذن صاحبه ثم قال له اذن مقفك اختلف المتأخرون فيه فافتي ابو عبد الله الصيمري
انه له ذلك وافتي ابو بكر الخوارزمي ليس له ذلك * كتاب الاقرار وهو يشتمل على احدى عشر بابا *
* باب حكم الاقرار * (فتح شرح) الاقرار كاذبا لا يكون ناقلا للملك عند بعض مشائخنا وعند
بعضهم يكون ناقلا للملك (ط) حكم الاقرار شرعا ظهور المقر به لا ثبوته ابتداء ولهذه الولا وغيره
بمال والمقر له يعلم انه في اقراره كاذب لا يحل له ديانته الا ان يسلمه بطيب من نفسه فيكون هبة
منه ابتداء (علك) اكره على ان يبيع عقاره فقال خوفا من المكره ليس بمكلى ليس للقاضي ان
يمنعه من التصرف اذا لم ينازعه احد * باب ما يكون اقرار من الالفاظ وغيرها * (فتح شرح) هم

الشاهد على الشهادة فقال المدعى عليه بالحق اتك فاوث فتم بثف لا يكون اقرارا (فجع) ولو قال
 المدعى عليه بالحق اى شافارا يوفى نان دعوى كابر الكمالا يكون اقرارا وكذا لو قال شهوده حضور
 هند قول المدعى شهودى غيب ونظيره ما فى جمع شيخ الاسلام نظام الدين السمرقندى اذا طلب
 من القاضى تحليف خصمه بعد الانكار فقال المنكر لما كان له بينة فلا تحلفنى لا يكون اقرارا (بفتح)
 قال لى على هذا كذا دينارا فقال ابى المدعى عليه بالحق اجمى كيزدا كچا فقال ابنه خميك كيناج نازا الحال
 ذار يامنى لا يكون اقرارا ولو ادعى عليه محمدا فقال للمدعى اهد احقك وملكك فقال نعم
 فقال بالحق بنى بابت دقاخ يت فهذا اقرارا قال استاذ نارج ولم يتضح لى وجهه ولو قال زيد لعمرو عليك
 لكرعشرون دنانيرا فقال عمرو واخون نا يوارى كيناج فاذا اريامنى او قال اخون نا يا واريه فهذا
 انكار لا اقرارا ولو اوصى لرجل بثلاث ماله فقال ورثة له لو صرفنا ثلث مال مورثنا اليك دحييد
 اثعا وغوجكام بحقوقك عليه فهذا ليس باقرار وكذا لو قالت لود فعنا اليك الثلث لا يكفى لحقوقك
 عليه لانه يراد به اظهار المنة (قلت) استاجر منه دارا فهو اقرار له بالملك (علك) هو من وجه
 اقرارا وجناسه فى الفصل الثالث والعشرين من (ط) ولو اقر انه كان يدفع غلة هذا الدار الى
 فلان لم يكن اقرارا بالدار له (فجع شح) ولو قال المدعى عليه لا اقرو ولا انكرو فهو على صورة الانكار
 وقيل اقرار بقوله لا انكرو فى اختلاف البيهقيفة وابن ابى ليلى رح لو قال الخصم للقاضى لا اقرو ولا انكرو
 قال ابو حنيفة رح لا يجبره القاضى ولكن يدعوا المدعى لشهوده وقال ابن ابى ليلى لا ادعه حتى
 يقرأ وينكر قال (صنف) فالحاصل انهما اتفقا انه ليس باقرار لكن ابو حنيفة رح جعله انكارا وابن
 ابى ليلى بمنزلة السكوت قال استاذ نارج وهكذا رأيت فى (شح) وما وقع فى بعض نسخه انه اقرار
 عند البيهقيفة رح انكار عند صاحبيه فهذا من غير المفتين وهم وطن واثم (نظن) فى قول البيهقيفة يحبس
 ولا يحلف لانه لم يظهر منه الانكار وعندهما هو منكر حيث قال لا اقر (ظمر) لو قال الخصم من الشاهد
 هذا عدل فيما شهد لى لم يكن اقرارا (ط) وادب القاضى للخصم ان لو قال الخصم هم عدول
 فيما شهد وابه علي يقضى القاضى بما شهد واعليه قال (صبق) لان قوله هم عدول فيما شهد وابه
 على اقرارا بالمال فيقضى القاضى باقراره لا بالشهادة فعرف بهذا ان جواب (ظمر) مشكل (فصح)

لو قال فلان زرع هذه الأرض او بنى هذه الدار او غرس هذه البستان وهوى والكل في يد المقر
 وقال الفلان بل هوى فالقول للمقر مع يمينه لان الاقرار بالزرع والبناء ليست باقرار باليد ولهذا
 لو قال هذا الثوب من خيطة فلان لم يكن اقرارا له بالملك (ص) قال لرجل اكفل عني لفلان بكذا
 فهو اقرار منه بالمال كفل او لا افتى سراج الدين العربي والصدور بهان الدين محمد بن محمود
 المكي في المديون اذا ادعى ايصال الدين الى الدائن فانكروا لايينة له فحلف فحلف الدائن واخذ المال
 ثم قال بالغ اي سكندى بناحق خرين بان هذا اقرارا وايصال الدين اليه قبل الحلف * باب الجواب
 الذي يكون اقرارا * (يت) قال لا خرى عليك كذا افادفعها الي فقال استهزاء نعم احسنه
 فهو اقرار عليه ويؤخذ به (بسم) ولو قال المدعى عليه في خلال دعوى المال عليه بالغ يا ترازك
 او ذناد يجمي فهذا اقرارا لان يكون على وجه الاستهزاء (كس) هذا اقرارا ان لم يكن على وجه
 الاستهزاء (مت) مثله قال ويعرف ذلك بالنغمة (كص ففع) هو اقرار (فع خج) وقعت بين رب
 المال والمضارب خصومة بعد رجوعه من سفره فقال رب المال جئت باربعين عددا من النوع
 الفلاني فقال له اخطأت انما كانت مائتين وخمسين عددا فهو اقرار بمائتين وخمسين عددا منه قال
 (مت) هذا اذا خرج الكلام مخرج الجدل اما اذا اخرج مخرج الاستهزاء لم يكن اقرارا ويعرف هذا
 بالنغمة كما قلنا في الامان للحري (فع خج) ادعى عليه ما لا معلوما فقال مستهزيا به الامرا مرك
 انفق اليوم فهو اقرار بالمدعى (مت) لا بل هذا بالغ في الانكار كما في امان الحري قال رح نعرف بهذا
 ان قول المدعى عليه الامرا مرك اذا لم يكن مستهزيا اقرارا بخلاف (يت) وقول المدعى عليه
 المدعى المنقول او الحانوت بالغ اشكاشايات ليس باقرار (فع) ادعى عليه حنطة فقال الحنطة مؤدات
 اليه فهو اقرار (شم رفع سي) رجلان بينهما اخذوا عطايا تخصما فقال احدهما لصاحبه اخذت مني
 كذا ابغير حق فقال بالغ نوشد امكن كفانا حيند ما سن فهو اقرار افتى العلا آن بان قول المدعى عليه
 بعد الدعوى اي شعل ناودا يغدج بل ليس باقرار (شم) قوله اي شغل في مكى في خد اك اني
 ميت دا يغدك ايت وانا خارج عن عهد ته ليس باقرار لعلا آن (وكس) (وكس) وغيرهم ادعى
 اربعمائة دينار فقال دفعت من هذا القدر ثلثمائة فهو اقرارا بالقدر المدعى (كص) قال المدعى

للمدعى عليه انا آخذ منك هذا القدر يعنى المدعى فقال وانا ايضا اعطيكه فليس باقرار (ظمر)
 ادعى عليه مدعى من دار فقال لا ادعى اسد من ام ربع فهو اقرار باقلهما (فسخ) من قال لا خير
 مشتوتى كه كرواست مرا بنيزد تو بمن ده فقال بمن مشتوت رابعثمان ده ده ام فهد اقرار بكونه
 رهناعنه (ظمر) ادعى عليه قيمة فرس معلومة فقال ابرأتنى عن الفرس لم يكن اقرارا بقيمة عليه
 (صت) قوله اعد فا تنقل واتزن بعد قول المدعى لي عليك كذا اليس باقرار (ط) ولو قال انتقلها
 وانتزنها فقرار (بسخ) مات المديون قبل تمام الاجل فطالب الدائن ابنه فقال اصبر حتى يحل
 الاجل فهو اقرار (بسخ) قال لا خرى عليك عشرة درهم بالغ د جوانجى فابستوتى فقال بالغ
 كوانجانا مقام د ماناج فى حال ياسيكام فهو اقرار بها ولو قال لماذا الا تقربها والمسئلة بحالها فليس
 باقرار لان الاول تعليل للبحرود وقوله اجمدها اقرار والثانى تعليل عدم اقراره وانه ليس باقرار

*** باب الاقرار بالكتابة * (صح)** كتب من اضعف اليه البيع فى صك الشراء فى آخره الا مراكذ كو
 لا يسمع دعواه لافى هذا ولا فى بعضه ان كتب ذلك بعد الوقوف على ما فيه (شرح) القصص التى
 ترفع الى القاضى فانه لا ياخذ رافع القصة بما كان فيه من اقرار وتناقض لان رافع القصة يطيل شكايه
 ويكثر الحكاية فلا ياخذ القاضى به عليه اتفاق الفقهاء كلهم * **باب الاقرار العام والمطلق ما يدخل**
فيه وما لا يدخل * ضياء الحججى ادعى عليه عمارة فى ارض مسبله فاقربها يدخل الزرع وان
 كان مدركا ومحصورا لا يدخل (فسخ) اقرب عمارة ارض فيها زرع لا يدخل الزرع وكذا
 لو اقرب ارض (فعر وب) اقرب بنتيه بقيطون فى منزله لا يدخل المدخل حتى يقول بطريقة (بسخ)
 قول الناس فى العادة جميع ما فى يدى حق وملك لفلان فهو فى عرفنا محمول على وجه الكرامة
 قال روح وانه حسن (تج) بالغ هي نا نام ما برزنى يت بكسر الهمزة لا يصدق فى اقل من دينارين لان
 اقل ذهب يد كركسر اليا د ديناران ومادونه بالضم او بالسكون قال روح وفيه نظرا فانه يقال اذو
 فان كنب زر فى بكسر اليا قلت نعم لكن المكسور وصف للدينارين للاستثناء ولا ما ورآه (فعر وب)
 امرأة اقرت انها شترت دار البنت اخيها بتركة اخيها ثم ماتت المشتريه يصدق وارث المشتريه
 انها كانت غير ماذونة فى الشراء وانها ميراث عنها لانه الاصل حتى يقوم بينه على التوكيد

(فج) وجد بالجارية المشتراة عيبا قد يما فقال له البائع احلف انك ما اسقطت حقك في الرد او ما فعلت فعلا يسقط ردك فحلف لا يكون اقرارا من البائع بوجود العيب * باب الاقرار بالنكاح والطلاق * (ظم بسخ) اه على امرأة نكاحا فانكرت التزوج ثم طالبت بالمهر فهو اقرار به (مصحح) الاقرار بالمهر لا يكون اقرارا بالنكاح والاقرار بالولد من الحرية اقرار بالنكاح * باب الاقرار بالعتق والرق والاستيلاء وتفسير مجهول النسب * (فج وب) مولى اقرانه استاجر عبك شهرا لعمله لم يكن اقرارا بعتقه (شخص) لو استاجر منه عبد اثم ادعى انه عبده لم يصدق قلت لان الاستيجار من الاجنبي اقرار بان الملك له واستيجارته من نفسه لا يكون اقرارا بالحرية لجواز ان يكون مكاتباً وقت الاستيجار ثم بالعجز يعود الى الرق (وب) تزوج امته بمهر عند الشهوة لا يكون اقرارا بالحرية وكذا لو قال هي زوجتي (ظم) اقر بعتق عبك فكذا به العبد لا يرتد الاقرار (بسخ) بلغ المولى ان عبداً يقول اعتقني مولاي فقال بالبح ابو شفا وازياج اود يا ربا بر يوشا فار هذا انكار واستبعاد (بم) مجهول النسب الذي يد كوفي الكتب هو الذي لا يعرف نسبه في الملك التي هو فيها * باب فيما يكون اقرارا بالبرأة والقضاء * (شم) طالب الدين الكفيل بالمال فقال له لم لا تطالب الاصيل فقال بالبح فازني فاوانج شغل في داريا لم لا يكون اقرارا بالبراء لانه محتمل (فج سى) برى الاصيل والكفيل جميعا (شم شبه) قيل لك اثن آدا با جكندي فانام فقال با جكندي ام كفا فعل منقست فهو اقرار بالقضاء اذا جرى ذكر الدين في كلامهم والا فلا (فج) هو تباعد لا اقرار (شم) يقول الدائن لاحق في عليه اليوم يبرأني الحال لا في المؤجل (فصح) مثله في امرأة قالت لزوجها مرا انچه از تومي بايست يا فتم فان كان المهر مؤجلا كما هو عادة بلادنا لا يكون اقرارا بالاستيفاء والا فهو اقرار به * باب الاقرار بمال في يد بالملك او الوراثة او ولاية القبض * (شظت) مات المودع فاقول المودع لرجل انه ابن الميت لا وارث له غيره يوم مرد فجع المال اليه بخلاف ما لو قرانه وكيل بقبض الوديعة لانه يقرب قيام المودع وعن ابي يوسف ومحمد رح انه يومئذ رجوع محمد (شخص) واختلف في الملتقط لو اقر باللقطة لرجل هل يومر بالدفع والتفوق في المد يومر لانه يومر (جلت) لو ادعى الوصاية فصدق المودع الميت او غاصبه او وصيه لا يومر بالدفع وفي

بمهر يمة خلاف ولو قال لا مهر هذا ابن الميث فكذب المقر له الاول كان المال للاول لان المودع اقر
لثاني بعد ما استحقه الاول ولو قال المودع هذا ابن الميث ولم يزد عليه فالقاضي يتأتى فيه على ما يرى
فان لم يظهر وارث آخر امره بل فع المال اليه وياخذ منه كفيلا لا حتما الى وارث آخر قيل هذا على
قولهما وعند ابى حنيفة روح لا ياخذ كفيلا وقيل الخلاف فيما اذا اقامت البيينة بوراثته وفي الاقرار
ياخذ كفيلا بالاتفاق * باب في تكذيب المقر له المقر في اقراره ثم يعود الى تصديقته اولا * (ص) لو قال
لفلان علي الف درهم فقال فلان مالي عليك شيى بوى المقر مما اقر به لانه كذب فيه حتى لو عاد الى
التصديق لا يستحق عليه شيئا فان عاد الاقرار بعد ذلك فقال بل لك علي الف درهم فقال المقر له اجل
هى لي آخذ به لانه اقرار آخر وصدقه فيه فيلزمه وكذلك لو كان المقر به جار ية او عبد املى هذا
ولو انكر المقر الاقرار الثاني وادعاه المقر له واقام بيئته عليه لا يسمع ولو اراد تحليفه لا يلتفت اليه
للتناقض بين هذه الدعوى وبين تكذيبه الاقرار الاول وعدم علم القاضي بما يرفع التناقض وهو
وجوع المقر الى اقراره قال اهنا ذنارح ينبغي ان تقبل بيئته المقر له على المقر بعد ما رد اقراره
على اقراره له ثانيا وهو الاشبه بالصواب لانه يلزم اذا كان بين الرجلين اخذ واعطاء فاذا قضى احدهما
حق صاحبه فاقراره لا يحق له عليه ثم ادافه صاحب الحق فيكتب اقراره ويشهد عليه ينبغي
ان لا يغير الاشهاد فائده لانه حينئذ لا يسمع منه دعوى الاقرار بعد اقراره السابق انه لاحق
له عليه وانه بعيد شنيع (خط) لو قال لاخر بعثك هذا العبد بالف درهم وقال الاخر لم اشتريه منك
فسكت البائع حتى قال المشتري في المجلس او بعد بلى قد اشتريته منك بالف درهم فهو جائز
وكذا في النكاح وفي كل شيى يكون لهما جميعا فيه حق اذا رجع المنكر الى التصديق قبل ان يصلقه
الاخر على انكاره فهو جائز وكشيب يكون الحق فيه لواحد مثل الهبة والصدقة والاقرار لا ينفعه
اقراره له بعد ذلك * باب من يقر ثم يدعى الغلط في اقراره * (فتح عاك) اقرار له عليه حنطة
من سلم عقدها ثم قال بعده سألت الفقهاء عنه فقالوا هو فاسد فلا يجب على شيى وهو معروف بالجهل
لا يسقط عنه الحق بدعوى الجهل * باب اقرار المريض وتبرعاته لها مهر معروف فاقربى مرض موته
بازيد منه وزاد في مهرها واقر لها بمهر آخر واقر لها بمهر بعد الابراء لا يلزم شيى منها

ولو كان له امرأة فتزوج اخرى في مرض موته او امرأتين في عقد يصح وان كان مستغنياً باحد بهما
 (سج) قالت المريضة ليس على زوجي صدق لا يبرأ عندنا وعند الشافعي يبرأ (ط) ولو اقرت
 في المرض بالاستيفاء لا يبرأ (فصح) قالت المريضة في مرض الموت ليس لي على زوجي حق ولا عليه
 مهر ولا قليل ولا كثير ليس لورثتها ان يطلبوا المهر من الزوج وتصح اقرارها بناء على مسألة ذكرها في
 جنائيات عصام لو قال المجروح لم يجرحني فلان ثم مات ليس لورثة المجروح ان تدعوا على الجراح بهذا
 السبب فكذلك اهل (ظمر) لا يصح (بم) لا يصح ومسئلة الجرح على التفصيل ان كان الجرح معروفاً عند القاضي
 او الناس لم يقبل اقرار المريض والنكاح هنا معروف فلا تقبل (شخص) في مسألة المجروح انه ليس
 لورثته ان تدعوا على الجراح مطلقاً ولم يفصل (فع ظمر) اقر في مرض موته ان هذه البقرة صدق
 امرأته لا يصح في حق تعيين المقررة صدقها (جلد) لا يبي شجاع اقر الصحيح بعد في يد ابيه لفلان
 ثم مات الاب والابن مريض فانه يعتبر خروج العبد من ثلث المال لان اقراره متردد بين ان
 يموت الابن او لا فيبطل ويبين ان يموت الاب او لا فيصح قصداً كالاقرار المتبدل في المرض قال استاذنا
 رح فهذا كالتنصيب ان المريض اذا اقر بعين في يد لا يجتبي فانما يصح اقراره من جميع المال اذا
 لم يكن تملكه اياها في حال مرضه معلوماً حتى امكن جعل اقراره اظهارة فاما اذا علم تملكه في حال
 مرضه فاقراره به لا يصح الا من ثلث ماله قال روح وانه حصن من حيث المعنى (فع عمت) مريض
 قال في حال مرضه ليس لي شيء في الدنيا ثم مات فله بعض الورثة ان يحلفوا بوجه المتوفى وابنته
 على انها لا يعلمان شيئاً من تركته المتوفى بطريقه * كتاب الوكالة وهو يشتمل على تسعة عشر باباً
 * باب الالفاظ التي يثبت بها الوكالة * (بم) قال لا جنيبة هل اخالعك من زوجك فقالت تود اني
 فاختار ان هذا اذن وتوكيل بالخلع وكذا في البيع والنكاح (ط) في كون قوله تود اني انت اعلم
 توكيلاً بالنكاح عند قول الاجنبي ازوجك من فلان اختلافاً للمشائخ (ع) من ابي جعفر اذا استاذنت
 بالخروج فقال لها انت اعلم لا يكون اذا قال رح فقياس هذا ان لا يكون قوله انت اعلم تود اني
 قوبه داني توكيلاً بالتصوف وبل اولى ويمكن ان يفرق بين الاذن والتوكيل لان قوله انت اعلم
 قد يستعمل في بالبحر خاماوى والظاهر ان الزوج يكره خروجهما في فصل الاستينان فيعمل عليه

بمخلاف التوكيل لانه يراد به اظهار الرضا على رعاية الادب فيه (فعل شخص) ولو وكل مجنوننا بطلاق امرأته فقبل الوكالة في جنونه ثم افاق فهو على وكالته لان بالافاقه يزداد التمكن من التصرف ولا يزول ما كان ثابتا ومثله في (ط) في البيع وفيه رواية اخرى * باب التوكيل العام ما يملك فيه ومالا يملك * (شمر) ولو وكله توكيلا عاما في جميع احواله واموره فقال انت وكيلى في كل شيء جائز امورك علي في جميع اموري وللموكل جوار وامهات اولاد يصيروكيلا بتزويجهن وله ان يزوج احدهن من نفسه (بسم) وغيره امرأة قالت لا امرأة بالغ حاش صلاح ديناذنياوى ذاماوى في حقادنا اكامام افاج دوس اغاس فلها ان يزوجهما من رجل (فعل ملك) قالت لغيرها بالغ چاصواب وينسبح داناك في حقام ثم تزوجهما بمحض من الشهود يبنى هذا على وجود المقدمة فان لم يسبق ذكر النكاح لم يجز * باب الوكالة في البيع والوكالة في قبض الثمن من مشتريه او مشتري وكيله * (شمر) وكله ببيع متاعه يبيعا فاسد او سلمه وقبض الثمن وسلمه الى الموكل فله ان يفسخ البيع ويسترد الثمن من الموكل بغير رضاه (فعل) له ذلك لحق الشرع (فعل) وكله ببيع متاعه فقال بكم ابيعه فقال انت اعلم بذلك وبثمنه فباعه بثمن حقير فله الرد وبه يقتضى (ظمر) لو قال الوكيل بالبيع بعتة من رجل لا اعرفه وسلمته اليه ولم اقدر عليه يضمن (بمر) لو قال اعطى ثوبك فابيعه لك فدفع ومين الثمن فامسكه لنفسه ودفع الثمن من ماله لم يكن بيعا (فعل) انه يبيع بالتعاطى ان علم صاحب الثوب انه اخذه لنفسه (فعل ملك) دفع اليه خمسة دنانير ردية كالمسعودية وقال له بعها فباعها بدنانير رائجة بطريقه بان يبيعهها بعرض ثم يشتري بالعرض الرائجة جاز (يتم) لا ينصرف الى شري العرض بها قال استاذ نارج وهو الصواب في زماننا فانه انما يراد به ان يبيعهها بورق او ذهب (بسم) باعه الوكيل وكل الموكل باستيفاء الثمن يبقى له حق الاستيفاء قسمة (صغر) الوكيل بالبيع يملك التوكيل بقبض الثمن (جفت) للوكيل ان يرسل بقبض الثمن ويوكل الا ان الوكيل اذا لم يكن في هiale ضمن الوكيل الاول الا ان يصل اليه بخلاف الرسول وبريء المشتري ولا يضمن الثاني خلافا لهما كالمودع وقيل لا خلاف انه يضمن * باب الوكالة في الشراء * (شمر) قال لا اخراشتري بعبدك هذا عبد فلان ففعل يصير مشتريا للموكل يصير الموكل

صفتقرض العبد الوكيل قال وينبغي ان يتم استقراضه بعد العقد والتسليم حتى لو هلك العبد في يد الوكيل قبل التسليم لا يضمن الموكل قيمة العبد له (بم) قال لاخر بالغ دارين دودرم رانان خر ناد ياد ودرم ناو پكنند خير يصح بناء على مسئلة الكتاب دفع الى آخر دراهم وقال اشترى بها طعاما فهو على الحنطة (قُب فَمَح) الخبز في ديارنا متفاوت من حنطة وشعير فكان مجهولا فلا يصح قال رح لكن خبز الحنطة هو الغالب خصوصا بخوارزم فينصرف اليه كما في الكوفة في مسئلة الكتاب (شص) التوكيل بالشراء الفاسد صحيح كالتوكيل الى الحصاد وغيره وبعد صحة شري الوكيل كشرى الموكل وقبض الوكيل للموكل فيصير مضمونا عليه بالقيمة (بمح) قال لغيره اشترى هذا العبد وودع المال اليه فهو توكيل بشرائه له عرفا وان لم يقل لي او بهذا المال وليس للماموران يشتريه لنفسه وان نواه لنفسه فهو للموكل (دفع فك) امرة بان يشتري له جارية بعينها بعشرة دراهم فاشترها فقال الامر اشتريتها بعشرة وقال المامور اشتريتها لنفسى بخمسة عشر فالقول للوكيل والبينة بينته (بمح) دفع اليه دينارا ليشتري له به كذا فاشترى به بعد ليات قيمته دينارا ودفع اليه هذه ليات فاشترى به بفلوس مثل قيمة العبد ليات لا يقع الشرى للامر وليس له ان يمسك ما دفع اليه الامر بل لا عما دفع هو الى البائع ولو دفع اليه درهمان وقال اشترى بنصفه لحما ونصفه خبزا فاشترى بنصفه لحما واخذ بالنصف فلو سا فاشترى به الخبز لم يجز وهو للمشتري ويضمن النصف والسبيل فيه ان يشتري اللحم والخبز من القصاب والخباز ويدفع الدرهم اليهما او يشتري الخبز لحما بنصف درهم او القصاب خبزا بنصف درهم ويبيعهما جميعا اياه بدرهم كذا ذكره في تنبيه المجيب انه لا سبيل سواه (فمح) امرة بشراء مائة من الحنطة فاشترى مائتي من منها ونوى ان يكون مائة منها للامر جاز ويقع له (صح) وشر الوكيل من مشتري موكله الموكل به لغو (فمح) وكل رجلا بشراء شيء يسمى وكالة جائزة وفي ملك الموكل شيء من جنس ما امره بشرائه فباع الموكل ما كان عنده فاشترى الوكيل للموكل لا يلزم الموكل * باب شر الوكيل ويبيعه بعد جعوده الوكالة * (ط) عن ابي يوسف رحمه مضارب قال لرب المال لم تدفع الى شيء ثم قال قد دفعت الى الغامضاربة فهو مضارب للمال وان اشترى مع الجعود فهو مشتري لنفسه واذا بعد الاقرار قياسا وفي الاستحسان يكون على المضاربة ويبرأ من

صمان وكذا الودع اليه الغالب يشتري بها وكالة ولو امره بشراء عبد بعينه فاشترى مع الجحر ثم اقر
فالعبد للآمر بخلاف المضارب قال ابو يوسف ربح الوكيل ببيع العبد اذا جحد وادعاه لنفسه ثم اقر
فباعه فالبيع جائز وبريء من الزمان وكذا المأمور بالهبة والاعتاق ولو باع العبد او اعتقه او وهبه
ثم اقر بعبد البيع فعلي قياس مسألة الوكيل بشراء عبد بعينه ينبغي ان لا يلزم الأمر * باب فيما يتعلق
بالدلال والضمان على الوكيل بالبيع والسمسار * (سمر) اجلان دفع كل واحد منهما الى الدلال منا
من الا برسم مثلاً بصفة واحدة فباع احدهما ودفع الى الآخر ثمنه خطأ وغاب ولا يدريه الدلال
ليس للدلال ان يدفع ثمن البرسم الغائب اليه لكن لو ظفربه الحاضر ياخذ ولو ضمن صاحب الثمن
الاول الدلال فله ان يرجع به على الآخر ان ظفربه (فجع) اخذ الدلال الثمن ليسلمه الى صاحبه
او كان يمسكه ليظفر بصاحبه فيسلمه اليه فضاع منه يصلح بينهما الى النصف (مصحح) الوكيل بالبيع
وضع المتاع في مكانه ثم قام عنه واستحفظ جاره وضاع فالضمان على الوكيل ان لم يكن المستحفظ في عياله
ولا ضمان على الجار ان لم يقبضه ولم يقصر في الحفظ (فصح) وشيخ الاسلام السغدري ربح دفع الى
دلال متاعاً فوضعه في مكان من ليس في عياله ولا يريد شراءه فضاع يضمن وان كان يريد شراءه
فتركه عليه ليراه او ليرى غيره فابق او هلك المتاع في يده لا يضمن (صغير) خلافة قال استاذنا ربح
القياس ان يضمن لانه امين فليس له ان يودع غيره الا ان ما اجاب به (فصح) وشيخ الاسلام
احسن لان دفع العين الى المستام ليراه اهله او من له بصارة به وبقيته امر معتاد معهود فكان الدلال
ماذ ونا فيه دالة وكذا اذا ذهب به المستام ولم يظفر به الدلال لا يضمن وكذا النخاس اذا مات
العبد في يده لا يضمن لانه اجير مشترك (فصح) يقال اخذ من الدلال محبسة ليرىها ويشتريها وتركها
ليلاني جانوته فقرضها الفار فلما لك ان يضمن ايها شاء (مصحح) دلال دفع ثوباً الى ظالم لا يمكن
استرداده منه ولا اخذ الثمن يضمن اذا كان الظالم معروفاً بذلك (سمر) دلال دلالى كرد وباع
السلعة ثم استحق المبيع او رد بعيب بقضاء او بغير قضاء لا يسترد ما دفع الى الدلال وهكذا في (صغير)
وهكذا في (فجع) جواب (علك) في الرد بالعيب (سمر فجب) باع الوكيل بالبيع واحاله المشتري
بالثمن على الصراف وقبل الوكيل الجحالة والصراف يسوفه في دفعه فللموكل ان ياخذ الثمن في

الحال من الوكيل وقيل بخلافه (بم) السمسار الذي يبعث اليه المجاهرون امتعة لبيعها اذا كان له
 أمين في قبض اثما نها فخان وعلم السمسار خيانتة ومع هذا جعله امينا في قبض الاثمان فمات ولم يتروك
 شيئا وعليه بقا يا تلك الاثمان يضمن السمسار قيا سأل ما لو ترك الزوج الودائع عند زوجته وغاب
 وكانت خائنة غير امينة فرجع وقد هلك الودائع يجب عليه الضمان كذا هذا (فمنح) هلك المتاع في
 يد الدلال فسل فقال لا ادرى اهلك عن بيتي ام عن كنفى لا يضمن (بمنح) جرحه مادة حاكة الرستاق
 انهم يبعثون الكرايس الى من يبيعها لهم في البلد ويبعث باثمانها اليهم بيد من شاء ويرواه امينا
 فاذا بعث البائع ثمن الكرايس بيد شخص ظنه امينا وابق ذلك الرسول لا يضمن البائع اذا كان
 هذه العادة معروفة عندهم قال استاذنا رح وبه اجبت انا وغيري (من شب) دفع المد بون الى
 الدائن عبد او قال له بعه وخذ حقه من ثمنه اودنا نير وقال اصرنها وخذ حقه منها وحقه في
 الدراهم فباع او صرف وقبض الدراهم وهلك في يده هلكت على المد بون ما لم يحدث الدائن فيها
 قبضا وبمثله لو قال بعه بحقه او قال بع الدنانير بحقه ففعل يصير المقبوض مضمونا عليه بقبضه
 * باب فيما يتعلق بالشروط في التوكيل بالبيع * (فع ع) قال وكلتك بان تبيعه يكد او تبيعه
 بالنقل فباعه بالنسية جائز لانه مشورة بخلاف ما لو قال وكلتك بان تبيعه بالنقل فباعه بالنسية
 لا يصح وكذا لو قال بعه وبعه من فلان فله بيبعه من غيره (جنت) قوله بعه من فلان يمنع البيع من غيره
 ولا تتبع باكثر او من النصراني او من السلطان لا يعتبر بخلاف قوله من فلان النصراني ولا يعتبر
 لا تبعه ببعث اذا لم يكن فيه ضرر ولا حصوله فكذا ابع كل واحد على حدة يجوز صفقة بخلاف قوله لا تبعا
 صفقة * باب عزل الوكيل وما ينعزل به من الوكالة المتجددة وغيره * (فمنح) وكله ببيع عبك ثم قال
 لا ارضى ببيعه لا ينعزل (ظم) ينعزل (ظم شز) قال لو كيلاه اذا جاء غدا فانت معزول قالوا نحن
 لا نفتي بصحة تعليق العزل حتى لا يصير معزولا (فبمنح) بع همارى فذهب المامور لبيعه فلم
 يجد مشتريا فادخله في اصطبل الموكل لا ينعزل حتى يسلمه الى الموكل فاذا سلمه انعزل (فع
 حلك) وكله جلا وقال له كلما عزلتكم يتجددوكم لتك فاذا عزله بمحض منه ينعزل وبقوله كلما عزلتكم
 يتجددوكم لتك لا يصير وكيلا حتى يقول فوكلتكم او فانت وكيلى لان قوله يتجددوكم لتك افتاء

وليس بتعليق (بفتح) بصير وكيلاً عند العزل فيهما جميعاً وما ذكره (عك) أحد القولين قال روح
وكان شيخنا (بفتح) اعتبر العرف * باب من يجوز للوكيل بالبيع والشراء ان يعقد معه * (ص) الوكيل
يبيع العبد بآعه من نفسه لم يجز لانه اعتاق ولو باعه من ابن العبد او قرينه جاز (شخص) ولو
بآعه من ابن الأمرا وابه او امه او مكاتبه او عبد له تاجر عليه دين جاز والا لم يجز وكذا لو كان الموكل
هو العبد بآعه من مولاه وعلى العبد دين جاز والا فهو مردود في النظم الوكيل بالبيع يبيع ممن احب
الا من ثمانية نفر اربعة بالاتفاق عك الماذون ومكاتبه وولد الصغير وولد مكاتبه واربعة عند
ابن حنيفة روح خلافهما وهي ولد الكبير وولد ولد الكبير والداه وزوجته وقيل وزوجها ان كانت الوكيل
امراة وقيل ولد ولد الصغير لا يجوز اذا مات ابوه ولم يترك وصيا بالاتفاق وقيل مدبره الماذون
* باب توكيل الوكيل * (شمر) وكله بان يشتري له هذا العبد فوكل الوكيل وكيلاً كاشترى يقع للوكيل
الاول ولو قال له اشتره لموكلتي يقع للثاني ولا يصح توكيله في حق نفسه ولا موكله (فبفتح) وكله بان
يبرأ غريمه عن الدين فوكل الوكيل فابراه بحضرة الاول لم يصح (فب) وكله بقبض دينه فوكل
الوكيل به نقبضه وهلك في يده فان كان الوكيل الثاني من عيال الاول لا يرجع الدائن على احد
والا يرجع على المديون بدينه (ففع) قال للوكيل ما صنعت من شيء فهو جائز من بيع او شرعه
او عتق عبك او طلاق امرأته فوكل هذا الوكيل فيوره يعتق عبك موكله او طلاق امرأته ففعل لا ينقضه
لان هذا مما يحلف به فلا يقوم غيره مقامه بخلاف البيع والشراء فانه لا يحلف بهما فقام غيره مقامه
* باب الوكالة في قضاء الدين وقبضه والابراء والتأجيل * الوكيل بقضاء الدين صرف مال الموكل
الى دين نفسه ثم قضى دين الموكل من مال نفسه ضمن وكان متبرعا (بفتح) بعض الورثة وكل انسانا
ليستوفي نصيبه من ديون مورثه على الناس ولا يعلم الموكل والوكيل بعض من عليهم الديون يصح
افتى به بعد التأمل والمباحث الكثيرة ولو قال الدائن لك يوتيه بالحق كيهيئها فداي قبالك نفاسياس
دهي اذني هفرنج او قال من جاءك بعلامة كذا او من اخذ باصبعك او قال لك كذا فادفع مالي
هليك اليه لا يصح هذا التوكيل لانه للمجهول حتى لو جاء انسان بالقبالة او بتلك العلامة الى
المديون وادى الدين لا يخرج عن العهدة اذ لم يكن امراسا بعيينه بالقبض (ففع ظم) الوكيل

بالتأجيل في الثمن مطلقاً أجله شهر أو سنتين يجوز عند أبي حنيفة ربح وعندهما ينصرف
 إلى المتعارف ولو وكله بقبض دينه على فلان فأخبر به المديون فوكله ببيع سلعة وإيقاع ثمنه إلى ربه
 الدين فباعها وأخذ الثمن وهلك يهلك من مال المديون لا استحالة أن يكون قاضياً ومقضياً
 (ص) والواحد لا يصلح أن يكون للمطلوب والطالب وكيل في القضاء والاقتضاء (بمع) المديون دفع
 المال إلى آخر ليقضى عنه دينه ليس له أن يأخذ منه * باب فيما يتعلق بالتوكيل بالانفاق ونحوه *
 (شمر) زوجان وقعت بينهما فرقة فطالبتة بثقة ولده الصغير مشافة أن يذهب فوكل رجلاً أنه إن
 لم يحضر إلى عشرة أيام أن يستقرض عليه وينفق على ولده فالتوكيل بالاستقراض لا يصح ولكن لو
 انفق على ولده يرجع على الأمر ولو قال لغيره ابن داري أو اقض ديني أو انفق على أهلي أو في بناء
 داري ففعل يرجع على الأمر وإن لم يشترط الرجوع وهو اختيار (شص شب) لا يرجع ما لم
 يشترط الرجوع (عك) قال لأخرا دفع إلى هذا الرجل ديناراً دفع بحضرته لا يرجع على الأمر
 إلا إذا كان بين الأمرين المأمور أخذ وإعطاء (قنب) قال لبيارة أختي ولدي مع ولدك تهرجه
 خرج كني من حصه خود بد هم ففعل فاتخذ ضيافة فله أن يرجع على الأمر بمصته إن كان ابنه
 صغيراً وإن كان بالغاً لا يرجع إلا أن يقول الأب على أختي ضامن (قع حم) وكله وكالة عامة
 على أن يقوم بأمره وينفق على أهله من مال الموكل ولم يعين شيئاً للاتفاق بل أطلق له ثم مات الموكل
 فطالبه الورثة ببيان ما انفق ومصرفه فإن كان عدلاً يصدق فيما قال وإن اتهموا حلفوه وليس
 عليه بيان جهات الانفاق (عك) إن أراد الخروج عن الضمان فالقول قوله وإن أراد الرجوع
 فلا بد من البينة (بمع) لهما دين على خزينة السلطان والديوان ولا يستخلص إلا بالرشى
 والهدايا للسعاة فيه فأمراً واحداً فما صاحبه بها على أن يعطى له الحصة يصح (فمع) قال لأخو
 هب لفلان عني درهماً فوهب كما أمر كانت الهبة من الأمر ولا يرجع المأمور على الأمر ولا على
 القابض وللأمر أن يرجع في الهبة والدافع متطوع ولو قال هب لفلان ألف درهم على أختي ضامن
 ففعل جازت الهبة ويضمن الأمر للمأمور ويرجع الأمر في الهبة دون الدافع ولو قال أقرضه ألف
 درهم فأقرضه لا يضمن الأمر شيئاً سواء كان خليطاً له أو لم يكن ولو أمره الموهوب له أن يعرضه

الراغب من مال نفسه لفعل لا يرجع الى الاموال اذا شرط الرجوع وكذا الوفاة كقوله يميني
 يطعامك او اذن زكوة مالي بما لك او احمي عن رجل بما لك او اعتق عبد اعني عن ظهاري وعن
 ابي يوسف ربح ان المامور يرجع الى الامر في هذه المسائل * باب الوكالة في اداء الزكوة والصدقات
 (شمر) دفع اليه قد راى دفعه الى فلان الفقير من الزكوة فدفعه الى آخر فدفعه الاخر الى ذلك
 الفقير اجزاه وخرج الوكيل عن الضمان ولودفع اليه هدايا وامره بان يتصدق على كل فقير
 اربع مائة فتصدق على كل فقير عدلتيه فهو ضامن (فعل) دفع اليه دينار ليتصدق به على فقير
 فقير معين فدفعه الى آخر وامره ان يتصدق به على فقير معين فان كان بحضرة الاول او علمه يجوز
 (ظلم) ولو امره ان يتصدق به على فقير معين فدفعها الى فقير آخر لا يضمن (فعل فصح) في الزكوة
 يضمن وله التعيين (فعل) البقال اعطاه درهم ليتصدق بها من زكوته فتصدق المامور بدراهم
 نفسه يجزيه اذا تصدق بها على نية الرجوع كالقيم والوصي * باب الوكالة في الطلاق والنكاح *
 (شمر) قال لا خير زوجي فلاته وطلقها ثلاثا ثم ظهر ان الامر قد تزوجها قبل الامر او بعده
 بنفسه ينبغي ان يبقى وكلا بالطلاق الوكيل لو اقر على موكله بالنكاح لا تقبل عند ابي حنيفة ربح
 (شمر فعل) خاصته امرأته فقال له رجل سرحها فقال وكلتك فاخرجني من يدك فهداها فهداها فهداها
 بالبائن (شمر) اذن له في تزويج جواريه وامهات اولاده ممن رأى فله ان يزوجهن من
 نفسه (مصحح) وكله على انه ان ابرأته امرأته فطلقها فابرأته فطلقها الوكيل ثم ظهر انه لم يبرأ
 بحيلة احتالها لا يقع الطلاق (فصح) وكله بان يزوج ابنته الصغيرة فزوجها وقد زوجها الاب
 من غيره ايضا ولا يعلم اي النكاحين وقع ولا فهما فاسدان عند ابي يوسف وعنه وكلته بان يزوجهما
 من نفسه بشرط ان يطلق امرأته صح وهذه وكالة مضافة حتى لو لم يوجد الشرط لا يصير وكلا
 بالنكاح (بشر) الوكيل بالطلاق اذا قال لها انت طالق مني او انت مني طالق لا يقع (ظلم شمر
 فعل) مثله وعن (بشر) في موضع آخر خلافه اي يقع ويلغو قوله مني (ظلم) الوكيل بالطلاق المنجز
 اذا علق لا يصح (فصح) والحاوي وكله بطلاق رجعي فخالعها على مهرها يجوز دخل بها ولا لان
 الغالب انهم يريدون بالتوكيل بالطلاق الطلاق بالجعل وقال ابو القاسم الصفار وابو بكر البلخي يجوز

الاب يحق على الصبي ان لا يخرج من الخصومة ولكن يقام البيعة عليه مع اقراره بخلاف الوصي
 وامين القاضي فانهما يخرجان عن الخصومة بالاقراء (شهن) لا تقبل من الوكيل بالخصومة
 بيعة على وكالته من غير محرم حاضر ولو قضى القاضي عليها صح لانه قضاء في المختلف * باب التوكيل
 بنقل المرأة * (في جميعهم) وكله بنقل امرأته من بخارا الى سمرقند فطال بها الوكيل به فقالت زوجي
 ما دفع الي المهر وظمن المهر فلي منع نفسي منه فاقام الوكيل بيعة على دفع المهر اليها تقبل
 * باب اقرار الوكيل على الموكل واختلافهما * (نفع وب) ولو قال الوكيل بعثت ما امرتني ببيعة
 بكذا تقبل قوله قبل العزل (طام) ما دفع عني اليه وامره ببيعه بكذا ثم وجده في يد رجله فقال الوكيل
 بعثته منه وصدقه ذواليد وكل بهما الموكل فله ان ياخذ العبد ولا يصدق على وكيله في التضمين
 اذا هلك العبد بعده في يد ذمه اليد وفي كتاب العلال وكله بعثت عبيد معين فقال الوكيل اعتقه
 امس وقد وكله قبل امس فانه لا يصدق من غير بيعة ولو كان ذلك في بيع او نكاح او عقد من العقود
 فانه يصدق من غير بيعة ولو كان ذلك في بيع او نكاح او عقد من العقود فانه يصدق قال رح والفرق
 مشكل * باب مسائل متفرقة * (فظا) التوكيل بالاستقراض لا يصح والتوكيل بقبض القرض يصح بان
 يقول الرجل اقترضني ثم يوكل رجلا بقبضه صح (بمرفب) وكله بان يوجرداره ثم آجرها الموكل بنفسه ثم
 انفسخت الاجارة يعود على وكالته والد (بهر) بلغ المستبضع موت المبيع وهو في الطريق وقد اشترى
 رقيقا بمال البضاعة ليس له ان ينفق على الرقيق من بقية مال البضاعة الا بامر القاضي (نفع عك) باب ما
الوكيل بالقسمة لا يملك القسمة بغين فاحش * كتاب الكفالة وهو يشتمل على سبعة ابواب * باب ما يكون
 كفالة (بصح) قال لاخر تكفل عني بما علي من الدين فقال فليكن وكتب في القبالة تكفلت لفلان بن فلان
 بهذا القدر المذكور فلهذه القبالة ولم يتلفظ بها ليس للدائن ان يطالبه بها ولا يصح هذه الكفالة
 وان قبل الدائن لم يخط ولو اشهد على نفسه في الصورة الاولى لا يصح ايضا (بصح) كنية القبالة في
 الخط بعد ما طلب الدائن كفالته كفالة وان لم يتلفظ بها وافتى العلوان بان قوله انا في هذه ما علي
 فلان كفالة (طافن بهر) قال انچه ترا بوفلان است من بد هم فهذه اوعد لا كفالة ما لم يتلفظ بلفظ يدل
 على الالتزام بنحو كفالت ضمنه علي الي (بهر) وكذا لو قال فرد الدين ما لوي بد هم ليس بكفيل ولو قال

فقد ابن حنبل بثبوت تسليم كتم وهو كفييل (بفتح) قال للدائن كلما تريد مد يوتك بالمد هي جدي دمت وسميتا كتم
هو وعمل لا كفا له كافي المال اذا قال ما لك عليه فانا ادفعه اليك (بفتح) نافي هذه ما لك على فلان
وقبل الدائن لم يصير كفييل لانه قد يعني الله ياخذ من الملك يوت ويدفعه الى الدائن وعنه لو قال
بالمد اي وزني كفاج ذاريجاني فانام دنا فاقبول مكيان فليس بكفا له قيل له هوفي العرف كفا له فانكر
العرف (تسج) وغيموه لو قال الدائن لاخ الملك يوت الذ هب الذي لي على اخيك بالقارسية ازمن
قبول كن فقال قبول كردم لا يازمه شيئا * باب اخذ الكفييل * (فجع سبي) الدائن يطالب الملك يوت
بالكفييل قيل حلول الاجل ليس له ذلك قال روح وهو الظاهر وفي رواية (بم) له ذلك (فجع عمت)
له دين موعجل الى شهر وثبت عند القاضي ان الملك يوت يذهب سنة الى بعيد ويطلب الدائن
كفيلا بالدين يقتضيه اذا حل اجل فان عرف الملك يوت بالمطل والتسويق ياخذ منه كفيلا والا فلا
وهكذا في (جنت سجع) ليس له اخذ الكفييل مطلقا (فك) وليس للمدعي ولا للقاضي طاب الكفييل
بقوله له في عايه دعوى قبل بيان المدعي * باب تعليق الكفا له بالمال بشرط عدم تسليم نفسه وتعليق
الكفا له بسائر الشروط ونحوه * (فجع) قال للطالب ان لم اسلم اليك النفس غد افعلنى المال فجاه
الكفييل بالاصيل وتواري المكفول له لا يبرأ (فجب) قال للدائن اعمل لك شهر البهل الذي ينار
فطلب منه الدائن كفيلا فقال ابو الملك يوت اكرىكمها راكار تونكنك من ضمان كردم اين يكديتار را
وقبل الدائن ضمانه في المجلس اختلفوا فيه والاصح انه يكون كفيلا لانه شرط متعارف (ط)
تعليق الكفا له بشرط متعارف صحيح وبغيره لا يصح واطلق التدوي في مختصره ويجوز تعليق
الكفا له بالشرط قال الا قطع في شرحه ان كان الشرط لوجوب الحق او لا مكان الاستيفاء جاز تعليقه
به كقوله اذا استحق المبيع او قدم زيد لان الاستحقاق للوجوب وتدوم زيد قد يشوب به
الاداء بان يكون مكفولا عنه او مضاربة وان كان الشرط بخلاف ذلك لم يجوز كقوله ان هبت الريح
او جاء المطر (شده) انما يجوز تعليق الكفا له بسبب وجوب الحق فاما دخول الدار وقدوم زيد
ليس من اسباب وجوب الحق فلا يجوز تعليق الضمان به قال روح الا ان الاصح ما ذكره ابو نصر
انه يصح بقوله زيد وقد نص به في تحفة الفقهاء (بم فجب) له على وجه الفدين وغلظه

[illegible]

الاب نضمن للقاضي او لليتيم بعد بلوغه لم يجز بخلاف القاضي وامينه لو باع وضمن لليتيم بعد
 بلوغه جاز وكذا الوكيل بقبض الثمن لو كفل عن المشتري للموكل وكذا الوصي لو استدان في
 نفقة اليتيم نضمن لان حاصل الدين على اليتيم وكذا وكيل المرأة بالنكاح لو ضمن لها المهر عن
 الزوج او احتال به على نفسه او زوج ابنه الصغير او بنته الصغيرة وضمن المهر صح ولو ضمن من
 الصغير المهر في الصحة وادى في الصحة منه فليس بمتبرع قياسا لاستحسانا وان ادى في الموض
 او ضمن فيه ومات يحتسب ذلك من نصيب الابن خلاف ابي يوسف رح (صح) باع عبد ابيهما
 من رجل صفقة واحدة لا يصح ضمان احدهما لصاحبه نصيبه ولو كان البيع بصفقتين بان سمي
 كل واحد منهما لنصيبه ثم تاوذا كلفظة البيع صح لانه لم يصروا منا لنفسه قال (فصح) ولو تبرع بالاداء
 في هذه الفصول صح تبرعه لان التبرع انما يتم بالاداء وعند الاداء يصير مسقطا حقه في المشاركة
 فيصح (فصح) رجلان لهما على رجل دين او ابنان وارثان فكفل احدهما لصاحبه بحصة من الدين
 لا يصح ولو تبرع بالاداء صح لما مروكا لو كفل بالبيع اذ انكفل بالثمن عن المشتري (بصح) الوكيل بامر
 الاصيل ادى المال الى الدائن بعد ما ادى الاصيل ولم يعلم به لا يرجع على الاصيل لانه شين حكى
 فلا يفترق فيه العلم والجهل كعزل الوكيل ضمنا * باب الكفالة بالنفس * (شمر) سلم الكفيل بالنفس
 المكفول عنه الى الطالب ليل في مكان لا يمكنه العصمة وفر منه فان كان التسليم بطلبه يخرج عن العهدة (بمر)
 كفل بنفسه في البلد وسلمه في الرستاق صح ان كان في تلك القرية هاكم وقال العلاه التاجري والبدري
 الطاهر لا يصح قال رح وجوابهما احسن لان اغلب قضاة رسا تيق خو ا رزم ظلمة فلا يقدر على محاكمته
 على وجه العدل دون رسا تيقهم (نفع حم) كان المكفول له جالس مع قوم في مدرسة فجاء الكفيل
 بالمكفول عنه وقال له هو المكفول عنه فلم يجلس بل مروا خرج الى باب آخر فهذا القدر تسليم منه (نفع)
 على السعدى اذا غاب المكفول عنه فللدائن ان يلزم الكفيل حتى يحضره والحيلة في دفعه ان يدعى
 الكفيل عليه ان خصمك فاب غيبة لا يدري فتبين لي موضعه فان اقام بينة على ذلك يندفع عنه الخصومة
 * باب اداء الاصيل الى الكفيل * (شمر سى) دفع المديون الى الكفيل الدين قبل ان يوفى الكفيل
 ولم يقل قضاء ولا بجهة الرسالة فانه يقع عن القضاء لانه الغالب ويستحق عليه ايضا وكان وقوعه

عنه اولى * باب ما يقع به البراءة من الكفالة * (بسم) طالب الدائن الكفيل فقال له اصبر حتى
 يجمع الاصيل فقال الدائن لا تعلق لي على الاصيل انما تعلق عليك فالجواب انه ليس للدائن ان
 يطالبه بعد ذلك ولكن قيل لا يستحق حقه في المطالبة وهو المختار لان الناس لا يريدون به نفى
 التعلق اصلا وانما يريدون نفى تعلق الحسى وانى لا تعلق به تعلق المطالبة وعنه قول الطالب
 بالبحجى داوانيا دفا كاجين ابراء (فب) صالح الدائن مع الاصيل يبقى الكفيل بالمال على كفالته
 ان كان الصالح بجنس الدين والا فلا (عنتج) براءة الاصيل انما توجب براءة الكفيل اذا كانت
 بالاداء او بالابراء فان كانت بالحلف فلا لان الحلف يفيد براءة الحالف فحسب (ظمر) مات الكفيل
 بالمال فللدائن ان يطالب الدين من ورثته قال روح ويتفرع عليه اذا كانت الكفالة بمال مؤجل
 فمات الكفيل قبل الاجل او الاصيل وهو في (ط) * كتاب الحوالة * (شمر) احتال عليه بالاصح ولا بان قال
 احتلت جميع ما يدوب لك على فلان لم يصح ولا يصح بها كفالة ايضا (بمر) دفع السمسار داهم نفسه
 الى الرستاقى ثمن ديس او قطن او حنطة لياخذ ذلك من المشتري فعجز السمسار عن اخذها من المشتري
 لافلاسه يسترد لها من الاخذ استحسانا به جرت العادة في بلادنا ان السمسار يدفعه من مال نفسه حتى
 يرجع على المشتري فصا ركالوا حاله البائع على المشتري نصا قال روح والسمسرة في بخار قوم لهم حوانيت
 مع للسمسرة يضع فيها اهل الرساتيق ما يريدون بيعها من العجوب والفواكه ويتركونها
 فيبيعها السمسار ثم قد يتعجل الرستاقى الرجوع فيدفع اليه السمسار الثمن من ماله لياخذ
 من المشتري فهذه صورته (جلج) احال عليه مائة من من حنطة ولم يكن للمحيل على المحتال
 عليه شيء ولا للمحتال على المحيل فقبل المحتال عليه ذلك لاشيى عليه * كتاب الصلح وهو يشتمل على
 اربع ابواب * باب الصلح الصحيح والفاقد (بمر) دفع غزلا لحائك فنسجه رد يا فصالحه رب الثوب
 على ان يدفع الحائك اجرة قصارة هذا الثوب يصح (بسم) كان يدعى رب المال على المضارب ربحا وهو
 يكثر فقيل له اقنع منه برأس المال فقال بالبحجى انبرسين سقط دهور الربح باسقاطه حتى لا يتوقف
 على قبول المضارب (فبسم) ازين بكنتم ذلك به بزين مد يون ميد اري بيك ديتا ريس كن فقال
 كردم يكون ابراء ان فوى قال روح اظن انه جواب (بمر) لها عليه مهر ثلثون دينارا فقالت رضيت

منه بخمسة دنانير ان دفعها الى في الحال وقال المتوسطون يدفعها بالتفريق يصح هكذا ان كان
برضاها قال روح فعلم بهذا ان جهالة الاجل في بدل الصلح لا يمنع صحته اذا كان الصلح ببعض الحق
وانه حسن لان جهالة الاجل انما يمنع الصحة في المعاوضات وهذا اسقاط لما وراء الخمسة للمعاوضة
(بفتح) اراد المديون بعشرة دنانير ودائه الصلح فقال المديون له هل بعت هذه العشرة التي لك
علي بخمسة دنانير فقال الدائن بعت وقال المديون اشتريت لا يصح وان كان غرضهما الصلح الا ترى
انه لو صالح عن يمينه يجوز ولو اشترى يمينه لا يجوز (ط) ارض بينهما زرعها احدهما بغير اذن شريكه
وتراضيا على ان يعطيه الذي لم يزرع نصف البذر ويكون الزرع بينهما نصفان فان كان بعد نبات
الزرع جازوا الاقلا وقيل من زرع ارض غيره بغير اذنه ثم قال لرب الارض ادفع الي بذر
واكون اكارالك فدفع فان كانت الحنطة المبذورة في الارض قائمة بحالها جاز المبايعة لكن شركة
المزارعة فاسقة على جواب الكتاب وان قال ذلك بعد ما فسدت الحنطة المبذورة لا يجوز وعن
ابي يوسف ح زرع ارض غيره باذنه ثم اذا اراد رب الارض ان يخرجها من يده فليس له ذلك حتى
تستحصد الزرع فان اعطاه البذر والنفقة ليكون ما زرع له ورضى به المزارع فاذا كان قبل نبات الزرع
لا يجوز قال (بم) ولم يفصل بين القائمة والمستهلكة فاما ان يأول بالمستهلكة او يكون في القائمة
روايتان (فمعظم) ادعى عليه فساد البيع بعد قبض المبيع فصولح عن دعوى الفساد على دنانير لم يصح
حتى لو وجد بينة بعد الصلح يسمع (علك) ادعى عليه ما لا فانكر وحلف ثم ادعاه المدعى منقاض
آخر فانكر فصولح يصح (خرج) الصلح بعد الحلف لا يصح وفي الاسرار انه لا يصح وهكذا في نكت الشيرازي
وقيل يصح وروى محمد عن ابي حنيفة روح انه يصح ووجه عدم الصحة ان اليمين بدل عن المدعى فاذا حلفه
فقد استوفى البذل فلا يصح قال روح ورايت بخط علاء الائمة الحمامي ادعى على آخر حق التعزير
او حد القذف وانكر الآخر وتوجهت اليه اليمين فافتدى يمينه بما قال العلواني فيه اختلافي
المشائخ فقيل يحل للاخذ ذلك وقيل لا يحل قلت فهذا يدل على انه يستحلف في دعوى حق التعزير
وحد القذف ولكن نص عليه انه لا يمين في حد القذف عندنا فبقى دليلنا في حق التعزير كما نص
عليه في الغتاي المظهرية قال ولو ادعى حق الشرب والمسئلة بحالها فالاصح انه يجوز اخذ المال

ويجوز الانتداء (ط ن) عن عطاء بن حمزة ان الصلح عن الانكار على دعوى فاسقة لا يصح ولا بد لصحة الصلح عن الانكار عن صحة الدعوى قال استاذنا ر ح وفساد الدعوى على وجهين اما لمعنى فى المدعى او المدعى عليه على وجه لا يسمع منه اصلا كما لمناقضة فيه وفجورها واما لترك المدعى فى دعواه شيئا يمكن تدراكه ويعيد هامل على وجه الصحة كدعوى المنقول قبل احضاره ودعوى العقار اذا لم يذكر حده وده فانما لا يصح الصلح اذا كان فساد الدعوى لمعنى فى نفس الامر اما اذا كان لترك المدعى فى الدعوى شرطا من شرائط صحته يصح هكذا اشار اليه فى (شب) فيمن ادعى امة فقالت انا حرة فصالحها منه فهو جائز فان اقامت بينة على انها حرة الاصل او اعتقها المصالح عام او هو يملكها بطل الصلح لانه ظهر فساد الدعوى لمعنى فى نفس الامر وهو حرية الاصل او مناقضة المدعى فى دعواه بعد ظهور اقدمه على الاعتاق ولو اقامت بينة انها كانت امة فلان اعتقها عام او هو يملكها لا يبطل الصلح لانه يمكن تصحيح دعوى المدعى وقت الصلح بان يقول فلان الذى اعتقك كان غاصبا غصبك منى حتى لو اقام بينة على هذه الدعوى يسمع بينته وفى الغنية ادعى عليه سرقة متاع ثم صالحه المدعى على مائة درهم يدفعها المسروق منه الى السارق على ان يقر له بالسرقه فان كان المتاع قائما صح الصلح لانه بالاقرار ملكه المتاع بالمائة فصح وان كان المتاع مستهلكا لم يجز لان تملك قيمة المتاع بالمائة باطل ولو كانت السرقة دراهم بعينها او مستهلكة لم يجز يعنى اذا لم يعلم مقدارها اما اذا علم انها مائة وقبض فى المجلس جاز لانه تملك مائة بمثلها وان كان ذهب بعينه او مستهلكا جاز لاختلاف الجنس قيل هذا اذا كان معلوما لان جهالته تمنع صحة المعاوضة * باب الصلح فى الموارث * برهان الكاثرى صالح وصى المتوفى بين زوجته و بنتيه عن مهرها مائة و ثمنها بخمسين دينارا واخذت بدل الصلح ثم ظهور ورثة اخرى فالباقى بين الكل على فرائض الله تعالى ولو قالت الزوجة انما صالحت للبنتين دون غيرهما لا يلتفت اليها (ط) الباقى بعد التخرج يقسم على الباقين على السهام التى ظهرت قبل التخرج * باب صالح الاب والوصى * (فع) وصى ادعى على رجل الف لليتيم ولا بينة له فصالح بخمسمائة عن الالف عن الانكار ثم وجد بينة عادلة فله ان يقبضها على الالف (فج) مثله وكذلك اذا وجد الصبى بينة بعد البلوغ قيل له فما فائدة قوله فى الكتاب

انه اذا لم يكن للاب او الوصي بينة على ما يدعى للصبي فصالح باقل منه يجوز قال فائدتاه انه يمتنع
دعواهما ودعوى الصبي بعد البلوغ في حق الاختلاف فليس لهم ان يحلفوه وانما لهم اقامة
البينة * باب مسائل متفرقة * سيف السائل ادهى عليه اربعين ديناراً محمودية وخمسين
نيساپورية واجناساً آخر فانكرها فصول بينهما بتسعة دنانير صح بخلاف ما اذا ادعى نيساپورية
فصول بالمحمودية او بالعكس (بم) قال احدى الصورتين للآخرى خذ دينارين وفارقى
فروجى فاخذتهما وفارقتهم ثم سلمته ليس للرافعة ان يرجع عليها بالدينارين (فصح) لها ان ترجع
(بصح بم ظم م) الصلح ينتقض بنقضهما (فصح) صالح عن العشرة بالخمسة ثم نقض الصلح لا ينتقض
لان الصلح بجنس حقه اسقاط والساقط لا يعود قال استاذنا راج وهو الاشبه بالصواب والصواب
ان الصلح اذا كان بمعنى المعاوضة تنتقض بنقضهما وجواب الباقيين محمول على هذا واذا كان
بمعنى استيفاء البعض واسقاط البعض لا ينتقض بنقضهما * كتاب الرهن وهو يشتمل على ستة
ابواب * باب ما يصح من الرهن وما لا يصح وما يبطل بعد صحته * (فع) دار مشتركة بين ورثة كبا
وصغار فزعتها الوصي والكبار بخراج ضيعة مشتركة بينهم صح صفقة واحدة (شم) رهن داره
وفيها جدار مشترك لا يصح ولو استثنى الجدار المشترك صح الا اذا كان جداره متصل بالجدار
المشتركة (بصح) رهن دار او الحيطان مشتركة بينه وبين الجيران صح في العرصة والسقف
والحيطان الخاصة واتصال السقف بالحيطان المشتركة لا يمنع الصحة لكونها تبعاً (شم) زرع الراهن
الارض المرهونة او غرس فيها اشجاراً باذن المرتهن ينبغي ان يبقى رهناً (فع) لا يبطل الرهن
(شم فع بصح) عقد اعقل الرهن والرهن لديهما فقبضه المرتهن والراهن ساكت ينبغي ان يصير
رهناً (مت فك) الاجل في الرهن يفسد الرهن لان حكمه خيس مستدام وفي الدين لا (ملك
خسج) آجر داره وسلمها الى المستاجر ثم رهنها منه انفسخت الاجارة وصار رهناً (ظم) رهن عشر
كرد ثم بان ان فيها واحدة مسبلة واخرى متاعة صح الرهن في الهواقي * باب حكم الرهن عند
هلاكه * (بصح ظم) رهن ثوباً قيمته خمسة وخمسة وقضى دينارين ثم قال يكون الرهن رهناً بما
بقى من الدين فهو رهن بالخمسة حتى لو هلك يرجع عليه الراهن بالدينارين (بصح) سأل من

البزاز ذو باليريه غيره ثم يشتريه فقال البزاز لا ادفعه اليك الا برهن قرهن عنك متاعا فهلك في
 يده والثوب قائم في يد الراهن او المرتهن لا يضمن البزاز (بسخ) القى المرتهن الخاتم الرهن في
 كيسه وكان متخرفا ولم يعلم به فضاع يضمن تمام قيمته (فسخ) قال الراهن للمرتهن اعط الرهن المذلال
 حتى يبيعه وخذ دراهمك فاعطاه وهلك في يده لا يضمن المرتهن (تج) حمامي المرتهن وضع
 المصحف الرهن في صندوقه ووضع عليه قصعة ماء للشرب فانصب الماء على المصحف فهلك يضمن
 ضمان الرهن لا الزيادة والمودع لا يضمن شيئا (ثع حم) غصب من المرتهن الدار المرهونة
 فهو كالهلاك الا اذا كان الراهن اباح له الانتفاع فغصب منه في حالة الانتفاع فله ان يطالب
 الراهن بالدين (عك) له ان يطالبه بالدين ولم يفصل (صت شح) غصب دارا مرهونة فالتف
 جزء منها او كلها والمرتهن يسكن معه وهو ما ذون في الانتفاع يهلك من الراهن وان لم يوذّن
 له في الانتفاع او اخرج الغاصب منها فما هلك يضمن المرتهن (عك) رهن دارا مغلدا ومشتاة
 فارغين وقيطونا مشغولا بمتاع الراهن قيمتها ثلثون بعشرة فقبضها المرتهن وهلك بالغرق لا يضمن
 المشغول اصلا ولا الزيادة فيما يقابل الفارغ لانه انما يضمن ما هو مقبوض بعقد فاسد او صحيح
 لا غيرا لمقبوض والمقبوض على سوم الرهن اذا لم يبين المقدار الذي به رهنه وليس فيه دين لا يكون
 مضمونا على اصح الروايتين قال رح في (ط) وقال ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد رح يعطيه المرتهن
 ما شاء وعن محمد لا يستحسن اقل من دراهم وعن ابي يوسف رح اذا ضاع فعليه قيمته (فع حم) دفع
 اليه رهنا ليدفع له ثمانى مائة دينار فدفع له ثلثمائة وامتنع عن دفع الباقي فهو رهن بهذا القدر
 (شخص بسخ) المرتهن يتفرد بفسخ الرهن دون الراهن حتى لو رده وقال فسخ الرهن ولم يرض الراهن
 وهلك لا يسقط شيء من الدين * باب في تصرف الراهن والمرتهن في الرهن * (جف) عن ابي يوسف
 رح المرتهن سكن الدار باذن الراهن يكره واطلق في الصرف انه لا يكره (خج) الاحتياط في الاجتناب
 عنه قلت لما فيه من شبهة الربوا (ظم) رهن في الشتاء ضيعة يشتمل على اشجار مثمرة واباح له اكل
 الثمار فلما ابتاع الثمار في الصيف اكلها بناء على تلك الاباحة لا شيء عليه ولا يسقط من دينه شيء
 (فصب) يجوز ان يسافر بالرهن وان كان له حمل وموثة اذا كان الطريق آمنا عند ابي حنيفة رح

كالوديعة وعند محمد رح ليس له ان ينسأ فور بالرهن وبالوديعة ايضا اذ كان له حمل وموثة وقال
 محمد رح ولو اراد ذلك يرفعه الى القاضي حتى يكون هو الذي يامر به ذلك (يسمى) رهنه عند أخيه
 بعد ما سلمه الى المرتهن الاول واخذه بغير اذن الاول وسلمه الى الثاني لا يكون رهنا فيما بينهما
 حتى لو قضى الاول دينه لا يكون للثاني حبسه بخلاف بيع الرهن لان البيع يتم بالعقد دون الرهن
 * باب رهن المستعار وملك الغير * (يسمى) استعار شيئا لرهنه فله ان يامر به بقضاء الدين
 واسترداده وكذلك اذا رهن شيئا ثم اقرب الرهن لغيره لا يصدق في حق المرتهن ويومر بقضاء الدين
 ورده الى المقر له ولو رهن دارا لغيره فاجاز ما حبها جاز كالوا عارها ابتداء * باب الدعاوى
 والبيئات في الرهن (تسح) رده معيبا قيمته خمسة وقال كذا لك قبضته وقال الراهن بل قبضته سليما
 قيمته عشرة واقاما البيئة فبيئة الراهن اولى (يسمى) ولو قال شاهد الراهن لا ادري بكم رهنه لا تقبل
 شهادته (ظمر) تقبل (يسمى) اختلغا في الرهن فقال الراهن الرهن غير هذا وقال المرتهن بل هذا
 هو الذي رهنته عندي فالقول للمرتهن * باب مسائل متفرقة * (شمر) استحق الرهن فليس للمرتهن
 ان يطالب الراهن باقامة غيره مقامه (يسمى) باع ملك الغيروا رهن بالثمن شيئا واجازهما المالك
 لا يصح الرهن ورهن المريض يصح وان كانت قيمته اكثر من الدين كايده و لكن لا يظلم حكمه في
 حق سائر الغرماء (جت) عن ابن سلام ترك متاعه عند رجل له عليه دين فغاب فقتل ولا يعرف
 له وارث اذا ايس باع المتاع فاخذ الدين وتصدق بالباقي ثم قال في (جت) وكذلك الرهن (يسمى)
 ابقى الراهن منذ سنين ولا يعرف احى هو ام ميت والرهن قلنسوة بالبحر دخر يباع ولا يمكن حفظها
 فللمرتهن ان يبيعهها باذن القاضي وياخذ ثمنها بالدين قال رح وهذا حسن صحيح لان للقاضي بيع
 ما يخاف عليه الفساد من متاع المفقود و ثمنه مال الراهن من جنس حق المرتهن فله اخذه
 (خج) فاوله طازجة ليلا للرهن فابى الارتهان بعد ما اخذ الطازجة واراد ردها فسقطت منه
 وضاعت فليس له دعوى الطازجة عليه (تج) المرتهن يتفرد بفسخ الرهن والراهن لا يتفرد
 وقد مر * كتاب المدائيات * (فع) رب الدين اخذ من المديون امانة فضلت قيمتها على قدر
 دينه ثم قال للمديون اجعلني في حل ففعل لا يبرأ رب الدين منها ان كانت فائضة وان كانت هالكة

(سني) له عليه نصف دينار فدفع المديون ديناراً وقال نصفه بحقك وبالنصف آخذ منك كذا
 قال لكل مضمون عليه النصف بالمقاصة والنصف بحكم القرض لانه مقبوض بعقد فاسد (فجع) اخذ من
 دينه ديناراً فوجده ازناً فجعله في الروث لبروج ليس له الرد (بمخ) طلب دينه العشرة من المديون
 فأعطاه الف من من الحنطة ولم يبعها منه صريحاً ولم يقل انها من جهة الدين فهو بيع بالكين وان
 كانت قيمتها اقل من الدين فان كان السعر بينهما معلوماً يكون بيعاً بقدر قيمته من الدين والا فلا بيع
 بينهما (شمر فجع) له عليه ثلثة دنانير فأعطاه المديون ثلثمائة من من حنطة وقال بالغ جي زرفي سيار
 ولم يزيد اقله واخذها يقع الحنطة عن جميع الدين ولو كانت قيمتها دينارين وقال المديون اردت
 بقولي جي زرفي هيار عن جميع الدين قال (فجع) ينصرف الى جميع الدين وقال (شمر) ينصرف
 هذا اللفظ الى الكل عادة قال استاذنا راج وذكروا هشام عن محمد بخلافه فقال لو قال الزوج بعثتك هذه
 الدار من مهرك فباطل ولو قال بمهرك جاز وكذا لو قال بعثتك هذه الدار ناير بحقك فهو بطل ولو قال من
 تحقك فعلى بعضه قاسه بالمهر ثم قال فهذا يدل على ان الجواب في الحنطة كذا لك الا اذا صح ما
 اذ عيا من العرف لكنني اظن ان العرف مشترك (بمخ) ادى دين الصبي او المجنون الذي لا يعقل
 اليه فاستهلكه فعليه الدين ولا تسمع بينته ولا قوله اني اديت الى صاحب الحق وعن محمد اقر له
 في مرضه بما لا يعرفه المقر له ومات فللمقر له ان ياخذ ويحلف عليه ما لم يعلم انه اقر بما طل
 وعن محمد بن شجاع شهد شاهدان ان صاحب الحق ابرأ غريمه هذا ليس له ان يحلل حقه الا اذا
 شهد واحد الحاكم فيا مراكم به (م) من ابي يوسف قال لك على الف درهم ولم يعلم المقر له به
 ولا خلطة ولا معاملة بينهما لا يسعه اخذ الا اذا علم ديناً له عليه والا اذا اقر لصغير بما لا فكل
 فله ان ياخذ وان لم يعرف اصله وقال محمد رح يجوز اخذ في الوجهين لا احتمال ارثه من قريبه
 او وجب له بسبب اتلاف شيء لا يعلم المقر له به (بمخ) ارسل الدين الى صاحبه بيد رسول لا يعلم
 هذا له ولا فسقه يعتد به ان غلب على ظنه الوصول اليه (فجب بمخ) للمديون طلب القباله من
 رب الدين بعد القضاء ان كان دفع هو ورق الكاتب (تسج) ولومات الدين اثن بعد الاستيفاء
 وبقيت القباله في يد ورثته فللمديون طلبها منهم ان كانت الكاهنة مملوكة له وان كانت مملوكة

للدائن فله طلب وثيقة القضاء منه او من ورثته اذ الميك فاع القباله ولا بد في صحة دعوى القباله
 من بيان قدر الكافه وصفتها وبيان مقدار المال المكتوب فيه (تح) مات وعليه ديون لا يفي
 التركة بها وادعت امرأته مهرها فالقول قولها الى مقدار مهر مثلها من غير بينة فتخاص الغرماء
 به كما اذا وقع الاختلاف بينها وبين الورثة ولم يلتفت الى ما يتخايل من الفرق وعنه قضى المدعيون
 الدين المؤجل قبل الحلول او مات فآخذ من توكته فجواب المتأخرين انه لا يأخذ من المراجعة
 التي جرت المبايعه بينهما الا بقدر ما مضى من الايام قيل له اتفنى به ايضا قال نعم قال ولو آخذ
 المقرض القرض والمراجعة قبل مضى الاجل فللمدعيون ان يوجع منها بحصة ما بقي من الايام (بيع)
 كان يطالب الكفيل بالدين بعد اخذه من الاصيل ويبيعه بالمراجعة شيئا سنين حتى اجتمع عليه سبعون
 دينار ثم تبين انه قد اخذه فلا شيء له لان المبايعه بناء على قيام الدين ولم يكن (فصح) تبرع
 بقضاء الدين على انسان ثم ابرأ الطالب المطلوب على وجه الاسقاط فللمتبرع ان يرجع عليه بما
 تبرع به (بط) من قضى دين غير بسببه فعند ارتفاع السبب يعود المقضى به الى ملك القاضى
 ان قضاءه بغير امره وان قضاءه بامرته يعود الى ملك المقضى عنه بخلاف ما اذا تبرع بالمهر عن الزوج
 ثم طلقها قبل الدخول او جاءت الفرقة من قبلها يعود نصف المهر في الفصل الاول وكله في الفصل
 لاثاني الى ملك الزوج (صغر) يعود ذلك الى المتبرع وكذلك اذا تبرع بالثمن ثم انفسخ البيع يرجع
 بالثمن (فصح) المدعيون دفع المال الى آخر ليقتضى عنه دينه ليس له ان يرجع عليه (م) له ان يرجع
 (بم) استقرض منه دينارين فدفع اليه ثلثة ليزن منها الدينارين فصاعت قبل الوزن لا شيء
 عليه ولو تبرع بقضاء الدين عن الميت المفلس لا يسقط به دينه لسقوطه بهلاك ذمته ولكن لا يرجع
 على الدائن لان حق المطالبة لم يمتل في الدين الا لآخره (شط) للمدعيون السفر قبل حلول اجل
 الدين قرب حلوله ام بعد وليس للدائن منعه ولكن يسافر معه الى ان يحل الاجل فيمنعه من
 السفر حينئذ الى ان يوفيه حقه (جفت) قضى دين غيره ليكون له ما على المدعيون فرضي جازوا
 (حك ط) بخلافه وقال ولواعطى الوكيل بالبيع الآمر الثمن من ماله قضاء عن المشتري على
 ان يكون الثمن له كان القضاء على هذا فاسد او يرجع البائع على الأمر بما اعطاه وكان الثمن على

المشتري على حاله (جس) من محمد في الدين ان انتقاده على المستوفي واجرة النقد عليه ووزنه
على الموفى واجرة الزان عليه ادعى عليه الفانقضاها ثم اقر المدعى انه لم يكن عليه فالمقبوض
ملك القابض ملكا فاسد اوجب عليه ردها بعينها ان كانت قائمة ومثلها ان كان وهبها او قضى بها
دينا (جس) وبالددين اذا ظفر بجنس حقه من مال المديون على صفته فله اخذه بغير رضا
ولا ياخذ الجيد بالردى وله اخذ الردى بالجيد ولا ياخذ خلاف جنسه كالدرهم والدنانير وعند
الشافعي رح له اخذه بقدر قيمته ومن ابي بكر الرازي له اخذ الدنانير بالدرهم وكذا اخذ
الدرهم بالدنانير استحسا فالاقياسا ولو اخذ من الغريم غيره ودفعه الى الدائن قال ابن
سلمة هو غاصب والغريم غاصب الغاصب فان ضمن الاخذ لم يصرقا صابدا بينه وان ضمن الغريم
صار قصاصا وقال نصير بن يحيى صار قصاصا بدينه والّا اخذ معين له وبه يفتى ولو غصب جنس
الدين من المديون فغصبه منه الغريم فالمختار هنا قول ابن سلمة والمديون اذا قضى أجود
مما عليه لم يجبر الدائن على القبول (شص) يجبر خلا فالزفر (صغر) اعطى المستقرض المقرض
مالا ليميز الجيد من الردى وبأخذ منه حقه فهلك في يده هلك من مال القاضى في قولهم جميعا
لان الاخذ للتجويد لا للقضاء (تح) دفع المديون الى الدائن حقه ثم دفع الدائن اليه اخذه فهلك
ضمن مال الدائن ولو دفع المطلب الى الطالب حقه زائفا وقال النفقة فان لم يرجع فردها على ففعل
فلم يرجع فله الرد استحسا فالاقياسا كذا قاله ابو يوسف رح (فصح) والظاهر انه قول الكل بخلاف
مالو باع عبدا او جارية فوجد المشتري بها عيبا فقال البائع عرضها على الجميع فان انفقت
والا فردها فعرضها ليس له ان يرد ما بذ لك العيب (ن) له على كل واحد منهما خمسة دراهم فاخذ
ها منهما ثم وجد بعضها نبهجة ولا بد رى لمن هو فليس رد شيى على واحد منهما حتى يزيد
على خمسة فان كانت النبهجة ستة فله ان يرد على كل واحد منهما درهمان وان كانت سبعة فد رهمين
وان كانت ثمانية فثلاثة وان كانت تسعة فاربعة وفي العشرة يرد على كل واحد منهما خمسة للتيقن قال
فجهم الايمة الحكمى قلت لا متاذى يعنى القاضى الخان وينبغي ان يستنع الرد على قول البيهقيفة رح
لان خلط الدرهم خلطا يتعزى تمييزها استهلاكه عند فقال لكن حق الرد ثابت بيقين وانما يهلك

ان لو كان المرء ود غيما اخذ سنة وفيه شك فلا يبطل به الثابت بيمينين * باب ما يتعلق بالاجل في
القرض وسائر الديون * في شرح مختصر القدرى لركن الائمة الصباغى وكل دين حال اذا اجله صاحبه
ما رموه جلا الا القرض فان تأجيله لا يصح وقال مالك وابن ابي ليلى زح يصح الاجل في القرض حتى
لا يكون للمقرض مطالبة قبل مقضيه واجمعوا ان الاجل في بدل الصرف ورأس مال السلم لا يصح
والاجل في قيم المتلفات يصح عندنا خلافا لفرولومات المستقرض فاجل المقرض وارثه فالظاهر انه
لا يصح (كسب فعم ثلث) قضى القاضى بلزوم الاجل في القرض بعد ما ثبت عنه تأجيل المقرض
معتمد على قول مالك وابن ابي ليلى يصح ويلزم الاجل (ط) التحيلة في لزوم الاجل في القرض
ان يحيل المقرض صاحب المال على رجل الى سنة او سنتين فيصح ويكون المال على المحتال عليه الى
ذلك الوقت ولا سبيل للمقرض ولا لورثته عليه فان مات المحتال عليه يحل ويؤخذ من تركته (ص)
التأجيل في القرض باطل الا ان يوصى ان يؤجل في قرضه على الناس بعد وفاته فيجوز من
الثلث (شظ) وكذا اذا وصى بان يقرض من ماله بعد موته فلا نال الف درهم الى سنة صح في ثلثه
وليس للورثة ان يطالبوه قبل السنة والتأجيل على ثلثة اضرب تأجيل بايام او شهور او سنين
معلومة وانه صحيح اذا قبل المطلوب والا فلا والمال حال وتأجيل الى اجل مجهول جهالة متقاربة
كالحصاد والد يأس والجزاز والنيروز والمهرجان ونحوها فيصح التأجيل وان كان البيع بهدف الآجال
فاسد لكن التأجيل في الثمن الى هذه الآجال جائز وتأجيل مجهول جهالة متفاوتة كالاجل الى
مهبث الريح او مطر السماء او قدوم الحاج او قدوم شريكه من سفره ونحوها فالاجل باطل والمال
حال (ط) اجل المشتري البائع سنة عند الاقالة صححت الاقالة وبطل الاجل وان تقاثلثم اجله ينبغي
ان لا يصح الاجل عند ابي حنيفة وخ كان الشرط اللاحق بعد العقد يلتحق باصل العقد عنه (شص)
بص) ولو اجله بعد الرد ببيع صح سواء رده بقضاء او غيره الا في الرد ببذل الصرف فانه انما يصح
لاجل اذا كان الرد بقضاء لانه اذا كان بغير قضاء فانه يصح الرد اذا قبضه في المجلس لانه بيع في حق
لشرع وكذا لك الرد بخيار الروية (بمح) اقران عليه ثلثين دينار ثمن المتاع يؤديها بالتفريق الى
بيد الاضحية فلم يقله ان يطالبه بالكل في الحال (شظ) مات وعليه سلم او دين آخر مؤجل ما راجلا

وموت من عليه الدين يبطل الاجال لانه حقه وموت من له الدين لا يبطله ولو قال لزوجته
طلقتك بالبحني شرط كاست شي ما هو ينح في الدين الذي لك على فقالت بالبحني افاج فهذا اوعد
وليس بتأجيل وانما يقع الطلاق بعد مضي ثلثة اشهر ولم تطالبه به (و لك) قال الدائنين للمدين
بعد المطالبة اذهب واعطني كل شهر مشرة فليس بتأجيل لانه امر بالاعطاء (م ط) ما يدل على انه
لوبياعه بمائة الى سنة على ان يؤدي اليه كل شهر كذا صبح البيع في شروط الخصاف عليه مال مؤجل
فقال جعلت حالا او قال ابطلت الاجل او قال تركت هذا الاجل فهذا كله يبطل الاجل ويصير
المال حالا ولو قال لا حاجة لي في الاجل او قال برئت من الاجل فالمال مؤجل على حاله (ص
شخص) قضاة قبل اجله براء وليس للطالب ان يابى القبول (فصح) ولورده بالزيادة عاد مؤجلا ولو
اشترى منه شي بالدين المؤجل ثم رده بعيب بقضاء عاد الاجل ولو تقايلا لا يعود ولو كان بهذا
الدين كفيلا لا يعود الكفالة في الوجهين * باب فيما يقع به البراءة من الديون وما يتعلق بالابراء

(شمر) قال المديون بعشرة للدائنين اعطى القبالة وخذ مني خمسة فاخذها منه ودفع القبالة
من غير صلح جرى بينهما لا يسقط حقه في الباقي (كص ظلت) الحصاد والاعيان القائمة لا يدخل
في الابراء عن جميع الدعاوى (كص ظلت) قال الدائن لمديونه بالبحني فايدك وي محاسنين
او دهيدي بارين اودمي يامداك هفر فقال فليكن ودفع ليس له المطالبة بالبربح قال روح وان كان
هذا تعليق الابراء باداء رأس المال معنى لكنهما اعتبارا من ضرورة التنجيز (بصح) كذا لك ولو قال
بالبحني كاسم يامداك هفر فبحني وفاجي فايدك سزارمكن ودفعه اليه لا يبرأ (فصح) قالت لزوجها
دست پيمان تراماندم جوامراعات نميكني مرا فليس بابراء اذا ارادت به ترك المطالبة (فص
هو ابراء فانه ذكر في النوادر و (ط) اذا قال تركت الدين او تركت لك دينك كان ابراء (بصح) قال
لمديونه خذ القبالة بالبحني اودمي اي زرتي دينار كنت هفر فهو ابراء عن الدينار بشرط اداء الباقي
في المجلس ولو خلى المديون بين الدائنين وبين دينه في المفازة اذا اخذها للصوم فافيه
الدائنين ان يقبله قال ابراهيم بن يوسف ليس له ان لا يقبله وقال ابو الليث له ان لا يقبل لانه
المال في يد الصوم معنى كالكفيل بالنفس سلم المكفول به في المفازة (بمر) قال للدائنين خذ دراهمكم

فقال ادفعها الى فلان و هيته قد فع ومات المدفوع اليه فلرب الدين ان يطالب المدفوعون بكينه
ولو كان له عليه عشرة حاة وعشرة مؤجلة فوهب له خمسة منها ينصرف اليهما (فع) تعليق البراءة
يا مراكثن تنجيز (عليه) تعليق البيع يا مراكثن انما يكون تنجيزا ويبيعا اذا كان يعلم المانع به والا
فلا قال استاذ نارج فيعتمل ان يكون البراءة على هذا التفصيل (م) قيل له دع دينك له لوجه الله تعالى
فقال هو لوجه الله تعالى يبرأ استحسننا ولو قال الا جنبى للدائن هب دينه لي او حمله لي او قال
اجعل ذك لي فقال قد فعلت يبرأ استحسننا ولو وهبه له ابتداء لا يبرأ قال استاذ نارج وقعت
واقعة في زماننا ان رجلا كان يشتري الذهب الردي زما فالدينار بخمسة دوانيق ثم تنبه فاستحل
منهم فابروا عما بقى لهم عليه حال كون ذك مستهلكا فكتبت انا وغيرى انه يبرأ وكتب ركن
الدين النجاني البراءة لا يعمل في الربو الا ان رده لحق الشرع وقال به اجاب نجم الايمة الحكمي
معللا بهذا التعليل وقال هكذا سمعته عن ظهير الدين المرغيناني قال ربح فقر ب من ظني ان الجواب
كذلك مع تردد فكنت اطلب الفتوى لا محو جوابي عنه فعرضت هذه المسئلة على علماء الايمة
الخياطى فاجاب عنه انه يبرأ اذا كان البراءة بعد الهلاك و غضب من جواب غيره انه لا يبرأ
فازداد ظني بصحة جوابي ولم امحه وبدل على صحة ما ذكره البزدوى في غناء الفقهاء من جملة صور
البيع الفاسد جملة العقود الربوية فملك العوض فيها بالقبض قلت فاذا كان فضل الربو مملوكا للقبض
بالقبض فاذا استهلكه على ملكه ضمنه ثلثه فلو لم يصح البراءة ورد مثله يكون ذك رد ضمان ما استهلكه
لا رد عين ما استهلكه وبرد ضمان ما استهلكه لا يرتفع العقد السابق بل يتقرر مفيد للملك في
فضل الربو فلم يكن في رده فائدة نقض عقد الربو فكيف يجب عليه ذك حقا للشرع وانما الذي
يجب حقا للشرع رد عين الربو اذا كان قائما لا رد ضمانه * باب في البراءة من المهر * (جمع)
وبري قالت لزوجها ان كان يتمكن المهر فقد ابرأتك يبرأ في الحال وليس بتعليق ولو استحل
فزوجته فاتهمته انه يبرك البراءة من المهر فسكت فقال سوى المهر فابراة ثم عاد نانيا لا يبرأ وقال
صاحب جمع العلوم يبرأ (شم) قالت لزوجها ابرأتك ولم يقل الزوج قبلت او كان غائبا فقالت
ابراة روجى يبرأ الا اذا رده (فع عليه) طلق امرأته ثلثا ولم تعلم به ثم قال لها ان لم تبرأني من المهر

انت طالق ثلثا فادرائته وقبل يبرأ وقال ابو حامد يبرأ قبل اولم يقبل (بسم) قال لزوجه ابرأ نى من المهر
 غالت بالغ فى حيل فامكن من جميع الحقوق يبرأ من المهر ولو قال لها اجعلنى فى حل ونوابه البراءة
 من حد اقها فجعلته فى حل لا يبرأ حتى يقترون بقريئة تدل عليه (ففع) وقال على السغدى يبرأ
 (ن) جعلت غرمائى فى حل لا يبرون عند علمائنا وعند ابن مقاتل يبرون ولو قال جعلت غريمى
 فلان فى حل يبرأ لانه معلوم دون الاول (م) عن محمد بن كان لى عليه شىء فهو فى حل لا يبرون
 ولو خص فقال فى حل مما لى عليه يبرأ ومثله عن ابى يوسف ولو قال رجل كان معه الف درهم او
 متاع فقال الالف التى كفت معى اسس لم اقضها احد الا ولم يقبضها منى احد ثم ادعى بعه غصبها
 على رجل واقام بينة لا تقبل لانه اكد بهم لان هذا شىء معين ولو قال ليس لى على احد شىء
 او لم اقض احد شيئاً ثم اقام البينة على رجل تقبل لانه ما عين ولو قال مالى بالكوفة دار ومالى
 فى دورها دار او قال مالى فى الدنيا دار او قال مالى على احد شىء او قال اخذت من جميع من كان
 لى عليه شىء فله ان يدعى لانه لم يبرأ احد ايعرف (فك) قالت الصدوق الذى لى على زوجى
 ملك فلان بن فلان لاحق لى فيه وصدقها المقر له ثم ابرأت زوجها عنه يبرأ (حمر) لا يبرأ (ظاهر)
 المهر الذى لى على زوجى لو ادى لا يصح اقراه به (صغر) اذا حالت انسانا على الزوج على ان يؤدى
 من المهر ثم وهبت المهر من الزوج قبل الدفع لا يصح الهبة قال استاذنا روح وله ثلث حيل احدها
 شرى شىء ملفوف من زوجها بالمهر قبل الهبة والثانية صلح انسان معها عن المهر بشىء ملفوف
 قبل الهبة والثالثة هبة المرأة المهر لابن صغير لها من الزوج قبل الهبة * كتاب المزارعة وهى
 اربعة ابواب * باب المزارعة الجائزة والفاصلة * (بسم) شرط على المزارع الحصاد والدياس
 ونحو ذلك من الاعمال بعد اراك الزرع جازت المزارعة لما تعارف الناس ذلك ولو قال له اكرب
 ارضى هذه بالشركة لا تصح الا اذا كان فيه عرف ظاهر فى مقدار النصيب فى مثل هذه الشركة
 فينصرف اليه ولو كان الارض والبذر وثور واحد من احدهما وثور واحد والعمل من آخر جاز
 لانه لو شرط كلا الثورين على اى واحد منهما جاز فكذا هذا (جى) ولو اخذ الراهن الارض
 مزارعة بطل الزهن ولو كان البذر من الراهن لم يبطل وكانت كالعارية للراهن فى سقوط الزمان

* باب الشروط في المزارعة * وبري دفع ارضه مزروعة او كرمه مد فونا مزارعة وشروط عليه تسليها
 كذل لك فسدت ولو شرط في المساقاة د فن الزراجين على العامل لا تفسد قال مجد الائمة الاول
 جواب المتقيد مين والآخرو جواب المتأخرين (خجج) شرط على المزارع بان يسرقنها فسدت وقال
 عزيز بن ابي سعيد هذا جواب المتقيد مين والفتوى على اختيار المتأخرين انها لا تفسد (ظمت)
 مثله (بيح) استأجر ارضا ودفعها مزارعة فكريها المزارع ثم المستأجر آجرها من آخر قيل ان
 يمل رها المزارع صح ان كان البذر من المستأجر وللزارع ان يطالب المستأجر باجر مثل عمله
 (فك عك) لو لم يشترط على الحراث حفر النهر فاستعمله في الحفر لا يجب عليه اجروما حفر * باب فيما
 يتعلق بالمعاملة في الكروم والاشجار وغيرها * (فصح) دفع كروما معاملة فائروا اصحاب صاحب
 الكرم يدخاون فيه وياكلون الثمار لم يضمن صاحب الكرم ان اكلوا منه بغير اذنه وكذا الا يضمن
 ان اذن فيه لمن لا يجب عليه نفقته ويضمن نصيب العامل اذا اذن لمن يجب نفقته عليه وصار كانه
 قبض ودفعه اليهم قال روح وعلى هذا اذا كان الكرم مشترك بينهما شركة ملك او كان الزرع بين
 الاكار وصاحب الارض او بين شريكين واصحاب احد هما يدقون السنايل قبل الروس وينفقونها
 واما اذا باع ثمار كرمه ثم اصحابه كانوا ياكلون الثمار ينبغي ان لا يضمن صاحب الكرم ما اكلوا
 باذنه وان كان يجب نفقته عليه لانه ليس له ان ياخذ من هذه الثمار بنفسه فلا يصح اذنه بخلاف
 الاول * باب مسائل متفرقة * (شم) مزارع جمع سرقينا وكان التراب من رب الارض
 والبقر من المزارع فهو مشترك بينهما لان الخلط بالاذن (بيح) السرقين كله للمزارع
 وعليه قيمته التراب ان كان له قيمته والافلاوان كان اخذ التراب باذنه فلا شيء عليه (فعم)
 السرقين كله لرب الارض قال روح وهو الا صوب فان المزارع لا يجمع السرقين لنفسه بل ليلقيه
 في ارض رب الارض عادة (عك عكس) قال لا آخر عرني اصطبلك لدا بتي ففعل فالسرقين لصاحب
 الدابة ولو قال صاحب الاصطبل ادفع لي دابتك لتبيت في اصطبلي فالسرقين له (عكس) السرقين
 لمن القى الحشيش في الوجوه كلها من الغصب والاعارة وان كان عين صاحب الاصطبل موضعا
 معروفا لجمع السرقين فهو له (بيح) الحراثون الذين عليهم قرض لا ربا بالاراضي

لسواه البلد يجر جون الشرقيين منه فهو لهم قبل الادخال في الارض الا اذا قال له ربة
الارض خذ الشرقيين من مكان كذا بعيته فحينئذ يكون له لصحته الامر ولو اخرجه المستاجر
فلرب الارض ان صحت الاجارة (بو) دفع المستاجر الارض مزارعة الى المجرع بعد التسليم ان كان
البلد ومن قبل المستاجر جاز والافلا (بمخ) الذي يضمن بترك الحفظ كله ليلا اذا كان الحفظ
عليه متعارفا والمزارع بالربع لا يستحق من التبن شيئا والمزارع بالثلث يستحق النصف لما كان
التعارف (فمع عك) التبن والبقل بين المزارع وبين صاحبه ارباعا وفي شروط الحاكم التبن لصاحب
الارض في ظاهر الرواية الا اذا شرط الشركة فيه قال استاذ نارج والمختار في زماننا جواب (بمخ)
انه لا شيء للمزارع بالربع من التبن لما كان العرف وظاهر الرواية * كتاب المضاربة * باب ما يصح
من المضاربة وما لا يصح وما يتعلق به * (فمع) دفع اليه عشرة دنانير ليشتري بها الارز الخام ويدقها
ويبيعهما والربح بينهما نصفان صحت الشركة ولا يضمن المضارب شيئا من النقصان وان شرط عليه
(بمخ) دفع المضارب او شريك العنان المباح من مال الشركة لا يضمن ولو اعطاه من ماله ينبغي
ان يكون له الرجوع لانه ما ذون فيه دالة واحد المضاربين يملك البيع دون صاحبه بخلاف
الوكيلين (تج) المضارب اذا كان يدفع النوائب في سوق المتاع فهو من راس المال (فمع) ولو ادعى
المضارب الوضعية وقال رب المال بل ربحت فصولح بينهما براس المال لم يصح (شص) اعطاه دنانير
مضاربة ثم اراد القسمة له ان يستوفي دنانير وله ان ياخذ من المال بقيمتها ويعتبر قيمتها يوم القسمة
لا يوم الدفع * كتاب الشرب * (بمخ) له حائط فيه حوض فيه ماء يحتاج الجيران اليه لبعدهم عن الماء
ولو ترك بابه مفتوحا يخاف من المستقيين على الثمار فيه فله ان يغلق باب الحائط (بمر) يجوز دفع
الجمد من الحياض التي في بلادنا للشفة كالماء ولو سقى ارضه فانجمد الماء فيه فلكل احد رفع ذلك
الجمد الا اذا اعد ارضه ليجمد الماء فيه (يت) المحتطب يملك الحطب بنفس الاحتطاب ولا يحتاج
الى ان يشده ويجمعه حتى يثبت له الملك والساقى من البئر لا يملك بنفسه ملاء الدلو حتى ينحيه
من راس البئر خلافا لمحمد رح بناء على مسئلة البئر في الطهارة * باب لضمان في سقى الاراضى
ونحوه * وبرى سقى ارضه ولم يستوثق في مد البثق حتى انسد الماء البثق واضربجاره يضمن اذا

كان النهر مشتركاً وقصوف البلد * (شعر) له نهر لم يحفظ خطه وازداد الماء وغرقت ارض جارة لم يضمن
 (يبيع) فمخ الماء الى كروته واشتغل بعمل آخر فلم يشعر به حتى امتلأت فتجاوز الماء الجهادم وانسد زرع
 جارة يضمن (جنت) واهولاً لها حتى خرج الماء ضمن وان كان غائياً (ط) هذا اذا كان ارض الساقى
 بحال لا يستقر فيها الماء فاما اذا استقر فيها الماء ثم خرج لم يضمن (يبيع) جدول مشترك بين الخيران
 على راسه راقود يفتحه كل واحد من الشركاء ويسقى ارضه ويشك عقيب السقى به جرت عادتهم فتركه
 احد هم مفتوحاً بعد السقى حتى غرقت ارض بعضهم لا يضمن لما كان له حق الفتح والسقى
 * باب احياء الموات * (ظاهر) وكل رجلاً باحياء الموات له فاحياء فهو للموكل اذا اذن له الا امام في الاحياء
 (فع عمت) ارض غرقت وصارت بحراً ثم نصب الماء عنه او خربت من وجه آخر ثم جاء انسان وعمرها
 ففيه اختلاف المقتد من قيل هي للمالك القديم وقيل لمن احيها وفي زكوة روضة الناطقى عقيب
 مسائل الارض الموات فان كان لها ارباب ولها اثار وعجارة من مسنجات وقيرها ولكن لا يعرفون ذلك
 ذكر هشام عن محمد لا يسع لاحد ان يحييها ولا ياخذ منها طيناً وفي رسالة ابي يوسف الى هارون
 هي لمن احيها قال روح ورايت في هذه الرسالة واما قوم من اهل السواد وغيرهم من اهل
 المدينة ومكة والحجاز والجمال بادوا فلم يبق منهم احد وبقيت اراضيهم مغلطة ولم يكن في يد
 احد وارث ولا غيره ولا احد ايدعي فيها دعوى فاخذها رجل فعمرها وبني فيها وغرس فيها النخل
 والشجر والكرم وكري فيها انها راوادي خراجها فهي له وهذا هو الموات وليس للامام ان يخرج
 شياء من يد الآخى الا بحق ثابت معروف قال روح فهذا يشير الى ان يكون لمن احيها لكن للامام
 ان يدفعها الى من اثبت انها كانت ارضه او ارض مورثه وعلى هذا لا يتحقق الخلاف بين
 ابي يوسف ومحمد الا قبل اثبات احد حقه فيها فاما اذا اثبت فهو اولى بالخلاف كافي العبد الماسور يجزى
 المالك القديم وقد اطلق القديم في مختصره ان الاراضى المملوكة اذا انقطع اهلها موات
 وذكر الاقطع والنضروى في شرحها للمختصر الموات اذا كان مملوكاً في الاسلام وعليه اثر العارية
 ولا يعرف له مستحق بعينه يجوز احياءه وقال الشافعى روح ان كان من املاك المسلمين لا يملك
 بالاحياء * باب مسيل ماء الدور * (شعر) داران لجارين سطح احدهما على ومسيل مائه على الاخرى

فلصاحب الاسفل ان يرفع سطحه ويبنى على سطحه علوا لانه يتصرف في ملكه وليس لجاره المنع ولكن
يطالبه لوجه مسيله فان انهدم الاسفل لا يجبر صاحبه على البناء ولصاحب المصبل ان يبنيه ويمنع
صاحبه عن الارتفاع الى ان يعطيه ما انفق فيه * باب حكم التراب الذي يلقى على حافتى النهر *
(شمر) التراب المستخرج بالكري الذي يوضع على جانبي النهر يختص به من وضع بجانبه اذا لم يضر بالنهر
اخذ وقال شهاب الامامى هو مشترك بين اهل النهر المشترك قال روح وسالت (فعم) ومعه (بسخ)
حاضر فى الانهار التى فى القرى يحفرها اهلها فى الربيع ويرمون بالتراب الى حافتى النهر هل
لاحد ان ياخذها فقال (بسخ) نعم اذا لم يضر ذلك بالنهر فقلت له فى ذلك فقال لانه مباح فقلت اليس
الحافرون احتلوا عليه بالحفر فملكوه فقال الاستيلاء انما يكون بسبب الملك اذا كان على قصد التملك
والحفرة لا يقصدون به التملك كمن احتش حشيش النهر ليزول المانع من جري الماء فكل احد
ان ياخذ ذلك الحشيش وكان شيخ الاسلام يصوبه فى ذلك قال روح وهذا احسن جد او بهذا تبين
ان جواب (شمر) هو اقرب الى الصحة ولا وجه لصحة جواب (شمر) لان النهر وان كان مشتركا
فهذا التراب الذى يرفعه الحفرة ليس من اصل النهر بل جمعه الماء فيه فكان مباحا ولم يقصد احد
تملكه فبقي مباحا (علك) يجوز اخذ التراب من القرى القليلة باذن الحاكم * باب مسائل متفرقة *
(فعم) اذا لم يصرف الوالى من الخراج الى حفر النهر لكن يحفره الناس بانفسهم وفى تلك القرية
اقوياء لا يحفرون فيه اصلا ولهم ضيعة يكره لهم سقى اراضيهم اذا لم يمكن سقيها الا بالحفر (بم)
نهر مشترك بين قوم معلومين فامتنع بعضهم عن الحفر ثم سقى ارضه منه لا يتمكن شبهة الخبز فى
زروعهم ولو كان لضيعة حق الشرب من نهرين فباعها بحق شرب احد النهرين فليس له ان
يجرى ماء النهر الاخر الى ضيعة اخرى (فع حم) له ضيعة مرتفعة لا تسقى سبيحا الا وقت المد يجوز له
ان يسد النهر يوما او دونه بغير وضأ الاسافل ليسقيها ولا يكلف نصب الدالية لان فيها حرجا
عظيما والضرر العام يسير ومثله عن الوبرى * كتاب الاشربة * (فع) خمر طبخت وزالت مرارتها
بالطبخ يحل شربها * كتاب الاكراه * (فع) متغلب قال لرجل امان تباع لى هذه الدار بكذا او ادفعها
الى خصمك فباعها منه فهو بيع مكره ان غلب فى ظنه تحقيق ما اوعده قال روح فهذا اشارة الى ان

الاكراه باخذ المال اكراه شرعاً وفي (شط) الفاظ متعارضة الدلالة ولم آجد فيه رواية الا هذا
 القدر (بفتح) تزوج امرأة سرا وارا دان تبرأه من المهر فدخل عليها صدقائه وقالوا لها ما
 ان تبرئه من المهر والا قلنا للمشحنة بالخوارزمية كبا خفا منان فيسود وجهك فابراًته خوفاً من ذلك
 فهو اكراه ولا يبرأ ولم يقولوا فيسود وجهك والمسئلة بحالها فليس باكراه (بفتح) ولو قال ادفع
 للخفجاغين مائة دينار فيضربونك ويفعلون في حقك كذا او كن امن انواع المضار والافاقري بمال
 او قال فبيع لي كذا فخاف ذلك الغير منه لاستعلاء الخفجاغة والاتراك في زماننا فباع واقرينغل
 لان هذا تخويف ممن توعد ذلك والظاهر انه لا يبدل المائة لهم (فتح) قال المديون له ائنه
 ادفع الي القباله واقرا انه لاشيخ لك علي والا اقول ان في يدك ذهب شمس الملك فدفع القباله
 واقرا انه لاشيخ له عليه فهذا في معنى الاكراه وله ان يدعي دينه عليه وكان جوابه عقيب اخذ شمس
 الملك ومصادرته وقتله وكان خبياً امواله عند الناس وكل من يخبر عنه الغماز ان عندك ماله يوخذ
 ويؤذى ويطلب منه ذلك بمجرد اخباره بغير حجة معتبرة وكان ذلك الزمان زمان الخوف الشديد
 من هذا القول قلت فعلى هذا تخويفهم بالغمزة انه وجد مال الغائب عند التترة وعما لهم
 بعد الفتنة العامة في معنى الاكراه ايضا الى ان يسكن هذه الفتنة ويعود الامن في الاموال
 والازواج (فتح عم) خاصم زوجته وآذاها بالضرب والشتم حتى وهبت الصدق منه ولم يعوضها
 فالبراءة باطلة (حمر) هدد رجلاً بضرب حتى باع ماله او ابرأه عما عليه فهذا يختلف باختلاف
 ذوى المروات قرب انسان يكون القول الشديد في حقه اكراهاً ورب انسان لا يكون الضرب
 في حقه اكراهاً (ففتح) قيل لرجل اما ان تشرب هذا الشراب او تبيع كرمك فباع فهو اكراه
 ان كان شراً بالاحل والا فلا قال رح فعلى هذا اذا قيل له اما ان تزني بهذه المرأة او تبيع
 كذا فباع لم ينفذ وكذا في نحوه من المحرمات (شخ) اكراه على البيع او الشراء فخييار الفسخ
 للمكره لا للطائع بخلاف بيع الفضولي ونكاحه فان لكل واحد من المالك والعاقدا الاصيل خيار الفسخ
 قبل الاجازة (فتح ظم) اكراهه بقتل غيره فقتله المصول عليه دفعا من نفسه لا يجب دية المكره
 على المكره (بفتح) ضرب امرأته ضرباً شديداً حتى اختلعت نفسها منه بمهرها ونفقة عدتها

وأثاب بيتها فان كان الضرب لاجل الاختلاع فلها ان تدعى ذلك والطلاق واقع (فمع) اكروه في قبول الوديعة فغلقت في يده فلم يستحقها تضمين المودع لا المودع المكروه * كتاب الماذون * (بهر) اذا اذن القاضي للصغير في التجارة وله اب او جد صار ما ذونا (فبيع) رهن عبده الماذون المديون في التجارة وابق من المرتهن فلم يغرماء ان يضموا المرتهن لان بالاباق صار مستوفيا لدينه فكانه باعه من المرتهن ولو باعه فلم يغرماء ان يضموا المشتري كذا هذا (خمسج) قال لعبدك اشتر نفسك مني فاستد ان من انسان ومات العبد قبل ان يشتري نفسه منه وبقي العين في يد المولى فلصاحب العين ان يسترد ما منه (ص) استودع صبيا الفا فاستهلكها لم يضم من عندهما وقال ابو يوسف روح هو ضامن له في ماله وان استودعها عبد المحجور فاستهلكها ضمنها بعد العتق عندهما وقال ابو يوسف روح يباع فيها وان هلك الالف عند الصبي والمحجور فلا ضمان عليهما وان كانت الوديعة عبد افقتله الصبي او العبد المحجور فهو كقتلهما عبد ليس بوديعة عندهما والفرق بين العبد وغيره ان المولى لا يملك روحه فلا يصح تسليطه بخلاف المتاع والدابة وان كان ما ذونا له في قبض الوديعة او التجارة او مكاتبا فاستهلكها فعليه ضمانها قال روح ورايت في نسخة عتيقة من شروح المتقلمين لو اودع عند الاب مالا فاستهلكه ابنه الصغير وهو في عياله ضمن الصبي ولو اودع عند الصبي عبد افجرحه فانه ضمن كالموتله ولو القى ماله في الطريق فجاء صبي واستهلكه ضمن الصبي لان التسليط حصل للمجهول فلم يصح والوديعة لو كانت دابة فركبها الصبي المودع حتى عطبت فعلى الخلاف ولو استودع ام ولد الرجل او مدبرة المحجورين فعلى الخلاف ولو اقترض صبيا محجورا او عبد صغيرا محجورا الفا فاستهلكها قيل لا ضمان عليه لافي الحال ولا في الثاني بلا خلاف وقيل بان القرض على هذا الاختلاف وهكذا اطلق الكرميني في طريقته ولم يقيمه بالعبد الصغير ولو باع منهما طعاما فاستهلكاه فعلى الخلاف ولو اودع سكران فاودعه عند آخر يضم وعن عبد الرحيم الكرميني ان السكران اذا كان لا يعقل الارض من السماء لا يضم بالا استهلاك (جص) اودع صبيا قد عقل طعاما فاكله لا ضمان عليه وان اودعه غلاما فقتله فهو ضامن لقيمته على العاقلة عندهما قال البرودي الخلاف في الصبي العاقل فاما الذي لا يعقل يضم بالا جماع لان تسليطه هو وقال اسفوه القاضي الصدوق

على عكسه وكلّا (فصح شبنز) الخلاف ثابت في العبد المحجور وهو ابن شبعان هنة ايضا والخلاف في الايداع والاعارة والقرض والبيع وكل وجه من وجوه التسليم اليه واحد (سجع) فالحاصل ان هذا ضمان عقل عند هما فلا يوجبان على الصبي شيئاً لانه ليس من اهل التزام الضمان وعند ابي يوسف ضمان فعل وانته من اهل التزام ضمان الفعل * كتاب الجنائيات * باب ما يجب فيه القصاص * (بمر) فصل غيره وهو نائم فسال منه الدم حتى مات فعليه القصاص (فصح) ذكر قاضي القضاة في كتاب التوبة ان الامام شرط في استيفاء القصاص وبه بعض اهل الاصول ويسرون بينه وبين الحدود وعند الفقهاء لا يشترط نص عليه في (حص) وفي الكافي لا سمعيل المتكلم وكتاب التوبة انه لا يصح توبة القاتل حتى يسلم نفسه للحدود ويعرف اولياء الدم انه لا يمنع من ذلك صمواعلى طلبه منه (بفتح) امرأة قطعت ذوا بنى امرأة اخرى عند الراس ومضت سنة فلم تبلغ الذوا بتان النهاية القديمة بل بقيت كما قطعت ففيها حكومة عدل (فب) قطع ذوا بة امرأة ته يستأتى حولا فان نيمت فلا شيء عليه وان لم تنبت فعليه حكومة عدل وهو اختيار الطحاوى (بمر) كسرر جلان سن رجل خطأ لدية في مالهما لان ما يجب على كل واحد منهم دون ارش الموضحة ولو وكز اربعة رجلا فسقط بضربهم من المضروب وانكسر سن آخر منه فلو عرف آخرهم ضربا يجب عليه الدية والا فلا شيء عليهم ولو كسر سن انسان فاسودت او احمرت او اخضرت يجب تمام الارش في ماله وفي (حص) حكومة عدل وجواب (بمر) هو الصواب ولو اموه جلا بنزع سنه لو جمع اصابه وعين السن والماء مور نزع سنا آخر ثم اختلفا فيه قال قول للأمر فاذا حلف فالدية في ماله لانه عامد وسقط القصاص للشبهة (فصح فب) قال لا آخر ارم سهما لا خذه فرماه ولم يمكنه اخذه فاماب عينه فذهبت لا يجب على الراعى شيء (بمر) لا شك في وجوب الدية انما الكلام في وجوب القصاص لانه قال في الكتاب اذا تضارب يقال بالفارسية مشيت زدند فلذهب عين احدهما يجب القصاص اذا امكن لانه عمد وان قال كلوا احد منهما للأخوذة قال ربح ذكر مسألة التضارب في (ط) في موضعين لكن لم يذكر قوله ده ده (بفتح) ضرب رجلا فصمت احده اذ نيه يجب نصف الدية وان لم تن هب اذ نيه كما اذا ذهب بالضرب ضو احدى عينييه ولو ضرب انثى رجل فانتفخت احداهما وكلاهما ففيه حكومة عدل ولو ضربها فارتفع

حيثها فحكومة عدل وقيل الدية ولو ضرب بها فصار مستحقة فحكومة عدل ولو وكزه فسقط سنه المتحرك
قبل ذلك فحكومة عدل ولو سقطت بعد ثلاثة ايام ولا يدري امن الوكزة ام من التحرك السابق
يضاف الى الوكزة وان تأخر السقوط لانه آخر السببين يجب حكومة عدل وذكر الطحاوي في اختلاف
الفقهاء انه لا نعلم فيمن اطلع في بيت غير فقهاء عينه شيئا منصوصا عن اصحابنا ومنه به انه قد قال
ابوبكر الرازي هذا ليس بشيء ويلزمه حكم الجنابة وقال الشافعي رح هو هذا ركعا لمعضوض اذا انتزع
يد المعضوض فانكسرت العاض ولقول النبي صلى الله عليه وسلم من اطلع دار قوم بغير اذنهم فقتلوا
عينه فلا دية ولا قصاص وعندنا الاحاديث محمولة على ما اذا لم يمكنه دفعه الا بقتل العيون وثمة
هذا بالاجماع وفي كنز الرؤس اذا نظرت في باب دار انسان فقتلها فقتلها فقتلها فقتلها فقتلها
لانه شغل ملكه كالمقصود اخذ ثيابا به فل دفعه حتى قتله لم يضمن وانما الخلاف فيما لو نظر من خارجها
* باب التسبب الى اطلاق النفس او العضو او الدواب او غيرها * (شمر) حوض حمام وقف
في طريق المسلمين انكشف فوق فيه صغير فهلك فالدية على عاقلة الموقوف عليهم (بفتح) فر عند صبي
ليضر به فخاف فل هب عقله يضمن الدية ولو خاف منه من غير ان يخوفه فان نقب اللص البيت
فخاف من في البيت وحصل به تلف لم يضمن السارق وكذلك لو تسور من سرور فجأة فخاف منه دابة
او انسان (ط) وضع شيئا في الطريق فنفرت منه دابة وقتلت انسانا لم يضمن (بفتح) ولو غير صورته فخوف حرا
او عبد افجن يضمن (بفتح) وثبت من حائط في الطريق فنفرت منه دابة والقتل جردة دبس عليها
وهلاك لا يضمن وكذلك الوصاح على دابة فنفرت والقتل حملها وهلك وقال بهاؤ الدين الا سبيجابي
يضمن الزائب والصائح قيمة الهالك (صح) اخذ الجمد من طريق البهاثم الى شرب الماء فتلفت
فيها بهيمة لا يضمن (بم) نقب موضع من حوض لسقى الماء فوقع فيه اعمى فتلف فعليه الضمان
(فتح) مثله كمن وضع قنطرة على نهر العامة وهلك بهاشيء يضمن (قب) لا يضمن لانه ما دون
دلالة برفع الماء ولا يتهيأ له الا بالنقب (بفتح) انفلت فاس من يد قصاب كان يكسر العظم فانلف عضو
انسان يضمن وهو خطأ والدية في ماله لانه لا عاقلة للعجم (بم) امرأة فطمت قدرا اخرى تغلى فانصب
منه شيء من شدة غليانه واحرق رجل مبي يضمن المغطية (طع) قتل الى السلطان رجلا وادعى

عليه سرقة وطلب منه ان يضربه حتى يقر بضربه مرة او مرتين ثم اهيل الى السجن فخاف المحبوس فضحك
السطح ليقر فسقط منه ومات وقد لحقه غرامة بهذه الحادثة وظهرت السرقة في يد غيره فلورثته عليه
الدية والغرامة قيل هو مستقيم في الغرامة دون الدية وقيل مستقيم فيهما (يسمى) قال لتلميذ في
تسوية عمل المسجد خذ العماد فاخذها والاستاذ حرك الخشبة المغروزة بالخوارزمية نادى بور فسقط
السقف وفر الى الخارج وهلك التلميذ يضمن ان كان ذلك بفعله ولم يقدر على الانتقال والفرار
وكذا الورفعو اسفينة لاصلاحها وقالوا للتلميذ ضع العماد تحتها فوضعه فحركوها بالغ بر انها في فسقط
عليه يضمنون * باب امر الغير بالجناية * (بم) امر ابنه البالغ ليو قد زار في ارضه ففعل وتعدت
الى ارض جاره فالتفت شيئا يضمن الاب لان الامر صريح فانتقل فعل الابن اليه كالاب باشره الاب ولو
استجار نجار اليه سقط جدره على قارعة الطريق ففعل وتلف به انسان فالضمان على النجار لعدم
صحة الامر (فسم) امر ضياليا تى له بالنار من باغ فلان فجاء بها وسقطت منه على حشيش وتعدت
الى الكدس فاحترق يضمن الصبي ويرجع به على الامر (تسج) عبد مسح رجلى على مال فباعه
المولى بعد علمه بالجناية فهو في رقبة العبد يباع فيها على من اشتراه بخلاف الجناية على النفس (فمع)
عفا الولي عن نصف القصاص يسقط الكل ولا ينقلب الباقي مالا * باب جناية الصبيان والمجانين وعليهم *
(شمر) صبي ابن ثلث سنين وحق الحضانة للام فخرجت وتركته الصبي فوق في النار يضمن
الام (ط) لا تضمن في بنت ست سنين (س) امرأة تصرع احيا فاحتاج الى حفظها لانها تقع في
ماء او نار وهي في منزل الزوج فعليه حفظها فان لم يحفظها حتى اوقت نفسها في نار عند الصرع فعلى
الزوج ضمانها وكذلك الصغيرة التي تحتاج الى الحفظ وهي مسلمة الى الزوج ان لم يحفظها وضيعها ضمن
(شمر) معلم بعث صبية لتجى بنار بغير اذن ايها فاحترقت يضمن ان كان صغرها بحيث لا يمكنها حفظ
النفس والا فلا (يسم) امرأة تركت ولدها عند امرأة وقالت بالغ مجيك هيى ذارى حتى ارجع فذهبت
وتركته فوق في النار فعليها الدية للام وسائر الورثة ان كان ممن لا يحفظ نفسه (ط) اودعت صبية
فوقعت في الماء فماتت فان غابت عن بصرها ضمنمت والا فلا ابوالفضل في صغيرين يلعبان فصرع احدهما
صاحبه فأنكسر فخذه ولم ينجبر حتى لا يمكنه المشي فعلى اقرباء الصبي من جهة ابيه خمسمائة دينار (ن)

ابو بكر ربح صبيان يرمون لعباً فاصاب بهم احدهم عين امرأة وهو ابن تسع سنين ونحوه فالدية
 في مال الصبي ولا شيء على الاب وان لم يكن له مال فنظرة الى مسيرة قال ابو الميثاق وما اوجب
 الدية في مال الصبي لانه لا يرى للعجم عاقلة قال واما اذا كان للمصبي عاقلة وثبت بالبينة فعليه
 ما قلته ولو شهد الصبيان او اقر الصبي لم يجب على احد شيء (فج) نزع سن امرأة فتجن يوماً
 وتفيق يوم ما فحكومة عدل * باب مسائل النقوط والعثور * (فج) وضع شيئاً على طريق العامة
 فعثر به انسان فسقط وهلك ذلك الشيء من غير قصد منه يضمن هو الصحيح (فج) عت وضع زقاني
 الطريق فعثر به انسان فشقه فهلك يضمن ان كان وضعه لعذر والا فلا (ط) ان كان ابصره وعثر عليه يضمن
 والا فلا * باب بناء القنطرة وحفر البير ونحوه في الطرق * (بم) جعل قنطرة على نهر عام باذن
 رجل من عرض الناس دون اذن الامام فهلك بها دابة الاذن يضمن الباقي ولا يعمل اذنه في
 حقه ولا في حق غيره (ط) احتفري في طريق مكة او غيره من الفيا في غير ممر الناس فوق فيها
 انسان لم يضمن وذكره في الاصل ولم يقيد به غير ممر الناس فقال اذا احتفري في طريق مكة
 او غيره من الفيا في فلا ضمان عليه في ذلك بخلاف الا مصار الا ترى انه لو ضرب هناك فسقاطا او
 اتخذ تنورا للحبزا وربط دابة لم يضمن ما اصاب ذلك قال ربح وتعليل القاضي الصدري في شرحه
 ان الطرق التي في الفيا لها حكم الفيا لان لهم ان يمرروا في موضع آخر كما يمررون فيها فلم يتعين
 للمرور بخلاف طرق الامصار وفيما بين الارض لانه لا يباح الانتفاع له الا بالمرور ويدل على ان
 حافر البير في طرق المفاوز وغيرها لا يضمن قال ربح التقييد في (ط) بغير الممر صحيح فانه نص في
 (شخص) فقال هذا اذا كان في غير محجة فاما اذا احتفري في محجة الطريق فهو ضامن لما يقع فيه قال
 استاذنا ربح وهكذا فصل الجواب في (ط) في نصب القسطا في طريق مكة او في طريق آخر والحفر
 للماء والصيد سواء (بم) مد الخفاف رجليه فخرجت عن الدكان الى الممر وغرز في خفه الاشعي
 للقتل فتعلق بجلاة امرأة فمدها فتخزقت بمدها لا يضمن الخفاف * باب الجنابة على الدابة * (شمر)
 (فج) قطع لسان الثور والحمار يلزمه كمال القيمة لفوت الاعتلاف (فج) ظم شمر في قطع لسان
 الثور والحمار يلزمه النقصان (ص) هذا الجواب انما يستقيم في الحمار دون الثور (فج) شمر

مثله (بمع) ولو فقا عيني حمار فلصاحب الحمار الحمار ولا نه اقل ينتفع به للاستفحال وفي قول ابي حنيفة رح
 لا ياخذ النقصان (فمع ظم) فقا عين حمار فعليه ربع قيمة ثم اذا فقا الاخرى او فقا معا مع جميع
 القيمة ان سلم الجثة وقال فخر القضاة يجب نصف القيمة بخلاف الآدمي (بمع) جاء باقائه الى
 حمار غيره مشدود بالطول بالبح جكا نيك وانزى عليها هذا الحمار فحمل نقصان بسببه لا يضمن
 لان الحمار نزل عليها باختياره والانزاع ليس بسبب للنقصان غالباً فلا يضمن بخلاف اشلء النطب
 وغيره (بمع) ضرب ثور غيره فكسر ثلاثة من اضلاعه فان هلك قبل ان يقبضه المالك يضمن كل القيمة
 بالاتفاق وان قبضه ولم يهلك يضمن النقصان وان هلك في يده فكل لك عندهما وعند ابي حنيفة رح يضمن
 كل القيمة ولو خلى حماره الفحل القوي فاهلك حماراً آخران خلاه في موضع له حق التخلية فيه
 لا يضمن (فتح فتح بمع) استهلك عجول غيره فيبمس ليس امه يضمن نقصان البقرة وكذا الوساقي
 اتان الغيوم من موضع فلذهب معها الجحش ثم اتى بها الى ذلك الموضع فجاء معها الجحش واكله الذئب
 يضمن ويشيت بهذا انه قد يصير غاصباً ضمناً وان لم يوجد منه فعل في المغصوب (بمع) ولو رمى
 فيقتل نسوته الى رجل بعير فضر ب رجله بسببه على جدار وانكسر يضمن (خسج) دخل زرع جمل
 غيره مراراً ولا يطبق منعه فحبسه حتى يحجر صاحبه ثم غاب الجمل من الاصطبل فوجد مكسور الرجل
 فان لم ينكسر في حبسه فقد قيل لا يضمن وقيل يضمن ما لم يسامه الى صاحبه فالرأي فيه الى القاضي
 ولو سلم حماره الى المزارع ليشده في الدالية ففعل وتام وانقطع حبله ووقع في المقرأة ومات
 لا يضمن * باب ما يستهلك البهائم من الزرع وغيره * (بمع) زارع سال الغنم من الراعي
 الخاص او المشترك لبييتها في ضيعته كما هو العادة ففعل وبيتها فيه وتام ونفشت الغنم في زرع جاره
 لا ضمان على احد لان حرج العجماء جبار (شم رفع) ثور يعتاد اكل الثياب وماقه صبي صاحب
 الثور الى فناء في اشجاره ثياب فقيل للصبي احفظ الثور ونحه فلم يفعل حتى اكل ثوباً منه يضمن الصبي
 وان لم يكن متمكناً من دفعه لا يضمن الا اذا اقربه منه (بمع) له كلب ياكل عنب الكروم فاشهد
 عليه فيه فلم يحفظ حتى اكل العنب لم يضمن وانما يضمن اذا شهد عليه فيما يخاف تلف بني آدم كالحائط
 المائل ونطح الثور وعقر الكلب العقور فيضمن اذا لم يحفظ ولم يهدم الا نفسه والاموال تبعاً لها

(يت) اذا دخل ثور في السوق خائفا فهرب منه واستهلك صبيلا لا يضمن (بهر) ربط كلب على طريق العامة فاشهد عليه فلم ينقله حتى نطح صبيلا وكسر شتيته يضمن (بهر فصب) حل ثور في اصطبل غيره لصاحبه ونطح ثوره الآخر لا يضمن (فجع حم) سرح ثوره الى كرده جاره ليعتلف فنطح ائانه صاحب الكرده لم يضمن الا اذا ارسله عليها فنطحها في ثوره ولو امرها صاحب الكرده باخراجها عنها فلم يخرج حتى نطحه لم يضمن (شم) جاء راعي احمره بها ليعبرها جاء من جانب آخر صبي غير بالغ مع العجلة فقال له الراعي امسك الثور مع العجلة حتى تمر الاحمره فلم يمكنه امساكه فمضى ووقع الحمار في النهر لم يضمن وهكذا الراعي ان لم يمكنه امساك الحمار ولا يضمن (بمخ) اصابت العجلة صبيلا فكسرت رجله وصاحبها راكب عليه وقال كنت نائما فعليه ان يرش الكسر ولو وضع البياح خايته من الصقراط على الشارع ورجع الغاو اذق بالعجلة الى السكة فانكسرت تلك الخايبة وكانت في غير جانبه فمارأها يضمن (فمخ) ولو وضع خايبة على باب دكانه فجاء رجل يفر حمار شوكة فصاد مهايغته وهو يقول كوست كوست يعنى اليك اليك فكسرها يضمن (ط) يعنى ولم يضمن اذا لم يعلم ذلك والا فيضمن (ن) قصار اقام حمارا على الطريق عليه ثياب فصله وراكب فمزق الثياب يضمن ان كان يبصر الحمار والثوب والا فلا قال رح الا ان ما ائتى به (بمخ) فمخ من الضمان مطلقا حسن لانه حكى في (ط) بعد هذا عن ابي الليث عن اصحابنا خلاف ذلك ثم قال ولكن لو ائتى بما ذكرنا اولاه مفت فلا باس (ص) جفت قصار ثوبا على جمل فمرت به حمولة فمزقته لم يضمن والضمان على مائث الحمولة ولم يفصل بينهما اذا ابصر ولم يبصر لان سوق الدابة في الطريق مباح مقيد بشرط السلامة (بمخ) دخلت دابة زرع غيره تفسد فلو دخله ليخرجها يفسده ايضا لكن اقل من الدابة يجب عليه اخراجها و يضمن ما تلف ولو كانت دابة غيره لا يجب ولو اخراجها فهلك لا يضمن لانه ما ذون في ذلك دلالة من الجانيين (بمخ) رأى حماره يأكل هنطة غيره فلم يمنعه حتى اكها ففيه اختلاف المشايخ والصحيح انه يضمن (فجع فمخ) صبي ما قتل اشلى كلبا على غنم آخر فنقرت وذهبت ولا يدري اين ذهبت يضمن (شم) ان مشى عند الاشلاء معه خطوات يضمن والا فلا (بمخ) وضع يد على ظهر فرس من عادته نحية يذنبه او برجله فنقح

وتلف لم يضمن بخلاف النخس لان الاضرار بالان لا يضمن * باب المتلف بالنار *
 (بم) او قد نار في ارضه في يوم ريح لا حراق الحشيش فتعدت الى كدس جاره فاحترقته
 يضمن ان كانت الريح تهبت الى جانب الكدس والا فلا (فع) داوين شر يكن لاحد هما فيها
 انعام باذن شريكه واذن الآخر لرجل بالسكنى فيها فسكن واوقد نار فيها فاحترقت الدار
 والانعام فعليه قيمة الانعام والدار في الايقاد المعتاد قلت هكذا وجدته مكتوبا لكن تقييده بالايقاد
 المعتاد او وقع لي شبهة فيه (فع بو) حمل قطن الى الندي فلقيته في السكة امرأة تحمل قبسا من النار
 فاصابت النار القطن فاحترقته لم يضمن ان كان ذلك من حركة الريح والا نظر ان كانت المرأة
 هي التي مشيت الى القطن ضمنت وان مشى صاحب القطن الى النار لم يضمن رجلا كانا يد بغان
 جلودا في حانوت واحد فاذا بواحدهما شحما في مرجل فجاش فصب فيه ماء ليسكن فالتهب الشحم
 واصاب السقف فاحترق متاع صاحبه وامتنعة الجيران لم يضمن * باب ضمان المد اوى * (جمع)
 يدعى علم الطب ضمن بخطائه وزيادته لاني هرايته وبه الربوي (جنت) فان اخطأ فقطع الذكر
 في الختان ضمن وكذا لك قلع السن وصدق الامر انه لم ياذن في هذه (بمخ) سئل عن صبية
 سقطت من السطح فانتفخ راسها فقال كثير من الجراحين ان شققم راسها تموت وقال واحد منهم
 ان لم تشقوه اليوم تموت وانا اشقه وابرأها فشقه ثم ماتت بعد يوم او يومين هل يضمن فتا مل
 مليا ثم قال لا اذ كان الشق باذن وكان معتادا ولم يكن فاحشا خارج الرسم فقبل له انما اذنوا ببناء
 على انه علاج مثلها فقال ذلك لا يوقف عليه فاعتبر نفس الاذن قيل له فلو كان قال هذا الجراح ان ماتت
 فاننا ضامن هل يضمن قال لا * كتاب الوصايا * باب الالفاظ التي يصح بها الوصية ويكون ايصاء *
 (فع) قال لمعروف النسب انت ولدي لا وارث لي غيرك فاذا امت فجميع تركتي لك لا يستحق
 الثلث بطريق الوصية (فع حم) امرأة قالت لصبي معروف النسب هذا الصبي ابني فاذا امت
 فجميع ما هو لي فهو له صح في الثلث وصية (صح) ينبغي ان يصح في الكل اذا لم يكن لها وارث قال رح
 جواب (فع) اشبه بالصواب لان الميت لم يخرج الكلام مخرج الوصية قال رح مالت (فعمر) له خادم
 اقره ب اسم محمد وهو معهود فباع بينه وبين اهله وجيرانه بهذا الاسم ومتى ذكر ذكر بهذا الاسم

في جميع الامور من غير نسبة الى ابيه او قبيلة او حرفة يعرفونه بعينه فلو قال هذا الرجل اوصيت
لحمدا بكذا ولم يذكر اسم ابيه وجده وفهم الجيران وعلم انه عنه وغلب على ظنهم ذلك هل يحل
للسامع ان يشهد بالوصية له وهل يعد رهوان يا خذ فقل لا يحل لهما ذلك فالزم بمسئلة الشهادة
لمن يراه يتصرف المالك فلم ينزع من قوله وقال (بفتح) بل يحل له ان ياخذ الوصية ويحل للمشهد
ان يشهد له اذا اطمان قلبهما انه المراد قال روح وهو الاشبه بالصواب وافق بغيرها من المسائل
وادفع للحرج فقد ابتلى الخاصة والعامة به يقولون اوصيت للامام كذا وللموذن كذا وللدراة
كذا بالعربية وغيرها من اللغات ويريدون به امام المحلة وموذنها ورايها ويفهم الناس اولئك
(صت) ولو قيل له هل بقي من فلان عليك شيء فقال بالغ جاوساچ دني رشناوند فان ادعى
شيء بعينه فهو له والا فلا شيء له * باب ما يستحب من الوصايا وما يجب * (شم) رجل لا مال له
وعليه حقوق العباد وحقوق الله يستحب له الايصاء ولا يجب (بفتح) وغيره عليه تبعات كثيرة ولا
مال له لا يجب الايصاء (فع عن ظم فك) الملتقط عرفها سنة ثم تصدق بها على فقير لا يجب عليه
الايصاء عند الوفاة ولا ياثم بتركه (فك) قال القاضي ابو زيد لا يجب على المشتري اداء الثمن
قبل ان يطالبه البائع حتى لو حضره الوفاة لا يجب عليه الايصاء به وغيره من المشايخ قالوا يجب
عليه اداء الثمن قبل المطالبة * باب ما يجوز من الوصايا وما لا يجوز * (فعمر بفتح) يجوز الوصية
بالحج من ماله عن ابيه الميت (بفتح) اوصى بعشرين عددا من اجود اغنامهم الضان يجوز ويخرج
من الثلث (بفتح) ولو اوصى بثلاث ماله الى تبعاته بالغ في شكود سارا لا يصح لان التبعات يتناول حقوق
العباد والموصى له والموصى به مجهول فلو اوصى بثلاث ماله الى صلواته وتبعاته فنصف الثلث يصرف
الى الصلوة وتبطل في حصة التبعات ولو قال لغيره بالغ اي شكود ما يروري يكون ايصاء وان لم يصح الوصية
فيصير وصيا في اصلاح امور اولاد الصغار (فع عمت) الوصية لمن يقرأ عند قبوة كل سنة بشيء مقدور
باطلة ومثله في (ن ط) وقيل ان عين احد يجوز والا فلا (فمح) قال لمد يونه اذا امت فانت بروه
من ديني عليك قال ابو القاسم الصفار صحت وصيته ولو قال ان مت لا يبرء للمخاطرة قال روح
وطي هذا لو قال لمد يونه بالغ جي لغاغم اتك بيزار فهو وصية ولو قال بالغ كما يادك بيزار لا يبرأ

(ذ خ) تعليق الوصية بالشروط جائز ولو اوصى من مال الغير باللف او باللف بعينها ثم مات فاجاز ذلك الغير بعد الموت فهو كالهبة ان شاء سلم وان شاء منع وكذا لك الوصية بعبد جاره ولا يجوز في المشاع الذي تحتل المقسمة بخلاف الوصية على الزيادة على الثلث حيث لا يجوز له المنع بعد الاجازة ان كانت بعد الموت * باب الوصية التي تحتاج الى الاجازة * (شمر) اوصى لاولاد بنته بنصف ماله ومات وترك ابنا فقال ابنه بالغ انكارهى نيكام اوصيته لا يكون اجازة فيها زاد على الثلث (بمر) بلغه ان مورثه اعتق عبك عند موته واوصى له بكذا او ذلك يزيد على الثلث فقال بالغ نى خوب او قال بالغ برسم خوب او قال ايج خوب نيش وكان الوارث راضيا به بقلبه حينئذ غير منكروها جازة فيما بينه وبين الله تعالى سواء علم وقت الاجازة انه لا يخرج من الثلث او لم يعلم وسواء غلب على ظنه عند الاخبار بذلك وجود هذا التصرف او لم يغلب * باب الوصية للعقب والورثة والعصبة * (شد) وعقب فلان ولك الذكور والافات ثم اولاد الابن ولكن بعد موت فلان وكذا ورثته بعد موته وعصبته قبل موته وبعك حتى اوصى بعقب زيد او لورثته ثم مات زيد قبل الموصى صحت الوصية وان مات بعد بطلت ولو اوصى لعصبته تصح في الحالين وفي العقب وبني فلان يستوي فيه الذكور والانثى بخلاف الورثة * باب الوصية بالصلقات وتنفيذ الوصى من مال نفسه وبغيره ما اوصى به الموصى * (بسخ) قال لوصيه تصدق بهذه الضيعة على من شئت فمات الموصى ثم الوصى قبل ان يشاء فلوصى الوصى ان يتصدق بها على من يشاء (فعم) مثله قال ويكون مشيته كمشيته (بسخ) لو كان الوصى حيا لكنه ابى ان يتصدق فباعها الورثة لم ينفذ وسئل (بسخ) وهل يجبر الوصى على التصديق ان ابى التصديق فلم يكتب فيه جوابا (ن) تصدق الوصى من مال نفسه فدية صلوات الموصى لم تجز ذلك عن الميت وكان متطوعا وما راها ما جورا (ن) نفذ الوصى الوصية من مال نفسه قال خلف بن ايوب له ان يرجع على مال الميت ان كان وارثا والا فلا وقال محمد بن الزهران كانت الوصية للعباد يرجع والا فلا وقال محمد بن سلمة ونصير يرجع بكل حال (ظم) اوصى الى وارثه ان يصرف ثلث ماله الى المساكين وامواله عقار فله ان يدفع القيمة من مال نفسه ويستبقى الاعيان لنفسه (ط) ولو اوصى بمائة لرجل بعينه فباع منه الوصى شيئا من مال اليتيم بمائة وصالحه على ثوب قليل القيمة او مثلها جاز ولو خط الموصى له البعض

واخذ البعض جازوا وكانت الوصية للمساكين بمائة فصالح الوصى ثلاثة منهم بعشرة لم يجز قياسا
وله ان يسترد العشرة وفي الاستحسان يجوز لهم العشرة ويؤدى الوصى تسعين الى المساكين ولو
صالحهم على ثوب قليل القيمة لم يجز له ان ياخذ الثوب منهم * باب كيفية تنفيذ الوصايا اذا اجتمعت *
(بسم) اوصى لزيد بعشرة دنانير والباقي من الثلث لفلان وفلان فمات وترك اعيانا ثلثين دينار
ودينارا على الناس فلملهم وصى له بعشرة دنانير ان يطلب العشرة قبل خروج الديون ولو اوصى لزيد
بعشرة واوصى ايضا لصلوات معلومة ولم يعين مصرفا ودفع الوصى عشرة اليه بنية فدية الصلوة فله
العشرة الباقية * باب الوصية لجنس من الناس * (ظم رفع) يدخل المجنون في الوصية للمرضى (بسم)
وفي الوصية للعلماء يدخل المتكلمون في بلاد خوارزم دون بلادنا (فعمت) اوصى بان يصرف ثلث
مالى الى العلماء يدخل المتكلمون واصحاب الحديث ولو اوصى بثلث ماله الى الفقهاء يدخل
تحت الوصية من يدقق النظر في مسائل الشرع وان كان يعلم ثلث مسائل مع ادلتها حتى قال
بعضهم من حفظ الوفا من المسائل بدون ادلتها لا يدخل تحت الوصية ونص مالك في كتابه ان
من اوصى للعقلاء ينصرف الى العلماء الزاهدين لانهم هم العقلاء في الحقيقة * باب فيما يتعلق
بالوصى والايصاء والعزل واليتيم * (شم) عرض متاعا من التركة على البيع بعد العلم بالايصاء به
ينبغي ان يكون قبولا للوصاية اذا اوصى اليه وهو غائب (بسم) اوصيت بثلث مالها الى مصارف
معينة ونصبت وصيا وماتت ووارثها غائب فليس للوصى ان يخرج الثلث الى مصارفه الا في المكمل
والموزون (فعمم) اوصى اليه ثم قال لا اريد وصايتك فليس بعزل ابوذر نصب القاضي وصيا امينا
كافيا ثم عزله لا ينعزل لانه اشتغال بما لا يفيد (صغر) الوصى ان لم يكن عدلا يعزله القاضي وينصب
غيره وان كان عدلا غيره كاف ضم اليه كافيا ولو عزله ينعزل وكل الموزل العدل الكافي ينعزل في (شب)
واستبعد (ظم) وقال انه مقدم على القاضي لانه مختار الميث قال استاذنا راجح فاذا كان ينعزل وصى
الميث وان كان عدلا كافيا فكيف وصى القاضي (قع) اوصى الى ابنه ثم قال لا خير بالخ اوصيت ابي
برازرا كنتك ذاريا ميين دنا توارزا رافا نجير فهما وصيان (بسم) الوصى الميث ان يواجر الصغير
لخياطة الذهب وسائر الاعمال دون وصى القاضي وصى اليتيم امتنع عن القيام باموره الا باجر

فللقاضى ان يفرض له اجرا (بم) قال لا خرا صرف ثلث مالى الى فقراء المسلمين ثم مات فصرف الورثة
الثلث الى فقراء المسلمين فلموصى ان يخرج الثلث مرة اخرى ويصرفه اليهم والوصى اذا خلط مال
اليتيم بماله لا يضمن (بم) مستعار الوصى ثورا ليكرب ارض اليتيم فكربها ولم يرده بالليل حتى هلك
فضمائه فى مال الصغير لان المنفعة تعود اليه وصى الميت وصى الى غيره بذلك او وصى القاضى فعمل
ذلك جاز وصار وصى الميت والقاضى * باب تصرف الاب والام والوصى فى مال الصغير * (فعمسى)
اذا كان فى مال اليتيم ما يتسارع اليه الفساد ولا يجد الوصى من يشتريه فليس له ان يشتريه لنفسه
بل يبيعه من غيره بمثل القيمة ثم يشتريه منه (شمر) يبتغى ان يجوز شراءه لنفسه (عمت) مات عن
زوجة واولاد صغار فلها بيع شيء من منقولات التركة لحاجتهم الى النفقة دون غيرها وجنسه فى نفقات
(صغر بسخ) ليس لوصى الايتام ان يخلط مالا وثوبا من مورث واحد واكثر ولا يملك الوصى بيع
جزء شائع من دار اليتيم لينفقه اذا وجد ان يشتري جزء معين منها لانه تعيين بالباقي (فعمر)
باع الوصى مال اليتيم بغبن فاحش فهو باطل لا يملكه بالقبض (بسخ) بل هو فاسد (فعمر) لا يضمن
الوصى ما انفق فى المصاهرات بين اليتيمة او اليتيم وغيرها فى ثياب الخاطب او الخطبة والضيافات
المعتادة والهن ايا المعهود فى الاعياد وغيرها من مال اليتيم او اليتيمة مما هو متعارف وان كان
له منها بد (فع عمك) اتخذ ضيافة من مال الصغير لختنه للاقارب والجيران والحجج فاكلوا من ذلك
لم يضمن اذا لم يسرف (حمر) مثله كذا لو اتخذ ضيافة لمودت الصبي ومن عنده من الصبيان وكذا
العبدى (يت) وخمير الوصى يضمن فيهما (ط) جاز ان ينفق الوصى على اليتيم فى تعليم القرآن
والادب من ماله ان كان يصلح كذا لك وهو ما جوروا الا فيكلف تعليم ما يقرء فى صلواته بها والدين
الا سبيحاني دفعت ام الصبي ثوره الى رجل ليروضه مجانا فهلك فى يده لم يضمن والام هذه الولاية
لان رياضة ثوره نفع محض له (بم) لليتيم دار واهل مع زوجها يسكنان فيها ليس لهما ذلك (فع)
مثله ولا اجر عليهما (فع عمك) حبس الوصى غريما بدين الصبي ليس له ان يطلقه قبل قضائه اذا كان
موسرا وان رأى ان ياخذ منه كفيلا ويطلقه فله ذلك (حمر) ان كان معصرا جاز اطلاقه (شد)
اختلف المولى فى اكل الوصى من مال اليتيم فقيل يباح اكله بالمعروف وقيل ياكله قرضاً ثم يرد وقيل

لا يأكل من اعيان ماله فاما البان المواسي وثمار الاشجار فمباح ما لم يضرب باليتيم وقيل يأكل منه
 ولا يكتسى وقيل يكتسى ايضا وقال ابو حنيفة في كتاب الاثار لا يأكل ولا يأخذ قرضا غنيا كان او فقيرا
 ولا يقرض غيره وقال الطحاوي له ان يأخذ قرضا ثم يقضيه وقال ابو يوسف لا يأكل منه اذا كان مقيما
 وان خرج في تقاضى دين له او لمراعات اسبابه وضياعه فله ان ينفق ويركب دابته ويلبس ثوبه
 واذا رجع رد الدابة والثياب قال ابو ذر والصحيح قول ابي حنيفة لان الوصى شرع فيها متبرعا
 فلا يوجب ضمانا ولو نصب القاضى وصيا وعين له اجرة لعمله جاز وفي ادب القاضى للحضاف
 وللوصى ان يوكل ببيع مال اليتيم ويوكل في تقاضى ديون الميت وامواله ويتجر لليتيم بماله ويبضع
 له ويودع ماله وقال ابو حنيفة يؤدى قطرته ويضحي له من ماله ان كان له مال * باب فيما يتعلق
 بانفاق الاب والوصى والورثة على الصغير * (بسم) لو خلط الوصى النفقة المفروضة للصبي في ماله
 يجوز ان كان خيرا لليتيم اذن القاضى فيه او لم ياذن ولو وصى الايتام ان تخلط نفقتهم فينفقها عليهم
 جملة اذا كان ذلك انفع لهم اتحد مورث الايتام او اختلف (بسم) وصى ينفق على الصبي من
 مرقه وخبزه حتى بلغ موضع ذلك عليه ليس له ذلك الا اذا كان انفق عليه ليرجع عليه (بسم) وصى
 انفق من مال نفسه على الصغير ولم يشهد بالرجوع وقت الانفاق فله ان يرجع عليه ولو كان المنفق
 ابالم يرجع (بسم) استد ان الوصى على الصبي باذن الحاكم ولم يكن له مال فله ان يرجع عليه اذا
 صار له مال والدائن يرجع على الوصى وكذلك الاستقراض له وان لم يكن باذن الحاكم (شظ)
 وللوصى ان يستقرض للصغير (بسم) في يد الاب تركته ام الصغير ادى الاب بعد بلوغ الصغير انه
 انفق عليه نصيبه في صغره لا يصدق الا اذا كان اشهد (جمع) اب او وصى قال بعد بلوغ الصغير
 بعث ارضه وانفقت ثمنه عليه قال (بو) صدق في الهالك وبه ابو ذر والشيخ البقالى يصدق في قوله
 بعث داره القاضى اذ لاولى له (فع بو) انفق مهر زوجته على اولاده الصغار بعد موتها لا يصدق
 الا ببينة قال استاذنا رح فالاول يخالف جواب (بسم) والثاني يوافقه (فع ملك) انفق الوارث
 الكبير على الصغير نصيبه من التركة بغير اذن القاضى لا يصدق (حمر) يصدق في نفقة مثله
 ولا يحتاج في الانفاق الى اذن القاضى قال رح والمختار ما في وصايا (ط) ابن جماعة من عهد مات

من اثنين كبير وصغير والف درهم فانفق الكبير على الصغير خمسة مائة منها نفقة مثله فهو متجاوز
 في ذلك اذ لم يكن وصيا ولو كان المشترك طعاما او ثوبا فاطعمه الكبير الصغير او البسه فاستحسنه
 ان لا يكون على الكبير ضمان ومن ابي يوسف مات وترك طعاما او دقيقا وسننا والورثة صغار وفيهم
 امرأة استحسن ان يأكلوا ذلك بينهم ويأخذ الكبير منهم حصته (ط) ما نفق الكبار على انفسهم
 وعلى الصغار بغير امر القاضي والوصي ضمنوا حصة الصغار قال روح والمختار للفتوى ما مر عن محمد
 (بمع) ولا ينقل حكم الحكم على اليتيم (علك) ولا يسمع دعوى الوصي لبعض الايتام على البعض
 * باب ما يدفع الوصي الى المظلمة ونحوهم * (عمت) صرف الوصي من مال اليتامى الى ظالم يسأل
 منهم فليس لهم الرجوع عليه (بمع) تحكم الديوان بقدر معين من التركة فدفعه الوصي من مال
 نفسه ليرجع فان كانت الورثة كبارا فلا رجوع له عليهم وان كانوا صغارا فله الرجوع لان دفع
 الحكم صار من حوائج الصغار فله الرجوع كالمصروف الى سائر الحوائج على قصد الرجوع وهكذا
 الجواب اذا دفع الرشوة من ماله لدفع ظلم اعظم منها من التركة * باب الوصايا الى الصلوة وغيرها *
 (شمر) الاصح انه لا يلزم الا بصاء لسجدات الثلاث (شمر) اوصى بثلاث ماله لرجل واوصى بعد
 ذلك بالزكاة والصلوات فمات يقسم الثلث بينهم اثلاثا (شمر شه) قالت بالغ انما جى ما يحكيه
 ولم يزد عليه فماتت فهذا على ثلث صلوات قلت وهذا اذا قالت ذلك بالعربية اما اذا قالت بالخوارزمية
 فعلى صلوتين لان لفظ الجمع بها موضوع للاثنين فصاعد الا لا تقنية بهذه اللغة فالجمع الصحيح فيه
 الاثنان فصاعد (بمع) فماتت فثلاث صلوات فماتت فثلاث صلوات فماتت فثلاث صلوات فماتت فثلاث صلوات
 والصيام لكنه يخاف انه عسى ترك تعديل الاركان او مدهنة في الوضوء والصوم وعليه تبعات آخر
 فانه يقدم التبعات ثم ان كانت الورثة اغنياء يستحب ان يوصي الصلوات والصيامات (ظت) اوصى
 بثلاث ماله الى الصلوات والصيامات وثلاث ماله قبلات فتركها الورثة عليهم عن فدية الصلوات
 والصيامات لا يجزيه ولا بد من القبض ثم التصديق عليهم (ط) ولو اصر ان يتصدق بثلاث ماله ومات ثم
 نصب لخاصة ثلث التركة مثلا واستهلكه فاراد الوصي ان يجعل ذلك صدقة على الغاصب وهو معسر
 يجزيه والفرق بينهما ان قبض الغاصب حصل بعد موت الموصي فينوب عن قبض الصدقة بخلاف

الدينون (بفتح) اوصت بصلوات وصايا مات كذا سنين وثلاث ماله دينون على المعسرين فلو جعل
 الوصي لهم ما عليهم من الصلوات يجوز قال استاذنا راج وجواب (ظنت) احب الي حتى توجد
 الرواية (بفتح) اوصت الى صلواتها وصايا ماتها اربعة دنانير وثلاث ماله اشارة قال تروى بقدر
 ما عليها من المتروكات فان زادت على الثلث تروى بالثلث وينوب الله تعالى وهي لا يفى للصلوات
 والاصيات معدورة (فع حم بو) لا يجوز للوصي ان يعطى من كفارة الصلوات ابن الوصي ولا
 ابن نفسه الفقير (بم) اوصى من ماله شيئا معيناً الى صلواته وصايا مات ومات والورثة محتاجون اليه
 يجوز صرفه اليهم (صح) انه ذكر الخياطى عن عيين الائمة مثله وعن ابي بكر محمد بن الفضل اوصى
 بثلاث ماله للصلوات والاصيات يجوز للوصي ان يصرفه الى الورثة اذا كانوا محتاجين (ط) هشام
 عن محمد اوصى بثلاث ماله للمساكين فاحتاج الورثة وهم اكابر حضور فان اجمعوا ان تعطوه لانفسهم
 او احتاج بعضهم فاجمعوا على ان يعطوه له فهو جائز وان كان في الورثة صغيرا وغائب او حاض
 غير راض لا يجوز (ن) ابوالقاسم اوصى ان يعطى من كفارة صلواته لولد والده وهو غير وارث
 فانه يعطى كما امر ولا يجزيه عن الكفارة قال رح فعلى هذا ينبغي ان يكون ما اعطاه به (بم) انه
 يجوز الصرف اليهم اذا كانت الورثة غير الوالد بين والمولود بين ممن يجوز صرف الكفارة اليهم
 بخلاف ما ذكره هشام عن محمد فذلك في مطلق الوصية للمساكين فلا يشترط فيه ما ذكرنا (بم)
 اوصى بكفارة صلواته لرجل معين يجوز للوصي ان يصرفها الى غيره (صح) مثله (فع شم صح)
 انه يعين وليس للوصي والقاضي صرفه الى غيره قال رح وهو الصحيح ولا يفتى الا بهذا الفساد الزمان
 وطمع القضاة وغيرهم فيها (بم) اوصى بالحج وكفارة صلوات عشر سنين والثلث يسعهما فادى الوصي
 كفارتها من النقد وعين الدين للحج ثم مات المدينون مفلسا بضمن الوصي (بفتح) اوصى بصلوات
 صمرة وعمره معلوم صح فان فاتته صلوات بعد ذلك في مرضه هل اومات قبل ان يتطول مرضه
 لا يلزمه استيناف الوصية وان برأ ثم فاتته صلوات فلا بد من الايصاء بها قال رح الوصية بجميع حقوق
 الله تعالى كالصلوات والزكوة والحج والنذر والكفارات تنفذ من ثلث المال عند اصحابنا وعند
 اهل الجدل يث من كل المال (صح) اوصى بصلوات صمرة وعمره لا قدرى فالوصية باطلة (كص)

ان كانت الثلث لا يغني بالصلوات جاز وان كان اكثر منها لم يجوز (فبب فبب) ولو اعطى فقير او احدا
كفارة الصلوات جملة جاز بخلاف كفارة اليمين ولو اعطى عن خمس صلوات تسعة امناه فقيرا ومنا فقيرا
آخر قال الاسكافي يجوز ذلك كله وقال ابو القاسم ابو الليث يجوز عن اربع صلوات دون الخامسة
ولا يجوز ان يعطى كل مسكين اقل من نصف صاع في كفارة اليمين فكل هذا (ن) امرأة او صنت
بشيء من الحنطة ليتصدق بها على الفقراء عن كفارة ايمانها وفوات صلواتها وصياماتها ونذر وواجب
الله تعالى عليها قال ابو القاسم يقسم ما ذكرت من مقدار الحنطة خمسة اقسام سهران من ذلك
حصة النذر والواجب يعطى كيف شاء وكم شاء لفقير واحد او اكثر وسهم الكفارة يعطى لكل انسان
منويين وسهما الصلوة والصوم يعطى كيف شاء بعد ان يشفع الامناه وقال الباقي يجوز تفريق فدية
صلوة واحدة او صوم واحد على مسكينين ويجوز جمع الكل على مسكين واحد في (ن) فاتها صلوات
مشرة اشهر وماتت ولم يترك ما الا قال ابو القاسم وح يستقرض ورثتها قفيز حنطة فيدفعونها مسكينها
ثم ان المسكين وهبها لورثتها ثم يتصدق به على المسكين فلم يزل يفعل ذلك حتى تتم لكل يوم قفيز حنطة
اجزى ذلك منه (كص صت) اوصى بثلاث ماله الى صلوات عمره وعليه دين فاجاز الغريم وصيته
لا يجوز لان الوصية متأخرة عن الدين ولم يسقط الدين باجازه * باب فيما يتعلق بالديون
في الوصية وفيما يتعلق بالوصي في ذلك * (فع) اوصى الوصي ان يدفع هذا الشيء المعين الى المدين
لاجل دينه وقيمته اقل من الدين فليس للوارث منعه (مشر) ولو احتال الوصي دينا لليتيم جاز اذا
كان فيه نفع ظاهر وفي الاب مطلقا (فجع) اثمت وصي الصغار دينا للميت على رجل ثبت ايضا في حق
الكبار كما حد الورثة (فع علف) تركه غير مستغرة بالدين باعها الوصي واخذ ثمنها وانفقها فللغرماء
لان ينقصوا البيع ويأخذوا التركة لاستيفاء ديونهم (لمح) باع الوصي عبدا من التركة لبقاء ديون
الميت واحال الغرماء على المشتري وقبضوا ثمنه ثم استحق العبد يرجع المشتري على الوصي لان احاله عليه
كقبضه (فمخ) قال اهلوا ابن فلان خمسة دراهم فاني اكلت من ماله شيئا فان لم يجدوه فامطوا الورثة فان
لم يجدوا احد اتصدقوا عنه فوجدوا امرأة الابن لا غير قال ابو القاسم ان ادعت هي قبل المتوفى مهرها
ولم يعرف له وارث سواها يدفع اليها مهرها وان لم يدفع مهرها وقالت لزوجها ولد يدفع اليها الثمن

وان قالت ما كان له ولد فالربيع * باب تصرف الوارث في التركة * (فاع عك) مات من اولاد
صغار وكبار فاستعمل الكبير الصغير ووثيقا له والبذر مشترك من مال الميراث فللصغير نصيبه
من الحصاد (عكس) احد الورثة اذا انفق في تجهيز الميت من التركة بغير اذن الباقيين فعسب منه
ولا يكون متبرعا * باب ثبوت الملك للوارث في التركة وتصرفه فيها * (بفتح) الوارث يستخلص
تركة المستغرة بالدن بقيمتها لا بالدن (ط) استغراق التركة بدن الوارث لا يمنع جريان
الارث ان لم يكن له وارث غيره (شب) بخلافه فقال مات وترك ابنا وعبد او عليه دن مستغرق
فاذن الابن للعبد في التجارة لم يصح لانه لم يملكه وكذلك الوارث لغيره الابن وادى دين ابيه ثم اذن
لم يصح لانه لم يملكه وانما يملكه اذا ابرأ الغريم الميت او ادى الوارث الدين من مال نفسه متبرعا
اما اذا اداه من مال نفسه مطلقا فلا لانه يستوجب على التركة دينا فيمنع ملكه (ن) عجل الورثة
قضاء الدين وتنفيذ الوصية من مالهم كان لهم استخلاص التركة وليس للوصي منهم من ذلك
وان سرفوا ببيع التركة وينفذ الدين والوصية (بفتح) قال احد الوارثين للآخر في المستغرة
اقض الدين وخذ التركة فقضاء لا يملك التركة وللأمر ان ياخذ نصيبه منها ويدفع حصته من الدين
لما مروى في الذخيرة قالت الورثة في التركة المستغرة لا نتعرض لها ولا نبيعها ولا نقضى الدين من
مالنا قيل يبيعها القاضي او وصيه عن الميت وقيل يجبرون على البيع اذا طلب الغرماء ذلك فان
امتنعوا يبيعها القاضي ويقضى الديون (شط) الدين المستغرة يمنع الملك للوارث حتى لا يملك
بيعها ولا هبتها ولو هبت ثم سقط الدين لا ينفذ ولو اعتق ثم سقط نفق (ن) قال لامرأته ان دخلت
دار فلان فانت طالق فلما دخلها بعد موته وعليه دن مستغرة قال محمد بن سلمة طلقت لان الدار
ملك الميت وقال ابو الليث لا بحث لانه وان كان عليه دين فقد زال عن ملكه بالموت ولهذا يتوقفه
عتق الوارث على قضاء الدين ولو كان ملك الميت لبطل (شط) ذكر البرغوي ان الدين وان قل
يمنع الوارث والموصى له عن التصرف في التركة وعن ابي حنيفة راح لا يقسم القاضي التركة حتى
يقضى الدين وقيل يقف قدر الدين ويقسم ما بقى (شخص) من الموصى الدين وان قل يمنع الملك
بقدره كالكنس (ط) التركة مستغرة بالدن وجاء غريم يدهم دينا على الميت فانما تقبل بينته في

الوارث لا على غريم آخر ولكن لا يحلف الوارث لان فائده النكول الذي هو اقراره والوارث
لو اقربا لدين والتركه مستغرقة بالدين لا يصح اقراره ولا يظهر الدين في حق غريم (بم) وينبغي
ان يظهر في حق نفسه ولكن مع هذا لا يحلف لامر موهوم * باب من الوصايا * (بم) اوصى بثلاث ماله
لا بدخل الدين (ص) يدخل (فصح) اوصى بداره على مصالح مسجد معين فهو وصية بربقتها يباع
فيها (بم) هي وصية بغلتها فلا تباع فيها * باب تصرفات المريض * (بم) في (ز) باع المريض
واشترى من وارثه بمثل قيمته لا يصح اصلا قبل اجازة الورثة عند ابي حنيفة رح وعندهما يصح
وان حابى لا يصح المحاباة عند الكل اجازته الورثة اولا ويقال للمشتري اما ان يبلغ الثمن الى
تمام القيمة والا تفسخ وفي الزيادات نفس البيع من الوارث لا يصح من غير اجازة الورثة
وعندهما يصح والمحاباة من الوارث لا يصح الا باجازة بقية الورثة بالاجماع قال (بم) وهو الصحيح
(شعب) لو اشترى مريض شيئا من وارثه بمثل قيمته بمعايضة الشهود واعطاه الثمن جاز والوارث
انما يخالف الاجنبى في الاقرار فاما فيما يثبت معاينته فهما سواء (فصح) مريض اشترى من وارثه
بمثل القيمة بدلين للمريض على الوارث لا ينفذ لجواز ان لا يجد الوارث مشترى فانيبيعه منه
(شمكص) باع عينا من التركة لبعض ورثته بمثل الثمن واقربا استيفاء الثمن منه فاجاز الورثة وصدقوه
في استيفاء الثمن ثم مات ورجعوا عن الاجازة يبقى ثمن المبيع دينا على المشتري تركه للميت (فصح
بمع) محكوم محمى غيب يصير في نوبته صاحب فراش لا يطيق القيام وفي غير نوبته يقوم بحوائجه في
السوق وغيره اذا تبرع في يوم نوبته ومات بعد ايام يعتبر من كل المال (يصف) سبعة اشياء من ثلث
مال الميت وصاياه كلها وهباته في مرضه وهباته في البيع والشراء والاجارة والاستيجار
والمهور وعق مكاتبه وعق مدبريه وحقوق الله تعالى كلها مثل الصلوة والصيام والحج والزكاة والكفارات
والنذور اذا اوصى بها في قول ابي حنيفة رح واصحابه وعند اهل الحديث هي كلها من كل المال (فصح
حم) ابن وام مريض وللام عليه دين فمات الابن ثم ابرأته من الدين بعد موته يصح من الثلث
لانه وصية الاجنبى لانه لما مات خرج عن كونه وارثا * باب مسائل متفرقة * (شم) القاضي يامر الوصى
بالا تجار والشركة في مال اليتيم دون المعاملة لاجل الربح (بمع) اوصى لابن بنته اليتيم وترك

ابنين فانفق الوصية على اليتيم بل ون اذن القاضي يجوز ان كان في عياله ما وهو صغير لا يعقل القبض
 * كتاب الفرائض * (بم) صلب برجله فقطع وارثه الحمل فوق منكوسا ومات لا يحرم الميراث ولو مات
 عن اخت المعتق وبنت ابنه فالتركة بينهما نصفان وهذا هو رواية عن ابي يوسف واختيار المشائخ
 رح (بم) بنات المعتق وذوارحاه يرثون في زماننا اذ لم يكن للمعتق وارث وكذا يرث
 على الزوج والزوجة في زماننا (بم) ماتت عن زوج فصرف الزوج النصف الباقي الى مسلم مصلح
 عالم محتاج بعد عند الله تعالى (خج) ام ولد زوجت وولدت منه ومات ابوهم لا يرثون منه (جت)
 ولا م الولد من متاعها يعني بعد فوت مولاهما ملحقه وقميص ومقنعة استحسانا وكذا الوما وعق عبده
 فله خفاه وقلنسوته وقميصه وازاره وسراويله دون السيف والمنطقة الا ان يقول له متاعه وهو
 وصية عبد الله بن المبارك لغلامه قال رح ومسئلة ام الولد كذا لك في (ص) برواية ابن سماعة عن
 محمد وفي مسئلة ثياب العبد نظر فقد ذكر (صت فعم) وام المد بر فليس له شيء من الثياب وغيرها
 لانه يخرج من الثلث وام الولد من جميع المال قال استاذنا رح سئلت عمي ماتت عن زوج وبنتين
 واخ لاب وام ولا مال لها سوا مهر على زوجها مائة دينار ثم مات الزوج ولم يترك الا خمسين دينارا
 فقلت يقسم بين البننتين والاخ اقساعا بقدر سهامهم لانه ذكر في كتاب العين والدين اذا كان
 على بعض الورثة دين من جنس غير التركة يحسب ما عليه من الدين كانه عين ويترك حصته عليه
 ويترك العين لانصاء غيره من الورثة فحسبنا على الزوج من المهر خمسة وعشرين دينارا كانه
 عين وبقي الخمسون دينارا في نصيب البننتين والاخ فيكون بينهم على سهامهم من اصل المسئلة
 وقد افتى به كثير من منتهى زماننا انه يقسم الخمسون بينهم اثلاثا وانه غلط فلا حش * باب الشروط *
 (بم) باع دار ابنه الصغير ولم يكتب في الصك انه باع بحكم الولاية يصح الصك قال استاذنا رح وفيه
 نظر (بم) وثيقة الصلح مع المرأة عن مهرها بشيء ملفوف لابد وان يكتب انه صالحها على ثوب ملفوف
 بعينه لانه اذ لم يكتب بعينه يكون صالحها على ثوب منكرو وقال في صك حائز يبيع باذن القاضي من
 التركة الى قضاء دين الميت في آخره وضمان الدرك على البائع هذا الصك فاسد من وجهين
 احدهما انه لا ضمان في البيع على امين القاضي والثاني انه ليس فيه ان الغريم يطلب دينه لانه اذا

لم يطلبه لا يباع في ذلك شيء من التركة وقال في صك محمد ود كذب في أحد حد و قد ارض فيها عماراً
فلان بن فلان هو فاسد وينبغي ان يقول ارض في يد فلان بن فلان لجواز بعد العماراة من الحد
فيدخل ارض الخالي في المبيع وقال يكتب في صك الدار المبيعة اذا كان الجدار مشتركاً والحد للفلان
ينتهي الى دار فلان وقد دخل نصف الجدار الذي بين هذه الدار وبين الدار المبيعة هذه في
هذا المبيع وانما لم يكتب والحد مشترك بين البائع وبين صاحب هذه الدار لانه تنصيص على انه
بقي نصف هذا الجدار على ملك البائع ولو كتب وكان هذا الجدار مشتركاً بينهما او والحد مشترك
بين المشتري وصاحب هذه الدار لا يكون فيه ذكر ذلك خوله في المبيع وقال في صك وقف دار كتب فيه
وقفها بجميع حقوقها وسبلها واجرها ولبنها وطينها وتوابها لا تكتب ما لم يمع وطينها وتوابها لانه
منقول ويلحق باجرها ولبنها المركبة فيها حتى يخرج عن كونها منقولة قال رح وهذا احسن
* كتاب الحيل في الشفاء * قال لمطلقة الرجعية اذا راجعتك فانت طالق فالحيلة ان تعانق الزوج
* باب السجلات والخلل فيها عرض على * (بسم) سجل دهوى وكيل المدعى ارضاه وكيل المدعى
عليه قد كتب فيه انه ادعى ارضاً وكيل المدعى هذا على وكيل المدعى عليه هذا ان هذا المدعى
باع من هذا المدعى عليه ارضاً بكذا ديناراً او وكل المدعى عليه هذا فلاناً انه اذا حضر هذا البائع
الثلث فاقبضه وافسخ البيع معه وان هذا المدعى اوفى الثلث الى هذا الوكيل بالفسخ وفسخ هذا
الوكيل بالفسخ هذا البيع مع هذا المدعى فبقيت هذه الارض في يد المدعى عليه هذا بغير حق فانكروا
وكيل المدعى عليه هذا فقام وكيل المدعى بينته على ذلك فحكمت بمحضر المتخاصمين بكون
هذه الارض ملكاً للمدعى بهذا السبب وبكونها في يد المدعى عليه بغير حق فقال فيه خلل من
وجوه احد ها انه لم يقل في الدعوى وكيل المشتري فلاناً انه اذا حضر البائع الثلث فاقبضه ثم
افسخ البيع معه وكان لم يقل اوفى الثلث الى هذا الوكيل بالفسخ ثم فسخ الوكيل البيع معه بل قال
وفسخ والواو للجمع المطلق فلا يعلم من هذا ان الفسخ كان بعد قبض الثلث وكذا التوكيل بالفسخ
وان اريد بالعرف ههنا الترتيب لكن يجب صون السجلات عن مثله والثاني انه قال وفسخ هذا
الوكيل البيع فبقيت الارض في يد المدعى عليه بغير حق وليس كذلك لانه ان كان يباع هذا ففسخ

اورهنا من الابداء ففسخ لا يكون الا رضى في يدك بغير حق ما لم يطالب به البائع بتسليمها لان اصل
القبض كان بحق والثالث انه قال فحكمت بكون هذه الارض ملكا للمدعى بهذا السبب والفسخ
ليس بسبب الملك بل هو عادة الى قد يم ملكه او تقرير للملك في الرهن والرابع انه قال فحكمت
بمحضر من المتخاصمين ولم يذكر على من حكم ولو قال حكمت على وكيل المدعى عليه لا يصح وانما
يصح الحكم على المدعى عليه بمحضر من الوكيل * باب مسائل لم توجد فيها رواية مخصوصة ولا جواب
من المتأخرين شافى * * اشترى الوكيل ولم يرد وسلمه الى المولى ثم غاب الوكيل او مات او هو
حاضر لكن لم يخاصم البائع هل للموكل ان يرد على البائع * ٢ * وصى القاضى اذا قدر له القاضى
نفقة ينفقها على الصغار فانفق عليهم اكثر من ذلك لعدم كفاية المفروض لهم او لغلاء السعر هل له
ذلك وهل يضمن * ٣ * ولو انفق الزيادة من مال نفسه ليس يرجع على الزوج * ٢ * ادعى
الصبي رجلا من معاتم ما تاملى التعاقب ثم مات الصبي ايرث اقرباؤه من نصيبها ام اقرباؤه من الآخر
لاخير * ٥ * شرط الواقف في وقف الضيعة او الدار ان يقسمها من يكون له النوبة ان شاؤ او يختص
كل واحد منهم بنصيبه استغلا لا وانتفاعا مادام حي اثم من بعده من ينتقل النوبة اليه كذا هل يصح
هذا الشرط حتى يجوز قسمته ويختص كل واحد بنصيبه وان ابى الباقيون بعده * ٦ * الفضولى ياع ملك
غيره بغير اذنه وتقاضا ثم اراد الفضولى او المشتري منه فسخ العقد هل يكون كل واحد من العوضين
مجبورا بالآخر بعده كافي البيع الفاسد ام يلزم على كليهما رد ما قبض ابتداء * ٧ * ابقى المدعى بر فرده
انسان وقيمتها في الاصل اربعين وقيمتها فنانا زيد عليها فالمعتبر قيمته مدبرا وقيمتها قنا * ٨ * قذف
ميتا بغير الزنى بانه قال كان فاسقا او سارقا او فحشا هل لا حد من ولده او قريبه ان يخاصم القاذف
في القتل وكان (يبيع) يميل الى ان لهم ذلك لانهم يتعبدون به لكن لم يجزم الجواب فيه * ٩ *
قالت لزوجها ابرأتك من المهر بشرط الطلاق الرجعى فقال لها انت طالق او انت طالق طلاقا
رجعى مع ما ثنا للمقابلة بالمال كمسئلة الزيادة انت طالق اليوم رجعي وغدا اخرى باللف
فالا لى مقابل بهما باثنا ام رجعيان وهل يبرأ الزوج لوجود الشرط صورة ام لا يبرأ
* ١٠ * اذا قال المودع للمودع من جاءك بعلامة كذا بان اخذ من اصبعك او قال لك كذا فادفع

اليه الرد بعة هل يصح هذا التوكيل ولا يضمن المودع بالدفع ام لا يصح لكون الوكيل مجهولا
ويضمن بالدفع * ١١ * اذ اخذ الوصي مال اليتيم مضاربة لنفسه هل يشترط التلظظ به ام يكفيه النية
* ١٢ * وكذا بان يدعى الرجل له على امرأة غادى الوكيل ذلك عليها عند القاضي ثم جاء شهود
يشهدون على اقرار الرجل بحرمتها عليه من غير دعوى المرأة حسبة لله تعالى والموكل غائب هل
يستمع القاضي شهادتهم على الوكيل مع انه وكيل بالخصومة معها لا مطلقا * ١٣ * وكل رجلا يدعى حق
من الحقوق على انسان غادى وقضى له بحجة شرعية ثم جاء المالك على عليه بدفع مسموع هل يسمع
بدفعه على الوكيل ام انتهت وكالته حيث قضى له فلم يبق خصما بعد * ١٤ * لزيد على عمرو وعشرين
دينارا عشرة بالاصالة وعشرة بالكفالة ثم قال خال لزيد كفلت لك بمالك على عمرو وقيل ايصير
خالد كفيلا بالعشرين ام بالعشرة التي هي على جهة الاصالة * ١٥ * ظهرت الحائض عند احمرار
الشمس ما يسوغ فيه صلوة العصر فلم تصل هل لها ان تقضى هذا العصر عند احمرار الشمس كقراءة
آية السجدة ام لا وكان (بسخ) يقول ليس لها ذلك لان سبب السجدة التلاوة وانها في وقت
مكروه وسبب الصلوة بالوقت لكنه لم يظهر الوجوب بعذر الحيض فاذا زال ظهر الوجوب * ١٦ *
استأجر ارضا وزرعها او اتخذها فليزاقطع رب الارض او اجنبى ذلك الزرع او الفاليز قبل انقضاء
مئة الاجارة حتى ازم القاطع قيمة ذلك يقوم الزرع والفاليز بكم يشتري فيلزم القاطع ذلك لا غير ام يقوم
كما يقوم اذ اقطع ذلك من ارض رب الارض وهوان يقوم الارض مزروعة وغيره من ذلك فيلزم القاطع

قد استتب بعون الملك القدوس طبع كتاب التنبؤ بمآلات العرب من طبع نهار الخامس والعشرين
من شهر ذ الحجة ببلد كلكتة سنة الف ومائتين وخمسة واربعين من الهجرة سيد المراسين
في المطبعة المشتهرة بالمهانت ية على يد الماهرين في الصناعة الحاذقين من بلاد الهند والذين اطلق
الله بهما والحمد لله الذي اتم لعبده المفتقر محمد على الفشاوري الغنية باختم الله بفضله وكرمه
على نبيه المختار وختم الرسالة من الاصفياء الاخيار وآله الاطهار ببار وبعدهم
فلما اردت طبع هذا الكتاب بموافقة بعض الاحباب اعني من لا زال معونا
تمن رب الزمان وحافظ محمد حسين صانه الله عن كل شين وشماره
رايت حروف العلامات التي جعلها المصنف نجوم الاهتداء لنتقيته
اللائزالا يهتدي اليه بقيادة الابصار فياذا لم يصبها سبق
خصبها فاجاء بحمد الله مطابقا للما مولود
علامات بالنجم هم يهتدون فقلوبهم تتبين
هذه انا لهذ او ما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله
وارجو من الله ان يجعل سعي مشكورا
وان يحفظ عملي من
هفوات الافواه

To: www.al-mostafa.com